

الجزء الأول

تكملة أخبار الإمام

العلامة المحقق
الشيخ عبد النبي الكاظمي

تحقيق وتقديم
الشيخ محمد صادق بحر العلوم





تكملة الرجال

تكملة أخبار الرجال

تأليف

العلامة المحقق

الشيخ عبد النبي العراقي

المتوفى / ١٢٥٦ هـ

تحقيق وتقديم

الشيخ محمد صادق بحر العلوم

الجزء الأول

تكملة الرجال / ج ١

الشيخ عبد النبي الكاظمي

الناشر : أنوار الهدى

الطبعة : مهر

صفا العروضا والإفراج الصلي : أبو حسن السماوي

الطبعة : الأولى - ١٤٢٥ هـ

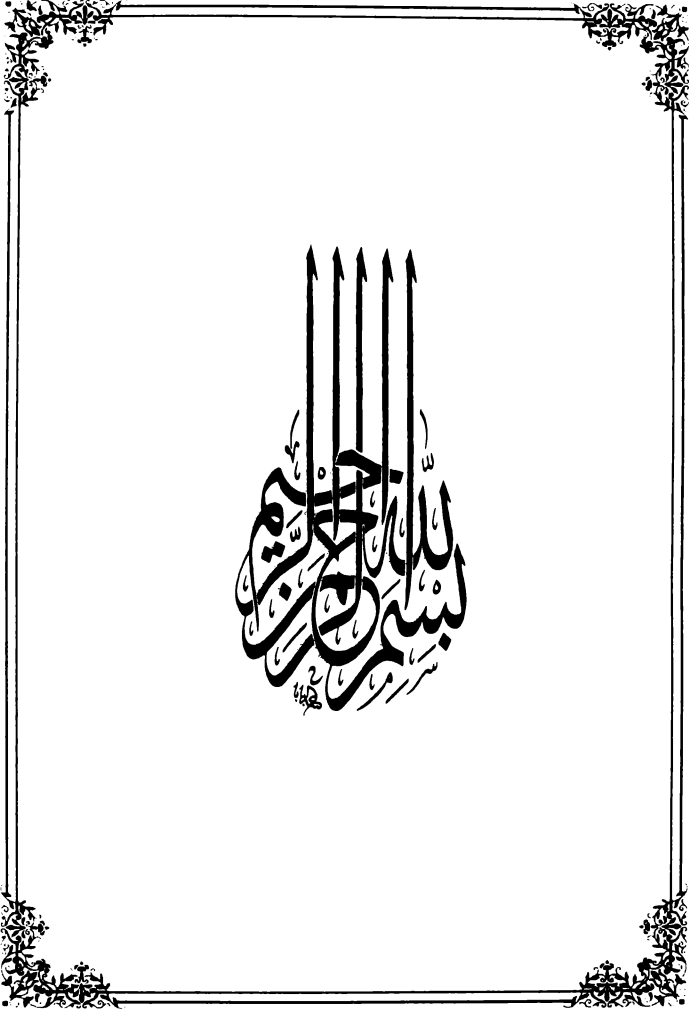
الطبع وعدد الصفحات : وزيري - ٦٢١ صفحة

الكمية : ١٢٠٠ نسخة

الزيتان : مدين

شابك : ٢ - ٥ - ٦٢٢٣ - ٩٦٤

شابك الدورة : x - ٦٢٢٣ - ٩٦٤



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مقدمة الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مما لا ريب فيه أن من أجل العلوم قدراً، وأرفعها خطراً، العلم بأحوال رواة الأحاديث النبوية وحملة أخبار الأئمة المعصومين عليهم السلام وذلك مما تشد الحاجة إليه وتتوفر الدواعي عليه، لما هو معلوم من كثرة وقوع الكذب فيها واختلاط بعضها ببعض، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وآله فيما نقله الفريقان وادعوا تواتره: «لقد كثرت عليّ الكذابة، ألا فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(١).

١ - راجع: رواة هذا الحديث وشرحه في هامش (ج ١ ، ص ٨٢) من هذا الكتاب، ورواه ابن الجوزي أيضاً في كتاب الموضوعات: ج ١ ، ص ٥٥ - ٩٢ ، بطرق عديدة، عن أحد وستين صحابياً بعد أن ذكر سبب قوله صلى الله عليه وآله ذلك، وذكر الشهيد الثاني رحمته الله في شرح الدراية: ص ١٥، أن «حديث من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار يمكن ادعاء تواتره، فقد نقله عن النبي صلى الله عليه وآله من الصحابة الجم الغفير، قيل الرواة منهم له أربعون، وقيل: نيف وستون صحابياً، ولم يزل العدد الراوي لهذا الحديث في ازدياد، وظاهر أن التواتر يتحقق بهذا العدد، بل بما دونه».

وإذا كان الكذب في حياته صلى الله عليه وآله قد كثر حتى قال صلى الله عليه وآله: «لقد كثرت عليّ القالة» «أو الكذابة» كما

وجاء عن الصادق عليه السلام قوله: «إنا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس»... الخ ، رواه الكشي في رجاله (ص ٢٥٧) في ترجمة أبي الخطاب محمد بن أبي زينب.

وروى أيضاً (ص ١٠٠) في ترجمة عبد الله بن سبأ عن الصادق عليه السلام قوله: «إنا أهل بيت صدّيقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا ويسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس، كان رسول الله صلى الله عليه وآله أصدق الناس لهجة، وأصدق البرية كلها، وكان مسليمة يكذب عليه وكان أمير المؤمنين عليه السلام أصدق من برأ الله بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وكان الذي يكذب عليه ويعمل في تكذيب صدقه، ويفتري على الله الكذب عبد الله بن سبأ».

قال الشهيد الثاني رحمته الله في شرح درايته (ص ٥٨) - بعد أن صنّف الموضوعين أصنافاً -: «... ووضعت الزنادقة كعبد الكريم ابن أبي العوجاء - الذي أمر بضرب عنقه محمد بن سليمان بن علي العباسي - وبيان - الذي قتله خالد القسري وأحرقه

⇒ في رواية أخرى، فما ظنك فيما بعد حياته وأكثر ما فشا الوضع أيام معاوية بن أبي سفيان في فضائل المشائخ وثلب أعدائهم، فلقد بذل الأموال الطائلة ليصد الناس عن أهل البيت عليهم السلام وقد اعترف بذلك الحسن بن محمد الصغاني وهو من أعاضمهم، في كتابه «الدر الملتقط في تبيين الغلط» وذكر فيه ما في كتاب الشهاب والنجم من الموضوعات، ومن سبر أحوال الرجال والسير وكيفية أحوال بني أمية أيام إمارتهم، علم أنّ جميع ما روي فيهم وفيمن تقدمهم ومكنتهم في رقاب الناس موضوع، وهو بين ما وضع للتقرب إليهم وبين ما وضع لبذل الأموال منهم للموضوعين، وذلك مشهور لا يمكن إنكاره، فقد ذكره أكثر من كتب في الموضوعات من الأساطين، كابن الجوزي، والسيوطي في اللثالي المصنوعة وفي كتاب التعقبات له أيضاً، والسخاوي في المقاصد الحسنة، وغير هؤلاء.

بالنار^(١) - والغلاة من فرق الشيعة، كأبي الخطاب، ويونس بن ظبيان، ويزيد الصايغ، وأضرابهم، جملة من الحديث ليفسدوا به الإسلام وينصروا به مذهبهم. روى العقبلي عن حماد بن زيد، قال: «وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث، وروى عن عبد الله بن زيد المقرئ: أن رجلاً من الخوارج رجع عن بدعته فجعل يقول: أنظروا هذا الحديث عمن تأخذونه فإننا كنا إذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً» ثم نهض جهابذة النقاد لكشف عوارها، ومحو عارها، فله الحمد، حتى قال بعض العلماء: «ما ستر الله أحداً يكذب في الحديث».

ثم قال الشهيد الثاني رحمته الله (ص ٥٩): «وقد صنف جماعة من العلماء كتباً في بيان الموضوعات، وللصغاني الفاضل الحسن بن محمد في ذلك كتاب (الدر الملتقط في تبين الغلط) جيد في هذا الباب، ولغيره كأبي الفرج ابن الجوزي دونه في الجودة، لأن كتاب ابن الجوزي ذكر فيه كثيراً من الأحاديث التي ادعى وضعها لا دليل على كونها موضوعة والحاقها بالضعيف أولي، وبعضها قد يلتحق بالصحيح والحسن عند أهل النقد، بخلاف كتاب الصغاني فإنه تام في هذا المعنى، مشتمل على إنصاف كثير».

ولم توضع الموضوعات إلا طمعاً في الدنيا، وتزلفاً إلى أهلها، أو انتصاراً

١ - بيان بن سمعان النهدي، هو من بني تميم، ظهر بالعراق بعد المائة، وادعى - لعنه الله - إلهية علي بن أبي طالب عليه السلام وزعم مزاعم فاسدة، ثم قتله عبد الله القسري، وإليه تنسب الفرقة البيانية، وأما عبد الكريم ابن أبي العوجاء، فقد قتله محمد بن سليمان العباسي الأمير بالبصرة على الزندقة بعد سنة ١٦٠ هـ، في خلافة المهدي العباسي ولما أخذ لتضرب عنقه قال: «لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال، وأحلل الحرام».

للأهواء والعقائد الباطلة، وقد ذكر العلامة الكبير الحجة الشيخ عبد الحسين الأميني - أدام الله وجوده - في (ج ٥، ص ٢٠٩) من كتابه (الغدير) سلسلة الكذابين والوضاعين، مرتبة على الحروف الهجائية، مع ذكر الممكنين منهم، مستقاة من المصادر الوثيقة، وأنهام - حسب تتبعه - إلى سبعمائة رجل، ثم قال: «هذا غيض من فيض، ولعل القارىء يستكثره أو يستعظمه ذاهلاً عن أن وضع الحديث والكذب على النبي الأعظم ﷺ وعلى الثقات من الصحابة الأولين والتابعين لهم بإحسان، لا ينافي عند كثير من القوم الزهد والورع واتصاف الرجل بالقوى بل هو شعار الصالحين، ويتقربون به إلى المولى سبحانه، ومن هنا قال يحيى بن سعيد القطان: ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث، كما جاء في مقدمة صحيح مسلم، وتاريخ بغداد (ج ٢، ٩٨).

وعن يحيى أيضاً: لم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث (كما جاء في مقدمة صحيح مسلم).

وعنه أيضاً: ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير والزهد (كما جاء في اللئالي المصنوعة للسيوطي ج ٢ في خاتمة الكتاب).

ثم ذكر شيخنا (الأميني) سلسلة من الزهاد الكذابين - إلى أن قال -: فمن هنا نرى كثيراً من الوضاعين المذكورين بين إمام مقتدى، وحافظ شهير، وفقه حجة، وشيخ في الرواية، وخطيب بارع وكان فريق منهم يتعمد الكذب خدمة لمبدأ، أو تعظيماً لإمام، أو تأييداً لمذهب، ولذلك كثر الافتعال، ووقع التضارب في المناقب والمثالب بين رجال المذاهب، وكان من تقصر يده عن الفرية على رسول الله ﷺ بالحديث عنه فإنه يبهت الناس باختلاق أطراف حول المذاهب ورجالاتها.

ثم ذكر جماعة من الأعلام الذين وضعوا الأحاديث، وفي إزاء كل اسم عدد

ما وضعه من الأحاديث بالأرقام، ثم قال: «وكان لجُلّ الكذابين الموضوعين - لولا كلهم - تأليف تحوي شتات ما لفقوه مما لا يحَد ولا يقَدَر». ثم ذكر جملة من هذه التأليف وأسماء مؤلفيها.

وقد أفرد جماعة من العلماء المتأخرين كتباً في الأحاديث الموضوعية وحدها جمعت من كتب المتقدمين في التواريخ والعلل، وكتب الرجال في الضعفاء وكتب الجرح والتعديل، واشتهرت هذه المؤلفات، وعمّ نفعها، وازدادت مادتها بازدياد ما حدث من الأباطيل في كل جيل، فتعقبها أهل الاستقراء التام من الحفاظ، ودونها في كتبهم، وفندوا علة كل حديث منها ثبت عندهم وضعه، فرووه بسنده، وأبانوا عن عواره، وزيفوا نسبه إلى الرسول الكريم ﷺ، ومن ذلك:

(كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات) ويقال له «كتاب الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الهمداني الجوزقاني الحافظ المتوفى سنة ٥٤٣ هـ، وقد لخصه الذهبي.

(موضوعات المصاييح) جمعها الشيخ سراج الدين عمر بن علي القزويني المتوفى سنة ٧٥٠ هـ، والمصاييح هو للبغوي المتوفى سنة ٥١٦ هـ، وقد طبعت موضوعات القزويني في آخر مشكاة المصاييح تأليف الشيخ ولي الله العمري التبريزي من علماء القرن الثامن الهجري، بمصر سنة ١٣٨٠ هـ مع رسالة ابن حجر في الرد عليها.

(كتاب الموضوعات الكبرى) لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي المعروف بابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ جمع فيها ما ورد من الموضوعات في كتاب (الكامل) لابن عدي، و (الضعفاء) لابن حيان،

و (الضعفاء) للعقيلي، و (الضعفاء) لأبي الفتح الأزدي وما في تفسير ابن مردويه، ومعاجم الطبراني الثلاثة، والأفراد للدارقطني وما في تصانيف الخطيب البغدادي، وابن شاهين، ومصنفات أبي نعيم وتاريخ الحاكم، وكتاب الأباطيل للجوزقاني، قال السخاوي في (فتح المغيث): «وفاته من الموضوعات قدر ما كتب».

ولإبراهيم بن حسن الكوراني المتوفى سنة ١١٠١ هـ شرح على موضوعات ابن الجوزي، كما أن لجلال الدين السيوطي ذيلاً عليه مطبوعاً بمصر، وقد طبع بمصر كتاب ابن الجوزي في ثلاثة أجزاء سنة ١٣٨٦ هـ - سنة ١٣٨٨ هـ، وقد عاب على ابن الجوزي بعض أهل الحديث - كابن الصلاح - تساهله في وصف بعض الأحاديث بالوضع على حين أنها ليست إلا ضعيفة، فإن لأبي الفرج رأياً في ذلك معتبراً ودليلاً حاضراً في وصفها بالوضع، ومبررات تقتضي صحة الاعتقاد بصواب رأيه، لذلك أثار الكتاب دويماً كبيراً وجدلاً كثيراً خلال مئات السنين التي تلت عصر تأليفه، من ذلك أن الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ، عقب عليه بكتاب سماه: (النكت البديعات في الرد على الموضوعات) وهو المشتهر باسم «التعقيبات على الموضوعات» طبع في لاهور سنة ١٨٨٦ م، ثم لخصه هو - نفسه - في كتاب آخر سماه (اللثاليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعية) طبع بمصر سنة ١٣١٧ هـ وقد تناول في هذا الكتاب مواد كتاب ابن الجوزي، وزاد فيها ما ورد في تاريخ ابن عساكر، وابن النجار، ومسند الفروس للديلمى، وتصانيف أبي الشيخ، وحقق فيه ما تساهل فيه ابن الجوزي، وله عليه ذيل كبير معروف بذيل اللثاليء، طبع بمصر ضمن مجموعة.

وعقب على اللثاليء أبو الحسن علي بن محمد بن عراق الكنانى الشافعي المتوفى سنة ٩٦٣ هـ، بكتاب سماه: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة

الموضوعة» وهذا الكتاب أجمع كتاب في الأحاديث والآثار الموضوعة، لخص فيه مؤلفه ما في موضوعات ابن الجوزي، وما زاد عليها السيوطي في اللثاليء المصنوعة وذيلها لها، والنكت البديعات فيما تعقبه السيوطي على موضوعات ابن الجوزي وزاد فيه ما استدركه ابن عراق على السيوطي مما تناقض فيه في مؤلفاته وما وقف عليه مما لم يذكره السيوطي، ورتبه كترتيب ابن الجوزي والسيوطي وأهداه للسلطان سليمان خان.

وامتاز هذا الكتاب على الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعة، بالزيادات على موضوعات ابن الجوزي والسيوطي مما في العلل المتناهية لابن الجوزي وتلخيصها للذهبي، وتلخيص موضوعات الجوزقاني للذهبي، وما في أحاديث الكشاف، وما في تخريج شرح الرافعي وما في المطالب العالية، وتسديد القوس، وزهر الفردوس، ولسان الميزان «هذه الستة لأبن حجر العسقلاني» ثم ما في تخريج الإحياء للعراقي والأمامي له، وتلخيص الموضوعات لجلال الدين إبراهيم بن عثمان بن إدريس بن درباس وغيرها، هكذا ذكر ابن عراق في مقدمة كتابه المذكور.

ثم سرد في هذا الكتاب أسماء الوضاعين والكذابين، ومن كان يسرق الأحاديث ويقلب الأخبار، ومن اتهم بالوضع والكذب، ولخص ذلك من ميزان الاعتدال للذهبي، والمغني وذيله له، ومن لسان الميزان لابن حجر، والكشف الحثيث عمّن رمي بوضع الحديث للبرهان الحلبي، وغير ذلك من الأصول المحررة.

وبلغ أسماء الوضاعين التي سردها ما يزيد على ألفين، وذكر في (ج ١، ص ٣٢١) في كتاب المناقب والمثالب منه جملة كثيرة من الأحاديث

الواردة في النبي ﷺ زعم أنها موضوعة أو ضعيفة كما أورد (ص ٣٤١) في باب مناقب الخلفاء الأربعة كثيراً من الأحاديث زعم أنها موضوعة أو ضعيفة، وأورد في (ص ٤٠٧) في باب مناقب السبطين وأمهما وآل البيت ﷺ كثيراً من الأحاديث زعم أنها موضوعة ومكذوبة أو ضعيفة، والله أعلم بما يقول.

وقد طبع هذا الكتاب في جزئين بالقاهرة سنة ١٣٧٨ هـ، بتحقيق كل من الأستاذين عبد الوهاب عبد اللطيف المدرس بكلية الشريعة في القاهرة وعبد الله محمد الصديق من علماء الأزهر والقرويين والمتخصص في علم الحديث والأسناد.

(الدر الملتقط في تبيين الغلط ونفي اللغط) للحسن بن محمد بن حيدر اللاهوري الهندي الصاغاني المتوفى سنة ٦٥٠ هـ، ذكر فيه ما في كتابي الشهاب والنجم من الحديث الموضوع، وطبعت للصاغاني - هذا - رسالة في (الموضوعات) بمصر سنة ١٣٠٦ هـ، بالمطبعة الإعلامية في (١٢) صفحة من القطع الصغير، وطبعت في مصر أيضاً مع كتاب (اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع) لأبي المحاسن القاوقجي، بدون تاريخ سنة الطبع.

(تذكرة الموضوعات) لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الحافظ المعروف بابن القيسراني المتوفى سنة ٥٠٧ هـ، طبع بمصر سنة ١٣٢٣ هـ.

(الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية) لشمس الدين محمد بن يوسف الدمشقي الصالحي المتوفى سنة ٩٤٢ هـ.

(الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية) أيضاً للقاضي أبي عبد الله محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ، طبع بمصر سنة ١٣٨٠ هـ.

(المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء في هذا الباب) لضياء الدين أبي حفص عمر بن بدر الدين الموصلي سنة ٦٢٣ هـ، لخصه من موضوعات ابن الجوزي، طبع بمصر سنة ١٣٤٢ هـ، بتعليق العلامة الجليل محمد الخضر حسين التونسي، وقد انتقد هذا الكتاب الأستاذ حسام الدين القدسي بكتاب سماه (انتقاد المغني وبيان أن لا غناء عن الحفظ والكتاب) وقد طبع بدمشق سنة ١٣٤٣ هـ، وله مقدمة للشيخ الكوثري من (ص ٥ - ١١) في نقد ما صنعه ابن بدر الموصلي ومن تابعه وبيان خطر كتابه علي من اعتمد عليه واغتر به. وللموصلي أيضاً: (كتاب العقيدة الصحيحة في الأحاديث الموضوعة الصريحة).

وله أيضاً: (كتاب الوقوف على الموقوف) أورد فيه ما أورده أصحاب الموضوعات في موضوعاتهم، وهو صحيح عن غيره ﷺ من الصحابة أو التابعين أو من بعدهم.

(الكشف الالهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي) لمحمد بن محمد الحسيني السندروسي المتوفى سنة ١١٧٧ هـ.

(تذكرة الموضوعات الكبرى والصغرى) لعلي بن سلطان القارىء المتوفى سنة ١٠١٤ هـ، طبع بالأستانة سنة ١٢٨٩ هـ باسم (موضوعات كبير).

وله أيضاً: (كتاب الهبات السنيات في الأحاديث الموضوعات). وله أيضاً: (الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة). وله أيضاً: (المصنوع في معرفة الحديث الموضوع).

(الأحاديث الموضوعة) التي يرويها العامة والقصاص على الطرقات لمجد الدين عبد السلام بن عبد الله الحراني المعروف بابن تيمية المتوفى سنة ٦٥٢ هـ.

(الأحاديث الموضوعة) لأبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨ هـ، نقل عنها السيوطي في ذيل اللثاليء المصنوعة.

(تذكرة الموضوعات) لمحمد بن طاهر بن علي الفتنی الهندي المتوفى سنة ٩٨٦ هـ طبع في بيروت سنة ١٣٨٨ هـ، وفي آخره القانون في ضبط الأخبار الموضوعة والرجال الضعفاء له أيضاً، مرتبة ترتيب الحروف الهجائية مع باب للنسب والكنى والألقاب.

(الآثار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة) لأبي الحسنات عبد الحي اللكنوي الهندي المتوفى سنة ١٢٠٤ هـ.

(اللؤلؤ المرصوع فيما قيل لا أصل له أو بأصله موضوع) لأبي المحاسن محمد بن خليل القاوقجي الطرابلسي المتوفى سنة ١٣٠٥ هـ، طبع بمصر مع رسالة صغيرة في الموضوعات للصاغانى، بلا تاريخ سنة الطبع.

(تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين) لأبي عبد الله محمد البشير ظافر المالكي الأزهرى المتوفى سنة ٣٢٥ هـ.

(الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات) للشيخ محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، المتوفى سنة ١١٨٨ هـ.

(سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة) للعلامة المعاصر محمد ناصر الدين الألباني، طبع ثلاثة أجزاء منه بدمشق سنة ١٣٧٩ هـ.

وقد ألفت مؤلفات في موضوعات باب واحد، كأحاديث المعراج الموضوعة للفيشي، و (قلائد المرجان في الحديث الوارد كذباً في الباذنجان) لإبراهيم بن محمد الناجي، و (أداء ما وجب في بيان وضع الوضعين في رجب)

لابن دحية أبي الخطاب الأندلسي، وهو في ضمن (تبيين العجب فيما ورد في شهر رجب) لابن حجر العسقلاني، وغير ذلك كثير.

وذكر الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (ج ٦، ص ٣٥٢) أن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال: «حفظت أربعة آلاف حديثاً مزورة».

وذكر أيضاً في (ج ١، ص ٤٣) قول يحيى بن معين: «أي صاحب حديث لا يكتب عن كذاب ألف حديث».

وفي (ج ١، ص ٤٤) قول الخطيب البغدادي - نفسه - : «الأهل الكوفة وأهل خراسان من الأحاديث الموضوعة والأسانيد المصنوعة نسخ كثيرة، وقل ما يروى بحمد الله - في محدثي البغداديين ما يوجد في غيرهم من الاشتهار بوضع الحديث والكذب في الرواية».

وهذا ابن حجر العسقلاني قال في تهذيب التهذيب (ج ١٢، ص ٢٧) في ترجمة أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة العامري المدني قاضي مكة ومفتي المدينة المتوفى ببغداد سنة ١٦٢ هـ، وهو ابن ستين سنة، ما نصه: «قال صالح بن أحمد عن أبيه: أبو بكر بن أبي سبرة يضع الحديث وكان ابن جريج يروي عنه، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس بشيء كان يضع الحديث ويكذب، قال لي حجاج بن محمد: قال لي أبو بكر السبري: عندي سبعون ألف حديث في الحلال والحرام... وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات لا يجوز الاحتجاج به... وقال الحاكم أبو عبد الله: يروي الموضوعات عن الأئبات مثل هشام بن عروة وغيره».

وقد عدّ الفيروزآبادي صاحب القاموس في خاتمة كتابه (سفر السعادة) واحداً وتسعين باباً توجد فيها أحاديث كثيرة في كتبهم، فقال: «ليس منها شيء

صحيح، ولم يثبت منها عند جهاذة علماء الحديث».

وذكر العجلوني في خاتمة كتابه (كشف الخفاء) جملة من الموضوعات، والوضاعين، والكتب المزورة، وعدّ في (ج ٢، ص ٤١٩ - ٤٢٤) مائة باب أكثرها في الفقه، وقال بعد كل باب: «لم يصح فيه حديث» أو «ليس فيه حديث صحيح» وما يقرب من ذلك.

وهذا المحدث الفاضل أبو عبد الله الشيخ محمد بن درويش الحوت البيروتي المولود سنة ١٢٠٩ هـ، والمتوفى سنة ١٢٧٦ هـ، عدّ في كتاب (أسنى المطالب) المطبوع بمصر سنة ١٣٥٥ هـ، ما يربو على ثلاثين مبحثاً مما يرى الأحاديث الواردة فيه باطلة لم يصح شيء منها.

وله أيضاً رسالة تشتمل على أخبار موضوعه، ذكرها المترجمون له وقد ذكر شمس الدين الذهبي في ميزان الاعتدال، وابن حجر العسقلاني في لسان الميزان كثيراً من الوضاعين للحديث، فراجعهما.

ونلاحظ في بعض هذه الكتب الحكم بوضع الحديث لأنه رواه أو وقع في طريقه شيعي، وذلك صريح فيما ذكره ابن عراق الكناني في (ج ١، ص ٨) من كتابه (تنزيه الشريعة) فإنه نقل عن السيوطي في شرح التقريب ما نصه: «ومن الأمارات - أي أمارات الوضع - كون الراوي رافضياً - يريد كونه شيعياً - والحديث في فضائل أهل البيت».

ثم قال صاحب (تنزيه الشريعة) عاطفاً على كلام السيوطي المذكور: «أو في ذم من حاربهم».

وراجع: (ج ١، ص ٤٠٢) منه الحديث الذي رواه في فضيلة لعلي عليه السلام وفي طريق الرواية أبو حمزة الثمالي، قال صاحب الكتاب: «وأبو حمزة الثمالي

رافضي ليس بثقة». و (ص ٤١٤) الحديث الذي رواه عن ابن عدي في فضل أهل البيت عليهم السلام في طريق سنده مينا بن أبي مينا، قال صاحب الكتاب: «وفيه مينا بن أبي مينا واتهم بوضعه لأنه كان غالباً في التشيع»، وفي الصفحة المذكورة روى حديثاً فيمن أبغض أهل البيت عليهم السلام عن العقيلي من طريق سديف المكي، ثم قال: «وقال لا أصل له وسديف غال في الرفض».

ونلاحظ شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني اليمني الصنعاني المولود سنة ١١٧٣ هـ، والمتوفى سنة ١٢٥٠ هـ يقول في كتابه (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية) ص ٣٤٣ - بعد أن ذكر حديثاً في فضيلة لعلي بن أبي طالب عليه السلام - ما نصه: «وهو موضوع وضعه جعفر بن أحمد بن علي بن بيان، وكان رافضياً وضاعاً».

وفي (ص ٣٤٤) حديثاً آخر في فضيلته عليه السلام قال - بعد أن رواه -: ما نصه: «رواه عن أبي ذر مرفوعاً، وفي إسناده محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، متهم وعباد: ضعيف، رافضي».

وفي (ص ٣٤٥) حديثاً آخر في فضيلته عليه السلام «رواه العقيلي عن ابن عباس مرفوعاً، وقال: في إسناده داهر بن يحيى الرازي وكان ممن يغلو في الرفض، ولا يتابع علي حديثه وابنه عبد الله بن داهر كذاب، وهو الراوي عنه، وفي الميزان - في ترجمة إسحاق بن بشير الأسدي: إنه كذاب وضاع، وأورد له هذا الحديث».

وراجع: هامش (ص ٣٤٩) - بطوله - في حكمه بوضع حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، وحديث «أنا دار الحكمة وعلي بابها» لأن رواتهما أبو معاوية والأعمش وشريك، فقال فيهم: «كلهم مدلسون متشيعون».

وفي (ص ٣٦٢) نقل عن يحيى بن سعيد أن حديث: أمر رسول الله صلى الله عليه وآله

بسد الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب علي عليه السلام، من وضع الرافضة، راجع: هامش (ص ٣٦٣).

وفي (ص ٣٧٢) ذكر الحديث المتضمن قول جبرئيل: «لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي» وقال: «رواه ابن عدي عن أبي رافع مرفوعاً وفي إسناده: عيسى بن مهران وهو رافضي يحدث بالموضوعات، وقد أدخل هذا الحديث ابن الجوزي في الموضوعات، وتبع ابن حبان في ذلك».

وفي (ص ٣٧٩) ذكر حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله فيه فضيلة لعلي عليه السلام وقال: «رواه الدارقطني عن أنس مرفوعاً، وفي إسناده: إسماعيل بن موسى وهو رافضي غال، وشيخه مجهول».

وفي (ص ٣٧٩) أيضاً ذكر حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله وقال: «رواه ابن مردويه عن علي مرفوعاً، وفي إسناده عباد بن يعقوب وهو رافضي».

وفي (ص ٣٨١) ذكر حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله فيه فضيلة لعلي عليه السلام وقال: «رواه الخطيب عن ابن عباس... وفي إسناده محمد بن فارس بن حمدان العبدي قال أبو نعيم: رافضي غال. وقال الخطيب: هذا الحديث باطل، وفي الميزان: هذا موضوع».

وفي (ص ٣٩٢) ذكر حديث: «إن فاطمة أحصنت فرجها فحرمها الله وذريتها على النار» وقال: «رواه ابن عدي عن ابن مسعود مرفوعاً، وفي إسناده عمر بن غياث من شيوخ الشيعة وقد ضعفه الدارقطني...، وأخرجه ابن شاهين وابن عساكر من طرق أخرى، وفيها رافضي» قيل: هو تليد بن سليمان.

وفي هذا الكتاب أحاديث كثيرة في فضائل أهل البيت عليهم السلام زعم أنها موضوعة وفي كثير من روايتها شيعة، كما أن في كتاب الموضوعات لابن الجوزي،

وفي اللثاليء المصنوعة للسيوطي مثلها، فراجعها في كتاب المناقب منهما.

ونرى الحافظ أبا محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي المتوفى سنة ٣٢٧ هـ، يذكر في (ج ١، ص ٢٨) القسم الأول من كتاب الجرح والتعديل طبع حيدرآباد دكن سنة ١٣٧١ هـ ما نصه: «حدثنا عبد الرحمن، أخبرنا أبي، أخبرنا المؤمل بن إهاب، سمعت يزيد بن هارون يقول: لا يكتب عن الرافضة فإنهم يكذبون».

كما نرى ابن الجوزي في (ج ١، ص ٣٩) من كتاب الموضوعات في القسم الثاني من الأقسام السبعة الذين تعمدوا الكذب الصريح ووضعوا الحديث نصره لمذاهبهم، يروي بسنده «عن عبد الله بن أبي أمية، قال: حدثني حماد بن سلمة، قال: حدثني شيخ لهم - يعني الرافضة - قال: كنا إذا اجتمعنا استحسنا شيئاً جعلناه حديثاً».

وذكر ابن الجوزي - أيضاً - في (ج ١، ص ٣٣٨) - تحت عنوان (باب في فضائل علي عليه السلام) ما هذا نصه: «فضائله الصحيحة كثيرة، غير أن الرافضة لم تقنع فوضعت له ما يضع ولا يرفع، وحوشيت حاشيته من الاحتجاج إلى الباطل» ثم قال: «فاعلم أن الرافضة ثلاثة أصناف:

صنف سمعوا شيئاً من الحديث فوضعوا أحاديث، وزادوا ونقصوا.

وصنف لم يسمعو فتراهم يكذبون على جعفر الصادق، ويقولون: قال جعفر، وقال فلان.

والصنف الثالث عوام جهلة يقولون ما يريدون مما يسوغ في العقل ومما لا

يسوغ.

ولقد وضعت الرافضة كتاباً في الفقه وسموه بمذهب الإمامية، وذكروا فيه ما يخرق إجماع المسلمين بلا دليل أصلاً».

ثم أتى بطعون على هذه الفرقة بأكاذيب، والله مجازيه عليها، ثم ذكر أحاديث كثيرة في فضائل الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام مما رواه الفريقان بطرق صحيحة، ولكنه زعم أنها من مستوحش الموضوعات.

منها: الحديث الحادي عشر (ص ٣٥٥) في رد الشمس له عليه السلام فقد رواه بسنده عن إبراهيم بن الحسن بن الحسين عن فاطمة بنت الحسين عن أسماء بنت عميس قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يوحى إليه ورأسه في حجر علي عليه السلام فلم يصلّ العصر حتى غربت الشمس، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله إنه كان في طاعتك وطاعة رسولك فاردد عليه الشمس، قالت أسماء: فرأيتها غربت ثم رأيتها طلعت بعدما غربت».

ورواه أيضاً بطريق آخر عن ابن شاهين عن أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني المعروف بابن عقدة بسنده عن أسماء بنت عميس، ثم أن ابن الجوزي طعن في سند هذا الحديث لأن بعض رواه من الشيعة، ومنهم أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني الحافظ المكنى بأبي العباس المعروف بابن عقدة المتوفى بالكوفة سنة ٣٣٣ هـ، فإن ابن الجوزي قال: أما أنا فلا أتهم بهذا إلا ابن عقدة فإنه كان رافضياً يحدث بمثالب الصحابة».

ولكن شمس الدين السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢ هـ، قال في (المقاصد الحسنة) ص ٢٢٦ ما نصه: «حديث رد الشمس على علي، قال أحمد لا أصل له، وتبعه ابن الجوزي فأورده في الموضوعات، ولكن قد صححه الطحاوي، وصاحب الشفاء، وأخرجه ابن مندة، وابن شاهين من حديث أسماء بنت عميس

وابن مردويه من حديث أبي هريرة».

ولو سبرت كتاب (تنزيه الشريعة) بجزأيه وغيره من المؤلفات المذكورة ترى الكثير من الذين جعلوهم من الوضاعين هم من الشيعة الإمامية، وهذا قد صار شعاراً لأصحاب هذه المؤلفات، سامحهم الله.

وقد جعل صاحب (تنزيه الشريعة) في (ج ١، ص ١١) الوضاعين أصنافاً سبعة^(١):

الأول: الزنادقة، وهم السابقون إلى ذلك، والهاجمون عليه حملهم على الوضع الاستخفاف بالدين، والتلبيس على المسلمين، كعبد الكريم ابن أبي العوجاء، ومحمد بن سعيد المصلوب، والحارث الكذاب الذي ادعى النبوة في زمن عبد الملك بن مروان، والمغيرة بن سعيد الكوفي، حتى قال حماد بن زيد: وضعت الزنادقة على النبي ﷺ أربعة عشر ألف حديث، رواه العقيلي، وقال ابن عدي: لما أخذ ابن أبي العوجاء وأتى به محمد بن سليمان بن علي فأمر بضرب عنقه قال: والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديثاً أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام.

قال ابن الجوزي: وقد كان من هؤلاء من يتغفل الشيخ فيدس في كتابه ما ليس من حديثه فيرويه ذلك الشيخ ظناً منه أنه من حديثه.

الثاني: أصحاب الأهواء والبدع، وضعوا أحاديث نصرية لمذاهبهم أو ثلباً

١ - وراجع أيضاً كتاب (الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث) للحافظ ابن كثير، النوع الحادي والعشرين معرفة المختلق المصنوع: ص ٨٥، طبع مصر سنة ١٣٧٠ هـ، وراجع أيضاً: ج ١، ص ٢٦١ من شرح ألفية العراقي، طبع فاس سنة ١٣٥٤ هـ، في معنى الموضوع من الحديث.

لمخالفهم، وذكر أمثلة لذلك.

الثالث: قوم اتخذوا الوضع صناعة وتسوقاً جرأة على الله ورسوله، حتى أن أحدهم ليسهر عامة ليله في وضع الحديث، كأبي البختری وهب بن وهب القاضي^(١)، وسليمان بن عمرو النخعي، والحسين بن علوان وإسحاق بن نجیح الملطبي، ذكر ذلك الإمام أبو حاتم بن حبان في مقدمة كتابه الضعفاء والمجروحين.

الرابع: قوم ينسبون إلى الزهد، حملهم التدين الناشئ عن الجهل على وضع أحاديث في الترغيب والترهيب ليحثوا الناس - بزعمهم - على الخير، ويزجرونها عن الشر، وقد جوز ذلك الكرامية، وكذا بعض المتصوفة، كما قاله الحافظ ابن حجر.

الخامس: أصحاب الأغراض الدنيوية، كالقصاص والشحاذين وأصحاب الأمراء، وأمثلة ذلك كثيرة.

السادس: قوم حملهم الشره، ومحبة الظهور على الوضع، فجعل بعضهم لذي الإسناد الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً، وجعل بعضهم للحديث إسناداً غير إسناد المشهور ليُستغرب ويُطلب.

قال الحاكم أبو عبد الله: ومن هؤلاء إبراهيم بن اليسع - وهو ابن أبي حية - كان يحدث عن جعفر الصادق وهشام بن عروة، فيركب حديث هذا على حديث ذاك ليُستغرب تلك الأحاديث بتلك الأسانيد، قال: ومنهم حماد بن عمرو النصيبي وبهلول بن عبيد، وأصرم بن حوشب.

١ - راجع ترجمة لوهب بن وهب القاضي في الجزء الثاني من هذا الكتاب - باب الواو - .

السابع: قوم وقع الموضوع في حديثهم ولم يتعمدوا الوضع، كمن يغلظ فيضيف إلى النبي ﷺ كلام بعض الصحابة أو غيرهم، وكمن ابتلي بمن يدس في حديثه ما ليس منه، كما وقع ذلك لحمد بن سلمة مع ربيبه عبد الكريم ابن أبي العوجاء، وكما وقع لسفيان بن وكيع مع وراقه قرطمة، ولعبد الله بن صالح كاتب الليث مع جاره وكمن تدخل عليه آفة في حفظه أو في بصره أو في كتابه، فيروي ما ليس من حديثه غلطاً.

قال ابن الصلاح: وأشد هذه الأصناف ضرراً أهل الزهد لأنهم للثقة بهم وتوسم الخير فيهم يقبل موضوعاتهم كثير ممن هو على نمطهم في الجهل ورقة في الدين.

قال الحافظ ابن حجر: ويلتحق بالزهاد في ذلك المتفقهة الذين استجازوا نسبة ما دل عليه القياس إلى النبي صلى الله عليه (وآله) وسلم.

ومع ما ذكرنا من كثرة الوضاعين والأحاديث الموضوعية كيف يصح القول بالاستغناء عن علم الرجال وعدم الحاجة إليه، والحكم بقطعية الأخبار كما يزعمه إخواننا الأخباريون؟ فاحكم وانصف.

ومن وجه آخر أن من طبيعة الإنسان السهو والغلط والنسيان كما هو مشاهد بعين الوجدان، ولذلك أمر الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام بالأخذ بقول العدل والأعدل، ولأن أخبارهم عليهم السلام متعارضة وأمروا بالأخذ بالأحدث، وكل هذه الأحوال قد بحث عنها أهل علم الرجال، ولا تعرف إلا به، وهذا كله يورث بدهاء بطلان دعوى قطعيتهما من رأس، بل ولا يعارض التصحيح، فإن ذلك كما يعرض للراوي كذلك يعرض للتصحيح.

ومن الغريب ما يدعيه إخواننا الأخباريون من قطعية الأخبار وعدم

احتياجنا إلى علم الرجال مع أن اختلاف الأخبار في زمن صدورها، وسؤال الرواة - بعد تحيرهم عن الحق منها - يقضي بعدم كونها قطعية أيضاً وإن كان التحير في جملة منها من جهة الواقع لا من جهة الصدور، كما يكشف عنه الترجيح بمثل الشهرة والثقة، ولكن في جملة منها التحير من جهة الصدور كما يقضي به ويكشف عنه أخبار التراجيح من جهة الصدور كالأعدلية والأوثنية وغيرهما - كما عرفت - من قول الإمام الصادق عليه السلام.

وجملة القول: إن دعوى القطعية - كما يدعيها الأخباريون - مما لا ينبغي الركون إليه، وكيف تدعى هذه الدعوى مع نسخ الأخبار ونقلها في كل عصر وزمان، مع ما نرى من الخلل بالزيادة والنقصان والتغيير والتبديل اللازمني عادة وغالباً للنسخ والنقل كما تقضي به وتشهد له الملاحظة، فكم نرى خبر الواحد المروي في الكتب الأربعة - فضلاً عن غيرها - مختلف المتن بالزيادة في بعضها والنقصان في آخر، فنرى في بعضها (الواو) وفي الآخر (أو) مكانه، وفي الثالث (الفاء) مكانهما - مثلاً - وفي الرابع زيادة فقرة متكفلة بحكم آخر أو منافية لسابقها. هذا من جهة المتن، وفي الطريق مثله لكثرة الاشتراك في الرواة اسماً أو لقباً، أو كنية، أو صفة، أو نسباً، أو مكاناً، إلى غير ذلك والمميزات ظنية، وهكذا كلما زادت الوسائط زاد احتمال الخلل، وكذا في كيفية النقل باللفظ أو المعنى، فإن احتمال الخطأ في النقل بالمعنى أكثر منه في اللفظ، إلى غير ذلك مما يوجب عدم الطمأنينة بالصدور فضلاً عن القطعية، فدعواها إذا ليست إلا مكابرة صرفة.

نعم دعوى الظنية بل والاطمئنان بها في الجملة في محلها - خصوصاً الكتب الأربعة - حقيقة ولئن سلمنا قطعيتهما فلا نسلم عدم احتياجنا إليه، لأن ذلك

حينئذ يكون من باب التعبد، لمقبولة عمر بن حنظلة^(١)، وتصحيح المحمدين الثلاثة لها - على تقديره - لا يسد باب التراجيح، ولأنّ قدماء أصحابنا وتأخريهم على الاعتماد على تصحيح غيرهم، فقد ظهر ابتناء استنباط الأحكام على معرفة علم الرجال، وتوقف الاستدلال عليه، راجع (ص ٨١) من هذا الكتاب في المقدمة.

وبما أنّ علم الرجال من العلوم التي يتوقف الاجتهاد على معرفته ويحتاجه الفقيه في الاستنباط، وبدون معرفته لا يكون المجتهد مجتهداً ولا الفقيه فقيهاً، لأنه إحدى مقدمات الاجتهاد، ذكروا له تعريفاً وموضوعاً وفائدة كسائر العلوم، أما:

تعريفه:

فقد عرّفه أرباب الفن بتعاريف:

منها: أنه ما وضع لتشخيص رواة الحديث من حيث هم كذلك، ذاتاً ووصفاً، مدحاً وقدحاً.

ومعنى الوضع والتشخيص ظاهر، فإنه بقيد الوضع خرج ما كان من علم الحديث والتاريخ وغيرهما مشتملاً على بيان جملة من الرواة على الوجه المذكور فإن شيئاً من ذلك لم يوضع لذلك، وكذا علم الكلام سواء خصصنا الرواة بغير الأئمة عليهم السلام أم لا، كما يشهد بذلك أنهم رَوَوْا عن آبائهم عليهم السلام، وفي كثير من الأخبار إطلاق المحدث عليهم وهو بمعنى الراوي، كما هو ظاهر هذه الأخبار وغيرها، وإن خصصنا الحديث كالخبر بنفس قول المعصوم عليه السلام كما في بداية

١ - راجع: المقبولة في هامش (ج ١، ص ٨٣) من هذا الكتاب.

الشهيد الثاني عليه السلام دون ما يحكيه هو صريح غيره.

أما على الأول وهو تخصيص الرواة بغير الأئمة عليهم السلام فخرج علم الكلام ظاهر لعدم البحث فيه عن غيرهم من الرواة.

وأما على الثاني وهو تعميم الرواة لهم فالوجه في خروج علم الكلام هو أن البحث عن حال الأئمة عليهم السلام فيه ليس من حيث كونهم رواة بل من حيث كونهم أئمة دعاء إلى الله تعالى، ولذا زدنا قيد الحيثية في التعريف.

وخرج بقيد التشخيص علم الدراية الباحث عن سند الحديث ومثته وكيفية تحمله وآدابه، إذ البحث عن السند ليس بعنوان تشخيص الرواة بل الإشارة إلى بيان انقسام الحديث من جهة السند إلى الأقسام المعروفة فالمذكور فيه أن ما كان جميع رواته عدولاً إماميين ضابطين فهو الصحيح عند المتأخرين، وهكذا، وليس فيه تشخيص حال راوٍ أصلاً، بل التحقيق أنه خارج من التعريف، ولا يخرج بالرواة - التي هي جمع راوٍ - تشخيص حال النساء والخنائن، إذ تشخيص حالهما أيضاً من علم الرجال وإن كان الغالب هو الرجال، فشموله لها من باب التغليب، أو البحث عنهما استطراداً، ولقالتها ملحقة بالعدم، وبذلك يندفع ما في التسمية بعلم الرجال، والصبي هنا كالأنتن، مع أن البحث من جهة الرواية التي هي الأداء لا التحمل، ووجود صبي فيهم في هذا الحين غير معلوم، مضافاً إلى احتمال الوضع الثانوي الكافي فيه المناسبة في الجملة، فلا إشكال أصلاً.

وأما القيود الأخيرة في التعريف المذكور فللتعميم والإشارة إلى أنواع البحث فيه، فإن من الرجال من يتشخص بهذا العلم ذاته خاصة، ومنهم ذاته مع مدحه أو قدحه المراد به مطلقهما لا خصوص العدالة والفسق، ففأخذ أحدهما قليل جداً، لأن كونه من أصحابنا أو من أصحاب أحد المعصومين عليهم السلام داخل في

وصف المدح، وقل من لم يذكر هذا في حقه، والتصريح بكونه مجهولاً أو مهملاً في كتب المتقدمين داخل في وصف القدر ولو بحسب الثمرة.

ومع الغض عن ذلك كله فالجواب عن خروج غير الممدوح والضعيف الاجتهادي - أعني المجهول والمهمل - في تعبيراتهم، أنهما لندرتهما أو قلة الاعتناء بشأنهما كالمعدوم، وأن الوضع لغرض لا يلزم ترتب الغرض في جميع المصاديق خصوصاً إذا كان لمانع سابق أو لاحق، فيكون البحث عن هؤلاء حينئذٍ من باب التطفل، ولو زيد في التعريف عطف (ما في حكمهما) على المدح لإدخال المجهول والمهمل لم يكن به بأس، وإن كان ترك ذلك أيضاً غير قاذح بعد ما عرفت من اندراجهما في المقدوح بحسب الثمرة.

وأما المناقشة في التعريف - كما صدر عن بعض أرباب الفن - بعدم شمولها للمشتركات التي لم يفد شيء من المميزات تميز بعضهم عن بعض فالجواب عنها كالجواب عن خروج المجهول والمهمل من أنها لقلتها كالمعدوم وأن الوضع لغرض لا يلزم ترتب الغرض في جميع المصاديق، ولا وجه للجواب بخروج تمييز المشتركات عن الرجال وأن علمه مغاير لعلم الرجال إذ التمييز ليس من أحوال الرواة والبحث في الرجال إنما هو عن أحوالهم فإن هذا الجواب مردود بأن تمييز المشتركات من جملة المباحث الرجالية وجزء لعلم الرجال، ولذا ترى أن أسباب التمييز - كلها أو جلها - موجودة في طي كلماتهم، وقد تعرضوا لتمييز جملة من الرجال المختلف فيهم في كتب الرجال، وكتاب تمييز المشتركات الموسوم بـ (هداية المحدثين إلى طريقة المحمدين) للشيخ محمد أمين الكاظمي رحمته الله معدود من أهم كتب الرجال، وقد أدخله أبو علي الحائري رحمته الله في كتابه (منتهى المقال) ورمز له بكلمة (مشكا) فراجع.

هذا مضافاً إلى أن التمييز كالأشراك من الأحوال، ودعوى كون الأحوال خصوصاً وصفي المدح والقبح لا وجه له.

ومنها - أي ومن التعاريف - : أنه العلم بأحوال رواة خبر الواحد ذاتاً ووصفاً، مدحاً وقبحاً، وما في حكمهما.

وذكر كلمة (الأحوال) في هذا التعريف لعله إشارة إلى أن المعتبر في الفن من ذكر الرواة إنما هو لأجل التصدي عن أحوالهم من الوثاقة والضعف لا البحث عن أنفسهم، ولكن ذلك لا يلزم ذكر (الذات) بعدها المقتضي لجعله منها.

وبقيد الخبر بالواحد في التعريف لأجل إخراج الخبر المتواتر نظراً إلى أنه لا حاجة إلى ملاحظة رجال الخبر بعد تواتره، وقد رد بعض أرباب الفن ذلك بأن البحث عن رواة الخبر المتواتر داخل في الفن قطعاً، وقد كانت الحاجة إليه موجودة قبل تواتر خبر الواحد لأجل العمل به والاعتماد عليه وإنما زالت الحاجة بعد تواتره وهو لا يوجب إخراجه عن الفن، مع أنه ربما يحتاج إليه لغرض آخر.

وبقيد كلمة (ما في حكمهما) في هذا التعريف إنما هو لأجل شمول التعريف للمهمل والمجهول نظراً إلى أن شيئاً منهما ليس قدحاً لكنهما في حكم القبح حيث يعدونهما في الضعفاء، ولكن الظاهر أن هذا القيد غير محتاج إليه كالأحوال، إذ بقية القيود كافية في أداء المقصود إن لم تقصر في فهم معاني الألفاظ على الجمود، وبقية ما في التعريف من القيود قد عرفت حالها في التعريف الأول.

ومنها: ما وضع لمعرفة الحديث المعتبر من غيره.

وهذا التعريف وإن كان أسلم مما سبق إلا أنه يتوجه عليه ما أورده المولى محمد تقي الهروري الحائري المتوفى سنة ١٢٩٩ هـ، في كتابه (نهاية الآمال) في علم الرجال - حسبما ذكره تلميذه الشيخ محمد حسن البارفوشي المازندراني

المتوفى سنة ١٣٤٥ هـ في كتابه (نتيجة المقال في علم الرجال) - (ص ٦) من أن ذكر الغاية القريبة في التعاريف أولى من ذكر الغاية البعيدة، والغاية القريبة هي معرفة أحوال الرواة، ومعرفة الحديث المعتبر من غيره مرتبة عليها وربما تترتب على غيرها أيضاً، ولذا يوجب نحو خفاء في المعرف، مع أن المقصود من التعريف الكشف عنه.

وكذا كلما بعدت الغاية ازداد الخفاء كما لو عرّف بأنه ما وضع لتحصيل السعادة الأبدية، نظراً إلى أن المقصود من معرفة الحديث المعتبر من غيره العمل بمقتضاه، والمقصود من العمل الفوز بالسعادة، فإنه لو عرّف بذلك لخفي جداً ودخل فيه كثير من العلوم ولكن يرد على هذا التعريف أنه غير مانع وذلك لدخول علم الدراية ونحوه في التعريف المذكور.

ومنها: أنه ما يبحث فيه عن أحوال الراوي من حيث اتصافه بشرائط قبول الخبر وعدمه.

وقد قيل: إن هذا التعريف من أحسن التعاريف لكونه مانعاً وجامعاً لجميع مسائل هذا العلم مما كان له تعلق بذات المخبر أولاً وبالذات وبالخبر ثانياً وبالعرض، كقولهم بأن فلاناً عدل أو فاسق، أو بالعكس كقولهم: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن فلان، لإفادة ذلك المدح اتفاقاً لمن يقال في حقه، ولكن يتوجه على هذا التعريف بأن كثيراً من الرجال لم يذكر فيه سوى أنه ابن فلان أو مولى فلان أو أنه كوفي أو نحو ذلك مما لا يدل على اتصافه بشرائط القبول، ولا على عدم اتصافه، ومن الظاهر أن هذه الأحوال من مسائل هذا العلم ولا يشملها التعريف بظاهره.

ومنها: ما ذكره المولى محمد تقي بن رضا بن إسماعيل الهروي الإصفهاني

الحائري في كتابه (نهاية الآمال في الرجال) حسبما نقله عنه تلميذه البارفروشي في (نتيجة المقال) (ص ٧) وجعله من أحسن التعاريف وهو: ما يبحث فيه عن أحوال الرواة التي لها مدخلية في تشخيص ذواتهم أو في حال رواياتهم، وذلك يشمل كل ما له مدخلية في تقوية الرواية أو تضعيفها، منها الوصف بالإهمال أو الجهالة فإنه حينئذ داخل بلا تكلف ومنها بيان مدة حياة الراوي وتاريخ وفاته، وأنه لا قنًى فلاناً أو لم يلاقه فإن لها مدخلاً في إرسال الرواية وعدمه، ولو وجد فيما يذكر في أحوال الرجال ما هو خارج عما ذكرناه من الأحوال لم يبعد التزام خروجه عن أصل هذا الفن وكونه مذكوراً من باب الاستطراد أو غيره.

هذا ما ذكره (البارفروشي) عن أستاذه المذكور، ثم قال: «إنّ هذا التعريف وإن كان أحسن التعريفات وأسلمها من جهة ورود المحذورات إلا أنه منافع للاختصار المطلوب في التعاريف - ثم قال - : فالتعريف الذي لا غبار فيه - على ما سنح به ضميري - هو أن يقال: إنه ما وضع لبيان ما له مدخلية في أخذ الحديث ورده مدحاً وقدحاً، ولا ريب أن عموم الموصول شامل لجميع ما كان اللازم تناول الحدّ له».

لقد أوردنا لك هذه التعاريف، فراجعها في كتاب (توضيح المقال في الدراية والرجال) للشيخ مولن علي الكني المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ، والمطبوع ببايران سنة ١٣٠٢ هـ، وفي كتاب (نتيجة المقال في علم الرجال) للشيخ محمد حسن البارفروشي المتوفى سنة ١٣٤٥ هـ المؤلف سنة ١٢٨٤ هـ، والمطبوع ببايران، وفي كتاب (تنقيح المقال في أحوال الرجال) للعلامة الفقيه الشيخ عبد الله المقامقاني (ج ١) في المقام الأول من المقدمة، طبع النجف الأشرف.

والذي نختاره من التعاريف المذكورة هو الأول، ثم الأخير الذي اختاره

البارفروشي في (ص ٨) من كتابه المذكور، فلاحظ ذلك.

وأما:

موضوعه:

فقد ذكروا أن موضوعه هو رواية الحديث، فاللازم حينئذٍ أن يكون علم الرجال باحثاً عن عوارض الرواية الذاتية.

لكن يرد هنا إشكال وهو أن مقتضى ما ذكرناه من أن كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية أنه يجب أن لا يبحث في العلم إلا عن الأعراض الذاتية مع أن البحث في علم الرجال ليس خصوص العوارض الذاتية بل يبحث عنها وعن الأعراض الغربية أيضاً نظير سائر العلوم، فإن العرض الذاتي للشيء ما يكون عارضاً لذاته أو لجزئه أو لأمر يساويه، وأما العارض لأمر أخص أو أعم فهو من الأعراض الغربية كالمبائن، ولا ريب أن عروض العدالة والفسق - مثلاً - للرواية إنما هو لأمر خارج يعمهم وغيرهم من أفراد الإنسان أو المكلفين منهم وهو خوف العقاب أو مطلق الدم واللوم وخلافه لا لذواتهم أو لأجزائهم أو لأمر يساويهم حتى يكونا من الأعراض الذاتية.

وبعبارة أوضح: إن عروضهما إنما هو لأفراد الموضوع وجزئياته، ولا ريب أن العوارض اللاحقة للجزئيات ليست أعراضاً ذاتية بالنسبة إلى موضوع العلم بل من الأعراض الغربية لكونها بواسطة الأمر الأخص، وهذا الإشكال سارٍ بالنسبة إلى جميع العلوم.

وقد ذكروا لهذا الإشكال وجوهاً من الأجوبة:

منها: أن ما ذكره تعريفاً للموضوع فيه حذف، إذ ليس المراد من قولهم: موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارض الذاتية ما يبحث فيه عن عوارضه لنفسه فحسب بل المراد أعم من ذلك، فكأنه اختصار من قولهم: موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية لنفسه أو عن عوارض الذاتي لنوعه أو لجزئه، ولا ريب أن ذلك لا ينافي ما ذكره من التعميم في موضوعات المسائل.

وأما:

فأنته:

والاحتياج إليه فيدل عليه أمور:

منها: أنه مما لا ريب فيه أنا مكلفون بالأحكام الشرعية الواجبة على المكلفين قاطبة، وهي إنما تحصل بعد استنباطها عن أدلتها وهي منحصرة بالكتاب والسنة والإجماع والعقل.

والعمدة فيما بينها هي السنة إذ بها يحصل الغناء عن الباقي، لأن الكتاب غير كاف في بيان تمام الأحكام، مع كون أكثر آياته عمومات وإطلاقات وهي غير كافية في إثبات الخصوصيات، بل لا يمكن بيان أحكام كتاب من كتب الفقه - من أول الطهارة إلى الديات - بالكتاب وحده.

وأما الإجماع فلا يمكن تحصيله في كل حكم من الأحكام، بل قلما يوجد فيها بحيث يحصل الاطمئنان.

وأما العقل فمواضع إدراكه معلومة محصورة لا يتفجع به في غير موارد. فإذا المهم والمغني في المقام في استنباط الأحكام هو ما ورد من أخبار

أُثْمَتْنَا عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمتواتر فيما بينها قليل، وحينئذٍ فخير الأحاد أيضاً ليس بحجة بل لا بد أن يكون مظنون الصدور ومعتمده، وحصول الاعتماد إنما هو بحال الراوي المبحوث عنه في الرجال.

مضافاً إلى ما ورد من الأخبار - كما عرفت - بوجود جملة من الأخبار الموضوعية في روايات أئمتنا الأطهار عَلَيْهِمُ السَّلَامُ كالمروي عن الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ «إن لكل رجل منا رجلاً يكذب عليه» وعنه عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إنا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا فيسقط صدقتنا بكذبه»، وفي خبر آخر عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إن المغيرة بن سعيد دس في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا وسنة نبينا»^(١) وغير ذلك من الأخبار، ولا ريب أن تمييز الأخبار الموضوعية المستحدثة عن غيرها إنما هو بفن الرجال.

ومنها: إن آية النبأ قد دلّت على اشتراط أحد الشئيين في العمل بالحديث، إما العدالة أو التبين في خبر الفاسق بحيث يحصل له الظن به ولا خفاء أن معرفة عدالة الراوي أو الوثوق بقوله إنما يحصل من فن الرجال.

ومنها: أن الأخبار قد يتعارض بعضها مع بعض فيجب الأخذ بالأرجح كما تقتضيه الأخبار العلاجية، ومن الواضح أن الرجحان كما يكون من جهة الدلالة كذلك يكون من جهة السند أيضاً، كما ورد في الأخبار العلاجية من مراعاة الأعدلية والأوثقية والأفقهية والأورعية ونحوها، ومعرفة تلك الأمور إنما هي بفن الرجال غالباً.

١ - راجع هذا الحديث في رجال الكشي: ص ١٩٥، طبع النجف الأشرف في ترجمة المغيرة بن

ومنها: إن مقتضى الأصل حرمة العمل بالخبر نظراً إلى أن الأدلة الأربعة قائمة على حرمة العمل بالظن خرج من ذلك خبر الواحد الذي حصل الوثوق به والاعتماد بصدوره، ولا ريب أن ذلك إنما يحصل بفن الرجال.

ومنها: أن دأب العلماء وديندهم - حديثاً وقديماً - هو التعرض للرواة حيث إنهم يذكرون الحديث مع سنده ويراعون عدم سقوط شيء منه، ولو أسقطوه أشاروا إليه في مقام آخر كذكر المشيخة في آخر الكتب ولا ريب أن اعتناءهم بهذا العلم وتصنيفهم فيه وكمال حرصهم على حفظ ذلك قد صار سيرة لهم دالة على احتياجهم إليه.

وبالجملة: إن المعروف والمشهور فيما بين العلماء هو ثبوت الاحتياج بالنسبة إليه، بل قيل: الظاهر أنه مما لا خلاف فيه يعتد به بين المجتهدين فإنهم قد تسالموا على عده بخصوصه مما يتوقف عليه الاجتهاد في كتبهم الأصولية وبنوا عليه في كتبهم الفقهية، وإجماعهم - قولياً أو عملياً - حجة للكشف المعبر فيه. ولكن خالف في ذلك جماعة:

منهم: الحشوية حيث ذهبوا إلى أن كل خبر حجة. وليس إلا لكونه معتبراً عندهم، ولا ريب أن الرجوع إلى علم الرجال إنما هو لاعتبار الأخبار وتصحيحها، وبعد حصول الاعتبار لا يحتاج إلى تحصيله فلا يكون محتاجاً إليه.

ومنهم: المنكرون لحجية خبر الواحد^(١) كالسيد المرتضى وابن

١ - خبر الواحد هو ما لا ينتهي إلى المتواتر منه، سواء كان الراوي واحداً أم أكثر، ذكر ذلك الشهيد الثاني في شرح دراية الحديث: ص ١٥، طبع النجف الأشرف، وراجع: مقدمة السرائر لابن إدريس الحلبي، وأجوبة المسائل الموصليات الثانية الفقهية للسيد المرتضى رحمته،

إدريس عليه السلام ومن يحدو حدوهما، فإنهم منعوا العمل به في الشريعة حتى بالغ السيد المرتضى عليه السلام فقال: «إنا نعلم علماً ضرورياً لا يدخل في مثله ريب ولا شك أن علماء الشيعة الإمامية يذهبون إلى أن أخبار الآحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة ولا التعويل عليها وأنها ليست بحجة، وقد ملأوا الطوامير وسطروا الأساطير في الاحتجاج على ذلك والنقض على مخالف للإمامية أو موافق لهم بأنهم لا يعملون في الشريعة بخير لا يوجب العلم، وإن ذلك قد صار شعاراً لهم يعرفون به، كما أن نفي القياس في الشريعة من شعارهم الذي يعلمه منهم كل مخالط لهم».

وهذه المبالغات ليست إلا من جهة الدعوى بقطعية الأحكام بالكتاب والإجماع والأخبار المفيدة للعلم من جهة بلوغها حد التواتر والاستفاضة أو نحو ذلك.

ومنهم: أكثر الأخباريين الذين يدعون قطعية صدور الأخبار المتداولة بين أصحابنا وهي المدونة في كتبهم المعروفة وهي الكافي، والتهديب والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، وعيون الأخبار، ونحوها، أو خصوص الأربعة الأولى، قائلين بأننا نقطع بصدور تلك الأخبار من بين شفتي المعصوم عليه السلام وذكروا له وجوهاً مزيفة لا تفيد ظناً فضلاً عن العلم^(١).

⇒ ورسالته في إبطال العمل بأخبار الآحاد وأجوبة المسائل الثبائيات، وأجوبة المسائل الحلييات، له أيضاً.

١ - راجع: ص ٥٩٩ من (روضات الجنات) للخوانساري في ترجمة محمد بن إدريس الحلي، الفرق بين ما يقوله الأخباريون في أخبار الآحاد وما يقوله فيها بعض المتقدمين من أهل الاجتهاد، فإنه بحث ثمين.

ومنهم: طائفة منهم ذهبوا إلى اعتبار جميع ما في الكتب الأربعة المذكورة نظراً إلى شهادة مصنفها بذلك، وأعرضوا عن القول بقطعية الصدور لكونه من الجزاف الذي لا يليق أن يتكلم به إلا من خرج عن الإنصاف^(١).

ومنهم: كبعض المجتهدين من ذهب إلى عدم الاحتياج للمتأخرين لكفاية تصحيح الأوائل للأواخر فلا يحتاجون إلى التعديل حتى يحتاجوا إلى علم الرجال.

ومنهم: من فصل في المقام بين صورة التعارض وعدمه، فقال بالاحتياج إليه في صورة التعارض وعدم الاحتياج إليه في صورة عدم التعارض.

ومنهم: من فصل بين صورة وجود الشهرة وعدم وجودها، ففي الأول بعدم الافتقار وفي الثاني بالافتقار.

هذه الأقوال أوردتها الفاضل البارفروشي في كتابه (نتيجة المقال) ثم أخذ في ردها مفصلاً فراجعها، وراجع أيضاً ذلك في (توضيح المقال) للمولوي علي الكني وغيرهما من المؤلفات في علم الرجال وفي رجال العلامة الفقيه الزاهد الشيخ علي الخاقاني المتوفى سنة ١٣٣٤ هـ، وقد أورد ذلك في الفائدة الثامنة من الفوائد التي قدم بها كتابه (ص ٨١) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٨ هـ، وفي (تنقيح المقال) للحجة الفقيه المامقاني رحمته الله فإنه ذكر أدلة النافين له وردها رداً مفصلاً، راجع المقام الثالث من مقدمته في الجزء الأول.

وقد ذكر مؤلف كتابنا - هذا - في (ج ١، ص ١٠٨) وجه الحاجة إلى علم

١ - راجع هنا مقدمة كتاب الحدائق المطبوع فإنها مقدمة ثمينة وقد شرحت شروحاً عديدة تجدها في كتاب (الذريعة) لشيخنا الإمام الطهراني - أدام الله وجوده - .

الرجال وبرهن عليه بأدلة قوية، وردّ أدلة المخالفين وزيفها، ثم قال في (ص ١١٣):
«والحاصل أنّ فائدة علم الرجال لا تنحصر فيما له دخل في تصحيح السند فقط، بل له فوائد أخرى، منها ما ذكر وغيرها وعلى كل حال فهو محتاج إليه».

وذكر شيخنا المحقق الطهراني - أدام الله وجوده - في (ج ١٠، ص ٨٠) من (الذريعة) في تعريفه لعلم الرجال: «أنّ علم الرجال هو علم يبحث فيه عن أحوال رواة الحديث وأوصافهم التي لها دخل في جواز قبول قولهم وعدمه، وهذا العلم يحتاج إليه كل من أراد استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التي عمدتها الأحاديث المروية عن أهل البيت عليهم السلام حيث إنّه لا بدّ من أن ينظر في أحوال رجال سند الحديث ويطمئن بأنهم ممن يصح التعويل عليهم ويجوز الأخذ عنهم حتى يكون حديثهم حجة له في عمل نفسه أو الإفتاء لغيره، ولشدة الحاجة إليه اشتد اهتمام علماء الشيعة من العصر الأول إلى اليوم في تأليف كتب خاصة في هذا العلم، وتدوين أسماء رجال الأحاديث، مع إيراد بعض أوصافهم، وذكر بعض كتبهم وأثارهم المعبر عن بعضها بالكتب وعن بعضها بالأصول، وكان بدء ذلك - حسب اطلاعنا - في النصف الثاني من القرن الأول، فإنّ عبيد الله بن أبي رافع كان كاتب أمير المؤمنين علي عليه السلام وقد دوّن أسماء الصحابة الذين شايعوا علياً عليه السلام وحضروا حروبه، وقاتلوا معه في البصرة وصفين والنهران، ثم في القرن الثاني إلى أوائل الثالث دون (رجال ابن جبلة) و (ابن فضال) و (ابن محبوب) وغيرهم، واستمر تدوين الرجال إلى أواخر القرن الرابع.

قال الشيخ الطوسي (مليخصاً) في أول الفهرست: إنني رأيت جماعة من شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديث عملوا فهرس كتب أصحابنا وما صنّفوه من التصانيف ورووه من الأصول، ولم تكن مستوفاة واستوفأها أبو الحسين أحمد

(ابن الغضائري) على مبلغ ما قدر عليه في كتابين أحدهما في المصنفات، والآخر في الأصول، وأهلك الكتابان بعد موت المؤلف... الخ.

وبالجملة: في أول القرن الخامس دُوِّنت الأصول الأربعة الرجالية المستخرجة من تلك الكتب المدونة قبلها، وهي (الاختيار) من كتاب الكشي، و (الفهرست) و (الرجال) المرتب على الطبقات، هذه الثلاثة للشيخ الطوسي، و (كتاب الرجال) للنجاشي.

وفي القرن السادس أَلَّفَ (فهرست الشيخ منتجب الدين) و (معالم العلماء) لابن شهر آشوب.

وفي القرن السابع أَلَّفَ أبو الفضائل أحمد بن طاووس الحلبي كتابه (حل الإشكال) وأدرج فيه ألفاظ تلك الأصول الأربعة على ما وصل إليه من مشايخه مسندة إلى مؤلفيها، وأدرج أيضاً ألفاظ كتاب (الضعفاء) المنسوب إلى ابن الغضائري، وقد وجده السيد ابن طاووس من غير سند إليه كما صرح بذلك للخروج عن عهده، وليكون كتابه جامعاً لجميع ما قيل في حق الرجل.

وقد تبع السيد في ذلك تلميذه العلامة الحلبي في (الخلاصة) وابن داود في (رجاله) وتبعهما المتأخرون عنهما في النقل عن الكتب الخمسة، وعن بعض ما بقي من نسخها من تلك الكتب الرجالية القديمة مثل (رجال البرقي) و (رجال العقيلي) وأما سائر الكتب القديمة فقد ضاعت أعيانها الشخصية من جهة قلة الاهتمام بها بعد وجود عين ألفاظها مدرجة في الأصول الأربعة المتداولة عندنا...».

«ولحرمان عامة الناس من الاطلاع على كتب رجال الشيعة نسب السيوطي في (بغية الوعاة) ص ٤٦٠ - علماء الشيعة إلى التفسير والتفريط قال: «إن علماء

العجم المتأخرين قد ضيعوا أنفسهم بترك تأليف يجمع شملهم» ومراده علماء الشيعة، فعدهم مقصرين.

وعلى طرف النقيض منه بعض من لا خبرة له من إخواننا الأخباريين فإنه نسبهم إلى الإفراط، وزعم حرمة تأليف تلك الكتب لاشتمالها على اغتياب الموتى وذكرهم بالسوء، وافتضاح المستورين من المؤمنين، وغير ذلك مما أجاب عنه الشيخ الكني في أول كتابه (توضيح المقال).

ولا ريب في لزوم رجوع الفقيه إلى أحوال الرجال في استنباطه للأحكام الإلهية من أحاديثهم المروية في كتبهم عن الأئمة عليهم السلام.

وبالجملة: تأليف كتاب الرجال وكتاب الفقه يسيران في الأهمية جنباً لجنب، وإن كان علم الفقه أفضل وأشرف ولكنه لا يصير الفقيه فقيهاً ما لم يكن رجالياً، فإن إحدى مقدمات الاجتهاد معرفة رجال الحديث وسنده.

وقد ألف علماء فن الرجال مؤلفات كثيرة في علم الرجال وفي تراجمهم ذكر أسماءهم مع مختصر من تراجمهم شيخنا الإمام الطهراني في كتابه «مصنفي المقال في مصنفي علم الرجال» المطبوع بطهران سنة ١٣٧٨ هـ ولا ريب أن من ذكرهم ليس كل من صنف فيه فإنه لم يظفر بالكثير منهم ولم يستقصهم استقصاءً تاماً، كما صرح بذلك في مقدمة الكتاب المذكور وتجد في أجزاء (الذريعة) له كثيراً من المؤلفات في علم الرجال.

وقد ذكر المولى علي الكني رحمته الله في آخر كتابه (توضيح المقال) ستين رجلاً ممن ألف في علم الرجال، وألحق به ستين آخرين المحدث النوري وطبع الجميع بإيران سنة ١٣٠٢ هـ، وطبع (توضيح المقال) في آخر كتاب (منتهى المقال) في الرجال للشيخ أبي علي الحائري المطبوع بإيران.

وذكر سيدنا المغفور له الحجة السيد حسن صدر الدين الكاظمي - قدس الله سره - في كتابه تأسيس الشيعة (ص ٢٣٣): «أُن أول من أسس علم الرجال وصنف فيه هو أبو محمد عبد الله بن جبلة بن حنان بن أبجر الكناني المتوفى سنة ٢١٩ هـ، فإنه صنّف كتاب الرجال كما ذكره النجاشي، وكان فقيهاً ثقة مشهوراً، وبيت جبلة بيت مشهور بالكوفة وكان عبد الله واقفياً».

ثم قال سيدنا الصدر عليه السلام: «قال السيوطي في كتاب الأوائل: أول من تكلم في الرجال شعبة، وأنت خبير بأن شعبة مات سنة ستين ومائتين، فعبد الله متقدم عليه، والسيوطي إنما ضبط الأول من علماء السنة لا الشيعة، وإلا لا يخفى على مثل الجلال كتاب الرجال لعبد الله بن جبلة المشهور، روى عبد الله المذكور عن أبيه عن جده حنان الصحابي - رضي الله عنهم - وأدرك أبجر الجاهلية كما نص عليه النجاشي أيضاً».

لا يقال: إن لمحمد بن سعد كاتب الواقدي (طبقات الرواة) وهو في طبقة عبد الله بن جبلة.

لأننا نقول: ابن سعد متأخر عنه تصنيفاً وموتاً، فإنه مات سنة ٢٣٠ هـ، وابن جبلة مات سنة ٢١٩ هـ، عن عمر طويل، وتصنيف ابن سعد للطبقات قبل موته بلا فصل، كما يعلم من ترجمته وترجمة من سمع عليه، وهي في خصوص الصحابة والتابعين لا غير».

هذا ما ذكره سيدنا الصدر - قدس الله سره - ولكن شيخنا المحقق الإمام الطهراني في الذريعة (ج ١٠، ص ٨٣) جعل عبيد الله بن أبي رافع كاتب أمير المؤمنين عليه السلام أول من صنف في الإسلام في أسماء الرجال، فقد عدّ الشيخ الطوسي في الفهرس من تصانيفه كتاب تسمية من شهد مع أمير المؤمنين عليه السلام

الجميل وصفين والنهروان من الصحابة، وذكر إسناده إلى الكتاب.

وذكر الجلبلي في باب الألف من كتابه (كشف الظنون) - تحت عنوان: علم أسماء الرجال - ما نصه: «يعني رجال الأحاديث، فإن العلم بها نصف علم الحديث، كما صرح به العراقي في شرح الألفية عن علي بن المديني، فإنه سند ومتن، والسند عبارة عن الرواة، ومعرفة أحوالها نصف العلم، على ما لا يخفى وكان الحفاظ يحفظون الحديث بأسانيد، فيكتبون تواريخ الرواة من الولادة والوفاة، والسماع، والملاقة، ليخبروا من لم يعلموا صحة دعواه وكذلك يكتبون سائر أحوالهم، كما ذكرها هنا، ويقولون: أولي الأشياء بالضبط أسماء الناس لأنه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده، والكتب المصنفة فيه على أنواع:

منها: المؤلف والمختلف، ومنها: الأسماء والكنى معاً، ومنها: الألقاب، ومنها: المتشابه، ومنها: الأسماء المجردة عن الألقاب والكنى صنف فيه غير واحد. فمنهم: من جمع التراجم مطلقاً كابن سعد في الطبقات، وابن أبي خيثمة أحمد بن زهير، والإمام أبي عبد الله البخاري في تاريخهما، ومنهم: من جمع الثقات كابن حبان وابن شاهين، ومنهم: من جمع الضعفاء كابن عدي، ومنهم: من جمع كليهما جرحاً وتعديلاً، ومنهم: من جمع رجال البخاري وغيره من أصحاب الكتب الستة والسنن».

وذكر أيضاً الجلبلي في باب الثاء المثلثة من (كشف الظنون) - تحت عنوان علم الثقات والضعفاء من رواية الحديث -: «هو من أجل نوع وأفخمه من أنواع علم الأسماء والرجال، فإنه المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه، وإلى الاحتياط في أمور الدين، وتمييز مواقع الغلط والخطأ في هذا الأصل الأعظم الذي

عليه مبنى الإسلام، وأساس الشريعة، وللحفاظ فيه تصانيف كثيرة، منها ما أفرده في الثقات... ومنها ما أفرده في الضعفاء... ومنها ما جمع بينهما» ثم ذكر أسماء المؤلفين في ذلك وأسماء مؤلفاتهم.

وقال أيضاً في باب الجيم - تحت عنوان علم الجرح والتعديل -: «هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ، وهذا العلم من فروع علم الرجال الأحاديث ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات مع أنه فرع عظيم، والكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً ثابت عن رسول الله ﷺ ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وجوز ذلك تورعاً وصوناً للشريعة لا طعناً في الناس، وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة والتثبت في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق والأموال، فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك» ثم ذكر أول من عني بذلك من الأئمة الحفاظ ثم من تبعهم، وذكر مؤلفاتهم فيه، فراجعها.

ترجمة صاحب نقد الرجال:

المير مصطفى ابن السيد حسين الحسيني التفرشي صاحب (نقد الرجال) الذي هو الأصل لكتاب (التكملة)، ترجم له في كثير من المعاجم الرجالية وصف فيها بالصفات الحميدة وأنه شخصية علمية من الشخصيات المرموقة والفظاحل من العلماء، فقد قال فيه الشيخ الحر العاملي في أمل الأمل (ج ٢، ص ٣٢٢) من طبع النجف الأشرف ما نصه: «السيد الجليل ابن الحسين التفرشي، عالم محقق، ثقة فاضل، له كتاب الرجال، روى عن مولانا عبد الله التستري، وعن الشيخ عبد العالي بن علي بن عبد العالي العاملي عن أبيه».

وذكره المولى محمد علي أردبيلي الحائري المتوفى بكر بلاء في شهر ذي القعدة سنة ١١٠١ هـ - في جامع الرواة (ج ٢، ص ٢٣٣) فقال: «السيد الأجل، جليل القدر، رفيع الشأن، عظيم المنزلة، فاضل كامل متبحر، وأمره في جلاله قدره ورفعة شأنه أشهر من أن يذكر، وفوق ما تحوم حوله العبارة، وكفأك في ذلك تأليفه كتاب الرجال في كمال النفاسة ونهاية الدقة، وكثرة الفائدة، جزاه الله تعالى عنه خير جزاء المحسنين ورضي عنه وأرضاه».

وذكره أيضاً المولى علي الكني المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ، في المبحث الرابع الذي عقده لذكر المشايخ (ص ٦٤) من كتابه (توضيح المقال في الدراية والرجال) فقال: سند السادات ومنبع السعادات السيد مصطفى التفرشي صاحب (نقد الرجال) ولعمري إنه الناقد البصير، والمعيار بلا نظير، فمميز التام عن الناقص، وبين المغشوش من الخالص، شكر الله مساعيه».

وذكر مثل هذه الصفات الشيخ الجليل إبراهيم بن الحسين بن علي بن الغفار الدنبلي الخوئي النجفي رحمته الله المتوفى سنة ١٣٢٥ هـ، في كتابه (ملخص المقال في تحقيق أحوال الرجال) ص ٢٧.

وذكره أيضاً شيخنا الإمام الطهراني صاحب (الذريعة) في كتابه (الروضة النضرة في علماء المائة الحادية عشرة) المخطوط، فقال: «إنه روى عن مولانا عبد الله التستري الذي توفي سنة ١٠٢١ هـ عن الشيخ عبد العالي بن علي بن عبد العالي العاملي عن أبيه، وصورة إجازته له كتبها بخطه علي ظهر (الكافي) ونصها: (بسم الله الرحمن الرحيم، قد أمرني ابني العزيز العالم الفاضل السيد الحسين النسيب، ذو المفاخر السنية، والأوصاف الحسنة المرضية (مير مصطفى) سلمه الله تعالى عن آفات الدارين، أن أجزيه له ما صح لي روايته، وهو وإن كان خالياً عن

الفائدة الحكمية، إذ كتب الأحاديث المتداولة - بحمد الله تعالى - معروفة مشهورة، ونسبتها إلى مصنفها معلومة، فلا حاجة في الرواية عن الكليني عليه السلام مثلاً مما رواه في (الكافي) إلى إجازة وإسناد، إلا أنه لما كان امتثال أمره لما فيه من المناسبة إلى سيرة السلف، والتشبيه بالرواة المصنفين عارياً عن العبث لمحض امتثال أمره، فأجزت له أن يروي عني جميع ما صح لي روايته من كتب الأخبار والفتاوى، وهو كتاب الكافي للشيخ الثقة العالم النحرير محمد بن يعقوب الكليني، وكتاب التهذيب والاستبصار للشيخ الطائفة ورئيس الإمامية أبي جعفر الطوسي، ومن ذلك الفقيه للشيخ الصدوق ومن ذلك ما هو مذكور في الإجازات بخطوط مشايخي، فهو مسلط على رواية ذلك بالشروط المأخوذة على الرواة، وفقه الله تعالى لذلك ونفع به الطالبين، وجعله ذكراً ليوم الدين إنه الجواد الكريم (وكتب المذنب عبد الله بن الحسين الشوشتری أواخر ربيع الثاني سنة تسع عشرة وألف في بلدة إصفهان، صانها الله تعالى عن حوادث الزمان، إنه أرحم الراحمين).

وكان المترجم له حياً سنة ١٠٤٤ هـ، كما يظهر من التعليقة السجادية للمولني مراد بن علي خان التفريشي التي ألفها في التاريخ المذكور، وأورد فيها ما في نقد الرجال، ودعا لمؤلفها بقوله: «أيده الله تعالى» الصريح في حياته».

وذكر شيخنا في الذريعة (ج ٤، ص ٢٢٤) تحت عنوان (التعليقة السجادية) - ناقلاً عبارة صاحب التعليقة - ما نصه: «ولما فرغنا بتوفيق الله عز وجل عما يتعلق بمتن الكتاب فبالحريّ التنبية في مشيخته على طرق مؤلفه - إلى قوله - وأكثر ما أنقل فيه من كتاب (تلخيص الأقوال) في تحقيق أحوال الرجال للفاضل الكامل الميرزا محمد الاسترابادي عليه السلام ومن كتاب (نقد الرجال) للسيد الفاضل الأمير مصطفى التفريشي - أيده الله - وذلك لأنهما - شكر الله سعيهما - بذلا وسعيهما في

تتبع الكتب المتداولة من الرجال نقل حاصلها، وكنت قد أوصيت إلى الأمير مصطفى أن لا يغير عبارة القوم، وقد فعل بقدر الإمكان.

وكانت ولادة صاحب (التعليقة السجادية) سنة ٩٦٥ هـ ووفاته سنة ١٠٥١ هـ، والتعليقة هي شرح (من لا يحضره الفقيه) وقد نقل شطراً من أوائلها المحدث الثوري عليه السلام في آخر الفائدة الخامسة من خاتمة مستدرک الوسائل (ج ٣، ص ٧١٧) فراجع.

وذكره أيضاً شيخنا الطهراني في مصنف المقال (ص ٤٦٠) بمثل ما ذكره في (الروضة النضرة).

وأما السيد الخوانساري فقد ترجم له في روضات الجنات (ص ٦٦٥) فقال: «الناقد البصير والفاقد النظير والمحقق النحرير، السيد الأمير مصطفى بن الحسين الحسيني الثفرشي، صاحب كتاب (نقد الرجال) والمقدم قوله في الأقوال، كان من كبار تلامذة مولانا المحقق عبد الله بن الحسين التستري، ومعاصراً لمولانا ميرزا محمد الرجالي^(١) الاسترابادي، وكتابه المذكور أيضاً من أحسن ما كتب في هذا الشأن، وأجمعها للتحقيقات الحسان والتدقيقات المتينة المنبئة عن الإمعان، مع غاية الإبتقان، ولم أر من تعرض لترجمته غير صاحب الأمل. ثم ذكر كلام صاحب أمل الأمل الذي سبق أنفاً ثم قال: «وأما تقدم الرجل في هذه الصناعة فهو أيضاً من الأمر الشايع الذايغ الذي لم ينكره أحد من الجماعة، وكذلك كمال وثاقته وعدالته ونهاية ضبطه وجلالته، وحسب الدلالة على ما ذكر كونه مربين بتربية مولانا عبد الله التستري المقدس الورع الجليل البارع النبيل».

١ - تجد له ترجمة في (النقد): ص ٣٢٤، فقد ترجم له في حياته ودعا له بقوله: «مد الله في عمره وزاد الله في شرفه» وقد توفي سنة ١٠٢٨ هـ.

وصرح المترجم له - نفسه - بتلمذه على المولى عبد الله التستري في ترجمته (ص ١٩٧) من نقد الرجال، فقال: «عبد الله بن الحسين التستري - مد ظله العالی - شيخنا وأستاذنا الإمام العلامة، المحقق المدقق، جليل القدر، عظيم المنزلة، دقيق الفطنة، كثير الحفظ، وحيد عصره، وفريد دهره، وأورع أهل زمانه، ما رأيت أحداً أوثق منه، لا تحصي مناقبه وفضائله، قائم الليل، صائم النهار، وأكثر فوائد هذا الكتاب من تحقیقاته جزاءه الله تعالى عني أفضل جزاء المحسنين، له كتب منها شرح قواعد الحلبي رحمته»، ثم ذكر في هامش الترجمة - بعد وفاته - ما هذا نصه: «مات رحمته في سنة إحدى وعشرين بعد ألف في بلدة إصفهان، ثم نقل إلى كربلاء على ساكنه من الصلوات أفضلها ومن التحيات أشرفها».

والمولى عبد الله التستري - هذا - من تلامذة المولى أحمد المقدس الأردبيلي المتوفى سنة ٩٩٣ هـ، والشيخ أحمد بن نعمة الله علي بن أحمد بن محمد بن خاتون العاملي العيناوي^(١)، ومن معاصري المحقق الداماد المتوفى

١ - رأيت إجازة الشيخ أحمد بن الشيخ نعمة الله - هذا - للمولى عبد الله التستري، تاريخها يوم الجمعة (١٧) شهر محرم الحرام سنة ٩٨٨ هـ وصفه فيها بالأخ الأعز الأجل الأوحد المحقق المدقق إنسان عين الأصحاب المتقين، وعين إنسان الأحباب على اليقين، مولانا الملا عبد الله بن حسين الشوشتري، وكان المجاز في تلك السنة قد حج بيت الله الحرام ومر ببلدة عينان من بلاد جبل عامل - بلدة المجيز - فأجازه فيها كما صرح بذلك في صدر الإجازة، كما رأيت إجازة أبيه الشيخ نعمة الله له أيضاً تاريخها أواسط شهر محرم الحرام سنة ٩٨٨ هـ، وصفه فيها بالفاضل الكامل ذي المناقب والفواضل الجامع بحسن أخلاقه الخليفة، بين الشريعة والحقيقة، مولانا ملا عبد الله بن عز الدين الحسين الشوشتري، أصلح الله أحواله، وكثر في العلماء أمثاله... الخ، وكانت إجازته له في بلدة عينان من بلاد جبل عامل.

سنة ١٠٤١ هـ، والشيخ البهائي المتوفى سنة ١٠٣١ هـ، وله (جامع الفوائد) شرح قواعد الأحكام للعلامة الحلبي، تم به جامع المقاصد للشيخ علي بن عبد العالي الكركي المتوفى سنة ٩٣٨ هـ فرغ من تأليفه بكر بلاء ضحوة نهار يوم الاثنين من أوائل شهر ذي الحجة سنة ١٠٠٤ هـ، وذكر تلميذه المولى محمد تقي المجلسي الأول في شرح مشيخة (من لا يحضره الفقيه) أنه في سبع مجلدات، منها يعرف فضله وتحقيقه وتدقيقه.

وذكر أيضاً: أنه بقي بعد وروده باصفهان إلى أن توفي قريباً من أربع عشرة سنة، فيظهر أنه ورد إلى إصفهان حدود سنة ١٠٠٧ هـ، وقال: إن غرضه في هذا الشرح تميم شرح المحقق الكركي (جامع المقاصد) ولذا فصل الكلام في الأبواب التي لم يشرحها المحقق الكركي، مثل باب تفويض البضع إلى الظهار وأجمل في الأبواب التي شرحها مثل أبواب الزكاة إلى التجارة.

وذكر المترجم له في ترجمة عبد العالي بن علي بن عبد العالي الكركي (ص ١٨٨) من النقد: أنه قد تشرف بخدمة عبد العالي هذا، وترضى وترحم عليه، وكانت ولادة عبد العالي بن علي في تاسع عشر ذي القعدة سنة ٩٢٦ هـ، ليلة الجمعة، ووفاته في إصفهان سنة ٩٩٣ هـ، ودفن في الزاوية المنسوبة إلى سيد الساجدين ثم نقل إلى المشهد المقدس الرضوي ودفن في دار السيادة، ذكر ذلك سيدنا الحجة الحسن الصدر في تكملة أمل الآمل في ترجمته.

⇒ والشيخ نعمة الله - هذا - يروي عن أبيه أحمد، عن جده محمد، عن الشيخ جمال الدين أحمد ابن الحاج علي العينائي، عن الشيخ زين الدين جعفر بن الحسام، عن السيد الأجل الحسن بن أيوب - الشهير بابن أيوب - بن نجم الدين عن الشيخ السعيد الشهيد محمد بن مكي رحمته.

وفرغ المؤلف التفريشي من تأليفه لتقد الرجال سنة ١٠١٥ هـ، وقد وجد الطابع في آخر نسخة المؤلف بخطه ما هذا نصه: «لقد بذلت جهدي وصرفت سعبي واستعملت طاقتي في تأليف هذا الكتاب بقدر ما وصلت إليه فطتي القاصرة في هذا الزمان، مع تراكم صروف الدهر المكدر للنفوس والأفكار، وفرغت من تأليفه في الشهر الذي هو سيد الشهور - أي شهر رمضان - سنة ١٠١٥ هـ، وأنا أخرج خلق الله تعالى إلى كرمه مصطفى بن الحسين الحسيني التفريشي، وأنا أرجو أن يتقبل الله سبحانه ذلك بمنه وكرمه إنه كريم رحيم:

أموت ويبقى كل ما قد كتبه فيا ليت من يقرأ كتابي دعا ليا»

وقد ذكر المؤلف في مقدمة كتابه (ص ٢): «إنه لاشك ولا ارتياب في أن علم الحديث والآثار من أشرف العلوم الإسلامية قدراً وأحسنها وأعظم العلوم الدينية أجراً وأنفعها، والحكم بصحة الأحاديث وضعفها موقوف على العلم بأحوال الرجال، ولما نظرت في كتب الرجال نظرت بعضها لم يرتب ترتيباً سهلاً منه فهم المراد، ومع هذا لا يخلو من تكرار وسهو، وبعضها وإن كان حسب الترتيب إلا أن فيه أغلاطاً كثيرة - يشير إلى رجال ابن داود - مع أن كل واحد منها لا يشتمل على جميع أسماء الرجال، أردت أن أكتب كتاباً يشتمل على جميع أسماء الرجال من الممدوحين والمذمومين والمهملين، يخلو من تكرار وغلط، ينطوي على حسن الترتيب يحتوي على جميع أقوال القوم - قدس الله أرواحهم - من المدح والذم إلا شاذاً شديداً الشذوذ، وهذا وإن كان بعيداً من مثلي لكن الواهب غير متناهي القوة، ورتبته ترتيب الحروف في الأسماء في الأوائل والثواني وكذا الآباء».

ثم ذكر (ص ٣) مصادر كتابه التي ينقل عنها، وهي رجال الكشي ورجال

النجاشي، وكتاب الرجال للشيخ الطوسي، والفهرست له أيضاً وكتاب الضعفاء لابن الغضائري، ومعالم العلماء لابن شهر آشوب، والخلاصة للعلامة الحلبي، وإيضاح الاشتباه له أيضاً، ورجال ابن داود، وكل هذه الكتب مطبوعة، ثم قال: «فكل ما نقل منهم فهو عبارتهم بعينها إلا ما لا تفاوت في معناه، ولا تغاير في مؤداه، مثل أن النجاشي رحمته الله ذكر في شأن رجل أن له كتاب كذا، وكتاب كذا، وكتاب كذا، فأنا نقل منه أنه قال: له كتب لأجل الخلاص من التطويل، ومثل أن الشيخ رحمته الله ذكر جماعة في رجاله في باب أصحاب الصادق عليه السلام ولم يذكر في شأن كل واحد منهم أنه من أصحاب الصادق عليه السلام بل اكتفى بما قاله أولاً، فأنا نقل منه أنه قال: هذا من أصحاب الصادق عليه السلام.

وما ذكره المؤلف من المصادر ليس كل مصدره، فإنه رحمته الله ذكر في طي التراجم جملة من الكتب التي نقل عنها وهي: الكافي للكليني، ومن لا يحضره الفقيه لابن بابويه الصدوق، ومشيخة من لا يحضره الفقيه الملحقة بآخره له أيضاً، والتهديب للشيخ الطوسي، والاستبصار له أيضاً، وروضة الكافي للكليني أيضاً، وإرشاد الشيخ المفيد، ودروس الشهيد الأول محمد بن مكّي العاملي، ودراسة الشهيد الثاني، وشرح شرايع المحقق الحلبي له أيضاً، وحاشيته على خلاصة العلامة الحلبي، ونكت النهاية للمحقق الحلبي، ورجال البرقي، ورجال السيد أحمد بن طاووس، وصحاح الجوهر في اللغة، وبيع الشيعة المنسوب إلى السيد علي بن طاووس.

وذكر جملة كثيرة من التعليقات في هامش الكتاب تكملة لتراجم بعض الأشخاص المترجمين في الأصل، ونرى أن بعض هذه التعليقات علقها بعد الفراغ من تأليفه للكتاب، كالتعليقة التي علقها على ترجمة المولى عبد الله

التستري أستاذه (ص ١٩٧) فإنه بعد ما ترجم له في حياته ذكر فيها «أنه مات سنة ١٠٢١ هـ»، وقد عرفت أنفاً أنه فرغ من تأليف كتابه (النقد) سنة ١٠١٥ هـ، وكالتعليقة التي علقها على ترجمة فيض الله بن عبد القاهر الحسيني التفرشي، فإنه بعد ما ترجم له في حياته ذكر في التعليقة: «أنه مات في شهر رمضان سنة ١٠٢٥ هـ».

وألحق المؤلف بآخر الكتاب (ص ٤١٤) خاتمة تشتمل على ست فوائد مهمة على عادة المؤلفين لكتب التراجم، فجاء الكتاب غاية في التحقيق والتنسيق ومن المصادر المهمة لمن ألف بعده في تراجم الرجال.

ولأهميته فقد كتب علماء الفن عليه حواشي وتعليقات أوردها شيخنا الإمام الطهراني في (مصنف المقال) طي تراجم أصحابها، وكلها مخطوطة، وهي:

١ - تعليقات السيد حسين الحسيني الخراساني عليه، كتبها على نسخته من النقد سنة ١٢٥٨ هـ.

٢ - حاشية عليه، للسيد محمد شفيع ابن السيد محمد ابن السيد عبد الكريم ابن السيد محمد جواد ابن السيد عبد الله ابن السيد نور الدين الجزائري، نزيل إصفهان، المولود سنة ١٢١١ هـ، والمتوفى يوم الأحد الحادي والعشرين من ذي الحجة سنة ١٢٧٤ هـ، وقد ذكر هذه الحاشية حفيده السيد عبد الله ابن السيد محمد ابن السيد محمد شفيع المذكور، للشيخ محمد علي الحبيب آبادي، قال: وتوفي الحفيد صباح الجمعة الرابع من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ هـ.

٣ - تعليقات عليه غير مدونة في كتاب. للسيد صدر الدين ابن السيد محمد ابن السيد صالح ابن السيد محمد ابن السيد إبراهيم شرف الدين الموسوي العاملي الشهير بالسيد صدر الدين الإصفهاني المولود في جبل عامل

سنة ١١٩٣ هـ، والمتوفى بالنجف الأشرف في أول شهر صفر سنة ١٢٦٣ هـ عند زيارته للإمام أمير المؤمنين عليه السلام ودفن بالحجرة الغربية التي على يمين الداخل إلى الصحن الشريف من الباب السلطاني.

٤ - حاشية عليه، للسيد عبد الله الجزائري التستري ابن السيد نور الدين ابن المحدث الجزائري السيد نعمة الله ابن السيد عبد الله الموسوي المولود سنة ١١١٤ هـ، والمتوفى سنة ١١٧٣ هـ، كما ذكره في إجازته الكبيرة لأربعة من علماء الحويزة.

٥ - حاشية عليه، للشيخ محمد علي ابن الأستاذ الوحيد الشيخ محمد باقر ابن المولى محمد أكمل البهبهاني الحائري، المولود سنة ١١٤٤ هـ والمتوفى بكرمان شاه سنة ١٢١٦ هـ، وقبره هناك مزار معروف بقبر آقا نقل عن هذه الحاشية شيخنا النوري في خاتمة مستدرك الوسائل، وصاحب الحاشية المذكورة هو صاحب (مقام الفضل) المطبوع بإيران المتداول وقد ترجم له ترجمة مفصلة معاصره الشيخ أبو علي الحائري في (منتهى المقال) في الرجال المطبوع بإيران، ترجم له في حرف الميم في أثناء ترجمة والده محمد باقر الوحيد البهبهاني رحمته الله مع أنه لا يذكر في (منتهى المقال) إلا الرواة الأقدمين، لكنه ترجم له باعتبار أنه أستاذه الذي استفاد من تعليقاته الرجالية في كتابه.

٦ - المبدأ والمآل، وهو كالشرح لـ (نقد الرجال) للشيخ علي شريعت مدار ابن المولى محمد جعفر الاسترابادي الأصل الطهراني، المتوفى بطهران سنة ١٣١٥ هـ، وهو من أجلاء علماء المعقول والمنقول، وله من المؤلفات نيف وسبعون كتاباً ورسالة، ذكر جملة منها في كتابه (غاية الآمال في أحوال الرجال) الذي ألفه سنة ١٣٠٢ هـ، وهو كالتكملة لـ (منتهى المقال) للشيخ أبي علي

الحائري المطبوع.

٧- حاشية عليه للميرزا نصر الله بن أبي القاسم الشريف الفاضل الحسيني، فإنه كتب بخطه (نقد الرجال) في سنة ١٢٥٤ هـ، وكتب عليه حواشي كثيرة دالة على تبحره.

٨- حاشية عليه، للمحدث السيد نعمة الله الجزائري التستري ابن السيد عبد الله ابن السيد محمد الموسوي المولود سنة ١٠٥٠ هـ في ضباعية الجزائر من أعمال البصرة، وتوفي عند رجوعه من زيارة علي بن موسى الرضا عليه السلام في جايدر من لرستان فيلي في سنة ١١١٢ هـ، وعلى قبره قبة تزار، كتب هذه الحاشية تلميذه الشيخ محمد بن علي الجزائري عن خطه على نسخته من (نقد الرجال) سنة ١٠٩٣ هـ.

وقد طبع كتاب (نقد الرجال) بطهران سنة ١٣١٨ هـ، وذكر طابعه في أول صفحة الكتاب أنه بعد طبعه له استحصل النسخة المخطوطة منه بخط المؤلف المختومة بخاتمه الشريف وصحح المطبوع عليها، فجاءت صحيحة، يقع المطبوع في (٤٢٧) صفحة، وكل صفحة في (٢٢) سطراً.

ترجمة صاحب تكملة الرجال:

ترجم نفسه في (ج ٢، ص ١٢٢) من الكتاب فقال: «عبد النبي بن علي بن أحمد بن الجواد الخازن لحرم الكاظمين عليهم السلام الكاظمي مولداً، المدني أصلاً، الشيبني نسباً مؤلف هذا الكتاب»، ثم ذكر مؤلفاته التي كانت جاهزة حين كتابته للترجمة، وهي كتاب في مطاعن الثلاثة (يشير إليه كثيراً في الكتاب) ورسالة تحفة المسافرين في آداب السفر ورسالة في الرد على الأخبارية، وقد ذكرها في ترجمة

أحمد بن إبراهيم (ج ١، ص ٢٠١) حيث قال: «ونحن كتبنا رسالة حققنا فيها معنى الأخباري الذي ذكرناه مجملاً من كتب الرجال والأخبار، وذكرنا جملة من المسائل التي تفرد بها عن الأصحاب، وذكرنا مذهب أصحاب عليه السلام وأنها على طبق مذاهبهم لا توافق مذهبه، سميناهم (الحق الحقيقي) فمن أراد ذلك فليراجعها». وأشار إلى هذا الكتاب أيضاً في (ج ١، ص ١٠٦) وفي ترجمة العلامة الحسن بن يوسف بن مطهر الحلبي (ج ١، ص ٤١٢).

ومن جملة مؤلفاته التي ذكرها في ترجمة نفسه شرح قواعد العلامة في الفقه خرج منه مجلد في الطهارة، وقال: «نسأل الله تعالى إتمامه» ولا ندري هل تممه أو لا، ولعل هذا الكتاب هو نقد القواعد الذي ذكره في أول الكتاب (ص ٨٤) وكتاب العقود المثورة في كليات الفقه وكتاب فصل الخطاب في أصول الفقه، ورسالة توضيح خلاصة الحساب ومختصر إقبال ابن طاووس رحمته الله في عمل السنة ذكره شيخنا الإمام الطهراني - أدام الله وجوده - في الذريعة (ج ١، ص ٣٥٥) بعنوان (اختصار الإقبال) وقال: «إن نسخته بخط مؤلفه عند سبطه العلامة الحجة السيد محسن المعاصر ابن السيد مهدي ابن السيد صالح الحكيم الطباطبائي النجفي، وقف النسخة المؤلف لأولاده، أوله: (الحمد لله الذي دعانا إلى دعائه، وجعل ذلك وسيلة إلى نيل سعادته) وكتب بخطه على حاشية أول النسخة: إن شطراً منه اختصار للإقبال ثم تعذر عليه تحصيل النسخة فجمع البقية من سائر كتب الأصحاب، ويظهر من المراجعة إليها أن الاختصار من عمل أول المحرم إلى آخر جمادى، ثم منه إلى آخر السنة مأخوذ من سائر الكتب، وفرغ منه في النصف من ربيع الأول سنة ١٢٥٤ هـ، واستنسخ عن هذه النسخة سبطه المذكور نسخة أخرى بخطه».

ومن جملة مؤلفاته التي ذكرها في ترجمة نفسه شرح المنظومة التي أولها:

إمكان هذا العالم الموجود مستلزمٌ لواجب الوجود
وكل شيء صامتٌ وناطق منه ينادي بوجود الخالق

ذكر هذا الشرح شيخنا الإمام الطهراني - أدام الله وجوده - في الذريعة (ج ١٤، ص ٩٢) وقال: «إنه في الكلام وأصول الدين ذكره السيد معصوم في رسالته في ترجمة السيد عبد الله شبر».

ثم إن المؤلف ذكر في ترجمة نفسه تاريخ تولده، فقال: والمولد سنة ألف ومائة وثمان وتسعين تقريباً، نسأل الله تعالى حسن العاقبة وخير الخاتمة».

وقد كتب ولد المؤلف الشيخ جعفر بخطه في هامش ترجمة أبيه بعد وفاته الجملة الآتية: «توفي تَوْبَكُ في جبل عامل في قرية من قرى بلاد بشارة، يقال لها (جوياء) ودفن بها في سنة ١٢٥٦ هـ، في شهر ذي القعدة في الليلة الخامسة منه، ورثاه ابن أخيه بقصيدة طويلة مطلعها:

ما بالها يزجي الحنين نشادها وغدا لفيف العاصفات بجادها
الله أكبر ما لها مسئومة تبدي العويل مزلزل أطوادها

إلى آخر ما قال، وأنشأ خمسة أبيات مشتملة على عشرة تواريخ كل شطر منها تاريخ مكتوبة في لوح على قبره الشريف، وهي هذه:

يا مرقداً بين ثراه العلى سقيت صوب البر يا مرقد
يُنمى إليك الفضل فاهناً به تاجاً ففك الشرف الأوحـد

فلا عداك الفيض منهله لطف وفيض الله لا ينفد
لك الهنا عفواً بشيخ الهدى (عبد النبي) الأوعظ الأوجد
زفت إليكم حكيم فصلت بكل شطر معلماً يرشد

وبعض هذه الأشر العشرة من الخمسة أبيات المذكورة لا ينطبق على تاريخ وفاته الذي ذكره آنفاً ولعله وقع فيها تصحيف أو تحريف، فيكون عمره الشريف حسب تاريخ ولادته ووفاته ثماني وخمسين سنة تقريباً.

وترجم له العلامة العبقري السيد محمد بن مال الله بن معصوم القطيفي النجفي المتوفى بكريلاء سنة ١٢٧١ هـ، فإنه عمل رسالة في حياة أستاذه العلامة السيد عبد الله شبر المتوفى سنة ١٢٤٢ هـ، وهي رسالة ثمينة فصل فيها حياته، فعُدَّ في الفصل الذي عقده في تعداد تلامذة السيد عبد الله المذكور شيخنا المترجم له صاحب (الكتاب) فقال: «منهم العالم العادل، الفاضل الكامل، جامع المعقول والمنقول، مستنبط الفروع والأصول، التقي الألمي الشيخ عبد النبي الكاظمي، فإنه قرأ عليه زماناً طويلاً، استفاد منه واستجاز منه فأجازه، ولهذا الشيخ مصنفات، منها كتاب في الرجال عديم النظير في جامعته، استقصى فيه أحوال الرجال وقضاياهم، ومن جملة من ذكره سيدنا المذكور فقال: عبد الله ابن السيد محمد رضا شبر الحسيني قرأت عليهما واستفدت منهما، وهما ثقتان عينان مجتهدان، فقيهان فاضلان ورعان حازا الخصال الحميدة» الخ، راجع هذه الجمل في وصف أستاذه السيد عبد الله ووصف أبيه السيد محمد رضا في (ج ٢، ص ٩٢) من هذا الكتاب.

وترجم له أيضاً شيخنا الإمام الطهراني - أدام الله وجوده (مصنف المقال في مصنف علم الرجال) ص ٢٥٥ - فقال: «الشيخ عبد النبي بن علي، صاحب (تكلمة

نقد الرجال) الذي فرغ منه ليلة الثلاثاء النصف من ربيع الثاني سنة ١٢٤٠ هـ، وهو تلميذ السيد عبد الله شبر، ترجم له في (التكملة) مفصلاً، ويظهر أنه كان تلميذ والده السيد محمد رضا شبر أيضاً، وتلميذ الشيخ أسد الله الكاظمي التستري صاحب (المقابس) وحكى سيدنا في (تكملة الأمل) عن الشيخ محمد حسن آل ياسين أنه قرأ عليه (المطول) وذكر أنه كان مستغرقاً في الاشتغال، وله خزانة كتب كبيرة جيدة.

أقول: رأيت جملة من ممتلكاته، منها شرح (تهذيب الأصول) وقد كتب بخطه عليه بيتاً، ولعله منشئه:

ويكفيك قول الناس فيما ملكته لقد كان هذا مرة لفلان

وله ولد فاضل اسمه الشيخ جعفر، وهو جد السيد محسن المعاصر من طرف أمه، رأيت بخطه (تكملة النقد) لوالده، كتبه سنة ١٢٦٧ هـ وكتب عليه تقریباً، وهو قوله:

لله درك من كتابٍ ناقِدٍ يكسو الرواية نقده توضيحاً

كشفت محجته وفصل خطابه كنه الرواة معدلاً مجروحاً

ورأيت بعض تصانيف صاحب الترجمة عنده - دام إفضاله - أي عند آية الله العظمى سبطه الحجة السيد محسن الحكيم، منها (اختصار الإقبال) الذي فرغ منه سنة ١٢٥٤ هـ، ومنها الغرة في شرح الدرّة في علم الكلام، ألفه قبل (اختصار الإقبال) وأحال فيه إلى بعض تصانيفه الأخر، ومنها كتاب الكشكول».

وترجم له أيضاً سيدنا الحجة السيد الحسن الصدر الكاظمي عليه السلام في تكملة

أمل الأمل ضمن ترجمة السيد أحمد بن محمد الأمين ابن السيد أبي الحسن موسى ابن السيد حيدر ابن السيد أحمد ابن السيد إبراهيم الحسيني العاملي الشقراي المتوفى سنة ١٢٥٤ هـ، بقريّة شقراء من جبل عامل، وحكى عن العلامة الفقيه الشيخ محمد حسن آل ياسين الكاظمي أنه قرأ عليه المطول وأنه كان مستغرقاً في الاشتغال، وأنه كانت له خزانة كتب كبيرة، وقال: «هاجر من العراق بعد سنة ١٢٤٤ هـ، وسكن قرية (جوبا) من قرى بشارة في جبل عامل، وترأس في تلك البلاد وتزعم، وشهد له بالعلم والفضل علماء جبل عامل وأجلاؤها لأنه كان من أكبر علماء وقته، وكانت له يد طولى في معظم العلوم والفنون كما تشهد به تصانيفه الكثيرة القيمة وكان أمراء الجبل يعظمونه ويكرمونه، ولا سيما حمد البك، ولذلك صارت له شهرة ومكانة سامية بين مختلف الطبقات وخصوصاً علماء الدين» الخ، ذكر ذلك شيخنا الإمام الطهراني في القسم الثاني من الكرام البررة (ص ٨٠٠).

وراجع: ترجمة له في الذريعة (ج ٤، ص ٤١٧) تحت عنوان (تكملة نقد الرجال).

وترجم له - أيضاً المغفور له سيدنا المحسن الأمين العاملي في (أعيان الشيعة) - (ج ٣٩، ص ١٧٢) فإنه - بعد ذكر تاريخ ولادته في بلد الكاظمين عليه السلام حوالي سنة ١١٩٨ هـ، وتاريخ وفاته في قرية (جوبا) من ساحل صور في جبل عامل سنة ١٢٥٦ هـ، ودفنه بها، وذكر ثلاثة أبيات من الخمسة التي كتبت على قبره المتضمن كل شطر منها تاريخ وفاته - قال: جاء من العراق وتوطن قرية (جوبا) وكان عالماً فاضلاً محققاً مدققاً متبحراً، خبيراً بالأصول والفقه، والحديث والرجال، له تأليف حسنة مفيدة، يدل ما رأيناه منها على فضله وسعة اطلاعه، له

شهرة في جبل عامل، مشهود له بالعلم والفضل، وقراءته وتحصيله بالعراق قرأ على السيد عبد الله الشبري ووالده السيد محمد رضا، وقال في ترجمة الأول من كتابه (تكملة الرجال): (عبد الله بن محمد رضا الحسيني الشبري، قرأت عليهما واستفدت منهما) يروي بالإجازة عن السيد عبد الله الشبري المذكور عن مشايخه، وكان أمير البلاد حمد البك يعظمه ويكرمه وشي عليه مرة إلى الأمير بشير الشهابي المشهور بوشاية فأرسل في طلبه فحضر الأمير حمد البك بنفسه من (تبين) إلى (جويا) وتدارك الأمر ولم يخرج من (جويا) حتى رجع المرسل في طلبه وأمن عليه، ذكره الشيخ محمد آل مغنية في كتابه (جواهر الحكم)^(١) فقال: «من العلماء الذين كانوا قبل عصرنا بمدة قليلة الشيخ عبد النبي الكاظمي، سمعت من علماء عصرنا: أن هذا الشيخ كان أعلم علماء جبل عامل، وله اليد

١ - جواهر الحكم ودرر الكلم للشيخ محمد ابن الشيخ مهدي بن محمد بن علي بن حسن بن حسين بن محمود بن محمد آل مغنية العاملي وهو في الأدب والتاريخ وتراجم معاصريه وغيرهم من العلماء والأعيان وهو من مصادر كتاب (أعيان الشيعة) وينقل عنه فيه بعض التراجم منها في: ج ٥، ص ١٠٢ في ترجمة الأمير ثامر بك بن حسين بك المتوفى سنة ١٢٩٦ هـ ومؤلف جواهر الحكم من علماء أواخر القرن الثالث عشر، فإنه كان حياً في أواخر شهر رمضان سنة ١٢٨٨ هـ، وترجم له سيدنا الأمين في أعيان الشيعة: ج ٤٧، ص ٦٤، ترجمة مفصلة وقال: «إن ولادته سنة ١٢٥٣ هـ في شهر صفر، وتوفي في قرية (طيردبا) من أعمال صور» كما ترجم لوالده الشيخ مهدي في: ج ٤٩، ص ١١ نقلاً عن ترجمة ولده الشيخ محمد في جواهر الحكم، وقال: توفي سنة ١٢٦٥ هـ، وكان من تلامذة الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر رحمته يوم كان في النجف الأشرف، وكانت وفاته في موطنه قرية (طيردبا) من أعمال صور وترجم له أيضاً سيدنا الحجة الحسن الصدر في تكملة أمل الآمل. كما ترجم لولده الشيخ محمد ولحفيدته الشيخ محمود ابن الشيخ محمد وقال: «توفي سنة ١٣٣٤ هـ، وبيت مغنية بيت قديم في العلم والأدب والرياسة في جبل عامل.

الطولبي في جميع العلوم والفنون، وله عدة تصانيف في علوم شتى، مشهوراً بفضلته في العراق وجبل عامل، قرأ عنده جماعة، وتخرج على يده جملة من الأفاضل ولم أسمع أن أحداً وقع الاتفاق على الثناء عليه سوى هذا الشيخ « انتهى. ولما جاء إلى جبل عامل لم يكن له مزيد شهرة، وكان الشيخ محمد علي الخاتوني يومئذ في العراق، فلما حضر من العراق صارت الشهرة للخاتوني إلى أن اجتمع جدنا السيد علي بالمرجع له ورأى من فضله فنوّه باسمه وزادت شهرته على الخاتوني وعرف الناس فضله، ولم يكن الخاتوني يدانيه في الفضل، ورأيت له إجازة للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد آل الحر العاملي الجبعي - والد الشيخ علي الحر المعاصر - على ظهر كتاب تاريخها سنة ١٢٤٦ هـ، وقد أثنى عليها الدهر، وأكل جوانبها الفار، لكنه ذكر فيها أن الشهيد الثاني اسمه علي ويلقب زين الدين مع أن اسمه زين الدين بن علي كما وجدنا بخطه الشريف في عدة مواضع.

فقال في تلك الإجازة: إنه يروي عن شيخه السيد عبد الله الشبري، عن الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي (وعبر عنه بشيخنا ومولانا)، عن بحر العلوم الطباطبائي، عن المحقق محمد باقر البهبهاني عن شيخه والده محمد أكمل، عن الميرزا محمد حسن الشيرازي، عن المجلسي الأول محمد تقي، عن الشيخ بهاء الدين محمد عن والده الشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي عن شيخه الشيخ علي بن أحمد الملقب بزين الدين المشتهر بالشهيد الثاني (وهذا هو موضع الاشتباه) فالشهاد الثاني اسمه زين الدين وعلي والده - إلى أن قال -: وقد أجزت له - دام تأييده - أن يروي عني في إجازة بحق روايتي عن هؤلاء العلماء المذكورين بطرقهم إلى مشايخهم المثلثة أساميهم في المواطن والمواضع

المعروفة، جميع ما تقدم من الكتب والأخبار والآثار، وكذلك جميع ما لمشاخي من المصنفات والمؤلفات والفتاوى التي صح نسبتها إليهم، فليروها عني بالإجازة، أو عنهم بغيرها، وكذلك ما ظهر من الحقيق، المعترف بالقصور والتقصير، وإن لم أكن من سالكي هذا النهج، ولكنه قد ينظم مع اللؤلؤ السبيح، فمنها شرح قواعد العلامة رحمته ومنها الحاشية الرجالية المسماة (تكملة الرجال) على نقد الرجال للأمير مصطفى التفرشي، جمعت فيها ما حكى عن كتب الرجال من الأخبار والفتاوى والتحقيقات وما يرد عليها وما يؤيدها على طريق النقض والإبرام، ومنها مناسك الحج ومقدماتها من آداب السفر، ومنها الفتاوى (ومن هنا) أكل الفأر ثلاثة أسطر قد ذهب منها أسماء بعض مصنفاته المتأخرة عن تصنيف (التكملة)، لأن هذه الإجازة متأخرة عن تصنيف (التكملة) بست سنين، وبعضها قد بقي أو أواخر أسمائها.

ثم قال: وفصل الخطاب في أصول الفقه، والإقبال في عمل السنة، وكذلك ما نرجو من توفيق الله تعالى أن يظهر على يدي، على شرط أن يكون عاملاً بما اعتبره أهل الدراية في الرواية، سالكاً طريق الاحتياط، باذلاً ما منحه الله من العلوم لأهلها، ملازماً للاخلاص طلبها أو بذلها، وكذلك سائر ما اشترطه العلماء كما شرطه علي مشايخي - قدس الله أرواحهم - وأن لا ينساني في خلوات الدعاء والعبادات وغيرها، وفقه الله لخير الدنيا والآخرة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وكتبه الحقيق عبد النبي بن علي الكاظمي سنة ١٢٤٦ هـ، في شهر ذي القعدة، والحمد لله رب العالمين».

ثم ذكر سيدنا الأمين مؤلفاته التي ذكرها المترجم له في ترجمة نفسه، ثم قال: «وله منظومة في أصول العقائد، وله تعليقة على رسالة الفيلسوف ملا حمزة

الجيلاني مطالب النفس ومائلها» ثم قال: «أقول: لم نر شيئاً من هذه الكتب، وليس لها ذكر في جبل عامل مع قرب العهد وجودة مواضيعها وشهرة مؤلفها، نعم رأينا نسخة الإقبال في النجف الأشرف سنة ١٣٥٢ هـ».

ثم ذكر سيدنا الأمين الكلام على (تكملة الرجال) فقال: «وعثرنا على نسخة من كتاب (تكملة الرجال) بخط ولده الشيخ محمد علي، وهو يدل على فضل مؤلفه وسعة اطلاعه، وفي آخر النسخة ما صورته: هذا آخر ما يسر لنا - جل جلاله - وسهل علينا من فضله وكرمه، ونسأله أن ينفع به إخواني في الدين، وأخلائي المؤمنين، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ليكون ذخيرتي يوم حشري ونشري، إنه على كل شيء قدير».

وكان الفراغ من تصنيفه، وجمعه وتأليفه على يد الحقيير الفقير إلى الله الغني، عبد النبي بن علي الكاظمي، ليلة الثلاثاء النصف من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٠ من الهجرة النبوية، على صاحبها الصلاة والتحية وفي آخرها أيضاً ما صورته: فرغ من كتابته لنفسه ولمن يشاء الله من المؤمنين من بعده ولده (محمد علي) ابن المرحوم الشيخ عبد النبي في يوم الأربعاء غرة الشهر السادس من السنة التاسعة من العقد الثامن من المائة الثالثة بعد الألف، يعني غرة شهر جمادى الأولى سنة ١٢٧٩ هـ، وكتب في آخر النسخة ما صورته: وقد مدح بعض الفضلاء هذا الكتاب بهذين البيتين:

الله درك من كتاب ناقدي يكسو الرواية نقده تصحيحاً
كشفت محجته وفصل خطابه كنه الرواة معدلاً مجروحاً

ثم أن سيدنا أورد ما ذكره المترجم له - نفسه - في أول كتابه (التكملة) وختم

الترجمة، فراجعه.

أما شيخنا العلامة الجليل الشيخ محمد حرز الدين المتوفى سنة ١٣٦٥ هـ^(١) فإنه ترجم له في معارف الرجال (ج ٢، ص ٧٣) وذكر أن ولادته حدود المائتين بعد الألف هجرية، وأنه «كان عالماً فاضلاً مؤلفاً، سمعناه من معاصريه، وصار خازناً لحرم الإمامين الكاظمين عليهما السلام ذا وجهة وسمعة طيبة، أديباً ينسب له الشعر الجيد على قلة، وكانت داره حافلة بالأدباء وأهل العلم».

ثم ذكر بعض مؤلفاته مما ذكره أرباب التراجم وتاريخ وفاته، ولكن من الغريب أن شيخنا رحمته الله ذكر أن ولادته حدود ألف ومائتين، وكأنه لم يطلع على كتاب (التكملة) فإن مؤلفها المترجم له - نفسه - ذكر في ترجمته (ج ٢، ص ١٢٣) أن مولده سنة ١١٩٨ هـ تقريباً ولا تؤدي كلمة (تقريباً) أن ولادته حدود ألف ومائتين، فلاحظ وما ندرى من أي مصدر أخذ ذلك.

وقد ذكر المترجم له - نفسه - من تأليفاته كتاب (الدر المنثور) في هامش (ج ١، ص ٣٩٨) من الكتاب في ترجمة دعبل الخزاعي رحمته الله فإنه قال: «قد أطلنا الكلام في الرويا وأثبتنا عدم حجيتها من الأخبار والاعتبار في كتابنا (الدر المنثور) من أراد ذلك فليرجع إليه».

وهذا الكتاب لم يذكره المترجمون له عند تعداد مؤلفاته، كما لم يذكروا من مشايخه الشيخ سليمان معتوق العاملي المتوفى سنة ١٢٢٧ هـ وصاحب الكتاب - نفسه - قد صرح بكونه من مشايخه في الأصل وفي الهامش (ج ٢، ص ١٨٢)

١ - راجع ترجمته المفصلة في مقدمة الجزء الأول من كتابه (معارف الرجال) بقلم حفيده الفاضل الشيخ محمد حسين ابن الشيخ علي ابن المؤلف رحمته الله.

عند ترجمته للشريف المرتضى علي بن الحسين بن موسى، فراجعه مع ما علقناه في الهامش في ترجمة الشيخ سليمان معتوق، كما أنه صرح في هامش (ج ١، ص ١١٦) و (ص ١٢٦) بأن الشيخ أسد الله التستري الكاظمي المتوفى سنة ١٢٢٤ هـ من أساتذته الذين استفاد منهم وحضر عندهم واستقى من علومهم، والشيخ أسد الله - هذا - هو ابن الشيخ إسماعيل، وكان من مشاهير علماء عصره، وأكابر فقهاء المحققين، ترجم له شيخنا الإمام الطهراني في القسم الأول من (الكرام البررة) ص ١٢٢، فقال ما ملخصه: «ولد حدود سنة ١١٨٦ هـ، ونشأ على أبيه العالم الجليل نشأة طيبة فأخذ مقدمات العلوم، ونبغ على صغر سنه، ثم حضر على الأستاذ الوحيد الأعا باقر البهبهاني، والسيد محمد مهدي بحر العلوم الطباطبائي، والشيخ جعفر كاشف الغطاء النجفي - وصاهره على ابنته - وعلى السيد علي الطباطبائي مؤلف (الرياض) وعلى السيد الميرزا مهدي الشهرستاني، وغيرهم، ولما توفي أستاذه الشيخ جعفر كاشف الغطاء في ٢٢ رجب سنة ١٢٢٧ هـ الموافق لمادة (العلم مات بيوم فقدك جعفر) رجع الناس إليه من سائر الأطراف، فنهض بأعباء الخلافة، وقام بوظائف الشرع الشريف، واشتغل بالتصنيف، وتخرج عليه جم غفير من سدنة الشريعة وحماة الدين، كالسيد عبد الله شبر، والشيخ موسى ابن الشيخ جعفر كاشف الغطاء، وأخيه الشيخ علي، وغيرهم».

وله مؤلفات عديدة ذكرها شيخنا الطهراني في ترجمته منها (مقابس الأنوار) في أحكام النبي المختار وعثرته الأطهار عليهم السلام طبع بایران سنة ١٣٢٢ هـ، وهو من المصادر المعول عليها في هذا الفن، ومنها (كشف القناع) عن وجود حجية الإجماع، طبع أيضاً بایران سنة ١٣١٧ هـ، ومنها (منهج التحقيق) في التوسعة والتضييق (مخطوط) عليه إجازة أستاذه كاشف الغطاء له وتاريخ الإجازة

سنة ١٢١١ هـ، أجازها فيها وهو لم يتم السنة الخامسة والعشرين من عمره، ومنها (رسالة) ذكر صاحب (قصص العلماء) أنها في تراجم جمع من مشاهير العلماء، وللشيخ أسد الله إجازة الرواية عن الوحيد البهبهاني، والسيد محمد مهدي بحر العلوم، والسيد علي صاحب (الرياض) والسيد ميرزا مهدي الشهرستاني، والشيخ أحمد الاحساني.

وله ستة أولاد أجماء أمجاد، هم الشيخ مهدي والشيخ إسماعيل، والشيخ باقر، والشيخ تقى، والشيخ حسن والشيخ كاظم، وهو جد أسرة آل أسد الله المعروفين في الكاظمية والنجف الأشرف.

توفي الشيخ أسد الله بالنجف الأشرف سنة ١٢٣٤ هـ، ودفن في مقبرته جنب مقبرة أستاذه الشيخ جعفر كاشف الغطاء رحمته الله ورثاه بعض العلماء والشعراء، وأرخ وفاته السيد باقر ابن السيد إبراهيم الكاظمي بقوله:

ومذ حل أقصى السوء قلت مؤرخاً
(بكت أسد الله التقى المساجد)

وفي قوله: (حل أقصى السوء) إشارة إلى إضافة عدد واحد لمادة التاريخ.

أولاد الشيخ عبد النبي وأحفاده:

الذي ظهر لنا - حسب الاستقراء التام - أن للشيخ عبد النبي الكاظمي ثلاثة أولاد ذكوراً، ذكرهم أرباب المعاجم الرجالية:

١ - الشيخ جعفر، ذكره شيخنا الإمام الطهراني في القسم الأول من (الكرام البررة) ص ٢٦٢ فقال: «عالم جليل، كتب بخطه (تكملة نقد الرجال) تأليف والده

الذي ألفه في سنة ١٢٤٠ هـ، فرغ المترجم له من الكتابة في سنة ١٢٦٧ هـ، وقرظه بييتين كتبهما عليه بخطه وهما قوله:

الله درك من كتاب ناقِد يكسو الرواية نَقده توضيحا
كثفت محجته وفصل خطابه كنه الرواة معدلاً مجروحاً

فوفاته بعد تاريخ سنة الكتابة، رأيت تملكه علي ظهر (الغرة) لوالده في شرح الدرّة».

وله أربع بنات:

إحدهما: زوجة العلامة الحجة السيد مهدي ابن السيد صالح الحكيم الطباطبائي، المتوفى بقرية (بنت جبيل) من قرى جبل عامل سنة ١٣١٢ هـ، والمدفون بها في مقبرة خاصة به وهي والدة كل من العلامة الجليل السيد محمود المولود سنة ١٢٨٨ هـ، والمتوفى ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٧٥ هـ، والعلامة الفقيه الحجة المرجع الأعلى - اليوم - الإمام سيدنا السيد المحسن الحكيم الطباطبائي - دام ظله الوارف - المولود سنة ٦ يوم عيد الفطر سنة ١٣٠٦ هـ.

والثانية: زوجة الشيخ عباس الدجيلي النجفي، والدة كل من العلامة الجليل الشيخ خضر الدجيلي المتوفى يوم ٩ شهر رمضان سنة ١٣٨٣ هـ، وأخويه الحاج هادي الدجيلي المتوفى ١٣ شوال سنة ١٣٣٥ هـ، والمرحوم الحاج مهدي الدجيلي.

والثالثة: زوجة السيد محسن ابن السيد مصطفى الحكيم، والدة كل من السيد محمد والسيد أحمد الحكيم.

والرابعة: تزوجها أحد أقاربها، ولا نعلم أن للشيخ جعفر ولداً ذكراً.

٢- الشيخ محمد علي، ذكره سيدنا الأمين العاملي في أعيان الشيعة (ج ٤٦، ص ١٠٧) فقال: كان أبوه الشيخ عبد النبي الكاظمي من أهل الكاظمية سكن قرية (جويبا) من جبل عامل، وكان ولده الشيخ محمد علي عالماً فاضلاً أديباً شاعراً، وجدنا بخطه (تكملة الرجال) لوالده^(١) ثم أصيب في عقله، وصعد يوماً على سطح وأراد أن يطير فألقى نفسه في الهواء فسقط فمات، ومن شعره قوله:

والحسن منك ولكن ليس إحسان	الهجر شأنك والتبريح لي شان
إلا وأعقبه نأي وهجران	ما سر قلبي بوصلٍ منك آونةً
غدا لنوح بطرفي منك طوفان	إن نار قلبي حكمت نار الخليل فقد
فأنت في العين لي نور وإنسان	أو تمس عني بعيد الدار مغترباً
فأنت للقلب روح وهو جثمان	وفي الحشا لك بيت أنت ساكنه
فاضت دموعي لهم والقلب ولهان	ومذ وقفت وأحبابي نواوا ظعنأ
وهاج لي منه أشواق وأشجان	أنشدت ربك لما أن مررت به
ولا رقت للعوادي فيك أجفان)	(سقاك سارٍ من الوسمي هتان
أيدي الغرام فقل لي أين هم بانوا	قد كنت مألّف آرام بها علقت
ولم أحن بعهودي إن هم خانوا	ولم يخامر فؤادي غير حبيهم
إلا ودمعي منهلٌ وهتان	ما مر ذكر النوى يوماً على خلدي

١- يشير إلى ما أوردناه عنه آنفاً في ترجمة والده الشيخ عبد النبي وكان تاريخ كتابته للتكملة في غرة جمادى الأولى سنة ١٢٧٩ هـ، ولا نعلم كم عاش بعد هذا التاريخ.

لله أيام جرعاء الحمى فلنا
 أيام أسحب أذيال الصبا مرحئ
 لذيذ عيش مضى فيها وأزمان
 وللشيبية أغصان وأفنان
 ومسمعي بينهم رجع وألحان
 ومرآي طلعة أقمار علقتهم
 وبالأبريق لي صحب وخلان
 أهل بحزوى وجيران بكازمة
 على الندامى مريض الجفن وستان
 ولبيلة بت والصهباء طاف بها
 والصدروالنهد كافور وorman
 صلت الجبين هضيم الكشح ذو مرح
 جفن لما قيل للأغماد أجفان
 لو لم يكن لحظه سيفاً يحيط به
 عن العذيب روى لي ريقه وروى
 عن بارقٍ منه لي ثغر وأسنان
 البدر غرته والليل طرّته
 والغصن قامته والردف كثنان

وله أيضاً في رجلين أحدهما من بني (فواز) والآخر من آل (هزيمة) ضمنا
 الأعرار:

الله أكبر أي خطب هائل
 أوهى القلوب وقد أناخ بعامل
 الفوز راموا والنجاة فجاءهم
 (فواز) ما فازوا لديه بطائل
 راموا الهزيمة فالتقوا (بهزيمة)
 فتقابل الضدان أعظم نازل»

ولا نعلم من أخبار الشيخ محمد علي أكثر من ذلك كما لا نعلم هل له ذرية
 في جبل عامل أو غيره أو لا، ولعل المستقبل يكشف لنا ذلك.

٣- الشيخ أحمد، ذكره الأستاذ الفاضل المحقق الشيخ محمد حسن آل
 ياسين الكاظمي في كتابه (تاريخ المشهد الكاظمي)، ص ٢٤٥ المطبوع ببغداد

سنة ١٣٨٧ هـ، فإنه ذكره في فصل سدنة المشهد الكاظمي وترجم أباه أولاً ثم ذكره وأحفاده الذين تولوا السدانة مفصلاً، وما قيل فيهم مدحاً وثناءً، ونحن ننقل ملخص ما ذكره مع بعض الزيادات، فقال حفظه الله:

«الشيخ أحمد بن عبد النبي ومحمد بن أحمد بن عبد النبي» ولي أحدهما سدانة الحرم بعد سفر الشيخ إلى جبل عامل، بعد سنة ١٢٤٤ هـ، وقد توفي بالطاعون حينما داهم الكاظمية في سنة ١٢٤٦ هـ.

«الشيخ عبد الرزاق بن محمد بن أحمد بن عبد النبي» ولي السدانة سنة ١٢٤٦ هـ، وحظي بسدانة المشهد الغروي في سنة ١٢٥١ هـ، ثم حصل على التزام قضاء الحلة، وعندما تولى أمر المشهد الغروي سكن هناك وأودع شؤون المشهد الكاظمي إلى ولده السيد طالب، وتوفي عبد الرزاق في سنة ١٢٦٢ هـ.

«الشيخ طالب بن عبد الرزاق» ولد سنة ١٢٣٠ هـ، وولي السدانة إثر وفاة أبيه سنة ١٢٦٢ هـ، وكان قبل ذلك - كما سلف - نائباً عن أبيه في القيام بهذا الأمر، تألب عليه خصومه فوشوا به لدى الحكومة العثمانية فعزلته عن السدانة سنة ١٢٨٠ هـ، أيام ولاية عمر باشا على العراق، ولما ولي مدحت باشا أمر العراق بذل جهداً كبيراً في سبيل عودة الشيخ طالب لمركزه فأعيد في سنة ١٢٨٦ هـ، وتوفي الشيخ طالب في سادس شهر شوال سنة ١٢٩٢ هـ.

«الشيخ عيسى بن عبد الرزاق» تولى السدانة بعد وفاة أخيه الشيخ طالب، وعارضه فيها ابن أخيه الشيخ حسن ابن الشيخ طالب محتجاً بكون السدانة وراثية يرثها الولد من أبيه، ثم تم الاتفاق بينهما على أن يكون الشيخ حسن رئيساً للبلدية ويظل الشيخ عيسى سادناً للمشهد، وتوفي الشيخ حسن بعد وفاة أبيه بستة أشهر، وكان أخوه عبد الحميد يومذاك طفلاً صغيراً لم يبلغ مبلغ الرجال، فاستمر الشيخ

عيسى بسدائه إلى آخر حياته، وتوفي ليلة الأربعاء ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٠٤ هـ. «الشيخ عبد الحميد بن طالب» ولد ٧ ذي القعدة سنة ١٢٨٢ هـ، وتوفي أبوه وهو ابن عشر سنين، ثم توفي عمه الذي ولي أمر السدانة بعد الشيخ طالب وهو ابن ٢٢ عاماً، وتولى الشيخ عبد الحميد شؤون السدانة حتى حلت سنة ١٣١٩ هـ حيث ورد فرمان من السلطان العثماني بتعيين الشيخ عيسى وحرمان الشيخ عبد الحميد من ذلك، ولكن الأمر لم يدم طويلاً فعدت السدانة إلى الشيخ عبد الحميد بعد سنتين من عزله، ثم توفي الشيخ عبد الحميد يوم الخميس الخامس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٣٦ هـ.

«الشيخ علي بن عبد الحميد» ولد سنة ١٣١٨ هـ، وولي سدانة المشهد في أوائل عام ١٣٣٧ إثر وفاة أبيه، وبقي في هذا المركز قرابة ٤٨ عاماً، بذل خلالها كثيراً من الجهود في سبيل المشهد الكاظمي ثم توفي ليلة الخميس عاشر صفر سنة ١٣٨٥ هـ وأوصى أن يدفن في الصحن الشريف العلوي في النجف الأشرف، فدفن فيه في الجانب القبلي.

«الشيخ فاضل بن علي بن عبد الحميد» ولد سنة ١٣٤٤ هـ، وفي سنة ١٣٧٠ هـ أصبح نائباً عن أبيه في السدانة، ثم أصبح سادناً للمشهد إثر وفاة أبيه، وصدر المرسوم الجمهوري بذلك في ٧-٧-١٩٦٤ م، وما يزال سادن المشهد الكاظمي حتى اليوم، سدد الله خطاه».

التعريف بالكتاب:

الكتاب عديم النظرير في جامعته في الاستقصاء لأحوال الرجال وقضاياهم عالج فيه جملة كثيرة من القضايا التي في الرجال نقضاً وإبراماً وقد عرفه مؤلفه

- نفسه - في إجازته للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد آل الحر العاملي الجبعي المؤرخة سنة ١٢٤٦ هـ - كما تقدم آنفاً - فقال فيها - عند تعداد مؤلفاته - : «ومنها الحاشية الرجالية المسماة (تكملة الرجال) على (نقد الرجال) للأمير مصطفى التفرشي، جمعت فيها ما حكي عن كتب الرجال من الأخبار والفتاوى والتحقيقات وما يرد عليها وما يؤيدها على طريق النقص والإبرام...».

وذكر في (ج ١، ص ١٤٨) من الكتاب أنه: «لا يخفى على من مارس كتب الرجال وغيرها أن هذا الكتاب - يعني كتاب نقد الرجال - أيضاً لا يشمل على جميع أسمائهم ولا جميع أحوالهم - كما ستطلع - وما استثناءه من الشذوذ فليس كذلك فأنا نذكر أسماء كثيرة من غير ما ذكره هو».

وذكر في (ص ٨٤) ما نصه: «... وقد جمعت أحوالهم وأعربت محاسنهم ومساوئهم كتب معلومة مدونة في تراجم وعناوين معنونة من قدمائنا، وأجلاء أصحابنا، وهي كتابا أبي عمرو الكشي، وأبي العباس النجاشي، وكتابا الشيخ، وابن الغضائري، ورجال علي بن أحمد العقيقي، وقد جمعها جماعة من المتأخرين، منهم المصنف رحمته الله - يعني صاحب نقد الرجال -، ثم إنني عثرت على تحقيقات فائقة، وتدقيقات رائقة، لبعض فقهاننا وغيرهم، وكثير من الأخبار، في موارد متشرة، ومواضع متبددة لم يجمعها كتاب، ولا نظمها ناظم مستطاب، فجمعت من شواردها في هذا الكتاب، تسهيلاً على طالبها، وتيسيراً لخاطبها، وجعلتها تعليقاً على هامش (نقد الرجال) للمولى الفاضل (أمير مصطفى التفرشي رحمته الله) وكانت تحول دون تدوينه العوائق، وتقطعني عنه العلائق، فدوّنته حاشية عليه لأستغني عن نقل عبارات المدون من كتب الفن، ويكون منحصرأ في نقل العبارات الشاردة، والفوائد المتبددة، ويكون ذيلأ لكتابه، وتكملة في بابه، فلذلك

سميته بكتاب (تكملة الرجال).

وأنت إذا تأملت هذا الكتاب وجدت كم مجهول أثبت وثاقته، وكم من فاسق حقق عدالته وكم من عدل أبان فسقه، وكم من وفاق منقول يحوّل إلى خلاف، وكم من خلاف آل إلى خلاف، وكم من دعوى عُلم سندها، وبيان اعتضادها وكم من عبارة مجملة أوضحتها الأدلة، أو صارت محتملة، إلى غير ذلك».

ثم عدّ الكتب التي نقل عنها وهي أكثر من خمسين كتاباً، ثم أنه قدم مقدمات تشتمل على فوائد في علم الرجال، راجعها (ص ٩١ - ١٤٨) ومنها اختلاف الأخباريين في الحاجة إلى علم الرجال، واتفاق الأصوليين والمجتهدين على شدة الحاجة إليه، وقد برهن على ذلك بوجوه، وأورد فيها قول بعض الأخباريين بعدم الحاجة إليه، وفندها تفصيلاً، بتحقيقات شيقة وحجج قوية مركزة لا تقبل الجدل، ثم أخذ في بيان تعليقاته على (النقد) حسب ترتيب الحروف كالأصل، ثم ذكر باباً خاصاً للكنى وباباً خاصاً للألقاب والنسب، حسب ترتيب كتب تراجم الرجال المألوفة ثم علق على أربع فوائد من الفوائد الست التي ذكرها صاحب (النقد) آخر الكتاب، ثم ختم كتابه، وفرغ من تصنيفه ليلة الثلاثاء في النصف من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٠ هـ.

كلمتنا الأخيرة:

عهدت إلينا إدارة مكتبة سيدنا الإمام الحكيم الطباطبائي بتحقيق هذا الكتاب والتعليق عليه، وأنهى إلينا أنه بأمر سيدنا الإمام الحكيم - دام ظله - فما وسعنا إلا إجابة الطلب، وامثال الأمر، وهذا ثاني كتاب جليل ومؤلف ثمين تمثله المكتبة

للطبع، وهي تواصل في طبع نفائس المخطوطات الإسلامية من التراث الإسلامي الذي قضت عليه أعوام وقرون وهو مطمور في زوايا الخمول، أحنى عليه الدهر حتى صار عرضة للتلف، تعبت به أيدي أقوام لا يقدرّون له قدرًا، يحسبون أنه أوراق مبعثرة قد سودت بمداد، فلا قيمة له عندهم ولا عناية، وكم لأمثال هذا الكتاب من التراث الإسلامي بددته الظروف والأحوال القاسية التي طرأت على البلاد الإسلامية نتيجة لعوادي الأيام فتفرقت في البلاد الإسلامية وغير الإسلامية وتبعثرت هنا وهناك واستبدت بها أقوام أرادوا طمسها ومحو آثارها فأودعوها في الرفوف أكلة للأرضة، ويا للأسف.

ذلك هو الذي حرك حفيظة سيدنا الإمام الحكيم - دام ظلّه - على تأسيس مكتبة ضخمة عامة في النجف الأشرف ضمت - حتى الآن - من المطبوعات المتنوعة قرابة (٢٣٠،٠٠٠) مطبوعاً، ومن المخطوطات الثمينة حدود (٤٠٠٠) مخطوطاً، صرف على بنائها مبالغ طائلة، تفتح أبوابها نهاراً يؤمها رواد العلم من كل حذب وصوب للاستفادة منها فيجدون بغيتهم ويظفرون بضالّتهم.

ولهذه المكتبة فروع داخل العراق وخارجه بلغت - حتى الآن - (٧١) فرعاً، وفتحت أجنحة خاصة في بعض المكتبات العامة خارج العراق.

أسست هذه المكتبة في سنة ١٣٧٧ هـ، وانتقلت إلى بنائها الجديدة في شارع الرسول ﷺ قرب الصحن الشريف في ٢٧ شهر رجب ١٣٨٦ هـ.

صورت - حتى الآن - من معهد المخطوطات العربية في القاهرة ما يقارب ثلث مليون صورة، وما يقارب مائة ألف صورة من مختلف المكتبات العالمية الأخرى.

أهدت إدارة المكتبة إلى مختلف الجهات العامة والخاصة - حتى هذا

التاريخ - حدود (٣٨) ألف مطبوع.

عين - دام ظلّه - لهذه المكتبة ولفروعها ومدراء قديرين ذوي كفاءة يحافظون على راحة الزائرين، فيهيئون لهم ما يتغنون من الكتب التي تخص مواضيعهم، وفق النظام الخاص، فجزى الله سيدنا الأعظم خير جزاء المحسنين، وسدد خطاه، وأدام ظلّه.

وقد هيا لي مدير المكتبة في النجف الأشرف الفاضل الجليل السيد محمد تقي الحكيم سبط سيدنا الإمام الحكيم - حفظه الله - عند تحقيقي لهذا الكتاب المصادر المخطوطة والمطبوعة فاستعنت بها على مشروع.

فمما هيا لي نسخة من الكتاب بخط ولد المؤلف العلامة الشيخ جعفر، وهي مخطوطة بخط جيد، هي الأصل لهذا المطبوع، فرغ من نسختها على نسخة أبيه المؤلف في شهر رجب سنة ١٢٦٧ هـ، كما ذكر ذلك في آخرها، ثم هيا لي نسخة أخرى فوتوغرافية أرسلت من (دانشگاه) طهران إلى مكتبة سيدنا الحكيم - دام ظلّه - وقد أخذت صورتها على نسخة مخطوطة كتبت في حياة المؤلف رحمته، وبعد الفراغ من تأليفه للكتاب بسنة وأيام قليلة، وقد كتب في آخرها ما هذا نصه حرفياً: تم وبالخير عم في اليوم الثالث عشر من شهر جمادى الأولى سنة ١٢٤٢ هـ».

وقد ظفرت على نسخة ثالثة مخطوطة بخط جيد كتبها أيضاً ولد المؤلف الشيخ محمد جعفر رحمته هياها لي الأستاذ الفاضل الشيخ رضا الأميني حفظه الله مدير مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة في النجف الأشرف، وقد كتب في آخرها ما نصه: «قد التمسني بعض إخواني المؤمنين، وأحلائي المحسنين أن أستخرج هذا الكتاب الشريف إلى البياض فأجبتهم إلى ذلك طمعاً في عفوه

وتقرباً إلى طاعته، والحمد لله رب العالمين، وكان انتهاء كتابتها غرة محرم من شهور سنة ألف ومائتين وأربع وستين من الهجرة النبوية، على صاحبها ألف ألف سلام وتحية، بقلم المذنب الجاني الأحقر محمد جعفر ابن المرحوم الشيخ عبد النبي ابن الحاج علي ابن الشيخ أحمد ابن الشيخ جواد الخازن لحرم الكاظمين عليه السلام، وهذه النسخة تعد أقدم تاريخاً من مخطوطة مكتبة سيدنا الحكيم بثلاث سنين، وأقدم منهما النسخة الفوتوغرافية التي كتبت في حياة المؤلف سنة ١٣٤١ هـ، وبعد ختام المؤلف من تأليفه سنة ١٢٤٠ هـ بسنة واحدة.

كانت هذه النسخ الثلاث بين يدي عند التحقيق، وقد قرأت الكتاب مراراً عديدة بتمام الدقة، وتحملت المشاق والمصاعب في سبيل تحقيقه، لما في هذه النسخ الثلاث من بعض التصحيفات والتحريفات، ولكنني وفقت - بعون الله تعالى - لاستخراج الصحيح بمراجعة المصادر المخطوطة الصحيحة وبذلت الجهد في شهور عديدة في هذا السبيل، ولا يقدر مجهودي - هذا - حق قدره إلا المحققون الأفاضل ممن سلك هذا المسلك، وغاص في عباب هذا البحر الخضم، وقليل ما هم، وأنا أحمد الله تعالى وحده على أن وفقني وهداني إلى هذه الخدمة الجليلة، والله من وراء القصد.

ولا يسعني - بعد ختمي لهذه المقدمة - إلا أن أشكر مدير مكتبة سيدنا الإمام الحكيم الأستاذ السيد محمد تقى نجل العلامة الكبير السيد محمد علي الحكيم - أيده الله - شكراً متواصلاً على ما هياه لي في سبيل تحقيق هذا الكتاب من المخطوطات القيمة، كما أشكر مدير مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام الأستاذ الفاضل الشيخ رضا الأميني - وفقه الله - على تهيئته لي نسخة مخطوطة من الكتاب وبعض المصادر المخطوطة الثمينة وأشكر - أخيراً - سبط سيدنا الإمام الحكيم

الفاضل الشيخ محمد مهدي نجف - حفظه الله - حيث نظم فهارس الجزء الأول من الكتاب، فإنه بذل جهوداً في تنظيمها وتنسيقها، والله أسأل أن يوفقنا وإياهم لصالح الأعمال، إنه ولي التوفيق.

محمد صادق بحر العلوم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله الذي رفع قدر العلماء، ففضل مدادهم على دم الشهداء وعرفنا سرائر جملة أحاديث المعصومين، فدلنا على صفاء صدور المتقين، وخبث باطن قوم آخرين، وصلى الله على من نبعت عيون الحكمة من قلبه، فجرى زلال فصل الخطاب من لبه، محمد سيد الكونين، ونور الثقلين، وعلّة إيجاد العالمين، وآله حملة علمه، وخزنة سره، وباب حكمته، ورحمة الله وبركاته.

وبعد...

فيقول العبد الجاني (عبد النبي بن علي الكاظمي): لا يخفى أنّ من أجل العلوم قدراً، وأرفعها خطراً، العلم بأحوال رواة الأحاديث النبوية، وحملة الأخبار المعصومية، بل ذلك مما تشتد الحاجة إليه، وتتوفر الدواعي عليه، لما علم من وقوع الكذب فيها واختلاط بعضها ببعض ولذلك قال عليه السلام - فيما نقله الفريقان -

«لقد كثرت عليّ الكذابة، ألا فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(١)، وما نقله الخاصة عن خاصتنا عليها السلام «إن لكل منا من يُكذب عليه»^(٢).

ولأن من طبيعة الإنسان، السهو والغلط والنسيان، كما هو مشاهد بعين الوجدان والعيان، ولذلك أمر الصادق عليه السلام بالأخذ بقول العدل والأعدل، ولأن أخبارهم عليهم السلام متعارضة وأمروا بالأخذ بالأحدث، وكل هذه الأحوال قد بحث عنها أهل الرجال ولا تعرف إلا به، وهذا كله يورث بدهاة بطلان دعوى قطعيتها من رأس بل ولا يعارض التصحيح فإن ذلك كما يعرض للراوي كذلك يعرض للتصحيح ولئن سلمنا قطعيتها فلا نسلم عدم احتياجنا إليه، لأن ذلك حينئذ يكون

١ - ذكر هذا الحديث الطبرسي في الاحتجاج: ج ٢، ص ٢٤٦، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ، ضمن احتجاج أبي جعفر الثاني الجواد عليه السلام على يحيى بن أكثم القاضي في مجلس المأمون العباسي، ورواه عنه المجلسي رحمته الله في البحار: ج ٢، ص ٢٢٥، طبع طهران سنة ١٣٧٦ هـ، وذكره أيضاً ابن الأثير الجزري في (نهاية الحديث) بمادة (بوأ) فقال: «وفيه: من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» - ثم قال -: «قد تكررت هذه اللفظة في الحديث، ومعناها لينزل منزله من النار، يقال: بوأه الله منزلاً أي أسكنه إياه وتبوأت منزلاً أي اتخذته». والكذابة بكسر الكاف وتخفيف الذال المعجمة مصدر كذب يكذب، أي كثرت عليّ كذابة الكذابين.

وذكر هذا الحديث أيضاً الكليني في أصول الكافي: ج ١، ص ٦٢، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، طبع طهران سنة ١٣٨١ هـ.

٢ - راجع: رجال الكشي - في ترجمة عبد الله بن سبأ -: ص ١٠٠، طبع النجف الأشرف، وراجع أيضاً: ص ٢٥٧ منه في ترجمة أبي الخطاب.

من باب التعبد لمقبولة عمر بن حنظلة^(١)، وتصحيح محمد بن الثلاثة^(٢) لها على

١ - المقبولة هو خبر طويل مشهور بين فقهاء الإمامية وعلمانا الأعلام رواه المشايخ الثلاثة الكليني، في أصول الكافي - باب اختلاف الحديث، والصدوق ابن بابويه، والشيخ الطوسي في كتبهما الحديثية، وغيرهم - رضي الله عنهم - بحيث صار أصلاً عند الأصحاب في كثير من أحكام الاجتهاد، وكون المجتهد العارف بالأحكام منصوباً من قبلهم عليه السلام وجملة من مسائل القضاء وكثير من المطالب المتعلقة بباب التعادل من الأصول، ولذا وصفت بالمقبولة، وهي مروية عن عمر بن حنظلة «قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان أو إلى القضاة أيحل ذلك؟ قال عليه السلام: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الجبت والطاغوت المنهي عنه، وما حكم له به فإنما يؤخذ سحتاً وإن كان حقه ثابتاً له، لأنه أخذ بحكم الطاغوت، ومن أمر الله عزوجل أن يكفر به، قال الله عزوجل: ﴿يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به﴾ قلت: كيف يصنعان وقد اختلفا؟ قال: ينظران إلى من كان منكم قد روى حديثنا ونظر في حالنا وحرماننا، وعرف أحكامنا فليرضوا به حكماً فإنني قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكم ولم يقبله منه فإنما بحكم الله استخف، وعلينا رد، والراد علينا كافراً وراؤ علي الله، وهو علي حد الشرك بالله» الخ.

وروى هذه المقبولة أيضاً - بطولها - الطبرسي في الاحتجاج: ج ٢، ص ١٠٦، طبع النجف الأشرف.

وعمر بن حنظلة - هذا - قد وردت فيه روايات عديدة عن أبي جعفر الباقر وأبي عبد الله الصادق عليه السلام تدل على وثاقته وجماله قدره، منها ما رواه الكليني في الكافي عن حمزة بن حمران عن عمر بن حنظلة، قال: «قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا الصخر إن الله يعطي الدنيا من يحب ويبغض، ولا يعطي هذا الأمر إلا صفوته من خلقه، أنتم - والله - على ديني ودين آبائي إبراهيم وإسماعيل».

وقد ذكره الشيخ الطوسي في رجاله تارة من أصحاب الباقر عليه السلام وأخرى من أصحاب الصادق عليه السلام، وهو عجلي بكري كوفي.

٢ - المحمدون الثلاثة هم: محمد بن يعقوب الكليني صاحب كتاب (الكافي) المتوفى ←

تقديره لا يسدّ باب التراجيح، ولأنّ قداماء أصحابنا ومتأخريهم على عدم الاعتماد على تصحيح غيرهم، ألا ترى الصدوق عليه السلام مع تقدم الكافي عليه يقول: «ولم أقصد قصد المصنفين في إيراد جميع ما رووا» انتهى^(١).

ولهذا المقام تحقيق طويل بيناه في مقدمات (نقد القواعد) وسيجيء - إن شاء الله تعالى - في جملة المسائل أيضاً، فقد ظهر ابتناء استنباط الأحكام عليه، وتوقف الاستدلال لديه، وقد جمعت أحوالهم وأعربت محاسنهم ومساوئهم، كتب معلومة مدونة في تراجم وعناوين معنونة من قدامتنا، وأجلاء أصحابنا، هي كتاب أبي عمرو الكشي، وأبي العباس النجاشي، وكتابا الشيخ، وابن الغضائري، ورجال علي بن أحمد العقيقي، وقد جمعها جماعة من المتأخرين، منهم المصنف عليه السلام^(٢).

⇒ ببغداد سنة ٣٢٨ هـ، ومحمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه الصدوق القمي صاحب كتاب (من لا يحضره الفقيه) المتوفى بالري سنة ٣٨١ هـ، ومحمد بن الحسن الطوسي، شيخ الطائفة صاحب كتابي (التهذيب، والاستبصار) المتوفى بالنجف الأشرف سنة ٤٦٠ هـ، وهؤلاء الثلاثة هم أصحاب الكتب الأربعة المذكورة التي عليها مدار الأحكام الفقهية، وكلها مطبوعة.

١ - راجع: مقدمة من لا يحضره الفقيه: ج ١، ص ٣، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٧ هـ.
٢ - يقصد بالمصنف الأمير السيد مصطفى التفرشي صاحب كتاب (نقد الرجال) المطبوع بـيران سنة ١٣١٨ هـ، وهو مشهور متداول، ألفه سنة ١٠١٥ هـ، ومؤلفه من تلامذة المولى عبد الله التستري الإصفهاني المتوفى سنة ١٠٢١ هـ، وإجازة المولى عبد الله له موجودة بخطه على ظهر نسخة من (الكافي) وتاريخ الإجازة سنة ١٠١٩ هـ، ولم تضبط سنة وفاته، ولكنه كان حياً سنة ١٠٤٤ هـ، لأنه قد نقل عنه المولى مراد التفرشي في (التعليقة السجادية) الذي ألفه في التاريخ المذكور داعياً له بقوله «وأيد الله تعالى»، راجع في ذلك كتاب

ثم إنني عثرت على تحقيقات فائقة، وتدقيقات راققة، لبعض فقهاءنا وغيرهم وكثير من الأخبار في موارد متشرة، ومواضع متبددة، لم يجمعها كتاب ولا نظمها ناظم مستطاب، فجمعت من شواردها في هذا الكتاب تسهيلاً على طالبها، وتيسيراً لخطابها، وجعلتها تعليقاً على هامش (نقد الرجال) للمولى الفاضل (أمير مصطفى التفرشي رحمته) وكانت تحوّل دون تدوينه العوائق، وتقطعني عنه العلائق، فدوته حاشية عليه لأستغني عن نقل عبارات المدون من كتب الفن ويكون منحصرأ في نقل العبارات الشاردة، والفوائد المتبددة، ويكون ذيلأ لكتابه، وتكملة في بابه فلذلك سميته بكتاب (تكملة الرجال).

وأنت إذا تأملت هذا الكتاب وجدت كم مجهول أثبت فسقه ووثاقته، وكم من فاسق حقق عدالته، وكم من عدل أبان فسقه، وكم من وفاق منقول يحوّل إلى خلاف، وكم من خلاف آل إلى خلاف، وكم من دعوى علم سندها وبيان اعتضادها، وكم من عبارة مجملة أوضحتها الأدلة أو صارت محتملة إلى غير ذلك، كما لا يخفى.

والكتب التي نقلت منها هي: كتاب سرائر ابن إدريس، ومعتبر المحقق، والمدارك^(١) والمسالك، والدراية، والذخيرة، وحاشية المختلف للسيد فيض الله،

⇒ (مصنف المقال في مصنف علم الرجال) لشيخنا الحجة الشيخ آغا بزرك الطهراني - أدام الله وجوده - : ص ٤٦٠، طبع إيران سنة ١٣٧٨ هـ.

١ - المدارك: هو شرح شرائع الإسلام للمحقق الحلبي رحمته والشارح هو العلامة الأجل محمد بن علي بن الحسين ابن أبي الحسن الموسوي العاملي المتوفى في شهر ربيع الأول ليلة العاشر منه سنة ١٠٠٩ هـ في قرية جبع من بلاد جبل عامل كما هو بخط ولده السيد حسين علي ظهر مدارك الأحكام لوالده، ذكر ذلك سيدنا الحجة المفقور له السيد حسن الصدر الكاظمي،

وعبرت عنه بالحاشية، والتنقيح للسيوري^(١)، وغاية المرام للصيمري^(٢) ووسائل

⇒ في تكملة (أمل الآمل) وكانت ولادته - على ما قيل - ١٨ ربيع الأول سنة ٩٤٦ هـ، وكتاب المدارك خرج منه كتاب العبادات فقط، إلى كتاب الحج، في ثلاثة أجزاء، فرغ من تأليفه سنة ٩٩٨ هـ وطبع في إيران قديماً بلا تاريخ للطبع، وهو مشهور متداول. وأما المسالك فهو شرح الشرائع أيضاً للشيخ زين الدين الشهيد الثاني العاملي المتوفى سنة ٩٦٦ هـ، طبع بإيران سنة ١٢٧٣ هـ، وهو مشهور متداول، يقع في مجلدين وطبع بهامشه الشرائع، فرغ من تأليفه ٨ ربيع الآخر سنة ٦٦٤ هـ، كما ذكر في آخره. وأما الدراية فهو في علم الحديث شرحه مؤلفه الشهيد الثاني زين الدين العاملي طبع أولاً بإيران سنة ١٣٠٩ هـ، وثانياً في النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ، فرغ من تأليفه ١٥ شهر ذي الحجة سنة ٩٥٩ هـ، كما ذكر في آخره.

وأما الذخيرة فهو شرح إرشاد العلامة الحلبي رحمته الله للمحقق المولى محمد باقر بن محمد مؤمن السبزواري المولود سنة ١٠١٧ هـ، والمتوفى سنة ١٠٩٠ هـ، خرج منه في العبادات من أول كتاب الطهارة إلى آخر كتاب الحج مفصلاً، وأجمل في المعاملات، وعكس في كتابه الكفاية فأجمل في العبادات وفصل في المعاملات فرغ من المجلد الأول أواخر شهر رمضان سنة ١٠٥٠ هـ، وطبع بإيران سنة ١٢٧٤ هـ، وفرغ من المجلد الثاني في شهر جمادى الثانية سنة ١٠٥٣ هـ، وطبع أيضاً بإيران سنة ١٢٧٤ هـ.

وأما السيد فيض الله فهو ابن عبد القاهر الحسيني التفرشي المتوفى سنة ١٠٢٥ هـ، وهو من خواص تلامذة المولى أحمد المقدس الأردبيلي رحمته الله وله مؤلفات عديدة ذكرها أصحاب المعاجم الرجالية، واسم حاشيته على المختلف (منهاج الشريعة) أو (مفتاح الشريعة) مخطوط.

١ - السيوري: هو الفاضل المقداد بن عبد الله السيوري الحلبي الأسدي المتوفى سنة ٨٢٦ هـ، والتنقيح شرح للمختصر النافع للمحقق الحلبي، وهو شرح تام في الفقه من كتاب الطهارة إلى كتاب الديات، فرغ من تأليفه في ٩ ربيع الأول سنة ٨١٨ هـ، وسيور قرية من قرى الحلة، وكتابه المذكور (مخطوط).

٢ - الصيمري: هو الشيخ مفلح بن الحسين الصيمري - من صيمرة البصرة - ثم انتقل إلى ←

الحرّ، وشرح الاستبصار للشيخ محمد زين الدين والسيد نعمة الله الجزائري،
 وشروح أصول الكافي، ومرآة العقول للمجلسي وحواش رأيتها بخطه جمعتهما
 كلها، وشرح محمد صالح المازندراني^(١) وشرح ملا خليل^(٢) وكتاب مجمع
 الفائدة والبرهان للمقدس^(٣)، وكشف الرموز للآبي تلميذ المحقق^(٤) - شرح
 المختصر النافع - ومشرق الشمسين والحبل المتين، وحواشيهما للشيخ
 البهائي عليه السلام، وحواش بخطه رأيتها معلقة على هامش رجال النجاشي جمعتهما كلها،
 والكافي^(٥).

⇒ البحرين وسكن سلما باد، وهو تلميذ الشيخ أحمد بن فهد الحلبي المتوفى سنة ٨٤١ هـ،
 وغاية المرام هو شرح لشرائع الإسلام للمحقق الحلبي عليه السلام (مخطوط).

١ - المولى محمد صالح المازندراني توفي سنة ١٠٨١ هـ، وهو صهر المولى محمد تقي
 المجلسي الأول عليه السلام ابنته، ويعبر عنه صاحب الكتاب كثيراً بـ (الصالح) له شرح أصول
 الكافي، طبع بإيران.

٢ - المولى خليل بن الغازي القزويني المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ، ويعبر عنه في هذا الكتاب كثيراً
 بـ (الخليل)، له شرح الكافي، فارسي سماه (الصافي) كتبه في مدة عشرين سنة، وعربي إلى
 أواسط كتاب الطهارة سماه (الشافي) وكانت ولادته سنة ١٠٠١ هـ، وهو من تلامذة الشيخ
 البهائي والسيد مير داماد، والكتابان (مخطوطان).

٣ - المقدس: هو المولى أحمد بن محمد الأردبيلي النجفي المعروف بالمحقق الأردبيلي
 وبالمقدس الأردبيلي، توفي سنة ٩٩٣ هـ، ومجمع الفائدة والبرهان هو شرح لإرشاد العلامة
 الحلبي، مطبوع بإيران.

٤ - الآبي: هو الفقيه الحسن بن أبي طالب اليوسفي المعروف بالفاضل الآبي وكشف الرموز هو
 شرح للمختصر النافع، فرغ من تأليفه في شهر رمضان سنة ٦٧٢ هـ، وهو (مخطوط).

٥ - الكافي لثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني، المتوفى سنة ٣٢٨ هـ، وهو أحد الكتب
 الأربعة الحديثية طبع مكرراً.

وبصائر الدرجات للصفار، وحواش للسيد مهدي الطباطبائي رحمته (١) -
 بخطه غير مذكورة فيما جمع متفرقاته - ورسالة كمال شهر رمضان للشيخ
 المفيد رحمته وشرحه على اعتقادات ابن بابويه، ومتقى الجمان للشيخ حسن رحمته
 وإقبال ابن طاووس وفرج المهموم (٢) وحواشي العلامة محمد تقي المجلسي،
 والمعتصم للمولني محسن الكاشي، وحواشي المصنف (٣) التي علقها على
 الهامش، وكتاب الاستغاثة في بدع الثلاثة، نسبة المجلسي في البحار للشيخ ميثم
 البحراني (٤).

١ - السيد مهدي الطباطبائي هو سيدنا الحجة العظمى الملقب (بحر العلوم) والمتوفى
 سنة ١٢١٢ هـ.

٢ - فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم للعالم الزاهد رضي الدين أبي القاسم علي بن موسى
 بن جعفر بن محمد بن طاووس الحسيني المتوفى سنة ٦٦٤ هـ، طبع الكتاب
 بالنجف الأشرف سنة ١٣٦٨ هـ.

٣ - تقدم - أنفاً - أن المصنف هو المير مصطفى التفرشي صاحب كتاب (نقد الرجال) المطبوع،
 وللمولني محمد تقي المجلسي الأول حواش على نقد الرجال.

٤ - وبخط شيخنا أسد الله: «وربما ينكر كون كتاب الاستغاثة لابن ميثم لأنه ذكر فيه: أن من جملة
 مصنفاته كتاب الأنبياء وكتاب الأوصياء ومؤلفهما - علي ما ذكره النجاشي - علي بن أحمد أبو
 القاسم الكوفي، وذكر من جملة كتبه كتاب البدع المحدثه، ولعله هذا الكتاب الذي اشتهر
 بالاستغاثة، وكذلك حكم الشيخ يوسف البحراني في الإجازات وغيره، ويدل على ذلك تتبع
 كلامه وروايته بلا واسطة عن جعفر بن محمد بن مالك الكوفي» انتهى.
 وذكرنا في ترجمة زينب بنت رسول الله ﷺ له كلاماً طويلاً يظهر منه صدق قول شيخنا رحمته.
 (منه رحمته).

ومراده بقوله: «وكذلك حكم الشيخ يوسف البحراني في الإجازات» أنه حكم بأن كتاب
 الاستغاثة للشيخ ميثم البحراني، راجع لؤلؤة البحرين: ص ٢٥٩، طبع النجف الأشرف
 سنة ١٣٨٦ هـ.

وبحار الأنوار^(١) ومختلف الشيعة للعلامة، وجامع المقاصد للشيخ علي والذكري^(٢) والخرائج والجرائح^(٣) وشرح النهج لابن أبي الحديد، وشرح (الفقيه) نسبه الحرّ للشيخ أبي علي الطبرسي، والتحرير شرح الوسائل كلاهما للحرّ^(٤) وعيون أخبار الرضا^(٥)، والخصال، والعوالم،

١ - بحار الأنوار للمحدث المولى محمد باقر المجلسي الثاني المتوفى سنة ١١١١ هـ وهو أحد الجوامع الثلاثة، طبع بإيران مكرراً.

٢ - ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة للشيخ أبي عبد الله محمد بن جمال الدين مكي بن شمس الدين محمد الجزيني العاملي المتوفى شهيداً سنة ٧٨٦ هـ ويعبر عنه بالشهيد الأول، طبع كتاب الذكري بطهران سنة ١٢٧١ هـ، وقد طبع في آخره تمهيد القواعد لزين الدين الشهيد الثاني.

٣ - الخرائج والجرائح في معجزات المعصومين عليه السلام للشيخ الإمام قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي المتوفى بقم سنة ٥٧٣ هـ مرتب على عشرين باباً، طبع - منضماً مع كفاية الأثر في النصوص على الأئمة الاثني عشر عليهم السلام للشيخ علي بن محمد بن علي الخزاز القمي الراوي عن الصدوق ابن بابويه وعن ابن عباس، ومع الأربعين حديثاً للمجلسي الثاني - بإيران سنة ١٣٠٥ هـ.

٤ - يعني أنّ الوسائل وشرحه المسمى (تحرير وسائل الشيعة وتحرير مسائل الشريعة) كلاهما للشيخ المحدث محمد بن الحسن الحرّ العاملي المتوفى سنة ١١٠٤ هـ.

قال في ترجمة نفسه في كتابه (أمل الأمل) ما هذا نصه: «وفي العزم - إن مد الله تعالى في الأجل - تأليف شرح كتاب (وسائل الشيعة) - إن شاء الله تعالى - يشتمل على بيان ما استفاد من الأحاديث، وعلى الفوائد المنفردة في كتب الاستدلال من ضبط الأقوال ونقد الأدلة، وغير ذلك من المطالب المهمة، أسميه «تحرير وسائل الشيعة وتحرير مسائل الشريعة»، توجد نسخة منه في بعض مكتبات النجف الأشرف يقول في أوله: «لما ألفت كتاب تفصيل وسائل الشيعة التمس جماعة تأليف شرح لذلك الكتاب يشتمل على توضيح الأحاديث، وبيان

والعلل^(١)، وإرشاد الديلمى، وكتاب الغيبة للنعماني، وروضة الواعظين، وكتاب كفاية النصوص، ومقتضب الأثر^(٢) والنقل عنه باسمه الأول، ومجمع البحرين

⇒ نكتها، ووجوه الترجيح وتقرير دلالتها، ويجمع سائر الأدلة والأقوال، وأكثر الفوائد المتفرقة في كتب الاستدلال».

ثم يقول: «ولابد من تقديم مقدمة تشتمل على فوائد مهمة نافعة في هذا المرام، فيها أهم ما ذكره الأصحاب في كتب الفقه من المقدمات، وهي اثنتا عشرة». وفهرس هذه المقدمات: الأولى: في مطالب هذا الشرح من بيان السند، ووجوه الصحة والضعف، وضبط أسماء الرواة، وبيان التواتر أو الإجماع أو الأقوال من الخاصة والعامة، وإعراب الكلمات ولغاتها. الثانية: في الكتب المأخوذ منها.

الثالثة: في تعريف الفقه وموضوعه وغايته.

الرابعة: في فضله.

الخامسة: في وجوه طلبه.

السادسة: في وجوب العمل.

السابعة: في تصحيح القصد.

الثامنة: في العلوم الموقوف عليها التفقه.

التاسعة: في اصطلاحات الفقهاء.

العاشرة: في تحريم القول بغير علم.

الحادية عشرة: في مباحث الألفاظ المذكورة في الأصول.

الثانية عشرة: في الأدلة الشرعية. وبسط القول في الأخيرتين.

وقال في آخره: «وحيث ذكرنا ما ينبغي ذكره في المقدمة من الفوائد المهمات تعين الشروع في المقصود بالذات».

١ - هذه الكتب الأربعة ما عدا العوالم مطبوعة، وهي للصدوق ابن بابويه رحمته الله.

٢ - مقتضب الأثر في النص على الأئمة الإثني عشر: هو تأليف أحمد بن محمد بن عبد الله بن الحسن بن عياش الجوهري المعاصر للشيخ الصدوق ابن بابويه القمي، ذكره النجاشي في

ومرتب مشيخة الصدوق للطريحي، وكتاب ربيع الشيعة لابن طاووس^(١) وربما عثرت على شيء من غيرها، تركت ذكره لقلّة التناول منه، والله سبحانه وتعالى أسأل أن يوفقني لإكماله بأكمل وجه من ضبطه عن الخلل ويسدّني عن الزيغ والخطأ والغلط والزلل، وأن يجعله ذخيرتي في الآخرة ويرفعني به إلى الدرجات العامرة، وأن ينفع به إخواني في الدين وأحلامي من المؤمنين، فإنه ولي التوفيق، وهو حسبي ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ولنقدم أمام المقصود كلاماً في مسائل.

مسألة:

الرجال هو علم يعرف به أحوال الرواة من حيث قبول خبرهم ورده. فخرج بقيد الحيثية علم التواريخ فإنه قد يعرف به أحوالهم إلا أن المقصود من التعريف هو مجرد معرفة أحوال السلف لا من تلك الحيثية، وكذلك يخرج ما

⇒ رجاله، وكانت وفاته سنة ٤٠١ هـ، وطبع الكتاب بالنجف الأشرف سنة ١٣٤٦ هـ. وأما كتاب روضة الواعظين فهو للشيخ أبي علي محمد بن علي الفثال النسابوري المعروف بابن الفارسي المتوفى سنة ٥٠٨ هـ، طبع الكتاب أولاً بإيران سنة ١٣٠٣ هـ، وثانياً بإيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ.

١ - قد وقفت على إعلام الورى للطبرسي، وربع الشيعة لابن طاووس وتبعتهما من أولهما إلى آخرها فوجدتهما واحداً من غير زيادة ونقصان، ولا تقديم ولا تأخير أبداً إلا الخطبة، وهو عجيب من ابن طاووس على جلالته، وقدرته تغنيه عن هذا العمل، ولتعجبي واستغرابي صرت أحتمل احتمالات، فتارة أقول لعل ربيع الشيعة غيره، ونحو هذا، حتى رأيت المجلسي^{رحمته} في البحار ذكر الكتابين ونسبهما إليهما، ثم قال: هما واحد وهو عجيب.

يذكر في كتب الرجال في مطاوي كلماتهم مما ليس له دخل في القبول والرد.

وموضوعه: هو الرواة من تلك الحثيثة.

وغايته: قبول خبرهم أو رده للعمل بمضمونه لتحصيل السعادة الأبدية.

ومبادئه التصديقية: من الكلام والقواعد التي يبني عليها التوثيق والتحسين والتضعيف كقاعدة أن تصحيح السند هل يقتضي الوثاقة أم لا؟ وأن الجرح والتعديل هل هو من باب الظنون الاجتهادية أو الرواية أو الشهادة؟ وأن توثيق غير الإمامي هل يعتمد عليه أم لا؟ وسائر ما ذكرنا في مقدمات الكتاب وأمثاله.

والتصورية: كتصور الموضوع وجزئياته وأجزائه مما يتوقف عليه القبول أو

الرد.

ومسائله: المطالب المثبتة فيه، ككونه ثقة أو ممدوحاً أو ضعيفاً كقولهم:

زرارة ثقة، ووهب بن وهب ضعيف، وأمثاله، وأما نحو تمييز المشتركات وضبط حركات الموضوع وسكناته فوجهان، من أنهم يعدون الكتب المصنفة في ذلك - كإيضاح العلامة^(١) ومشتركات الكاظمي^(٢) - من كتب الرجال فتكون من

١ - إيضاح الاشتباه في ضبط تراجم الرجال مرتب على ترتيب حروف أوائل الأسماء مع ذكر حركات تلك الحروف، للعلامة الحلبي الشيخ جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر المتوفى سنة ٧٢٦ هـ، فرغ من تأليفه في ١٩ شهر ذي القعدة سنة ٧٠٧ هـ، وطبع بطهران سنة ١٣١٨ هـ.

٢ - الكاظمي - هذا - هو الشيخ محمد أمين بن محمد علي بن فرج الله الكاظمي الذي كان حياً سنة ١١١٨ هـ، كما وجد شيخنا الطهراني (صاحب الذريعة) بعض تملكاته في التاريخ المذكور، وهو تلميذ الشيخ فخر الدين الطريحي النجفي وشارح كتابه «جامع المقال فيما

المقاصد، ومن أنها لا تفيد التوثيق ولا الجرح بذلك القدر، وأنها مما يبنى عليها القبول والرد فتكون من المبادي، وهو الأظهر، وتسمية تلك كتب الرجال لعلها مجاز، وفيهما نظر لأن لقائل أن يقول: كما أن المقصود الأصلي منه الأول كذلك تمييز المشتركات وتشخيص الرواة وبيان المتعدد والمتحد وأمثاله مقصود أصلي فتأمل.

مسألة:

كثيراً ما يقع النزاع بين علماء الرجال في الرجل باعتبار التعدد والاتحاد كما وقع في العباس بن عامر القصباني، وأبي الفضل الثقفى القصباني، وغيرهما ومنشأه أن الشيخ عليه السلام لما رتب كتابه في الرجال بترتيب الأئمة عليهم السلام وكثير من الرواة من يلقى أكثر من واحد منهم عليهم السلام فيكرر الشيخ ذكره كي يعلم بأنه أدرك أكثر من واحد منهم، ومع هذا فربما يزيد بعض الصفات وقد ينقص، وأعظم ما يكون سبباً للاشتباه ذكره مرة في باب أحدهم عليهم السلام وأخرى في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام (١) فتوهم كثير التعدد حذراً من تناقض قوله فيحكم بالتعدد، وهذا

⇒ يتعلق بالحديث والرجال» ثم كتب بعده «هداية المحدثين إلى طريقة المحمدين» في تمييز المشتركات، ويعرف بمشتركات الكاظمي ألفه سنة ١٠٨٥ هـ، وهي سنة وفاة أستاذه الطريحي المذكور، وينقل عنه كثيراً أصحاب التراجم الرجالية، منهم أبو علي الحائري في (متهى المقال) وجعل رمزه (مشكا).

١- وهم كثيرون:

منهم: فضالة بن أيوب الأزدي، فإنه ذكره مرة في باب أصحاب الكاظم عليه السلام، وأخرى في باب أصحاب الرضا عليه السلام، وثالثة في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام.

كثيراً ما يعتبره ابن داود^(١) فيحكم بالتعدد، ولقد أحسن بعض مشايخنا - سلمه الله تعالى - في توجيه ذلك حيث قال: «قد يقطع الشيخ على رواية الراوي عنهم عليه السلام بلا واسطة فيذكره في باب من روى عنه، وقد يقطع بعدم الرواية عنهم عليه السلام فيذكره في باب من لم يرو، وقد يحصل له الشك في ذلك فلا يمكنه التطلع والتفحص عن حقيقة الحال فيذكره في البابين تنبيهاً على الاحتمالين».

وقيل: إنما يذكره فيهما باعتبار الأمرين، أعني أنه قد يروي عنهم بلا واسطة فيذكره في باب من روى عنهم عليه السلام وقد يروي بواسطة فيذكره في باب من لم يرو، وقد يروي بهما فيذكره في البابين.

⇒ ومنهم: القاسم بن عروة، فإنه ذكره مرة في باب أصحاب الصادق عليه السلام وأخرى في باب من لم يرو عنهم عليه السلام.

ومنهم: القاسم بن محمد الجوهري، فإنه ذكره مرة في باب أصحاب الكاظم عليه السلام، وأخرى في باب أصحاب الصادق عليه السلام وثالثة في باب من لم يرو عنهم عليه السلام، ومن تتبع رجال الشيخ يرى الكثير من ذلك.

١ - ابن داود: هو الشيخ تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلبي، ترجم نفسه في كتاب رجاله: ص ١١١ - ١١٣، وقال: «مولده خامس جمادى الآخرة سنة ٦٤٧ هـ» وعُدَّ مؤلفاته في ترجمته، فرغ من تأليفه سنة ٧٠٧ هـ، وهو عالم فاضل جليل صالح محقق متبحر من تلامذة للمحقق نجم الدين الحلبي رحمته الله، والسيد جمال الدين ابن طاووس، يروي عنه الشهيد بواسطة ابن معية، وقد أثنى عليه الشهيد الثاني في إجازته للشيخ حسين ابن الشيخ عبد الصمد العاملي والد البهائي، وذكره المصنف (صاحب النقد) في كتاب رجاله وأثنى عليه، وقد نقل في كتاب رجاله ما في فهرستي الشيخ الطوسي والنجاشي، والكشي، وكتاب الرجال للشيخ الطوسي وكتاب ابن الغضائري، والبرقي، والعقيقي، وابن عقدة، والفضل بن شاذان وابن عبدون وغيرها، ولم يذكر من المتأخرين عن الشيخ الطوسي إلا أسماء يسيرة ولم تضبط سنة وفاته.

وله وجه آخر وجيه يشهد به بعض كلام الشيخ، وهو أنه قد يقع الخلاف في ملاقاته الراوي للمعصوم عليه السلام فيذكره في البابين إشارة إلى الخلاف وجمعاً للأقوال، وقد يقع الاشتباه في التعدد والاتحاد من جهة أن الكشي يذكره بصفات والنجاشي يذكره بخلاف بعض الصفات، وسيجيء غير ذلك إن شاء الله تعالى.

والضابط في معرفة ذلك أنه متى اتحد الاسم واسم الأب وبعض الصفات - لا سيما إذا كانت تلك الصفات نادرة الاستعمال - فالظاهر الاتحاد، لأننا نجد أهل المحاورات والعرف لا يزيدون في تعريف المجهول على أكثر من هذا ونراهم يحكمون بالاتحاد بهذا المقدار، ولأن جميع الظنون الرجالية لا يزيد على أكثر من هذا، ولو كان المطلوب أكثر من هذا لما عُرف كثير من الرجال.

ويرشدك إلى ما قلناه أنه جرت السيرة واستمرت الطريقة على أنه إذا وجد اسم راوٍ في كتب الحديث وأرأوه في كتب الرجال متعددًا مَيَّزوه بمن قبله ومن بعده، كل إذا استناداً إلى ظهور ضعيف يعارضه احتمالات كثيرة ويحكمون بأنه هو، وكذا إذا رأوا رجلاً موصوفاً بصفة فرأوه في كتب الرجال على هذا الوصف والاسم، حكموا بأنه ذلك ولو تخالفا في بعض الصفات.

هذا مع أن الأصل عدم التعدد ومجرد اتحاد الاسم واسم الأب لا يصح الحكم بالاتحاد، وكذا إذا انفك إليهما اسم الجد.

نعم إذا انضاف إلى ذلك كله اتحاد اسم جدّ ثانٍ فالظاهر الاتحاد، وهذا كلام على الجملة، ولكن لخصوصيات المقام فهم مخصوص فليلحظ في سائر المقامات فتدبر.

مسألة:

هل يجوز الرجوع إلى أهل التواريخ والسير من العامة وجميع أهل المذاهب الفاسدة إذا حصل الظن من قولهم في ذلك الجرح والتعديل والأسماء والألقاب والكنى وأسباب المدح والذم والكتب والتمييز وغير ذلك مما يبحث عنه في علم الرجال.

فأما على القول بأنها من باب الرواية فيتبع القول في العدالة المعتبرة هنا، فإن اعتبرناها مجرد التحرز عن الكذب كان المدار في قبول قول المزكي والجرح على مجرد معرفة أنه متحرز من الكذب، وإن اعتبرناها ما اعتبرناها في إمام الجمعة والجماعة كان ذلك غير كاف، والأول هو الأظهر عندي.

وأما على أنها من باب الشهادة فمقتضاها أن يكون شروطها جميع شروطها في عدالة المزكي والجرح بالمعنى الأخص، وعدم قبول شهادة الفرع بأكثر من واسطة، وأنها لا تثبت بالكتابة، وغير ذلك مما اعتبر في باب الشهادة، وهذا يسقط الاستدلال بجمل الأخبار وإن لم يكن كلها، ولا أرى أحداً يلتزمه من أهل الرجال، وتغيرها في جميع ذلك يسقط أنها من باب الشهادة.

وهل الرواية الواردة في مدح شخص وذمه من باب الشهادة فيحتاج إلى تعدد الرواية، أو من باب رواية الحديث الواردة في الأحكام الشرعية فيكفي فيه الرواية الواحدة، نقل سمي الشيخ عبد النبي الجزائري في رجاله^(١) قولين في

١ - الشيخ عبد النبي بن سعد الدين الجزائري الغروي الحائري صاحب (حاوي الأقوال في

ذلك وأجرى فيه الخلاف السابق.

والحق أنها كالرواية لأنها رواية عن المعصوم عليه السلام ونقل عنه فيكفي فيه الواحد، بناءً على أن خبر الواحد حجة، وكل ما دل على حجية خبر الواحد يجري هنا ودال عليه.

مقباس:

حكم العلامة رحمته الله بتصحيح الطرق أو توثيقها أو تحسينها هل يدل على أن جميع رجال طريق الأول عدول إماميون ويكون بمنزلة ما لو نص على كل واحد واحد من رجاله بأنه ثقة، وأن رجال الثاني موثقون وأن رجال الثالث ممدوحون أم لا؟ فلو لم نعثر على وثيقة رجل ورأيناه في طريق حكم العلامة رحمته الله بصحته حكمنا بكونه ثقة عدلاً ضابطاً إمامياً، كأحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، وأحمد بن محمد بن يحيى العطار، أو حكم بكونه موثقاً حكمنا بوثاقته، أو لم نعثر على حسن حاله ورأيناه في طريق حكم العلامة رحمته الله بحسنه حكمنا بحسن حاله بناءً على الأول، أو لا بناءً على عدم الدلالة؟

فالذي ذهب إليه المصنف رحمته الله وعن أستاذه التستري - الذي سيجيء ذكره -

⇒ معرفة الرجال - مخطوط - وهو أول كتاب رتب الرجال فيه على أربعة أقسام، بحسب القسمة الأصلية للحديث، الصحيح، والموثق، والحسن، والضعيف، وترك المجاهيل، والكتب الرجالية قبله إما غير مقسمة أو مقسمة لها على قسمين، مثل (خلاصة الأقوال) للعلامة الحلبي رحمته الله و (رجال ابن داود) - المطبوعين -، وكانت وفاة الشيخ عبد النبي المذكور يوم الخميس ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٠٣١ هـ، الموافق لمادة (غال) في قرية بين إصفهان وشيراز، وقبره الآن في شيراز، كما في الفوائد الرجالية للشيخ البهائي - مخطوط -.

الثاني، وذهب إلى الأول الشيخ البهائي عليه السلام ومحمد أمين صاحب المشتركات والميرزا^(١) والمقدس^(٢) قال: «الصحة دليل الثقة، ولعله مستند الشهيد في توثيقه ابن الوليد».

وفصل السيد الداماد بين ما كان مختلفاً فيه فلا يقبل، وبين ما إذا كان غير مذكور في كتب الرجال، أو كان مذكوراً غير معلوم حاله فيقبل^(٣).

والظاهر أن هذا رجوع إلى القول الأول، إذ لم يقل أحد في مقام الاختلاف في الرجل بتقديم المزكى صريحاً فكيف بمثل المسألة.

وفصل بعض أعلام العصر بين ما إذا كثر تصحيح روايته فيفيد التوثيق،

١ - الميرزا: هو السيد الميرزا محمد الاسترابادي ابن علي بن إبراهيم الحسيني المتوفى ١٣ ذي الحجة، أو ٣ ذي القعدة سنة ١٠٢٨ هـ، صاحب الكتب الثلاثة في الرجال، الكبير المسمى (منهج المقال) المطبوع بإيران سنة ١٣٠٤ هـ والوسيط المسمى (تلخيص المقال) - مخطوط - والصغير المسمى (الوجيز) - مخطوط - الذي ألفه بمكة سنة ١٠١٦ هـ، وهو أستاذ المولى محمد أمين الاسترابادي - صاحب (الفوائد المدنية) المطبوع بإيران - وأستاذ الشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني العاملي، وأستاذ السيد شرف الدين علي بن حجة الله الشولستاني، وغيرهم.

٢ - المقدس: هو المولى الأجل والمحقق الفقيه أحمد بن محمد الأردبيلي النجفي عليه السلام وأمره في الوثيقة والجلالة والفضل والزهد والورع والأمانة أشهر من أن يحيط به قلم أو يحويه رقم، وناهيك أنه لذلك لقب لدى الفقهاء وأرباب المعاجم بالمقدس الأردبيلي، له مؤلفات عديدة أشهرها آيات الأحكام، وشرح إرشاد العلامة الحلي المسمى بمجمع البرهان المطبوعان بإيران، توفي بالنجف الأشرف في شهر صفر سنة ٩٩٣ هـ، ودفن في الحجرة المتصلة بالمخزن وبالمئذنة الجنوبية من الإيوان العلوي، وقبره ظاهر مشهور يزار ويتبرك به.

٣ - راجع في ذلك الراشحة الحادية عشرة من (الرواشح السماوية) للسيد المير محمد باقر الداماد الحسيني الاسترابادي المتوفى سنة ١٠٤١ هـ: ص ٥٩ طبع إيران سنة ١٣١١ هـ.

لبعده في ذلك عن الغفلة واطلاعه على سند آخر، وبين عدمها فلا يفيد، وذلك لاحتمال الغفلة واحتمال اطلاعه على سند آخر.

والحق أن مبنى المسألة على أن توثيق المتأخرين هل هو مقبول أم لا؟ ولم أعثر على خلاف في هذا، والحق القبول، لأننا إذا عرفنا من اصطلاحهم أن معنى الصحيح هو أن يكون جميع سلسلة السند عدولاً إماميين كان معناه الظاهر أن جميع سلسلته ثقات، وحينئذٍ فلا فرق بين أن ينص عليه بالخصوص، أو بمثل المسألة، كما إذا عدد أشخاصاً ثم أطلق عليهم أنهم ثقات، والظاهر الإجماع عليه ولذلك حكم المصنف رحمته الله بوثاقة الحلبيين كلهم بقول النجاشي: «وأل أبي شعبة بالكوفة بيت مذكور من أصحابنا... وكانوا جميعهم ثقات مرجوعاً إلى ما يقولون»^(١)، فبعد التصريح بأن المراد بالصحيح ذلك فما الفرق بين الصورتين؟ وكذلك بالنسبة إلى التوثيق والتحسين.

فإن قلت: قد يطلقون الصحيح على الحديث المعمول به بين الطائفة، قال العلامة رحمته الله في المختلف - في مسألة ظهور فسق إمام الجماعة - : «إن حديث عبد الله بن بكير صحيح»، وفي الخلاصة: «إن طريق الصدوق إلى أبي مريم الأنصاري صحيح وإن كان في طريقه أبان بن عثمان وهو فطحي، لكن الكشي قال: إن الصحابة اجتمعت على تصحيح ما يصح عنه»^(٢).

١ - راجع رجال النجاشي: ١٧١، طبع إيران (مصطفوي) في ترجمة عبید الله بن علي بن أبي شعبة الحلبي، وراجع: كلام المصنف في ترجمة أحمد بن عمر بن أبي شعبة الحلبي (ص ٣٧) فإنه حكم بأن الحلبيين كلهم ثقات.

٢ - راجع: ص ٢٧٧، الفائدة الثامنة من الفوائد الملحقة بآخر (خلاصة الأقوال) للعلامة الحلبي طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨١ هـ، فإنك تجد العبارة المنقولة بنصها.

وعن الشهيد في المسالك وصف حديث الحسن بن محبوب عن غير واحد بالصحة.

وعلى هذا فالوصف بالصحة لا يدل على المطلوب إذ هو قد يكون لكونه معمولاً به، وقد يكون لكون السند مشتملاً على ثقات، وقد يكون لكونه مشتملاً على مشايخ الإجازة.

قلت: لا شك أن الشايح والمعروف المتداول بحيث صار من شعار الطائفة هو أنه إذا أطلق الصحيح مجرداً عن القرينة فلا يراد ولا يحمل إلا على ذلك المصطلح عليه واستعماله في غيره لقرينة نادراً لا يقدر في ذلك عند الإطلاق، ولم يدع أحد انقلاب الاصطلاح في ذلك.

ألا ترى أن الأصل في الإطلاق الحقيقة وعند التجرد يحمل على المعنى الحقيقي بالإجماع؟ مع أن استعمال المجاز قد كثر وشاع حتى قيل: أكثر اللغة مجازات، ولم يخرجوا عن هذا الأصل فكيف بالشاذ النادر، وألفاظ العموم حقيقة فيه، وقد استعملت في الخصوص حتى ضرب مثلاً، ولم يعدّه أحد قدحاً في كونها عند التجرد تحمل على العموم، وكذا سائر أهل الاصطلاحات من النحاة وغيرهم كثيراً ما يستعملون الألفاظ المصطلحة في غير المعنى الذي اصطلحوا عليه، ولا يقدر ذلك في الاصطلاح، وبهذا يسقط ما فصله البعض المذكور، وسيجيء احتجاج المصنف عليه السلام والكلام عليه بما لا مزيد عليه إن شاء الله تعالى.

⇒ واسم أبي مريم الأنصاري عبد الغفار بن القاسم بن قيس بن قهد - بالقاف - كما ضبطه العلامة الحلبي في الخلاصة ووثقه، وترجم له النجاشي في كتاب رجاله ووثقه، والشيخ الطوسي ذكره في باب الكنى من الفهرست، وفي كتاب رجاله عدّه تارة من أصحاب السجاد عليه السلام وأخرى من أصحاب الباقر عليه السلام وثالثة من أصحاب الصادق عليه السلام.

وعلى ما اخترنا فلو وصف بالصحة وكان بعض رجاله مشتركاً بين الثقة والموثق والحسن والضعيف كان ذلك طريقاً لتمييزه.

واعلم أنه لو وصف بالضعف لم يكن ذلك دالاً على الجرح لأنه قد يكون لكونه مرمياً بالجرح وقد يكون لجهالته كما صرح به، ولا دلالة للعام على الخاص.

مقباس:

من أهم ما ينبغي أن يبين في كتب الرجال - بل الذي دونت لأجله - بيان مذهب الرجل وعدالته وضبطه وطبقته وتمييزه عن من يشاركه في الاسم والصفة، ونحو هذا مما له دخل في العمل بالحديث.

وقد جرت طريقة النجاشي على بيان الثلاثة الأول بقوله ثقة، فمتى أطلق هذا أراد أنه إمامي المذهب عدل ضابط، إذا اجتمعت في واحد، ومتى تفرقت، فإن كان غير إمامي ذكر مذهبه من كونه فطحياً أو واقفياً أو غير ذلك، وإن كان إمامياً سكت عن بيانه، فيعلم بهذا أنه متى سكت عن بيان مذهب الرجل علم كونه إمامياً. وقد جرت طريقته أيضاً أنه إن كان ممن روى عنهم عليهم السلام ذكر، وإن كان ممن لم يرو عنهم عليهم السلام سكت، فيعلم بهذا أيضاً أنه متى سكت عن بيان الرواية عنهم عليهم السلام كان ممن لم يرو عنهم.

وممن صرح بهذا السيد الداماد رحمته الله في الرواشح ^(١).

وقد تفتن لهذا أيضاً ابن داود فكثيراً ما يقول: (لم . جش) بناء على ما

١- راجع: ص ٦٧ - ٦٨، الراشحة السابعة عشرة من الرواشح السماوية للسيد المير الداماد، طبع

ذكرنا، وغفل المصنف عليه السلام عن هذا فكثيراً ما ينقل عنه هذه العبارة ويعترض عليه بأنه لم يجد ذلك فيه، وعبارة خطبته دالة على أن أصل وضع كتابه لبيان المصنفين من أصحابنا قال ما هذا لفظه: «أما بعد فإنني وقفت على ما ذكره السيد الشريف - أطال الله بقاءه وأدام توفيقه - من تعبير قوم من مخالفينا أنه لا سلف لكم ولا مصنف، وهذا قول من لا علم له بالناس، ولا وقف على أخبارهم ولا عرف منازلهم، وتاريخ أخبار أهل العلم، ولا لقي أحداً فيعرف منه، ولا حجة علينا لمن لا يعلم ولا عرف، وقد جمعت من ذلك ما استطعت» انتهى^(١).

وهذه ظاهرة فيما ذكرناه، فالأصل فيمن ذكره أن يكون من أصحابنا إلا أن ينص على أنه ليس كذلك لأنّ التعبير إنما يرتفع بذكر أصحابه وكتبهم لا بذكر من خالفهم من سائر الفرق الباطلة كالناوسية والزيدية والقطحية وغيرهم، ولو ذكر منهم وسكت عن حاله لكان ذلك تدليساً وجدالاً بغير التي هي أحسن، ولربما يزداد التعبير، ويبعد من مثل هذا الجليل الذي كتابه قطب ومركز لمعرفة الرجال، ولو عثر على تدليس منه في رجل واحد لضرب به الجدار، كيف وعند التعارض مع الشيخ على جلالة فقوله مقدم، وذكر من هو من غير أصحابنا نادراً - مع التصريح بمذهبه - لا يضر ذلك، بل لعله ردّ على من عدّه إمامياً كما نجد كثيراً ما يتعارض كلامه في ذلك مع غيره.

مقباس:

قد جرت طريقة ثقة الإسلام عليه السلام في (الكافي) بذكر جميع سلسلة السند المتوسط بينه وبين المعصوم عليه السلام في غير المرسل، وقد يسقط بعضه محيلاً على ما قبله، وهو على وجوه:

أحدها: أن يصرح بالإحالة كأن يقول: وبهذا الإسناد أو بإسناده، وهذا ظاهر. **ثانيها:** أن يقول: عنه عن فلان، وهذا أيضاً ظاهر الإحالة.

وثالثها: أن يسقط محل اشتراك الحديثين إلا المتصل بمحل الافتراق، فربما يتوهم من لا خبرة له بذلك الاصطلاح أنه إرسال، وليس كذلك، بل الذي يظهر - كما شهد جماعة كالسيد نعمه الله ^(١) وبعض مشائخنا عليهم السلام، ويظهر من العلامة - حيث حكم بصحة مثل ذلك الحديث - هو ما ذكرناه، وجرت طريقة الصدوق عليه السلام في (من لا يحضره الفقيه) بإسقاط الواسطة، إلا الراوي عن المعصوم عليه السلام غالباً، ثم

١ - هو السيد نعمه الله الجزائري التستري ابن عبد الله بن محمد الموسوي المولود سنة ١٠٥٠ هـ في ضباعية الجزائر من أعمال البصرة، وتوفي عند رجوعه من زيارة الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام في جايدر من لرستان في سنة ١١١٢ هـ، وعلى قبره قبة تزار ويتبرك بها، ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية، منها (تحفة العالم) لحفيده السيد عبد اللطيف خان بن نور الدين، وحفيده الآخر أخوه السيد عبد الله التستري المتوفى سنة ١١٧٣ هـ ترجم له كتابه (تذكرة تستر)، ومن تصانيفه تعليقاته على (أمل الأمل) وشرحه على (التهذيب) و (الاستبصار) مشحون من التحقيقات الرجالية، وعقد في كتابه (زهر الربيع) المطبوع فصلاً خاصاً بعد رسالة مستقلة في ذكر أنساب الرواة مرتباً على الحروف كسائر الكتب الرجالية، وله حواش على (نقد الرجال)، وكثيراً ما ينقل (صاحب الكتاب) عن شرحه للاستبصار كما ذكر في أوله عند تعداد مصادره.

ذكر في المشيخة^(١) سلسلة أسانيده إلى المذكورين الراوين عن المعصوم عليه السلام
وحيث لم يوجد ذلك فيها يعلم أن ذلك مرسل.

وقد صرح الشيخ في مشيخة التهذيبين^(٢) بطريقته وكيفيتها، قال في
مشيخة الاستبصار: «وقد أوردت في كل باب عقده إما جميع ما روي فيه، إن
كانت الأحاديث قليلة، وإن كان ما يتعلق بهذا الباب كثيراً جداً فقد أوردت منه
طرفاً مقنعاً وأحلت بالباقي على الكتاب الكبير^(٣) وكنت سلكت في أول الكتاب
إيراد الأحاديث بأساندها، وعلى ذلك اعتمدت في الجزء الأول والثاني، ثم
اختصرت في الجزء الثالث والرابع، وعولت على الابتداء بذكر الراوي الذي
أخذت الحديث من كتابه أو أصله على أن أورد عند الفراغ من الكتاب جملة من
الأسانيد التي يتوصل بها إلى هذه الكتب والأصول حسبما عملت في كتاب
(تهذيب الأحكام) ...» انتهى^(٤).

وهذا كله واضح، لكن الإشكال في تحقيق حوالة ثقة الإسلام^(٥) السند على
المتقدم حيث لم تقم قرينة على ذلك، وهي الصورة الثالثة^(٦) وذلك كما ذكر في
حديث «عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن محبوب» الخ. ثم بعد هذا
الحديث بلا فصل قال: «سهل بن زياد عن يحيى بن المبارك» الخ، مع وجود

١ - راجع مشيخة الصدوق في آخر كتابه (من لا يحضره الفقيه) المطبوع.

٢ - أنظر مشيختي التهذيبين أي التهذيب والاستبصار، في آخرهما.

٣ - يقصد بالكتاب الكبير تهذيب الأحكام.

٤ - راجع مشيخة الاستبصار المذكورة في آخر الجزء الرابع: ص ٣٠٤ - ٣٠٥، طبع النجف

الأشرف سنة ١٣٧٦ هـ.

٥ - ثقة الإسلام لقب للكليني رحمته الله.

٦ - يشير إلى الصورة الثالثة من الصور التي ذكرها في أول المقباس (ص ١٠٣).

الفاصلة بينه وبين سهل بن زياد لأنه لم يقله، وشهادة السيد^(١) والعلامة، وبعض مشايخنا الأعلام العظام، والشيخ البهائي على ذلك، وغيرهم، لا يبعد الاكتفاء بها فتأمل.

اقتباس من المقباس:

لاشك أن الكتب المعتمدة الأربعة متواترة جملة - أعني مجموع ما بين دفتي كل واحد منها - للنقل المتضافر الذي لا تعتربه شائبة شبهة ولا ريبة كسائر ما تواتر من الكتب، كالصحيفة السجادية وغيرها، بل هو في الحقيقة وعند التأمل فوق التواتر، ولكن هل هي متواترة بالنسبة إلى خصوص كل حديث؟

وبعبارة أخرى: هل المتواتر كل حديث وكلمة - بجميع حركاتها وسكناتها الإعرابية والبائية، وبهذا الترتيب للكلمات والحروف - على القطع أم لا؟

فالمعروف من مذهب أصحابنا المجتهدين - قدس الله أرواحهم - الثاني كما هو قضية قولهم: إنها أخبار آحاد، وجلّ الأخبارية على الأول كما يقتضيه قولهم بوجود العمل بالعلم وأنها قطعية الصدور. ويظهر من الشيخ الحرّ وغيره، وهو عجيب.

وكيف يمكن القطع بذلك وهل هو إلا رجم وتجريد على الله وعلى رسوله؟ والوجدان أكبر شاهد وأعظم متمسك لبطلانه، فأنا نجد اختلافاً كثيراً في النسخ من حيث الزيادة والنقصان، والتقديم والتأخير مع أنها غير معربة من حين الأخذ

١ - يريد بالسيد: السيد نعمة الله الجزائري المتقدم ذكره، ويشير بشهادة هؤلاء إلى ما ذكره آنفاً بقوله: «كما شهد جماعة كالسيد نعمة الله وبعض مشايخنا» الخ.

عن المعصوم عليه السلام ولم نر أحداً من المتقدمين ولا المتأخرين نص على تقييد الأعراب أو الحركات والسكنات في الأغلب، بل أخذهم لذلك على مقتضى القواعد العربية، وكلٌ بحسب ما يفهمه، مع الاحتمال في كثير من الكلمات لأعراب مختلفة وباختلافها يختلف المعنى، وقد ذكرنا في رسالتنا (الحق الحقيق) الرد عليهم بكمال التحقيق والتدقيق، فليرجع إليها فإنها كفت المؤنة، وأغنت المعونة^(١).

ولنذكر طرفاً مما يدل على المطلوب مما لم نذكره هناك:

فمن ذلك السهو الذي وقع في التهذيب، فعن (المنتقى): «وقد رأيت في نسخة التهذيب التي عندي بخط الشيخ عليه السلام عدة مواضع سبق فيها القلم إلى إثبات كلمة (عن) في موضع (الواو) ووصل بين طرفي (العين) وجعلها على صورتها وواو، والتبس ذلك على بعض النساخ فكتبها بالصورة الأصلية في بعض مواضع الإصلاح وفشا ذلك في النسخ المتجددة، ولما راجعت خط الشيخ فيه تبين الحال، وظاهر أن إبدال الواو بعن يقتضي الزيادة التي ذكرناها فإذا كان الرجل ضعيفاً ضاع به الإسناد، فلا بد من استفراغ الوسع في ملاحظة أمثال هذا وعدم القناعة بظواهر الأمور.

ومن المواضع التي اتفق فيها هذا الغلط مكرراً رواية الشيخ عليه السلام عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الرحمن ابن أبي نجران، وعلي بن حديد، والحسين بن سعيد، فقد وقع بخط الشيخ في عدة مواضع منها إبدال إحدى واوي العطف بكلمة (عن) مع أن ذلك ليس موضع شك أو احتمال، لكثرة تكرر هذا الإسناد في كتب الحديث والرجال.

١ - كتاب الحق الحقيق من النسخ المخطوطة التي لم نظفر بها.

وقد اجتمع الغلط بالتحقيصة والزيادة في رواية سعد عن الجماعة المذكورين بخط الشيخ رحمته وفي إسناده حديث زرارة عن أبي جعفر عليه السلام فيمن صلى بالكوفة ركعتين ثم ذكر - وهو بمكة أو غيرها - أنه قال: «يصلِّي ركعتين» فإنَّ الشيخ رواه بإسناده عن سعد بن عبد الله عن ابن أبي نجران عن الحسين بن سعيد عن حماد، مع أنَّ سعداً إنما يروي عن ابن أبي نجران بواسطة أحمد بن محمد بن عيسى، وابن أبي نجران عن حماد بغير واسطة، كرواية الحسين بن سعيد ونظائر هذا كثير»^(١) انتهى.

وفي المفاتيح^(٢) «الميل أربعة آلاف ذراع كما قاله - إلى أن قال - : وفي رواية ثلاثة آلاف وخمسمائة (وفي رواية أخرى) ألف وخمسمائة، وتشبه هذه أن تكون سهواً وقع من النساخ لأنَّ القضية فيهما واحدة» انتهى.

وهذا يهدم ما أجاب به بعض الأخبارية - حين رأى وجدان قيام الاحتمالات من السهو من المصنفين والكتاب وغير ذلك - بأنَّ المراد من العلم المدعى في قطعية صدور الأخبار هو العلم العادي، زعماً منه أنَّ هذه الاحتمالات عقلية وهي لا تنافي العلم العادي.

وأنت إذ رسخ بذهنك ما وقع من السهو الذي تقدم بطل ادعاء العلم

١ - راجع هذا الكلام في الفائدة الثالثة من مقدمة المنتقى: ص ٢٣ - ٢٤، وراجع أيضاً في: ج ١، ص ٤٠٢، طبع إيران سنة ١٣٧٩ هـ، والمنتقى الموسوم (منتقى الجمان في الأحاديث الصباح والحسان) هو تأليف الشيخ الجليل جمال الدين أبي منصور الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني - رحمهما الله - المتوفى سنة ١٠١١ هـ.

٢ - المفاتيح في الفقه للمولئ محسن الفيض الكاشاني المتوفى سنة ١٠٩١ هـ عن أربع وثمانين سنة (مخطوط) فرغ من تأليفه سنة ١٠٤٢ هـ، واسمه (مفاتيح الشرائع).

العادي، فإنَّ معناه أن يكون خلافه محالاً عادة، وبعد تحقق الوقوع كيف يدعى أنه محال، ولمحالية وقوع السهو والغلط والنسيان تحقيق يجيء - إن شاء الله تعالى - في ترجمة محمد بن علي بن بابويه، وسهل بن زياد، والحسين بن سعيد، وغيرها.

اقتباس مقتبس من الاقتباس:

قد ذهب بعض من لا يعتد بقوله إلى عدم جواز أخذ الأحاديث المروية في غير الكتب الأربعة - أعني التهذيب، والاستبصار، والكافي، ومن لا يحضره الفقيه - وأنه لا يجوز العمل بها ولا التعويل عليها، وهو باطل وتخصيص بلا مخصص، وذلك أن الأدلة الدالة على حجية أخبار الآحاد من الإجماع والآيات كآية النبأ، والنفر^(١) وآية: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ وكذا السيرة، والأخبار التي ادعوا تواترها ومعنى تشمل الرواية في الكتب الأربعة وغيرها، فإسقاط غيرها عن الحجية يحتاج إلى دليل يقتضيه.

مقباس:

اختلف الأخباريون في الحاجة إلى علم الرجال:

١ - آية النبأ في سورة الحجرات وهي قوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾. وأما آية النفر فهي قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾. وأما آية فاسألوا أهل الذكر فهي قوله تعالى في سورة النحل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

فمنهم: من قال بابتناء الفقه عليه، وقد صرح به الفاضل الكاشي^(١).

وذهب بعضهم: إلى عدم توقفه عليه.

وقد اتفق الأصوليون والمجتهدون إلى شدة الحاجة إليه، وهو الحق، لنا وجوه:

أحدها: إن مأخذ جل الأحكام الشرعية من الأحاديث المرورية عنهم عليهم السلام هي أخبار آحاد لا تبلغ حد التواتر، وهي مختلفة إما ظاهراً أو واقعاً، إما على جهة العموم من وجه، أو المطلق والمقيد أو غير ذلك، فلا بد من الاطلاع على حال الرواة من الوثيقة وعدمها حتى يطرح خبر الكاذب ويعمل بخبر الصادق.

الثاني: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَبَيِّنُوا...﴾ فلا بد من العلم بحال المخبر ليتبين فيرد أو يقبل.

الثالث: الأخبار:

فمنها: مقبولة عمر بن حنظلة وفيها: «قلت: فإن كان كل واحد اختار رجلاً من أصحابنا فرضينا أن يكونا الناظرين في حقهما فاختلفا فيما حكما، أو كلاهما اختلف في حديثكم، قال: الحكم ما حكم به أعدلها وأفقههما وأصدقهما في الحديث وأورعهما، ولا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر» الحديث^(٢).

١ - راجع مقدمة كتاب (الوافي) للمولى محسن الكاشي، طبع إيران، وراجع كتاب المعتمص المسمى (معتمص الشيعة في أحكام الشريعة) في الفقه له أيضاً، وهو أحد مصادر (صاحب الكتاب) التي ينقل عنها كما ذكر في مقدمة الكتاب (ولا يزال مخطوطاً).

٢ - تقدم شطر من هذه المقبولة في تعليقتنا السابقة (ص ٨٣) فراجع وقد رواها المجلسي رحمته الله في البحار: ج ٢٤، ص ٥، طبع إيران القديم سنة ١٣١٥ هـ، في باب أصناف القضاة وحال

قال في البحار: «في هذا الحديث رواه الصدوق في الفقيه وثقة الإسلام في الكافي بسند موثق لكنه من المشهور وضعفه منجبر بعمل الأصحاب» انتهى.

ومنها: ما رواه الكشي بإسناده عن الصادق عليه السلام قال: «اعرفوا منازل شيعتنا منا بقدر ما يحسنون من رواياتهم عنا فإننا لا نعدّ الفقيه فقيهاً حتى يكون محدثاً، فقليل له: أو يكون المؤمن محدثاً؟ قال: يكون مفهماً والمفهم محدث»^(١).

ومنها: الأخبار الواردة عنهم عليهم السلام في أن أحاديثهم عليهم السلام مدسوس فيها وفيها كذب^(٢) وقد أخرجنا جملة منها في رسالتنا (الحق الحقيقي) فليرجع إليها.

الرابع: إجماع العلماء من المتقدمين والمتأخرين وسيرتهم على ذلك

⇒ قضاة الجور والترافع إليهم، ناقلاً لها عن الاحتجاج للطبرسي، راجع الاحتجاج: ج ٢، ص ١٠٦ - ١٠٧ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ، وراجع أصول الكافي - باب اختلاف الحديث من كتاب فضل العلم: ج ١، ص ٦٧، وراجع: من لا يحضره الفقيه: ج ٣ / ص ٥ - ٦، باب الاتفاق على عدلين في الحكومة.

١ - راجع رجال الكشي: ٩، طبع النجف الأشرف.

٢ - منها ما جاء في النبوي المعروف: «ستكثر بعدي القالة علي»، وعن الصادق عليه السلام: «إن لكل رجل منا رجلاً يكذب عليه»، وعنه عليه السلام: «إن المغيرة بن سعيد دس في كتب أصحاب أبيي أحاديث لم يحدث بها أبيي، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا وسنة نبينا»، وعنه عليه السلام: «إننا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه»، وعن يوسف أنه قال: «وافيت العراق فوجدت قطعة من أصحاب أبيي جعفر وأبي عبد الله عليهم السلام متوافرين فسمعت منهم وأخذت كتبهم وعرضتها من بعد علي أبي الحسن الرضا عليه السلام فأنكر منها أحاديث كثيرة أن تكون من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام قال: إن أبا الخطاب كذب علي أبي عبد الله عليه السلام لعن الله أبا الخطاب، وكذلك أصحاب أبي الخطاب يدسون من هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله عليه السلام فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن»، راجع: تعليقتنا في أول الكتاب (ص ٨٢).

عصراً بعد عصر في جميع الأمصار من غير نكير فيما بينهم، وقد صنّفوا في ذلك كتباً كثيرة كالبرقي، والعقيقي، والكشي، والشيخ، والنجاشي، وابن الغضائري، والعلامة، وغيرهم، مع أن احتياجنا أكثر من احتياجهم لكثرة الوسائط وبعُد المدئ، وخفاء كثير من الأحكام، وانعدام كثير من القرائن الخارجة والداخله، وسيرتهم جرت على ذلك في كتبهم الفقهية وترجيح بعضها على بعض بذلك.

ألا ترى أن ابن الوليد استثنى من روايات يونس بن عبد الرحمن ما تفرد به محمد بن عيسى عنه وغيره كما سيجيء^(١)، وأقرّه الصدوق على ذلك، إلا في محمد بن عيسى، وذكر: أنه لا يعتمد عليه^(٢) وقد جرت طريقة الشيخ في التهذيبيين على ذلك وكذا من عداهم، ثم ما هذه الطعون والرمي والمدح والذم والتوثيق والجرح التي ملأت الصحف وشحنت الطوامير وتلقاها لاحقهم عن سابقهم، وهل صنّفوا ذلك إلا ليأخذها من بعدهم، ويجري على أثرهم، ويعمل

١ - راجع تفصيل ذلك في ترجمة محمد بن عيسى بن عبيد الآتية في حرف الميم.

٢ - نقل ذلك عن (من لا يحضره الفقيه) للصدوق عليه السلام، ابن داود في رجاله في القسم الثاني: ص ٥٢٨، برقم ٥٥٠، ونقل ذلك أيضاً عن الصدوق الشيخ الطوسي في الفهرست: ص ٢١٢، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨١ هـ في ترجمة يونس بن عبد الرحمن مولئ آل يقطين، فراجعهما، وابن الوليد - الذي ذكره - هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد القمي، والمراد استثناء ابن الوليد ما تفرد به محمد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع، من رجال نوادر الحكمة الذي هو تأليف أبي جعفر محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري القمي، ونوادر الحكمة يشتمل على كتب جماعة في الفقه تبلغ اثنين وعشرين كتاباً، ترجم له الشيخ الطوسي في الفهرست: ص ١٧٠، وذكر كتبه وطريقه إليها وذكر أن أبا جعفر الصدوق ابن بابويه لا يعتمد على كتاب يرويه الراوي عن محمد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع ينفرد به.

على منزلهم.

وأما حجتهم بصحة الأحاديث وحجيتها طراً:

فأول ما فيها: أنها غير مسلمة من رأس، وقد برهنا على ذلك فيما تقدم،

وفي الرسالة.

وثانياً: لو سلمت فهي لا تنافي الحاجة إلى علم الرجال لوجوب الترجيح عند التعارض، ولذلك قال به الفاضل الكاشي^(١) مع قوله بصحتها، ولا يصح أخذها على التسليم والتخير، لأن الأخبار التي دلت عليه ليست مطلقة بل الرخصة وردت به بعد الترجيح والتساوي، ولأن تلك معارضة بأخبار الإرجاء والتوقف والرد إلى علمهم عليهم السلام^(٢).

وثالثاً: إن فائدة علم الرجال لا تنحصر لتصحيح سند الحديث بل له فوائد

لها مدخل في الفقه غير تلك:

فمنها: أنها لمعرفة الضبط والأضبطية وإن كان أصل الحديث متيقن

الصدور، لرفع القدر في الحديث بزيادة حركة أو حرف أو نقطة أو نقصانها أو

١ - راجع مقدمة كتاب (الوافي) للفاضل المولى محسن الكاشي، المطبوع ببيروت، وراجع كتاب (المعتصم) له في الفقه (مخطوط).

٢ - وقد جاء ذلك في ذيل مقبولة عمر بن حنظلة التي رواها الطبرسي في كتاب الاحتجاج: ٢ / ١٠٧، طبع النجف الأشرف، قال الطبرسي - بعد ذكر المقبولة بطولها ص ١٠٨ - : «... وأما قوله عليه السلام للسائل: أرجه وقف عنده حتى تلقى إمامك، أمر بذلك عند تمكنه من الوصول إلى الإمام، فأما إذا كان غائباً ولا يتمكن من الوصول إليه، والأصحاب كلهم مجمعون على الخبرين ولم يكن هناك رجحان لرواة أحدهما على الآخر بالكثرة والعدالة كان الحكم بهما من باب التخير».

نحوها، فإنه قد تقدم عن المنتقى تعداد ما طغى به قلم الشيخ رحمته الله (١).

ومنها: أن الاتفاق من الفريقين واقع على أن في الحديث ما هو تقية، وفي الرواة من هو عامي إجمالاً، وفي الرجال من هو مبين ومحكوم عليه بأنه عامي، فلا بد من معرفة الرجال بذلك ليعلم ما هو تقية أو غير تقية ليؤخذ أو يطرح، وأشد الحاجة إلى ذلك عند تعارض الحديثين ويكون كل منهما موافقاً لمذهب العامة. والحاصل: إن فائدة علم الرجال لا تنحصر في ما له دخل في تصحيح السند فقط، بل له فوائد أخرى، منها ما ذكر وغيرها، وعلى كل حال فهو محتاج إليه. وقد ذكروا وجوهاً لهدمه:

منها: أن التعديل والجرح من باب الشهادة وشهادة فرع الفرع لا تقبل، وأكثر تعديل أهل الرجال وجرحهم من ذلك القبيل لتحقق عدم الملاقاة في أغلبهم، لأن غالب الرجال هم أصحاب الأئمة عليهم السلام وأكثر التعديل من الكشي والنجاشي والشيخ، ومعلوم أن هؤلاء لم يلقوهم وإنما أخذوه عن الفرع، وأقله بواسطة واحدة، وهي كافية في رد ذلك.

والجواب:

أولاً: إنه قد تقدم أن الحق أن الجرح والتعديل ليسا من ذلك الباب.

وثانياً: سلمنا أنهما منه، ولكن لا نسلم أن كل شهادة لا يجوز فيها شهادة فرع الفرع، كيف وقد اتفقوا على ذلك قديماً وحديثاً من غير تناكر ومنع منهم وعملهم في جميع الأعصار والأمصار على ذلك.

١ - تقدم (ص ١٠٦) ما ذكره الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني رحمته الله في المنتقى:

ص ٢٣ - ٢٤، طبع إيران، فراجع.

وأيضاً قد ثبت بما قدمنا احتياجنا إليه في الفقه، ولا طريق إلى معرفة ذلك غالباً إلا في شهادة فرع الفرع، فلا بد من قبولها والإلزام تكليف ما لا يطاق مع أنه لم يرد حديث ولم تدل آية على أنه من باب الشهادة.

وثالثاً: إذا لا نسلم أن ذلك شهادة فرعية وإنما هي شهادة أصلية، وذلك أن كتب الرجال:

منها للقدماء كالكشي وغيره، وهي كلامهم في كتبهم على البت والحكم من غير نقل، فالتوثيق منهم شهادة أصلية وإن لم يكن منهم ملاقة لاحتمال حصوله عندهم على جهة القطع، ويكفيها ظاهر حالهم في ذلك.

ومنها للمتأخرين كالعلامة ومن تأخر عنه، فأما العلامة رحمته الله فقد جرى على الحكم، ولكن في الأغلب تكون عبارته عين عبارة الكشي والنجاشي والشيخ، فهي في الحقيقة شهادة أولئك وفيما لا تكون عبارتهم فحاله كحالهم، وأما غيره فينقل عبارتهم بعينها من غير تبديل سوى التقطيع، وهو لا يقتضي أكثر من نسخ كتبهم وجمعها، وأي فارق بين استنساخ النسخة التي كتبها المصنفون بأيديهم، وبين استنساخ المتأخرين لكتب أولئك، لا سيما كتاب (جامع المقال)^(١) فإن

١ - جامع المقال في معرفة الرجال: هو للسيد يوسف بن محمد بن محمد بن زين الدين الحسيني العاملي، صاحب ترتيب الكشي الذي فرغ منه سنة ٩٨١ هـ وهو كتاب حسن الترتيب فيه تنبيهات ونكات تدل على غاية مهارة مؤلفه في الحديث والرجال، أوله: (الحمد لله الولي الحميد، المبدىء المعيد) ذكر فيه أنه أثبت في هذا الكتاب جميع ما في فهرست الشيخ الطوسي، وكتاب النجاشي، والخلاصة للعلامة الحلبي، وأثبت المهم من كتاب الكشي، ومن تعرض له الشيخ الطوسي في كتاب رجاله بتوثيق أو تضعيف أو مدح أو ذم، وفرغ منه في النجف الأشرف في العشر الأول من ذي القعدة سنة ٩٨٢ هـ، وصرح باسمه ونسبه في

مبناه نقل العبارات بأعيانها فإذا لا معنى لجعل جميع المستنسخات شهادتها أصلية، والتي تكون بهذا النحو من الاستنساخ شهادة فرعية ولا فارق.

ورابعاً: إن كان هذا قادحاً فإنما يقدر في التوثيق فقط لا أنه يهدم علم الرجال بالكلية فقد ذكرنا أن فوائده لا تنحصر في ذلك.

ومن تلك الوجوه^(١): أن العدالة بمعنى الملكة ليست محسوسة ولا يقبل فيها شهادة.

وجوابه: أنه لو قدح ذلك هنا لقدح في سائر الشهادات في التوثيق لإثبات الأحكام الشرعية، وقد قامت الضرورة على قبولها، وأي فارق بين المقامين حتى أوردت ذلك على المقام.

وأيضاً قد اكتفوا في ذلك بحسن الظاهر وجعل عنواناً للباطن في كثير من الموارد كالإيمان والإسلام وغيرهما.

ومنها^(٢): أنه كثيراً من المعدلين والثقات ينقل أنهم كانوا على الباطل ثم

⇒ آخره، توجد نسخه المخطوطة في مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف والمؤلف المذكور هو الذي قابل (خلاصة الأقوال) للعلامة الحلبي - الموجودة نسخته المخطوطة في بعض المكتبات - وصححها مع السيد علي بن الحسين بن أبي الحسن العاملي والد صاحب المدارك، في سنة ٩٦٨ هـ، راجع كتاب الذريعة لشيخنا الحجة الشيخ آغا بزرگ الطهراني - أدام الله وجوده - ج ٥، ص ٤٢؛ وج ٤، ص ٦٧، بعنوان «ترتيب الكشي».

١ - يعني الوجوه التي ذكرها آنفاً (ص ١١٣) التي أشار إليها بقوله: «وقد ذكروا وجوهاً لهدمه» أي لهدم علم الرجال.

٢ - يعني من الوجوه التي أوردوها لهدم الحاجة إلى علم الرجال التي أشار إليها آنفاً (ص ١١٣).

رجعوا ولا يُعلم هل كان ذلك أيام باطلهم أو رجوعهم؟

وجوابه: أنه لو سلم عدم اعتبار الجرح والتعديل من غير الإمامي إذا كان ثقة إن غالب الجرح والتعديل من الكشي، والنجاشي، والشيخ، وابن الغضائري وقد يكونان من البرقي، والعقيقي، وابن طاووس، والعلامة، وهؤلاء من مبدأ أمرهم كانوا مع الحق ولم يُعلم أنهم أخذوا ذلك عن من كان فاسد العقيدة.

ومنها^(١): أنه قد وقع الخلاف بينهم في العدالة من جهات مثل أن العدالة هل هي الملكة، أو حسن الظاهر، أو ظهور الإسلام مع عدم ظهور الفسق؟ فالمعدل - لا سيما القدماء - غير معلوم مذهبه في ذلك حتى يحمل عليه كلامه وتعديله فلا يجدي تعديله، ومثل الخلاف فيما يقتضي سقوط العدالة من أنواع المعاصي من الصغائر والكبائر، فربما جرح بما لا يقتضي الجرح عند غيره، وربما عدل بما لا يقتضي العدالة، فكل من تعديل المعدلين وجرحهم غير متعين.

وأجيب: بأن إرادة الأخير من قولهم ثقة، وكذا من العدالة التي جعلوها (جعلت خ ل) شرطاً لقبول الخبر لا خفاء في فساده، وأما الأولان فأيهما يكون ماذا ينفع القائل بحسب الظاهر ولا يحتاج إلى التعيين كما هو ظاهر.

وأجيب أيضاً^(٢): «بأن تعديلهم لا يتفجع به الكل وهم انتفعوا به وتلقوه بالقبول ولم نر من قدمائهم ولا من متأخريهم ما يشير إلى تأمل من جهة ما ذكرت، بل ولا نرى المضايقة التي ذكرت في تعديل من التعديلات مع جريانها فيها».

١ - يعني من الوجوه التي أوردوها لهدم الحاجة إلى علم الرجال التي أشار إليها آنفاً (ص ١١٣).

٢ - هذا الجواب لشيخنا الشيخ أسد الله. (منه رُفِعَ).

قال^(١): وأيضاً لو أراد العدالة المعتبرة عنده كان عليه أن يقول: «ثقة عندي»
حذراً من التدليس والعاذل لا يدلس مع أن روايتهم كذلك، فتأمل.

وأيضاً: العادل إذا أخبر أن فلاناً عادل متصف بالعدالة المعتبرة شرعاً
فيقبلون ولا يتشبتون، فتأمل.

وأيضاً: لم يتأمل واحد من علماء الرجال والمعدلين في تعديل الآخر من
تلك الجهة أصلاً ولا يشم رائحته مطلقاً، مع إكثارهم من التأمل من جهات آخر
وهم يتلقون تعديل الآخر بالقبول حتى أنهم يوثقون بثوقيه ويجرحون بجرحه،
فتأمل.

على أن المعتبر عند الجدل في خصوص المقام العدالة بالمعنى الأعم، كما
سنشير إليه، فلا مانع من عدم احتياج القائل بالملكة أيضاً على التعيين» انتهى.

وأجاب أيضاً صاحب (المتقى) بأن «تحصيل العلم برأي جماعة من
المزكين أمر ممكن بغير شك من جهة القرائن الحالية أو المقالية إلا أنها خفية
المواقع متفرقة المواضع فلا يهتدى إلى جهاتها ولا يقتدر على جمع شتاتها إلا من
عظم في طلب الإصابة جهده، وكثر في التصفح في الآثار كده»^(٢) انتهى.

وهذه الأجوبة تضرب صفح السؤال ولا تصيبه، فإنه وإن كان ذلك الخلاف
واقعاً، ومذهب جماعة من القدماء في العدالة هو الأخير، لكن ذلك يقدر في
التعديل إذا كان بلفظ عدل، ولكن أهل الرجال اصطلاحوا في التعبير بلفظ (ثقة)

١ - يعني المجيب الثاني شيخ أسد الله رحمته الله.

٢ - راجع كتاب (المتقى) للشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني - رحمهما الله - في
الفائدة الثانية من الفوائد التي أوردها في مقدمة كتابه المذكور: ج ١، ص ١٩ طبع إيران.

عن كون الرجل إمامياً ضابطاً عدلاً، والظاهر أنه إما الملكة أو بمعنى ما يدل عليها وهو حسن الظاهر، فإنَّ القائلين بأنها الملكة اتفقوا على أن الدليل عليها هو حسن الظاهر، فالقولان مألهاً واحداً، وليس المراد به ظهور الإسلام بقرينة تفسيرهم (ثقة) بكونه إمامياً وهو يغني عن تقييده بظهور الإسلام لكونه أخص منه، فتقيده به يدل على عدم إرادته، وقد صرح جماعة بأنَّ مراد الشيخ وغيره من أهل الرجال ذلك.

قال أستاذ المتأخرين^(١) «قال المحقق الشيخ محمد: إنَّ النجاشي إذا قال: (ثقة) ولم يتعرض لفساد المذهب فظاهره أنه عدل إمامي» انتهى.

وسيجيء - إن شاء الله تعالى - تحقيق ذلك، وما قاله في (المتقى) من أنها

١ - أستاذ المتأخرين هو الوحيد البهبهاني الحائري، وقد ذكر ذلك في تعليقه على (منهج المقال) للميرزا محمد الاسترابادي المطبوع بإيران، راجع (ص ٥) تجد الجملة المذكورة بنصها.

وأما الشيخ محمد الذي نقل عنه فهو أبو جعفر فخر الدين محمد بن أبي منصور جمال الدين الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني العاملي، المولود سنة ٩٨٠ هـ، أجازه أبوه الشيخ حسن صاحب المعالم سنة ٩٩٠ هـ، وتوفي مجاوراً لبيت الله الحرام (مكة) سنة ١٠٣٠ هـ، ودفن بقرب قبر خديجة الكبرى مع شيخه الميرزا محمد الاسترابادي - صاحب الرجال الكبير (منهج المقال) وله حواش كثيرة على الرجال الكبير لأستاذه المذكور، وقد كتب الرجال بخطه وعلق عليه تلك الحواشي في سنة ١٠١٤ هـ، وعدَّ - صاحب أمل الآمل - هذه الحواشي من مصنفاته.

وله أيضاً حواشٍ وتعليقات على (الخلاصة) للعلامة الحلبي، نقلها عن خطه الشيخ مساعد بن بدیع، في نسخة نفسه التي كتبها في سنة ١٠٧٤ هـ، وله أيضاً رسالة في تزكية الراوي، وله شرح الاستبصار للشيخ الطوسي مشحون بالتحقيقات الرجالية وكثيراً ما ينقل عنه صاحب (كتابنا هذا).

خفية بمثابة ما قرر فليس كذلك كما لا يخفى، مع أنه لا حاجة إلى لزوم العلم بل يكفي الظن كما في سائر أحوال الرجال، ولعله ظاهر الكل، وقد ذكروا تشكيكات واهية أعرضنا عنها، وفيما ذكرنا كفاية والحمد لله.

مسألة:

في بيان الألفاظ التي تداول استعمال أهل الحديث والرجال إياها وهي كثيرة:

منها: قولهم: فلان له أصل أو أصول، وقد نقل غير واحد عن الشيخ المفيد عليه السلام أنه قال: «صنف الإمامية من عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى عهد أبي محمد العسكري عليه السلام أربعمائة كتاب تسمى الأصول، وهذا معنى قولهم: فلان له أصل» انتهى (١).

أقول: يستفاد من هذا أن الأصول هي خصوص الأربعمئة وما عداها فهي كتب، وهو أقرب ما ذكروا لتفسيره وهي أيضاً تسمى كتباً فيبين الأصل والكتاب عموم وخصوص مطلق (٢)، وليس ذلك على سبيل الحصر أعني جميع ما صنف

١ - وممن نقل ذلك عن الشيخ المفيد عليه السلام الحافظ أبو عبد الله محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني السروي المتوفى سنة ٥٨٨ هـ، في كتابه (معالم العلماء): ص ٣، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ.

٢ - راجع في التعريف بالأصل والكتاب والفرق بينهما: ج ٢، ص ١٢٥ - ١٣٥ من كتاب الذريعة لشيخنا الحجة الشيخ آغا بزرك الطهراني - أدام الله وجوده - طبع النجف الأشرف سنة ١٣٥٥ هـ، وراجع أيضاً الفائدة الثانية من الفوائد التي ذكرها الوحيد المولى محمد باقر البهبهاني

في تلك المدة هي أربعمائة للقطع بأنها أكثر من ذلك، فإن أهل الرجال قد ذكروا أن لابن أبي عمير أربعة وتسعين كتاباً، ولعلي بن مهزيار خمسة وثلاثين كتاباً، وللفضل بن شاذان ثمانين كتاباً، وليونس بن عبد الرحمن أكثر من ثلاثين كتاباً، ولمحمد بن أحمد بن إبراهيم ما يزيد على سبعين كتاباً، فهذه أكثر من أربعمائة مع أن التصنيف لا تنحصر فيهم، وقد ذكروا المعانيه وجوهاً:

أحدها: أن الأصل ما كان مجرد كلام المعصوم عليه السلام والكتاب ما فيه من كلام مصنفه أيضاً، قال أستاذ المتأخرين^(١): «هذا لا يخلو عن قرب وظهور».

وفيه نظر، فإن كتب أكثر القدماء - إن لم يكن كلها - خالية من كلام المصنفين كالمحاسن، وبصائر الدرجات^(٢) مع أنها لا تسمى أصولاً، وأيضاً هذا القدر لا يقتضي تسميتها بذلك ولا ثمرة له.

⇒ الحائري المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ، في مقدمة تعليقه على الرجال الكبير للميرزا محمد الاسترآبادي: ص ٧ طبع إيران سنة ١٣٠٤ هـ.

١ - أستاذ المتأخرين يقصد به الوحيد البهبهاني الحائري عليه السلام فقد ذكر ذلك في الفائدة الثانية من فوائده التي جعلها مقدمة لتعليقه على رجال الميرزا محمد الاسترآبادي راجع (ص ٧) طبع إيران.

٢ - المحاسن هو تأليف أبي جعفر أحمد بن أبي عبد الله محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي الكوفي البرقي المتوفى بقم سنة ٢٧٤ هـ، أو سنة ٢٨٠ هـ، وطبع الكتاب في جزئين بطهران (إيران) سنة ١٣٧٠ هـ، وطبع أخيراً في النجف الأشرف. وقد ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية.

وأما بصائر الدرجات: فهو تأليف محمد بن الحسن بن فروخ الصغار القمي المتوفى بقم سنة ٢٩٠ هـ، طبع بإيران مع كتاب نفس الرحمن في فضائل سلمان، للعلامة المحدث الميرزا حسين النوري، في سنة ١٢٨٥ هـ، وقد ترجم للصغار في أكثر المعاجم الرجالية.

الثاني: أن الكتاب ما كان مبوباً ومفصلاً، والأصل مجمع أخبار وآثار.

ورد بأن كثيراً من الأصول مبوب، هذا مع أنه لا ثمرة في تلك التسمية.

الثالث: ما خطر في بالي الفاتر من أن الأصول هي التي أخذت من المعصوم عليه السلام مشافهة ودونت من غير واسطة راوٍ، وغيرها أخذت منها، فهي أصل باعتبار أن غيرها أخذ منها، وقريب منه ما تخيله أستاذ المتأخرين ^(١) قال: «ويقرب في نظري أن الأصل هو الكتاب الذي جمع فيه مصنفه الأحاديث التي رواها عن المعصوم عليه السلام أو عن الراوي، والكتاب والمصنف لو كان فيهما حديث معتمد ومعبر لكان مأخوذاً من الأصل غالباً».

والحق أن معنى الأصل هو ما ذكره الشيخ المفيد رحمته الله ^(٢) وهذه المعاني ينبغي أن تكون وجه تسمية له والأظهر فيه هو ما ذكرناه، وقد يطلق على الكتب نوادير كما يطلق عليها أصول والمراد به ما قلت روايته وندر العمل به.

قال الشيخ المفيد رحمته الله في رسالته للرد على القائلين بأن شهر رمضان لا ينقص: «فأما ما تعلق به أصحاب العدد من أن شهر رمضان لا يكون أقل من ثلاثين يوماً فهي أحاديث شاذة قد طعن نقاد الآثار من الشيعة في سندها وهي مثبتة في

١ - أستاذ المتأخرين - كما ذكرنا - هو الوحيد المولى محمد باقر البهبهاني الحائري المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ، فقد ذكر ذلك في الفائدة الثانية من فوائده التي أوردها في مقدمة تعليقه على كتاب رجال الميرزا محمد الاسترآبادي المطبوع بإيران سنة ١٣٠٤، راجع (ص ٧) منه تر العبارة المذكورة فيها.

٢ - يشير إلى ما ذكره الشيخ المفيد رحمته الله آنفاً - في أول المسألة مما نقله عنه ابن شهرآشوب المازندراني في (معالم العلماء) - كما ذكرنا في تعليقنا (ص ١١٩).

كتب الصيام في أبواب النوادر، والنوادر هي التي لا عمل عليها» انتهى^(١).

وقال الفخري في المجمع: «والنادر من الحديث في الاصطلاح ما ليس له أخ، أو يكون لكنه قليل جداً ويسلم من المعارض» انتهى^(٢).

وليس كتاب (نوادر الحكمة) للثقة الجليل محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري من ذلك، فإنه ممدوح معتمد معول عليه كما مدحه الصدوق رحمته الله^(٣)، ولذلك كان يسمى بدبة شبيب^(٤)، ومجرد التسمية بالعلمية لا يقتضي ذلك بل ذلك المعنى من النوادر إذا كان وصفيًا.

والمجلسي في (مرآة العقول) فسر (باب نادر من الفقه) قال: «أي مشتمل على أخبار مختلفة (متفرقة خ ل) لا يصلح كل منها لعقد باب مفرد له»^(٥).

فتحصل من ذلك خلاف في تفسيره، ولا يبعد إرجاعه إلى ما قاله الفخري في المجمع.

-
- ١ - راجع: الفصل الرابع من الرسالة المذكورة للشيخ المفيد رحمته الله وهي لا تزال مخطوطة.
- ٢ - راجع: مجمع البحرين لفخر الدين الطريحي النجفي رحمته الله بمادة (ندر).
- ٣ - أنظر ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري المذكور في رجال النجاشي (ص ٢٦٨) طبع إيران، وفي فهرست الشيخ الطوسي (ص ١٧٠)، برقم ٦٢٣، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ، وفيها التعريف بكتاب نوادر الحكمة واعتماد ابن بابويه الصدوق عليه، وقد توفي الأشعري المذكور سنة ٢٨٠ هـ.
- ٤ - قال النجاشي في رجاله - في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ص ٢٦٩ -: «ولمحمد بن أحمد بن يحيى كتب، منها كتاب (نوادر الحكمة) وهو كتاب حسن كبير يعرفه القميون بدبة شبيب. قال: وشبيب فامي - يعني يبيع الفوم - كان بقم له دبة ذات بيوت يعطي منها ما يُطلب منه من دهن فشبها هذا الكتاب بذلك...».
- ٥ - راجع: مرآة العقول شرح الكافي للكلييني: ج ١، ص ٣٢، طبع إيران سنة ١٣٢٢ هـ.

والذي ينبغي أن يعول عليه والأولى بالاتباع هو تفسير الشيخ المفيد رحمته الله لأنه أعلم باصطلاح أهل زمانه وما يقرب منه.

ثم اعلم أنه بمقتضى ما ذكرنا من وجه التسمية والتخصيص أن تكون الأصول معتمدة ومعولاً عليها، لأن جعله مأخذاً ومستنداً ومرجعاً إنما يكون إذا كان كذلك، ويؤيده أنه لم نر من قدح فيها ولا طعن عليها أحد فيما أعلم، ومقتضى ذلك الحسن ومدح أربابها، فيكون الحديث من جهتهم حسناً كما نقله أستاذ المتأخرين^(١) عن خاله وجده، وهذا يعضد ويؤيد ما فهمناه من وجه التسمية.

ثم قال: «وعندي فيه - أي في الحسن - تأمل لأن كثيراً من مصنفى أصحابنا وأصحاب الأصول يتحلون المذاهب الفاسدة وإن كانت كتبهم معتمدة على ما صرح به في أول فهرست» انتهى^(٢).

وهذا منه تأييد للمقتضى الأول، ولا يقدر بالمقتضى الثاني لجواز اجتماع المدح والذم من جهتين ولا ضير.

١ - أستاذ المتأخرين هو الوحيد البهبهاني الحائري - كما تقدم آنفاً - ويقصد بخاله المحدث المجلسي الثاني صاحب كتاب (البحار)، وبجده المجلسي الأول التقي لأن والدته (الوحيد) بنت العلامة الأغا نور الدين ابن العلامة الجليل المولى محمد صالح المازندراني، والدة الأغا نور الدين المذكور هي بنت التقي المجلسي الأول فهما خاله وجده من قبل أمه بالواسطة وإطلاق الخال والجد عليهما شائع متعارف فلاحظ.

وقد نقل ذلك (الوحيد) في الفائدة الثانية من فوائده التي هي في أول تعليقه على رجال الميرزا محمد الاسترابادي (منهج المقال): ص ٨، فإنه قال: «... ثم اعلم أنه عند خالي، بل وجدتي أيضاً - على ما هو بياني - أن كون الرجل ذا أصل من أسباب الحسن».

٢ - راجع: التعليقة للوحيد: ص ٨، وراجع مقدمة فهرست الشيخ الطوسي: ص ٢٤ - ٢٥، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ.

ويدل على المدح ما ذكره الشيخ المفيد رحمته الله في رسالته في الرد على الصدوق رحمته الله: «وهم أصحاب الأصول المدونة» لمدح من روى نقصان شهر رمضان وأنه يصيبه ما يصيب الشهور حيث مدحهم وقوى ما ذهب إليه من نقصانه بأن رواه هم أصحاب الأصول^(١).

وأما على الوجهين الآخرين فلا يفيد شيئاً كما لا يخفى لكن الذي تخيلناه مؤيد بكلام الشيخ المفيد رحمته الله وغيره ممن سمعت وعدم راد لها ولا قادح قدح فيها، فتأمل الأستاذ^(٢) مع احتمالهما لما استظهرنا لا وجه له.

ومنها^(٣): قولهم: ثقة، وأصلها من الوثوق، يقال: وثق به ثقة ائتمنه، والوثيق المحكم، كذا في القاموس، فهي صفة مشبهة تدل على اللوام والثبوت، وتقتضي الاطمئنان من الكذب والتحرز عن السهو والنسيان، إذ مع اعتياد الرجل الكذب وكثرة السهو والنسيان لا يصح الوثوق به.

ويمكن أن يسري إلى باقي أنواع المعاصي فإن العادة تقضي بعدم الوثوق بشارب الخمر ومرتكب الفجور وغير ذلك من المعاصي، وهذا هو المراد بالعدالة بمعنى الملكة التي تبعث على ملازمة التقوى واجتناب الكبائر والإصرار

١ - راجع الفصل السابع من رسالة الشيخ المفيد رحمته الله التي هي في الرد على الشيخ الصدوق رحمته الله القائل بأن شهر رمضان ثلاثون يوماً ولا يكون تسعة وعشرين يوماً والرسالة المذكورة لا تزال مخطوطة.

٢ - يقصد بالأستاذ الوحيد البهبهاني رحمته الله الذي عبر عنه آنفاً بقوله: «أستاذ المتأخرين» ويشير بتأمله إلى قوله الأنف الذكر الذي ذكره في تعليقه: «وعندي فيه - أي في الحسن - تأمل».

٣ - أي ومن الألفاظ التي تداول استعمال أهل الحديث والرجال إياها، فهو عطف على ما ذكره آنفاً في أول المسألة من قوله: «منها قولهم فلان له أصل أو أصول».

على الصغائر، ولذلك اتفق الكل على إثبات العدالة بهذه الكلمة من غير شك منهم واضطراب، كما نقله الأستاذ وغيره عنهم، وصرح به الشيخ محمد^(١) وأقره عليه غيره، لكن في تخصيصه باصطلاح النجاشي نظر، فإنّ الأصحاب لا يفرقون في هذه اللفظة بين صدورها من النجاشي وغيره.

فإن قلت: هذا ينافي اعتمادهم على الموثق، فإنّ الفسق في الاعتقاد والمعصية فيه أعظم منها في الجوارح، وقد اعتمدنا الأكثر فلا يقتضي لفظ (ثقة) عدم الاعتماد على من أُولع بالمعاصي مع تحرزه عن الكذب والسهو فلا يقتضي العدالة، ولذلك قال العلامة رحمته الله ما قال فيما نقله عنه ولده الفخر، وسيجيء في أبن بن عثمان الأحمر - إن شاء الله تعالى - .

قلت: قد ثبت بما قدمنا أن الظاهر من إطلاق كلمة (ثقة) ذلك، ولكن لا يمتنع إطلاقها على من منع جوارحه عن المعاصي مع فساد اعتقاده، وحيث كان ذلك هو الظاهر كان هذا مجازاً ومجرد جواز إطلاقه على غير ما وضع له لا يمنع من حمله على الظاهر الحقيقي عند تجرده عن القرينة والألزم هدم أصالة الحقيقة، وقد شاع أن الأصل في الاستعمال الحقيقة مع شيوع المجاز كما هو مقرر

١ - الشيخ محمد - هذا - هو ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني رحمته الله وقد ترجمناه له - أنفاً ص ١١٨ - وذكرنا مؤلفاته الرجالية وغيرها، وذكر تصريح الشيخ محمد بذلك الوحيد البهبهاني في الفائدة الثانية من فوائده التي جعلها مقدمة لتعليقته على (منهج المقال) للاستبرادى (ص ٥) فقال: «قال المحقق الشيخ محمد: إنّ النجاشي إذا قال: ثقة، ولم يتعرض إلى فساد المذهب فظاهر أنه عدل إمامي، لأنّ ديدنه التعرض إلى الفساد، فعدمه ظاهر في عدم ظفره وهو ظاهر في عدمه، لبُعد وجوده مع عدم ظفره، لشدة بذل جهده وزيادة معرفته وإنّ عليه جماعة من المحققين...» والظاهر أنّ الشيخ محمد ذكر ذلك في شرحه للاستبصار الذي لا يزال مخطوطاً.

في الأصول.

وخلاصة الكلام أن أهل الرجال إذا ألقاها فلا يخلو إما أن يكون هو المصرح أو الملوح بأنه غير إمامي فيكون هذا قرينة على إرادة خلاف الظاهر من لفظ (ثقة)، أو يكون غيره كما نجد النجاشي مثلاً وثق رجلاً، والشيخ نسبه إلى الوقف أو الفطحية فيحتمل في مثل ذلك وجهان، أحدهما الجمع بالعمل بهما، وهو المشهور والمعروف.

وقد أورد عليه بعض مشايخنا^(١) بأن الجمع بين كلامين مختلفين في غير كلام المعصومين عليهم السلام لا دليل على حجيته، والذي يقتضيه الأصل هو الوجه الآخر، وهو أن يحمل كلام كل منهما على حاله وما يقتضيه ظاهره ولا يعدل عن الظهور، ولازم ذلك وقوع الخلاف في أنه إمامي أو لا كما هو الشأن في فتاوى العلماء.

ويمكن التفصي عن ذلك بأنه لما جاز وشاع وذاع فيما بين أهل الرجال من إطلاق لفظة (ثقة) على المتحرز عن الكذب من غير الإمامي وكان من أهل الاعتماد والأمانة، انتفى الظهور من (ثقة) حينئذ، وبقي في شك من إرادة كونه إمامياً، ويكون القدر المتيقن تحرزه عن الكذب فيعمل حينئذ بالقدر الثابت المعلوم، وكونه فطحياً مأمون المعاصي في الجوارح فلا يتعين التعارض.

ويمكن أن يقال: إذا قلنا بظهور لفظ (ثقة) في ذلك في نفسه فما دام لم يعلم إرادة خلافه لا يجوز صرفه إلى خلاف ظاهره ولا يعدل عن الظاهر إلا بدليل شرعي من قطع أو ظن معتبر دل الدليل على اعتباره، ومجرد أن في كلام الغير ما

ينافي بعض كلام غيره لا يقتضي الصرف عن الظاهر.

وبهذا يندفع ما احتمل في توجيهه من عدم معارضة الظاهر للنص.

وبالجملة: فالمسألة في غاية الإشكال، إلا أن يبني على أن إجماعهم كاشف عن أن مرادهم في مثل هذه المقامات ذلك، ودون إثباته خرط القتاد.

تنبيه:

قد ذكر النجاشي في أحمد بن أبي بشر وابن الحسن بن إسماعيل الميثمي وابن محمد بن علي أبو الحسن: «ثقة واقفي»^(١) وقد تقدم تحقيق الحال فيه، وبقي نظير ذلك من معارضات كلماتهم.

فمن ذلك قوله: (ثقة)، وفي كلام آخر (ثقة في الحديث) أو الرواية، والكلام فيه كالكلام في قولهم: (ثقة واقفي) لكن يؤخذ بالمتيقن وهو الاعتماد بالحديث ولا يبعد إدعاء الخلاف في مثله في الوثاقة النفسية أو المقيدة بما قيدت به كما فيما تقدم.

وقال النجاشي وتبعه العلامة رحمته الله أيضاً (ثقة ثقة) كما في أحمد بن داود بن علي القمي، وابن حمزة بن اليسع القمي، والجارود بن المنذر وغيرهم^(٢) فالظاهر - وهو المشهور - أنه مكرر يدل على زيادة المبالغة والتوكيد للوثاقة كما صرح به

١ - راجع في الأول: (ص ٥٨)، وفي الثاني (ص ٥٧)، وفي الثالث (ص ٧٢) من رجال النجاشي، طبع إيران.

٢ - راجع في الأول (ص ٧٤)، وفي الثاني (ص ٧١) وفي الثالث (ص ١٠١) من رجال النجاشي طبع إيران.

غير واحد.

ونقل أستاذ المتأخرين وبعض شيوخنا الأعلام قولاً بأنه بالنون^(١) وهو تصحيف بمحض الاحتمال على خلاف الوجدان، فإن النسخ التي تقع في أيدينا كلها خمس^(٢) نقت^(٣).

ومنها: قولهم: ثبت، وهو صفة مشبهة دالة على ثبوت الثبوت في الحديث ودوامه أو في جميع أموره، فلا يخبر به إلا عن ثبوت المخبر به عنده وتيقنه لديه، ولا يحكم إلا عن اطمئنان واعتقاد، وهكذا في جميع أموره.

قال في المصباح المنير: «وثبت الأمر صح - إلى أن قال -: ورجل ثبت - ساكن الباء - مثبت في أموره» وعلى هذه فيستفاد من هذه الكلمة الحسن قطعاً كما نص عليه بعض أهل هذا الفن، وهو الظاهر من الشهيد في الدراية وشرحها^(٤) وكان هذا في مقابلة من قيل في حقه يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، ولا يبالي عن أخذ.

١ - ذكر ذلك الوحيد البهبهاني الحائري في تعليقه (ص ٦) قائلاً: «... واعلم أن الظاهر والمشهور

أن قولهم ثقة ثقة تكرر اللفظ تأكيداً، وربما قيل إن الثاني بالنون موضع الثاء».

٢ - يقصد أن اللفظ وقع عليه خمس نطق ثلاث للثاء واثنان للقف، فلو لم يكن الثاني للتكرار

- كما احتمل - لوقع عليه ثلاث نطق وكان بلفظ (ثقة) نقطة واحدة للنون ونقطتان للقف.

٣ - وفي (المصباح): «ثقة من مرضه نقهأ فهو ثقه، من باب تعب برىء» لكنه في عقبه قال:

«ونقته الكلام من باب نفع فهمته».

ومما يدل على بطلان هذا التصحيف أن هذه الكلمة غير متداولة على ألسن أهل الرجال

والحديث، ولا تكلم بها أحد قط، وأن استعمالها عقب (ثقة) فقط لا مقتضي له، وبعيد

اختصاصه من بين جميع استعمالاتها بهذا الموضوع مع عدم استعمالها في غيره (منه قَوْلُ).

٤ - راجع: الدراية وشرحها: ص ٧٩، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٩ هـ.

ومرادفه في المصداق قولهم: متقن، وضابط، هذا إذا قيلت في حق إمامي، وأما إذا قيلت في حق غيره من الزيدية أو الواقفية أو الفطحية فهي مرادفة لثقة، إذ ليس لكلمة (ثقة) بالنسبة إلى غير الإمامي أكثر من الثبوت والتحرز عن الكذب فيبينهما تلازم في الخارج.

ولا فرق بين أن يطلق أنه ثبت أو يقيد بأن يقال ثبت في الحديث، لأن الثمرة في تثبته بالنسبة إلينا هو الحديث، فكلما كان بالنسبة إلى غيره فلا يضرنا ولا ينفعنا.

ومنها: قولهم: أسند عنه قد أكثر الشيخ في بابي أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام من ذكر هذه العبارة في بعض رجالهما.

ويحتمل أن تقرأ بالبناء للفاعل، فيعود الضمير المستتر إلى الرجل والمجرور إلى المعصوم عليه السلام، ومعناها على هذا أنه روى عنه بلا واسطة، وهو ظاهر بعض حيث قال: «معناه سمع عنه الحديث».

ويحتمل البناء للمفعول ومعناه كما نقله أستاذ المتأخرين عن جده^(١) «أنه

١ - راجع: الفائدة الثانية من الفوائد التي في مقدمة تعليقة أستاذ المتأخرين الوحيد البهبهاني الحائري (ص ٧) فإنه قال: «قال جدي عليه السلام - يعني المجلسي الأول - المراد روى عنه الشيخ واعتمدوا عليه، وهو كالتوثيق، ولاشك أن هذا المدح أحسن من (لا بأس به) انتهى. ثم قال الوحيد: قوله وهو كالتوثيق لا يخلو من تأمل، نعم إن أراد منه التوثيق بما هو أعم من العدل الإمامي فلعله لا بأس به، فتأمل. لكن لعله توثيق من غير معلوم الوثاقة، أما أنه روى عنه الشيخ كذلك حتى يظهر وثاقته لبعده اتفاقهم على الاعتماد على من ليس بثقة أو بعد اتفاق كونهم بأجمعهم غير ثقات فليس بظاهر، نعم ربما يستفاد منه مدح وقوة لكن ليس بمثابة قولهم: (لا بأس به) بل أضعف منه لو لم نقل بإفادته التوثيق، وربما يقال: بإيمانه إلى عدم الوثوق به ولعله ليس كذلك، فتأمل».

روى عنه الشيوخ واعتمدوا عليه» وهذا يقتضي التوثيق كما نص عليه أستاذ المتأخرين.

ويمكن المناقشة فيه بأنه غير دال على خصوص من اعتمد وأسند إليه ولا على عمومه بل على مجرد وقوع الإسناد، وهذا القدر واقع في حق غير من قبلت فيه العبارة.

ثم إن الذي يدل على التوثيق هو العمل بها والقبول لها وهذه العبارة لا تستلزم ذلك، فإن الإسناد واقع عن الضعفاء، اللهم إلا أن ينضم إلى ذلك قرائن ويُعلم من حال الشيخ أن مراده الإسناد عنه على جهة القبول، وأنى لنا بإثبات ذلك، ولذلك توقف العلامة في الحسن بن محمد القطان^(١) مع أنه ممن قال الشيخ فيه أسند عنه^(٢).

ويؤيده أيضاً أن الشيخ^{رحمته} قال في حفص بن غياث القاضي ذلك ورماه هو والكشي بأنه عامي^(٣) غير أن الشيخ في الفهرست قال: «له كتاب معتمد» لكنه لا يقتضي أن يكون هو ثقة في نفسه كما هو محل البحث، فتأمل.

ومما يدل على ذلك أنها لو كان فيها دلالة لشاع ذلك بين أهل الرجال والحديث وذاع وصار لهم متمسكاً، مع أننا نجدهم كلهم أو جلهم يضعفون

١ - راجع: رجال العلامة الحلي (الخلاصة): ص ٢٥ برقم ٥٠، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨١ هـ.

٢ - راجع: رجال الشيخ: ص ١٦٧ برقم ٣٥، باب أصحاب الصادق^{عليه السلام}.

٣ - راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٨٦ برقم ٢٤٣، وكتاب رجاله: ص ١٧٥ برقم ١٧٦، باب أصحاب الصادق^{عليه السلام} ورجال الكشي: ص ٣٣٤، طبع النجف الأشرف تحت عنوان (عدّ جماعة من العامة والبترية) الخ.

الحديث بجهالة من قيل في شأنه تلك العبارة إن كان فيه جهالة، ولم يعتبروها في الوثيقة ولا في الحسن كما لا يخفى على من تتبع كتب الرجال والحديث وسمعت توقف العلامة في القطان^(١) فيما تقدم مع توثيق ابن عقدة له ولم يجعله مؤيداً.

ومنها: صحيح الحديث، أعلم أن الصحة في لسان القدماء يجعلونها صفة لمتن الحديث على خلاف اصطلاح المتأخرين حيث يجعلونها صفة للسند ويريدون به ما جمع شرائط العمل، إما من كونه خبر ثقة كما هو في اصطلاح المتأخرين، أو لكونه محفوظاً بقرائن تدل على العلم أو الظن بواقعية مضمونه وهي كثيرة، أكثرها اندرست في أمثال زماننا، وهي إما موافقة ظاهر الكتاب من عمومه أو فحواه أو نصه أو مفهومه المخالف أو الشهرة عليه أو رواية أو غير ذلك مما هو مسطور في الكتب الأصولية، ونبه عليه الشيخ في مقدمة الاستبصار وغيرها^(٢).

قال الشيخ البهائي في المشرق: «كان المتعارف بينهم - يعني القدماء - إطلاق الصحيح على كل حديث اعتضد بما يقتضي اعتمادهم عليه واقترن بما يوجب الوثوق به أو الركون إليه وذلك أمور^(٣)»، ثم أخذ بتفاصيلها. وصرح بهذا أيضاً السيد نعمه الله الجزائري في شرح التهذيب، والشيخ الحرّ - رحمهما الله - وغيرهما.

وعلى هذا فمفاد هذه الكلمة أن الحديث الذي يرويه هذا الراوي معتمد

١ - تقدم أن القطان - هذا - هو الحسن بن محمد القطان، كما ذكر العلامة الحلبي في الخلاصة:

ص ٢٥ برقم ٥٠، طبع النجف الأشرف.

٢ - راجع: مقدمة الاستبصار: ص ٣ - ٤، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٥ هـ.

٣ - راجع: مشرق الشمسيين (ص ٣) طبع إيران سنة ١٣١٩ هـ.

معمول به ومعول عليه وجامع لشرائط العمل، وهذا تحسين للرجل ومدح له ولا يقتضي توثيقه في نفسه وعدالته لأنه أعم منه كما نص عليه غير واحد.

وذهب الشهيد في الدراية^(١) إلى أن ذلك تعديل وهو فاسد لعدم دلالة من اللفظ ولا من التوقيف بل هو دال على ما قلناه.

ومنها: وكيل، وغالباً يراد منها النيابة عن الإمام عليه السلام في جميع حقوق الله من الأموال على الناس، كالزكاة، والأخماس، وغيرها كما سيجيء في إبراهيم بن عبدة، وقد أخذ العلامة رحمته الله دليلاً على قبول رواية الوكيل كما استند إليه في قبول رواية إبراهيم بن سلام^(٢).

وقد فصل سمي^(٣) في (حاوي الأقوال) فقال: «واعلم أن مجرد توكيل بعض المعصومين عليهم السلام لرجل لا يثبت عدالة ذلك الرجل ما لم يكن للوكالة جهة مشروطة بها فلا يتوهم من (فلان وكيل) الاكتفاء بذلك في تعديله كما تشعر به عبارة الخلاصة في كثير من المواضع التي ستطلع عليها» انتهى.

أقول: أغلب الوكالات التي كانت منهم عليهم السلام لأصحابنا إنما هي في البلاد

- ١ - راجع: شرح الدراية للشهيد الثاني رحمته الله: ص ٧٦ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٩ هـ.
- ٢ - الموجود في (خلاصة الرجال: ص ٤) للعلامة الحلبي (سلامة) بآثناء في آخره، ولكن العلامة - نفسه - نقل عن الشيخ الترجمة، والموجود في نسخ رجال الشيخ الطوسي (سلام) بغير تاء كما هو كذلك في جملة من المعاجم الرجالية، حتى أن ابن داود في القسم الأول من رجاله (ص ١٤) أثبت بغير تاء في آخره، وقال: «ومن أصحابنا - يريد العلامة الحلبي - من ذكر أنه ابن (سلامة) والحق الأول».
- ٣ - هو الشيخ عبد النبي بن سعد الجزائري الغروي الحاثري، وقد تقدمت ترجمة له في تعليقتنا (ص ٩٦) فراجعها.

النائية والقريبة لأجل جمع الحقوق كوكالة إبراهيم بن عبدة، وهذه مشروطة بالعدالة فلا يبعد ظهور ذلك من لفظ الوكالة، وأيضاً العلامة عليه السلام جعلها مفيدة للقبول لا للعدالة وهو غير مشروط بالعدالة إذ يكفي فيه الحسن، ولا شك أن الوكالة مفيدة للحسن مطلقاً سواء كان للوكالة جهة مشروطة بالعدالة أولاً، فالأظهر أنه يكفي في القبول على القول بحجية الحسن كما هو المشهور، وسيجيء لهذا تنمة في ترجمة مصادف - إن شاء الله تعالى - فتأمل.

ومنها: عين، والمراد به في قولهم: (هو عين) شريف وكبير محتشم.

قال في المجمع^(١): «وهم أعين الناس أي أشرفهم» وعلى هذا فلا يدل على أكثر من الحسن.

وقيل: هو يفيد التعديل ولا دلالة عليه.

ومنها: قولهم: وجه، والمراد به أن له رتبة وحظاً^(٢).

ومنها: قولهم: من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام ومن خاصة أمير المؤمنين عليه السلام وصاحب سره، كما في كميل بن زياد والمعلني بن خنيس، واختلفوا في إفادة ذلك التعديل مع اتفاقهم ظاهراً على إفادته الحسن لكونه مدحاً معتداً به قطعاً.

وأما قولهم: خاصي، فإن أريد به ما أريد من الثاني^(٣) فمثله، وإن أريد به في

١ - راجع: مجمع البحرين للشيخ فخر الدين الطريحي النجفي بمادة (عين).

٢ - اختلف أرباب الفن في وصف الرجل بأنه (وجه) فمنهم من قال: إنه يفيد التعديل ومنهم من قال: إنه من أمارات الاعتماد عليه ويفيد المدح دون التعديل أما لو قيل في حقه أنه وجه من وجوه أصحابنا لا يبعد القول بإفادته التوثيق لما فيه من القوة في الدلالة على المدح، فلاحظ.

٣ - يعني أنه من خواص الأئمة عليهم السلام، قال الشهيد الثاني في شرح دراية الحديث (ص ٧٨) طبع

مقابلة قولهم: عامي، كما هو الأظهر فلا يفيد أكثر من كونه إمامياً، وعند الإطلاق يكون الأمر فيه مشتبهاً فليحمل على القدر المتيقن كما لا يخفى، وهذا بخلاف قولهم: صاحب سره، كما في قول كميل للأمير عليه السلام: «ألست صاحب سرّك؟» حين سأله عن الحقيقة، فإن الظاهر أنه يفيد ما فوق الوثاقة، فإن تحميل السر إنما يكون لمن هو فوق العدالة، ولمن له نفس قدسية مطمئنة منقادة مطيعة لحبس ما تحملت، أمينة على ما اطّلت، ولذلك قال عليه السلام في الحديث المشهور: «لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله»^(١) وكان كثيرٌ من أصحاب السجاد عليه السلام عدولاً وكان عليه السلام يقول:

يارب جوهر علم لو أبوح به لقليل لي أنت ممن يعبد الوثنا

وكذلك كان كثيرٌ من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام ثقات وكان عليه السلام يقول: «إن هنا لعلماً جماً لو وجدت له حملة» وفي أحاديث «لو كان لألستكم أوكية» وأين مراتب من كان قابلاً لتحمل أسرار أهل البيت عليهم السلام من العدالة إنما تلك مرتبة سلمان وإسماعيل بن جابر وأبي ذر وأمثالهم، وقد رأيت، وستسمع - إن شاء الله تعالى - أحوالهم ومراتبهم.

⇒ النجف الأشرف: «أما الخاص فمرجع وصفه إلى الدخول مع إمام معين أو في مذهب معين، وشدة التزامه به أعم من كونه ثقة في نفسه كما يدل عليه العرف، وظاهر كون الممدوح أعم، بل هو إلى وصف الحسن أقرب».

١ - راجع في هذا الحديث رجال الكشي: ص ٢٢، طبع النجف الأشرف.

مسألة :

كثيراً ما يصدر الكليني والكشي السند بذكر «محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان» ومحمد بن إسماعيل مشترك بين ثلاثة عشر رجلاً: ابن بزيع، والزعفراني، والبرمكي الرازي، والكناني، والجعفري، والبلخي (أو السلخي)، والصيمري القمي، والبندقى النيسابوري، والزبيدي الكوفي والجعفي، والمخزومي المدني، والهمداني، والجلبي.

وقد اختلف علماء الحديث في تعيينه من بين أولئك، فقال المحسن الكاشي في الوافي: هو ابن بزيع^(١) ونقله البهائي عن بعض^(٢) ويستظهر من ابن داود^(٣)، وذهب الشيخ البهائي رحمته الله إلى أنه البرمكي^(٤).

وذهب شيخنا الأسدي رحمته الله إلى أنه البندقى النيسابوري، واستظهره السيد

١- ولكن الذي يرجحه المحسن الكاشي في المقدمة الثانية من المقدمات المذكورة في الجزء الأول من الوافي (ص ١٠) كون محمد بن إسماعيل الذي يروي عن الفضل بن شاذان هو محمد بن إسماعيل النيسابوري الذي يروي عنه الكشي أيضاً عن الفضل بن شاذان ويصدر به السند، ثم يقول: «وتوهم كونه محمد بن إسماعيل بن بزيع أو محمد بن إسماعيل البرمكي صاحب الصومعة بعيد جداً» فراجع.

٢- راجع: مشرق الشمسين للشيخ البهائي: ص ٨، طبع إيران.

٣- راجع: رجال ابن داود الحلبي في التنبيه الأول من التنبيهات التي ألحقها بآخر كتاب رجاله، ص ٥٥٥، طبع إيران.

٤- راجع: مشرق الشمسين، ص ١٠.

عناية الله (١) وميرزا محمد (٢)، ونفى البأس عن أن يكون إياه الشيخ المحقق محمد (٣) في شرح الاستبصار، والمجلسي في مرآة العقول، ونقله عن الأكثر ونسب القول بأنه ابن بزيع إلى التوهم، وهو صريح (المدارك) قال فيها: «وفي الطريق محمد بن إسماعيل الذي يروي عن الفضل بن شاذان، وهو مشترك بين جماعة فيهم الضعيف ولا قرينة على تعيينه، وربما ظهر من كلام الكليني أن محمد بن إسماعيل هذا يعرف بالبندقي وأنه نيسابوري فيكون مجهولاً، لكن الظاهر أن كتب الفضل كانت موجودة بعينها في زمن الكليني رحمته الله ومحمد بن إسماعيل هذا إنما يذكر لمجرد اتصال السند فلا يبعد القول بصحة رواياته كما قطع به العلامة وأكثر المتأخرين» (٤) انتهى.

- ١ - راجع: مجمع الرجال للمولى عناية الله القهبائي - المطبوع - في ترجمة محمد بن إسماعيل.
- ٢ - راجع: منهج المقال للميرزا محمد الاسترآبادي، في التنبيه الأول من تنبيهات الفائدة الثانية من فوائد خاتمة الكتاب: ص ٤٠١، وللشيخ أبي علي الحائري تحقيق رشيقي في محمد بن إسماعيل تجده في كتاب رجاله (منتهى المقال) فراجعه في باب الميم.
- ٣ - الشيخ المحقق محمد: هو ابن الشيخ حسن صاحب (المعالم) ابن الشهيد الثاني، وشرحه للاستبصار لا يزال مخطوطاً، وكثيراً ما ينقل عنه صاحب (كتابنا هذا) وجعله من مصادره في أول الكتاب، فراجع.
- ٤ - راجع: المدارك في مسألة المضايقة والمواسعة فإن صاحبه حكم بصحة الحديث الذي في سنده محمد بن إسماعيل، وراجع أيضاً المختلف للعلامة الحلبي في المسألة المذكورة، والمنتهى له أيضاً في مسألة أنه يجب على المستحاضة أن تعتبر الدم في قلته وكثرته، وراجع أيضاً التذكرة للعلامة، والتنقيح للمقداد السيوري والذكري للشهيد الأول، وروض الجنان للشهيد الثاني، والروضة له، ومجمع الفائدة للمولى أحمد المقدس الأردبيلي، وجامع المقاصد للمحقق الكركي كلهم صححوا رواياته في مسألة جواز الاجتزاء بالتسيبحات الأربع

وذهب في الذخيرة إلى أنه مشترك بين الثقة وغيره^(١) احتج الأولون بما يظهر من كلام ابن داود حيث قال: «إذا وردت رواية عن محمد بن يعقوب عن محمد بن إسماعيل ففي صحتها قولان فإن في لقائه له إشكالاً»^(٢) انتهى.

وهذا مبني على أنه ابن بزيع، وبأن الكليني في أول الروضة عطف ابن بزيع على علي بن إبراهيم حيث قال: «علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن فضال عن حفص المؤذن عن أبي عبد الله عليه السلام وعن محمد بن إسماعيل بن بزيع...»^(٣).
والجواب عن ذلك من وجوه:

أحدها: ما روى الكشي قال: «وجدت في كتاب محمد بن الحسن بن بندار القمي بخطه: حدثني محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيى، قال: كنت بفيد^(٤) فقال لي محمد بن علي بن بلال: مر بنا إلى قبر محمد بن إسماعيل

⇒ مرة واحدة، وأيضاً صحح رواياته الشهيد الثاني في المسالك في شرح قول المحقق: «وقيل: إذا وقف على أولاده الأصغر جاز أن يشرك معهم».

١ - راجع: الذخيرة للفاضل الشيخ محمد باقر السبزواري في مقام الاستدلال للقول بالمضايقة في قضاء الفوائت فإنه قال ما هذا لفظه: «... ومنها ما رواه الشيخ والكليني عن زرارة بطريقتين: أحدهما من الحسان لإبراهيم بن هاشم، والآخر من الضعاف لمحمد بن إسماعيل الراوي عن الفضل بن شاذان».

وقال أيضاً في المسألة المذكورة: «احتج المحقق ومن تبعه على وجوب تقديم الفائتة الواحدة برواية صفوان المذكور، وعدّها جماعة من الصحاح، والجواب عن هذه الرواية غير نقي السند لأنّ في طريقها محمد بن إسماعيل عن الفضل، وقد مرّ أنه غير ثقة ولا ممدوح».

٢ - راجع: رجال ابن داود الحلبي في الخاتمة: ص ٥٥٥، طبع إيران دانشگاه سنة ١٣٨٣ هـ.

٣ - راجع: كتاب الروضة للكليني، الحديث الأول: ص ٢، طبع إيران سنة ١٣٧٧ هـ.

٤ - فيد - بفتح الفاء وسكون الياء المشناة التحتانية - بليدة في نصف طريق مكة من ←

بن بزيع لنزوره، فلما أتياه جلس عند رأسه مستقبل القبلة والقبر أمامه، ثم قال: أخبرني صاحب هذا القبر - يعني محمد بن إسماعيل - أنه سمع أبا جعفر عليه السلام يقول: من زار قبر أخيه المؤمن فجلس عند قبره واستقبل القبلة ووضع يده على القبر فقراً ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾ سبع مرات أمن من الفزع الأكبر^(١).

ثم أن الشيخ ذكر محمد بن علي بن بلال وذكر أنه من أصحاب العسكري عليه السلام^(٢) ولم يذكره في باب (لم)^(٣) مع أنه ذكر في ديباجة رجاله أنه يذكر في باب (لم) من تأخر زمانه عن زمان الأئمة عليهم السلام ولم يدرك الكليني العسكري عليه السلام.

الثاني: ما قاله الكشي وهو أن الفضل بن شاذان كان يروي عن جماعة منهم محمد بن إسماعيل بن بزيع^(٤) ولم يذكر العكس.

الثالث: أن محمد بن إسماعيل بن بزيع حيث ينسبه إلى جده يكون في وسط السند وينقل عن غير الفضل بن شاذان، فلو كان الذي في الوسط هو الذي يذكر في أوله لنقل مرة عن الفضل وعن غير الفضل، ولصرح يوماً بأنه ابن بزيع، مع أن شيئاً من ذلك لم يكن، وجعل ذلك على هذا الاستمرار من الاتفاقات الخارجية بعيد.

⇒ الكوفة، بقرب أجا أحد جبلي طي.

١- راجع: رجال الكشي: ص ٤٧٢، طبع النجف الأشرف.

٢- راجع: رجال الشيخ الطوسي، باب أصحاب العسكري عليه السلام: ص ٤٣٥، برقم ٤، طبع النجف الأشرف.

٣- (لم): هو رمز لمن لم يرو عن الأئمة عليهم السلام.

٤- راجع: رجال الكشي: ص ٤٥٥، طبع النجف الأشرف.

الرابع: ما ذكره الشيخ محمد في شرح الاستبصار وهو: أن الكليني رحمته الله روى عن محمد بن إسماعيل بن بزيع بواسطتين^(١) غالباً وبدون واسطة لم يوجد^(٢).

الخامس: ما ذكره الشيخ البهائي رحمته الله وهو: «أن ابن بزيع من أصحاب الرضا عليه السلام وأبي جعفر الجواد عليه السلام وقد أدرك الكاظم عليه السلام وروى عنه - كما ذكره علماء الرجال - فبقاؤه إلى زمن الكليني مستبعد جداً»^(٣) فتأمل.

السادس: ما ذكره هو والشيخ محمد وهو: «أن أهل الرجال قالوا: محمد بن إسماعيل بن بزيع أدرك أبا جعفر الثاني عليه السلام وهو يعطى أنه لم يدرك من بعده من الأئمة عليهم السلام فإن مثل هذه العبارة إنما يذكرونها في آخر إمام أدركه الراوي»^(٤).

وفيه نظر، فإن الكشي قال في ابن بزيع: أدرك موسى بن جعفر عليه السلام^(٥)، مع أنه أدرك بعده الرضا والجواد عليهم السلام^(٦). فالذي له أنس في كلامهم لا يخفى عليه ذلك.

١ - بل قد يروي عنه بثلاث وسائط في أصوله وفروعه، راجع الكافي في باب ما نص الله ورسوله على الأئمة عليهم السلام، وباب الركوع من كتاب الصلاة، فإنه روى فيهما عن الحسين بن محمد، عن عبد الله بن عامر، عن علي بن مهزيار عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، فقد ظهر لك أن ابن بزيع بالنسبة إليه إما في الطبقة الرابعة أو الثالثة فكيف يقع في الطبقة الأولى؟
٢ - وذكر أيضاً في شرح التهذيب الوجه الرابع، ثم قال: «وأيضاً فإنّ الفضل بن شاذان يروي عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، فروايته عن الفضل مستبعدة جداً» (منه تقرئ).

٣ - راجع: مشرق الشمسين للشيخ البهائي: ص ٨، طبع إيران.

٤ - راجع: المصدر نفسه: ص ٩.

٥ - راجع: رجال الكشي: ص ٤٧٢، طبع النجف الأشرف.

٦ - راجع: رجال الشيخ الطوسي باب أصحاب الكاظم، وباب أصحاب الرضا، وباب أصحاب

الجواد عليهم السلام.

السابع: ما ذكره أيضاً الشيخ البهائي عليه السلام ^(١) وهو أنه «لوبيقي إلى زمن الكليني - نور الله مرقده - لكان قد عاصر ستة من الأئمة عليهم السلام». والشيخ محمد قال: «يكون أدرك خمساً» قالوا: «وهذه مزية عظيمة لم يظفر بها أحد من أصحابهم، فكان ينبغي لعلماء الرجال ذكرها وعدّها من جملة مزاياه، وحيث إن أحداً منهم لم يذكر ذلك - مع أنه مما تتوفر الدواعي على نقله - علم أنه غير واقع» ^(٢) وفيه نظر.

الثامن: «ما اشتهر على الألسنة أن وفاة ابن بزيع كانت في حياة الجواد عليه السلام» فتأمل ^(٣).

التاسع: ما ذكره هو أيضاً وهو: «أن ابن بزيع من أصحاب الأئمة الثلاثة، أعني الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام، وقد سمع منهم أحاديث متكررة بالمشافهة، فلو لقيه الكليني لكان ينقل عنه شيئاً من تلك الأحاديث التي نقلها عنهم عليهم السلام بغير واسطة لتكون الوسطة بينه وبين كل من الأئمة عليهم السلام الثلاثة واحداً، فإن قلة الوسائط شيء مطلوب، وشدة اهتمام المحدثين بعلو الإسناد أمر معلوم».

العاشر: إننا لا نسلم أن قوله ^(٤): «وعن محمد بن إسماعيل» معطوف على علي بن إبراهيم بل تكرير عن قرينة صريحة وإمارة واضحة على أنه معطوف على غيره ^(٥) ولو كان معطوفاً عليه لوجب إسقاط (عن) كما لا يخفى، فهذا مما يؤيد أن

١ - ذكر هذا الوجه في شرح التهذيب أيضاً. (منه قَبْرُهُ).

٢ - راجع: مشرق الشمسين: ص ٩.

٣ - راجع: مشرق الشمسين: ص ٩.

٤ - يعني قول الكليني عليه السلام في الروضة، في الحديث الأول: ص ٢، طبع إيران سنة ١٣٧٧ هـ.

٥ - يعني أنه معطوف على ابن فضال في رواية (الروضة) لأن محمد بن يعقوب الكليني ←

الرجل الذي هو محل البحث ليس هو ابن بزيع^(١).

واعلم أن أكثر هذه الأمور استبعادية، ولكن لا بأس بها من حيث إنه إذا لم يكتف بواحد فالمجموع يحصل منه الظن القوي البالغ إلى حد الاكتفاء به بأنه ليس إياه.

فإن قلت: جميع هذه الأمارات تدل على عدم ملاقة الكليني له، ومنه أخذت أنه ليس ابن بزيع فلم لا تجعله ابن بزيع وتجعل السند مرسلًا كما جعله ابن داود؟^(٢)

قلت: يدل على أن السند متصل وليس بمرسل أمور:

⇒ يروي عن محمد بن إسماعيل بن بزيع بواسطتين لأنه يروي عن علي بن إبراهيم عن أبيه عنه.

١ - ولزيادة التوضيح، راجع: نقد الرجال للسيد المصطفى التفرشي مع ما علق عليه بنفسه في ترجمة محمد بن إسماعيل بن بزيع، ص ٢٩٣، وراجع أيضاً الرسالة التي ألفها العلامة حجة الإسلام السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي الشفتي الإصفهاني المولود سنة ١١٧٥ هـ والمتوفى سنة ١٢٦٠ هـ، فإنه ألف رسائل مستقلة في تراجم جماعة من الرجال الذين وقعوا في طرق الروايات المهم ذكرهم وهي اثنتان وعشرون رسالة، منها رسالة في تحقيق حال محمد بن إسماعيل، وقد طبعت كلها في مجلد واحد بإيران سنة ١٣١٤ هـ.

وراجع أيضاً المنتقى للشيخ حسن ابن الشهيد الثاني رحمته الله: ج ١، ص ٤٠، الفائدة الثانية عشرة، طبع إيران سنة ١٣٧٩ هـ.

وراجع أيضاً الراشحة التاسعة عشرة من الروايع السماوية للمير الداماد، ص ٧٠، طبع إيران، ونتيجة المقال للبارفروشي، ص ٢٦٣، المقصد السابع طبع إيران سنة ١٢٨٤ هـ، وشرح أصول الكافي، ج ٢، ص ١٩، للمولى محمد صالح المازندراني، طبع طهران سنة ١٣٨٣ هـ.

٢ - راجع خاتمة رجال ابن داود: ص ٥٥٥، طبع إيران دانشگاه سنة ١٣٨٣ هـ.

الأول: أنه جرت عادة الكليني رحمته الله بذكر جميع سلسلة السند، وذكره بتمامه، وفيه نظر لوجود المرسل في أحاديثه وإن كان الأغلب عدم الإرسال.

الثاني: إنا وجدناه كثيراً ما يعطف على هذا من هو ممن يروي عنه بلا واسطة كما عطف - في حديث: إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء - علي بن إبراهيم على هذا الرجل ^(١) ومن المعلوم أن الكليني رحمته الله ممن يروي عنه بلا واسطة كما لا يخفى.

الثالث: أن الشيخ في المشيخة قال: «ما ذكرته عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان فقد رواه عن محمد بن يعقوب عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان» ^(٢) والظاهر من ذلك الرواية بلا واسطة، ولو كان إرسال لبينه.

الرابع: أن الصدوق رحمته الله روى حديثاً عن محمد بن يعقوب وأوصله بمحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان قال: «عن محمد بن يعقوب قال: حدثنا محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان...» الخ ^(٣).

الخامس: العادة المستمرة والطريقة المستقيمة منه أنه متى أتى بمحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان أتى به في أول السند، فلو كان مرسلًا لنبه عليه.

السادس: أن الشيخ أيضاً حيثما يأتي به في كل موضع يأتي به متصلاً

١ - فإنه قال في الكافي: ج ٣، ص ٢، طبع طهران سنة ١٣٧٧ هـ، في كتاب الطهارة - باب الماء الذي لا ينجسه شيء - ما هذا لفظه: «محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى، وعلي بن إبراهيم عن أبيه...»

٢ - راجع: مشيخة الشيخ الملحقة بالجزء العاشر من التهذيب: ص ٥٠، طبع النجف الأشرف.

٣ - راجع: كتاب التوحيد للصدوق رحمته الله الباب الحادي والأربعين في أنه - عز وجل - لا يعرف إلا به، طبع إيران سنة ١٢٨٥ هـ.

بمحمد بن يعقوب كما لا يخفى على من تتبع.

السابع: إجماع المتأخرين من العلماء على تصحيح رواية محمد بن يعقوب عن محمد بن إسماعيل كما نقله البهائي^(١) فيدل على أنه في أول السند.

الثامن: ما يظهر من الكشي في ترجمة جندب بن جنادة^(٢) حيث نقل عنه بلا واسطة قال: «محمد بن إسماعيل، قال: حدثني الفضل بن شاذان...» الخ، ذكر ذلك مرتين، وقد جرت عاداته فيمن يروي عنه بلا واسطة أن يصدره بهذه الكيفية كما جرت بذلك طريقة غيره، ومن المعلوم أن الكشي في طبقة الكليني ومعاصر له، فيكون بالنسبة إلى الكليني أيضاً غير مرسل.

احتج الشيخ البهائي رحمته الله على أنه البرمكي بما ملخصه: «إن الذين وصلوا إلينا مسمين بهذا الاسم ثلاثة عشر كما تقدم تعدادهم، وكل منهم متف أن يكون هو ذلك إلا البرمكي، وذلك أن ابن بزيع قد عرفت الكلام فيه، وأنه ليس إياه، وأما من عدا الزعفراني والبرمكي من العشرة الباقين فلم يوثق أحد من علماء الرجال أحداً منهم فإنهم لم يذكروا من حال الكناني والجعفري إلا أن لكل منهما كتاباً، ولا من حال الصيمري والبلخي إلا أنهما من أصحاب أبي الحسن الثالث عليه السلام ولا من حال البندقي إلا أنه نقل حكاية عن الفضل بن شاذان^(٣) ولا من حال الزبيدي والجعفي والمخزومي والهملاني والبعجلي إلا أنهم من أصحاب الصادق عليه السلام

١ - راجع: ص ١٠ من مشرق الشمسين.

٢ - الذي ذكره الكشي إنما هو في ترجمة سلمان الفارسي لا في ترجمة جندب بن جنادة، فراجع: رجاله: ص ١٤، طبع النجف الأشرف.

٣ - أنظر: ملخص الحكاية في هامش مشرق الشمسين للشيخ البهائي: ص ١٠، وانظرها بنصها في رجال الكشي في ترجمة الفضل بن شاذان: ص ٤٥٢، طبع النجف الأشرف.

وبقاء أحدهم إلى عصر الكليني أبعد من بقاء ابن بزيع، وقد أطبق متأخرو علمائنا - قدس الله أرواحهم - على تصحيح ما يرويه الكليني عن محمد بن إسماعيل الذي وقع عليه النزاع، ولم يترددوا في ذلك، إلا ابن داود لا غير، وإطباقهم هذا قرينة قوية على أنه ليس أحداً من أولئك الذين لم يوثقهم أحد من علماء الرجال، فيبقى الأمر دائراً بين الزعفراني والبرمكي فإنهما ثقتان من أصحابنا، لكن الزعفراني ممن لقي أصحاب الصادق عليه السلام كما نص عليه النجاشي^(١) فيبعد بقاءه إلى عصر الكليني فيقوى الظن في جانب البرمكي فإنه - مع كونه رازياً كالكليني - فزمانه في غاية القرب من زمانه، لأن النجاشي يروي عن الكليني بواسطتين، وعن محمد بن إسماعيل البرمكي بثلاث وسائط، والصدوق يروي عن الكليني بواسطة واحدة، وعن البرمكي بواسطتين، والكشي حيث إنه معاصر للكليني يروي عن البرمكي بواسطة وبدونها.

وأيضاً فمحمد بن جعفر الأسدي - المعروف بمحمد بن أبي عبد الله كان معاصراً للبرمكي - توفي قبل وفاة الكليني بقريب من ست عشرة سنة، فلم يبق مزية في قرب زمان الكليني من زمان البرمكي جداً.

وأما روايته عنه في بعض الأوقات بتوسط الأسدي فغير قادح في المعاصرة، فإن الرواية عن الشيخ تارة بواسطة وأخرى بدونها أمر شائع متعارف لا غرابة فيه، والله أعلم بحقائق الأمور». انتهى كلامه رفع مقامه^(٢).

وأنت خبير بأنه غاية ما أثبت الشيخ البهائي عليه السلام تقارب زمان الكليني مع زمان البرمكي، وهذا لا يقتضي الرواية عنه، ولم نعهد روايته عنه بغير واسطة، كما

١ - راجع: رجال النجاشي: ص ٢٦٦، طبع إيران.

٢ - راجع: ص ٩ - ١٠ من مشرق الشمسين للبهائي عليه السلام.

نص عليه بعض أعلام العصر، وشهد به التتبع ولم يذكر أحد أنه من مشائخ الكليني، وفي توثيقه مع تضعيف ابن الغضائري نظر، وإن وثقه النجاشي^(١) على تأمل في ابن الغضائري، وسيجيء تحقيق حاله - إن شاء الله -.

ثم أن في نقله الاتفاق على تصحيح هذا السند من تلك الجهة عجيب، وقد تقدم نقل ابن داود الخلاف في صحته، ونقله جماعة عن ابن داود ولم ينكره أحد عليه.

واعلم أن لنا وجوهاً تقتضي أن يكون النيسابوري وتبطل أن يكون البرمكي وغيره وتعين أن يكون النيسابوري:

منها: الحكاية التي حكاها الكشي عن محمد بن إسماعيل النيسابوري عن الفضل بن شاذان^(٢) وسيجيء - إن شاء الله تعالى - على تأمل.

ومنها: ما ذكره السيد عناية الله في بيان عدم كونه البرمكي، قال: «أما بيان عدم جوازه - أي ذلك - البرمكي صاحب الصومعة فلأنه هو الرازي^(٣) كما يظهر مما علقناه عليه من الرواية المنقولة عن الكافي هناك^(٤) وهو ينكشف عن

١- راجع: رجال النجاشي: ص ٢٦٢، طبع إيران.

٢- راجع: رجال الكشي: ص ٤٥٢، طبع النجف الأشرف في ترجمة الفضل بن شاذان.

٣- وصرح الشيخ البهائي أيضاً بأنه هو الرازي كما تقدم (منه عنه).

٤- يشير إلى الرواية التي رواها الكليني في الكافي: ج ١، ص ٧٨، في كتاب التوحيد - باب حدوث العالم وإثبات المحدث - طبع إيران سنة ١٣٨١ هـ، فإنه قال: «حدثني محمد بن جعفر الأسدي، عن محمد بن إسماعيل البرمكي الرازي...»، ويشير بقوله: «هناك» إلى ما ذكره في حرف الميم في ترجمة محمد بن إسماعيل.

النجاشي أيضاً^(١) وفي طرق أخبار كثيرة من الكشي هكذا: حمدويه، قال: حدثني محمد بن إسماعيل الرازي، كما في ترجمة صفوان بن مهران^(٢) وفي صدر الكتاب^(٣) وغيرهما مما تقدم وسيجيء.

وشرح الشيخ في باب من لم يرو عنهم عليه السلام من رجاله: أن حمدويه سمع من يعقوب بن يزيد^(٤) وهذا يعقوب من رجال الرضا والجواد عليه السلام فيكون محمد بن إسماعيل الرازي البرمكي في مرتبة يعقوب وطبقته، فيبعد كل البعد رواية محمد بن يعقوب الكليني عن محمد بن إسماعيل - هذا - وهو عن الفضل بن شاذان الذي هو من رواة الهادي والعسكري عليه السلام دائماً^(٥).

ومنها: ما ذكره أيضاً^(٦) وهو أنه ذكر في ترجمة عبد الله بن داهر من النجاشي وتقدم أن محمد بن إسماعيل البرمكي يروي عن عبد الله، وهو يروي

١ - يعني يظهر أنّ البرمكي هو الرازي من رجال النجاشي، فإنه ذكر في ترجمة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البرمكي المعروف بصاحب الصومعة: ص ٢٦٢، رواية محمد بن جعفر الأسدي عنه كتاب التوحيد، ولم يذكر ترجمة للرازي أصلاً.

٢ - راجع: ترجمة صفوان بن مهران في رجال الكشي: ص ٣٧٣، طبع النجف الأشرف.

٣ - يعني كتاب الكشي، راجع: ص ١٠ منه.

٤ - راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٦٣، برقم ٩، في باب من لم يرو عنهم عليه السلام.

٥ - راجع: خاتمة مجمع الرجال لعناية الله القهائي، و ترجمة محمد بن إسماعيل أيضاً - باب الميم -.

٦ - راجع: مجمع الرجال في ترجمة عبد الله بن داهر بن يحيى الأحمر، فإنه ذكر ترجمته عن النجاشي وعلق عليه بقوله: «فيه دلالة على أن محمد بن إسماعيل البرمكي الرازي - صاحب الصومعة - بعيد كل البعد أن يكون هو الراوي عن الفضل بن شاذان ويروي عنه محمد بن يعقوب الكليني، كما في كثير من أحاديث الكافي على ما جوزه بعض الأعلام، فإن المرتبة والطبقة تعطي ما قلنا، بل تحكم عليه، فلا تغفل».

عن أبي عبد الله عليه السلام فمتى نجوز رواية محمد بن يعقوب الكليني عن محمد بن إسماعيل - هذا - وروايته عن الفضل.

ومنها: ما ذكره هو أيضاً^(١) وهو أنه سيجيء في ترجمة يونس بن عبد الرحمان رواية الرازي البرمكي عن عبد العزيز بن المهتدي الذي من أصحاب الرضا عليه السلام ورواية الفضل عنه، فبعيد رواية الكليني عن البرمكي - هذا - وهو عن الفضل.

ومنها: ما ذكره هو أيضاً^(٢) وهو: أن محمد بن جعفر بن عون الأسدي داخل في العدة المذكورة في الكافي بين الكليني وبين سهل بن زياد، وهذا الأسدي يروي عن الرازي البرمكي كما في الرواية المنقولة عن الكافي المكتوبة على ترجمته^(٣) وكما في طريق النجاشي إلى البرمكي^(٤) قال: فبعيد وأزيد منه رواية الكليني عن البرمكي بلا واسطة هذا» انتهى كلامه عليه السلام^(٥).

وما ذكره من هذه الوجوه منظور فيه ومحض استبعادات لا تقف على حد، فإن كونه في طبقة يعقوب بن يزيد لا يقتضي عدم رواية الكليني عنه لجواز تأخر زمان محمد بن إسماعيل - هذا - عن زمان محمد بن يعقوب وكونه من أصحاب

١ - راجع: في مجمع الرجال ما ذكره في ترجمة محمد بن إسماعيل - باب الميم - .

٢ - راجع: المصدر نفسه في ترجمة محمد بن إسماعيل.

٣ - يريد بالرواية المنقولة عن الكافي: ما ذكره في: ج ١، ص ٧٨، في كتاب التوحيد - باب حدوث العالم وإثبات المحدث - كما ذكرنا في تعليقتنا أنفة الذكر (ص ١٤٥).

٤ - راجع: رجال النجاشي: ص ٢٦٢، طبع إيران.

٥ - يعني كلام المولى القهبائي عليه السلام، راجع خاتمة مجمع الرجال، و ترجمة محمد بن إسماعيل منه.

الرضا والجواد عليهما السلام لا يقتضي ذلك أيضاً ولا أن لا يكون من أصحاب غيرهما عليهما السلام.

وبقية الوجوه على هذا النحو، فإن كلها أمور مرجعها إلى النفي يستبعد وجودها، على أن ما ذكره الشيخ البهائي من الوجوه^(١) ثبوتية تدل على رفع استبعاد ملاقاته الكليني لمحمد بن إسماعيل البرمكي، وبعد ذلك كله فأنا متوقف. ويجوز أن يكون البرمكي والنيسابوري إلى أن يظهر الله تعالى حقيقة الحال^(٢) ولا قوة إلا بالله.

«قوله عليه السلام: أردت أن أكتب كتاباً يشتمل على جميع أسماء الرجال. انتهى»

لا يخفى على من مارس كتب الرجال وغيرها أن هذا الكتاب أيضاً لا يشتمل على جميع أسمائهم ولا جميع أحوالهم كما ستطلع - إن شاء الله تعالى - وما استثناءه من الشذوذ فليس كذلك، فإننا سنذكر أسماء كثيرة من غير ما ذكره هو - إن شاء الله - :

١ - يشير إلى الوجوه التي ذكرها الشيخ البهائي في مشرق الشمسين مما تقدم ذكره آنفاً (ص ١٤٣).

٢ - هذا، ولكن ما ذكره في المدارك من أن «محمد بن إسماعيل - هذا - هو من مشايخ الإجازة، وأن كتب الفضل كانت موجودة بعينها إلى زمان الكليني» إن تم فالحديث صحيح، وهو غير بعيد، إلا أنه يحتمل في كل حديث حديث أن لا يكون مأخوذاً من كتب الفضل وإن كانت موجودة في زمن الكليني فيعود الإشكال إلى أن تقوم قرينة على أخذ الحديث من كتبه، ودونه خرط القتاد. (منه عليه السلام).

قوله: وابن داود:

لا يخفى أن الجواد عليه السلام وابن داود جعل علامتهما واحدة فربما يقع للناظر اشتباه إذا لم تكن قرينة، فالأولى التفرقة بين الرمزين.

حرف الهمزة

باب آدم

قوله: النخاس:

قال المصنف: «النخاس بالخاء المشددة والسين المهملة، وفي الخلاصة (النجاشي) وكأن ما في الخلاصة محمول على الاشتباه كما نبه عليه ابن داود» انتهى^(١).

* * *

١ - ذكر هذا الكلام المصنف ﷺ في الهامش (ص ٣) ، لا في المتن فراجع، وراجع الخلاصة للعلامة الحلبي ﷺ : ص ١٣ ، طبع النجف الأشرف، فإنه جاء فيها (النجاشي) يعني - بالنون بعدها الجيم والألف بعدهما الشين المعجمة ثم ياء النسبة - وكأن ما في الخلاصة اشتباه كما ذكره ابن داود في رجاله: ص ٩ ، والعلامة - نفسه - ضبطه في إيضاح الاشتباه: ص ٢ بالنون والخاء المعجمة المشددة والسين المهملة، وكذلك جاء في رجال النجاشي: ص ٨٢ (النخاس)، ومثله في أكثر المعاجم الرجالية.

باب أبان

قوله: أبان:

اعلم أن كلمة أبان في المقام علم منقول من صفة مشبهة يجوز فيه منع الصرف والانصراف، فالأول على تقدير اشتقاقه من أبي ففيه العلمية والزيادة، والثاني من أبين بمعنى اتهم كما في القاموس.

قوله: أبان بن أبي عياش:

قال الخليل^(١): عياش بفتح المهملة وتشديد الخاتمة، وفي الكافي «عن عمر بن أذينة عن أبان بن أبي عياش»^(٢).

قال الصالح: «بالشين المعجمة، ثم قال: قال ابن الغضائري: هو ضعيف،

١ - يقصد بالخليل المولى خليل بن الغازي القزويني المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ الذي تقدمت ترجمة له في تعليقتنا (ص ٨٧) وقد ذكر ذلك في شرحه للكافي الذي لا يزال مخطوطاً، وهو أحد مصادر صاحب الكتاب كما صرح به في المقدمة ويعبر المولى الخليل في شرحه للكافي بلفظة (الخاتمة) عن الياء المثناة التحتانية لكونها خاتمة الحروف الهجائية وذلك اصطلاح منه اصطلاحه في شرحه.

٢ - راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٤٤، باب استعمال العلم، وص ٤٦ باب المستأكل بعلمه والمباهي، طبع طهران سنة ١٣٨١ هـ.

وقال السيد علي بن أحمد^(١) إنه كان فاسد المذهب ثم رجع، وكان سبب تعريفه هذا الأمر سليم بن قيس^(٢).

وفي موضع آخر «تابعي ضعيف، روى عن أنس بن مالك، وعن علي بن الحسين عليه السلام، لا يلتفت إليه وينسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه»، هكذا نقله العلامة عن ابن الغضائري^(٣).

١ - هو الشريف أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن جعفر الحجة بن عبيد الله الأعرج بن الحسين الأصغر بن الإمام السجاد عليه السلام وهو صاحب الرجال المشهور برجال العقيقي الذي أكثر النقل عنه العلامة في الخلاصة وحكى عنه النجاشي في ترجمة زياد بن عيسى بعنوان العقيقي العلوي، والشيخ في الفهرست ترجم له مستقلاً وذكر كتبه ومنها كتاب الرجال الموجود حتى اليوم في بعض المكتبات، وقد نقل عنه الشيخ أبو علي الحائري الرجالي المتوفى سنة ١٢١٦ هـ في كتابه منتهى المقال المطبوع المشهور برجال أبي علي، وجعل رمزه (عق).

وترجم لأبان بن عياش - هذا - الذهبي في ميزان الاعتدال: ج ١، ص ١٠، ترجمة مفصلة، ونقل توثيقه من بعض وتضعيفه من بعض آخر، ومما نقله عنه من الأحاديث: «عن حماد بن سلمة، عن أبان، عن شهر بن حوشب، عن أم سلمة قالت: كان جبرائيل عند النبي - صلى الله عليه وسلم - والحسين معي فبكى، فتركته فدنا من النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال جبرائيل: أتجبه يا محمد؟ قال: نعم، قال: إن أمتك ستقتله، وإن شئت أريتك من تربة الأرض التي يقتل بها، فأراه فإذا الأرض يقال لها كربلاء»، وروى الذهبي عن أبي موسى المدني أن أبان - هذا - مات سنة ١٢٨ هـ.

٢ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ١٦٣، طبع طهران سنة ١٣٨٣ هـ، وكثيراً ما يعبر المصنف في الكتاب بلفظ (الصالح) ويريد به المولى محمد صالح المذكور، فلاحظ.

٣ - راجع الجملة المذكورة في خلاصة الرجال: ص ٢٠٦، برقم ٣، طبع النجف الأشرف،

وكذا قاله شيخنا الطوسي في كتاب الرجال^(١) إنه ضعيف» انتهى كلام الصالح^(٢)، وسيجيء تحقيق كتاب سليم في ترجمة سليم - إن شاء الله تعالى - .

قوله: أبان بن تغلب:

قال الخليل: «بفتح التاء المثناة فوق وسكون المعجمة وكسر اللام والموحدة»^(٣).

وقال الشيخ البهائي في حواشي الحبل: «لقي السجاد والباقر والصادق عليهم السلام وروى عن الصادق عليه السلام ألف حديث ولما مات قال: لقد أوجع قلبي موت أبان».

قال الصالح: «أبان بن تغلب ثقة جليل القدر عظيم المنزلة في أصحابنا لقي أبا محمد علي بن الحسين وأبا جعفر وأبا عبد الله عليهم السلام، وروى عنهم»^(٤).

⇒ وراجعها أيضاً في مجمع الرجال للقهائي: ج ١، ص ١٦ طبع اصفهان سنة ١٣٨٤ هـ، فإنه نقل عبارة ابن الغضائري المذكورة عن كتاب الضعفاء الذي كان عنده وفي حيازته.

١ - راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ١٠٦، برقم ٣٦، في باب أصحاب الباقر عليه السلام.

٢ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح: ج ٢، ص ٣٧٣.

٣ - راجع: شرح الكافي للمولى الخليل بن الغازي القزويني.

٤ - راجع: شرح أصول الكافي: ج ٢، ص ٢١ للمولى محمد صالح المازندراني، باب فرض العلم، طبع طهران سنة ١٣٨٣ هـ.

وقد ترجم لأبان بن تغلب - هذا - الذهبي في ميزان الاعتدال: ج ١، ص ٥، وقال: «شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته» ثم قال: «وقد وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين وأبو حاتم، وأورده ابن عدي، وقال: كان غالباً في التشيع، وقال السعدي: زائع مجاهر» راجع بقية كلام الذهبي في الميزان.

وفي المشيخة: «عن أبي علي صاحب الكلل عن أبان بن تغلب، ويكنى أبا سعيد وهو كندي كوفي، وتوفي أيام الصادق عليه السلام فذكره جميل عنده، فقال: رحمه الله، أما والله لقد أوجع قلبي موت أبان، وقال عليه السلام لأبان بن عثمان: إن أبان بن تغلب قد روى عني رواية كثيرة، فما رواه لك عني فاروه عني ولقد لقي الباقر والصادق عليهما السلام وروى عنهما»^(١).

وسيجيء بعض مدحه في ترجمة مسلم بن أبي فاختة - إن شاء الله تعالى - .

قوله: أبان بن عثمان :

روى عن حمزة بن الطيار كما يظهر من الكافي^(٢) وعن أبي بصير وعبد الواحد بن المختار.

وروى عنه السندي بن محمد كما يظهر من بصائر الدرجات^(٣) وفضالة بن أيوب^(٤).

قال المصنف رحمته: «وروى عنه علي بن الحكم كما يظهر من باب تطهير

١ - راجع الجملة المذكورة في مشيخة (من لا يحضره الفقيه) للصدوق ابن بابويه: ج ٤، ص ٢٣ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٨ هـ .

٢ - راجع: أصول الكافي للكليني، كتاب التوحيد، باب حجج الله على خلقه: ج ١، ص ١٦٤ طبع طهران سنة ١٣٨١ هـ .

٣ - راجع: بصائر الدرجات لمحمد بن الحسن بن فروخ الصفار المتوفى سنة ٢٩٠ هـ بقم، ج ١ الباب السادس، وج ٣ الباب الرابع عشر، طبع إيران سنة ١٢٨٥ هـ .

٤ - راجع: في روايته عن مشايخه المذكورين، ومن يروي عنه كتاب جامع الرواة للمولى محمد علي الأردبيلي الحائري، طبع إيران.

المياه من التهذيب، وروى عنه فضالة بن أيوب كما يظهر من باب حكم الجنابة» انتهى^(١).

والكلام فيه يقع في موضعين:

الأول: في مذهبه، وقد ذكر الكشي عن علي بن الحسن الفطحي أنه ناووسي^(٢).

قال المصنف رحمته الله: «الناوسية أتباع رجل يقال له ناووس، وقيل: نسبوا إلى قرية ناووسا، قالت: إن الصادق عليه السلام حي بعد ولن يموت حتى يظهر فيظهر أمره وهو القائم المهدي، وحكى أبو حامد الزوزني: أنهم زعموا أن علياً عليه السلام مات وستنشق الأرض عنه من قبل يوم القيامة فيملاً الأرض عدلاً» انتهى^(٣).

ووقع الخلاف في إثبات أنه ناووسي، فالمشهور ذلك، كما ذهب إليه الصالح، والبهائي رحمته الله، ويظهر من العلامة^(٤) وولده رحمته الله والمحقق رحمته الله والسيوري رحمته الله والشهيد وغيرهم.

١ - ذكر هذه الجملة المصنف رحمته الله في هامش الكتاب لافي متنه راجع (ص ٥) منه.

٢ - راجع: رجال الكشي: ص ٣٠٠ طبع النجف الأشرف، وقد ترجم لأبان - هذا - الذهبي في ميزان الاعتدال: ج ١، ص ١٠ طبع مصر سنة ١٣٨٢ هـ ترجمة مختصرة، وكملها ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان: ج ١، ص ٢٤ طبع حيدر آباد الدكن، فقال: «ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطيء ويهم وكان أديباً عالماً بالأنساب، أخذ عنه أبو عبيدة ومحمد بن سلام الجمحي، وغيرهما وقال محمد بن أبي عمر: كان أبان من أحفظ الناس».

٣ - ذكر هذه الجملة المصنف رحمته الله في هامش الكتاب لافي متنه، راجع (ص ٥).

٤ - راجع: المختلف للعلامة في مسألة إفطار يوم واحد من شهر رمضان: ص ٥٥، طبع إيران

قال المحقق في المعتمر^(١): «والجواب الطعن في السند فإن أبان بن عثمان ضعيف».

وقال السيوري في التنقيح: «أبان بن عثمان ضعيف لأنه ناووسي».

وقال الشهيد في نكت الإرشاد: «وفي الطريق أبان بن عثمان وفيه ضعف»^(٢).

وقال في حاشية المختلف: «اعلم أن صحة هذا الحديث مبني على أن أبان بن عثمان من الذين أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم على ما نقله الكشي^(٣) فإن صح الإجماع المذكور فالحديث صحيح، وإلا فالحديث من الموثق»^(٤) انتهى. ومنه يظهر أنه غير إمامي.

وفي المشرق: «يصفون - أي المتأخرين - بعض الأحاديث التي في سندها من يعتقدون أنه فطحي أو ناووسي، بالصحة نظراً إلى اندراجه فيمن أجمعوا على تصحيح ما يصح عنه، وعلى هذا جرى العلامة في المختلف، حيث قال - في مسألة ظهور فسق إمام الجماعة - : إن حديث عبد الله بن بكير صحيح، وفي

١ - راجع: المعتمر في تعيين غسل مخرج البول بالماء، وفي مباحث صلاة الميت وفي أوصاف المستحقين للزكاة، وذكر ذلك أيضاً المحقق في الشرايع في كتاب القصاص فيما إذا ضرب ولي الدم الجاني قصاصاً وتركه ظناً أنه قتله وكان به رتم وفي المختصر النافع أيضاً في المسألة المذكورة.

٢ - ذكر ذلك في مسألة صلاة الجنائز حين اصفرار الشمس، فراجع.

٣ - راجع: رجال الكشي: ص ٣٢٢ طبع النجف الأشرف بعنوان (تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام) فإنه عدّ أبان بن عثمان ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم.

٤ - راجع: المختلف في كفارة إفتار يوم واحد من شهر رمضان، الفصل الثالث من كتاب الصوم: ص ٥٥.

الخلاصة حيث قال: إن طريق الصدوق إلى أبي مريم الأنصاري صحيح وإن كان في طريقه أبان بن عثمان، مستنداً في الكتابين إلى إجماع العصابة على تصحيح ما يصح عنهما^(١).

وقال الصالح: «أبان بن عثمان كان من الناووسية» ثم روى: أن العصابة أجمعت على تصحيح ما يصح عنه والإقرار له بالفقه^(٢) ثم نقل كلام العلامة عليه السلام^(٣) إلى قوله للإجماع المذكور.

وذهب المقدس إلى أنه ليس بناووسي، والشيخ الفخري، والميرزا والشهيد الثاني. والمحسن^(٤) قال: «وموثقة إسماعيل وفي الطريق أبان بن عثمان فلا يبعد

١ - راجع: مشرق الشمسين للشيخ البهائي عليه السلام: ص ٤، طبع إيران، وراجع أيضاً: ما ذكره العلامة الحلبي في الفائدة الثامنة من الفوائد التي ألحقها بالخلاصة في الخاتمة: ص ٢٧٧ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨١ هـ.

٢ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ١٤٥، فإنه قال فيه: «... أبان بن الأحمر هو أبان بن عثمان الأحمر، نقل الكشي أنه كان ناووسياً وقال: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، وقال العلامة: الأقرب عندي قبول روايته للإجماع المذكور وإن كان فاسد المذهب».

٣ - المذكور في المتن (ص ٥) بنقل ولده فخر المحققين عدم قبول روايته فإنه قال: «سألت والدي عليه السلام عنه فقال: الأقرب عدم قبول روايته لقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ ولا فسق أعظم من عدم الإيمان» ولكن لعل العلامة عليه السلام تبدل رأيه في الخلاصة وكان سؤال ولده عنه كان قبل تأليفه للخلاصة، وليس بمستنكر تبدل رأي العلماء، فلاحظ.

٤ - المقدس هو المولى أحمد الأردبيلي، والشيخ الفخري هو الشيخ فخر الدين الطريحي النجفي، والميرزا هو الميرزا محمد الاسترآبادي صاحب منهج المقال في الرجال، والشهيد الثاني هو زين الدين العاملي، والمحسن هو المولى محمد محسن الفيض قال ذلك في كتابه الوافي.

قال في مجمع الفائدة والبرهان: «أبان بن عثمان وهو أيضاً ثقة فلا يضر القول بأنه ناووسي لعدم الثبوت، قيل: ممن أجمعت العصابة وهو مقبول عند المصنف وكثيراً ما يسمى الخبر الواقع هو فيه بالصحيح»^(١).

وقال في موضع آخر: «أبان بن عثمان الثقة واتهم أنه ناووسي ولكن قالوا: إنه ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، وهو مقبول الخلاصة، ويسمى بعض الأخبار الذي هو فيه بالصحة مثل ما يدل على عدم وجوب السلام، وبالجملة إنه مقبول لثبوت التوثيق وعدم ثبوت غيره».

وقال في موضع آخر: «أبان بن عثمان، وهو ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، وقد سمى الأخبار الواقع هو فيها بالصحة كثيراً، ويبنى على توثيقه صحة الطرق الكثيرة من (الفقيه) المصراحة بصحتها، وذلك غير مخفي على المتتبع مع التصريح بتوثيقه فلا يعارض ما نقله الكشي عن علي بن الحسن بن فضال أنه كان من الناوسية» انتهى.

وقال الشيخ الفخري^(٢) في مرتب المشيخة: «أبان بن عثمان، السند إليه

١ - راجع: مباحث ما يصح السجود عليه من مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلبي للمقدس الأردبيلي.

٢ - يقصد بالشيخ الفخري الشيخ فخر الدين بن محمد علي الطريحي النجفي المتوفى بها سنة ١٠٨٥ هـ، فإنه رحمته الله رتب مشيخة (من لا يحضره الفقيه) بحسب الأسماء أولاً، ثم رتبها بحسب الكنى المشهورة مع ذكر الاسم في كل كنية وبين حال السند إجمالاً من حيث الصحة وعدمها في كل اسم أو كنية، وقد جعل هذا المرتب من ملحقات كتابه (جامع المقال)

صحيح بالاصطلاح علي ما هو غير خفي^(١) وهو نفسه ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، وإن ورد فيه طعن من علي بن الحسن فتدبر».

والسبزواري في الذخيرة قال: «أبان بن عثمان الأحمر، وعندي لا إشكال فيه، إنه ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم، وأقروا لهم بالفقه على ما ذكره الكشي، وكتابه كتاب معتبر بين الطائفة، رواه الكوفيون والقميون بطرق وأسانيد متعددة، ولا طعن فيه إلا ما نقله الكشي عن محمد بن مسعود، عن ابن فضال أنه ناووسي^(٢) ولم يذكر ذلك غيره والجراح مثل المجروح» انتهى^(٣).

واشتهبه الشهيد الثاني حيث عدّه فطحياً قال في الدراية: «نقلوا الإجماع على تصحيح ما يصح عن أبان بن عثمان، مع كونه فطحياً»^(٤) وأنت علمت أن كل من تصدئ لبيان مذهبه ذكر أنه ناووسي.

هذا ما وقفت عليه من كلمات الفقهاء، وأنهم على ثلاثة مذاهب في مذهبه: التوقف، وأنه ناووسي، والعدم، وإليه أذهب.

واعلم أن منشأ الخلاف في ذلك نقل الكشي الطعن المذكور عن علي بن

⇒ لاختصاره، ويوجد منضماً إليه في بعض نسخه، راجع: الذريعة: ج ٤، ص ٦٩ لشيخنا الحجة الطهراني - أدام الله وجوده - .

١ - هذا شاهد على أنه ليس بناووسي، وليس فيه دلالة، أما قوله: «السند إليه صحيح بالاصطلاح» فلأنه لا يدخل في الصحة لعدم دخول الغاية في المغيب، ولأن ظاهر قوله: «وهو نفسه» الخ، أنه خارج عن المغيب فتدبر، نعم ظاهره الاعتماد عليه. (منه قَبِيحٌ).

٢ - راجع: رجال الكشي: ص ٣٠٠ طبع النجف الأشرف.

٣ - راجع: الذخيرة في شرح إرشاد العلامة الحلبي للفاضل السبزواري، طبع إيران.

٤ - راجع: شرح دراية الشهيد الثاني: ص ٢١، طبع النجف الأشرف.

الحسن بن فضال، وهو فطحي^(١) وقد اختلفوا في أنّ الجرح والتعديل من غير الإمامي هل هو مقبول أو لا؟ فالذي أذهب إليه العدم، وحققناه في المسألة الثالثة من مسائل الكتاب^(٢)، وسيجيء - إن شاء الله تعالى - في ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد، ولئن سلمنا القبول لكن القرائن الظنية على خلاف قول علي بن الحسن من نقل الكشي الإجماع المذكور، مع وقوع الخلاف بين أهل الحديث في قبول قول غير الإمامي، مع حكاية الشيخ والنجاشي ما ظاهره اتفاق أهل البصرة على الاعتماد عليه^(٣) وهو أخذهم الحديث منه، وكثرة روايته عنهم عليهم السلام وقولهم: «عرفوا منازل الرجال منا بقدر رواياتهم عنا»^(٤).

ونقل الفهرست والنجاشي أنه من أصحاب الكاظم عليه السلام وأنه روى عنه، فإنه ينافي الناووسية، على ما تقدم من بيان معناها، على أنّ الشك كاف في المقام، فإن إماميته سابقة معلومة، وهذا عارض مشكوك فيه، ومن عرف من أخيه ثقته فلا يسمعن فيه أقاويل الرجال.

الموضع الثاني: مما وقع الخلاف فيه قبول خبره وقد علمت أن المحقق، والسيوري، والشهيد على عدم القبول، ونقله فخر المحققين عن والده، والأكثر

١ - يعني: لا يقبل طعن علي بن الحسن بن فضال الذي هو فطحي في حق غير الفطحي من أرباب المذاهب.

٢ - راجع: المسألة الثالثة: ص ٩٦.

٣ - راجع: رجال النجاشي: ص ١١، وفهرست الشيخ الطوسي: ص ٤٢، برقم ٦٢.

٤ - روى هذه الرواية الكليني رحمته الله في أصول الكافي: ج ١، ص ٥٠، في كتاب فضل العلم، باب النوادر، «عن محمد بن الحسن، عن سهل بن زياد عن ابن سنان، عن محمد بن مروان العجلي، عن علي بن حنظلة، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: اعرفوا منازل الناس على قدر رواياتهم عنا».

على قبول خبره وإن كان الموثق ليس بحجة للإجماع الذي نقله الكشي مؤيداً بنقل الفهرست والنجاشي اعتماد البصريين عليه، وقد وثقه المقدس^(١) ووصف العلامة الطريق الذي هو فيه بالصحة^(٢) وكل يعلم من عبائرهم المتقدمة، ولهذا زيادة تحقيق نذكره في أحمد بن الحسن - إن شاء الله تعالى - فترقبه.

قوله: في أبان بن عمر الأسدي :

«ق جخ، ففي قول ابن داود إنه لم يرو عنهم نظر» يظهر من الفاء التفرعية^(٣) أن وجه النظر هو أن ذكر الشيخ له في أصحاب الصادق عليه السلام يتنافى ذكره في باب من لم يرو عنهم، وفيه نظر يعلم من المسألة الثانية من مسائل الكتاب^(٤).

والأوجه في وجه النظر أنه ليس في باب (من لم يرو عنهم) ذكر أبان بالكلية فضلاً عن ذكر أبان بن عمر وبهذا يوجه النظر المذكور في أبان بن عثمان.

١ - يقصد بالمقدس المولى أحمد الأردبيلي رحمته الله وقد وثقه في مجمع الفائدة والبرهان شرح الإرشاد للعلامة الحلبي رحمته الله كما تقدم آنفاً.

٢ - راجع: ص ٢٧٧ من الخلاصة في الفائدة الثامنة من الفوائد التي جعلها خاتمة لها، طبع النجف الأشرف.

٣ - يقصد بالفاء التفرعية هي الواقعة على حرف الجر في عبارة المصنف رحمته الله.

٤ - راجع: المسألة الثانية: ص ٩٣ في قوله: «كثيراً ما يقع النزاع بين علماء الرجال في الرجل...» الخ.

قوله: أبان بن محمد :

قد نقل المصنف رحمته الله توثيقه عن النجاشي، بل فوق ما يراد من التوثيق.
وقال في حاشية المختلف: «ما ادعي من صحة الرواية ممنوع إذ في طريقها
سندي بن محمد^(١) وهو من المجاهيل» انتهى. وكأنه لم يقف على هذا التوثيق.

* * *

باب إبراهيم

قوله: إبراهيم بن أبي بكر :

قال المصنف: «روى الشيخ رحمته الله في التهذيب كثيراً - في كتاب الحج - عن
موسى بن القاسم، عن إبراهيم بن أبي سمال، عن معاوية بن عمار، ووصفه في
بعض الأخبار بالنخعي، حيث قال: موسى بن القاسم عن إبراهيم النخعي عن
معاوية بن عمار»^(٢).

١ - سندي بن محمد هو أبان بن محمد - نفسه - ولكنه يعرف بسندي كما ذكره أرباب المعاجم
ومنهم صاحب المتن التفرشي في نقد الرجال، راجع: ص ٥ منه.
٢ - راجع ما ذكره المصنف رحمته الله في تعليقه على هذا الموضوع (ص ٦) من نقد الرجال.

قوله: إبراهيم بن أبي البلاد :

في التحرير^(١) «بالباء الموحدة المكسورة واللام المخففة والداد المهملة».

قوله: إبراهيم بن أبي زياد الكرخي :

قد حكم بجهالته في كشف الرموز والذخيرة^(٢).

قوله: ابن زنجويه الأرمني :

قال في المصباح المنير: وإرمنية ناحية بالروم، وهي بكسر الهمزة والميم بعدها ياء ساكنة ثم نون مكسورة ثم ياء آخر الحروف أيضاً مفتوحة لأجل هاء التانيث، وإذا نسب إليها حذفت الياء التي بعد الميم على خلاف القياس، وحذفت الياء التي بعد النون أيضاً استتقلاً لاجتماع ثلاث ياءات فتتوالى كسرتان مع ياء النسب، وهو عندهم مستنقل فتفتح الميم تخفيفاً فيقال: إرمني، ويقال الطين الإرمي منسوب إليها، ولو نسب على القياس لقل: إرميني.

١ - التحرير: هو تحرير وسائل الشيعة وتجبير مسائل الشريعة، شرح وسائل الشيعة المطبوع، وهو لمؤلف أصله المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي، المتوفى سنة ١١٠٤ هـ، وقد تقدم (ص ٨٩) التعريف به، فراجع.

٢ - كشف الرموز هو للأبي، والذخيرة للسبزواري، وإنما حكما بجهالته لعدم تعرض أرباب المعاجم الرجالية - عند ذكره - بمدح ولا قدح، وهو المصطلح عليه في (المجهول).

قوله: إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق الأحمرى :

قال الصالح: «وفي مذهبه ارتفاع، وأمره مختلط لا أعتمد على شيء مما يرويه»^(١).

وفي الحبل^(٢): «والرواية وإن ضعفت بأن في طريقها إبراهيم بن إسحاق الأحمرى وهو ضعيف جداً».

وفي المعبر: «إبراهيم بن إسحاق الأحمرى ضعيف».

وفي الوسائل عن ابن شهر آشوب^(٣): «إبراهيم بن إسحاق إنه متهم، وكتبه سداد».

وفي المدارك: «وعندي في هذا الحكم توقف لضعف الرواية بأن إبراهيم بن إسحاق الأحمرى كان ضعيفاً في حديثه متهماً في دينه على ما ذكره الشيخ

١ - الصالح: هو المولى محمد صالح المازندراني ذكر ذلك في شرحه لأصول الكافي، ج ١ ، ص ٨٩، ونقل هذه الجملة عن خلاصة العلامة، راجع (ص ١٩٨) القسم الثاني، طبع النجف الأشرف.

٢ - الحبل: هو كتاب الحبل المتين للشيخ البهائي، طبع بإيران سنة ١٣١٩ هـ، راجع (ص ١١) منه.

٣ - راجع: آخر الوسائل - باب الهمة - في ترجمة إبراهيم بن إسحاق الأحمرى النهاوندي، وراجع أيضاً معالم العلماء لابن شهر آشوب المازندراني السروي: ص ٧، طبع النجف الأشرف، وفي فهرست الشيخ الطوسي: ص ٢٩، برقم ٩، «إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق الأحمرى النهاوندي، كان ضعيفاً في حديثه متهماً في دينه، وصنف كتاباً جماعة قريبة من السداده ثم عدّ كتبه وذكر روايته لها عنه بإسناده.

والنجاشي» انتهى.

واعلم أنه قد ذكر النجاشي، والشيخ في رجاله في باب من لم يرو عنهم عليه السلام: إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق الأحمري النهاوندي إلا أنه ترك - في باب من لم يرو عنهم - (أبو إسحاق)^(١) وهو بهذه الصفات والنسبة اتفق الثلاثة مع ابن الغضائري على تضعيفه. ووافقهم العلامة وغيره على ذلك^(٢).

لكن ذكر الشيخ في رجاله في باب أصحاب الهادي عليه السلام: «إبراهيم بن إسحاق ثقة» فهل هو الأحمري المذكور أو غيره؟ احتمل العلامة الأول^(٣)، واستظهر المصنف والميرزا^(٤) التعدد، وكان استظهارهما من حيث أن الذكر في باب أصحاب الهادي يقتضي الرواية عن الهادي عليه السلام والذكر في باب من لم يرو عنهم يقتضي عدمها، فلو بني على الاتحاد لزم التناقض فلا بد من التعدد وأقله الشك وهو كاف. وقد ذكرنا في المسألة الثانية^(٥) أن الشيخ قد يذكر الرجل الواحد في أبواب من روى، وأخرى في باب من لم يرو عنهم، وقد ذكرنا ما يرفع التناقض

١ - يقصد أن الشيخ الطوسي عليه السلام بعد أن ذكره في باب من لم يرو عنهم من كتاب رجاله لم يتبع اسمه بكنيته (أبو إسحاق) كما فعل في الفهرست، وكما فعل النجاشي في رجاله، راجع رجال النجاشي: ص ١٥، ورجال الشيخ الطوسي: ص ٤٥١، برقم ٧٥، والفهرست: ص ٢٩، برقم ٩.

٢ - راجع: رجال العلامة (الخلاصة): ص ١٩٨، برقم ٤، القسم الثاني، وراجع رجال ابن الغضائري: ص ٣٧، من مجمع الرجال لعناية الله القهبائي فإنه أدرج رجال ابن الغضائري فيه.

٣ - فإنه بعد أن ترجم له في الخلاصة قال: «وقال - أي الشيخ - في كتاب الرجال في أصحاب الهادي عليه السلام: إبراهيم بن إسحاق ثقة، فإن يكن هو هذا فلا تعويل على روايته».

٤ - يعني الميرزا محمد الاسترابادي في منهج المقال - المطبوع -، راجع: ص ٢٠.

٥ - راجع: المسألة الثانية الأتفة الذكر (ص ٩٣).

هناك.

ولا يبعد أن يقال: إن ذلك دليل ظهور التعدد، فتأمل، والأول^(١) عليه
تضعيف واحد وتوثيق آخر كما لا يخفى.

وكيف كان فعلى ما بنينا من التعدد فهو مشترك بينهما، فإن كان رواية أبي
منصور أو أبي سلمان أو محمد بن الحسن الصفار عنه فهو الأحمري.

قوله: إبراهيم بن سليمان بن عبد الله :

المعتمد هو الاعتماد عليه، وأنه ثقة لتوثيق النجاشي والشيخ في
الفهرست^(٢) كما وثقه العلامة والمجلسي في الوجيزة^(٣).

وأما تضعيف ابن الغضائري بأنه يروي عن الضعفاء فلا يعارض ذلك
لوجهين:

أحدهما: ما سيجيء - إن شاء الله - في ترجمة ابن الغضائري أنه أحمد وقد
قيل هو مجهول الحال، فلا تعارض شهادته شهادة كل من النجاشي والشيخ،
فكيف وقد اتفقا على شهادة واحدة، وفيه نظر سيجيء - إن شاء الله تعالى - في

١ - يقصد بالأول: إبراهيم بن إسحاق المكنى بأبي إسحاق والموصوف بالأحمري الذي قيل
بتضعيفه، وقيل: بتوثيقه من قبل الشيخ الطوسي في كتاب رجاله في باب أصحاب
الهادي عليه السلام.

٢ - راجع: رجال النجاشي: ص ١٥، طبع إيران، والفهرست للشيخ: ص ٢٩، برقم ٨ طبع النجف
الأشرف.

٣ - راجع: رجال العلامة الحلبي - الخلاصة -: ص ٥، برقم ١١، طبع النجف الأشرف، والوجيزة
للمجلسي الملحقة بآخر رجال العلامة: ص ١٤٣، طبع إيران سنة ١٣١٢ هـ ..

ترجمة أحمد المذكور.

وثانيهما: أن الرواية عن الضعفاء لا تنافي الوثيقة في الحديث، لأن حجية رواية الضعفاء مذهب جماعة من أهل الحديث والأصوليين، فلا يكون قدحاً، ولذلك حكم الشيخ والنجاشي بأن أحمد بن محمد البرقي ثقة مع أنه يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل^(١).

وأما طعن ابن الغضائري عليه أيضاً بأن في مذهبه ضعفاً، فالجواب عنه:

أولاً: بالوجه الأول.

وثانياً: بأنه لا منافاة بينهما كما لا منافاة بين الحكم بالوقف والفتحية وغير ذلك من المذاهب الفاسدة وبين وثاقتهن، فتأمل، وراجع ما ذكرناه في بيان الاصطلاحات يظهر تحقيق الحال^(٢).

بقي هنا شيء وهو أن الشيخ ذكر في الفهرست إبراهيم بن سليمان بجميع القيود المذكورة هنا، وآخر بصفات ابن داحة المذكور قبيل هذا^(٣) ثم ذكر في باب من لم يرو عنهم عليه السلام اثنين:

أحدهما: بالصفات المذكورة هنا، قال: «إبراهيم بن سليمان بن حيان يكنى أبا إسحاق الخزاز الهلالي من بني تميم روى عنه حميد بن زياد أصولاً كثيرة»^(٤) فلم يكن بين العبارتين تغيير سوى أنه نقص عن الفهرست ابن عبد الله فحكم

١- راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٤٤، برقم ٦٥، ورجال النجاشي: ص ٥٩.

٢- راجع: ما ذكره ص ١٢٤، من الاصطلاحات في استعمال أهل الحديث والرجال قولهم: ثقة، ومعنى الوثوق.

٣- راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٢٧، وص ٢٩، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ.

٤- راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٤٠، برقم ٢٤، طبع النجف الأشرف.

المصنف رحمته الله باتحادهما، وهو الظاهر.

والآخر: «إبراهيم بن سليمان النهمي، له كتب ذكرناها في الفهرست»^(١)، وأنت تعلم أنه لم يذكر في الفهرست إبراهيم بن سليمان سوى هذا وابن داحة فيقع الشك في أنه هل هو ابن داحة أو هذا المذكور هنا؟ فمن حيث إنه يلزم التكرار في باب من لم يرو عنهم ورمي الشيخ في السهو والنسيان والخطأ والغلط وهو - مع كونه خلاف الظاهر - فيفتح باباً عظيماً هو ترك الاعتماد عليه وسقوط كتبه وسد باب الجرح والتعديل بلا داع يدعو إليه، ولا دليل يدل عليه فيقتضي أن يكون ابن داحة، فتأمل.

قوله: إبراهيم بن شعيب :

ذكر ثلاثة بهذا الاسم مع اتحاد الأب والنسبة إلى الكوفة، وأنهم من أصحاب الصادق عليه السلام^(٢)، فلذلك احتمل المصنف الاتحاد ولا ينافيه إضافته إلى الكاظم مع الصادق عليه السلام بدون الأولين لكن خلاف الظاهر من تكرير الشيخ له في باب واحد، مع أن الاتحاد في تلك الصفات وحدها لا يقتضي اتحاد الذات مع التكرار المذكور.

وأيضاً الوصف بالمزني لا يجتمع مع الوصف بالأسدي، لأن المزني نسبة إلى قبيلة قال في القاموس: «وكصبور أرض عمان وكجهينة قبيلة وهو مزني».

١ - راجع: المصدر نفسه: ص ٤٥١، برقم ٧٤، وزاد قوله: «روى عنه حميد بن زياد».

٢ - وهم: إبراهيم بن شعيب المزني الكوفي، وإبراهيم بن شعيب بن ميثم الأسدي الكوفي، وإبراهيم بن شعيب الكوفي، واقفي، وكلهم ذكرهم الشيخ الطوسي في باب أصحاب الصادق عليه السلام من رجاله، راجع: ص ١٤٥، برقم ٤٢، وبرقم ٤٥، وبرقم ٤٦.

وفي تنقيح الصحاح: «ومزينة قبيلة من مضر». فالأسدي والمزني ظهران في المغيرة.

روى في الكافي بإسناد فيه علي بن الحسين السلمي - ولا أعرف حاله - في الموثق «عن عبد الله بن جندب، قال: كنت في الموقف فلما أفضت لقيت إبراهيم بن شعيب فسلمت عليه وكان مصاباً بإحدى عينيه، وإذا عينه الصحيحة حمراء كأنها علقمة دم، فقلت: قد أصبت بإحدى عينيك وأنا والله مشفق على الأخرى فلو قصرت من البكاء قليلاً، فقال: والله يا أبا محمد ما دعوت لنفسي اليوم بدعوة، فقلت: ولمن دعوت؟ قال: دعوت لإخواني لأنني سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من دعا لأخيه بظهر الغيب وكل الله به ملكاً يقول: ولك مثلاه، فأردت أن أكون إنما أدعو لإخواني ويكون الملك يدعو لي لأنني في شك من دعائي لنفسي ولست في شك من دعاء الملك لي» انتهى^(١).

وهذا يدل على حسن حال إبراهيم بن شعيب، إلا أن فيه مع ضعف السند أنه مشترك ولم يتعين في الرواية المراد^(٢).

قوله: في إبراهيم بن صالح: لنظر وتأمل:

قال المصنف: «وجه التأمل أن الراوي فيهما واحد» انتهى^(٣). وهو ابن نهيك فيكون واحداً.

١ - راجع: الكافي: ج ٤، ص ٤٦٥ - ٤٦٦، كتاب الحج، طبع طهران سنة ١٣٧٧ هـ.

٢ - وفيه أيضاً أنه هو المادح لنفسه. (منه تَقَرُّرٌ).

٣ - ذكر وجه التأمل المصنف عليه السلام في الهامش، فراجع: ص ١٠.

وذكره في الفهرست، والنجاشي^(١) ومحمد بن شهر آشوب مرتين^(٢) مع أن العادة قاضية بعدم التكرار، فيقتضي التعدد، فلذا تأمل المصنف، والأظهر التعدد لبعده التكرار من هؤلاء لا سيما النجاشي وابن شهر آشوب.

ومما يدل على عدم غفلة الشيخ في الفهرست أنه قال: «إبراهيم بن صالح له كتاب رويناه بالاسناد الأول» فلو كان غافلاً عن ذكره أولاً لذكر الإسناد ثانياً ولم يحله على الأول.

ثم لو سلم الاتحاد فلا مقتضي للتوقف فيما يرويه وذكره في قسم الضعفاء، لأن النجاشي والشيخ في الفهرست وابن شهر آشوب وثقوه، ولم يكن فيه إلا رمي النجاشي له بالوقف، وهو لا يقتضي ذلك لأنك إن بنيت على الجمع في مثل ذلك فاللازم القبول، وإن بنيت على الترجيح فلا شك أن الترجيح للقبول لتعدد المعدل مع اعتراف الجراح بالتوثيق، ولا سيما على بعض نسخ الفهرست من توثيق الآخر^(٣).

١ - راجع: الفهرست: ص ٢٦، برقم ٢، وص ٣٣، برقم ٢٦، وراجع: رجال النجاشي:

ص ١٢ وص ١٩.

٢ - راجع: معالم العلماء لابن شهر آشوب: ص ٥ برقم ٥، وص ٦ برقم ٢١، طبع النجف الأشرف

سنة ١٣٨٠ هـ.

٣ - ذكر الاسترادي في منهج المقال: ص ٢٢ - بعد أن نقل ما ذكره الشيخ في الفهرست في

ترجمة إبراهيم بن صالح، وهي التي في ص ٣٣ -: «وقد وجدت في بعض النسخ منه: (وهو

ثقة) والإسناد: أحمد بن عبدون عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد».

قال شيخنا الفقيه الحجة المامقاني رحمته الله في تنقيح المقال في الرجال: ج ١، ص ٢٠ طبع

النجف الأشرف - بعد أن نقل عن المنهج هذه الزيادة -: «عندي ثلاث نسخ عليها آثار

التصحیح خالية عن هذه الزيادة».

قوله: إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، الخ، المدني:

قتل سنة خمس وأربعين ومائة وخمساً بقين من ذي القعدة، في (الصحاح) في مادة (خمر) قال: «وباخمرى موضع بالبادية، وبه قبر إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام».

وفي القاموس: «وباخمرى كسكرى قرية قرب الكوفة بها قبر إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي عليه السلام».

وفي العيون: «أبي، عن أحمد بن إدريس، عن سهل بن زياد، عن علي بن ريان، عن عبيد الله بن عبد الله الدهقان، عن الحسين بن خالد الكوفي، عن الرضا عليه السلام قال: جعلت فداك، حديث كان يرويه عبد الله بن بكير عن عبيد بن زرارة، فقال عليه السلام: وما هو؟ قلت: روى عن عبيد بن زرارة أنه لقي أبا عبد الله عليه السلام في السنة التي خرج فيها إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، فقال له: جعلت فداك إن هذا قد ألف الكلام، وسارع الناس إليه، فما الذي تأمر به؟ قال: فقال عليه السلام: اتقوا الله واسكنوا ما سكنت السماء والأرض، قال: وكان عبد الله بن بكير يقول: والله لئن كان عبيد بن زرارة صادقاً فما من خروج وما من قائم، قال: فقال لي أبو الحسن عليه السلام: إن الحديث على ما رواه عبيد، وليس على ما تأوله عبد الله بن بكير، إنما عنى أبو عبد الله عليه السلام بقوله: ما سكنت السماء من النداء باسم صاحبك وما سكنت الأرض من الخسف بالجيش»^(١).

١ - راجع هذا الحديث في كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ١، ص ٣١٠ - ٣١١، الحديث الخامس والسبعين، طبع إيران - قم، سنة ١٣٧٧ هـ، وفي نسخة من العيون (باسم صاحبكم) بدل (باسم صاحبك).

قوله: إبراهيم بن عبد الحميد :

قال الصالح^(١): «قال العلامة في الخلاصة: وثقه الشيخ في الفهرست وقال في كتاب الرجال: إنه واقفي من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام، قال سعد بن عبد الله: إنه أدرك الرضا عليه السلام ولم يسمع منه فتركت روايته لذلك، وقال الفضل بن شاذان: إنه صالح^(٢)».

قال الشهيد الثاني في الحاشية: لا منافاة بين حكم الشيخ بأنه واقفي وبكونه ثقة وكذلك قول الفضل: إنه صالح، لا يعارض القول بكونه واقفاً كما لا يخفى^(٣) انتهى كلام الصالح.

وفي شرح الشيخ البهائي: «والحديث ضعيف على مصطلح المتأخرين لإبراهيم بن عبد الحميد وهو واقفي».

وفي المشرق: «إن راويها - أعني إبراهيم بن عبد الحميد - واقفي متروك الرواية كما قاله الثقة سعد بن عبد الله^(٤)».

وفي المدارك: «الطعن في السند بأن راويها - وهو إبراهيم بن عبد الحميد -

١ - يعني: المولى محمد صالح المازندراني، راجع: شرحه لأصول الكافي: ج ٢، ص ١١٥ كتاب فضل العلم، باب مجالسة العلماء وصحبتهم.

٢ - راجع: الخلاصة في الرجال، القسم الثاني: ص ١٩٧، برقم ١.

٣ - راجع: تعليقه الشهيد الثاني عليه السلام على الخلاصة التي لاتزال مخطوطة.

٤ - راجع: مشرق الشمسين، للشيخ البهائي: ص ٣٤، طبع إيران، وراجع أيضاً: شرح من لا يحضره الفقيه، له الذي توجد نسخته المخطوطة في بعض المكتبات. وسعد بن عبد الله - هذا - هو الأشعري القمي المعاصر للمعسكري عليه السلام.

واقفي» .

وفي مجمع الفائدة والبرهان^(١): «الظاهر أنها معتبرة وإن كان في إبراهيم بن عبد الحميد - الواقع في الطريق - قول منقول عن الشيخ في كتاب رجاله إنه واقفي من رجال الصادق عليه السلام وما رأيت ذلك فيه بل ذكره فيه من غير ذم ولا مدح، وقال في الفهرست: ثقة، ونقل المصنف في الخلاصة عن الفضل بن شاذان: أنه صالح» انتهى.

واعلم أن الصالح قال في موضع آخر: «إبراهيم بن عبد الحميد مشترك بين رجلين: أحدهما مستقيم من رجال الصادق عليه السلام، والآخر واقفي من رجال الكاظم عليه السلام»^(٢).

ونقل في موضع آخر هذا الكلام عن ابن داود^(٣).

فتحصل من ذلك خلاف في اتحاده، وأصله من ابن داود، وأنت قد علمت أن من نقلنا عبارتهم بانون على الاتحاد ولا دليل على تعدده إلا ذكر الشيخ له في باب الكاظم عليه السلام مرتين فهو محل تأمل، وأنه واقفي نص عليه الشيخ في باب أصحاب الكاظم عليه السلام فظهر وجه ما قاله (المقدس) من أنه لم ير الوقف في باب أصحاب الصادق عليه السلام.

١ - مجمع الفائدة والبرهان للمولى أحمد المقدس الأردبيلي المتوفى سنة ٩٩٣ هـ وهو شرح لإرشاد العلامة الحلبي في الفقه، وقد طبع بإيران.

٢ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني عليه السلام: ج ١، ص ٣٨٣، ويعبر عنه صاحب الكتاب فيما تقدم ويأتي به (الصالح) كما عرفت في تعليقنا أول الكتاب.

٣ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح: ج ٢، ص ١١٥.

قوله: إبراهيم بن عبدة :

من أصحاب أبي محمد الحسن العسكري عليه السلام، روى الكشي توقيحاً إلى إسحاق بن إسماعيل، ومن جملته: «إبراهيم بن عبدة وفقه الله لمرضاته وأعانه على طاعته» ثم قال عليه السلام: «وأنت يا إسحاق رسولني إلى إبراهيم بن عبدة - وفقه الله - وأن يعمل بما ورد عليه في كتابي مع محمد بن موسى - إلى أن قال -: وكل من قرأ كتابنا هذا من موالي من أهل بلدك ومن هو بناحيتمك ونزع عما هو عليه من الانحراف عن الحق فليؤد حقوقنا إلى إبراهيم بن عبدة وليحمل إبراهيم بن عبدة ذلك إلى الرازي عليه السلام أو إلى من يسمي له الرازي» الحديث (١).

وفيه: «قال أبو عمرو: وحكى بعض الثقات أن أبا محمد عليه السلام كتب إلى إبراهيم بن عبدة: وكتابي الذي ورد على إبراهيم بن عبدة بتوكيلي إياه بقبض حقوقي من موالي هناك نعم هو كتابي بخطي إليه أقمته - أعني إبراهيم بن عبدة - لهم ببلدهم» الحديث (٢).

إبراهيم بن علي بن الحسن بن محمد بن صالح الكفعمي :

من مشاهير الفضلاء والمحدثين، والصلحاء المتورعين، وكان بين الشهيد الأول والشهيد الثاني - رضي الله عنهما - وله تصانيف كثيرة في الدعوات وغيرها، منها: البلد الأمين، ومنها: جنة الأمان الواقية، كلاهما في الدعاء، وصفوة الصفات

١ - راجع: رجال الكشي: ص ٤٨٣ و ٤٨٤.

٢ - راجع: المصدر نفسه: ص ٤٨٥.

في شرح دعاء السمات، وفي آخر الجنة: «تم الكتاب سنة خمس وتسعين مع ثمانمائة من هجرة سيد المرسلين وفي آخر الصفوة: سنة خمس وسبعين بعد الثمانمائة» انتهى.

وفي فهرست الوسائل وصفه بالورع^(١).

قوله: إبراهيم بن عمر. الخ :

قال المصنف: إبراهيم بن عمر اليماني، قال العلامة في الخلاصة: «قال النجاشي: إنه شيخ من أصحابنا ثقة، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ذكر ذلك أبو العباس وغيره، وقال ابن الغضائري: إنه ضعيف جداً، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام وله كتاب، والأرجح عندي قبول روايته، وإن حصل بعض الشك بالطعن فيه»^(٢).

واعترض عليه الشهيد الثاني:

أولاً: بأن الجرح والتعديل متعارضان فيه والترجيح مع الجرح كما هو مقرر عندهم.

وثانياً: بأن النجاشي نقل توثيقه عن أبي العباس وغيره كما يظهر من كلامه،

١ - راجع: ترجمة للكفعمي في (أمل الآمل) وغيره من المعاجم الرجالية، وكانت وفاته في (جب شيث) من بلاد جبل عامل سنة ٩٠٥ هـ، وقبره هناك مزار معروف، وراجع فهرست الوسائل في أوله: ص ٦، عند ذكره للكتب التي نقل عنها أحاديث الوسائل.

٢ - راجع: الخلاصة: ص ٦، برقم ١٥، ورجال النجاشي: ص ١٦، وراجع أيضاً: رجال ابن الغضائري في مجمع الرجال للقهبائي: ج ١، ص ٦٠، وقد أدرج رجال ابن الغضائري فيه.

والمрад بأبي العباس إما ابن عقدة وهو زيدي المذهب لا يعتمد على توثيقه أو ابن نوح، ومع الاشتباه لا يفيد، ومع ضم «غيره» معه لا يفيد فائدة يعتمد عليها^(١).

وفي الشرح^(٢): «وفيه نظر: أما الأول: فلأن كون التوثيق من النجاشي مجرد النقل غير معلوم، بل الظاهر خلافه وأن النقل لروايته عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام لأنه أقرب^(٣).

وأما ثانياً: فلأنه بتقدير الاحتمال فالظاهر من أبي العباس هو ابن نوح عند الإطلاق وإذا ثبت التوثيق من النجاشي لا عبرة بقول ابن الغضائري لأنه غير معلوم الحال»، ثم أخذ في تعيينه وحقق أنه أحمد، وسيجيء ذلك في ترجمته وسيجيء تحقيق المراد من أبي العباس في ترجمة الحكم بن حكيم - إن شاء الله -.

١ - راجع: تعليقة الشهيد الثاني عليه السلام على الخلاصة التي لا تزال مخطوطة.

٢ - يقصد بالشرح: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين العاملي - الشهيد الثاني - عليه السلام فإنه كثيراً ما ينقل عن هذا الشرح وعده في أول الكتاب من مصادره، وقوله: «وفيه نظر» الخ، اعتراض على ما ذكره الشهيد الثاني في اعتراضه على العلامة في الخلاصة، فلاحظ.

٣ - يقصد بقوله: «لأنه أقرب» أن اسم الإشارة الذي ذكره النجاشي في كتاب رجاله في ترجمة إبراهيم بن عمر اليماني بقوله: «ذكر ذلك أبو العباس وغيره» إشارة إلى روايته عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام لا إلى قوله: «ثقة» لتكون الوثيقة منقولة عن أبي العباس كما جاء في اعتراض الشهيد الثاني على العلامة في تعليقه على الخلاصة عند نقل العلامة عبارة النجاشي، لأن قول النجاشي «روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام» أقرب إلى اسم الإشارة من قوله: «ثقة»، ومن المقرر لدى علماء العربية أنه إذا وردت في الكلام جملة وكان بعدها اسم إشارة أو ضمير فإنه يرجع إلى الأقرب إليه.

راجع: ترجمة إبراهيم بن عمر اليماني الصنعاني في رجال النجاشي: ص ١٦، ليتضح لك الأمر.

وفي المجمع^(١): «ومثله صحيحة أبي خالد القماط وإن كان فيه إبراهيم بن عمر اليماني وحصل بعض الشك لكنه مقبول كما قبله المصنف».

وفي الذخيرة: «إبراهيم بن عمر اليماني فظاهر النجاشي توثيقه، وضعفه ابن الغضائري لكن الاعتماد على النجاشي قد يحصل فيه خلاف من الشهيد الثاني»^(٢).

ويظهر من الصالح^(٣) التوقف فيه، وغيرهما ممن نقلنا كلامهم الاعتماد، وهو المعتمد.

وما ذكره الشهيد من أن النجاشي نقل توثيقه... الخ، فيه أنه لم ينقله عنه وحده بل عن غيره أيضاً معتمداً عليه، فهو مستقل بالتوثيق فلا يعارضه جرح لما تقدم في إبراهيم بن سليمان^(٤).

١ - المجمع: هو مجمع الفائدة والبرهان للمولى أحمد الأردبيلي، وهو شرح لإرشاد العلامة الحلبي، كما ذكرنا آنفاً.

٢ - راجع: ذخيرة المعاد في شرح إرشاد العلامة الحلبي لله للسيرزاري، ويقصد صاحب الذخيرة بقوله: «قد يحصل فيه خلاف من الشهيد الثاني» ما ذكره الشهيد الثاني في اعتراضه المذكور على العلامة الحلبي المتقدم.

٣ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ٣٧٣.

٤ - راجع: ما ذكره في ترجمة إبراهيم بن سليمان بن عبد الله: ص ٨٣، من الوجوهين في أن ما ذكره ابن الغضائري من التضعيف لا ينافي الوثاقة.

قوله: إبراهيم بن عيسى الخزاز:

قال الخليل: «بفتح المعجمة وشد الزاي الأولين»^(١).

وقال الصالح: «الخرزاز بالخاء المعجمة والراء المهملة. وقيل: بالمعجمة والزاي المعجمة بعد الألف، اسمه إبراهيم بن عيسى، وقيل: ابن زياد، وقيل: ابن عثمان، وفي الخلاصة ثقة»^(٢) انتهى.

وفي التهذيب في كتاب الرهن: «عن إبراهيم بن عثمان بن زياد»^(٣).

ولا يبعد أن يكون وجه هذا الخلاف هو أنه تارة وصف إبراهيم باسم أبيه، وأخرى باسم جدّه، وأخرى بجدّ أبيه مثلاً، كما وجدنا كثيراً من أمثال هذا، مثل محمد بن الوليد، وتارة ابن الحسن بن الوليد.

قوله: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى:

روى عنه محمد بن خالد البرقي، وهو روى عن أبي كهمس، وكأنه

١ - راجع: شرح الكافي للمولى الخليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

٢ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ٩٩، كتاب فضل العلم، باب فضل العلماء، وراجع أيضاً: خلاصة العلامة الحلي: ص ٥، برقم ١٣، طبع النجف الأشرف.

٣ - راجع: كتاب التهذيب للشيخ الطوسي: ج ٧، ص ١٧٩، آخر باب الرهن الحديث الـ (٤٤)، طبع النجف الأشرف.

الشيباني^(١) كما يظهر ذلك من بصائر الدرجات للصفار.

١ - قوله: «وكانه الشيباني» أي كأنَّ أبا كهمس - هذا - هو الشيباني واسمه الهيثم بن عبد الله كما ذكره صاحب الكتاب في باب الهاء، وقد يقال له الهيثم بن عبيد تصغيراً لاسم أبيه، وليس هو أبا كهمس القاسم بن عبيد الذي هو أيضاً من أصحاب الصادق عليه السلام كما ذكره الشيخ في رجاله، والذي روى عنه الحجاج الخشاب كما في كتاب الدعاء من الكافي، ولكن الذي يلفت النظر أنَّ محمد بن خالد البرقي الذي يروي عن إبراهيم بن محمد في بصائر الدرجات في الجزء الخامس، باب أنَّ الأئمة يخبرون شيعتهم بأفعالهم وسرهم، إنما يروي عن إبراهيم بن محمد الأشعري لا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى كما ذكر - هنا - وهما اثنان، وقد ذكر صاحب الكتاب في باب الهاء تحت عنوان (الهيثم بن عبد الله الشيباني) الذي كنيته أبو كهمس عين الرواية التي ذكرها صاحب البصائر عنه وصرح هناك بأنه رواها صاحب بصائر الدرجات، وسندها «إبراهيم بن هاشم عن أبي عبد الله البرقي - وهو محمد بن خالد - عن إبراهيم بن محمد الأشعري عن أبي كهمس» إلى آخره، فكان صاحب الكتاب عند ترجمته للهيثم بن عبد الله الشيباني غفل عما كتبه هنا.

وراجع أيضاً باب الكنى من هذا الكتاب تحت عنوان (أبو كهمس).

ثم أنه يوجد في بعض الأحاديث (أبو كهمش) بالشين المعجمة ولعله اشتباه والصحيح بالسين المهملة كما هو المشهور عند أصحاب المعاجم، فلاحظ.

وقد ترجم لإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى - هذا - ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ١، ص ١٥٨ طبع حيدر آباد الدكن، ترجمة مفصلة فقال: «إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى - واسمه سمعان - الأسلمي مولاهم، أبو إسحاق المدني» ثم ذكر أسماء الراوين عنه ومن روى عنهم، وهم كثيرون، ثم أقوال أرباب المعاجم في قدحه وجعل من جملة قدحه أنه كان رافضياً، ثم ذكر عن جملة توثيقه، ثم قال: «قيل للربيع ما حمل الشافعي على أن روى عنه قال: كان يقول: لأن يخبر إبراهيم من بُعد أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث» ثم قال: «قيل إنه مات سنة ١٨٤ هـ، وفي كتاب الغرباء لابن يونس مات سنة ١٩١ هـ».

قوله: إبراهيم بن محمد الأشعري :

نقل توثيقه في الوسائل عن المحجة لابن طاووس (١).

قوله: إبراهيم بن محمد بن سعيد :

قال المجلسي رحمته الله: «وثقه ابن طاووس» (٢).

ويستفاد من الكتاب (٣) له مدايح:

أحدها: انتقاله إلينا من الزيدية.

⇒ وترجم له أيضاً الذهبي في ميزان الاعتدال ترجمة طويلة: ج ١ ، ص ٥٧، طبع مصر وقال: «روى عباس عن ابن معين: كذاب رافضي» ثم نقل أقوال أرباب الحديث والمعاجم في مدحه تارة وقدحه أخرى، ثم نقل عن ابن عدي أن «له كتاب الموطأ أضعاف موطأ مالك وله نسخ كثيرة، وقد وثقه الشافعي وابن الإصهاني» ثم نقل عن ابن عقدة أنه قال: «نظرت في حديث إبراهيم بن أبي يحيى، وليس هو بمنكر الحديث، وقد حدث عنه الثوري وابن جريح والكبار». ثم قال: «واسم جده أبي يحيى سمعان، وإبراهيم رواية عن الكبار الزهري، وابن المنكدر، وصالح مولى التوءمة... توفي سنة ١٨٤ هـ» .

١ - راجع: آخر الوسائل - باب الهزمة - في تراجم الرجال، وراجع: كتاب كشف المحجة لشمرة المهجة لرضي الدين أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس الحسيني الحسيني المتوفى سنة ٦٦٤ هـ، ص ١٢٥، في الفصل الحادي والأربعين بعد المائة، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٠ هـ.

٢ - قال المجلسي الثاني في الوجيزة: ص ١٤٣: «إبراهيم بن محمد بن سعيد الثقفى كان زيدياً وله مدائح، وثقه ابن طاووس» وقد حكى: أن ابن طاووس وثقه في كتاب الإقبال وغيره أيضاً.

٣ - يقصد بالكتاب (نقد الرجال) المتن، راجع: ص ١٢ - ١٣ منه.

ثانيها: فود جماعة من القميين إليه وسألهم إياه الانتقال إليهم.

وثالثها: هجرته إلى إصفهان لأجل نشر المناقب والمثالب^(١) مع ذلك توثيق من ذكرنا له، ولاشك أن الظن القوي يحصل بوثاقته ولا أقل من الحسن، فعده في باب الضعفاء - كما صنع الحاوي - لا وجه له، إلا أن ذلك دليل على الوثاقة المتأخرة، فالحديث إن كان فيه دلالة على تأخره فهو صحيح، وإلا كان ضعيفاً، ولعله لهذا عده في جملة الضعفاء، والأغلب انتفاؤها^(٢).

قوله: إبراهيم بن محمد بن عبد الله الجعفري :

كأنه أحد الشهداء المذكورين في وصية الكاظم عليه السلام ويذكر في ترجمة العباس بن موسى بن جعفر - إن شاء تعالى - .

قوله: إبراهيم بن محمد الهمداني. الخ:

سيجيء - إن شاء تعالى - بعض أحواله في ترجمة أحمد بن حمزة اليسع.

١ - أنظر هذه المدائح أيضاً في رجال النجاشي: ص ١٣ - ١٤، طبع إيران، وانظرها أيضاً في فهرست الشيخ الطوسي: ص ٢٧ - ٢٨، برقم ٧ طبع النجف الأشرف، وذكر النجاشي أنه مات سنة ٢٨٣ هـ.

٢ - يعني انتفاء الدلالة المذكورة.

قوله: إبراهيم المخارقي. الخ:

في ترحم الصادق عليه السلام وصف عقيدته^(١) وفي دلالة على حسن حاله نظر، من جهة سند الرواية فإن فيها نوحاً وهو مشترك^(٢)، ومن جهة أن الراوي ذلك كله هو إبراهيم المخارقي الذي هو محل الكلام فإثبات وثاقته بذلك دوري.

قوله: إبراهيم بن مهزيار:

أورد على الرواية التي أوردها المصنف^(٣) بضعف سندها بإسحاق بن محمد البصري - كما سيجيء إن شاء الله تعالى - ولو سلم فليس هذا المدح مما يعتد به، وإن الحديث الذي وصفه العلامة بالصحيح^(٤) هو هذه الرواية الضعيفة، وإن الظاهر من العمري^(٥) - هذا - هو حفص بن عمرو الذي سيجيء - إن شاء الله تعالى - ذكره، وعنوان كتاب الكشي يدل عليه^(٦).

١ - روى وصف عقيدته لأبي عبد الله الصادق عليه السلام وترحم الصادق عليه السلام له بقوله: «رحمك الله»،

الكشي في رجاله: ص ٣٥٧ - ٣٥٨.

٢ - يعني مشترك بين الثقة وغيره، راجع المعاجم الرجالية.

٣ - المصنف روى الرواية عن رجال الكشي، راجعها: ص ٤٤٦، طبع النجف الأشرف.

٤ - وصف العلامة الحلبي في الفائذة الثامنة من الفوائد الملحقة بآخر الخلاصة: ص ٢٧٨، طريق الصدوق ابن بابويه في كتابه (من لا يحضره الفقيه) إلى إبراهيم بن مهزيار، بالصحيح، وطريقه إلى بحر السقا بالصحيح أيضاً مع أن في الطريق إبراهيم بن مهزيار.

٥ - يريد بالعمري الذي ذكر في رواية الكشي التي نقلها عنه المصنف الماتن.

٦ - فإن الكشي في رجاله: ص ٤٤٦، جعل العنوان: «حفص بن عمرو المعروف بالعمري،

وإبراهيم بن مهزيار، وابنه محمد».

والعلامة فهم أن العمري - هذا - اسمه جعفر تبعاً لابن طاووس^(١) والظاهر أنه تصحيف، إذ لم يعهد هذا الاسم في نواب الإمام عليّ فتأمل.

وفيه أن كون هذا المدح - على تقدير التسليم - مما لا يعتد به، ليس كذلك، وأي مدح أعظم من كون الرجل أميناً للإمام، وأما أن مستند العلامة هو هذه الرواية فمجرد احتمال ولكن مستنده أمر آخر.

وأيضاً صرح ابن طاووس بأنه من سفراء الصاحب المعروفين الذين لا يخلطون الإثنا عشرية فيهم، وهو صريح في أن ليس مستند ابن طاووس هذه الرواية، بل الظاهر الدراية والإجماع، ولعله هو مستند العلامة.

وكيف كان فهو حسن قطعاً، فما في المجمع من نفيه حيث قال: «مع أنه خبر غير صحيح لوجود إبراهيم بن مهزيار وما وثق بل ما ثبت مدحه الذي ذكره في رجال ابن داود وما تسمى في الكتب أيضاً لا بالصحيح ولا بالحس، وكأنه لذلك تردد في الوجوب في المعتبر»^(٢) انتهى، وهو منظور فيه من وجوه تعلم من الكتاب ومن كلامنا السابق.

١ - وقد ترجم العلامة الحلبي لجعفر بن عمرو المعروف بالعمري في الخلاصة: ص ٣٢، برقم ٩، وذكر رواية الكشي التي ذكرها ص ٤٤٦ الواردة في حق حفص بن عمرو العمري الذي ورد في العنوان، ومنشأ أشباه العلامة إما تصحيف حفص الوارد في رجال الكشي في النسخة التي عنده بجعفر، أو أن العلامة لم يراجع الكشي بل راجع كلام ابن طاووس، فإنه قد سبقه في هذا الاشتباه فإنه قد عنون الرجل في كتابه (حل الإشكال في معرفة الرجال) بمثل ما عنون به العلامة وروى رواية الكشي التي ذكرها في حق حفص بن عمرو العمري، ثم قال: الطريق فيه ضعيف وهو أحمد بن كلثوم، وكان من القوم، وكان مأموناً على الحديث، إلى آخر ما قاله.

٢ - راجع: مجمع الفائدة والبرهان - شرح إرشاد العلامة - للمولى المقدس الأردبيلي المطبوع بيران، وراجع أيضاً: المعتبر للمحقق الحلبي.

قوله: إبراهيم بن موسى بن جعفر عليه السلام:

في العيون: «عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني عليه السلام عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن بكر بن صالح، قال: قلت لإبراهيم بن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: ما قولك في أبيك؟ قال: هو حي، قلت: فما قولك في أخيك أبي الحسن عليه السلام؟ فقال: ثقة صدوق، قلت: فإنه يقول: إن أباك قد مضى قال: هو أعلم بما يقول، فأعدت عليه فأعاد علي، قلت: فأوصى أبوك؟ قال: نعم، قلت: إلى من؟ قال: إلى خمسة منا، وجعل علياً المقدم علينا»^(١).

وهذا كلام مخلط يمزج الحق بالباطل فهو ظاهر في أنه يريد الباطل ولا يتمكن، إلا أن بكر بن صالح ضعيف جداً.

وفي الكافي: «الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن علي بن أسباط، قال: قلت للرضا عليه السلام: إن رجلاً عنى أخاك إبراهيم فذكر له أن أباك حي وأنت تعلم من ذلك ما يعلم، فقال: سبحان الله يموت رسول الله صلى الله عليه وآله ولا يموت موسى؟ وقد - والله - مضى كما مضى رسول الله صلى الله عليه وآله - إلى أن قال عليه السلام - ولكن قد سمعت ما لقي يوسف من إخوته»^(٢).

١ - راجع الحديث في كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ١، ص ٣٩، طبع دار العلم (قم) سنة ١٣٧٧ هـ.

٢ - راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٨٠، طبع طهران سنة ١٣٨١ هـ.

قوله: إبراهيم بن نعيم :

قد وردت في بعض روايات الكافي^(١) روايته عن الأصمغ، واستبعده في (مرآة العقول) حيث قال: «الحديث حسن يمكن فيه شوب إرسال إذ رواية الكناني عن الأصمغ بغير واسطة بعيد» انتهى^(٢).

وهو كذلك لأن الأصمغ من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام والكناني من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام ويبعد ملاقاتهما كما لا يخفى^(٣).

١ - رواية أبي الصباح إبراهيم بن نعيم الكناني عن الأصمغ بن نباتة رواها الكليني في روضة الكافي: ص ١٥٧، طبع طهران سنة ١٣٧٧ هـ، ولم يروها في الكافي، وإن البحثة المتتبع المولى محمد بن علي الأردبيلي الحائري حصر في كتابه (جامع الرواة) - المطبوع بإيران - أسماء الراوين عن الأصمغ بن نباتة في الكافي فلم يذكر منهم أبا الصباح الكناني - هذا - وإنما ذكر في ترجمة الأصمغ رواية أبي الصباح عنه في روضة الكافي، كما لم يذكر روايته عنه في باقي الكتب الأربعة الحديثية فراجع.

٢ - راجع: مرآة العقول شرح الكافي للعلامة المحدث المجلسي الثاني، طبع إيران.

٣ - وقد ذكر ابن داود الحلبي في رجاله: «أن إبراهيم بن نعيم أبا الصباح العبدي مات بعد السبعين والمائة وهو ابن نيف وسبعين» والأصمغ بن نباتة ذكر الشيخ الطوسي في رجاله أنه من أصحاب علي والحسن عليهما السلام ولعل هذا مما يؤيد عدم ملاقاتهما، فلاحظ.

ولكن ذكر الكشي في رجاله: ص ١٩٣: «وجدت في كتاب محمد بن الحسن بن بندار القمي بخطه: حدثنني الحسن بن أحمد المالكي عن جعفر بن فضيل قال: قلت لمحمد بن فرات لقيت أنت الأصمغ؟ قال: نعم لقيته مع أبي فوأيته شيخاً أبيض الرأس واللحية طوالاً - إلى أن قال - : فما مضى بعد ذلك إلا قليل حتى توفي عليه السلام، وفرات بن أحنف عده الشيخ في رجاله من أصحاب السجاد والباقر والصادق عليهم السلام، وأما ابنه محمد بن فرات فكان في أيام الرضا عليه السلام،

واعلم أنه يظهر من كلام النجاشي^(١) ورجال الشيخ توثيقه^(٢)، وتبعهما العلامة^(٣) والمقدس في المجمع^(٤) ولم أر أحداً جرحه، إلا أن الأخبار اختلفت في جرحه ومدحه، وكلها ضعيفة السند، لكن أخبار المدح والتوثيق منجبرة بتوثيق الجماعة المذكورة فتقدم، وكلها مذكورة في رجال الكشي^(٥)، إلا ما رواه في الخرائج، قال: «روي عن أبي الصباح الكناني، قال: سرت إلى أبي جعفر عليه السلام ففرعت الباب فخرجت إليّ وصيفة ناهد فضربت بيدي على رأس ثديها، فقلت لها: قولي لمولاك: إني في الباب فصاح من آخر الدار أدخل لا أم لك، فدخلت وقلت: والله ما أردت ريبة ولا أردت إلا زيادة في يقيني، قال: فقال: صدقت لئن ظننتم أن هذه الجدران تحجب أبصارنا كما تحجب أبصاركم إذأ لا فرق بيننا وبينكم، فإياك أن تعاود لمثلها» انتهى.

فهذه الرواية تدل على عدم الوثاقة وما اعتذر به وإن كان صدقاً فليس بمقبول، ولذلك قال عليه السلام له: «لا أم لك، وإياك أن تعاود لمثلها».

⇒ وله معه قصة ذكرها أرباب المعاجم، وعليه فلا يبعد ملاقاته أبي الصباح الكناني الذي هو من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام مع الأصمغ بن نباتة فيروي عنه بلا واسطة، فلاحظ ذلك.

- ١- راجع: رجال النجاشي: ص ١٦، طبع إيران.
- ٢- راجع: رجال الشيخ الطوسي، باب أصحاب الباقر عليه السلام: ص ١٠٢، برقم ٢، وباب أصحاب الصادق عليه السلام: ص ١٤٤، برقم ٣٣، وذكره أيضاً في الفهرست، باب الكنى: ص ٢١٦.
- ٣- راجع: رجال العلامة الحلي: ص ٣، طبع النجف الأشرف.
- ٤- راجع: مجمع الفائدة والبرهان للمولى أحمد المقدس الأردبيلي، طبع إيران وقد توفي إبراهيم بن نعيم بعد سنة ١٧٠ هـ، وهو ابن نيف وسبعين سنة، كما ذكر ابن داود في رجاله.
- ٥- راجع: رجال الكشي: ص ٢٩٩، برقم ١٩٩، طبع النجف الأشرف.

وهذه الرواية أوردها الراوندي^(١) في باب معاجز الباقر عليه السلام فهذه شهادة منه على أن المراد بأبي جعفر هو الباقر عليه السلام كما بنى عليه المصنف رحمته الله ولأن الشيخ ذكر أنه من أصحابه عليه السلام ولعل مستند العلامة في دعوى أنه الجواد عليه السلام هو عبارة النجاشي، وليس فيها ما يدل عليه، بل الظاهر من الإطلاق هو الباقر عليه السلام ولذلك إذا أريد غيره قيّد بالثاني كما لا يخفى على المتتبع.

وذكر المصنف: أنه روى عنه محمد بن فضيل، واختلفوا في تعيينه، فقيل: هو مشترك، والظاهر اشتراكه بين محمد بن الفضيل بن غزوان، ومحمد بن الفضيل بن كثير، والأول ثقة دون الثاني، وهو مذهب المقدس^(٢).

وقيل - والقائل هو المصنف في ترجمة محمد بن فضيل بن كثير -:
«والظاهر أن محمد بن الفضيل الذي روى عن أبي الصباح الكناني وروى عنه الحسين بن سعيد كثيراً، هو هذا، لا محمد بن فضيل بن غزوان الثقة، لأنه من أصحاب الصادق عليه السلام كما لا يخفى، وكيف كان فقد ضعف المحقق - في نكت النهاية، في بحث العدد - محمد بن الفضيل الذي يروي عن أبي الصباح

١- كما أن الوزير الإربلي في كشف الغمة: ج ٢، ص ٣٥٣ - ٣٥٤، طبع قم، سنة ١٣٨١ هـ، نقلها عن الخرائج والجرائح لقطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي - الباب السادس، في معجزات الإمام الباقر عليه السلام إلا أن هذه الرواية لم توجد في الخرائج والجرائح المطبوع بإيران سنة ١٣٠١ هـ، ولعلها سقطت من المطبوعة، وذكر شيخنا الحجة الشيخ آغا بزرك الطهراني - أدام الله وجوده - في الذريعة: ج ٧، ص ١٤٦: أنه رأى نسخة مخطوطة من كتاب الخرائج والجرائح لقطب الدين الراوندي - هذا - لكنها تخالف المطبوع، فلعل صاحب (كتابنا هذا) ظفر بها ونقل عنها هذا الحديث، فراجع.

٢- يقصد به المقدس المولى أحمد الأربيلي صاحب مجمع الفائدة والبرهان المطبوع.

الكناني»^(١) انتهى^(٢).

وضعه أيضاً في المعتبر حيث قال: «محمد بن الفضيل عن أبي الصباح، ومحمد بن الفضيل ضعيف» انتهى، فالظاهر أنه هو الذي استظهره المصنف كما اعتضد بمثله من نكت النهاية، واحتمل المصنف هنا أن يكون محمد بن القاسم بن الفضيل، وهو - مع بعده - إننا لم نقف على وصف محمد بن القاسم هذا بابن الفضيل بدون توسط وصفه بابن القاسم، وأما محمد بن الفضيل بن غزوان فكذلك لما ذكرناه عن المصنف، فلم يبق إلا ما استظهره المصنف والمحقق.

وكيف كان ففي تعيينه قولان: الاشتراك، وأنه الضعيف، ولا قائل بأنه الثقة، فعلى كل حال فالرواية الواقعة هو في سندها: هي ضعيفة.

قوله: إبراهيم بن هاشم أبو إسحاق :

لم يوثق في كتب الرجال كما اعترف به جماعة، ولذلك اختلف الفقهاء في حاله، فالمشهور أنه حسن كما حسنه في المجمع^(٣).

وقيل: إنه حسن كالصحيح كما يظهر من كتب المجلسي.

١ - ذكر ذلك المصنف التفرشي في هامش (النقد): ص ٣٢٨، لا في المتن عند ترجمته لمحمد بن فضيل بن كثير الصيرفي الأزدي أبي جعفر الأزرق، فراجع.

٢ - ويظهر من الشيخ محمد في شرح التهذيب الحكم باشتراك محمد بن الفضيل بين الثقة وغيره. (منه قَوْلُهُ).

٣ - راجع: مجمع الفائدة شرح إرشاد العلامة الحلبي تأليف المقدس المولى أحمد الأردبيلي، وراجع أيضاً: كتاب الصوم من زبدة البيان في آيات الأحكام له: ص ٨٥، طبع إيران سنة ١٣٠٥ هـ.

وقيل: هو صحيح.

فإن جعلناه يفيد التوثيق كان قولاً بأنه ثقة، ونقله في الذخيرة عن العلامة^(١).
ويظهر من المدارك التوقف حيث قال: «ويمكن المناقشة في الرواية من حيث السند بإبراهيم بن هاشم حيث لم ينص علماؤنا على توثيقه»^(٢) انتهى.
والذي اعتمده المشهور - غير صاحب المدارك - هو العمل بروايته ولم يردّها أحد.

قال الحرّ في تحرير الوسائل: «السند حسن باصطلاح المتأخرين، بل صحيح على الاصطلاحين لما يظهر من توثيقه في أول تفسير علي بن إبراهيم^(٣) ومن تصحيح العلامة طرق الشيخ وغير ذلك» انتهى. ولم أظفر به في التفسير غير أنه ترحم لوالده.

١ - راجع: الخلاصة للعلامة الحلبي: ص ٤ ، برقم ٩ ، القسم الأول.

٢ - راجع المدارك للسيد محمد العاملي سبط الشهيد الثاني - المطبوع - في مبحث تسجية الميت تجاه القبلة، فإنه ناقش في الرواية الواردة فيها ومال إلى عدم قبولها من حيث ورود إبراهيم بن هاشم في سندها.

٣ - قال عليه السلام في خطبة تفسيره الذي طبع مع تفسير الحسن العسكري عليه السلام: ص ٤ ، طبع تبريز سنة ١٣١٥ هـ: «ونحن ذاكرون ومخبرون بما انتهى إلينا، ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم وأوجب ولايتهم، ولا تقبل إلاّ بهم، وهم الذين وصفهم الله - تبارك وتعالى - وفرض سؤالهم والأخذ منهم... الخ. وممن يروي عنه من الثقات والده إبراهيم بن هاشم، إذ كثيراً ما يروي عنه في تفسيره فتعد شهادة ولده الثقة الثبت المعتمد توثيقاً له.

هذا مضافاً إلى أن إبراهيم بن هاشم من رجال (نوادير الحكمة) ولم يستثنه القميون منهم فيمن استثنوا من ضعيف أو مجهول، وراجع تصحيح العلامة لطريق الشيخ الطوسي إلى إبراهيم بن هاشم في الفائدة الثامنة من الفوائد التي ألحقها العلامة في آخر الخلاصة: ص ٢٧٥.

وقال في الذخيرة - في الكلام على بعض الروايات - : «وليس في طريقها من يتوقف فيه إلا إبراهيم بن هاشم وأخباره من الأخبار المعتمدة عند الأصحاب، ولكن لم يكن في شأنه توثيق صريح، بل أخباره عند بعضهم من الصحاح وعلى هذا جرى المصنف^(١) في كثير من المواضع».

وقال البهائي في شرح الفقيه: «وللمؤلف إلى هشام بن سالم طريقان، أحدهما صحيح والآخر حسن لاشتماله على إبراهيم بن هاشم، وهو غير مصرح بتوثيقه في كتب الرجال، إلا أن مدحه متضافر حتى أن والدي كان يقول: إنني أستحي أن أخرج حديثه من سلك الصحاح، وقد أطنبنا الكلام في توضيح حاله في حواشينا على الخلاصة» انتهى^(٢).

وفي عبارة النجاشي والفهرست أعني «وأصحابنا يقولون» الخ^(٣) وجوه من الدلالات على توثيقه:

منها: أنه نسبه إلى الأصحاب، وظاهره الاتفاق على أن ذلك مسلم لديهم، ومعروف عندهم، وبهذا يندفع احتمال توهم القائل: «أو أنها شهادة رجل واحد» وأمثال هذه التعللات.

١ - يقصد بالمصنف العلامة الحلبي^{رحمته}، لأن الذخيرة - التي هي للمولى محمد باقر السبزواري المتوفى سنة ١٠٩٠ هـ، والمطبوعة بإيران سنة ١٢٧٤ هـ - هي شرح للإرشاد الذي هو من مصنفات العلامة الحلبي^{رحمته}.

٢ - لم نطلع على نسخة من حواشي البهائي على الخلاصة فهو من المؤلفات التي أحنى عليها الدهر، وذكر شيخنا الحجة الطهراني - أدام الله وجوده - في الذريعة: ج ٦، ص ٨٣: أنه «نقل عنها بعض تلاميذ البهائي في كتاب رجاله الكبير الموجود في مكتبة بيت السيد صافي في النجف الأشرف في جملة من التراجم، منها في ترجمة الحسين بن الحسن بن أبان القمي».

٣ - راجع: رجال النجاشي: ص ١٣، وفهرست الشيخ الطوسي: ص ٢٧، برقم ٦.

ومنها: أن قوله: «يقولون» يدل على أنه مصرح به في كلامهم، وهو يدل على أنه معتنى به لا معارض له.

ومنها: أن قوله: «أول من نشر» يشعر بأن تلك الأحاديث لم يسبق إلى نشرها أحد غيره، فيكون القميون إنما أخذوا اعتماداً عليه وبهذا يندفع ما لعله يقال: «إن تلك الأحاديث كانت عندهم، وهذه التي نشرها اتفق الموافقة بينها، فلا يكون اعتماد منهم عليه».

ومنها: أنه من المعلوم المشهور بين أهل الرجال أن أهل قم كانوا مثبتيين متحرزين، ولذلك أخرج محمد بن عيسى أحمد البرقي، وسهل بن زياد بسبب روايتهم عن الضعفاء، فبهذه القيود والوجوه تعلم وثاقته مضافاً إلى تصحيح العلامة^(١) والشهيد^(٢) والشيخ علي بن أبي حمزة^(٣) الطرق التي هو فيها.

١ - راجع: الفائدة الثامنة في آخر الخلاصة في ذكره طرق ابن بابويه في (من لا يحضره الفقيه): ص ٢٧٧ و ٢٧٨، فإنه وصف طريق الصدوق إلى عامر بن نعيم، وكرديه الهمداني، وياسر الخادم بالصحة وإبراهيم بن هاشم موجود فيها والطريق منحصر فيه، وكذا وصف العلامة في المنتهى - في مسألة توقف وجوب صلاة العيدين على الإمام عليه السلام - الحديث الدال عليه بالصحة وإبراهيم بن هاشم في طريقه، وكذا في التذكرة، والمختلف، في جواز الرجوع بالهبة ما دامت العين باقية وعدمه مع تلفها، فإنه صحح حديث الحلبي في ذلك وهو في سنده.

٢ - راجع: الدروس للشهيد الأول في مبحث الرجوع بالهبة ما دامت العين باقية، وراجع أيضاً: غاية المراد له أيضاً في مسألة عدم الاعتداد بيمين العبد مع مولاه فإنه وصف الرواية الدالة على ذلك - وهي صحيحة منصور بن حازم - بالصحة وفي طريقها إبراهيم بن هاشم.

٣ - يقصد المحقق الشيخ علي الكركي فإنه في جامع المقاصد - شرح قواعد العلامة الحلبي - وصف حديث الحلبي عن الصادق عليه السلام - في جواز الرجوع في الهبة ما دامت العين باقية - بالصحة مع أن في طريقه إبراهيم بن هاشم.

وما ذكرناه عن والد الشيخ البهائي^(١) فإنه توثيق صريح وما نقلناه عن الذخيرة من نسبة الاعتماد عليه إلى الأصحاب وإكثار ولده الرواية عنه، وقولهم عليه السلام: «اعرفوا منازل الرجال منا بقدر رواياتهم عنا»^(٢) وهذا كله مع أنه لا معارض له بوجه من الوجوه كما نص عليه في الخلاصة^(٣).

واعلم أن الشيخ في الفهرست والرجال والكشي والنجاشي ذكروا أنه من أصحاب الرضا عليه السلام لكن تنظر فيه النجاشي^(٤).

قال الشيخ محمد في شرح الاستبصار: «وجهه - أي النظر - راجع إلى كونه من أصحاب الرضا عليه السلام فإن النجاشي ذكر في ترجمة محمد بن علي بن إبراهيم الهمداني^(٥): روى إبراهيم بن هاشم عن إبراهيم بن محمد الهمداني عن الرضا عليه السلام، وهذا يعطي أنه روى عن الرضا عليه السلام بواسطة إبراهيم المذكور، وإن أمكن أن يقال: إنه لا مانع من كونه من أصحاب الرضا عليه السلام وقد روى عنه بواسطة، إما دائماً أو في بعض الأحيان، إلا أن سياق المقال يقتضي عدم لقاء الرضا عليه السلام، وما ذكره الشيخ من أنه من أصحاب الرضا عليه السلام في كتاب الرجال كأنه تبع فيه

١ - يشير إلى ما نقله - أنفأً - عن شرح (من لا يحضره الفقيه) من قول الشيخ البهائي فيه: «... حتى أن الولدي كان يقول: إني أستحيي أن أخرج حديثه من سلك الصحاح».

٢ - راجع هذا الحديث في أصول الكافي، باب النوادر: ج ١، ص ٥٠، طبع طهران سنة ١٣٨١ هـ.

٣ - راجع: الخلاصة: ص ٤، برقم ٩.

٤ - تنظر النجاشي: ص ١٣، إنما هو فيما ذكره الكشي من أن إبراهيم بن هاشم من أصحاب الرضا عليه السلام.

٥ - راجع: رجال النجاشي: ص ٢٦٤.

الكشي»^(١) انتهى.

وقال البهائي - فيما وجدته بخطه معلقاً على حواشي النجاشي - : «نقل الشيخ^(٢) في باب زيادات الخمس حديثاً يدل على لقاء إبراهيم بن هاشم للجواد عليه السلام وروايته عنه، وأنا لم أجد في كتب الحديث روايته عن الرضا عليه السلام فيحتمل أن يكون هذا وجه النظر^(٣) ويمكن أن يكون وجه النظر أن القميين طعنوا في يونس بن عبد الرحمان طعناً عظيماً، فكيف ينشر حديث تلميذه بينهم» انتهى^(٤).

وفيه :

أولاً: أن لقاءه للجواد عليه السلام لا ينافي لقاءه للرضا عليه السلام وأنه من أصحابه، وقد حكم به الشيخ والكشي .

وثانياً: أن النجاشي لم يذكر الطعن الذي ذكره في يونس، فالظاهر أنه غير ثابت عنده ولا ذكره سوى الشيخ في موضع من كتاب الرجال^(٥) فتأمل.

١ - راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ الشهيد الثاني عليه السلام (مخطوط).

٢ - راجع: التهذيب للشيخ الطوسي: ج ٤، ص ١٤٠، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٩ هـ، وراجع: الاستبصار له أيضاً: ج ٢، ص ٦٠، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٥ هـ، وذكر مثل ما ذكره البهائي، الشهيد الثاني في تعليقه على الخلاصة - المخطوطة .

٣ - يقصد (بالنظر) ما ذكره النجاشي في رجاله: ص ١٣، في ترجمة إبراهيم بن هاشم القمي حيث تنظر فيما قاله الكشي من أن إبراهيم بن هاشم تلميذ يونس من أصحاب الرضا عليه السلام .

٤ - إلى هنا انتهى ما كتبه الشيخ البهائي عليه السلام على حواشي رجال النجاشي.

٥ - ذكر الطعن في رجاله - باب أصحاب الكاظم عليه السلام - : ص ٣٦٤، برقم ١١، وفي ص ٣٩٤،

على أنه لا ملازمة بين الطعن على يونس والاعتماد على تلميذه، بل هذا يدل على كمال وثاقته.

فائدة :

قد وقع في بعض أسانيد الكافي^(١) رواية إبراهيم بن هاشم عن حماد. وحكم في المنتقى بسقوط الوساطة وجعلها ابن أبي عمير^(٢)، لشيوخ رواية إبراهيم عنه، وعدم روايته عن حماد، وشيوخ رواية ابن أبي عمير عن حماد. وفيه نظر؛ لأن هذا في حماد بن عثمان فإنه لم يلقه، وأما حماد بن عيسى فلقبه وروى عنه.

قال الصدوق في المشيخة: «عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ويغلط أكثر الناس في هذا الإسناد فيجعلون مكان حماد بن عيسى حماد بن عثمان، وإبراهيم بن هاشم لم يلق حماد بن عثمان وإنما لقي حماد بن عيسى وروى عنه» انتهى^(٣)، فحيث ورد إبراهيم بن

⇒ برقم ٢ - باب أصحاب الرضا عليه السلام طبع النجف الأشرف، وأشار بقوله: «فتأمل» إلى أن الشيخ لم يضعفه بنفسه وإنما قال: «ضعفه القميون» وأما هو فقال فيه: «وهو ثقة» فلاحظ.

١ - راجع: الكافي: ج ١، ص ٤١٠ وص ٤٤٢، وج ٢، ص ٤٦٩، وج ٣، ص ٤٦، طبع طهران الجديد.

٢ - راجع: المنتقى: ج ٢، ص ٢٠١، طبع إيران سنة ١٣٨٣ هـ.

٣ - راجع: مشيخة الصدوق ابن بابويه في آخر كتابه (من لا يحضره الفقيه): ج ٤، ص ١٢٥ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٨ هـ، وذكر ذلك أيضاً - تبعاً له - العلامة الحلي رحمته الله في الفائدة

هاشم عن حماد حمل على أنه ابن عيسى.

قوله: إبراهيم بن يحيى له أصل :

إلى قوله: «والظاهر أنه غير إبراهيم ابن أبي البلاد». قال المجلسي رحمته الله فيما وجدته بخطه: «الظاهر أنه إبراهيم بن أبي البلاد، وذكر سابقاً أن له أصلاً، وتكرار الذكر لا يدل على الاتحاد كما يذكره المصنف كثيراً»^(١) انتهى.

والظاهر هو ما استظهره المصنف رحمته الله من التعدد بدليل ذكر الشيخ إياه في الفهرست مرتين متصلتين، وتعدد الطريق إليهما.

فإن الطريق في الأول هو - على ما في الفهرست - «ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن أبي الصهبان - واسمه عبد الجبار - عن أبي القاسم عبد الرحمن بن حماد الكوفي، عن محمد بن سهل بن اليسع، عن إبراهيم بن أبي البلاد».

⇒ التاسعة من الفوائد التي جعلها خاتمة للخلاصة: ص ٢٨١ طبع النجف الأشرف.

ولزيادة الاطلاع على أحوال إبراهيم بن هاشم القمي مفصلاً، راجع: الرسالة المؤلفة في تحقيق حاله للسيد محمد باقر الشفتي الإصفهاني، طبع إيران سنة ١٣١٤ هـ، ونتيجة المقال في أحوال الرجال للبارفروشي: ص ٢٤، طبع إيران سنة ١٢٨٤ هـ، والراشحة الرابعة من الروايع السماوية للسيد محمد باقر الداماد: ص ٤٨، طبع سنة ١٣١١ هـ، ورجال السيد محمد المهدي بحر العلوم: ج ١، ص ٤٣٩ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ، ومستدرك الوسائل للعلامة المحدث الثوري في الفائدة الخامسة من الخاتمة: ج ٣، ص ٥٥١.

١ - الظاهر أن هذه الجملة علقها المجلسي على نسخته من (نقد الرجال) ويقصد بالمصنف المير مصطفى التفرشي رحمته الله صاحب (النقد) فلاحظ.

وفي الثاني ما ذكره فيه أيضاً قال: «رواه حميد بن زياد عن إبراهيم بن سليمان عنه»^(١).

وما أورده على المصنف يرد عليه^(٢) لكن لا يرد علينا، مع أن التكرار أدل على التعدد.

* * *

١ - راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٣٢، برقم ٢٢، ورقم ٢٣ طبع النجف الأشرف.
 ٢ - لأن المجلسي رحمته الله ذكر في الوجيزة الملحقة بآخر الخلاصة للعلامة الحلبي: ص ١٤٣ من طبع إيران، إبراهيم بن أبي البلاد، وقال: (ثقة) وذكر في نفس الصفحة المذكورة إبراهيم بن يحيى وقال: «له أصل وكأنه ابن أبي البلاد»، فلاحظ وجه الرد عليه بدقة.

باب أبي

قوله: أبي بن كعب :

«روى في الكافي في الصحيح عن المعلى بن خنيس، قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام ومعنا ربيعة الرأي وقد ذكر فضل القرآن فقال عليه السلام: إن كان ابن مسعود لا يقرأ على قراءة فهو ضال فقال ربيعة: ضال؟ فقال عليه السلام: نعم ضال، ثم قال عليه السلام: أما نحن فنقرأ على قراءة أبي»^(١).

* * *

١- راجع: أصول الكافي: ج ٢، ص ٦٣٤، كتاب فضل القرآن، الحديث السابع والعشرين، طبع إيران سنة ١٣٨١ هـ، وهذا الحديث فيه دلالة على أن قراءة أبي بن كعب أصح القراءات عند الأئمة عليهم السلام وكان أبي بن كعب بن قيس بن عبيد، من بني النجار، من الخزرج، وكنيته أبو المنذر وهو صحابي أنصاري، كان قبل الإسلام حبراً من أخبار اليهود، مطلعاً على الكتب القديمة، يكتب ويقرأ، على قلة العارفين بالكتابة في عصره، ولما أسلم كان من كتاب الوحي، وشهد بدرأ، وأحدأ، والخندق، والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكان يفتي على عهد، وروى له البخاري ومسلم في صحيحيهما (١٦٤) حديثاً، وجاء في الحديث: أقرأ أمتي أبي بن كعب. توفي بالمدينة سنة ٢١ هـ، وقيل: سنة ٢٢ هـ، وقيل غير ذلك، وقد ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية.

باب أحمد

قوله: في أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع الصيمري:

قال في القاموس: «صيمر كحيدر، وقد تضم ميمه بلد بين خوزستان وبلاد الجبل، ونهر بالبصرة عليه قرئ»، ثم قال: «والصيمرة كهينمة بلد قرب الدينور، وناحية بالبصرة بغم نهر معقل».

قوله: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل:

قال المجلسي رحمته الله فيما وجدته بخطه: «في كتاب الطبقات إنه كان شيعياً، ومع التشيع كان خصيصاً بالمتوكل نديماً له، له كتاب أسماء الجبال والأودية والمياه»^(١).

١ - ترجم لأحمد بن إبراهيم بن إسماعيل - هذا - السيوطي في (بغية الوعاة ص ١٢٦)، طبع مصر سنة ١٣٢٦ هـ، فقال - بعد أن ذكر اسمه ونسبه وكناه بأبي عبد الله - ما نصه: «قال ياقوت: ذكره أبو جعفر العلوي في مصنفه الإمامية وقال: هو شيخ أهل اللغة ووجههم، وأستاذ أبي العباس ثعلب، قرأ عليه قبل ابن الأعرابي، وتخرج من يده، وله مصنفات، منها: كتاب أسماء الجبال والمياه والأودية. كتاب شعر العجير السلولي. كتاب شعر ثابت بن قطنه. وكان خصيصاً بالمتوكل ونديماً له».

ويقصد ياقوت بقوله: «ذكره أبو جعفر العلوي» أبا جعفر الشيخ الطوسي، فإن ما نقله بنصه

قوله: في أحمد بن إبراهيم بن معلى:

إلى أن قال: «وأكثر الرواية عن العامة والأخباريين».

يطلق لفظ الأخباري في لسان أهل الحديث من القدماء من العامة والخاصة على أهل التواريخ والسير ومن يحذو حذوهم في جمع الأخبار من أي وجه اتفق من غير تثبت وتدقيق.

قال ابن حجر في شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: «الخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث، وقيل: الحديث ما جاء عن النبي ﷺ والخبر ما جاء عن غيره، ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها: الأخباري، ولمن يشتغل بالسنة النبوية المحدث»^(١) انتهى.

ويشير إليه كلام ابن الغضائري في ترجمة أحمد البرقي حيث قال: «كان لا

⇒ مثبت في فهرست الشيخ الطوسي: ص ٥١، برقم ٨٣، سوى أن الطوسي ذكر بدل عبارة السيوطي «وكان خصيصاً بالمتوكل ونديماً له»: «وكان خصيصاً بأبي محمد الحسن بن علي عليه السلام، وأبي الحسن عليه السلام قبله» وذكر له مؤلفات أخرى زيادة على ما ذكره السيوطي. لم تذكر لنا سنة وفاته غير أنه كان من أهل المائة الثانية وما بعدها.

١ - شرح نخبة الفكر اسمه نزهة النظر، لمؤلف أصله قاضي القضاة شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن علي بن أحمد الكنانى العسقلانى الأصل المصرى، الشافعى، المعروف بابن حجر، المولود سنة ٧٧٣ هـ بمصر العتيقة، والمتوفى بالقاهرة سنة ٨٥٢ هـ، طبع الشرح بمصر سنة ١٣٠٨ هـ، وثانياً بمصر أيضاً سنة ١٣٥٥ هـ وعلق عليه أبو عبد الرحيم محمد كمال الدين الحسينى الأدهمى، وبكلكتة أيضاً سنة ١٨٦٢ م، كما طبع المتن بمصر سنة ١٣٠١ هـ، وبكلكتة سنة ١٨٦٢ م راجع الجملة المذكورة في ص ٧ من طبع مصر سنة ١٣٥٥ هـ.

بيالي عمن يأخذ على طريقة أهل الأخبار»^(١) انتهى.

وفسر الاسترابادي في (الفوائد المدنية) الأخباري الواقع في عبارة الفخر الرازي في المحصول، ونقلها العلامة في النهاية، والشيخ حسن في المعالم، وهي: «أما الإمامية فالأخباريون منهم لم يعولوا في أصول الدين وفروعه إلا على أخبار الأحاد»^(٢) بأنه كل من تقدم على زمن الشيخ المفيد من أصحاب الأئمة عليهم السلام.

وأما الأصوليون فهم الشيخ المفيد ومن عاصره والمتأخرون عنه، ثم اخترع^(٣) مذهبه وسمى نفسه ومن تبعه بالأخباري إدعاء منه أن مذاهبه التي ذهب إليها على طبق مذاهب من زعم أنه أخباري.

قال في اللؤلؤة في ترجمته: «هو أول من قسم الفرقة الناجية إلى أخباري وأصولي، وما أجاد ولا وافق الصواب لما يترتب على ذلك من الفساد» الخ انتهى^(٤).

١ - راجع: كلام ابن الغضائري في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد البرقي من كتاب (مجمع

الرجال) لعناية الله القهياتي: ج ١، ص ١٣٨ طبع إصفهان سنة ١٣٨٤ هـ.

٢ - راجع: معالم الأصول: ص ١٩١، طبع إيران سنة ١٣٠٠ هـ، وراجع: الفوائد المدنية، الفائدة السابعة، طبع إيران سنة ١٣٢١ هـ.

٣ - يعني محمد أمين الاسترابادي صاحب الفوائد المدنية.

٤ - الذي ذكره في ترجمته الشيخ يوسف البحراني في لؤلؤة البحرين: ص ١١٧ و ١١٨، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ - بعد وصفه بالفضل والتحقيق والتدقيق والمهارة في الأصولين وصلابته في الأخبارية - ما هذا نصه: «وهو أول من فتح باب الطعن على المجتهدين، وتقسيم الفرقة الناجية إلى أخباري ومجتهد، وأكثر في كتابه الفوائد المدنية من التشنيع على المجتهدين بل ربما نسبهم إلى تخريب الدين، وما أحسن وما أجاد، ولا وافق

ونحن كتبنا رسالة حققنا فيها معنى الأخباري الذي ذكرناه مجملاً من كتب الرجال والأخبار، وذكرنا جملة من المسائل التي تفرد بها عن الأصحاب، وذكرنا مذاهب أصحاب الأئمة عليهم السلام وأنها على طبق مذاهبهم لا توافق مذهبه سمينها (الحق الحقيقي)، فمن أراد ذلك فليراجعها.

أحمد بن أبي إبراهيم الحلبي:

قال السماهيجي في إجازته: «السيد الجليل العريف الأصيل أحمد بن أبي إبراهيم محمد بن محمد بن الحسن بن زهرة الحلبي، هذا السيد فاضل وله إجازة مليحة من العلامة توفيق تضمنت الأهم من الطرق إلى أصحاب التصانيف»^(١).

⇒ الصواب والسداد لما قد ترتب على ذلك من عظيم الفساد، ثم قال: «وقد أوضحنا ذلك بما لا مزيد عليه في كتابنا الدرر النجفية، وفي كتابنا الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، إلا أنّ الأول منهما استوفى البحث في ذلك بما لم يشتمل عليه الثاني». أنظر: الدرر النجفية: ص ٨٧، طبع إيران سنة ١٣١٤ هـ، ومقدمة الحدائق الناضرة، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٦ هـ.

١ - راجع: الإجازة الكبيرة من السيد عبد الله بن صالح السماهيجي البحراني المتوفى سنة ١١٣٥ هـ للشيخ ناصر الجارودي ابن الشيخ محمد الخطي المتوفى بعد سنة ١١٢٨ هـ، المؤرخة عصر يوم الاثنين ٢٣ من صفر سنة ١١٢٨، وهي مخطوطة. وراجع: إجازة العلامة الكبيرة لخمسة من أولاد زهرة الحلبيين الذين منهم أحمد بن أبي إبراهيم محمد، في كتاب الإجازات للمجلسي الملحق بآخر أجزاء البحار: ص ٢١.

أحمد بن أبي خلف:

في الكافي: «محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن علي بن الريان، عن أحمد بن أبي خلف مولى أبي الحسن عليه السلام وكان اشتراه وأباه وأمه وأخاه فأعتقهم، واستكتب أحمد وجعله قهرمانه» انتهى^(١) ولم يذكره أحد في كتب الرجال.

قوله: أحمد بن إدريس:

روى عنه محمد بن الحسين البزوفري^(٢).

قال الصالح: «كان ثقة»^(٣).

قوله: أحمد بن إسحاق:

ذكر المصنف بهذا الاسم رجلين، قال الصالح فيما رواه في الكافي:

١ - راجع: فروع الكافي: ج ٦، ص ٥١٨، كتاب الزي والتجمل، باب البخور، الحديث الخامس، طبع إيران سنة ١٣٧٩ هـ.

٢ - وروى عنه أيضاً أحمد بن جعفر بن سفيان البزوفري، ومحمد بن الحسن الصفار، والتلعكبري، ومحمد بن يعقوب الكليني، والحسن بن حمزة العلوي، ومحمد بن علي بن الحسين عن أبيه عنه، وعلي بن حاتم، وابنه الحسين، ومحمد بن علي بن محبوب، وجعفر بن محمد عن أخيه علي بن محمد عنه، وعلي بن إدريس، ويروي هو عن محمد بن عبد الجبار، ومحمد بن أحمد بن يحيى، ومحمد بن الحسن بن الوليد.

راجع: جامع المقال للطريحي، وهداية المحدثين للكاظمي، وجامع الرواة للاردبيلي.

٣ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح المازندراني: ج ٢، ص ٣٨.

«الحسين بن محمد، عن أحمد بن إسحاق: هو مشترك بين الرازي والقمي وكلاهما ثقة جليل القدر، ويحتمل اتحادهما»^(١).

وقد ورد توكيل الرازي والترضي عنه في توقيع أبي محمد عليه السلام الذي خرج إلى إسحاق بن إسماعيل.

وذكره الكشي في ترجمة إبراهيم بن عبدة، وفيه: «كل من قرأ كتابنا هذا من موالي من أهل بلدك ومن هو بناحيتك ونزع عما هو عليه من الانحراف عن الحق فليؤد حقوقنا إلى إبراهيم، وليحمل إبراهيم بن عبدة ذلك إلى الرازي عليه السلام أو إلى من يسمي له الرازي فإن ذلك عن أمري ورأيي إن شاء الله تعالى»^(٢) انتهى. وسيجيء - إن شاء الله تعالى - ذكره في أحمد بن حمزة بن السع.

قوله: في أحمد بن إسماعيل بن عبد الله: وفيه نظر:

لعل وجهه هو ما ذكره الشهيد الثاني فيما علقه على الخلاصة، وهو: «قلت ما ذكره غايته أن يقتضي المدح فقبول المصنف روايته مرتب على قبول مثله، وأما تعليقه بسلامتها عن المعارض فعجيب منه لا يناسب أصله في الباب، فإن السلامة عن المعارض مع عدم العدالة إنما تكفي على أصل من يقول بعدالة من لا يعلم فسقه، والمصنف لا يقول به، لكنه ثبت منه في هذا القسم كثير» انتهى^(٣).

١ - راجع: شرح أصول الكافي: ج ٢، ص ٤٢؛ وج ٦، ص ٢٠٨. وراجع: أصول الكافي:

ج ١، ص ٣٣ كتاب فضل العلم، باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء، الحديث التاسع.

٢ - راجع: رجال الكشي: ص ٤٨٤، طبع النجف الأشرف.

٣ - أنظر تعليقه على الخلاصة، ولا تزال مخطوطة.

وفيه نظر؛ لأن الرجل ممدوح بما قد علمت، فحديثه معدود من الحسان، والعلامة رحمته الله - على ما يظهر من كتبه - يعمل بها، بل المشهور فيما بين الأصحاب ذلك.

وأما تعليقه بالسلامة عن المعارض فذاك شرط في كل مدح وتوثيق فلا يقبلان حتى يسلمنا عن معارضهما فهو مقتضى الأصول، فكيف لا يناسب أصله، بل العجب من صاحب الحاوي في عدّه من الضعفاء مع هذا المدح العظيم.

أحمد بن أشيم:

لم يذكره المصنف ولا الميرزا في كتابيه^(١) ولا العلامة في الخلاصة. قال في المعتبر: «أحمد بن أشيم ضعيف على ما ذكره النجاشي في كتاب المصنفين، والشيخ»^(٢). وسيجيء أيضاً منه تضييف في ترجمة المفضل بن عمر.

١ - الميرزا: هو الميرزا محمد الاسترابادي، وكتابه هما منهج المقال، المطبوع بإيران، والوسيط في الرجال (المخطوط).

٢ - ذكر هذه الجملة المحقق الحلبي في المعتبر في أحكام الأموات من كتاب الطهارة، فيما لو ماتت الذمية الحامل من مسلم وحكم دفنها في قبور المسلمين (ص ٧٩) طبع إيران سنة ١٣١٨ هـ، ولكن من الغريب ما ذكره المحقق من أن أحمد بن أشيم ضعفه النجاشي والشيخ، فإنّ النجاشي لم يذكره في رجاله، وكذا الشيخ الطوسي في الفهرست، نعم ذكره الشيخ في رجاله (ص ٣٦٧) باب أصحاب الرضاعة رحمته الله واقتصر على قوله: «أحمد بن أشيم» ولم يصفه بمدح ولا قدح، ولو كان النجاشي والشيخ ذكراه لعنونه العلامة في الخلاصة، وابن داود في رجاله، لأنهما يتبعان - غالباً - النجاشي والشيخ، وعليه فإنّ أحمد بن أشيم مهمل لا ضعيف، ومن المستبعد جداً أن تكون نسختنا المحقق الحلبي من رجال النجاشي وفهرست

قوله: أحمد بن بشير البرقي:

قال في الكافي: «عن أحمد بن بشر البرقي».

قال الصالح^(١): «في بعض النسخ أحمد بن بشير بالياء المثناة من تحت بعد

الشين».

وقال الخليل: «بشر بكسر الموحدة وسكون المعجمة والمهمله، وفي كتب

الرجال بشير بالياء بعد الشين - ثم قال -: البرقي بفتح الموحدة وسكون المهمله
وفي كتب الرجال لابن داود: الرقي بدون الباء مع فتح المهمله وتشديد القاف»^(٢).

قوله: أحمد بن جابر القتات:

قال في القاموس: «القتيون جماعة محدثون، ورجل قتات وقتوت وقتيتي

نمام، أو يسمع أحاديث الناس من حيث لا يعلمون، سواء نمها أو لم ينمها».

⇒ الشيخ ذكر فيهما أحمد بن أشيم وسقط ذكره من بقية النسخ المطبوعة والمخطوطة التي
في الأيدي، فلاحظ.

١ - الصالح: هو المولى محمد صالح المازندراني عليه السلام ذكر ذلك في شرحه لأصول الكافي:

ج ٣، ص ٢٧٤، من كتاب التوحيد، باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه، شرح

الحديث الرابع، وراجع أصول الكافي: ج ١، ص ١٠٢، في الكتاب والباب المذكورين.

٢ - راجع: شرح الكافي للمولى خليل بن الغازي القزويني (المخطوط).

قوله: أحمد بن حاتم بن ماهويه روى الكشي:

الرواية هي أنه: «قال كتبت إليه - يعني أبا الحسن الثالث عليه السلام - أسأله عن أخذ معالم ديني، وكتب أخوه أيضاً بذلك فكتب عليه السلام إليهما: فهتمت ما ذكرتما، فاصمدا في دينكما على مستن في حبنا وكثير القدم في أمرنا فإنهم كافوكما إن شاء الله تعالى»^(١).

وفي الاستدلال بها على المدح نظر، من جهة ضعف السند، واشتمالها على مدح نفسه^(٢) مع أن في أصل دلالتها على المدح تأملاً ومنعاً كما لا يخفى^(٣)، وكأن في ذكر المصنف رحمته الله للسند وحده إشارة إلى الوجهين الأولين من الإيرادات.

١ - راجع: رجال الكشي: ص ١١ طبع النجف الأشرف، فإنه قال في صدر الرواية: «أبو محمد جبرئيل بن أحمد الفاريابي، قال: حدثني موسى بن جعفر بن وهب، قال: حدثني أبو الحسن أحمد بن حاتم بن ماهويه، قال: كتبت إليه» الخ.

٢ - ذكر الوحيد البهبهاني في تعليقه على (منهج المقال) للاسترابادي (ص ٣٣) معترضاً على ما ذكره الاسترابادي من التوقف في مدح أحمد بن حاتم وأن في الرواية تزكية ما لنفسه، فقال: «لم أجد فيه تزكية النفس بل ولا المدح أيضاً، فتأمل. نعم يظهر منه اهتمامه بأمر دينه وعدم فساد عقيدته».

٣ - فكان وجه منع دلالتها على المدح هو أن قوله عليه السلام: «فاصمدا على دينكما» الخ لا يظهر منه المدح له، هذا مضافاً إلى أن الرواية المذكورة جاءت فيه وفي أخيه فارس بن حاتم الذي روى الكشي فيه روايات في أن الإمام علي بن محمد العسكري لعنه، وأنه قال عليه السلام للسائل عنه: «كذبوه واهتكروه أبعده الله وأخزاه، فهو كاذب في جميع ما يدعي ويصف» وأنه عليه السلام أمر بقتل فارس بن حاتم وضمن لمن قتله الجنة، فقتله جنيد، وغير ذلك من الروايات الواردة في ذمه. راجع: رجال الكشي: ص ٤٣٨ و ٤٤٠ طبع النجف الأشرف.

قوله: في أحمد بن الحارث الأنماطي: ولا يبعد أن يكون هذا الخ:

لاشك أن العمل بظاهر كلام الشيخ رحمته الله إذا لم يعارضه ما ينافيه متعين، وإنما نعدل عنه حيث يتحقق ما ينافيه.

والظاهر من ذكرهما مرتين^(١) هو التعدد، وليس في الخارج ما ينافيه فالعمل به لازم، فيبعد الاتحاد نظراً إلى أن الظهور حجة، والبعد يُنفى حيث لم تقم الحجة.

وأما واقفية الأنماطي، فنقلها الكشي عن الحسن بن موسى الخشاب^(٢) وسيجيء بعبء هذا الكلام في جرحه وتعديله.

قوله: أحمد بن الحسن بن إسماعيل الخ:

يلقب بالميثمي بكسر الميم وسكون الخاتمة وفتح المثلثة، قاله الخليل^(٣)، وفيه أنه نسبة إلى ميثم التمار وجوز في (المرآة) كسر الميم وفتحها فيجوز

١ - يعني ذكر الشيخ الطوسي لهما مرتين في رجاله، راجع: ص ٣٤٣، برقم ١٩ وص ٣٤٤، برقم ٣٢، باب أصحاب الكاظم عليه السلام.

٢ - راجع: رجال الكشي: ص ٣٩٧، برقم ٣٣٧، وذكر واقفته أيضاً الشيخ الطوسي في رجاله: ص ٣٤٤، برقم ٣٢.

٣ - يعني الخليل بن الغازي القزويني في شرحه للكافي.

الوجهان في المنسوب^(١).

قال في الشرح^(٢): «لا يخفى أن قول النجاشي: «وهو علي كل حال ثقة». ربما أشعر بارتضائه نقل الكشي^(٣).

وفيه: أن الحسن بن موسى غير ثقة بل قيل فيه: إنه من وجوه أصحابنا^(٤) ولعل قول النجاشي اعتماد علي الحسن بن موسى لكون لفظ (من وجوه أصحابنا) يفيد التوثيق أو أن قوله: (علي كل حال) لا يقتضي الاعتراف بما نقل بل علي سبيل التسليم» انتهى، وسيجيء - إن شاء الله تعالى - بتحقيق حاله.

وعلي كل حال فليس ثبوت وقفه متوقفاً علي الاعتماد علي الخشاب إنه المعترف بذلك غير واحد كما نقله المصنف.

١ - يقصد بالمرأة (مرأة العقول) للعلامة المجلسي الثاني عليه السلام وهو شرح للكافي (مطبع).

٢ - يقصد بالشرح: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني العاملي، فإنه كثيراً ما ينقل عن هذا الشرح وجعله أحد مصادر كتابه - هذا - كما ذكر في مقدمة الكتاب.

٣ - راجع: رجال النجاشي: ص ٥٧ فإنه نقل ذلك عن الكشي، وانظر أيضاً: رجال الكشي: ص ٣٩٧، برقم ٣٣٥، فإنه نص علي واقفية أحمد بن الحسن الميثمي.

٤ - وممن قال بأن الحسن بن موسى الخشاب: «من وجوه أصحابنا» النجاشي في رجاله: ص ٣٣ والحسن بن موسى - هذا - هو الذي روى الكشي واقفية أحمد بن الحسن بن إسماعيل الميثمي عنه فقال: «عن حمدويه عن الحسن بن موسى أنه قال: أحمد بن الحسن الميثمي كان واقفياً».

قوله: أحمد بن الحسن بن علي بن فضال:

اختلف كلام المحقق في هذا الرجل، ففي موضع من المعتبر اعتمد عليه حيث قال: «ولو قال: ما رويته عن أحمد بن الحسن لا يُعمل به لأنه فطحي. قلنا: نحن نقابل به ما رويته من الخبر المرسل، وما ذكرناه أرجح لأن أحمد بن الحسن وإن كان فطحياً فهو ثقة، والخبر المرسل مجهول الراوي فلا نعلم عدالته ويبقى خبرنا الآخر سليماً عن المعارض»^(١).

وفي موضع آخر منه: «رواية أحمد بن الحسن بن علي ضعيفة لأنه فطحي». ووافقه في المجمع^(٢) على الأول، قال: «في الطريق أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، وهو فطحي إلا أنه ثقة، فالخبر موثق».

وتحقيق الاعتماد عليه مبني على أن الموثق هل هو حجة أم لا، ونحن نشر الكلام هنا ليتبين الحق من ذلك فنقول:

غير الإمامي من الرواة على أقسام:

أحدها: أن لا يثبت أنه ثقة، فهذا لا يقبل خبره باتفاق علمائنا، سواء كان من

١- راجع: المعتبر، كتاب الطهارة في مسألة وجوب الكفارة على وطىء الحائض، ص ٦١، طبع إيران سنة ١٣١٨ هـ.

٢- يعني مجمع الفائدة والبرهان للمولى المقدس الأردبيلي رحمته الله وقد توفي أحمد بن الحسن بن علي بن فضال سنة ٢٦٠ هـ كما ذكره النجاشي في كتاب رجاله، والشيخ الطوسي في كتاب الفهرست، ووثقه كل واحد منهما، وقد روى الشيخ في كتاب الغيبة بسنده «عن الحسين بن روح أنه سئل الإمام أبو محمد الحسن بن علي العسكري رحمته الله عن كتب بني فضال، فقال رحمته الله: خذوا بما رووا وذروا ما رأوا».

العامة أو الشيعة أي فرقة كانت، ولذلك أدرجوا هذا القسم في الضعيف.

الثاني: أن يثبت أنه ثقة ولم يكن من أهل الإجماع، فهذا اختلفوا فيه، فالمشهور أنه ليس بحجة كما ذهب إليه المحقق في أحد قوليّه.

قال في المعبر: «روى الحسن بن علي بن فضال، عن عمرو بن سعيد، عن مصدق بن صدقة، عن عمار بن موسى، والسند كله فطحية، وهو مناف للأصل، والحديث الثاني رجاله زيدية وحديثهم مطرح بين الأصحاب» انتهى^(١).

والعلامة في المختلف، والآبي في كشف الرموز، والصيمري في غاية المرام، والسيوري في التنقيح، والسيد في المدارك، والشيخ حسن في المعالم - ونسبه إلى المشهور - وكل من ذهب إلى منع العمل بأخبار الأحاد كالسيد وابن إدريس وغيرهم، بل صرح في السرائر برد خبر الحسن بن علي بن فضال لكونه فطحياً، وأكثر عبارتهم نقلناها في ترجمة عمار الساباطي.

وذهب السبزواري في الذخيرة، والمقدس في المجمع، والشيخ في العدة إلى القبول، وحجهم مسطورة في الأصول.

وعمدة حجة الأولين آية النبأ^(٢). وعمدة حجة الآخرين حصول الظن من خبرهم، والوثوق الذي تسكن إليه النفس وأن الطائفة قد عملت بأخبار جماعة هذه صفتهم، ولا محل هنا للنقض والإبرام فليرجع إلى محله.

١ - راجع: المعبر، كتاب الطهارة، في حكم الميت الرجل بين النساء الأجانب، ص ٨٨، طبع

إيران سنة ١٣١٨ هـ.

٢ - آية النبأ هي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا

قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِيبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ سورة الحجرات، الآية ٦.

لكن روى في آخر الوسائل حديثاً لم يحضرنى الآن سنده وأحاله على كتاب القضاء، عن العسكري عليه السلام أنه سئل عن كتب بني فضال، فقال: «خذوا ما رووا وذرُوا ما رأوا»^(١) ثم رأيت في البحار يرويه، وذكرته في ترجمة محمد بن علي السلمغاني فراجع.

الثالث: أن يكون مع ثبوت وثاقته ممن أجمع العصابة على تصحيح ما يصح عنه، أو أن الطائفة عملت بأخبارهم، وأمثال هذا. واختلفوا في أنه حجة أم لا.

وكل من ذهب إلى حجية القسم الثاني قال بحجية هذا القسم، كالسبزواري^(٢) والمقدس والشيخ، والعلامة وغيرهم.

وتقدم جملة من العبارات في أبان بن عثمان.

ويظهر من الروض، والمدارك، والنزهة، عدم حجية هذا القسم.

١- وروى الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة: ص ٢٣٩ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ: «عن أبي الحسين بن تمام عن عبد الله الكوفي خادم الشيخ الحسين بن روح عليه السلام قال: سئل الشيخ - يعني أبا القاسم عليه السلام - عن كتب ابن أبي العزاقر - بعدما ذم وخرجت فيه اللعنة - فقيل له: فكيف نعمل بكتبه وبيوتنا منه ملاء؟ فقال: أقول فيها ما قاله أبو محمد الحسن بن علي - صلوات الله عليهما - وقد سئل عن كتب بني فضال فقالوا: كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منها ملاء؟ فقال - صلوات الله عليه - : خذوا بما رووا وذرُوا ما رأوا».

٢- راجع: الذخيرة للسبزواري عند الكلام في صلاة الجمعة في حال الغيبة - بعد إطلاقه الصحة على رواية - فإنه قال: «وإنما جعلنا هذه الرواية من الصحاح مع أن في طريقها أبان بن عثمان لكونه ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه».

وراجع أيضاً كلامه في الذخيرة في مبحث استحباب الوضوء للتجديد وفي مباحث اللباس.

والحق حجيته للإجماع المنقول في كلام الكشي^(١) والشيخ المؤيد بالوثاقة، والخبر الذي رواه في الوسائل المنجبر بالشهرة، وسيجيء في ترجمة محمد بن أبي عمير تحقيق ينفعك هنا.

القسم الرابع: أن يكون الخبر الوارد بخصوصه معمولاً بمضمونه، وهذا مما جرت طريقة الأصحاب على العمل به قديماً وحديثاً.

وممن صرح به الشيخ المفيد والشيخ، والمحقق، وغيرهم حتى في الخبر الضعيف المنجبر بالشهرة وعليه عامة المتأخرين، ولم أر من خالف سوى السيد في المدارك وبعض موافقيه من الأخبارية، ونقلنا بعض عبارات هذا المطلب في عمار الساباطي وغيره.

قوله: أحمد بن الحسين بن عبيد الله:

أقول: الكلام في ابن الغضائري يقع في مقامين:

أحدهما: في تشخيصه، فإن ابن الغضائري يطلق على هذا، وعلى أبيه، ونقل العلامة في الخلاصة كثيراً عن ابن الغضائري، وقد اختلف المتأخرون في أنه أحمد أو أبوه.

فالأكثر ذهبوا إلى أنه أحمد، ومنهم الشيخ محمد بن عبيد الله في شرح الاستبصار، وسمي في الحاوي^(٢) واستظهره المصنف والمجلسي وهو المنقول عن عبد الله

١ - راجع: رجال الكشي: ص ٢٠٦ وص ٣٢٢ وص ٤٦٦، طبع النجف الأشرف، وانظر كلام الشيخ الطوسي في العدة في مبحث الإجماع.

٢ - الحاوي: هو حاوي الأقوال في معرفة الرجال، للشيخ عبد النبي ابن الشيخ سعد ←

التستري أستاذ المصنف^(١) والظاهر من كلام عناية الله^(٢) واستند في شرح الاستبصار والحاوي إلى قرأتين:

الأولى: أن العلامة ذكر في ترجمة إسماعيل بن مهران ما هذا لفظه: «وقال الشيخ أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله»^(٣) فحيث صرح بذكره ظهر أن المبهم هو.

الثانية: أن الشيخ قال في خطبة الفهرست ما معناه: «إن جماعة من الأصحاب لم يتعرضوا لاستيفاء الرجال إلا ما قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله فإن له كتابين أحدهما ذكر فيه المصنفات والآخر ذكر فيه الأصول»^(٤).

⇒ الجزائري، الغروي، الحائري، المتوفى سنة ١٠٢١ هـ (مخطوط).

١ - قال المجلسي الثاني في مقدمة كتابه (بحار الأنوار): ج ١، ص ٢٢ طبع إيران سنة ١٣٧٦ هـ - عند ذكره لمصادر البحار - ما نصله: «... وكتاب الرجال للشيخ أبي عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري، كذا ذكره الشهيد الثاني رحمته ويظهر من رجال السيد ابن طاووس رحمته على ما نقل عنه شيخنا الأجل مولانا عبد الله التستري، أن صاحب الرجال هو أحمد بن الحسين بن عبيد الله، ولعله أقوى».

٢ - راجع: مجمع الرجال للمولى عناية الله القهبائي: ج ١، ص ١٠٨؛ وج ٢، ص ١٨٢ طبع اصفهان سنة ١٣٨٤ هـ. ووجه الاستظهار من كلامه أنه ذكر في ترجمة أحمد بن الحسين أنه صاحب كتاب الرجال الموضوع لذكر المذمومين (الخ) وأبوه الحسين ليس له كتاب في ذكر المذمومين وفي ترجمة أبيه الحسين ترجم له قال: «والد أحمد المصنف في الرجال» ولم يذكر للوالد مصنفاً في الرجال.

٣ - راجع: الخلاصة في ترجمة إسماعيل بن مهران: ص ٨، برقم ٦، طبع النجف الأشرف.

٤ - راجع: فهرست الشيخ الطوسي - المقدمة - ص ٢٤، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ.

الثالثة: أن ابن طاووس قال في كتابه (الجامع للرجال) من كتب الأصحاب ما صورته: «ومن كتاب أبي الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري في ذكر الضعفاء خاصة».

الرابعة: ما في الخلاصة أيضاً في ترجمة عمر بن ثابت: إنه «ضعيف جداً، قاله ابن الغضائري، وقال في كتابه الآخر: عمر بن أبي المقدم»^(١) وهذا يؤيد ما قاله الشيخ من أن لابن الغضائري كتابين.

الخامسة: أن الحسين بن عبيد الله لم يذكر النجاشي أن له كتاباً^(٢) في الرجال.

السادسة: أن العلامة ذكر في ترجمة أحمد بن علي أبي العباس الرازي: «ابن الغضائري، قال: حدثني أبي: أن في مذهبه ارتفاعاً»^(٣). والحسين لم يعهد له أب لأن يفيد في أمثال هذه المقامات.

والقول الثاني: هو الحسين أبو أحمد، وبه جزم الشهيد الثاني رحمته الله ونفى عنه البعد بعض آخر^(٤) ولعل المستند فيه رواية العلامة عنه، وهو يقتضي أنه معتمد،

١ - راجع: الخلاصة - القسم الثاني - : ص ٢٤١ طبع النجف الأشرف.

٢ - راجع: رجال النجاشي، ص ٥٤، طبع إيران.

٣ - راجع: الخلاصة: ص ٢٠٤، برقم ١٤، طبع النجف الأشرف، وكذا ما ذكره ص ٢٠٤ في ترجمة أحمد بن علي الخضيب.

٤ - والأوجه في الاستدلال أن العلامة في ترجمة سهل بن زياد نقل كلام النجاشي ناقلاً عن أحمد بن الحسين، وعطف العلامة ابن الغضائري على أحمد. هكذا صورة العبارة: «ذكر ذلك أحمد بن علي بن نوح وأحمد بن الحسين رحمته الله وقال ابن الغضائري: إنه كان» الخ، والعطف يقتضي المغايرة وليس إلا الحسين.

وأحمد ليس بمعتمد فيكون الحسين.

وفيه: أن الرواية أعم من الاعتماد وأن العلامة كثيراً ما يحكم بخلاف قول ابن الغضائري، كما تقدم في رواية إبراهيم بن سليمان، فهذا يؤيد أنه أحمد.

المقام الثاني: أنه على تقدير أنه أحمد - كما هو الظاهر - فقد اعترف جماعة كالشيخ محمد، والمصنف، والمجلسي في البحار والسيد يوسف في جامع المقال^(١) والشيخ عبد النبي الجزائري في الحاوي بأنهم لم يقفوا على جرح فيه ولا تعديل بل قال في البحار: «ورجال ابن الغضائري، وهو إن كان الحسين فهو من أجلة الثقات، وإن كان أحمد كما هو الظاهر فلا أعتد عليه كثير، وعلى أي حال فالاعتماد على هذا الكتاب يوجب رد أكثر أخبار الكتب المشهورة» انتهى^(٢).

وقال الشيخ محمد: «ثم إن أحمد لم نقف على ما يقتضي توثيقه، نعم يستفاد من العلامة الاعتماد على قوله في ترجمة صباح بن قيس، قال في القسم الثاني: إنه أبو محمد، كوفي زيدي، قاله ابن الغضائري، وقال: إن حديثه يُعد في حديث أصحابنا ضعيفاً، وقال النجاشي إنه ثقة^(٣). والظاهر من ذكره في القسم الثاني الاعتماد على ابن الغضائري، فمن اعتمد على توثيق العلامة يلزمه توثيق

⇒ وجوابه أن المعطوف عليه في كلام النجاشي رجلان والكلام الذي نقله العلامة غير ما نقله النجاشي فلا بد من عطف الظاهر، فتأمل. (منه وَتَوَكَّرُ).

١ - ذكرنا في ص ١١٤ التعريف بجامع المقال وبمؤلفه، فراجع.

٢ - راجع الجملة المذكورة في مقدمة كتاب بحار الأنوار: ج ١، ص ٤١ طبع إيران سنة ١٣٧٦ هـ عند ذكره لتوثيق مصادر البحار.

٣ - راجع: الخلاصة للعلامة الحلبي - القسم الثاني - : ص ٢٣٠ برقم ٢ طبع النجف الأشرف.

المذكور»^(١).

وفيه نظر فإن العلامة كثيراً ما يقدم تعديل النجاشي على جرح ابن الغضائري في مقام ليس له مستند سوى أن ظاهره عدم الاعتماد على المذكور، كما تقدم في إبراهيم بن سليمان.

والحاصل أن كلام العلامة في أمثال ذلك مضطرب لا يمكن أن يتمسك به، لكن يمكن الاستفادة أنه معتمد من كلام النجاشي، وذلك أنه يظهر منه أنه لا يروي عن الضعفاء من غير واسطة، كما استظهر من الشيخ البهائي أيضاً^(٢) وصرح به هو - أي النجاشي - في ترجمة أحمد بن محمد بن عبيد الله بن الحسن، قال فيها: «رأيت هذا الشيخ وكان صديقاً لي ولوالدي سمعت منه شيئاً كثيراً، ورأيت شيوخنا يضعفونه فلم أرو عنه شيئاً وتجنبته...» الخ^(٣)، وهذا مبالغة في التحرز، فإنه بمجرد تضعيف شيوخه له ضعفه مع معاشرته إياه وعدم اطلاعه على ضعفه. وقال أيضاً في ترجمة محمد بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله: «رأيت هذا الشيخ وسمعت منه كثيراً ثم توقفت عن الرواية عنه إلا بواسطة بيني وبينه» انتهى^(٤).

وله مثل هذا الكلام في إسحاق بن الحسن بن بكران^(٥)، فقد ثبت بهذا أن النجاشي لا يروي عن الضعفاء من غير واسطة، وهو روى عن أحمد بن

١ - إلى هنا انتهى ما ذكره الشيخ محمد سبط الشهيد الثاني في شرح الاستبصار.

٢ - راجع: مقدمة مشرق الشمسين: ص ٧ طبع إيران.

٣ - راجع: رجال النجاشي: ص ٦٧، طبع إيران.

٤ - راجع: المصدر نفسه: ص ٣٠٩، طبع إيران.

٥ - راجع: رجال النجاشي: ص ٥٧.

الغضائري بلا واسطة وذلك أنه قال في ترجمة محمد بن عبد الله بن جعفر كاتب صاحب الأمر عليه السلام: «وسأله مسائل في أبواب الشريعة، قال لنا أحمد بن الحسين: وقعت هذه المسائل إلي في أصلها وتوقيعات بين السطور» انتهى^(١).

وقد ذكر الشيخ البهائي فيما علقه على النجاشي في هذا الموضع: «أحمد بن الحسين هو ابن الغضائري عليه السلام وهو أستاذ المصنف طاب ثراه - يعني النجاشي -، ويؤيد أنه محل الاعتماد ترجم الشيخ له في ديباجة الفهرست^(٢) ووصفه بعض المتأخرين بالشيخ الجليل.

وبالجملة فلا يبعد الاكتفاء بذلك كله في حسن حاله، فتأمل، ووجهه ظاهر.

قوله: أحمد بن الحسين بن عمر:

في الملهوف لابن طاووس: «ورويت من كتاب أصل لأحمد بن الحسين بن يزيد الثقة»^(٣).

قوله: أحمد بن حماد:

لم ينص عليه أهل الرجال بجرح ولا تعديل، ولكن اختلف فيه وتوقف فيه

١ - راجع: المصدر نفسه: ص ٢٧٤.

٢ - راجع: الفهرست: ص ٢٤ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ.

٣ - راجع: كتاب الملهوف على قتل الطفوف للسيد رضي الدين علي بن طاووس: ص ٢٦ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ.

العلامة عليه السلام ^(١)، وعده في الحاوي في قسم الضعفاء ولعل وجهه أنه كما يقدم الجرح إذا تعارض مع التعديل كذلك يقدم الذم إذا تعارض مع المدح.

والتحقيق أن الكشي أورد أربع روايات، روايتان في مدحه، وروايتان في ذمه ^(٢)، والأولتان رواهما عن محمد بن مسعود عن أبي علي محمد بن أحمد المذكور، وكلاهما مقبولان يثبت بهما المدح والأخريان ضعيفتان لأن إحداهما وجادة بخط أبي عبد الله الشاذاني، والوجادة ليست طريقاً إلى تحمل الرواية، مع أن الشاذاني المذكور لم تثبت عدالته وأخراهما رواها عن علي بن محمد القتيبي عن الزفري بن بكر بن زفرة الفارسي عن الحسن بن الحسين، والقتيبي لم يثبت توثيقه، والباقون مجهولون لم أر من تعرض لحالهم، وإذا كانتا ضعيفتين فلا تعارضان الخبرين الأولين فقبول روايته أولى.

قوله: أحمد بن حمزة بن اليسع:

في البحار: «قد كان في زمان السفراء المحمودين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة، ومنهم أحمد بن إسحاق وجماعة خرج التوقيع في مدحهم، روى أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد الرازي، قال: كنت وأحمد بن أبي عبد الله بالعسكر فورد علينا رسول من قبل الرجل، فقال: أحمد بن إسحاق الأشعري وإبراهيم بن محمد الهمداني، وأحمد بن حمزة بن اليسع ثقات» ^(٣).

١ - راجع: الخلاصة - القسم الثاني - ص ٢٠٤، برقم ١٧.

٢ - راجع: الكشي: ص ٤٦٨ - ٤٧٠، طبع النجف الأشرف.

٣ - راجع: البحار: ج ٥١، ص ٣٦٢ - ٣٦٣ من الطبع الجديد بطهران سنة ١٣٨٤ هـ، وقد ←

قوله: أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني:

بالذال المعجمة، قال المصنف: «الهمذان بلد بناه همذان بن فلوج بن سام بن نوح كذا في القاموس»^(١).

ويظهر من القاموس: أن همذان بالمعجمة هو البلد المذكور وبالمهملة قبيلة باليمن.

قال الشيخ البهائي: هو جدنا المخاطب بالأبيات المشهورة لأمير المؤمنين عليه السلام وسيجيء بعنوان الحارث الهمداني الآتي - إن شاء الله تعالى - .

قال الخليل: «هو بفتح الهاء والميم والمعجمة»^(٢).

ثم قال في موضع آخر: «هو بفتح الميم» وفسر ذلك بالبلد المذكور.

قال الصدوق في كمال الدين وتمام النعمة: «أحمد بن زياد بن جعفر

⇒ رواه عن كتاب غيبة الشيخ الطوسي عليه السلام، فراجعه في (ص ٢٥٧ و ٢٥٨) منه، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ وذكر ذلك أيضاً الكشي في رجاله ص ٤٦٧ طبع النجف الأشرف، في ترجمة أحمد بن إسحاق القمي وأيوب بن نوح، وذكره أيضاً العلامة الحلبي في الفائدة السابعة من الفوائد الملحقة بآخر الخلاصة عن الشيخ الطوسي (ص ٢٧٥) طبع النجف الأشرف.

والمрад به (الرجل) في الرواية الإمام الحجة محمد بن الحسن صاحب الزمان عليه السلام فإنه أحد ألقابه لقب به تقيّة.

١ - ذكر ذلك المصنف في الهامش لا في المتن، فراجعه ص ٢٢.

٢ - الخليل بن الغازي القزويني: قال ذلك في شرحه للكافي (مخطوط).

الهمداني كان رجلاً ثقة ديناً فاضلاً، رحمة الله عليه ورضوانه»^(١).
وقال في الفقيه: «رضي الله عنه»، مكرراً^(٢) ولعل هذا مستند العلامة لتوثيقه.

قوله: أحمد بن عائذ:

قال الصالح: «بالذال المعجمة، ثقة»^(٣).

وقال الخليل: «بالمهملة والألف وكسر الهمزة والمعجمة»^(٤).

قوله: أحمد بن عبد الله الاصفهاني:

قال الشيخ البهائي: «توفي سنة خمسمائة وسبعة عشر، وقد ورد في كتابه الموسوم بـ (حلية الأولياء) ما يدل على خلوص ولائه» انتهى^(٥).

١ - راجع: كمال الدين وتمام النعمة آخر الباب الرابع والثلاثين: ص ٢٠٩، طبع إيران سنة ١٣٠١ هـ، فإنه روى حديثاً عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني ثم قال: «لم أسمع هذا الحديث إلا من أحمد بن زياد عليه السلام بهمدان عند منصرفي من حج بيت الله الحرام. وكان رجلاً ثقة ديناً فاضلاً، رحمة الله ورضوانه عليه».

٢ - وذكره أيضاً في أوائل طرق مشيخته كثيراً مقروناً بالرحمة والرضوان، راجع: المشيخة في آخر كتاب من لا يحضره الفقيه.

٣ - الصالح: هو المولى محمد صالح المازندراني، ذكر ذلك في شرحه لأصول الكافي (المطبوع).

٤ - الخليل: هو الخليل بن الغازي القزويني، ذكر ذلك في شرحه للكافي (مخطوط).

٥ - راجع: الفائدة الثامنة والسبعين من الفوائد الرجالية للشيخ البهائي التي أدرجها شيخنا الفقيه

أحمد بن عبد الله العقيلي:

في الكافي: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أحمد بن عبد الله العقيلي - وهو أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عقيل بن أبي طالب عليه السلام - عن عبد الله القرشي»^(١).

⇒ الحجة المامقاني عليه السلام في مقدمة الجزء الأول من تنقيح المقال في الرجال، المطبوع. وأحمد بن عبد الله الإصفهاني - هذا - هو الحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الإصبهاني، من أعلام المحدثين والرواة وأكابر الحفاظ والثقات، أخذ عن الأفاضل وأخذوا عنه، ويعد كتابه (حلية الأولياء) من أنفع الكتب كما ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان، وهو كتاب معروف مشهور ينقلون عنه أخبار المناقب، طبع بمصر في عشرة أجزاء، وله أيضاً كتاب الأربعين من الأحاديث التي جمعها في أمر الإمام المهدي عليه السلام وله أيضاً كتاب تاريخ إصبهان مطبوع في ليدن، وله دلائل النبوة، طبع في حيدرآباد دكن، وله مؤلفات أخرى، وذكر ابن خلكان أنه توفي سنة ٤٣٥ هـ بإصبهان وقيل سنة ٤٣٠ هـ، وقيل غير ذلك، وترجم له ابن شهر آشوب في معالم العلماء: ص ٢٥، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ، وقال: إنه عامي المذهب إلا أن له كتاب «منقبة المطهرين، ومرتبة الطيبين، وما نزل من القرآن في أمير المؤمنين عليه السلام» وترجم له في أكثر المعاجم الرجالية.

١ - راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٥٨، الحديث الـ (٢٠) باب البدع والرأي والمقاييس من كتاب فضل العلم، وراجع أيضاً: شرح سنده في شرح أصول الكافي للمولوي محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ٣٢٨ لتجد أن قول صاحب الكتاب - هنا -: «وهو أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عقيل بن أبي طالب عليه السلام» ليس جزء من السند الذي جاء في الكافي وإنما أقحمه هنا صاحب الكتاب في سلسلة السند من شرح أصول الكافي للمولوي الصالح كتعريف لأحمد بن عبد الله العقيلي وذكر نسبه، فلا يتوهم أن الكليني ذكره في سند الرواية.

أحمد بن عبد الله القروي:

قال في المجمع: «أحمد بن عبد الله القروي مجهول»^(١).

قوله: أحمد بن عبد الله بن مهران:

قال المجلسي: «روى السيد الأجل علي بن طاووس في كتاب (التمتات) عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري، عن أحمد بن إدريس، عن سعد بن عبد الله، قال: عرض أحمد بن خانبه كتابه على مولانا أبي محمد الحسن العسكري عليه السلام فقراه وقال: صحيح فاعملوا به. وروى منه أدعية كثيرة»^(٢)، كذا بخطه عليه السلام.

قوله: أحمد بن عبدون:

لم يكن فيه من صفات المدح والتوثيق سوى أنه شيخنا كثير السماع

١ - القروي: بالقاف والراء والواو، وقد ذكره المولى الأردبيلي في جامع الرواة: ج ١، ص ٥٢ وقال: «روى عنه الحسين بن سعيد وروى هو عن الحسين بن المختار القلانسي، كما في مشيخة من لا يحضره الفقيه في طريق جويرية بن مسهر، وعن أبان بن عثمان كما في التهذيب في باب صلاة العيدين، وفي باب كيفية الصلاة، وفي الاستبصار في باب كيفية التكبيرات في صلاة العيدين وفي باب الحد في السرقة، وفي باب مقدار ما يجب فيه القطع».

٢ - وروى السيد ابن طاووس أيضاً في كتابه فلاح السائل: ص ٦١ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ، بسنده عن سعد بن عبد الله مثل هذه الرواية وكانت وفاة ابن خانبه سنة ٢٣٤ هـ.

والرواية، وتصحيح العلامة الطرق التي هو فيها يكفي مدحاً وتوثيقاً^(١).

أما الأول: فقال الشيخ محمد في الشرح^(٢): «ولا يخفى دلالة الكلام على علو شأن الرجل وعدم التوثيق مشياً على قاعدة القدماء من أنهم لا يوثقون الشيخ».

وفيه:

أولاً: أن نفس الشيخوخة لا تقتضي الوثاقة كما صرح به في ترجمة إسماعيل بن أبي زياد السكوني فإن كل عالم يقرأ عليه كل أحد، نعم الرواية عنه والاعتماد عليه يقتضي الوثاقة في خصوص النجاشي كما حققناه في ابن الغضائري، ولم يذكر هنا^(٣) أنه روى عنه.

نعم، هذا في عبارة رجال الشيخ^(٤) ولم يثبت أنه لا يروي إلا عن ثقة، ولم أر أحداً ادعاه في حق الشيخ وإن ادعيت في غيره إلا السيوري، فلا يقتضي المدح، وسيجيء في ترجمة محمد بن أبي عمير إن شاء الله تعالى.

١ - يقصد تصحيح العلامة طرق الشيخ الطوسي في التهذيب والاستبصار إلى أبي طالب الأنباري، وكذا إلى أبي عبد الله الحسين بن سفيان البزوفري في الاستبصار، وفي طريقهما أحمد بن عبدون وذلك يقتضي الحكم بعداته، راجع طرق الشيخ في الكتابين فيما ذكره العلامة في الفائدة الثامنة من الخاتمة الملحقه بآخر الخلاصة (ص ٢٧٥).

٢ - يقصد بالشيخ محمد سبط الشهيد الثاني، وبالشرح شرحه للاستبصار (المخطوط).

٣ - يعني لم يذكر النجاشي في رجاله أنه روى عن أحمد بن عبدون ليعد ذلك توثيقاً له، راجع: ص ٦٨ من الرجال.

٤ - فإن الشيخ ذكره في كتاب رجاله: ص ٤٥٠، برقم ٦٩، فقال - بعد تسميته -: «يكنى أبا عبد الله كثير السماع والرواية، سمعنا منه، وأجاز لنا بجميع ما رواه، مات سنة ٤٢٣ هـ».

وثانياً: أن قوله: «وعدم توثيق الشيوخ» الخ، لو سلم ذلك لكن لا معنى للبناء على أن عدم التوثيق يقتضي التوثيق فلا يقتضي إلا المدح.

وأما تصحيح العلامة الطرق، فهو مسلم، بل ادعى الشيخ البهائي أنه كثيراً ما صحح العلامة طرقة، فقد تقدم تحقيقه في المسائل، وسيجيء - إن شاء الله - ما له دخل في ترجمة علي بن محمد بن الزبير.

أحمد بن علوي المرعشي:

قال المجلسي: «إنه كان فاضلاً عالماً نساباً وسافر في طلب العلم والحديث إلى الحجاز والعراق وخراسان وما وراء النهر والبصرة وخوزستان ولقي أئمة الحديث، وفي آخر عمره توطن في الساري من بلاد مازندران وكان غالباً في التشيع معروفاً، ولد في صفر سنة اثنتين وستين وأربعمائة وتوفي في شهر رمضان سنة تسع وثلاثين وخمسمائة» كذا بخطه.

قوله: أحمد بن علي بن العباس بن نوح:

الذي عرفته من كلام النجاشي والفهرست ورجال الشيخ في باب من لم يرو عنهم عليه السلام (١) أن أحمد السيرافي - نزيل البصرة صاحب كتاب الزيارات على كتاب ابن عقدة المصنف في أحوال أصحاب الصادق عليه السلام سبط نوح الذي كان عصره في أوائل عصرهما الفقيه الثقة في الحديث - هو واحد بدليل اتحاد هذه

١ - راجع: رجال النجاشي: ص ٦٨، وفهرست الشيخ الطوسي: ص ٦١ برقم ١١٧، وكتاب رجاله

- باب من لم يرو عنهم عليه السلام -: ص ٤٥٦ برقم ١٠٨.

المشخصات التي يبعد اتفاقها في شخصين غاية البعد، إلا أن النجاشي والشيخ اختلفا في اسم أبيه هل هو علي أو محمد^(١) وهو منشأ توهم العلامة وابن داود في عدّهما رجلين^(٢) والأقرب نسبة النجاشي لأنه قرأ عليه ولقيه واستفاد منه والشيخ سمع بذكره ولم يلقه، مع أن النجاشي أضببط.

ومن هذا يظهر أن حكاية فساد المذهب محل تردد، لأن النجاشي اطلع عليه، وأعرف بمذهبه، وأخبر بكتبه، مع أن الشيخ أرسل الحكاية على وجه ينبيء عن عدم الاعتماد كما لا يخفى.

قوله: أحمد بن علي بن كلثوم:

أقول: قد نسب العلامة أباه إلى أن اسمه علي^(٣) ويطله عدم ذلك في من لم يرو عنهم عليه السلام من رجال الشيخ والكشي، ويؤيده أنه كذلك في رجال ابن داود^(٤).

-
- ١- فالنجاشي سمى أباه علياً، والشيخ في الفهرست وفي كتاب رجاله سماه محمداً.
 - ٢- راجع: رجال العلامة (الخلاصة): ص ١٨ برقم ٢٧، وص ١٩ برقم ٤٥، وراجع: رجال ابن داود: ص ٣٣ برقم ٩٩، وص ٤٢٤ برقم ٤٣.
 - ٣- راجع: رجال العلامة (الخلاصة): ص ٢٠٥ برقم ١٨.
 - ٤- راجع: رجال الشيخ - باب من لم يرو عنهم عليه السلام - : ص ٤٣٨ برقم ٤، ورجال الكشي في ترجمة حفص بن عمر العمري: ص ٤٤٦ طبع النجف الأشرف، ورجال ابن داود: ص ٤٢١ برقم ٣٣، فإن هؤلاء الثلاثة من أساطين الفن عنوانه بأحمد بن علي بن كلثوم ولم ينسبوا أباه إلى من اسمه علي كما فعل العلامة الحلبي، وابن داود ردّ تكريه (علي) بقوله: «ورأيت بعض أصحابنا - يقصد العلامة - قد كرر علياً، والذي في كتاب الرجال بخط الشيخ أبي جعفر - يعني الطوسي - غير مكرر».

ثم اعلم أنه أيضاً قد رُد رواية هذا الرجل، وواقفه الشيخ عبد النبي في الحاوي، وكأنه لوجهين:

أحدهما: ما قاله الشيخ من أنه متهم بالغلو.

وثانيهما: ما يظهر من قول الكشي: «كان من القوم» إذ الظاهر أنه على غير مذهب الكشي.

هذا وقد تقدم^(١) في المسائل ما يعلم به الرمي بالغلو.

وأما الثاني فيعارض:

أولاً: بما في بعض النسخ بدل القوم (الفقهاء)^(٢) بناء على تحكيم الأولي بالثانية دعفاً للاختلاف، وأصالة الاتحاد، ولا شك أن الظاهر من الثانية ليس ما استظهره من الأولي.

وثانياً: بقوله مأموناً على الحديث، وهذا لا يناقض الأول، فإن صحة الحديث لا تنافي فساد المذهب والمدار في قبول الرواية على الأول لا الثاني.

وبهذا يندفع الوجه الأول على تقدير قدحه، إذ غايته يكون معدوداً في الموثق أو أدنى منه ولكن لا ينقص عن الحسن، بل الظاهر من الكشي - حيث أتى ببيان حاله بالعرض^(٣) - أن الرواية محل اعتماد فلا يبعد ترجيح القبول كما عد

١ - وسيجيء في ترجمة إسحاق بن الحسن. (منه رحمته).

٢ - الموجود في رجال الكشي المطبوع (الفقهاء) أنظر: ص ٤٤٦.

٣ - لأنه ذكر حاله ضمن ترجمة حفص بن عمر العمري، وإبراهيم بن مهزيار وابنه محمد، راجع: ص ٤٤٦ من رجاله طبع النجف الأشرف.

السيد عناية الله أحاديثه من المعتبرة^(١) مع أن مجرد الاتهام بالغلو غير قادح لعدم حجية التهمة، مع أن الذي اتهمه غير معلوم، ولعله ممن لا يعتبر مذهبه، واعتقاده فضلاً عن تهمة.

والحاصل أن قول الكشي: «مأموناً علي الحديث» دال دلالة صريحة على أن الرجل معتمد في الحديث وهو حجة، وما يقابله لا ينهض ولا يقاومه، فالأرجح تقديمه.

أحمد بن علي بن معقل الأزدي المهلبى الحمصي النحوي:

قال صاحب الطبقات^(٢): «ولد في سنة سبع وستين وخمسمائة، وتعلم الرفض من أهل الحلة، وكان في العربية والعروض فائقاً، وكان غالباً في التشيع زاهداً ديناً، صاحب عقل، توفي سنة أربعين وستمائه، في خامس عشر ربيع الأول» كذا بخط المجلسي رحمته الله.

-
- ١- راجع: مجمع الرجال لعناية الله القهبائي: ج ١، ص ٧٤ طبع إصفهان سنة ١٣٨٤ هـ.
٢- لعله يريد بصاحب الطبقات جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ فإن أغلب هذه الجمل بنصوصها موجودة في كتابه (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة) فقد قال فيه (ص ١٥١) طبع مصر سنة ١٣٢٦ هـ: «أحمد بن علي بن معقل أبو العباس الأزدي المهلبى الحمصي العز الأديب، قال الذهبي: ولد سنة ٥٦٧ هـ، ورحل إلى العراق، وأخذ الرفض عن جماعة بالحلة، والنحو ببغداد عن أبي البقاء العكبري، والوجيه الواسطي، وبدمشق من أبي اليمن الكندي، وبرع في العربية والعروض، وصنف فيهما، وقال الشعر الرائع، ونظم الإيضاح والتكملة للفراسي فأجاد، واتصل بالملك الأُمجد فحظي عنده، وعاش به رافضة تلك الناحية وكان وافر العقل غالباً في التشيع، متزهداً، مات في الخامس والعشرين من ربيع الأول سنة ٦٤٤ هـ».

قوله: أحمد بن عمر الحلال:

بالحاء غير المعجمة واللام المشددة، قاله الخليل، والصالح^(١) ثم قال: «وكان يبيع الحل وهو الشيرج ثقة، قاله الشيخ»^(٢).

وضبطه ابن داود: «بالحاء المعجمة أي يبيع الخل» انتهى^(٣). وهو خلاف المعروف من كتب الرجال.

قال في التحرير: «أحمد بن عمر الحلال - بالحاء المهملة وتشديد اللام - يباع الحل - بالمهملة - وهو الشيرج، هذا هو المشهور والأقوى. وقيل: الخلال بالمعجمة يباع الخل، وقيل: بالتعدد وهو ضعيف» انتهى^(٤).

وقد اختلف رأي العلامة والمصنف في قبول روايته فالظاهر من المصنف وابن داود والحاوي القبول، لنص الشيخ على توثيقه مع عدم ما يصلح للمعارضة، وكان العلامة استند إلى رداء الأصل^(٥). وأجابوا بعدم المنافاة بين الوثاقة ورداءة

١ - الخليل: هو الخليل بن الغازي القزويني، ذكر ذلك في شرحه للكافي (المخطوط) والصالح هو المولى محمد صالح المازندراني، ذكر ذلك في شرحه لأصول الكافي: ج ٢، ص ٢٦٢، كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث، وج ٧، ص ٨٨، كتاب الحجّة، باب فيه نكت من التنزيل في الولاية.

٢ - راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٦٠، برقم ١٠٣، وكتاب رجاله: ص ٣٦٨، برقم ١٩، باب أصحاب الرضا^{عليه السلام}، وص ٤٤٧، برقم ٥١، باب من لم يرو عنهم^{عليهم السلام}.

٣ - راجع: رجال ابن داود: ص ٣٥، برقم ١٠٤، طبع طهران.

٤ - راجع: تحرير الوسائل شرح الوسائل للحر العاملي (مخطوط).

٥ - يعني استند إلى ما ذكره الشيخ الطوسي في باب أصحاب الرضا^{عليهم السلام} من وصفه بقوله: «ردى الأصل».

الأصل، ولذا جمع الشيخ بينهما.

وقد يتصر له بأن رداءة الأصل كناية عن كونه من بني أمية - لعنهم الله - ووثاقتهم لا تصح، وتحقيق حال بني أمية في هذه المسألة ستأتي إن شاء الله تعالى في سعد الخير.

قوله: أحمد بن عمران الحلبي قر جخ^(١):

هذا ليس من آل أبي شعبة الحلبيين الذين وثقهم النجاشي^(٢) لأن ذاك ابن عمران بن أبي شعبة، ولم أر توثيقه إلا من الصالح فإنه وثقه في شرح الكافي، قال: «عن عبيد الله الدهقان عن أحمد بن عمران الحلبي ثقة، عن يحيى بن عمران ثقة، عن أبي عبد الله عليه السلام»^(٣) انتهى.

وأنا على ريب من هذا التوثيق لاحتمال اشتباهه بأنه من الطائفة المذكورة، لأن النجاشي وثقهم كلهم، ولا يعلم من هذا السند أن أحمد المذكور من أصحاب الباقر عليه السلام لنقله عن أبي عبد الله عليه السلام بواسطة فيبعد أن يكون من أصحاب الباقر عليه السلام.

ونقل الميرزا: أن المعروف أنه من أصحاب الصادق عليه السلام^(٤) وهو الأقرب.

١ - راجع: رجال الشيخ الطوسي، باب أصحاب الباقر عليه السلام: ص ١٠٧ برقم ٤٦، و (قر) هنا رمز

لأصحاب الباقر عليه السلام، و (جخ) رمز لرجال الشيخ الطوسي عليه السلام.

٢ - وثقهم النجاشي: ص ٧٧ في ترجمة أحمد بن أبي شعبة الحلبي.

٣ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ١، ص ٤٣٧ كتاب العقل

والجهل، الحديث الـ (٣٤).

٤ - راجع: منهج المقال للميرزا محمد الاسترآبادي المعروف بالرجال الكبير: ص ٤٠ طبع ←

قوله: أحمد بن عيسى بن جعفر:

ذكر الصالح^(١) فيه ما ذكره المصنف رحمته الله.

أحمد بن فهد:

قال المجلسي فيما علقه بخطه على الكتاب: «الشيخ العالم الزاهد أبو العباس أحمد بن فهد الحلبي، يروي عن الشيخ أبي الحسن علي بن الخازن تلميذ الشهيد السعيد محمد بن مكّي، وكان زاهداً مرتاضاً عابداً يميل إلى التصوف^(٢) وقد ناظر - في زمان ميرزا اسبند التركمان والي العراق - علماء المخالفين

⇒ إيران سنة ١٣٠٤ هـ.

- ١ - يعني المولى محمد صالح المازندراني، راجع: شرح أصول الكافي: ج ٢، ص ٢٢٢، كتاب فضل العلم، باب النوادر، وقد جاء ذكر أحمد بن عيسى - هذا - في رجال النجاشي: ص ٢٠٤ ضمن ترجمة علي بن محمد بن عبد الله أبي الحسن القزويني القاضي، فقال: «قدم بغداد سنة ٣٥٦ هـ ومعه من كتب العياشي قطعة، وهو أول من أوردها إلى بغداد ورواها عن أبي جعفر أحمد بن عيسى العلوي الزاهد عن العياشي» فكتاه بأبي جعفر، ووصفه بالزاهد.
- ٢ - قد نزه الشيخ أبو علي الحائري في منتهى المقال - عند ترجمته لأحمد بن محمد نوح - كلاً من السيد علي بن طاووس، والخواجه نصير الدين الطوسي والشيخ أحمد بن فهد الحلبي، والشهيد الثاني، والشيخ البهائي، والوحيد البهبهاني وغيرهم من الأجلة، مما نسب إليهم من التصوف، فقال: «غير خفي أن ضرر التصوف إنما هو فساد الاعتقاد من القول بالحلول، أو الوحدة في الوجود، أو الاتحاد أو فساد الأعمال، كالأعمال المخالفة للشرع التي يرتكبها كثير من المتصوفة في مقام الرياضة أو العبادة، وغير خفي على المطلعين على أحوال هؤلاء الأجلة أنهم منزهون عن كلا الفسادين قطعاً».

وأعجزهم فصار ذلك سبباً لتشييع الوالي وزين الخطبة والسكة بأسماء الأئمة المعصومين عليهم السلام (١).

ومن تصانيفه المشهورة كتاب المهذب، والموجز، والتحرير، وعدة الداعي والتحسين، ورسالة اللمعة الجليلة في معرفة النية، ويروى أنه رأى في الطيف أمير المؤمنين عليه السلام أخذاً بيد السيد المرتضى عليه السلام في الروضة المطهرة الغروية يتماشيان وثابهما من الحرير الأخضر، فتقدم الشيخ أحمد بن فهد وسلم عليهما فأجاباه، فقال السيد له: أهلاً بناصرنا أهل البيت، ثم سأله السيد عن أسماء تصانيفه فلما ذكرها له، قال السيد: صنف كتاباً مشتملاً على تحرير المسائل، وتسهيل

١ - راجع قصة المناظرة المذكورة في كتاب مجالس المؤمنين للقاضي نور الله التستري: ج ١، ص ٥٧٩ - ٥٨٠، طبع إيران سنة ١٣٧٥ هـ، في ترجمة أحمد بن فهد الحلبي، وج ٢، ص ٣٧٠ في ترجمة ميرزا أسبند بن قرا يوسف بن قرا محمد، قال فيها ما ترجمته: «إن هذه المناظرة اتفقت في بغداد سنة ٨٤٠ هـ، وفيه كان ظهور السيد محمد بن فلاح أول سلاطين آل مشعشع، والميرزا أسبند المذكور كان والياً على بغداد ونواحيها مدة اثنتي عشرة سنة، وتوفي بها سنة ٨٤٨ هـ في يوم الثلاثاء آخر شهر صفر».

أما السيد محمد بن فلاح بن محمد الموسوي الذي هو من أجداد السيد خلف بن عبد المطلب الحويرزي المشعشعي، فقد توفي سنة ٨٧٠ هـ وهو يروي بالإجازة عن ابن فهد، وقد ألف له ابن فهد رسالة (استخراج الحوادث) ذكر له فيها وصايا.

وأما ابن فهد فقد ولد سنة ٧٥٧ هـ وتوفي سنة ٨٤١ هـ وتاريخ تأليفه لعدة الداعي سنة ٨٠١ هـ، كما ذكر ذلك سيدنا الحجة العظيم السيد المهدي بحر العلوم في كتاب رجاله: ج ٢، ص ١١١ طبع النجف الأشرف.

وقد ترجم لابن فهد في أكثر المعاجم الرجالية، وقبر ابن فهد بكر بلاء معروف مشهور يزار ويتبرك به، وعليه قبة، وكان الفقيه السيد صاحب الرياض الطباطبائي الحائري رحمته الله في عصره كثيراً ما يتردد إلى قبره ويتبرك به.

الطرق والدلائل، واجعل مفتوح ذلك الكتاب: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله المقدس بكماله عن مشابهة المخلوقات، فلما انتبه الشيخ شرع في تصنيف كتاب التحرير وافتتحه بما ذكره السيد عليه السلام.

وكان من تلامذة الشيخ الأجل علي بن هلال الجزائري أستاذ الشيخ المحقق العلامة مروج المذهب ابن عبد العال، وغيره من الفضلاء» انتهى، ووصفه الحرّ بكونه صدوقاً^(١).

قوله: في أحمد بن فضل الخزاعي:

إلى قوله: (ذكره في الباب الأول).

أقول: على كل حال لا وجه لذكره في هذا الباب، إذ لم يذكر فيه ما يقتضي الاعتماد عليه، لكن ذكر الكشي والنجاشي والشيخ في رجاله أنه واقفي^(٢) والكشي أنه من أصحاب موسى بن جعفر، وعلي بن موسى عليه السلام، وكونه من

١ - وصفه بذلك في خاتمة الوسائل: ج ٣، ص ٥٦١ طبع إيران سنة ١٣١٢ هـ، عند ذكره للكتب التي نقل عنها في الفائدة الرابعة، فقال: «كتاب عدة الداعي تأليف الشيخ الصدوق أحمد بن فهد الحلبي عليه السلام».

٢ - راجع: رجال الكشي: ص ٤٦٥، برقم ٤٣٢، ورجال النجاشي: ص ٦٩ ولكن لم يذكر أنه واقفي وإنما ذكر أن له كتاب النوادر، وذكره الشيخ في رجاله: ص ٣٤٤، برقم ٢٩، باب أصحاب الكاظم عليه السلام، وصرح بأنه واقفي، وفي باب أصحاب الهادي عليه السلام، ص ٤١١ برقم ٢٦ ولم يذكر أنه واقفي، واستظهر الميرزا محمد في منهج المقال أنه غير الخزاعي الذي هو من أصحاب الكاظم عليه السلام فلا حظ.

أصحاب الرضا عليه السلام لا يجتمع مع الوقف^(١) لكنه نقله عن حمدويه عن بعض مشايخه، ولعله لم يرتضه، ولعل الشيخ أخذ من هنا الوقف، فعندي في وقفه توقف.

قوله: أحمد بن محمد أبو عبد الله الأملي:

أقول: يحتمل أن يكون هذا والذي ذكره بعد هذا عن ابن الغضائري واحداً^(٢).

قوله: أحمد بن أبي نصر:

قال السبزواري في الكفاية: «ومستنده رواية ابن أبي نصر، وفيها إرسال

١ - لأن الواقفية هم الذين وقفوا على الإمام الكاظم عليه السلام كما هو المعروف من هذا اللفظ حيثما يطلق، وربما يطلق الواقفي على من وقف على غير الإمام الكاظم عليه السلام كمن وقف على الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أو وقف على الإمام الصادق عليه السلام أو الإمام الحسن العسكري عليه السلام لكن مع التقييد بالموقوف عليه، كما يقال: الواقفة على الصادق عليه السلام وإن كان لهم أسماء آخر كالناوسية لمن وقف عليه، ولكن عند إطلاق الواقفي عند أرباب علم الرجال ينصرف إلى من وقف على الكاظم عليه السلام ولا يحمل مع الإطلاق إلا عليه، ومع القرينة يحمل على من قامت عليه، وراجع التفصيل في كتب الفرق المؤلفة في هذا الموضوع.

٢ - يقصد بالذي ذكره بعد هذا هو أحمد بن محمد الطبري أبو عبد الله الخليلي الذي ذكره ابن الغضائري في كتابه وقال: «كذاب وضاع للحديث فاسد لا يلتفت إليه»، راجع ما ذكره ابن الغضائري في مجمع الرجال للقهائي: ج ١، ص ١٣٥ فقد أدرج في هذا الكتاب كتاب المجروحين لابن الغضائري بكامله.

لكنه غير ضائر، لأن مراسيل ابن أبي نصر بمنزلة المسانيد» انتهى، وسيأتي وجهه في ترجمة محمد بن أبي عمير - إن شاء الله - .

قوله: أحمد بن محمد بن أحمد بن طلحة:

هو أبو عبد الله العاصمي الذي يروي عنه في الكافي هكذا، وقد صرح بأنه أحمد بن محمد في باب النوادر من فضل القرآن^(١) وفي موضع آخر^(٢) وفي التهذيب: «وليس في طبقته من يروي عنه الكليني سواه» كذا بخط السيد. وفي الكافي: «أبو عبد الله العاصمي»^(٣).

قال الصالح^(٤): «وهو أحمد بن محمد بن عاصم ثقة» ووثقه في مرآة

-
- ١ - راجع: أصول الكافي: ج ٢، ص ٦٣٢، الحديث الـ (٢١) طبع طهران سنة ١٣٨١ هـ.
 - ٢ - راجع: فروع الكافي: ج ٤، ص ٤٦٥، كتاب الحج، باب الوقوف بعرفة وحدّ الوقف، الحديث التاسع، وصرح فيه بأنه أحمد بن محمد العاصمي، وج ٥، ص ٣١١، كتاب المعيشة، باب النوادر، الحديث الـ (٣١ و ٣٢ و ٣٣) فقد صرح في هذه المواضع بأنه أحمد بن محمد.
 - و راجع أيضاً: ج ٥، ص ٣١٨، كتاب المعيشة باب النوادر، الحديث الـ (٥٨ و ٥٩) فقد صرح في الحديثين بأنه أحمد بن محمد العاصمي.
 - و راجع أيضاً: التهذيب للشيخ الطوسي: ج ٧، ص ٣٣٦، كتاب النكاح، في باب العقود على الإماء، الحديث السادس، وفي باب السنة في عقود النكاح: ص ٤١٧، الحديث الـ (٤٠).
 - و راجع أيضاً: كتاب الطلاق، باب الحكم في أولاد المطلقات: ج ٨، ص ١١١، الحديث الـ (٢٩)، وفي هذه المواضع صرح بأنه أحمد بن محمد العاصمي.
 - ٣ - راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٢٧، كتاب العقل والجهل، الحديث الـ (٣٢).
 - ٤ - الصالح: هو المولى محمد صالح المازندراني، قال ذلك في شرحه لأصول الكافي: ج ١، ص ٤٣٢، عند شرحه للحديث الـ (٣٢) طبع طهران سنة ١٣٨٢ هـ.

العقول^(١).

قوله: أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد:

لما خلت كتب الرجال عن ذكره اضطرب المتأخرون في حاله، فمنهم من صحح روايته وهو العلامة^(٢) ولم يُعلم وجهه.

وبعضهم اعترف بجهالته لكنه جعله من مشايخ الإجازة لا من مشايخ الرواية، وجعله وجهاً لتصحيح العلامة.

والفرق بينهما أن الأول من ليس له كتاب يروى ولا رواية تنقل بل يجيز كتب غيره، ويذكر في السند لمحض اتصال السند، فلو كان ضعيفاً لم يضر ضعفه، والثاني هو من تؤخذ الرواية منه ويكون في الأغلب صاحب كتاب بحيث يكون هو أحد من تستند إليه الرواية، فهذا تضر جهالته في الرواية، ويشترط في قبولها عدالته، وطريق العلم بأحد الأمرين: هو أنه إن ذكر له كتاب كان من مشايخ الرواية،

١ - راجع: مرآة العقول للمجلسي الثاني في شرح الحديث الـ (٣٢) من أصول الكافي، طبع إيران.

٢ - راجع: المختلف والمنتهى للعلامة في عدة من مواضعهما. قال الميرزا محمد الاسترآبادي في رجال (الوسيط) المسمى بتلخيص المقال: إنه «من المشايخ المعترين وقد صحح العلامة عليه السلام كثيراً من الروايات وهو في الطريق بحيث لا يحتمل الغفلة، ولم أر إلى الآن ولم أسمع من أحد يتأمل في توثيقه».

وراجع أيضاً: خاتمة الخلاصة في الفائدة الثامنة: ص ٢٧٦ فإن العلامة حكم بصحة طريق الشيخ الطوسي إلى الحسن بن محبوب مما أخذ من كتبه ومصنفاته، مع أن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد في طريقه.

وإلا كان من مشائخ الإجازة على إشكال في الثاني^(١).

فالحاصل: أن العلامة المجلسي والسبزواري جعلاه من مشايخ الإجازة حيث لم يذكر له كتاب مصنف.

قال في الذخيرة: «أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، وأحمد بن محمد بن يحيى العطار كلاهما غير موثقين في كتب الرجال، والظاهر أنهما من مشايخ الإجازة وليسا بصاحبي كتاب، والغرض من ذكرهما رعاية اتصال السند والاعتماد على الأصل المأخوذ منه فلا يضر جهالتهما وعدم ثقتهما، وما يوجد في كلام الأصحاب من تصحيح الأخبار التي أحدهما أو نظيرهما في الطريق مبني على هذا لا على التوثيق» انتهى^(٢).

وقال المجلسي رحمته الله: «والظاهر أنه من مشايخ الإجازة كأمثاله، ولذلك حكم بصحة الأخبار المشتملة على هؤلاء كما قاله شيخنا التستري رحمته الله والمصنف أخذه منه، وكذلك باقي التحقيقات فإنه منه»^(٣) انتهى.

١ - لعل وجه الإشكال هو أن كثيراً من مشايخ الإجازة ذكر لهم كتاب بل كتب ومع ذلك يعدونهم من مشايخ الإجازة، هذا مع أن عدم ذكر كتاب له لا يدل على عدم وجود كتاب له إذ لعلهم لم يطلعوا عليه، وعدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود، مضافاً إلى أن المفروض أن الرجل لم يذكر في كتب الرجال فمن أين علم أنه لم يصنف كتاباً، وهذه الروايات التي هو في سندها لا دلالة فيها على ذلك، فكما جاز أن يكون من القسم الأول جاز أن يكون من القسم الثاني، فالحكم بأحد الأمرين تحكم، سلمنا أنه ليس له كتاب لكن جاز أن يكون في ذلك الحديث شيخ رواية ولم يُعلم أن مستندها أي كتاب، فلاحظ.

٢ - راجع: ذخيرة السبزواري، كتاب الطهارة: ص ٢ طبع إيران سنة ١٢٧٤ هـ.

٣ - وقال المجلسي في الوحيظة أيضاً: ص ١٤٤: «أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد أستاذ المفيد، يعد حديثه صحيحاً لكونه من مشايخ الإجازة، ووثقه الشهيد الثاني أيضاً».

وفيه نظر؛ لأن المفروض أن الرجل لم يذكر في كتب الرجال فمن أين علم أنه لم يصنف كتاباً، وهذه الروايات التي هو في سندها لا دلالة فيها على ذلك، فكما جاز أن يكون من الأول جاز أن يكون من القسم الثاني فالحكم بأحد الأمرين تحكّم، سلمنا أن ليس له كتاب لكن جاز أن يكون في ذلك الحديث شيخ رواية لأنه نقل الرواية ولم يعلم مستندها أي كتاب.

قال الشيخ البهائي في حواشي الحبل: «هذا الحديث مروى في التهذيب بطريق فيه أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، والجزم بصحة الطريق مشكل لكن مظنون، والحق أن الرجل ثقة من وجوه أصحابنا - رضي الله عنهم - وقد ذكرت في ذلك كلاماً مستوفى في حواشي التهذيب»^(١) انتهى.

ووثقه ابن طاووس في كتاب فرج المهموم في النجوم^(٢) والشهيد في الدراية^(٣) فيمكن أن يكون مستند الشيخ البهائي والشهيد هو توثيق ابن طاووس وكفى به حجة، لا تصحيح العلامة عليه السلام وقد تقدم في المسائل الكلام على دلالة التصحيح على التوثيق فراجع^(٤).

وبقي هنا فوائد نذكرها في أحمد بن محمد بن يحيى العطار - إن شاء الله تعالى - .

١ - راجع: حاشية الحبل المتين للبهائي: ص ١١ طبع إيران سنة ١٣١٩ هـ وذكر البهائي في آخر هذه الجملة: «وقد أشبعت الكلام فيه في حواشي الخلاصة».

٢ - لم أجد لأحمد بن محمد بن الوليد ذكراً في كتاب فرج المهموم المطبوع في النجف الأشرف، ولعله سقط من المخطوطة أو من الطابع، والله أعلم.

٣ - راجع: دراية الشهيد الثاني - بحث المتفق والمفترق - : ص ١٢٨ طبع النجف الأشرف.

٤ - راجع ذلك في المقياس الأول ص ٩٧.

قوله: أحمد بن محمد بن خالد:

أقول: هذا الرجل وثقه النجاشي والشيخ في الفهرست^(١) ومن الفقهاء المقدس والشيخ البهائي وغيرهما كما سيجيء عن الصالح توثيقه في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى - إن شاء الله تعالى - .

قال في المجمع^(٢): «أحمد بن محمد البرقي وأبوه وعمه ثقات».

وفي المشرق: «أحمد بن محمد البرقي ثقة»^(٣) ولم يكن فيه ما يتخيل من الطعن إلا أنه يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، وأنه طعن عليه القميون، وإخراج أحمد بن محمد بن عيسى له، ورواية رواها المصنف، وهي: «روى شيخنا الصدوق محمد بن يعقوب الكليني حديثاً في باب ما جاء في الأئمة الاثني عشر عليهم السلام - ثم قال - : وحدثني محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبي هاشم مثله سواء.

قال محمد بن يحيى: فقلت لمحمد بن الحسن: يا أبا جعفر وددت أن هذا الخبر جاء من غير جهة أحمد بن أبي عبد الله، قال: فقال: لقد حدثني قبل الحيرة بعشرة سنين انتهى^(٤). وفيه دلالة على أن أحمد بن أبي عبد الله صار متحيراً أو

١ - راجع: رجال النجاشي: ص ٥٩، وفهرست الشيخ الطوسي: ص ٤٤، برقم ٦٥.

٢ - يعني المقدس المولى أحمد الأربيلي، ذكر ذلك في مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلبي.

٣ - راجع: مشرق الشمسين للشيخ البهائي: ص ١١، طبع إيران.

٤ - يعني انتهى ما رواه الصدوق محمد بن يعقوب الكليني من الحديث في باب ما جاء في

وقفه» انتهى كلام المصنف^(١).

والجواب عن الأول: أن الرواية عن الضعفاء واعتماد المراسيل مذهب جماعة من المحدثين والأصوليين، وإن كان المشهور على خلافه، فهي مسألة خلافية لا تقتضي الطعن باختيار أحد طرفيها كما في سائر المسائل الخلافية.

قال في شرح الفقيه^(٢): «فإن قلت: يتوجه الطعن فيها من جهة أخرى، وهي قول ابن الغضائري: إن البرقي يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل فكيف حكم العلامة وسائر المتأخرين عنه بصحتها قلت: كلام ابن الغضائري لا يستلزم القدح في توثيقه والألزم القدح في أكثر من أن يحصى» انتهى.

وبمثله صرح الشيخ محمد السبط في شرح الاستبصار، وسره ما ذكرناه.

فإن قلت: إذا كان يعتمد المراسيل وأمثالها فلا اعتماد عليه، فكل حديث يرويه ويعتمده جاز أن يكون ضعيفاً أو مرسلأً، ويسقط الاعتماد عليه، ولعل إلى هذا أشار ابن الغضائري بقوله: إنما الطعن فيمن يروي عنه.

قلت: جرت عادة المحدثين لا سيما القدماء بذكر السند إما مرسلأً أو معنعناً متصلاً، ولا يخرج عن هذين القسمين بالنسبة إلى محل البحث فيُنظر في ذلك السند ويُعمل به على حسب ما يراه الناظر، فلا دخل لاعتماده على الضعفاء والمراسيل للاعتماد عليه، ولا يقتضي سقوط الاعتماد عليه من رأس.

⇒ الأئمة الاثني عشرية^(٣). راجع: أصول الكافي للكليني: ج ١، ص ٥٢٦، كتاب الحجّة، الباب المذكور، الحديث الثاني.

١ - راجع ما ذكره المصنف - يعني التفريشي صاحب نقد الرجال - في هامش ص ٣٠.

٢ - يقصد بشرح الفقيه هو الذي نسبته الحرّ العاملي إلى الشيخ أبي علي الطبرسي كما ذكره في مقدمة الكتاب (ص ٨٩) وجعله أحد مصادر كتابه - هذا - فراجع.

والفرق بين الاعتماد عليه وعدمه هو قبول قوله: حدثني فلان وعدمه، ولذلك اعتمد عليه جل المحدثين إن لم يكن كلهم، مع ذكرهم ذلك في حقه، بل ذكروا ذلك في حق كثير من المحدثين، ومع ذلك اعتمدوا عليهم.

وأما قول ابن الغضائري: إنما الطعن فيمن يروي عنه... الخ، فهو:

أولاً: معارض بقول غيره فإنهم لم يأخذوا ذلك طعناً فيمن يروي عن من يعتمد أخبار الضعفاء.

وثانياً: إن كون ذلك طعناً فيمن يروي عن من يعتمد المراسيل ليس مسألة عقلية ولا تقليدية بل هي اجتهادية نظرية، ولا شك أن جعل ذلك طعناً خطأ واضح كما بينا.

وأما طعن القميين عليه فتقله ابن الغضائري وردّه هو ولم يعتمد، فنحن أولئى بعدم الاعتماد عليه.

وأيضاً من تنمة حكاية طعن القميين عليه ما فعل أحمد بن محمد بن عيسى الذي هو أحد الطاعنين وقد ندم على ما فعل واعتذر وتاب - إلى آخر ما ذكر - فهذا يدل على أن ما وقع من الطعن ليس له حقيقة وإنما هو توهم واشتباه.

وأما الرواية فقد قال الخليل في شرح هذا الكلام بعد نقل عبارة ابن الغضائري: «نقل هذا الكلام من محمد بن يحيى وقع بعد إبعاده من قم وقبل إعادته وهو زمان حيرة أحمد بن محمد بن خالد بزعم جمع، أو زمان تردده في مواضع خارجة من قم متحيراً، وذلك لأنه كان حينئذ متهماً بما قذف به ولم يظهر بعد كذب ذلك القذف»^(١).

وقال الصالح في شرحه أيضاً: «قوله من غير جهة أحمد بن أبي عبد الله كأنه أحمد بن محمد بن خالد البرقي الذي أخرجه أحمد بن محمد بن عيسى من قم لما قُذِف به وطعن عليه القميون، وذكره الشيخ في أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام وعاش بعد أبي محمد الحسن العسكري عليه السلام أربع عشرة سنة، وقيل: عشرين سنة، وتوفي سنة أربع وسبعين ومائتين على الأول وسنة ثمانين ومائتين على القول الآخر، ولعل المراد بالحيرة تحيره بعد موت العسكري عليه السلام في وجود الصاحب عليه السلام أو تحيره بانحرافه لكبر سنه، أو زمان الحيرة وهو وقت وفاة العسكري عليه السلام» انتهى^(١).

فالحاصل أن الانحراف يحتمل وجوهاً فلا يتعين أن يكون طعناً فيه، ووثاقته معلومة فلا دلالة فيها على أنه صار متحيراً أو وقف على أنه من المعلوم أنه كان من أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام عن الشيخ^(٢) وهو ينافي الوقف.

وأيضاً إبعاد أحمد بن محمد بن عيسى له ورجوعه عما فعل دليل على عدم توقفه، إذ لو كان كذلك لما رجع وندم على ما فعل، ومن المعلوم أن هذا كان في آخر عمره، بل من المعلوم أنه رماه بأمر غير الخروج عن الإمامية، وأن ذلك ليس الوقف.

ثم اعلم أنه قال البهائي في سند رواية أحمد بن محمد بن خالد بتوجه

١ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ٧، ص ٣٦٠ طبع طهران سنة ١٣٨٥ هـ.

٢ - راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٩٨ برقم ٨، باب أصحاب الجواد عليه السلام، وص ٤١٠ برقم ١٦ باب أصحاب الهادي عليه السلام بعنوان: أحمد بن أبي عبد الله البرقي.

الطعن من جهة قول النجاشي: «البرقي ضعيف في الحديث»^(١).

وفيه: أن ذلك ليس في عبارته في أحمد بل في ترجمة محمد ابنه كما لا يخفى، وسيجيء الكلام في معنى قولهم: «ضعيف في الحديث» في ترجمة محمد بن خالد - إن شاء الله تعالى - .

قوله: أحمد بن محمد بن زيد:

قد يستشكل فيه من وجهين:

أحدهما: أن رواية الأصول عنه تنافي ما اخترناه سابقاً^(٢) وذهب إليه رئيس المتأخرين من أن الأصول هي التي تكون أحاديثها مروية عن المعصوم عليه السلام بلا واسطة، لأن الشيخ ذكره في من لم يرو^(٣).

وقد يدفع بأن رواية الأصول لا يستلزم أن تكون من مصنفاته بل يجوز أن تكون لغيره ورواها عنه حميد، وقد جرت عادتهم في التعبير عنها إذا كانت الكتب والأصول له أن يقولوا: له كتب، له أصول.

وثانيهما: أن الحسن بن محمد بن سماعة واقفي فكيف أذن له أن يصلي

١ - راجع: رجال النجاشي: ص ٢٥٨ في ترجمة محمد بن خالد البرقي قوله: «وكان محمد ضعيفاً في الحديث».

٢ - راجع: ص ١٢١ من هذا الكتاب ويقصد بقوله: «رئيس المتأخرين» الوحيد البهبهاني.

٣ - راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٤٠ برقم ٢٣، باب من لم يرو عنهم عليهم السلام، فإنه ذكر فيه: «أحمد بن محمد بن زيد الخزاعي، يكنى أبا جعفر، روى عنه حميد أصولاً كثيرة ومات سنة ٢٦٢ هـ، وصلى عليه الحسن بن محمد بن سماعة الصيرفي».

عليه، فهذا يدل على أنه واقفي.

قوله: أحمد بن محمد بن سعيد:

هذا هو المشهور بابن عقدة صاحب كتاب الرجال.

قال محمد بن إبراهيم النعماني في كتاب الغيبة: «أخبرنا به أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الكوفي، وهذا الرجل ممن لا يطعن عليه في الثقة ولا في العلم بالحديث الرجال الناقلون له»^(١) وقد ذكر النجاشي والشيخ^(٢) وثاقته وعظم محله على ما قد ذكره المصنف، وبالغا في ذلك، ونسباه إلى الشهرة، ونصا على أنه كان زيدياً، جارودياً^(٣) ومن هنا يقع الإشكال في توثيقه وجرحه بناء على أن ذلك هل هو مقبول من غير الإمامي الثقة في حق الإمامي أم لا؟ ذكرنا نظير هذا في أبان بن عثمان حيث جرحه ابن فضال.

ونقول هنا: اختلف أصحابنا المتأخرون في ذلك على ثلاثة أقوال:

أحدها: قبوله.

١ - راجع: كتاب الغيبة للنعماني: ص ٧ طبع إيران سنة ١٣١٨ هـ.

٢ - راجع: رجال النجاشي: ص ٧٣، وراجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٥٢ برقم ٨٦.

٣ - ومن جملة مصنفاته - على ما ذكره النجاشي في كتاب رجاله والشيخ في الفهرست - كتاب الولاية ومن روى غدیر خم، ذكر السيد ابن طاووس في كتاب الطوائف: أنه وجد هذا الكتاب بخط الشيخ أبي جعفر - يعني الطوسي - وفيه ذكر الأخبار عن النبي ﷺ بذلك، وأسماء الرواة لهذا الحديث من الصحابة، ثم قال ابن طاووس: وقد أثنى على ابن عقدة الخطيب صاحب تاريخ بغداد وزكاه، ثم ذكر ابن طاووس أسماء من روي عنهم حديث يوم الغدير، ونص النبي ﷺ على علي عليه السلام بالخلافة، وإظهار ذلك عند الكافة فراجع.

ثانيها: عدم قبوله.

ثالثها: التفصيل، فيقبل في التعديل ولا يقبل في الجرح، وإليه ذهب الشيخ البهائي^(١)، وسيجيء في ترجمة الحسين بن المختار ما يدل على أنه عدل عن هذا القول إلى القول بعدم القبول مطلقاً.

ومن ترجمة الحسين بن المختار، ومن ترجمة سهل بن أحمد يُعلم أن المجلسي رحمته الله يختار التفصيل الذي اخترناه حيث قبل توثيق الحسين من ابن عقدة، ولم يسمع جرح سهل بن أحمد بجرح السمعاني، فتأمل.

ويُعلم قائل هذه الأقوال وعباراتهم من ترجمة أبان بن عثمان وسيجيء - إن شاء الله تعالى - في ترجمة الحسين بن المختار، والحكم بن حكيم، و ترجمة داود بن الحصين.

ويدخل في هذا الخلاف بيان أصل المذهب من كونه إمامياً أو غيره، فهاهنا دعويان:

إحدهما: أنه يقبل في مقام التعديل ويدل عليه حصول الظن بقوله أكثر من قول المعدل إذا كان إمامياً لأن الطبيعة الغريزية النفسانية تقضي بكتمان الخصال المحمودة والفضائل عن الأعداء ولا سيما أعداء الدين، بل تقتضي إظهار المثالب وإخفاء المناقب، بل البحث والفحص عن المثالب، والتجسس عن الخصال المذمومة، بل يرى الخصال المحمودة مذمومة كما قال الشاعر:

وعين الرضا عن كل عيب كليله كما أن عين البغض تبدي المساويا

وهذا يبعد الكذب تعمداً والتقول، ويدل على أن الممدوح على كمال الصفا وطهارة الذات، وأنه مشهور لا يمكن إنكاره فيحصل الظن القوي بصدقه ويبعد الخطأ والاشتباه^(١).

وأما الدعوى الثانية: وهي أنه لا يقبل قوله في الجرح، فإن احتمال الكذب والتقول قوي، والداعي إليه موجود جلي، وهو البغضاء والعدوان، والعدالة المفروضة في المعدل ربما تدعوه إلى الجرح وتربه الحسن قبيحاً والخصلة المحموده ذميمة، والفعل المشترك بين الوجه الحسن والوجه المذموم إلى حمله على الوجه المذموم، وهذا ربما يكون منغرساً في النفوس غافلة عنه.

قوله: أحمد بن محمد بن سيار، يعرف بالسياري:

قال الخليل: «بفتح المهملة وشد الخاتمة»^(٢).

وقال الصالح: «أحمد بن محمد السيارى ضعيف، ونسب إلى التناسخ» انتهى^(٣).

ولعل المراد من عبارة النجاشي «فاسد المذهب» هو القول بالتناسخ لا فساد

١ - يظهر من الشيخ محمد في شرح التهذيب عدم قبوله مطلقاً حيث رد توثيق ابن عقدة لحكم بن حكيم. قال فيه: «الذي يظهر ضعف هذا الحديث لأن الحكم بن حكيم - وإن كان في النجاشي موثقاً - إلا أن التوثيق من ابن عقدة، فجرح ابن عقدة للرجل أولى بعدم القبول، فإذا يلزم القول بعدم القبول مطلقاً». (منه ﷺ).

٢ - راجع: شرح الكافي للخليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

٣ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ١، ص ٣٨٩ طبع طهران سنة ١٤٨٢ هـ.

ثم إن المصنف نقل عبارة النجاشي والفهرست^(١) وفيه تغيير يسير، وهو أنه في العبارة قال: «ذكر ذلك الحسين بن عبيد الله» وظاهر أنه ذكر ذلك كله، وذلك هي عبارة النجاشي، وأما عبارة الفهرست فليس فيها «ذكر ذلك الحسين بن عبيد الله» نعم فيها بعد تمامها وذكر الكتب: «قال أخبرنا بالنوادر خاصة الحسين بن عبيد الله» والأولى هو ما في الفهرست، لأن جماعة ذكروا أن ليس للحسين بن عبيد الله الغضائري كتاب في الرجال، وأن كتاب الرجال لأحمد، وقد قدمنا ذلك في ترجمته.

أحمد بن محمد بن عبد الله بن الزبير:

قد وقع في الباب الخامس عشر من طهارة الاستبصار رواية هكذا: «عن أحمد بن الحسن الميثمي عن أحمد بن محمد بن عبد الله بن الزبير عن أبي عبد الله عليه السلام»^(٢) ولم أجد في كتب الرجال، ونص السيد في المدارك والشيخ محمد في الشرح^(٣) بأنه مجهول.

١- راجع: رجال النجاشي: ص ٦٢، وفهرست الشيخ الطوسي: ص ٤٧ برقم ٧٠.

٢- راجع: كتاب الاستبصار للشيخ الطوسي: ج ١، ص ٢٩، كتاب الطهارة، الباب الخامس عشر، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٥ هـ.

٣- راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني العاملي (مخطوط).

قوله: أحمد بن محمد بن عيسى بن سعد:

الكلام هنا في موضعين:

أحدهما: في توثيقه، ولم يوثقه أحد من أهل الرجال سوى الشيخ رحمته ولا ذمه أحد بل مدحوه مدحاً يقرب إلى التوثيق، كقول النجاشي والشيخ: «شيخ القميين ووجههم وفقههم» انتهى^(١).

ونقل الكشي أنه «لا يروي عن ابن محبوب لأن أصحابنا يتهمون ابن محبوب في روايته عن ابن أبي حمزة»^(٢) إلى غير ذلك.

وأما الفقهاء وشراح الحديث فلم أر أحداً ذمه منهم، بل هم بين موثق له وقابل لروايته.

قال المقدس في المجمع^(٣): «وأظن صحة السند لأن الظاهر أن أحمد هو ابن محمد بن عيسى الثقة».

وقال الجزائري^(٤): «مدحه الصدوق في كتاب الغيبة».

ووثقه الصالح فيما رواه الكليني عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد، قال: «الظاهر أنه أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، ويحتمل أحمد بن محمد

١ - راجع: رجال النجاشي: ص ٦٤، وراجع أيضاً: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٤٨ برقم ٧٥.

٢ - راجع: رجال الكشي: ص ٤٣١ طبع النجف الأشرف.

٣ - المقدس هو المولى أحمد الأردبيلي، ذكر ذلك في (مجمع الفائدة والبرهان)، شرح الإرشاد للعلامة الحلبي.

٤ - الجزائري هو السيد نعمة الله التستري ذكر ذلك في شرحه للاستبصار فراجع.

بن خالد البرقي لأن محمد بن يحيى يروي عنهما، إلا أن روايته عن الأول أكثر، ورواية الأول عن ابن فضال أشهر، وكلاهما ثقتان عدلان».

وفي موضع آخر: «وكان أحمد أبو جعفر شيخ القميين ووجههم وفقههم» إلى قول المصنف في عبارة النجاشي: «له كتب ثقة»^(١).

ووثقه الشهيد في الدراية^(٢) والفخري في مرتب المشيخة^(٣) وحكم الشيخ حسن في المنتقى^(٤) بصحة السند الواقع هو فيه^(٥).

الموضع الثاني: فيمن يروي هو عنه ولا يروي عنه، وقد ذكر المصنف الرواة الذين روى عنهم فقد وقع الاشتباه في بعض الرواة أنه يروي عنهم وليس كذلك.

فمن ذلك: سعد بن سعد فإنه وقع في بعض الأسانيد روايته عنه وأنكرها في المنتقى. قال: «المعهود المتكرر من رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن سعد بن سعد أن يكون بواسطة البرقي، فالظاهر سقوطه في الرواية عنه هنا توهماً»^(٦). ومن ذلك: روايته عن عبد الله بن المغيرة أثبتتها المصنف في بعض

١ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ٦، ص ١٩٨ كتاب الحجّة، باب الإشارة والنص على أبي الحسن الثالث عليه السلام الحديث الثاني.

٢ - راجع: دراية الشهيد الثاني: ص ١٢٨ طبع النجف الأشرف.

٣ - الفخري: هو الشيخ فخر الدين بن محمد علي الطريحي النجفي المتوفى سنة ١٠٨٥ هـ فإنه رتب مشيخة من لا يحضره الفقيه للصدوق، وجعله من ملحقات كتابه (جامع المقال).

٤ - راجع: المنتقى: ج ١، ص ٤٤، طبع إيران سنة ١٣٧٩ هـ.

٥ - وصحح روايته الشيخ محمد في شرح التهذيب، وصرح بوثاقته أيضاً. (منه عليه السلام).

٦ - راجع: المنتقى: ج ٢، ص ٤٣٠ كتاب الحج، باب محرمات الإحرام والكفارات.

الروايات كما نقلها ونفاها الكشي^(١).

وقال في المنتقى فيما رواه في التهذيب^(٢): أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة: «قلت هكذا صورة الحديث في التهذيب، وأسقط في الاستبصار من السند كلمتي (عن أبيه)^(٣) فيكون حينئذ من الصحيح، لكن المعهود المتكرر في الأسانيد المتفرقة هو إثبات الوسطة بين أحمد بن محمد وابن المغيرة وتكون في الأكثر كما هنا، فالاعتماد على ما في التهذيب^(٤)».

١- راجع: رجال الكشي: ص ٤٣١ في ترجمة أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى.

٢- راجع: التهذيب: ج ٦، ص ٣٩٨، كتاب المكاسب، باب اللقطة الضالة، الحديث الـ (٤١) طبع النجف الأشرف، وج ٣، ص ١٨ في باب العمل في ليلة الجمعة ويومها، وج ١، ص ١٨٩ باب التيمم وأحكامه، الحديث الـ (٢٠).

٣- وأسقط الشيخ في الاستبصار أيضاً كلمتي (عن أبيه) من السند في الرواية التي رواها في أبواب ما ينقض الوضوء وما لا ينقضه: ج ١، ص ٧٩، وهي الرواية الثالثة، كما أسقطهما في التهذيب: ج ١، ص ٦ في باب الأحداث الموجبة للطهارة، وج ٣، ص ٩ في باب العمل في ليلة الجمعة ويومها، وأثبتهما في الاستبصار في رواية أخرى رواها في: ج ١، ص ٣٤ في باب البثر يقع فيها البعير أو الحمار وما أشبههما، الحديث الأول، وج ١، ص ١٥٦ باب التيمم في الأرض الوحلة والطين والماء، الحديث الـ (٣) فتبين لنا أن أحمد بن محمد بن عيسى يروي عن عبد الله بن المغيرة تارة بدون واسطة وأخرى بواسطة، ولا ضير في ذلك.

٤- راجع: المنتقى: ج ١، ص ٢٢٣ باب كيفية الصلاة على الأموات، وراجع: التهذيب: ج ٣، ص ٢٠٠ في الصلاة على الأموات، باب الزيادات الحديث العاشر، فإنه أثبت الوسطة بين أحمد بن محمد بن عيسى وعبد الله بن المغيرة وهي كلمتا (عن أبيه).

وراجع أيضاً: الاستبصار: ج ١، ص ٤٨٢ في باب من فاته شيء من التكبيرات، الحديث الخامس، فإنه أسقط كلمتي (عن أبيه) بين أحمد بن محمد بن عيسى وعبد الله بن المغيرة، وراجع تعليقتنا السابقة.

ومن ذلك: روايته عن الحسن بن علي بن فضال عن عبد الله بن بكير عن زرارة، وقد وقع ذلك في بعض الأسانيد وأنكر ذلك المقدس^(١) وحكم بسقوط الوسطة.

قال في المجمع: «أظن أن المراد بهذا الإسناد المنتهي إلى الحسن بن علي، فيكون: أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن حديد، لأن الوسطة بين أحمد و زرارة كان اثنين في السند الأول، فيكون كذلك في الثاني.

ومن ذلك: ما وقع في بعض أسانيد التهذيب والاستبصار^(٢) رواية موسى بن القاسم عن أبي جعفر، واستظهر في المنتقى أنه أحمد بن محمد بن عيسى هذا، وأنكر رواية موسى بن القاسم عنه قائلاً: «إن أحمد يروي عن موسى لا العكس»^(٣).

١ - المقدس هو المولى أحمد الأربيلي، ذكر ذلك في مجمع الفوائد والبرهان شرح إرشاد الأذهان للعلامة الحلبي (مطبع).

٢ - راجع: التهذيب: ج ٥ ، ص ٣٣٦ كتاب الحج، باب الكفارة عن خطأ المحرم، الحديث الـ (٧٢)، وراجع: الاستبصار: ج ٢ ، ص ١٩٦ كتاب الحج، باب من ألقى القمل من الجسد، الحديث الـ (٢).

٣ - راجع: المنتقى: ج ٢ ، ص ٤٠٤ كتاب الحج، وصاحب (كتابنا) نقل بعض كلام صاحب المنتقى بالمعنى، ونص عبارته هكذا: «قلت: كذا أورد الشيخ هذا الحديث في الكتابين - أي التهذيب والاستبصار - وظاهر عدم انتظام طريقه مع الرواية عن موسى بن القاسم، لأن المعهود من إطلاق أبي جعفر - أي الذي في سند الرواية المنقولة - أن يراد به أحمد بن محمد بن عيسى، وهو يروي عن موسى بن القاسم، لأن موسى يروي عنه، ولا يتفق إيراد الشيخ له أن يتقدمه عن طريق سعد بن عبد الله كما اتفق هنا لتعيين رجوع ضمير عنه إليه فإن رواية سعد عنه بهذه الصورة كثيرة...». راجع سند الرواية التي رواها الشيخ في الكتابين المذكورين وسند الرواية التي قبلها ليتضح لك الأمر.

ومن ذلك: أنه ذكر الكشي: أن «أحمد المذكور لا يروي عن ابن محبوب - أي الحسن بن محبوب - من أجل أن أصحابنا يتهمون ابن محبوب في روايته عن ابن أبي حمزة»^(١)، وفي بعض نسخه عن أبي حمزة بسقوط (ابن) وكأن هذا منشأ حمل النجاشي أبي حمزة على الشمالي^(٢) والذي وقع في يد المصنف هو النسخة الأولى فحمل ما ذكره النجاشي على السهو.

والأولى هي الأصح بحسب الاعتبار لأن المذكور في ترجمة الحسن بن محبوب هكذا: «وأصحابنا يتهمون ابن محبوب في روايته عن ابن أبي حمزة» فهذا يؤيد النسخة الأولى لأن ترك الرواية للتهمة إنما يتحقق في ابن أبي حمزة وهو علي بن أبي حمزة البطائني الواقفي فإنه ملعون، وأما الشمالي فلا يتأمل فيه أحد من أصحابنا المتأخرين والمتقدمين في قبول روايته وثقته، كما سيجيء - إن شاء الله تعالى - ببيان حاله.

قوله: أحمد بن محمد بن يحيى العطار:

هذا الرجل وأحمد بن الوليد في الحال سواء، إذ كل منهما لم يذكره الرجاليون بجرح ولا تعديل، وفي كل منهما صحح العلامة أسانيدهما فيه^(٣)

١ - راجع: رجال الكشي: ص ٤٣١ طبع النجف الأشرف، في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى.

٢ - راجع: رجال النجاشي: ص ٦٤ في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى.

٣ - فإن العلامة صحح طريق الشيخ الطوسي إلى الحسن بن محبوب مما أخذ من كتبه ومصنفاته مع أن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد في طريقه، كما صحح طريق الشيخ الطوسي في التهذيب والاستبصار إلى محمد بن علي بن محبوب وفي الطريق أحمد بن

فالكلام فيه كالكلام فيه، فإنه ذهب بعض إلى أنه مجهول الحال. وهذا القول افرق أهله على فرقتين:

فرقة ردوا روايته كصاحبي المدارك والمفاتيح، قال^(١) في معتصم الشيعة: «لكنها - أي الرواية - ضعيفة السند بجهالة أحمد بن محمد بن يحيى فإنه في طريقها»، وفي المدارك: «أحمد بن محمد بن يحيى مجهول»، وفي (الجبيل): «هذه الرواية ضعيفة لجهالة أحمد بن محمد بن يحيى».

وفرقة حكموا بأن الجهالة هنا لاتضر لأنه من مشايخ الإجازة والرواية في أحمد بن الوليد، ومنهم المجلسي، وصاحب الذخيرة، وعبارتها تقدمت هناك وتقدم الكلام عليهما^(٢).

وذهب الشهيد في الدراية إلى أنه ثقة^(٣) وكذا السماهيجي^(٤) والمقدس

⇒ محمد بن يحيى العطار، ولا طريق غيره، وكذا وصف طريق الشيخ في التهذيب إلى علي بن جعفر بالصحة وفي الطريق أحمد بن محمد بن يحيى العطار، ولا طريق سواه، وكذا وصف طريق الصدوق ابن بابويه إلى عبد الرحمن بن الحجاج بالصحة وفي الطريق أحمد بن محمد بن يحيى العطار، راجع في كل ذلك: الفائدة الثامنة من الفوائد التي ذكرها العلامة في خاتمة الخلاصة: ص ٢٧٥.

١ - يعني: قال المولى محسن الفيض الكاشاني صاحب المفاتيح في كتابه معتصم الشيعة في أحكام الشريعة.

٢ - راجع: ما ذكره (ص ٢٣٥) في ترجمة أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد.

٣ - راجع: دراية الشهيد الثاني - بحث المتفق والمفترق - : ص ١٢٨، طبع النجف الأشرف.

٤ - راجع: الإجازة الكبيرة التي أجاز بها السيد عبد الله السماهيجي البحراني المتوفى سنة ١١٣٥ هـ للشيخ ناصر الجارودي ابن الشيخ محمد الخطي، المؤرخة عصر يوم الاثنين ٢٣ صفر سنة ١١٢٨ هـ (مخطوطة).

والشيخ البهائي في المشرق، فأما المقدس فإنه صرح كثيراً بأن الصحة دليل الوثاقة، وقد حكم العلامة بصحة طرق هو فيها فيكون ثقة عنده^(١).

وقال في المشرق: «قد يدخل في أسانيد بعض الأحاديث من ليس له ذكر في كتب الجرح والتعديل بمدح ولا قدح، غير أن أعظم علمائنا المتقدمين - قدس الله أرواحهم - قد اعتنوا بشأنه وأكثروا الرواية عنه، وأعيان مشايخنا المتأخرين - طاب ثراهم - قد حكموا بصحة روايات هو في سندها، والظاهر أن هذا القدر كاف في حصول الظن بعدالته، مثل أحمد بن محمد بن يحيى العطار^(٢) فإن الصدوق روى عنه كثيراً، وهو من مشايخه، والواسطة بينه وبين سعد بن عبد الله - إلى أن قال - : فهؤلاء وأمثالهم من مشايخ الأصحاب لنا ظن بحسن حالهم وعدالتهم وقد عددت حديثهم في (الحبل المتين) وفي هذا الكتاب في الصحيح

١ - راجع: مجمع الفائدة والبرهان للمولى المقدس أحمد الأربيلي، شرح إرشاد العلامة الحلبي.
 ٢ - قال الشيخ محمد في شرح التهذيب: «الذي يقتضيه الاعتبار - بعد تتبع كثير من الأخبار في كتابي الشيخ التهذيب والاستبصار - أنه إذا روى عن الشيخ المفيد عن أحمد بن محمد عن أبيه، فهو أحمد بن محمد بن الوليد، وإذا روى عن الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد عن أبيه، فهو أحمد بن محمد بن يحيى العطار، والرجلان غير مذكورين بالتوثيق، بل الأول غير مذكور أصلاً والثاني مذكور بغير مدح ولا ذم، وقد جزم الوالد بعد حديثهما من الصحيح لأنهما من أجلاء المشايخ، ولعل عدم عدّهما من الرجال الموثقين لأنهما ليسا من المصنفين والناقلين للأخبار، وإنما يذكوران بمجرد اتصال السند، وشيخنا المحقق ميرزا محمد قال: يستفاد توثيق أحمد بن محمد بن يحيى من تصحيح طريق الشيخ في الكتابين إلى الحسين بن سعيد. (منه رحمته).

ويقصد بالده الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني، فإنه ذكر ذلك في (المنتقى) ويقصد بشيخه الميرزا محمد صاحب (منهج المقال) في الرجال المطبوع، راجع ما ذكره شيخه (ص ٤٧) من منهج المقال طبع إيران.

جريباً على منوال مشايخنا المتأخرين ونرجو من الله سبحانه أن يكون اعتقادنا فيه مطابقاً للواقع، وهو ولي الإعانة والتوفيق» انتهى^(١).

ومن جملة من أدخل في هذا السلك أحمد بن الوليد وقد تقدم توثيقه له عن (الجبيل)^(٢) وأنت تعلم أنه لا مستند له سوى حسن الظن بالمشايخ، وهذا القدر لا يصلح مستنداً شرعياً.

وأما ما ادعاه من الجري على منوال الأصحاب، فأنت قد علمت الخلاف بين الأصحاب، مع أن التعرض منهم لحاله قليل فيحتاج في الميل مع إحدى الطائفتين إلى ترجيح خارجي، مع أنه في موضع من (الجبيل) قال: «وهذه الرواية ضعيفة لجهالة أحمد بن محمد بن يحيى العطار» ولو سكت عن الدلالة على توثيقه لنفعني ذلك اعتماداً عليه، وكذا (المقدس) صرح باعتماده في التوثيق على التصحيح^(٣) فلم يبق سوى توثيق الشهيد في الدراية، وأنا على وجل منه.

فائدة:

قال الشهيد في الدراية: «إن أحمد بن محمد مشترك بين جماعة منهم أحمد بن محمد بن عيسى، وأحمد بن محمد بن أبي نصر، وأحمد بن الوليد، وجماعة أخرى من أفاضل أصحابنا في تلك الأعصار، ويتميز عند الإطلاق بقرائن الزمان فإن المروري عنه إن كان من الشيخ في أول السند أو ما قاربه فهو ابن الوليد، وإن

١ - راجع: مشرق الشمسين: ص ١٠ - ١١، طبع إيران.

٢ - راجع: ترجمة أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد (ص ٢٣٥) من هذا الكتاب.

٣ - راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلبي، للمقدس المولى أحمد الأردبيلي رحمته الله.

كان في آخره مقارناً للرضا عليه السلام فهو ابن أبي نصر، وإن كان في الوسط فالأغلب أن يريد به أحمد بن محمد بن عيسى، وقد يراد غيره، ويحتاج في ذلك إلى فضل قوة وتمييز واطلاع على الرجال ومراتبهم، ولكنه مع الجهل لا يضر لأن جميعهم ثقات، فالأمر في الاحتجاج بالرواية سهل» انتهى^(١).

وفيه نظر، فإن قوله: «إن كان في أول السند فهو ابن الوليد» فليس على إطلاقه لجواز أن يكون أحمد بن محمد العطار.

والجيد ما فصله سبطه الشيخ محمد في شرح الاستبصار حيث قال: «الذي سمعناه من الشيوخ ورأيناه بعين الاعتبار - عند مراجعة الأخبار - أن رواية الشيخ عن المفيد عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد هي المستمرة كما أن رواية الشيخ عن الحسين بن عبيد الله الغضائري عن أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى هي المستمرة، فإذا ورد الإطلاق في كلام الرجلين بالنظر إلى الروایتين تعين كل منهما بما استمرت روايته عنه».

فإن قيل: قد ذكر الشيخ في طرقة آخر الكتاب طريقاً إلى محمد بن الحسن الصفار عن الشيخ أبي عبد الله، والحسين بن عبيد الله وأحمد بن عبدون، كلهم عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن أبيه، فدل هذا على أن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد شيخ لكل من الشيخ المفيد، والحسين بن عبيد الله، فكيف حكمت باختصاص الحسين بن عبيد الله بأحمد بن محمد بن يحيى.

قلت: الأمر كما ذكرت، إلا أن كلامنا في عادة الشيخ في الأسانيد المذكورة، ولم نقف على حديث يتضمن سنده الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن

١ - راجع: دراية الشهيد الثاني: ص ١٢٨ طبع النجف الأشرف.

الحسن بن الوليد، وأمر هذا هين فإن أحمد بن محمد بن يحيى - وإن ذكره الشيخ في باب من لم يرو عن أحد الأئمة عليهم السلام - إلا أنه لم يوثق وإنما استفاد البعض توثيقه من تصحيح العلامة بعض طرق الشيخ، وهو فيها «انتهى»^(١).

وفيه أن الفارق بين ابن الوليد وابن يحيى أن ابن الوليد ومعه ابن طاووس وهو الحجة كما تقدم وهذا لم يوثقه أحد توثيقاً يكون حجة فلنقال أن يقول ليس الأمر هيناً.

قوله: أحمد بن موسى بن جعفر عليه السلام :

قد ذكر الكشي في ترجمة إبراهيم بن أبي السمال حديثاً يدل على أن أحمد هذا ادعى فيه الإمامة، وأنه خرج مع أبي السرايا، قال: «حدثني حمدويه، عن الحسن بن موسى، عن أحمد بن محمد البراز، عن أحمد بن محمد بن أسيد، قال: لما كان من أمر أبي الحسن موسى عليه السلام ما كان قال إسماعيل وإبراهيم ابنا أبي سمال: تأتي أحمد ابنه، فاختلفا إليه زماناً، فلما خرج أبو السرايا خرج أحمد بن أبي الحسن عليه السلام معه فأتينا إبراهيم وإسماعيل، فقلنا: إن هذا الرجل خرج مع أبي السرايا فما تقولان؟ قال: فأنكرا ذلك من فعله ورجعا عنه وقالوا: أبو الحسن حي نثبت على الوقف، قال الحسن: وأحسب هذا - يعني إسماعيل - مات على شكه» انتهى^(٢) ولم يذكر هذا المصنف ولا غيره ممن جمع كتب الرجال في محله.

١ - راجع: شرح الاستبصار الذي لا يزال مخطوطاً.

٢ - راجع: رجال الكشي: ص ٤٠٠، برقم ٣٤٣ و ٣٤٤ في ترجمة إبراهيم وإسماعيل ابني أبي سمال. وأحمد بن موسى بن جعفر - هذا - ذكره الشيخ المفيد رحمته الله في الإرشاد عند تعداد أولاد

قوله: أحمد بن النضر:

قال الخليل: «النضر: بفتح النون وسكون المعجمة وهو يلازم اللام والذي بالمهملة عار عن اللام».

وقال الصالح: «بالنون والضاد المعجمة كوفي ثقة»^(١).

قوله: أحمد بن هارون:

قال في أخبار العيون: «حدثنا أحمد بن هارون الفامي في مسجد الكوفة سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، قال: حدثنا علوان»^(٢) وترضى عنه بعد اسمه.

واختلفت نسخ (العيون) في لقبه، ففي بعضها فامي كالكتاب بالفاء، وفي بعضها بالعين المهملة، وفي بعضها القاضي بالقاف والضاد المعجمة، وضبطه في

⇒ الإمام موسى بن جعفر عليه السلام.

وقال الوحيد البهبهاني في تعليقه على الخلاصة: إنه هو المدفون بشيراز الملقب بـ (شاه جراج) وقد صرح بذلك أيضاً المحدث الشيخ يوسف البحراني في مواضع من لؤلؤة البحرين، وحكى ذلك عن حمد الله المستوفي القزويني في (نزهة القلوب) المؤلف سنة ٧٤٠هـ (ص ١٣٨) طبع إيران سنة ١٣٧٦ هـ.

١ - راجع: شرح الكافي للخليل بن الغازي القزويني (مخطوط) وشرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ١٣٦.

٢ - راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق ابن بابويه (مطبوع). وذكره الشيخ الطوسي في رجاله، في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: ص ٤٤٨، بعنوان (أحمد بن هارون الفامي) - بالفاء والميم -، وأكثر من الرواية عنه الصدوق في إكمال الدين وإتمام النعمة (المطبوع).

التحرير^(١) بالفاء كأول.

قوله: أحمد بن هلال:

ضعفه كثير من الفقهاء، كالمحقق في موضعين من المعبر، والمقدس في المجمع، وفي الذخيرة، والشرح^(٢) والحبيل، قال فيه: «الضعف الرواية فإن في طريقها أحمد بن هلال، وقال الكشي: إنه مذموم ملعون^(٣) والشيخ في الفهرست: إنه غال متهم في دينه^(٤) وفي التهذيب: أحمد بن هلال مشهور بالغلو واللعنة، وما يختص بروايته لا نعمل عليه^(٥)، وسيجيء في زرارة ذمه. والعلامة في الخلاصة: إن روايته عندي غير مقبولة^(٦) فرواية مثله لا تصلح لتأسيس أمثال هذه الأحكام قطعاً. فإن قلت: إن أحمد بن هلال روى هذا الخبر عن محمد بن أبي عمير، وقد ذكر ابن الغضائري: أنهم يعتمدون عليه فيما يرويه عنه. قلت: الذي ذكره ابن الغضائري إنما هو اعتمادهم عليه فيما يرويه عن ابن أبي عمير رحمته الله من كتاب

١ - يقصد تحرير الوسائل للشيخ الحرّ العاملي رحمته الله.

٢ - يقصد بالشرح: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني العاملي، فإنه يروي عن هذا الشرح كثيراً في هذا الكتاب، وقد جعله أحد المصادر لكتابه - هذا - كما ذكر في مقدمته.

٣ - راجع: رجال الكشي: ص ٤٤٩.

٤ - راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٦٠، برقم ١٠٧ وقد ذكر فيه أن أحمد بن هلال العبرثائي ولد سنة ١٨٠، ومات سنة ٢٦٧ هـ.

٥ - راجع: تهذيب الشيخ الطوسي في باب الوصية لأهل الضلال: ج ٩، ص ٢٠٤، طبع النجف الأشرف.

٦ - راجع: الخلاصة للعلامة الحلبي: ص ٢٠٢، برقم ٦.

نوادره، ومن أين لنا أن هذا من ذلك» انتهى^(١).

* * *

باب إدريس

قوله: إدريس بن زياد الكفرتوثي:

قال في الذكرى: «محمد بن همام بإسناده إلى إدريس بن زياد الكفرتوثي، إنه كان يقول بالوقف فدخل سرّاً من رأى في عهد أبي الحسن عليه السلام إلى آخر الحديث»^(٢) وليس فيه ما يدل على تغييره^(٣).

١ - إلى هنا انتهى ما ذكره الشيخ البهائي في الجبل المتين، راجعه في: ص ١٨٣ - ١٨٤ طبع إيران سنة ١٣١٩ هـ.

٢ - راجع: الذكرى للشهيد الأول: ج ١، ص ١٤ طبع إيران سنة ١٢٧١ هـ - كتاب الصلاة في مسألة عرق الجنب من الحرام ..

٣ - يعني تغييره ورجوعه عن الوقف، لكن قال بعض أرباب المعاجم الرجالية: «إن سكوت النجاشي والشيخ الطوسي عن التعرض لمذهب الرجل شهادة بكون الرجل إمامياً اثني عشرياً، فإنه إذا كان الرجل غير إمامي ذكرنا مذهبه من كونه عامياً أو فطحياً أو واقفياً أو نحو ذلك، ويتضح ذلك بملاحظة خطبة كتاب رجال النجاشي فإنها صريحة في أن وضع كتابه لأجل بيان المصنفين من أصحابنا، وكذا الشيخ الطوسي فإن الظاهر أن جميع ما ذكره في الفهرست من الشيعة الإمامية إلا من نصّ على خلاف ذلك من الرجال الزيدية والفضحية والواقفية وغيرهم كما يدل عليه وضع هذا الكتاب فإنه في فهرست كتب الإمامية ومصنفاتهم دون غيرهم من الفرق، هذا في غير المعلومين والمشهورين كونهم من العامة وغير الإمامية،

قوله: في إدريس بن عبد الله بن سعد: وكان وجهاً يروي عن الرضا عليه السلام:

يحتمل عود ضمير (كان) إلى إدريس صاحب الترجمة، وهو الأظهر نظراً إلى أنه هو المسوق له الكلام، ويحتمل أن يعود إلى أبي جرير ابنه لكن ذكروا في ترجمة أبي جرير - هذا - أنه روى عن الصادق والكاظم والرضا عليه السلام، فيلزم على الاحتمال الأول أن يكون الابن وهو أبو جرير رويماً عن الصادق والكاظم عليه السلام والأب وهو إدريس رويماً عن الرضا عليه السلام فلا بد من بطلان الاحتمال الأول وإعادة إلى أبي جرير، كما فهمه العلامة عليه السلام وأقره المصنف عليه في ترجمة زكريا بن إدريس أبي جرير فلاحظ^(١).

⇒ فإن سكوتها عن الغمز في مذهبه لا يكشف عن بنائها على كونه إمامياً كما لا يخفى، وإنما ذكراهم في كتابيها لمجرد معاصرتهم للأئمة عليهم السلام وأخذهم عنهم من دون إشارة إلى انحرافهم ولا غمز فيهم إحالة إلى الوضوح.

هذا مضافاً إلى أن ابن الغضائري - على تولعه في القدر في الرجال وتضعيفهم بأدنى شيء - لم يرم إدريس بن زياد إلا بروايته عن الضعفاء وذلك لا يوجب إلا قلة الاعتماد على مراسيله دون ما رواه مسنداً عن ثقة، ولم يرم الرجل بالوقف أصلاً فلو كان فيه شائبة الوقف لكان ابن الغضائري أحق بذكره، فالحق أن حديث الرجل من قسم الصحيح.

١ - راجع: الخلاصة: ص ٧٦، برقم ٨، في ترجمة زكريا بن إدريس أبي جرير القمي، ولكن جاء في الكافي في كتاب الصلاة، باب المرأة تصلي بحيال الرجل: ج ٣، ص ٢٩٨ طبع إيران الجديد - الحديث الخامس - رواية إدريس بن عبد الله القمي - هذا - عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام بلا واسطة، كما جاء فيه روايته عنه عليه السلام بلا واسطة في: ج ٦، ص ٣٨ في كتاب

باب أسامة

قوله: أسامة بن زيد:

في البحار، عن كتاب الغارات قال: «بعث أسامة بن زيد إلى علي عليه السلام أن ابعث إلي بعطائي، فوالله لتعلم أنك لو كنت في فم أسد لدخلت معك، فكتب إليه: إن هذا المال لمن جاهد عليه، ولكن هذا مالي بالمدينة فأصب منه ماشئت»^(١).

* * *

⇒ العقيقة، باب نوادر، الحديث الأول.

وجاء أيضاً في كتاب من لا يحضره الفقيه: ج ٣، ص ٣١٤ طبع النجف الأشرف باب العقيقة، الحديث الـ (١٣) روايته عنه عليه السلام بلا واسطة، وجاء أيضاً في التهذيب: ج ٢، ص ٢٣١ طبع النجف الأشرف الحديث الـ (١١٨) في باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس والمكان، روايته عنه عليه السلام بلا واسطة، كما جاء فيه أيضاً: ج ٧، ص ٤٤٧ في باب الولادة والنفاس والعقيقة، الحديث الـ (٥٢) روايته عنه عليه السلام بلا واسطة فلاحظ ذلك.

١- راجع: البحار، كتاب الفتن - الجزء الثامن - باب ذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام ص ٧٣٥ طبع إيران كمباني القديم.

وأسامة - هذا - هو ابن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي، مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وكنيته أبو محمد، ويقال أبو زيد، وهو صاحب الجيش الذي كان النبي صلى الله عليه وآله يقول في مرض موته مراراً عديدة: «جهزوا جيش أسامة لعن الله من تخلف عنه» وهو لم يبايع علياً عليه السلام بعد مقتل عثمان وترجم له في أكثر المعاجم الرجالية، لا سيما المعاجم التي تعرّضت لتراجم أصحاب النبي صلى الله عليه وآله فراجعها، وتوفي أسامة سنة ٥٤ هـ، وقيل: سنة ٥٨ هـ، وقيل: سنة ٥٩ هـ.

باب إسحاق

إسحاق بن إبراهيم الثقفي:

في الإقبال لابن طاووس: «ورأيت في كتاب الحلال والحرام لإسحاق بن إبراهيم الثقفي الثقة من نسخة عتيقة عندنا الآن مليحة» الخ.

قوله: إسحاق بن إبراهيم الحضيبي:

في التهذيب حديث فيه مدحه، وترحم الجواد عليه السلام إياه، وهو: «أحمد بن محمد عن علي بن مهزيار قال: كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام أعلمه أن إسحاق بن إبراهيم وقف ضيعة على الحج وأم ولده وما فضل عنها للفقراء، وأن محمد بن إبراهيم أشهدني على نفسه بعال يفرق في إخواننا وأن في بني هاشم من يعرف حقه ويقول بقولنا - إلى أن قال -: فكتب عليه السلام: فهتم يرحمك الله ما ذكرت من وصية إسحاق بن إبراهيم عليه السلام وما أشهد لك بذلك محمد بن إبراهيم عليه السلام» الحديث^(١). وهذا المدح أعني وقف الضيعة وترضى أبي جعفر عليه السلام ظاهر في وثاقته.

١ - راجع: التهذيب للشيخ الطوسي: ج ٩، ص ٢٣٨، الحديث الـ (١٨) في زيادات كتاب الوصايا، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٢ هـ، وروى الحديث أيضاً الكليني في الكافي في كتاب الوصايا، باب النوادر: ج ٧، ص ٦٥ الحديث الـ (٣٠) طبع طهران سنة ١٣٧٩ هـ.

قوله: إسحاق بن إسماعيل النيشابوري:

هذا التوقيع الذي أشار إليه المصنف مشتمل على الدعاء، والمدح لهذا الرجل، والتوكيل، والرسالة إلى إبراهيم بن عبيدة وسائر الشيعة من أهل بلده، وكل ذلك يفيد توثيقه، وما ذكره المصنف من تضمنه العتاب عليه وذم سيرته فليس كذلك.

نعم يظهر منه أنه كان قبل التوقيع في أيام أبيه عليه السلام غير محمود السيرة، والتوقيع طويل مشتمل على المقصود وغيره، ولندكر ما هو محل الحاجة.

قال الكشي: «حكى بعض الثقات بنيشابور: أنه خرج لإسحاق بن إسماعيل من أبي محمد عليه السلام توقيع: يا إسحاق بن إسماعيل سترنا الله وإياك بستره، وتولاك في جميع أمورك بصنعه، قد فهمت كتابك يرحمك الله، وكن بحمد الله ونعمته - إلى أن قال -: ومن كان مثلك ممن قد رحمه الله وبصره بصيرتك ونزع عن الباطل، ولم يقم في طغيانه نعمه، فإن تمام النعمة دخولك الجنة - إلى أن قال عليه السلام -: ولقد كانت منكم أمور في أيام الماضي عليه السلام إلى أن مضى لسبيله - صلى الله على روحه - وفي أيامي هذه كنتم بها غير محمودي الرأي ولا مسددي التوفيق».

وهذه العبارة دالة على أن الذم الذي ذكره المصنف كان سابقاً، وأنه خرج عن تلك السيرة، ثم أخذ عليه السلام في بيان الحكم والمواعظ له ولسائر الشيعة وليس في ذلك ذم له - إلى أن قال عليه السلام -: «ولقد طالت المخاطبة فيما بيننا وبينكم فيما هو لكم وعليكم، ولولا ما يجب من تمام النعمة من الله عز وجل لما أتاكم مني خط، ولا سمعتم مني حرفاً من بعد الماضي عليه السلام أنتم في غفلة عما إليه معادكم».

فإن أراد^(١) بدم سيرته الإشارة إلى هذا الكلام فليس فيه دلالة على ذلك، لأنه لا نهاية لمراتب الطاعة والصلاح، فأى مرتبة علاها من التقوى والصلاح كان مقصراً وغافلاً عن طاعة الله عز وجل غير مؤدِّ حقّه، وهذا كلام يقال عند الوعظ على هذا الوجه.

إلى أن قال عليه السلام: «يا إسحاق يرحمك الله ويرحم من هو وراءك - إلى أن قال عليه السلام -: وأنت رسولي يا إسحاق إلى إبراهيم بن عبدة - وفقه الله - أن يعمل بما ورد عليه في كتابي مع محمد بن موسى النيسابوري - إن شاء الله - ورسولي إلى نفسك وإلى كل من خلفت ببلدك - إلى أن قال عليه السلام -: سترنا الله وإياكم يا إسحاق بستره، وتولاك في جميع أمورك بصنعه والسلام عليك وعلى جميع موالي ورحمة الله وبركاته»^(٢).

قوله: إسحاق بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عليه السلام:

في إعلام الوري: «وأما إسحاق بن جعفر عليه السلام فكان ورعاً فاضلاً مجتهداً، وروى عنه الناس الحديث والآثار، وكان ابن كاسب إذا حدث عنه قال: حدثني الثقة الرضي إسحاق بن جعفر، وكان يقول بإمامة أخيه موسى بن جعفر عليه السلام وروى النص من أبيه على أخيه»^(٣) وسيجيء ذكره - إن شاء الله تعالى - في ترجمة

١ - يعني أراد المصنف بقوله أن التوقيع الخارج من أبي محمد العسكري عليه السلام يتضمن العتاب على إسحاق بن إسماعيل النيشابوري ودم سيرته.

٢ - راجع في رجال الكشي: ص ٤٨١ - ٤٨٥ طبع النجف الأشرف، الحديث، وهو طويل.

٣ - راجع: إعلام الوري لأمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي - من أعلام القرن

العباس بن موسى بن جعفر عليه السلام وفي ترجمة يزيد بن سليط.

قوله: في إسحاق بن الحسن بن بكران:

وكان في هذا الوقت غلوّاً فلم أسمع منه شيئاً، له كتاب الرد على الغلاة، وكتاب نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله.

أقول: هذا الكلام من النجاشي ^(١) يناقض بعضه بعضاً فإن نسبة الغلو إليه تنافي نسبة كتاب الرد على الغلاة إليه، والذي أتخيله أن المراد بالغلو ما قيل أن من جملة الغلو نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام كما نقل ابن بابويه عن شيخه ابن الوليد أنه كان يقول: أول درجة في الغلو نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله ويؤيده ما نسب إليه من كتاب نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله فيعلم من هذا أن الرمي بالغلو لا يقتضي القدح، لاحتمال أن يراد به هذا، وأنت تعلم أن هذا القدر لا يقتضي ذلك، فإن المشهور فيما بين الإمامية نفيه، لا سيما المتأخرين، ومحققو علمائنا عليه، وطرحوا الروايات الواردة فيه، وكتب الشيخ المفيد رسالة في الرد على ابن بابويه فيما ذهب إليه من القول بإثبات السهو عليه ^(٢).

⇒ السادس -: ص ٢٨٥ طبع طهران سنة ١٣٧٩ هـ، وذكر الشيخ المفيد رحمته في الإرشاد - عند ذكره لأولاد الإمام جعفر الصادق عليه السلام - مثل ما ذكره الطبرسي بتغيير يسير فكأن الطبرسي أخذه من إرشاد المفيد لتقدمه عليه عصرًا وزمانًا، فلاحظ.

١ - راجع: رجال النجاشي: ص ٥٧.

٢ - راجع: الرسالة للشيخ المفيد في الرد على ابن بابويه القائل بإمكان وقوع السهو للنبي صلى الله عليه وآله ولا تزال مخطوطة، وتوجد نسختها في أكثر المكتبات.

قوله: إسحاق بن عبد الله بن سعد:

وثقه الصالح^(١).

قوله: إسحاق بن عمار:

اعلم أنّ النجاشي ذكر عن ابن عقدة إسحاق بن عمار بن حيان مولئ تغلب الصيرفي ووثقه ولم ينسب إليه الفطحية^(٢)، وذكر الشيخ في الفهرست إسحاق بن عمار الساباطي وذكر أنه فطحي^(٣)، وذكر الكشي إسحاق بن عمار ولم يزد في الوصف والتمييز، وذكر أخباراً في أحواله^(٤).

والظاهر أنهما اثنان، وأن الذي ذكره النجاشي غير من ذكره الشيخ في الفهرست^(٥)، وغفل العلامة والمقدس وغيرهما عن هذا، فاضطربوا فيه.

١ - الصالح: هو المولئ محمد صالح المازندراني، فقد وثقه في شرحه لأصول الكافي:

ج ٢ ، ص ١٥٠ وقد وقع إسحاق بن عبد الله - هذا - في طريق رواية في التهذيب في باب الأحداث الموجبة للطهارة، وفيه أيضاً في باب الإحرام للحج مرتين، وأخرى في باب الذبح، وفي باب تفصيل فرائض الحج، وفي الاستبصار في باب النوم من أبواب ما ينقض الوضوء.

٢ - راجع: رجال النجاشي: ص ٥٥ طبع إيران، فإنه بعد أن ترجم له قال: «ذكر ذلك أحمد بن محمد بن سعيد في رجاله» ويريد بن ابن عقدة.

٣ - راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٣٩، برقم ٥٢ طبع النجف الأشرف.

٤ - راجع: رجال الكشي: ص ٣٤٨ طبع النجف الأشرف.

٥ - يعني: أنّ الذي ذكره النجاشي هو إسحاق بن عمار بن حيان مولئ بني تغلب أبو يعقوب الصيرفي، وأن الذي ذكره الشيخ في الفهرست هو إسحاق بن عمار بن موسى الساباطي.

قال في المختلف - بعد أن ساق روايتين في سندهما إسحاق بن عمار - قال: «وعندي في إسحاق قول، وقد ذكرت حاله في الخلاصة»^(١).

وفي المجمع: «واسحاق قيل: إنه فطحي ثقة، ولكن أفهم من النجاشي مدحاً عظيماً له، وأنه من أصحابنا، ومن بيت كبير من الشيعة، والشيخ قال: أصله معتمد وإن كان فطحيّاً، والمصنف قال: عندي التوقف فيما ينفرد به، وبالجملة هذا الرجل لا بأس به، وقوله في مثله مقبول» انتهى^(٢). وله عبارة أخرى مثلها بتفاوت يسير.

أفرايت كيف ضرب وصف وحال أحدهما بالآخر واضطرب، والعلامة في المختلف صيره خلافاً وقولاً، وفي الخلاصة عمل فيه كما عمل المقدس في المجمع. وفخر المحققين اعتمد على والده في الإيضاح فجعله خلافاً، قال: «والجواب عن الرواية أن في طريقها إسحاق بن عمار. وفيه قول».

ومثله الصالح^(٣) قال: «هو ثقة عند الكل، شيخ من أصحابنا عند البعض، وفطحي عند بعض»^(٤) ثم نقل اختيار العلامة من التوقف، والمصنف طابقيهم على قولهم.

وقد تنبه لما تنبهنا السيد فيض الله في حاشية المختلف، فكتب على العبارة

١ - راجع: رجال العلامة (الخلاصة): ص ٢٠٠، برقم ١، في القسم الثاني، طبع النجف الأشرف.

٢ - راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلبي، للمولوي المقدس أحمد الأردبيلي، طبع إيران، ذكر ذلك في مباحث الحج في مسألة وجوب الكفارة بالاستمناة في حق المحرم ويقصد صاحب المجمع بالمصنف: العلامة الحلبي.

٣ - يعني: المولوي محمد صالح المازندراني شارح أصول الكافي.

٤ - راجع: شرحه لأصول الكافي: ج ١، ص ٨٦ طبع إيران - طهران سنة ١٣٨٢ هـ.

المذكورة: «لا يخفى أن إسحاق بن عمار في الروايات اثنان: أحدهما إسحاق بن عمار بن موسى الساباطي، وهو فطحي ثقة، وثانيهما: إسحاق بن عمار بن حيان مولى بني تغلب، وهو إمامي ثقة، كذا في بعض كتب الرجال، والعلامة قد ذكر الأول دون الثاني، بل اعتقد أنه واحد» انتهى.

والسيد عناية الله في حواشي الكشي صرح بنحو هذا^(١).

وفي التحرير^(٢): «وقد حكم شيخنا البهائي في مشرق الشمسين بتعدد إسحاق بن عمار، وأن أحدهما ثقة صحيح المذهب، والآخر ثقة فطحي»^(٣) انتهى. وجماعة من الفقهاء حملوا إطلاق إسحاق بن عمار على الساباطي، ولا أعلم هل وجهه أن الإطلاق ينصرف إليه أو الاتحاد كما ذهب إليه العلامة؟ فمنهم المحقق في الاعتبار، قال: «ورواية ابن عمار - وإن كان ثقة - لكنه فطحي ولا يعمل بها مع وجود المعارض».

وقال تلميذه الأبى في شرح المختصر: «إسحاق بن عمار مقدوح»^(٤).

وفي التنقيح: «إسحاق بن عمار فطحي»^(٥).

-
- ١ - راجع: مجمع الرجال - في هامشه - للمولى عناية الله القهبائي: ج ١، ص ١٨٨ في ترجمة إسحاق بن عمار، فإنه هامش طويل الذيل حقق فيه ترجمة إسحاق بن عمار بن حيان التغلبي أبي يعقوب الصيرفي، و ترجمة إسحاق بن عمار بن موسى الساباطي.
- ٢ - يعني: تحرير الوسائل للشيخ محمد الحرّ العاملي (مخطوط).
- ٣ - راجع: مشرق الشمسين: ص ١١ طبع إيران سنة ١٣١٤ هـ.
- ٤ - راجع: كشف الرموز شرح المختصر النافع، للشيخ الفقيه الحسن بن أبي طالب الأبى، في كتاب الطلاق (مخطوط).
- ٥ - راجع: التنقيح الرائع في شرح المختصر النافع، للفاضل المقداد بن عبد الله السيوري ←

وفي المدارك: «في الرواية قصور من حيث السند بإسحاق بن عمار وهو فطحي».

فما نسبته الصالح من أنه ثقة عند الكل علمت بطلانه، بل كان على ما ذكرنا هو ثبوت الاشتراك كما حكم به الحرّ في التحرير لأن كلاهما من أصحاب الصادق عليه السلام والتميز يحصل برواية ابن حيان عن الكاظم عليه السلام ورواية غياث بن كلوب البجلي عنه كما في النجاشي ومحمد بن وضاح كما وقع في رواية الكشي^(١) ورواية سيف بن عميرة عنه كما في الكافي^(٢) ورواية ابن أبي عمير عن الفطحي على ما في الفهرست.

والذي يدل على التعدد أمور:

أحدها: ما رواه الكشي في الموثق بزياد القندي، قال: «كان أبو عبد الله عليه السلام إذا رأى إسحاق بن عمار وإسماعيل بن عمار قال: وقد يجمعهما لأقوام، يعني الدنيا والآخرة»^(٣).

وكان هذا لا يتأتى في الفطحي، فيندفع ما أورده أحمد بن طاووس من أنه «يعد أن يقول الصادق عليه السلام هذا لأن إسحاق بن عمار فطحي، والرواية في طريقها

⇒ الحلبي الغروي المتوفى سنة ٨٢٦ هـ في مسألة ميراث المفقود (مخطوط).

١ - راجع: رجال الكشي: ص ٢٤٨ طبع النجف الأشرف.

٢ - راجع: فروع الكافي - كتاب الطهارة، باب الغريق والمصعوق: ج ٣، ص ٢٠٩ الحديث

الثاني، وكتاب الحج منه - باب صلاة الإحرام وعقده والاشتراط فيه: ج ٤، ص ٣٣٣ الحديث

التاسع، طبع طهران سنة ١٣٧٧ هـ، وكتاب النكاح منه - باب الرجل يشتري الجارية الحامل

فيطأها فتلد عنده: ج ٥، ص ٤٨٧ الحديث الأول، طبع طهران سنة ١٣٧٨ هـ.

٣ - راجع: رجال الكشي: ص ٣٥٠ طبع النجف الأشرف.

ضعف بالعبيدي وبزياد، لأن زياد بن مروان القندي واقفي» انتهى^(١)، فإن ذاك البعد على تقدير أنه القطعي، والتعدد ممكن فليحمل على أنه اثنان.

وأما الضعف فمندفع بأن الحق أن العبدي ثقة، كما سيجيء - إن شاء الله تعالى - والعلامة قبل روايته^(٢).

وأما القندي فهو موثق، على أنه رواها قبل الوقف، وهو حينئذ ثقة، وقد وثقه المفيد في إرشاده^(٣).

الثاني: ما رواه أيضاً، عن نصر بن الصباح، عن سجادة، عن محمد بن وضاح، عن إسحاق بن عمار، قال: كنت عند أبي الحسن عليه السلام جالساً حتى دخل عليه رجل من الشيعة فقال له: يا فلان جدد التوبة، وأحدث عبادة فإنه لم يبق من عمرك إلا شهر، قال إسحاق فقلت في نفسي: واعجباؤه كأنه يخبرنا أنه يعلم آجال شيعته - أو قال آجالنا - قال: فالتفت إليّ مغضباً، وقال: يا إسحاق وما ينكر من ذلك؟ وقد كان الهجري مستضعفاً وكان عنده علم المنايا، والإمام أولي بذلك من رشيد الهجري، يا إسحاق أما إنه قد بقي من عمرك ستان، أما إنه يتشتت أهل بيتك تشتتاً قبيحاً، ويفلس عيالك إفلاساً شديداً^(٤).

١ - راجع: التحرير الطاووسي لكتاب رجال الكشي، للشيخ حسن بن الشهيد الثاني في ترجمة إسحاق بن عمار.

٢ - راجع: الخلاصة - القسم الأول - : ص ١٤١ برقم ٢٢، بعنوان: محمد بن عيسى بن عبید بن يقطين العبدي، طبع النجف الأشرف.

٣ - راجع: إرشاد المفيد عليه السلام في الفصل الذي عقده فيمن روى النص على الرضا علي بن موسى عليه السلام بالإمامة من أبيه، طبع إيران.

٤ - راجع: رجال الكشي: ص ٣٤٨ - ٣٤٩ طبع النجف الأشرف.

ورواه في إعلام الوري عن الحسن بن علي بن أبي عثمان عنه^(١).

ورواه الكليني عن أحمد بن مهران عن محمد بن علي عن سيف بن عميرة عنه، وزاد «فقلت: فإني أستغفر الله مما عرض في صدري»^(٢).

ووجه الدلالة أنها تقتضي أن يكون إسحاق هذا من شيعة، ويقرّ بإمامته.

ويندفع ما أورد أحمد بن طاووس^(٣) على رواية الكشي بضعف السند بتكرره في الكتب المعتمدة ولم يرده أحد من المحدثين، وهذا كله من اشتباه الاتحاد.

الثالث: الاختلاف بين الأوصاف فإن عماراً أبا الفطحي ابن موسى وأبا الآخر حيان، وعمار بن حيان موجود في الرجال والأخبار هو وابنه إسماعيل كما روى في الكافي: «عن سيف بن عميرة عن عبد الله بن مسكان - وصححه المصنف^(٤) عن عمار بن حيان - قال خبّرت أبا عبد الله عليه السلام: ببرّ إسماعيل ابني

١ - راجع: إعلام الوري للطبرسي: ص ٢٩٥ طبع طهران سنة ١٣٧٩ هـ.

٢ - راجع: أصول الكافي للكليني - كتاب الحجّة - باب مولد أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: ج ١، ص ٤٨٤، طبع طهران سنة ١٣٨١ هـ.

٣ - أورد ذلك ابن طاووس في كتابه (حل الإشكال في معرفة الرجال) الذي جمع فيه الأصول الخمسة الرجالية، النجاشي، وفهرست الشيخ الطوسي ورجاله، ورجال الضعفاء لابن الغضائري، وكتاب الاختيار للكشي، وقد انتزع صاحب المعالم الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني كتاب الاختيار - هذا - من كتاب السيد ابن طاووس المذكور لما رآه مشرفاً على التلف، وسماه (التحرير الطاووسي) وهو يوجد في الخزانة الرضوية، وفي مكتبة سيدنا المرجع الأعلى الحكيم الطباطبائي في النجف الأشرف، وفي غيرها من المكتبات.

٤ - صححه المصنف بذلك في ترجمة إسماعيل بن عمار أخ إسحاق، راجع: ص ٤٦ من نقد الرجال.

بي، فقال: لقد كنت أحبه، وقد ازددت له حباً^(١) فهذا يعين أن عماراً - هذا - ليس ابن موسى، وأن ابنه إسماعيل وقد ذكر أن إسحاق له أخ اسمه إسماعيل، ومن الأوصاف المختلفة أن أحدهما الصيرفي، وله إخوة، وكنيته أبو يعقوب، إلى غير ذلك، مع اختلاف اسم الجد، فإن كانا مختلفين بهذه الصفات فكيف يحكم بأن الذي ذكره النجاشي هو الذي ذكره الشيخ في الفهرست مع الاختلاف العظيم، ومما يدل أنه وقع في الأخبار كثيراً عمار الصيرفي، وهو ابن حيان، وعمار الساباطي كذلك، وهذا يقتضي أن يكون متعدداً.

ومما يدل واضحاً على ذلك قول النجاشي: «من أصحابنا» فإنه يدل على أنه إمامي، والساباطي فطحي فلا يقال هو من أصحابنا إلا أن يكون إمامياً.

وأيضاً بالغ النجاشي في شهرة هذا الرجل وطائفته وأهل بيته، وتدل عليه رواية في الكشي^(٢) فإذا كان بهذه الشهرة فطحياً لا تخفى على النجاشي وغيره، فكيف لم يذكر أنه فطحي.

وأيضاً تعهد النجاشي أنه إذا لم يذكر مذهب الرجل فهو إمامي^(٣) فلا بد أن يكون هذا الرجل إمامياً، والمفروض أن الساباطي فطحي بلا خلاف كما يدل عليه أن والده كذلك^(٤).

١ - راجع: أصول الكافي: ج ٢، ص ١٦١ كتاب الإيمان والكفر، باب البر بالوالدين.

٢ - راجع: رجال الكشي: ص ٣٤٨ - ٣٤٩.

٣ - راجع: مقدمة رجال النجاشي: ص ٢ فإن وضع كتابه لأجل بيان المصنفين من الإمامية، فإذا سكت عن بيان مذهب الرجل علم كونه إمامياً، اثني عشرياً، فإذا كان غير إمامي ذكر مذهبه من كونه عامياً أو فطحياً أو واقفياً أو نحو ذلك، وهذه هي عادته في كتاب رجاله، فلاحظه.

٤ - ولزيادة الاطلاع على أحوال إسحاق بن عمار راجع: الرسالة التي ألفها في تفصيل ←

قوله: إسحاق بن محمد البصري:

قال الأبى في كشف الرموز: «إسحاق بن محمد البصري ضعيف»^(١).

⇒ ترجمته العلامة حجة الإسلام السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي الشفتي الإصفهاني المولود سنة ١١٧٥ هـ، والمتوفى سنة ١٢٦٠ هـ، وهي ضمن جملة من الرسائل في تراجم جماعة من الرجال الذين وقع الخلاف فيهم، طبعت كلها في مجلد واحد بإيران سنة ١٣١٤ هـ.

وراجع أيضاً: نتيجة المقال للباقروشي: ص ٢٢٠ المقصد الثالث، طبع إيران سنة ١٢٨٤ هـ، وراجع أيضاً: كتاب الرجال لسيدنا الحجة السيد محمد المهدي بحر العلوم: ج ١، ص ٢٩٠، بعنوان (آل حيان التغلبي) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ.

وترجم لإسحاق بن عمار أبي يعقوب الصيرفي الكوفي، ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان: ج ١، ص ٣٦٧، ونقل عن رجال الشيخ الطوسي، ثم قال: «وذكره ابن عقدة في رجال الشيعة، وقال: له مصنف وكان ثقة، روى عنه غياث بن كلوب بن قيس البجلي، والحسن بن محبوب وعبد الله بن المغيرة، وغيرهم».

١ - ذكر الكشي في رجاله: ص ٤٤٦ رواية تدل على أنه كان غالباً وأنه كان مولعاً بالحمامات المراعيش ويمسكها ويروي في فضل إمساكها أحاديث، وروى أيضاً في ترجمة جابر الجعفي (ص ١٧٣) حديثاً في ذمه أحد رجاله إسحاق بن محمد البصري، ثم قال - بعد أن ذكر الحديث - : «هذا حديث موضوع لاشك في كذبه ورواته كلهم متهمون بالغلو والتفويض» وذكر أيضاً في ترجمة سلمان الفارسي (ص ٢٢) حديثاً في طريقه إسحاق بن محمد البصري، وقال عقيب ذكر اسمه: «وهو متهم» وذكر أيضاً في ترجمة المفضل بن عمر (ص ٢٧٣) رواية في طريقها أبو يعقوب إسحاق بن محمد البصري، وقال بعد ذكر اسمه: «وهو غال وكان من أركانهم».

إسحاق بن محمد الجعفري:

سيجيء ذكره في ترجمة العباس بن موسى بن جعفر عليه السلام وهو أحد شهود وصية الكاظم للرضا عليه السلام.

* * *

باب إسماعيل

قوله: إسماعيل بن أبي زياد:

يعرف بالسكوني، قال الشيخ علي في حاشية المختلف، والحرّ: «السكوني بفتح السين» وكذا الخليل^(١).

وفي الشرح^(٢) عن السرائر: «السكوني بفتح السين منسوب إلى قبيلة من عرب اليمن، وهو عامي المذهب بغير خلاف».

واعلم أنه ذكر هذا الرجل النجاشي، والشيخ في الفهرست والرجال^(٣)

١ - الشيخ علي هو ابن عبد العالي الكركي العاملي، والحرّ هو صاحب الوسائل ذكر ذلك في (تحرير الوسائل) والخليل هو الخليل بن الغازي القزويني، ذكر ذلك في شرحه للكافي، فراجعها.

٢ - يقصد بالشرح: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني زين الدين العاملي، وراجع: السرائر لابن إدريس الحلبي، في فصل ميراث المجوسي.

٣ - راجع: رجال النجاشي: ص ٢٠، وراجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٣٦، برقم ٣٨، ←

وأهمله الكشي، ولم يذكروا أنه عامي، ولا أنه ثقة.

وذكره أيضاً ابن شهر آشوب وغيره من قدماء أصحابنا ولم يذكروا ذلك^(١).

وذكر في الخلاصة أنه عامي^(٢) وتبعه على ذلك جماعة منهم ابن سعيد في

النزهة^(٣) والشيخ علي الكركي في حاشية المختلف، وغيرهم.

والمحقق في المسائل العزية ذكر أنه عامي وأنه ثقة، مستنداً في ذلك إلى

الشيخ قال فيها: «وإن كان عامياً فهو من ثقات الرواة» ونقل عن الشيخ في مواضع

من كتبه أنه قال: «الامة مجمعة على العمل بما يرويه السكوني وعمار ومن مائلهما

من الثقات، ولم يقدح بالمذهب في الرواية مع اشتهاار الصدق وكتب جماعتنا

مملوءة من الفتاوى المستندة إلى نقله»^(٤).

⇒ وراجع: كتاب رجاله: ص ١٤٧، برقم ٩٣ باب أصحاب الصادق عليه السلام ووثقه الشيخ في العدة

ونقل الإجماع على العمل برواياته.

١ - راجع: معالم العلماء لابن شهر آشوب المازندراني: ص ٩ طبع النجف الأشرف سنة

١٣٨٠ هـ

٢ - راجع: الخلاصة للعلامة الحلبي - القسم الثاني - : ص ١٩٩، برقم ٣ طبع النجف الأشرف.

٣ - راجع: نزهة الناظر في الجمع بين الاشتباه والنظائر، للشيخ الفقيه أبي زكريا نجيب الدين

يحيى بن أحمد بن الحسن بن سعيد الهذلي الحلبي المتوفى سنة ٦٨٩ هـ أو سنة ٦٩٠ هـ،

ص ٢٠ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ.

٤ - راجع: المسائل العزية للمحقق الحلبي (مخطوط) فإنه ذكر حديثاً عن السكوني في أن الماء

يظهر ولا يظهر، وذكر أنهم صرحوا بأنه عامي، ثم أجاب بأنه وإن كان كذلك فهو من ثقات

الرواة (إلى آخر ما نقل عنه في الكتاب).

وقال أيضاً المحقق الحلبي في نكت النهاية، في مسألة انعقاد الحمل بعنق أمه، ما هذا لفظه:

«هذه رواها السكوني عن جعفر عن أبيه عليه السلام ثم قال: ولا أعمل بما يختص به السكوني لكن

وهذا المنقول وإن كان يدل على أنه مخالف في المذهب، إلا أنه لا دلالة له على خصوص كونه عامياً، وأنا لا أستبعده فإني لم أجد الصادق عليه السلام يحدثه الحكم من قبل نفسه بل ينقله له عن النبي صلى الله عليه وآله يعرف ذلك من تتبع كتب الحديث، وهذا يورث الظن بكونه عامياً مع شهادة الشيخ بالمخالفة إجمالاً، مضافاً إلى شهادة العدول بذلك فلم يبق شك في كونه عامياً، مضافاً إلى نفي الخلاف المنقول عن السرائر في فصل ميراث المجوس.

وأما الوثيقة فمشهور أصحابنا على ضعفه، كما نص عليه الأبى في كشف الرموز، والشيخ البهائي في شرح الفقيه، ويظهر من النزهة، والشيخ علي الكركي، وفي التنقيح: «الرواية ضعيفة، لأن السكوني عامي» وغيرهم، وحجتهم هو كونه عامياً، ولم يوثقه أهل الرجال، ولم يطلب في التضعيف أكثر من هذا.

وأما حجة المحقق عليه السلام على التوثيق فغايبته رواية الأصحاب عنه ولا نعلم هل مستند العمل الاعتماد عليه، أو قيام القرائن على صدقه، أو اقترانه بخبر آخر وأمثاله.

فالحاصل أن الرواية عن الرجل أعم، ولا تدل على توثيقه.

قال الشيخ محمد في شرح الاستبصار - بعد نقل كلام المحقق المذكور -: «الظاهر من الكلام توثيق السكوني، ولم نجد ذلك في كلام غيره وما نقله عن

⇒ الشيخ عليه السلام يستعمل أحاديثه وثوقاً بما عرف من ثقته.»

وقال أيضاً في المعبر، في نزح ماء البئر لموت البعير ما نصه: «... عمل الأصحاب على رواية عمار الثقة حتى أن الشيخ عليه السلام ادعى في العدة إجماع الإمامية على العمل بروايته ورواية أمثاله ممن عددهم» ومنهم السكوني ولذلك تراه في المعبر كثيراً ما يحتج برواية السكوني مع مبالغته في الطعن في الروايات بالضعف.

الشيخ فيه احتمال ما في التوثيق وهو أن يراد بمن مائله في مخالفة المذهب الحق، وقوله من الثقات يعود للمماثل - قال: ولا يذهب عليك بُعد هذا الاحتمال إلا أن عدم توثيقه في كتب الرجال يؤيده، وكلام المحقق بعد لا يخلو من نظر أيضاً، فإن الإجماع على العمل برواية الرجل لا يقتضي توثيقه كما هو واضح» انتهى^(١).

أقول: ولئن سلم وضوح عبارة الشيخ في التوثيق كما نص عليه الحرّ وجعله أعلى مراتب التوثيق^(٢) فهي معارضة بما نقله هو في المعبر عن ابن بابويه قال: «لا أعمل فيما ينفرد به السكوني» وعول على هذا في المعبر فهو مما تعارض فيه الجرح والتعديل، وحينئذ فللأصحاب مذهبان، فالمشهور تقديم الجرح، والآخر الرجوع إلى المرجحات الخارجية، وهو الذي أذهب إليه، فإن لم تكن فالرجل إما مجروح أو مشتبه الحال، وعلى كلا التقديرين يجب التثبت أو التبين في قبول خبره لكن الرجحان في جانب الجرح، لما علمت من شهرته فيما بين أجيال الأصحاب كما لا يخفى، مع أن عبارة ابن بابويه أصرح في الجرح من عبارة الشيخ في التعديل^(٣).

١ - راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني العاملي (مخطوط).

٢ - راجع: ترجمة إسماعيل بن أبي زياد السكوني الشعيري في آخر الوسائل في باب الهمزة، وراجع أيضاً: الفائدة السابعة من الفوائد الاثني عشرة المذكورة في خاتمة الوسائل.

٣ - راجع في تحقيق أحوال السكوني - هذا -: الراشحة التاسعة من الرواشح السماوية، للمحقق السيد الداماد: ص ٥٦، طبع إيران سنة ١٣١١ هـ، وراجع أيضاً: منتهى المقال للشيخ أبي علي الحائري في ترجمة إسماعيل بن أبي زياد السكوني فإن فيهما تحقيقاً مفيداً، وقد اعترض شيخنا الحجة المامقاني رحمته الله في تنقيح المقال على ما ذكره صاحب الكتاب، فراجع.

قوله: في إسماعيل بن أبي السمال:

وذكر الكشي عنهما حديثاً شكاً ووقفاً عن القول بالوقف، بل أحاديث ذكرنا منها حديثاً في ترجمة أحمد بن موسى بن جعفر عليه السلام (١).

إسماعيل بن الأرقط:

وأمه أم سلمة أخت أبي عبد الله عليه السلام قال: «مرضت مرضاً شديداً حتى ثقلت واجتمعت بنو هاشم ليلاً للجنائز يرون أنني ميت فجزعت أمي علي فقال لها أبو عبد الله عليه السلام خالي: اصعدي إلى السماء وصلي ركعتين وقولي - إلى آخر الدعاء - ففعلت فأفقت وقعدت» (٢).

١ - راجع: رجال الكشي: ص ٤٠٠ طبع النجف الأشرف.

٢ - راجع هذا الحديث في: التهذيب: ج ٣، ص ٣١٣ الحديث الـ (١٦) باب الصلوات المرغب فيها، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٨ هـ، ورواه أيضاً الكليني في فروع الكافي: ج ٣، ص ٤٧٨، الحديث السادس، طبع طهران سنة ١٣٧٧ هـ، باب صلاة الحوائج.

وإسماعيل - هذا - هو ابن محمد الأرقط ابن عبد الله الباهر ابن الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام. قال ابن عتبة النسابة في عمدة الطالب: ص ٢٤٢، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٥٨ هـ: «أعقب عبد الله الباهر من ابنه محمد الأرقط وحده، ويكنى محمد أبا عبد الله، وكان محدثاً من أهل المدينة، أقطعته السفاح عين سعيد بن خالد، وعمر ثمانين وخمسين سنة، وإنما لقب الأرقط لأنه كان مجدوراً، قال ذلك أبو الحسن العمري... فأعقب محمد الأرقط بن الباهر من إسماعيل وحده، خرج إسماعيل - هذا - مع أبي السرايا، وأعقب من رجلين: الحسين الملقب بالبنفسج، ومحمد الخ، قال بعض أرباب المعاجم: إن خروجه مع أبي السرايا يشكل قدحاً فيه.

قوله: إسماعيل بن جعفر بن محمد عليه السلام:

قال الصالح: «هو إسماعيل بن جعفر بن محمد الباقر عليه السلام وكان رجلاً صالحاً، فظن أبو بصير وغيره من الشيعة أنه وصي لأبيه بعده، فلذلك قال الصادق عليه السلام بعد موته: ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني» انتهى (١). وفي إعلام الوري: «فكان إسماعيل أكبر إخوته، وكان أبوه الصادق عليه السلام شديد المحبة له والبرّ به، وقد كان يظن قوم من الشيعة في حياة الصادق عليه السلام أنه القائم بعده والخليفة له من بعده، إذ كان أكبر إخوته سناً ولميل أبيه عليه السلام إليه وإكرامه له، فمات في حياة أبيه الصادق عليه السلام بالعريض (٢) وحمل على رقاب الرجال إلى أبيه بالمدينة حتى دفن بالقيع.

وروي أن أبا عبد الله عليه السلام جزع عليه جزعاً شديداً، وحزن عليه حزننا

١- راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ٦، ص ٧٨ من كتاب الحجة - باب أن الإمامة عهد معهود من الله - طبع إيران سنة ١٣٨٥ هـ.

قال بعض أرباب المعاجم: «قوله: فظن أبو بصير، أظنه وهماً وأنه اشتبه عليه الأمر في المفضل بن عمر، فروى الكشي: (أن الصادق عليه السلام قال للمفضل: يا كافر يا مشرك مالك ولايني؟ - يعني إسماعيل بن جعفر - وكان منقطعاً إليه يقول فيه مع الخطابية ثم رجع بعد) وروى عن إسماعيل بن عامر قال: (دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فوصفت له الأئمة حتى انتهيت إليه، فقلت: وإسماعيل من بعدك؟ فقال: أما ذا فلا، قال حماد: فقلت لإسماعيل بن عامر: وما دعاك إلى أن تقول: وإسماعيل من بعدك؟ قال: أمرني المفضل بن عمر) وأما أبو بصير فلم ينسب إليه أحد ذلك وإنما نسب إليه الوقف، وإن كان أيضاً بلا حقيقة».

راجع: رجال الكشي: ص ٢٧٢، برقم ١٥٤، وص ٢٧٦ في ترجمة المفضل بن عمر.

٢- العريض: كزبير، واد بالمدينة.

عظيماً، وتقدم سريريه بغير حذاء ولا رداء، فأمر بوضع سريريه على الأرض قبل دفنه مراراً كثيرة، وكان يكشف عن وجهه وينظر إليه يريد بذلك تحقق أمر وفاته عند الظانين خلافته له من بعده، وإزالة الشبهة عنهم في حياته.

ولما مات إسماعيل انصرف عن القول بإمامته بعد أبيه من كان يظن ذلك فيعتقده من أصحاب أبيه عليه السلام وأقام على حياته طائفة لم تكن من خواص أبيه، بل كانت من الأبعاد، فلما مات الصادق عليه السلام انتقل جماعة إلى القول بإمامة موسى بن جعفر عليه السلام وافترق الباكون منهم فرقتين، فرقة منهم رجعوا عن حياة إسماعيل، وقالوا بإمامة ابنه محمد بن إسماعيل، لظنهم أن الإمامة كانت في أبيه، وأن الابن أحق بمقام الإمامة من الأخ، وفريق منهم ثبتوا على حياة إسماعيل وهم اليوم شذاذ. وهذان الفريقان يسميان الإسماعيلية^(١).

١ - راجع: إعلام الوري لأبي علي الطبرسي - الفصل الخامس في ذكر أولاده عليه السلام - : ص ٢٨٤ طبع طهران سنة ١٣٧٩ هـ، مع تغيير يسير مع ما هو المطبوع، وروى الحديث أيضاً الشيخ المفيد في الإرشاد في باب ذكر أولاد أبي عبد الله عليه السلام مع تغيير في بعض الألفاظ، وزاد بعد الحديث قوله: «والمعروف منهم الآن من يزعم أن الإمامة بعد إسماعيل في ولده وولد ولده إلى آخر الزمان» راجع في تاريخ الإسماعيلية ومعتقداتهم الكتب المؤلفة فيها وهي كثيرة مطبوعة.

قال المولى الأردبيلي في جامع الرواة: ج ١، ص ٩٥: «روى عن إسماعيل - هذا - داود بن فرقد في الكافي في باب النوادر، في كتاب القضايا والأحكام، والفضل بن إسماعيل الهاشمي عن أبيه في التهذيب في باب الحد في الفرية والسب».

قوله: إسماعيل بن سعد الأشعري:

وثقه المقدس^(١).

قوله: إسماعيل بن سهل:

في المدارك: «والرواية ضعيفة السند بأن في طريقها إسماعيل بن سهل»^(٢).

وقد ذكر النجاشي إسماعيل بن سهل الدهقان، وقال: «ضعفه أصحابنا»^(٣) فتكون الرواية ضعيفة السند.

إسماعيل بن عباد الملقب بالصاحب:

كان من أهل الطالقان، وكان وزيراً لمؤيد الدولة وبعده لفخر الدولة، وكان فاضلاً عالماً ماهراً في فنون العلوم لاسيما العربية والأدب وفصيحا شاعراً، وكان من الشيعة الإمامية، غالباً فيها، وكتب الصدوق كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام باسمه، فكانت وفاته في بلد الري ليلة الجمعة الرابع والعشرين من صفر من سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، ونقل إلى إصفهان ودفن فيها، كذا بخط المجلسي رحمته الله وقبره في إصفهان الآن مشهور.

١ - المقدس: هو المولى أحمد الأردبيلي، راجع: مجمع الفائدة والبرهان طبع إيران.

٢ - راجع: المدارك للسيد محمد العاملي المطبوع بإيران.

٣ - راجع: رجال النجاشي: ص ٢٣ طبع إيران.

وفي العيون: «وقع إلي قصيدتان من قصائد صاحب الجليل كافي الكفاة أبي القاسم إسماعيل بن عباد - أطال الله بقاءه وأدام توفيقه ونعماءه، ودولته وعلاءه - في إهداء السلام إلى الرضا عليه السلام فنسفت هذا الكتاب لخزائنه المعمورة ببقائه، إذ لم أجد شيئاً أثر عنده، وأحسن موقعاً لديه، من علوم أهل البيت عليهم السلام لتعلقه بحبهم، واستمساكه بولايتهم، واعتقاده بفرض طاعتهم وقوله بإمامتهم، وإكرامه لذريتهم، وإحسانه إلى شيعتهم، قاضياً بذلك حق إنعامه علي، ومتقرباً به إليه، لأيديه الزهر عندي، ومنته الغرلدي ومتلافياً بذلك تفريطي الواقع في خدمة حضرته، راجياً به قبوله - أدام الله فضيلته - لعذري، وعفوه عن تقصيري، وتحقيقه لرجائي فيه وأملي»^(١).

١ - راجع: كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ١، ص ٣، في خطبة الكتاب، طبع قم سنة ١٣٧٧ هـ للصدوق ابن بابويه القمي، وذكر عليه السلام بعد الجملة المذكورة: «والله تعالى ذكره يسط العدل يده، ويعلي بالحق كلمته، ويديم على الخير قدرته» ثم أورد الصدوق القصيدتين اللتين هما سبب تصنيفه للكتاب - كما ذكر - مطلع أولهما:

يا سائراً زائراً إلى طوس مشهد طهر وأرض تقديس
أبلغ سلامي الرضا وحط علي أكرم رمس لخير مرموس
وهي في ستة وعشرين بيتاً، ومطلع القصيدة الثانية:

يا زائراً قد نهضاً مبتدراً قد ركضاً
وقد مضى كأنه الـ سبرق إذا ما أومضاً
أبلغ سلامي راكباً بطوس مولاي الرضا
سبط النبي المصطفى وابن الوصي المرتضى

وهي في ستة عشر بيتاً، وقد طبع ديوان صاحب بن عباد سنة ١٣٨٤ هـ في بغداد بتحقيق الأستاذ الفاضل الشيخ محمد حسن آل ياسين الكاظمي.

وفي مجمع البحرين: «والصاحب هو إسماعيل بن عباد، صحب ابن العميد في وزارته، وتولاها بعده لفخر الدولة بن بويه، ولقب بالصاحب الكافي، ويقال^(١) هو أستاذ الشيخ عبد القاهر، وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه، جمع بين الشعر والكتابة، وقد فاق فيهما أقرانه، قيل^(٢): كان الصاحب يكتب كما يريد، والصابي كما يؤمر ويراد، وبين الحالتين بون بعيد.

قال الشهيد الثاني: وأكثر ما بلغنا عن أصحابنا أن الصاحب كافي الكفاة - قدس الله روحه - لما جلس للإملاء حضر خلق كثير، وكان المستملي الواحد لا يقوم بالإملاء حتى انضاف إليه ستة كل يبلغ صاحبه. انتهى^(٣). وحكي: أنه بعث إليه بعض الملوك يسأله القدوم عليه فقال له في الجواب: أحتاج إلى ستين جملاً

⇒ والصاحب بن عباد ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية وكتبت في حياته رسائل مطبوعة، ومما ذكر صاحب أمل الأمل عن ابن خلكان في وفيات الأعيان عند ترجمته: «كان نادرة الزمان وأعجوبة العصر في فضائله ومكارمه وكرمه» ثم عدّ مصنفاته، وعدّ منها كتاب الإمامة وقال: «وذكر فيه تفضيل علي بن أبي طالب عليه السلام وتثبيت إمامته - إلى أن قال -: وذكر أنه كان يحتاج في نقل كتبه إلى أربعمئة جمل فما الظن بما يليق بها من التجميل وكان مولده سنة ٣٢٦ هـ، وتوفي سنة ٣٨٥ هـ بالري، ونقل إلى إصفهان ودفن في بيته». وانظر ترجمة له في تاريخ ابن خلكان المطبوع وقد حرف فيه بعض الكلمات.

١ - القائل هو الجليبي في حاشيته على المطول، كما حكى عنه الشيخ أبو علي الحائري في منتهى المقال.

٢ - نسب هذه الجملة إلى الثعالبي الجليبي في حاشيته على المطول كما ذكره الحائري في منتهى المقال، وقد ترجم له الثعالبي في يتيمة الدهر ترجمة مفصلة، راجع: ج ٣، ص ١٦٩ - ٢٦٠ طبع مصر سنة ١٣٥٣ هـ، ومدحه السيد الرضي بقصيدة بليغة أرسلها إليه، ورثاه بعد وفاته أيضاً بقصيدة، راجعهما في ديوانه المطبوع.

٣ - راجع: دراية الشهيد الثاني: ص ٩١ - ٩٢، طبع النجف الأشرف.

أنقل عليها كتب اللغة التي عندي» انتهى كلام المجمع^(١).

قوله: إسماعيل بن عباد القصري:

في الحبل: «ضعيف الرواية لجهالته»^(٢).

قوله: إسماعيل بن عبد الخالق:

قال في الوسائل: «وثقه ابن طاووس في ترجمته وفي غيرها»^(٣).

قوله: إسماعيل بن عمار:

عمار هذا هو غير عمار الساباطي، بل هو عمار بن حيان، وإسماعيل هذا هو أخو إسحاق بن عمار بن حيان المتقدم تحقيقه وذكره، فلا تغفل.

واختلفوا فيه، فقبيل بالتوقف، وإليه ذهب العلامة رحمته الله^(٤) وهو ظاهر النجاشي^(٥) حيث لم يتعرض له بجرح ولا تعديل، ويظهر من سمي في الحاوي.

وذهب المؤسس^(٦) في الحاشية إلى أنه حسن.

١ - راجع: مجمع البحرين للشيخ فخر الدين الطريحي، بمادة (صحاب).

٢ - راجع: الحبل المتين للشيخ البهائي: ص ١٩٨، الفصل الثاني من المقصد السادس.

٣ - راجع: خاتمة الوسائل للشيخ الحر، في ترجمة إسماعيل - هذا - .

٤ - راجع: خلاصة العلامة الحلبي - القسم الثاني - : ص ٢٠٠ برقم ٨.

٥ - راجع: رجال النجاشي: ص ٥٥ في ترجمة إسحاق بن عمار.

٦ - يقصد بالمؤسس: السيد فيض الله بن عبد القاهر الحسيني التفريشي، ويقصد ←

وقال ابن شهر آشوب في المعالم: «إسماعيل بن عمار من أصحاب الصادق عليه السلام وكان فطحياً إلا أنه ثقة، له أصل» انتهى^(١).

ولم أجد في كتب الرجال إسماعيل بن عمار غير هذا الذي هو محل البحث، ولم يذكر أحد منهم أنه كان فطحياً، ولا وثقوه، ولا ذكروا له أصلاً فأظن أنه تخيل أنه أخو إسحاق بن عمار الساباطي فإن عبارته هذه هي بعينها عبارة الشيخ في الفهرست^(٢) وهو اشتباه وخطأ حيث لم يكن ابن عمار الساباطي، والأظهر من حاله هو الحسن للرواية وللرواية الكافي وقد تقدم التحقيق فلا يعاد^(٣).

قوله: إسماعيل بن الفضل:

في الدراية: «إسماعيل، ومحمد، وإسحاق، ويعقوب، بنو الفضل بن يعقوب بن سعيد بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، وكل هؤلاء ثقات من أصحاب الصادق عليه السلام»^(٤).

⇒ بالحاشية: حاشيته على مختلف العلامة الحلي التي سماها (منهاج الشريعة) أو مفتاح

الشريعة، راجع: مقدمة الكتاب عند ذكر مصادره (ص ٨٥).

١- راجع: معالم العلماء لابن شهر آشوب المازندراني: ص ١٠ طبع النجف.

٢- يعني عبارة ابن شهر آشوب هي بعينها عبارة الشيخ في إسحاق بن عمار في الفهرست، راجع:

ص ٣٩، رقم ٥٢ من الفهرست.

٣- راجع: ما ذكره في ترجمة إسحاق بن عمار (ص ٢٦٦) الخ.

٤- راجع: دراية الشهيد الثاني: ص ١٣٦، طبع النجف الأشرف.

قوله: إسماعيل بن قتيبة:

قال الصالح: «عده العلامة من أصحاب الرضا عليه السلام وعتيبة بضم القاف وفتح التاء والباء بينهما ياء ساكنة مثناة من تحت»^(١).

قوله: إسماعيل بن محمد الحميري:

نقل المصنف وغيره عن الخلاصة: أنه ثقة جليل القدر عظيم المنزلة، فراجعها وفيها «فقيه جليل القدر» انتهى^(٢) وهو الأقرب لأنه من المعلوم أنه كان

-
- ١ - الصالح: هو المولى محمد صالح المازندراني شارح أصول الكافي، راجع: ج ٤، ص ٢٣٧ طبع طهران سنة ١٣٨٤ هـ، وراجع: خلاصة العلامة الحلبي - القسم الثاني -: ص ١٩٩ برقم ٢.
- ٢ - ولكن الموجود في جميع نسخ الخلاصة المصححة كما ذكره المصنف أي «ثقة جليل القدر عظيم الشأن والمنزلة رحمه الله تعالى» وكل من نقل عن الخلاصة نقل هذه الجملة كالميرزا الاسترابادي في منهج المقال والوسيط، والحائري في منتهى المقال، وعده العلامة في القسم الأول من الخلاصة، ولعل نسخة صاحب الكتاب من الخلاصة جاءت مصحفة إذ لم يعهد أن الحميري كان فقيهاً، ولم يصفه أحد بذلك من أرباب المعاجم، فلاحظ.
- وقد ترجم للحميري في أكثر المعاجم لا سيما التي تعرضت لتراجم أعلام الأدب والشعر، وممن ترجم له ترجمة مفصلة منظور محمد بن مكرم المولود سنة ٦٣٠ هـ والمتوفى سنة ٧١١ هـ، في كتابه مختار الأغاني في الأخبار والتهاني: ج ١، ص ٢٢٩، طبع القاهرة سنة ١٣٨٥ هـ، ومما ذكره ابن منظور قوله: «قال إسماعيل التيمي: كنت عند أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام وقد استأذن عليه أذنه للسيد فأذن له، وأقعد حرمه خلف ستر، فدخل

يشرب الخمر ومع ذلك كان مصرأ عليه.

ويؤيده اسوداد وجهه عند الموت، فعن حواشي الشيخ البهائي علي الخلاصة، أنه قال: «كان كيسانياً، وكان يشرب الخمر، فمر يوماً في طريق من طرق المدينة ومعه إبريق فيه خمر فلقيه الصادق عليه السلام فقال له: يا حميري ما في إبريقك؟ فقال: يابن رسول الله صلى الله عليه وآله إنه لبن، فقال عليه السلام: صب في كفي من اللبن فصبه في كفه عليه السلام فإذا هو لبن، فقال له الصادق عليه السلام: من إمام زمانك؟ فقال: الذي

⇒ وسلم وجلس، فاستنشه فأنشده:

أمر عليٌ جدت الحسين فقل لأعظمه الزكية

إلى آخر خمسة أبيات، قال: فرأيت دموع جعفر تنحدر على خديه ولحيته وارتفع البكاء والصراخ من داره حتى أمره بالإمسك فأمسك» ثم قال: «قال فضيل - يعني الرسان - أنشدت جعفر بن محمد - رضي الله عنهما - قصيدة السيد:

لأم عمرو باللوى مربع دارسة أعلامه بلقع

فسمعت النحيب في داره، فسألني لمن هي؟ فأخبرته أنها للسيد، فسألني عنه فعرفته وفاته، فقال: رحمه الله، قلت: إني رأيته يشرب نبيذ الرستاق، قال: أتعني الخمر؟ قلت: نعم، قال: وما خطر ذنب عند الله أن يغفره لمحِب علي بن أبي طالب «إنَّ محب علي لاتزل له قدم إلا ثبتت الأخرى».

ثم قال: «قال زيد بن موسى بن جعفر عليه السلام رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله في النوم وقدامه رجل جالس عليه ثياب بيض فنظرت إليه فلم أعرفه إذ التفت إليه رسول الله صلى الله عليه وآله فقال:

لأم عمرو باللوى مربع

فأنشده إياها كلها ما غادر منها بيتاً واحداً وحفظتها عنه كلها في النوم».

وكان الحميري شاعراً مكثرأ مطبوعاً، يقال: إن أكثر الناس شعراً في الجاهلية والإسلام ثلاثة: بشار، وأبو العتاهية، والسيد، فإنه لا يعلم أن أحداً قدر علي جمع شعر أحد منهم حتى يستوعبه كله، وليس له من الشعر - علي كثرة تصرفه فيه وقوله له - إلا وهو موصول بمدح بني هاشم وذم غيرهم ممن هو عنده ضد لهم.

حول الخمر لبناً» انتهى.

ولم يعلم أنه تاب عنه، وأما أنه ترحم عليه الصادق عليه السلام وأنه من الأولياء وغير ذلك، فهو من وفور محبته وولائه، وهو غير ارتكاب الكبيرة المسقطه للاتصاف بالعدالة^(١).

١ - روى الكشي في رجاله: ص ٢٤٢ قال: «حدثني نصر بن الصباح قال: حدثنا إسحاق بن محمد البصري، قال: حدثني علي بن إسماعيل، أخبرني فضيل الرسان، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام - بعدما قتل زيد بن علي - فأدخلت بيتاً جوف بيت، فقال لي: يا فضيل قتل عمي زيد بن علي؟ قلت: نعم جعلت فداك، قال: رحمه الله، أما إنه كان مؤمناً، وكان عارفاً، وكان صدوقاً، أما إنه لو ظفر لوفئ، أما إنه لو ملك لعرف كيف يضعها، قلت: يا سيدي ألا أتشدك شعراً؟ قال: أمهل، ثم أمر بستور فسدلت، وبأبواب ففتحت ثم قال: أتشد، فأنشدته:

لأم عمرو باللوى مربع طامسة أعلامها بلقع

ثم أورد الكشي القصيدة المتضمنة اثني عشر بيتاً - فسمعت نجياً من وراء الستر وقال: من قال هذا الشعر؟ قلت: السيد بن محمد الحميري، فقال: رحمه الله، قلت: إني رأيته يشرب نبيذ الرستاق، قال: تعني الخمر؟ قلت: نعم، قال: رحمه الله، وما ذلك على الله أن يغفر لمحِب علي، ثم أورد الكشي روايات أخرى تدل على ولائه، فراجعها.

وقال الوحيد البهبهاني في تعليقه على منهج المقال للاسترابادي: «وجدت أنه كتب من خط الكفعمي عليه السلام قيل للصادق عليه السلام: إن السيد لينال من الشراب، فقال: إن زلت له قدم فقد ثبتت له أخرى، ولما أتشد عنده قصيدته (لأم عمرو) جعل عليه السلام يقول: شكر الله لإسماعيل قوله، فقيل له: إنه ليشرِب النبيذ، فقال عليه السلام: تلحق مثله التوبة، ولا يكبر على الله تعالى أن يغفر الذنوب لمحبتنا ومادحنا، ولما توفي ببغداد أتى من الكوفة تسعون كفنًا فكفنه الرشيد ورد أكفنان العامة، وصلى عليه المهدي وكبر عليه خمسا، وتوفي سنة ١٧٣هـ.»

وكانت ولادته في عمان من أبوين شيعيين سنة ١٠٥ هـ، ووفاته في بغداد وذكره ابن شهر آشوب المازندراني في معالم العلماء: ص ١٤٦ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ،

قوله: إسماعيل بن مرار:

بفتح الميم، وتشديد الراء، وألف، ومهملة، قاله الخليل^(١) وحكم جماعة بجهالته.

قال في المجمع: «وفيه - أي في السند - إسماعيل بن مرار ويسار وكلاهما مجهولان»^(٢).

وفي المدارك: «وهذه الرواية ضعيفة السند باشتغالها على إسماعيل بن مرار وهو مجهول».

قوله: إسماعيل بن مسلم السكوني:

وقد ذكرناه بعنوان إسماعيل بن أبي زياد السكوني.

قوله: إسماعيل بن همام:

روى عنه الحكم بن بهلول، وهو مجهول، وهو روى عن الحسن بن زياد

⇒ وجعله من شعراء أهل البيت عليه السلام المجاهرين، وقال: «السيد أبو هاشم إسماعيل بن محمد بن يزيد بن محمد بن وداع بن مفرغ الحميري من أصحاب الصادق ولقي الكاظم عليه السلام وكان في بدء الأمر خارجياً ثم كيسانياً ثم إمامياً...» وشعره كثير، وقد جمع له في هذا العصر ديوان شعر طبع سنة ١٣٨٦ هـ ببيروت، في ٤٧٦.

١ - الخليل: هو الخليل بن الغازي القزويني، قاله في شرحه للكافي (مخطوط).

٢ - راجع: مجمع الفائدة والبرهان للمقدس الأردبيلي في شرح إرشاد العلامة الحلبي.

علني ما يظهر من التهذيب في باب الخمس^(١).

* * *

باب أسيد

أسيد بن زيد بن نجيح الجمال القرشي الهاشمي:

روى عن أبي مريم الأنصاري، وعمرو بن أبي المقدام، وعمرو بن شمر الجعفي، وجماعة من مشايخ الكوفة، ضعفه الجمهور، ورموه بالكذب ورواية المناكير وقالوا: إنه متروك.

وفي تهذيب الرجال عن يحيى بن معين: أسيد كذاب^(٢).

وقال الذهبي: مات قبل المائتين والعشرين^(٣) هذا كله بخط السيد المهدي^(٤).

* * *

١ - راجع: التهذيب للشيخ الطوسي - باب الخمس والغنائم - ج ٤، ص ١٢٤ الحديث الـ (١٥) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٩ هـ.

٢ - راجع: تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني: ج ١، ص ٣٤٤ طبع حيدر آباد الدكن سنة ١٣٢٥ هـ فإنه تلخيص تهذيب الكمال للحافظ أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزني، الذي نقل عنه السيد المهدي بحر العلوم رحمته الله ونقل ابن حجر (ص ٣٤٥) عن ابن البزار: أنه قال: «قد احتمل حديثه مع شيعية شديدة فيه».

٣ - راجع: ميزان الاعتدال للذهبي: ج ١، ص ٢٥٦، برقم ٩٨٦ طبع مصر سنة ١٣٨٢ هـ.

٤ - يقصد بالسيد المهدي: الملقب ببحر العلوم رحمته الله.

باب أشجع

قوله: الأشجع السلمي:

في العوالم^(١) عن أمالي الطوسي بإسناده «عن موسى بن جعفر عليه السلام قال: كنت عند الصادق عليه السلام إذ دخل أشجع السلمي يمدحه فوجده عليلاً فجلس وأمسك، فقال له الصادق عليه السلام: عد عن العلة واذكر ما جئت له، فقال له:

ألبسك الله مننه عافية في نومك المعترى وفي أرقك
يخرج من جسمك السقام كما أخرج ذل السؤال من عنقك

فقال: يا غلام أيش معك؟ قال: أربعمائه درهم، قال: أعطها للأشجع، قال: فأخذها وشكر وولني، فقال: ردوه، فقال: يا سيدي سئلت فأعطيت فلم رددتني؟ قال: حدثني أبي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: خير العطاء ما أبقى نعمة باقية، وإن الذي أعطيتك لا يبقى نعمة باقية، وهذا خاتمي فإن أعطيت به عشرة آلاف درهم، وإلا

١ - كتاب العوالم: اسمه جامع العلوم والمعارف والأحوال، من الآيات والأخبار والأقوال، وهو كتاب كبير يزيد على مجلدات (البحار) بكثير، بل قيل إنه يبلغ مائة مجلد، توجد نسخته في بلدة يزد وهو للعلامة المحدث الشيخ عبد الله بن نور الدين (أو نور الله) البحراني تلميذ المجلسي الثاني، طبع بعضه.

فعد إلي وقت كذا وكذا أوفك إياها، فقال: يا سيدي قد أغنيتني» الحديث^(١).

* * *

باب أشعث

قوله: أشعث بن سعيد:

بخط السيد المهدي: «أشعث بن سعيد ضعفه الجمهور، ورموه بالكذب، وقالوا: إنه يروي المناكير عن الثقات، وأحسنهم رأياً من ضعفه لسوء حفظه» انتهى^(٢).

ولا يخفى أن المناكير عند الجمهور هو كل ما خالف مذهبهم من مثالب

١ - راجع: أمالي الشيخ الطوسي: ص ١٧٦ طبع إيران سنة ١٣١٣ هـ. والأشعث السلمى - هذا -

عده ابن شهر آشوب في معالم العلماء: ص ١٥٣، طبع النجف الأشرف، من شعراء أهل البيت عليهم السلام المتكلمين، فراجع.

٢ - ترجم لأشعث بن سعيد - هذا - الذهبي في ميزان الاعتدال: ج ١، ص ٢٦٣ برقم ٩٩٥، ورمز بحرف (ت. ق) إلى أنه جاء ذكره في صحيح الترمذي وسنن ابن ماجه القزويني، وطعن بالمترجم له طعناً مرأً.

و ترجم له أيضاً ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ١، ص ٣٥١ وطعن به طعوناً كثيرة، ونقل عن أبي حاتم أنه «ضعيف الحديث منكر الحديث سيء الحفظ يروي المناكير». ونقل عن هشيم: «أبو الربيع السمان كان يكذب» ثم قال: «وقال الفلاس كان لا يحفظ وهو رجل صدق» ثم نقل عن ابن عبد البر في كتاب الكنى: «هو عندهم ضعيف الحديث اتفقوا على ضعفه لسوء حفظه» وأبو الربيع السمان كنية أشعث بن سعيد.

بعض الصحابة، وكثير من فضائل أهل البيت عليهم السلام فلا عبرة بهذا الكلام.

قوله: أشعث بن قيس الكندي:

في الخراج: «إن الأشعث بن قيس استأذن علي بن علي عليه السلام فرده قنبر فأدمى أنفه، فخرج علي عليه السلام فقال: ما لي ولك يا أشعث»^(١) وزاد علي هذا الكلام في مرآة العقول: «وقد روي في أخبار كثيرة: أن هذا الملعون بايع ضباً مع جماعة من الخوارج خارج الكوفة وسموه أمير المؤمنين، كذا استهزأ هذا الملعون به عليه السلام».

وفي البحار عن شرح النهج: «روى يحيى البرمكي عن الأعمش، أن جريراً والأشعث خرجا إلى جبانة بالكوفة فمر بهما ضب يعدو وهما في دم علي عليه السلام فنادياه: يا أبا الحسل هلم يدك نبايعك بالخلافة فبلغ علياً قولهما فقال: إنهما يحشران يوم القيامة وإمامهما ضب»^(٢).

١ - لم أجده في الخرائج والجرائح المطبوع بإيران سنة ١٣٠٥ هـ، ولعله مذكور في النسخة المخطوطة التي رأها شيخنا الحجة الطهراني - أدام الله وجوده - فإنه ذكر في الذريعة: ج ٧، ص ١٤٦ أنه رأى نسخة بعنوان (الخرائج) لكنها تخالف المطبوع، ذكر كاتبها أنه كتبها عن نسخة خط السيد مهنا بن سنان بن عبد الوهاب الحسيني الذي فرغ من كتابة نسخه في سنة ٧٤٨ هـ، أولها «الحمد لله الذي أفاض من فيض جوده علي أفضل أصفائه نوراً - إلى قوله - وبعد فهذا كتاب يتضمن معجزات النبي المصطفى وابن عمه علم الهدى، ومولاتنا فاطمة الزهراء».

٢ - راجع: كتاب بحار الأنوار: ج ٢، ص ١٤٩، الباب الـ (١٢٤) في أحوال سائر أصحابه عليهم السلام الحديث الثالث عشر، طبع طهران سنة ١٣٨٣ هـ، وراجع أيضاً: كتاب الفتن منه - باب ذكر أصحاب النبي وأمير المؤمنين عليهم السلام الذين كانوا على الحق ولم يخالفوا أمير المؤمنين عليه السلام

وقد أعان هذا الملعون على قتله عليه السلام كما ذكره الشيخ المفيد في كتاب الإرشاد وغيره وذلك أن ابن ملجم - لعنه الله - وشبيب بن بجرة ووردان بن خالد كمنوا لقتله وجلسوا مقابل السدة التي كان يخرج منها أمير المؤمنين عليه السلام إلى الصلاة، وقد كانوا قبل ذلك ألقوا إلى الأشعث بن قيس ما في نفوسهم من العزيمة على قتل أمير المؤمنين عليه السلام وواطأهم على ذلك، وحضر الأشعث بن قيس في تلك الليلة لمعونتهم على ما اجتمعوا عليه، وكان حجر بن عدي رضي الله عنه بانثاً في المسجد، فسمع الأشعث يقول: يا ابن ملجم النجا النجا لحاجتك فقد فضحك الصبح، فأحس حجر بما أراد الأشعث، فقال له: قتله يا أعور، وخرج مبادراً ليمضي إلى أمير المؤمنين عليه السلام ليخبره الخبر ويحذره من القوم، فخالفه أمير المؤمنين عليه السلام في الطريق، فدخل المسجد، فسبقه ابن ملجم - لعنه الله - فضربه بالسيف، وأقبل حجر والناس يقولون قتل أمير المؤمنين عليه السلام انتهى^(١).

ويعرف استحقاق الملعون اللعن مما ذكرناه في آخر الطعن الأول على

⇒ وبعض المخالفين والمنافقين :- ج ٨، ص ٧٢٨ طبع إيران كمباني القديم، وراجع أيضاً: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي: ج ١، ص ٣٦٢ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ. وذكر أيضاً في الشرح: ص ٣٦١ - ٣٦٢ ما نصه: «ذكر جماعة من شيوخنا البغداديين أن عدة من الصحابة والتابعين والمحدثين كانوا منحرفين من علي عليه السلام قائلين فيه السوء، ومنهم من كتم مناقبه وأعان أعداءه ميلاً مع الدنيا، وإيثاراً للعاجلة» ثم عدّ منهم الأشعث بن قيس الكندي وجريز بن عبد الله البجلي، وقال: كانا يبغضانه، وهدم علي عليه السلام دار جريز بن عبد الله مرتين، ثم ذكر قول علي عليه السلام للأشعث بن قيس: منافق ابن كافر حائك ابن حائك، إني لأجد منك تيه الغرل» أي الصبي.

١ - راجع: إرشاد الشيخ المفيد رضي الله عنه في الفصل الذي عقده لذكر أسباب قتل أمير المؤمنين عليه السلام طبع إيران.

الأول من كتابنا (كتاب المطاعن) من أرادته فليراجع، وسيجيء - إن شاء الله تعالى -
ذمه في ترجمة عمرو بن حريث.

قوله: أصبغ بن نباتة:

بفتح الهمزة وسكون المهملة وفتح الموحدة، قاله الخليل.

وقال صالح: نباتة بضم النون وزاد عليه الخليل: أنه بالموحدة والألف
والمشناة فوق الهاء^(١).

وفي البحار: «كان الأصبغ بن نباتة من شرطة الخميس^(٢) وكان فاضلاً».

والتتبع يرشد إلى أن هذا الرجل من أجل أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام وهو
الذي أعان أمير المؤمنين عليه السلام على تغسيل سلمان الفارسي رضي الله عنه وممن حمل
السريبر لسلمان لما أراد أن يكلم الموتى.

وعن معادن الحكمة عن الكليني في الرسائل «عن علي بن إبراهيم
بإسناده - في حديث طويل - أن أمير المؤمنين عليه السلام دعا كاتبه عبيد بن أبي رافع^(٣)

١ - راجع: شرح الكافي للخليل بن الغازي القزويني (مخطوط)، وراجع أيضاً: شرح أصول

الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ١، ص ٧٨ طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٢ هـ.

٢ - راجع: البحار للمجلسي الثاني: ج ٨، ص ٧٢٧ طبع إيران كمباني نقلاً عن الاختصاص

للشيخ المفيد رحمته الله، وذكر أيضاً الشيخ المفيد في الاختصاص: ص ٦٥ من طبع إيران (طهران)

سنة ١٣٧٩ هـ، بسنده عن الأصبغ بن نباتة، قال: قلت له: كيف سميتم (شرطة الخميس) يا

أصبغ؟ فقال: إنا ضمنا له الذبح وضمن لنا الفتح، وراجع أيضاً: رجال الكشي: ص ٩٦ في

ترجمة الأصبغ بن نباتة.

٣ - هكذا جاء في الأصل ولكن الصحيح (عبيد الله بن أبي رافع) كما نقل هو الحديث ←

فقال له: أدخل علي عشرة من ثقاتي، قال: سمهم لي يا أمير المؤمنين، فقال له: أدخل أصبغ بن نباتة، وأبا الطفيل عامر بن وائلة الكناني، وزر بن حبيش الأسدي، وجويرية بن مسهر العبدي، وخندف بن زهير الأسدي، وحرثة بن مضرب الهمداني، والحرث بن عبد الله الأعرور الهمداني، ومصايح النخع: علقمة بن قيس، وكميل بن زياد، وعمير بن زرارة، فدخلوا عليه» الحديث.

ورواه الحر في الوسائل عن كتاب المحجة لابن طاووس عن كتاب الرسائل للكليني^(١).

⇒ المذكور عن الرسائل عن كتاب المحجة لابن طاووس، وفي كتاب المحجة جاء عبيد الله لا عبيد، إذ لم يكن لأبي رافع ابن يسمي (عبيد) بل له ولدان عبيد الله وعلي كاتباً أمير المؤمنين عليه السلام كما ذكره النجاشي في رجاله: ص ٣، في ترجمة أبي رافع فراجع.

١ - راجع: آخر الفائدة السابعة من الفوائد الاثنتي عشرة التي ألحقها بآخر الوسائل وجعلها خاتمة له، وكتاب الرسائل: هو رسائل الأئمة لثقة الإسلام الكليني محمد بن يعقوب، ذكره النجاشي في ترجمته: ص ٢٩٢، وهو من المخطوطات التي لا وجود لها اليوم - على ما نعلم - وقد نقل عن هذا الكتاب علم الهدى بن الفيض الكاشاني في كتابه معادن الحكمة في مكاتيب الأئمة عليهم السلام، كما نقل عنه السيد رضي الدين علي بن طاووس في كشف المحجة: ص ١٥٩ وص ١٧٣، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٠ هـ، راجع تنمة الحديث المذكور في كتاب كشف المحجة: ص ١٧٤.

وذكره أيضاً الحر في مقدمة الوسائل في الفصل الذي عقده في ذكر الكتب التي نقل عنها في الكتاب بالواسطة إذ لم تصل إليه، وعد منها كتاب الرسائل لمحمد بن يعقوب الكليني، راجع: ج ١، ص ٧ طبع طهران سنة ١٣٧٦ هـ.

أصفياء علي عليه السلام:

في البحار: محمد بن الحسين، عن محمد بن جعفر، عن أحمد بن أبي عبد الله، قال: قال الحكم بن علي: من أصفياء أصحابه عليه السلام عمرو بن الحمق الخزاعي عربي، وميثم التمار، وهو ميثم بن يحيى مولى، ورشيد الهجري، وحبيب بن مظهر الأسدي، ومحمد بن أبي بكر^(١).

* * *

باب الياس

قوله: الياس:

قال في الحاشية: قوله: ابن بنت الياس صفة للحسن لا صفة لعلي كما سيجيء في الحاشية عند ترجمة رقيم بن الياس^(٢).

* * *

١ - راجع: بحار الأنوار: ج ٨، ص ٧٢٥ طبع طهران كمباني القديم، كتاب الفتن - في باب أصحاب النبي وأمير المؤمنين عليه السلام الذين كانوا على الحق ولم يفارقوا أمير المؤمنين عليه السلام، - وراجع رجال البرقي: ص ٤ طبع طهران دانشگاه سنة ١٣٨٣ هـ.
٢ - راجع: الحاشية للمصنف - صاحب النقد -: ص ٤٩ و ص ١٣٥، في ترجمة رقيم بن الياس.

باب أنس

قوله: أنس بن عياض:

وجدت بخط السيد مهدي رحمته عن تهذيب الرجال: «أنس بن عياض بن ضمرة، ويقال: أنس بن عياض بن عبد الرحمان الليثي أبو ضمرة الذي ذكر فيمن روي عنه أنس. جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عليه السلام وفيمن روى عن أنس: أحمد بن محمد بن حنبل ومحمد بن إدريس الشافعي، ثم حكى توثيقه عن أبي أحمد بن عدي، ومحمد بن سعد، وعن يحيى بن معين - في رواية الدوري - وفي أخرى: صويلح، وعن أبي زرعة، والنسائي: لا بأس به، بل الظاهر لا لبس به، وعن يونس بن عبد الأعلى، قال: ما رأيت أحداً ممن لقينا أحسن خلقاً ولا أسمع بعلمه منه، ولقد قال لنا مرة: والله لو تهيأ لي أن أحدثكم بكل ما عندي في مجلس واحد لحدثتكموه، مات سنة مائتين، وقيل: ثمانين ومائة، والصحيح الأول، فإنه تولد - بعض من روى عنه - بعد الثمانين» انتهى (١).

١ - راجع: تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني: ج ١ ، ص ٣٧٥ طبع حيدر آباد الدكن، فإنه تلخيص (تهذيب الكمال) في الرجال للحافظ أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزني، وهو غير مطبوع، ونقل عنه السيد المهدي بحر العلوم رحمته.

قوله: أنس بن مالك أبو حمزة:

ويخط السيد عن تهذيب الرجال: «أنس بن مالك خدم رسول الله ﷺ عشر سنين مدة مقامه بالمدينة وهو ابن عشر سنين، وتوفي رسول الله ﷺ وهو ابن عشرين سنة، حكى ذلك رواية عنه.

قال: روى عن النبي ﷺ، وعن أبي بن كعب، وسلمان، وأبي ذر، وعبد الله بن عباس، وعن فاطمة الزهراء عليها السلام بنت رسول الله ﷺ، وذكر روايته عن جماعة كثيرة، ولم يذكر له رواية عن علي عليه السلام مع اتساع روايته عن الرجال، وفيه دلالة على انحرافه، ثم حكى أنه لم يبتل أحد من أصحاب رسول الله ﷺ إلا رجلين معيقب كان به داء الجذام، وأنس بن مالك كان به وضع، وروي عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام قال: رأيت أنس بن مالك أبرص وبه وضع، وعمر عمراً طويلاً، وحكى عن الأكثر أنه تجاوز المائة» انتهى ما بخطه^(١).

وفي البحار، قال ابن أبي الحديد: «وذكر جماعة من مشايخنا البغداديين أن عدة من الصحابة والتابعين كانوا منحرفين عن علي عليه السلام كاتمين لمناقبه حياً

١- راجع: تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني: ج ١، ص ٣٧٦ - ٣٧٩، وقد ترجم له ترجمة طويلة وقال في آخرها: «... وقال علي بن المديني: آخر من بقي بالبصرة من أصحاب رسول الله ﷺ أنس، وقال الأنصاري: مات وهو ابن مائة وسبع سنين، وقال وهب بن جرير عن أبيه: مات أنس سنة ٩٥ هـ، وكذا قال شعيب بن الحبحاب، وقال همام بن قتادة سنة ٩١ هـ وقال معن بن عيسى عن بعض: مات أنس سنة ٩٢ هـ، وقال ابن علية وأبو نعيم وخليفة وغيرهم: مات سنة ٩٣ هـ، وأقرب ما قيل في وفاته سنة ٩٣ هـ، فعلى هذا غاية ما يكون عمره (١٠٣) وقد نصّ على ذلك خليفة بن خياط في تاريخه فقال: مات سنة ٩٣ هـ وهو ابن (١٠٣) سنة».

للدنيا، منهم أنس بن مالك ناشد علي الناس في الرحبة أيكم سمع رسول الله ﷺ يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه؟ فقام اثنا عشر رجلاً فشهدوا بها، وأنس بن مالك في القوم لم يقم، فقال له: يا أنس ما يمنعك أن تقوم فتشهد ولقد حضرتها؟ فقال: يا أمير المؤمنين كبرت ونسيت^(١) وكان ممن أنكر ذلك اليوم زيد بن أرقم، فدعا عليه بالعمى فكف بصره^(٢).

وفيه أيضاً:

«كتب أصحابنا عن جابر الأنصاري أنه استشهد أمير المؤمنين أنس بن مالك فلم يشهد - أي بقوله ﷺ من كنت مولاه فعلي مولاه - فقال عليّ لأنس: لا أمانك الله حتى يتليك ببرص لا تغطيه العمامة»^(٣) وسيجيء ذمه في ترجمة عبد

١ - راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج ١، ص ٣٦٢ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ، وزاد - بعد قوله: كبرت ونسيت - «فقال: اللهم إن كان كاذباً فارمه بها بيضاء لا تواربها العمامة، قال طلحة بن عميرة: فوالله لقد رأيت الرضح به بعد ذلك أبيض بين عينيه» ثم قال ابن أبي الحديد - بعد ذلك -: «وروى عثمان بن مطرف: أن رجلاً سأل أنس بن مالك - في آخر عمره - عن علي بن أبي طالب عليه السلام فقال: إني آليت أن لا أكنم حديثاً سئلت عنه في علي بعد يوم الرحبة، ذاك رأس المتقين يوم القيامة، سمعته والله من نبيكم».

٢ - راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج ١، ص ٣٦٢.

٣ - راجع: بحار الأنوار للمجلسي الثاني: ج ٤١، ص ٢٠٦، طبع طهران سنة ١٣٨٢ هـ، روى ذلك عن تاريخ البلاذري وحلية الأولياء لأبي نعيم الإصفهاني وذكر ذلك أيضاً الصدوق في الخصال، باب الأربعة، وفي الأمالي، المجلس السادس والعشرين، والمفيد في الإرشاد في أحواله عليه السلام.

الله أبي هريرة، والبراء بن عازب - إن شاء الله تعالى - .

أولياء علي عليه السلام

في البحار «محمد بن الحسين، عن محمد بن جعفر، عن أحمد بن أبي عبد الله، قال علي بن الحكم: من أوليائه العلم الأزدي، وسويد بن غفلة الجعفي، والحارث بن عبد الله الأعور الهمداني، وأبو عبد الله الجدلي وأبو يحيى حكيم بن سعد الحنفي»^(١).

ومعنى الأولياء يظهر مما رواه فيه أيضاً: عن محمد بن الحسن الشحاذ عن سعد، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن إسماعيل، عن جعفر بن محمد بن

⇒ وذكر ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة: ج ٤، ص ٣٨٨ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ: «المشهور أنّ علياً عليه السلام ناشد الناس الله في الرحبة بالكوفة فقال: أنشدكم الله رجلاً سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لي - وهو منصرف من حجة الوداع -: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، فقام رجال فشهدوا بذلك فقال عليه السلام لأنس بن مالك: لقد حضرتها فما بالك؟ فقال: يا أمير المؤمنين كبرت سني، وصار ما أنساه أكثر مما أذكره، فقال له: إن كنت كاذباً فضربك الله بها بيضاء لا توربها العمامة، فما مات حتى أصابه البرص. وذكر ابن قتيبة حديث البرص والدعوة التي دعا بها أمير المؤمنين عليه السلام على أنس بن مالك في كتاب المعارف في باب البرص من أعيان الرجال، وابن قتيبة غير متهم في حق علي عليه السلام على المشهور من انحرافه عنه».

١ - راجع: بحار الأنوار، كتاب الفتن: ج ٨، ص ٧٢٥ طبع طهران كمباني القديم، في باب أصحاب النبي وأمير المؤمنين عليه السلام الذين كانوا على الحق ولم يفارقوا أمير المؤمنين عليه السلام، وراجع أيضاً: رجال البرقي: ص ٤، طبع طهران دانشگاه سنة ١٣٨٣ هـ، والخلاصة للعلامة الحلبي - آخر القسم الأول - باب الكنى: ص ١٩٢ طبع النجف الأشرف.

الهيثم، عن علي بن الحسين الفزاري، عن آدم التمار الحضرمي، عن ابن ظريف، عن ابن نباتة، قال: وضرب علي عليه السلام على كتفي ثم شبك أصابعه في أصابعي ثم قال: يا أصبغ قلت: لبيك وسعديك يا أمير المؤمنين، فقال: إن ولينا ولي الله، فإذا مات ولي الله كان من الله بالرفيق الأعلى، وسقاه من نهر أبرد من الثلج، وأحلني من الشهيد، وألين من الزبد، فقلت: بأبي أنت وأمي وإن كان مذنباً؟ فقال: نعم وإن كان مذنباً، أما تقرأ القرآن ﴿أولئك الذين يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً﴾ يا أصبغ إن ولينا لولقي الله وعليه من الذنوب مثل زبد البحر ومثل عدد الرمل لغفرها الله - إن شاء الله تعالى^(١).

* * *

باب أوس

قوله: أوس بن أوس:

كتب السيد بخطه عن تهذيب الرجال: «أن له صحبة، نزل الشام وسكن دمشق، ومات بها، ومسجده بها في درب القتلى، روى عن النبي صلى الله عليه وآله في فضل يوم الجمعة والاعتسال فيه» انتهى^(٢).

* * *

١ - راجع بحار الأنوار: ج ٦٨، ص ٦٠، الحديث الـ (١١٠) طبع طهران سنة ١٣٦٨ هـ.
٢ - راجع: تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني: ج ١، ص ٣٨١ طبع حيدرآباد دكن، وذكره أبو نعيم الاصفهاني في حلية الأولياء، وأرخ وفاته بسنة ٥٩ هـ، وترجم له أيضاً أبو زكريا النووي في تهذيب الأسماء واللغات: ج ١، ص ١٢٩ طبع مصر.

باب أويس تصغير أوس

قوله: أويس القرني:

في البحار: أويس بن أنس القرني، وعده من الأركان وأنه يشفع في مثل ربيعة ومضر^(١).

وفي إعلام الوري: «ومنه قوله عليه السلام بذني قار وهو جالس لأخذ البيعة: يأتيكم من قبل الكوفة ألف رجل لا يزيدون رجلاً ولا ينقصون رجلاً، يبايعوني على الموت، قال ابن عباس: فجعلت أحصيتهم فاستوفيت عددهم تسعمائة رجل وتسعة وتسعين رجلاً، ثم انقطع مجيء القوم، فقلت: إنا لله وإنا إليه راجعون، ماذا حمله علي ما قال؟ فيينا أنا متفكر في ذلك إذ رأيت شخصاً قد أقبل حتى دنا فإذا هو رجل عليه قباء صوف معه سيفه وترسه وأدواته، فقرب من أمير المؤمنين عليه السلام فقال: امدد يدك أبياعك فقال عليه السلام: علي مَ تبايعني؟ قال: علي السمع والطاعة، والقتال بين يديك حتى أموت أو يفتح الله عليك، فقال عليه السلام: له: ما اسمك؟ قال: أويس قال عليه السلام: أنت أويس القرني؟ قال: نعم قال: الله أكبر، أخبرني حبيبي رسول الله صلى الله عليه وآله أنني أدرك رجلاً من أمته يقال له: أويس القرني يكون من حزب الله ورسوله صلى الله عليه وآله، يموت على الشهادة يدخل في شفاعته مثل ربيعة ومضر^(٢).

١- راجع: البحار: ج ٨، ص ٧٢٦، طبع طهران (كمباني) القديم.

٢- راجع: إعلام الوري للطبرسي: ص ١٧٣، طبع طهران سنة ١٣٧٩ هـ في الباب الثالث، ←

والقرني نسبة إلى قرن بفتح القاف والراء بطن من مراد، كذا ذكره الشهيد في الروضة^(١) وخطأ صاحب الصحاح حيث جعل أويساً القرني: نسبة إلى قرن المنازل وهو الميقات المعروف.

وقال الكشي: «قتل أويس مع علي عليه السلام في الرجالة»^(٢).

* * *

باب أيوب

قوله: أيوب بن عطية الأعرج:

قال المصنف: «ويحتمل أن يكون هذا والذي سيجيء بعيد هذا واحداً، كما يظهر من فهرست في باب الكشي، حيث قال أبو عبد الرحمن الأعرج له كتاب»^(٣).

⇒ وذكر ذلك المجلسي في البحار: ج ٤٢، ص ١٤٧ طبع طهران سنة ١٣٨٣ هـ، نقلاً عن إرشاد الشيخ المفيد، والخرائج والجرائح للقطب الراوندي.

١- الروضة شرح اللمعة دمشقية، المتن للشهيد الأول والشرح للشهيد الثاني، مطبوع.

٢- راجع: رجال الكشي: ص ٩١، برقم ٣٥ طبع النجف الأشرف.

٣- ذكر ذلك المصنف (صاحب النقد) في الهامش: ص ٥٢، لا في المتن وجعل رمزه (منه)،

وراجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٢٢٢، برقم ٨٨٣، باب من عرف بكنيته ولم أقف له

على اسم، فإن الذي يظهر من قوله: «لم أقف له على اسم» واقتصاره عليه أنهما واحد، وإن كان

الذي يظهر من كتاب رجاله أنهما اثنان حيث ذكره تارة - في باب أصحاب الصادق عليه السلام -

←

قوله: أيوب بن نوح:

روى عن محمد بن أبي حمزة كما يظهر من التهذيب^(١).

وقال المصنف رحمته الله^(٢): «روى عنه موسى بن القاسم البجلي كثيراً كما يظهر من كتاب الحج من التهذيب^(٣) وروى عنه علي بن الحسن بن فضال كما يظهر من باب استعمال فضل وضوء الحائض من الاستبصار»^(٤).

⇒ بعنوان: أيوب بن عطية الأعرج السكوني: ص ١٥٠، برقم ١٦٤، وأخرى في باب الكنى من أصحابه عليه السلام بعنوان: أبو عبد الرحمن الأعرج الكوفي: ص ٣٣٩ برقم ٧، وكتاب رجاله متأخر تأليفه عن تأليف الفهرست، ولذا يحيل إليه غالباً، وإنما لم يذكر أيوب بن عطية أبا عبد الرحمن الحذاء في الفهرست لعله لعدم وقوفه على كتاب له، والفهرست إنما هو في ذكر المصنفين من الرجال ولذا قال المصنف في هامش كتابه: «ويحتمل أن يكون هذا والذي سيجيء بعيد هذا واحداً» ولم يقطع بالاتحاد، واستند في الاحتمال على ما يظهر من الفهرست فلاحظ.

١ - راجع: تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي، في باب تطهير الثياب من النجاسات: ج ١، ص ٢٧١ الحديث الـ (٨٥) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٧ هـ، وص ٢٢١، في باب المياه وأحكامها، الحديث الـ (١٥)، وج ٤، ص ٢٢٨، في حكم المسافر والمريض في الصيام، الحديث الـ (٤٤).

٢ - قاله المصنف رحمته الله في الهامش لا في المتن، راجع: ص ٥٢ من الكتاب.

٣ - راجع: ج ٥، ص ١٣٨ كتاب الحج باب الطواف، الحديث الـ (١٢٩)، وص ١٤٧ في الخروج إلى الصفا، الحديث الـ (٨)، وص ٢٠٧، باب الذبح، الحديث الـ (٣٤)، وص ٢٠٨، باب الذبح أيضاً، الحديث الـ (٣٦)، وص ٢٦٤، باب الرجوع إلى منى ورمي الجمار، الحديث الـ (١٢).

٤ - راجع: الاستبصار للشيخ الطوسي: ج ١، ص ١٧، الحديث الـ (٣)، باب استعمال فضل وضوء الحائض والجنب وسؤرها، من كتاب الطهارة.

حرف الباء

باب بدر

بدر بن إسحاق بن بدر الأنماطي:

كان شخصاً تقياً من اخواننا الفاضلين قزويني.

* * *

باب البراء

قوله: البراء بن عازب:

روى في إعلام الوري «عن إسماعيل بن زياد قال: إن علياً عليه السلام قال للبراء بن عازب، يا براء يقتل ابني الحسين وأنت حي لا تنصره، فلما قتل الحسين عليه السلام كان البراء يقول: صدق والله علي بن أبي طالب، قتل الحسين بن علي عليه السلام وأنا لم أنصره ويظهر الندم على ذلك والحسرة»^(١).

وفي البحار: «كتب أصحابنا عن جابر الأنصاري أنه استشهد علي عليه السلام

البراء بن عازب قول النبي ﷺ: من كنت مولاه فعلي مولاه» انتهى^(١).

في الخصال: «عن محمد بن المتوكل رضي الله عنه عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه البرقي، عن محمد بن سنان، عن الفضل بن عمر، عن أبي الجارود، عن جابر الأنصاري قال: خطبنا علي عليه السلام فقال: أيها الناس إن قدام منبركم هذا أربعة رهط من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله، منهم أنس بن مالك، والبراء بن عازب، والأشعث بن قيس الكندي، وخالد بن يزيد الجلي، ثم أقبل علي أنس فقال: يا أنس إن كنت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه، ثم لم تشهد لي اليوم بالولاية فلا أمتك الله حتى يبتليك ببرص لا تغطيه العمامة، وأما أنت يا أشعث فإن كنت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من كنت مولاه فهذا علي مولاه ثم لم تشهد لي اليوم بالولاية فلا أمتك الله حتى يذهب بكريمتك، وأما أنت يا خالد فإن كنت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من كنت مولاه فهذا علي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، ثم لم تشهد لي اليوم بالولاية فلا أمتك الله إلا ميتة جاهلية، وأما أنت يا براء فإن كنت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من كنت مولاه فهذا علي مولاه ثم لم تشهد لي اليوم بالولاية فلا أمتك الله إلا حيث هاجرت منه، قال جابر فكانوا كما دعا علي عليه السلام»^(٢).

١- راجع: بحار الأنوار: ج ٤١، ص ٢٠٦ طبع طهران سنة ١٣٨٢ هـ.

٢- راجع: الخصال للصدوق ابن بابويه - باب الأربعة - : ج ١، ص ٢٠٧ طبع طهران سنة ١٣٧٧ هـ، وقد توفي البراء بن عازب سنة ٧٢ هـ بالكوفة عند نزوله بها، كما ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب، وكانت وفاته في أيام مصعب بن الزبير، وشهد مع علي عليه السلام حرب الجمل وصفين والنهروان وتجد له ذكراً في الكتب المؤلفة في أصحاب النبي صلى الله عليه وآله.

قوله: البراء بن معرور:

قال المجلسي رحمته الله: ورد مدح البراء في تفسير الإمام عليه السلام (١).

أقول: لعله يريد بذلك ما روي بطرق متعددة، أنه نزلت فيه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ التَّوَابِينَ وَيَحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ وذلك أنه روى في الوسائل عن الخصال، عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن الحسين بن مصعب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: جرت في البراء بن معرور الأنصاري ثلاث من السنن؛ أما أولاهن: فإن الناس كانوا يستنجون بالأحجار فأكل البراء بن عازب الدباء فلان بطنه، فاستنجى بالماء، فأنزل الله فيه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ التَّوَابِينَ وَيَحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ فجرت السنة في الاستنجاء بالماء، فلما حضرته الوفاة كان غائباً عن المدينة فأمر أن يحول وجهه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وأوصى بالثلث من ماله، فنزل الكتاب بالقبلة وجرت السنة بالثلث (٢).

* * *

١ - يقصد بتفسير الإمام: تفسير الإمام الحسن العسكري عليه السلام، وهو مطبوع، وورد مدحه ونزول الآية فيه فيما رواه الحر العاملي في الوسائل: ج ١، ص ٢٥٠، عن الخصال وعلل الشرائع للصدوق، والكافي للكليني رحمته الله - .

٢ - راجع: الخصال: ج ١، ص ١٨٥، طبع طهران سنة ١٣٧٧ هـ وراجع أيضاً: الوسائل: ج ١، ص ٢٥١، الباب الـ (٣٤) من أبواب أحكام الخلوة، طبع طهران سنة ١٣٧٦ هـ - .

باب برد

قوله: برد الاسكاف:

قال في الذخيرة - في رواية برد الأسكاف - : «ولا يبعد إلحاق هذه الرواية بالصحاح وإن كان في طريقه برد الأسكاف ولم يوثقه علماء الرجال، لأن له كتاباً يرويه ابن أبي عمير، ويستفاد من ذلك توثيقه»^(١). وسيجيء في ابن أبي عمير تحقيق أن روايته عن رجل هل تفيد التوثيق أم لا - إن شاء الله تعالى - .

* * *

١ - راجع: ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد، للمحقق السبزواري المولى محمد باقر بن محمد مؤمن الخراساني المتوفى سنة ١٠٩٠ هـ، طبع إيران سنة ١٢٧٤ هـ ووجه استفادة توثيقه هو ما ادعى الفقهاء الأوائل والأواخر من أن المرسل إذا كان عدلاً متحرراً عن الرواية عن غير الثقة كابن أبي عمير وأمثاله يجعل مرسله في قوة المسند.

وظاهر الشهيد في الذكرى اتفاق الأصحاب عليه حيث قال - عند تعداد ما يعمل به من الخبر - ما لفظه: «أو كان مرسله معلوم التحرز عن الرواية عن مجروح، ولهذا قبل الأصحاب مراسيل ابن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن محمد بن أبي نصر البيزنطي، لأنهم لا يرسلون إلا عن ثقة».

وصرح الشيخ الطوسي عليه السلام في العدة بدعوى الإجماع على ذلك حيث قال: «أجمعت الطائفة على أن محمد بن أبي عمير، ويونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى وأضرابهم لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقة».

وقد عدّ الكشي في رجاله: ص ٤٦٦ محمد بن أبي عمير من الفقهاء الذين أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنهم وتصديقهم، وأقرأوا لهم بالفقه والعلم.

باب بريد

قوله: بريد بن معاوية:

ضبطه الصالح والخليل^(١) «بضم الباء، وفتح الراء»، والعجلي بكسر
المهمله، وسكون الجيم، وبنو عجل حي.

وفي المجمع: «بريد بن معاوية العجلي الثقة»^(٢).

* * *

١ - الصالح: هو المولى محمد صالح المازندراني شارح أصول الكافي، راجع: ج ٢، ص ١٢١ من شرحه. والخليل: هو الخليل بن الغازي القزويني شارح الكافي. وشرحه مخطوط.

٢ - راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي للمولى أحمد الأردبيلي، وبريد - هذا - أحد الذين أجمعت العصاة على تصديقهم من أصحاب أبي جعفر الباقر وأبي عبد الله الصادق عليهما السلام وانقادوا لهم بالفقه كما ذكره الكشي في رجاله: ص ٢٠٦، وروى بسنده عن جميل بن دراج قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أوتاد الأرض وأعلام الدين أربعة: محمد بن مسلم، وبريد بن معاوية، وليث بن البختری المرادي، وزرارة بن أعين». وروى أيضاً روايات أخرى في مدحه، فراجعها.

باب بريدة

بريدة بن الخضيب الأسلمي:

قال حذيفة: خرج بريدة إلى بعض طريق الشام ورجع وقد قبض رسول الله ﷺ وبايع الناس أبا بكر، فأقبل بريدة فدخل المسجد وأبو بكر على المنبر وعمر دونه بمرقاة، فناداهما من ناحية المسجد: يا أبا بكر ويا عمر، فقالا: يا بريدة أجننت؟ فقال لهما: والله ما جننت، لكن، أين سلامكما بالأمس على علي بن أبي طالب بأمره المؤمنين؟ فقال له أبو بكر: يا بريدة الأمر يحدث بعد الأمر، وإنك غبت وشهدنا، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب، فقال لهما: رأيتما ما لم يره الله ولا رسوله، ولكن وفي لك صاحبك بقوله: «لو فقدنا محمداً لكان هذا تحت أقدامنا» ألا إن المدينة حرام علي أن أسكنها أبداً حتى أموت فخرج بريدة بأهله وولده فنزل بين قومه بني أسلم، فكان يطلع في الوقت دون الوقت، فلما أفضى الأمر إلى أمير المؤمنين علي عليه السلام سار إليه وكان معه حتى قدم العراق، فلما أصيب أمير المؤمنين علي عليه السلام سار إلى خراسان فنزلها ولبث هناك إلى أن مات ﷺ» (١).

١ - راجع هذا الحديث في الدرجات الرفيعة للسيد علي خان المدني: ص ٤٠١، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨١ هـ، وقال (ص ٤٠٣): «توفي بريدة سنة ٦٢ هـ، وقيل سنة ٦٣ هـ»، وقد شهد خيبر وأبلى فيها بلاء حسناً، وشهد الفتح مع النبي ﷺ، واستعمله النبي ﷺ على صدقات قومه، سكن المدينة ثم انتقل إلى البصرة، ثم إلى مرو، وكان آخر من مات من

باب بزيع

قوله: بزيع:

قال المجلسي فيما وجدته بخطه: «روى الكليني في الموثق، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن بزيعاً يزعم أنه نبي، فقال: إن سمعته يقول ذلك فاقتله، قال: فجلست غير مرة فلم يمكني ذلك».

وأما صحيحة الكشي التي أشار إليها المصنف فهذه بعد الإسناد المذكور: «عن ابن أبي يعفور، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال: ما فعل بزيع؟ فقلت له: قتل، قال: الحمد لله أما أنه ليس لهؤلاء المغيرية شيء خير من القتل، لأنهم لا يتوبون أبداً»^(١) وليس فيه أن أبا عبد الله عليه السلام لعنه. نعم في رواية أخرى غير

⇒ الصحابة بخراسان، وقد ترجم له من العامة كثير كابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ١، ص ٤٣٢ طبع حيدرآباد دكن، وفي الإصابة له - حرف الباء - والجزري في أسد الغابة، وابن عبد البر في الاستيعاب، وهو أحد الاثني عشر الذين أنكروا على أبي بكر في تقدمه على أمير المؤمنين عليه السلام وهم ستة من الأنصار وستة من المهاجرين، راجع: رجال البرقي طبع إيران، واحتجاج الطبرسي طبع إيران والنجف الأشرف.

١ - راجع: رجال الكشي: ص ٢٥٨، فقد ذكره في ترجمة أبي الخطاب محمد بن أبي زينب مقلص البراد الأجدع الأسدي، وذكر فيها الرواية المذكورة كما ذكر في رواية أخرى قبلها أن الإمام الصادق عليه السلام لعنه وإنما حكم صاحب الكتاب بأنها غير صحيحة لأن في طريقها محمد

صحيحة لعنه والأمر في هذا سهل.

وروى أيضاً: «عن أحمد بن محمد بن عيسى القمي، قال: بعث إليّ أبو جعفر عليه السلام غلامه ومعه كتابه فأمرني أن أصير إليه، فأتيته وهو بالمدينة نازل في دار بزيع»^(١) الحديث.

ويقربنا أحمد بن محمد بن عيسى أن يكون أبو جعفر هو الجواد عليه السلام وربما يتخيل تناقض هذه لما قبلها لظهور مدح بزيع ووجوده بداره، ويدفعه احتمال اشتهار الدار به وإن كان قد مات منذ حين، أو أن هذا غير بزيع المذكور هنا.

* * *

باب بسر

قوله: بسر بن أرطاة:

قال المصنف: «لما ترك علي عليه السلام حرب معاوية بعث معاوية بسر بن أرطاة إلى اليمن ليقتل من بها من شيعة علي عليه السلام وكان من قبل علي عليه السلام عبيد الله بن

⇒ بن خالد الطيالسي الذي لم يوثق في كتب الرجال، وبزيع - هذا - هو بزيع الحائك، والفرقة البزيعية ينتسبون إليه، وهم فرقة أقرؤا بنبوته وزعموا أن الأئمة عليهم السلام كلهم أنبياء وأنهم لا يموتون ولكنهم يرفعون، وزعم بزيع أنه صعد إلى السماء، وأن الله تعالى مسح على رأسه ومج في فيه، فإن الحكمة تثبت في صدره.

١ - راجع: رجال الكشي: ص ٤٩٧، في ترجمة زكريا بن آدم.

عباس فهرب من بسر، فوجه له ولديه قثمًا وعبد الرحمن فقتلها»^(١) وهو الذي كشف عورته على علي عليه السلام ليحفظ نفسه كما فعل عمرو بن العاص - لعنه الله - .

باب بشر

قوله: بشر بن بشار:

بفتح الموحدة وشد المعجمة، كذا ضبطه الخليل^(٢).

* * *

باب بشير

بفتح الموحدة وكسر المعجمة والخاتمة، قاله الخليل^(٣) بشير بن بشار هو بشر المذكور على بعض النسخ.

١ - راجع: ما ذكره المصنف في الهامش (ص ٥٥).

٢ - الخليل: هو الخليل بن الغازي القزويني شارح الكافي للكليني.

٣ - الخليل: هو الخليل بن الغازي القزويني شارح الكافي للكليني.

قوله: بشير بن أبي مسعود الأنصاري قتل يوم الحرة:

وهو يوم وقعة، بعث يزيد بن معاوية - لعنه الله - بقتل أهل المدينة فقتل فيها اثنا عشر ألفاً ما بين صحابي وتابعي.

قوله: بشير بن إسماعيل بن عمار:

الظاهر أنه عمار بن حيان^(١) الذي اشتبه على بعض الأعلام أنه ابن موسى الساباطي، وقد تقدم في إسحاق بن عمار تحقيقه.

١ - وجه الاستظهار هو ما ذكره النجاشي في كتاب رجاله - في ترجمة إسحاق بن عمار بن حيان -: ص ٥٥، من قوله: «... وإخوته يونس ويوسف وقيس وإسماعيل، وهو في بيت كبير من الشيعة، وابنا أخيه علي بن إسماعيل، وبشير بن إسماعيل كانا من وجوه من روى الحديث».

باب بكار

قوله: بكار بن كردم:

قال في الذخيرة: «إنه مجهول»^(١).

* * *

باب بكر

قوله: بكر بن أبي بكر:

كأن صاحب الذخيرة لم يطلع على رجال الشيخ^(٢) فإنه قال فيها: «بكر بن

١ - ذكر الوحيد البهبهاني في تعليقه على منهج المقال للاستريادي: ص ٧٠، ما نصه: «حكم خالي - يعني المجلسي الثاني - بكونه ممدوحاً لأن للصدوق طريقاً إليه، ويروي عنه ابن أبي عمير، ويونس بن عبد الرحمن، وفيه إشعار بوثاقته كما مر في الفوائد»، راجع: الفائدة الثالثة التي ذكرها الوحيد في المقدمة: ص ٩.

٢ - راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ١٥٧، برقم ٣٩ - باب أصحاب الصادق عليه السلام، - وصاحب الذخيرة هو المحقق السبزواري شارح إرشاد العلامة الحلبي رحمته الله.

أبي بكر الحضرمي، وهو غير مذكور في كتب الرجال».

قوله: بكر بن جناح:

قال المصنف: «يحتمل أن يكون هذا والذي سيجيء بعنوان: بكر بن محمد بن جناح واحداً»^(١).

قوله: بكر بن حبيب:

قال في المدارك: «بكر بن حبيب مجهول».

وفي شرح الفقيه للشيخ البهائي: «قد ذكرنا في الجبل المتين أن بكر بن حبيب وإن كان مجهول الحال إلا أن جمهور الأصحاب تلقوا روايته هذه بالقبول، فلعل ضعفها منجبر بذلك»^(٢).

١ - ذكر ذلك المصنف في الهامش لا في المتن، راجع: ص ٥٩ من النقد.

٢ - راجع: الجبل المتين: ص ١١٥، في الفصل الثالث من المطلب الثاني. وبكر بن حبيب - هذا - روى عنه منصور بن حازم مرتين في تهذيب الشيخ الطوسي - في باب الإجازات - ومرتين في الكافي - في باب التشهد في الركعتين الأولتين - وأخرى في باب ماء الحمام، وروى عنه أيضاً منصور في الاستبصار للشيخ الطوسي - في وجوب التشهد - ومنصور بن حازم - هذا - هو أبو أيوب البجلي الكوفي الذي ذكره النجاشي في رجاله: ص ٣٢٣، وقال فيه: «ثقة عين صدوق من جملة أصحابنا وفقهائهم، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى عليهما السلام له كتب منها أصول الشرائع لطيف».

وقد عدّه الشيخ المفيد رحمته الله في رسالته في الرد على أصحاب العدد: «من فقهاء أصحاب الباقر

قوله: بكر بن صالح:

ذكر المصنف رجلين بهذه الترجمة، فجعل (الصالح) ذلك مشتركاً. قال:
«بكر بن صالح مشترك بين مجهول، يروي عن أبي جعفر عليه السلام، وبين ضعيف وهو
بكير بن صالح الرازي يروي عن الكاظم عليه السلام» انتهى^(١).

فإن أراد بالاشتراك مجرد الاتفاق في الاسم كما هو معناه لغة، فهو إفادة
البديهي، وإن أراد معناه الاصطلاحي، أعني الدال على اثنين فصاعداً مع عدم
تمييز أحدهما عن الآخر بوجه من الوجوه، أو ببعض الوجوه الخارجية، فهذا
ليس كذلك لبعدهما باختلاف صفاتهما، كما لا يخفى.

قوله: بكر بن محمد بن حبيب:

ذكر المصنف في عبارة النجاشي - بعد وصفه بما وصف من العلم -:
«ومقدمه مشهور»^(٢) أي تقدمه في ذلك مشهور، وهو كذلك.

⇒ والصادق عليه السلام والأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام الذين لا
يطعن عليهم ولا طريق إلى ذم واحد منهم» ولعله لذلك وغيره تلقى الأصحاب رواية بكير بن
حبيب بالقبول، فلاحظ.

١ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح المازندراني: ج ٦، ص ١٤٣ كتاب الحجّة - باب
الإشارة والنص على الحسين بن علي عليه السلام - .

٢ - راجع: رجال النجاشي: ص ٨٥، وقال: «قال أبو عبد الله أحمد بن عبدون رضي الله عنه: وجدت بخط
أبي سعيد السكري: مات أبو عثمان بكر بن محمد رضي الله عنه سنة ٢٤٨ هـ»، وقد ترجم له أيضاً

ونقل عن الخلاصة - بعد الوصف - : «ومقدمته مشهورة بذلك»^(١) ولا معنى له، وتنبه له المصنف رحمه الله فأشار إلى أنه مصحف، ولم يتنبه له غيره.

واختلفت نسخ النجاشي في إسماعيل^(٢) ففي بعضها ابن ميثم، وفي بعضها يثم، وفي بعضها أيثم، فالأولى بالياء والمثلثة المحفوفتين بالميمين، والثانية بالياء والمثلثة والميم، والثالثة زائدة عليها بالهمزة، فلم يتعين فيها التصحيف والإسقاط الذي أشار إليه^(٣).

⇒ الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد والحموي في معجم الأدباء، وابن النديم في الفهرست، والسيوطي في بغية الوعاة وغيرهم.

ونسب إليه السيوطي في البغية من شعره قوله:

شيثان يعجز ذو الرياضة عنهما رأي النساء وإمرة الصبيان

أما النساء فإنهن عواهر وأخو الصبا يجري بغير عنان

وكان يقول: «من أراد أن يصنف كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي»... ثم قال السيوطي: «مات سنة تسع أو ثمان وأربعين ومائتين، كذا قال الخطيب البغدادي، وقال غيره: سنة ثلاثين» أي بعد المائتين.

١ - راجع: الخلاصة: ص ٢٦، برقم ٥ القسم الأول.

٢ - يقصد إسماعيل بن ميثم الذي ذكره المصنف في ترجمة بكر بن محمد بن حبيب، والذي ذكره النجاشي: ص ٨٥، وأن بكر بن محمد كان من غلمانه، وفي المطبوع من رجال النجاشي (ميثم) بالميم ثم الياء المثناة التحتانية ثم الثاء المثلثة ثم الميم، وكذا فيما رأيناه من نسخ النجاشي، وكل من نقل عبارة النجاشي يسميه (ميثم) بالميم في أوله.

٣ - لا يخفى أن الذي ذكره المصنف بقوله: «ولا يخفى ما فيه من التصحيف والإسقاط» يعني به ما في عبارة الخلاصة، أما التصحيف فأبدل كلمة (الغريب) بالعربية، وأما الإسقاط فقد أسقط كلمة (له) وكلمة (كتاب التصريف) وما بعده، فصار مكان (كان من غلمان إسماعيل بن ميثم له في الأدب كتاب التصريف) الخ، قوله: (وهو من غلمان إسماعيل بن ميثم في الأدب)

قوله: بكر بن محمد بن عبد الرحمن:

في المجمع: «الظاهر أنه - أي بكر بن محمد - ثقة، لأن الظاهر أنه بكر بن محمد بن عبد الرحمن الأزدي الكوفي الثقة، لأنه من رجال الصادق عليه السلام ذكر في كتاب رجال الشيخ ^(١) وغير معلوم كونه راوياً عن الإمام عليه السلام على أن في الغير ^(٢) نقل في الخلاصة عن محمد بن عيسى: أن بكر بن محمد الأزدي خير فاضل - وقال -: إلا أن في محمد بن عيسى عندي توقف ^(٣)، ولا ينبغي التوقف كما يظهر من النظر إلى كتاب النجاشي ^(٤) وغيره.

وأيضاً قال في الخلاصة عند ذكر اسمه: الأقوى عندي قبول روايته ^(٥)، ويسمي أخباراً كثيرة بالصحة مع وجوده في الطريق.

وبالجملة: الظاهر أن بكر بن محمد ممن يقبل قوله، ويؤيده تسمية هذا الخبر وخبر آخر في الوقف في (المتهى) عنه بذلك حيث قال: في الصحيح عن

⇒ والغالب أن العلامة في الخلاصة ينقل ما ذكره النجاشي في رجاله ويضيف إليه، ما يقتضيه المقام وعليه فلا وجه لما ذكره صاحب الكتاب بقوله: «فلم يتعين فيها التصحيح والإسقاط» إذ لم يقصد المصنف ما جاء في عبارة النجاشي فإنه لا تصحيح فيها ولا إسقاط في النسخ المخطوطة والمطبوعة.

١ - راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ١٥٧ برقم ٣٨، باب أصحاب الصادق عليه السلام.

٢ - يقصد بقوله: (في الغير) ما نقله المصنف في ترجمة بكر بن محمد الأزدي ابن أخي سدير الصيرفي.

٣ - راجع: الخلاصة: ص ٢٦ القسم الأول.

٤ - راجع: رجال النجاشي: ص ٢٥٦ في ترجمة محمد بن عيسى بن عبيد.

٥ - راجع: الخلاصة: ص ١٤١، برقم ٢٢، في ترجمة محمد بن عيسى بن عبيد.

بكر بن محمد، فتأمل»^(١).

وفيه نظر:

أما أولاً: فإن العلامة رحمته ذكر بكر بن محمد رجلين، أحدهما ابن عبد الرحمن بن نعيم، والآخر ابن أخي سدير الصيرفي، ونقله عن محمد بن عيسى «خير فاضل» إنما كان في هذا دون الأول، وكذا توقفه في محمد بن عيسى، فذكر هذا الكلام في ابن عبد الرحمن خلط وخبط.

فإن قلت: هذا مبني على أن الرجلين واحد كما نقله المصنف عن بعض الأفاضل لا كما ذهب إليه المصنف رحمته والعلامة من التعدد.

قلت: الظاهر التعدد لأن الذي استند إليه القائلون بالاتحاد هو عبارة النجاشي المذكورة في المتن وهي صريحة في أن بكر بن محمد بن عبد الرحمن ابن أخي شديد بالشين المعجمة والمهملتين بينهما باء، وهو غير شديد - تصغير سدير - بالسین المهملة والذال والراء المهملتين بينهما ياء، فهي دالة على التعدد، وتوهم القائلون بالاتحاد شديد بسدير فقالوا بذلك.

وأما عبارة الكشي التي ذكرها المصنف فإنها صريحة في أنه ابن أخي سدير بالمهملة فاحتمله المصنف فيها وغيره على الغلط وأشار إليه بالتأمل، قال: «وجه التأمل أنه يحتمل أن يكون سدير الصيرفي في كلام الكشي غلطاً» انتهى^(٢)، وفيه نظر.

١ - راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلبي للمولى المقدس الأردبيلي، طبع إيران.

٢ - ذكر وجه التأمل المصنف في الهامش (ص ٦٠) لا في المتن، فراجع.

وأنا أحتمل في عبارة الكشي أن يكون ذكر الرجلين في ترجمة واحدة، أحدهما بالأصالة وهو ابن عبد الرحمن الذي عنون له الترجمة، والآخر بالتبع، أشار إشارة خفية إلى ذلك يعلم من إقامة الظاهر مقام الضمير، حيث قال: «إن بكر بن محمد الأزدي خير فاضل، وبكر بن محمد كان ابن أخي سدير الصيرفي» انتهى^(١) كأنه عدل من شخص إلى آخر، ولو كان المراد الأول لأضمر، مع أنه لم يبعد ذكره ولم يطل الكلام، وهذا أولى من حمله على الغلط وأشباهه، إذ هو يجري في كل كلام ويفسد النظام فتأمل^(٢).

* * *

باب بكير مصغراً

قوله: بكير بن أعين:

في الذخيرة: «وأما بكير فليس في شأنه توثيق صريح، لكن روى الكشي في رجاله^(٣) بعض الروايات الصحيحة الدالة على مدح عظيم في شأنه، وبعض الروايات المعتبرة الدالة على حسن حاله - ثم قال -: لا يحسن عندي التوقف من هذه الجهة» أي من جهة بكير المذكور.

* * *

١ - راجع: رجال الكشي: ص ٤٩٤، برقم ٤٨٤، طبع النجف الأشرف.

٢ - هذا وجه النظر المتقدم. (منه ﷺ)

٣ - راجع: رجال الكشي: ص ١٦٠، وراجع أيضاً الرواية التي رواها ص ١٥٩ في ترجمة حمران بن أعين.

باب بلال

قوله: بلال بن رباح الحبشي:

في روضة الواعظين، قال أمير المؤمنين عليه السلام: السباق خمسة: فأنا سابق العرب، وسلمان سابق فارس، وصهيب سابق الروم، وبلال سابق الحبش، وجناب سابق النبط^(١) وقد ذكر أيضاً في ترجمة صهيب، فراجع.

* * *

١ - راجع: روضة الواعظين للعلامة زين المحدثين أبي جعفر محمد بن الفثال النيسابوري الشهيد سنة ٥٠٨ هـ: ج ٢، ص ٣٣١، طبع قم سنة ١٣٧٧ هـ، وروى هذه الرواية أيضاً الصدوق ابن بابويه في الخصال - باب الخمسة - ج ١، ص ٢٧٩ الحديث الـ (٨٢) طبع طهران سنة ١٣٧٧ هـ.

وترجم لبلال - هذا - في أكثر المعاجم الرجالية لا سيما التي تعرضت لتراجم أصحاب النبي صلى الله عليه وآله يقول الجزري في أسد الغابة: ج ١، ص ٢٠٦، طبع مصر سنة ١٢٨٥ هـ: «... كان مؤذناً لرسول الله صلى الله عليه وآله وخازناً، شهد بدرًا والمشاهد كلها، وكان من السابقين إلى الإسلام، وممن يعذب في الله - عز وجل - فيصبر على العذاب، وكان أبو جهل يبطحه على وجهه في الشمس ويضع الرحي عليه حتى تصهره الشمس ويقول: أكفر برب محمد، فيقول: أحد، أحد...».

قال ابن سعد في الطبقات: توفي بلال بدمشق ودفن بباب الصغير سنة ٢٠ هـ، وهو ابن بضع وستين سنة، وقيل مات سنة سبع أو ثمانين عشرة.

باب بنان

قوله: بنان بن محمد بن عيسى:

في مجمع الفائدة: «بنان بن محمد مهمل»^(١).

* * *

١ - راجع: مجمع الفائدة والبرهان للمولى المقدس الأردبيلي في شرح إرشاد العلامة الحلبي.

حرف التاء

تاج الدين الأوي:

كان في زمن السلطان محمد خدابنده، وكان مقرباً عنده، ومؤيد الشيعة، واستشهد بعد وفاة السلطان بسعي أهل السنة وتهمتهم^(١).

* * *

باب تقي

قوله: تقي بن نجم الحلبي:

في روض الجنان - في أن الصلاة إلى باب مفتوح مكروهة - : «قاله أبو الصلاح، وتبعه الأصحاب».

وفي المعتبر: «لا بأس باتباع فتواه لأنه أحد الأعيان».

وقال ابن إدريس في بعض رسائله: «ذكر الفقيه أبو الصلاح الحلبي تلميذ السيد المرتضى، وفي هذا الرجل المحاسن، صاحب تصانيف جيدة حسنة

١ - ترجم له القاضي نور الله التستري في مجالس المؤمنين ج ١، ص ٥١٨ طبع إيران سنة ١٣٧٥ هـ، فراجع.

الألفاظ في كتاب له يعرف بالكافي» انتهى^(١).

* * *

باب تميم

قوله: تميم بن خزيم:

سيجيء ذكره في خواص علي عليه السلام^(٢).

قال في البحار: «واختلفوا في تصحيح اسم والد تميم، فقيل: حذيم بالحاء المهملة والذال المعجمة، وقيل: بالخاء المعجمة والزاي، وقيل: بالحاء المهملة المكسورة والذال المعجمة الساكنة والياء المفتوحة^(٣) وفي الصحاح: بالحاء المهملة المفتوحة والذال المعجمة الساكنة واللام المفتوحة، وقال: إنه من

١ - ترجم لتقي بن نجم بن عبید الله أبي الصلاح الحلبي في كثير من المعاجم الرجالية، راجع منها: رجال الشيخ الطوسي، في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام، وخلاصة العلامة الحلبي - في القسم الأول - ، ومعالم العلماء لابن شهر آشوب والفهرست للشيخ منتجب الدين، وأمل الأمل للشيخ الحر العاملي، ومجمع البحرين للطريحي، بمادة (سلر)، ورجال السيد بحر العلوم، ترجم له ترجمة مفصلة، ورياض العلماء للأفندي، ولؤلؤة البحرين للشيخ يوسف البحراني، وروضات الجنات للخوانساري، ومنهج المقال للاسترابادي، ومنتهى المقال لأبي علي الحائري، وتنقيح المقال للحجة المامقاني.

٢ - راجع: في حرف الخاء، باب خواص علي عليه السلام.

٣ - القائل هو ابن داود في رجاله: ص ٧٦، وقال: «كذا أثبتته الشيخ بخطه».

التابعين^(١) وكذا صححه أكثر العامة في كتبهم^(٢).



- ١ - راجع: صحاح الجوهري، بمادة (حذلم) فإنه قال: «تميم بن حذلم الضبي، من التابعين».
- ٢ - راجع: كتاب الفتن من البحار: ج ٨، ص ٧٢٥ طبع طهران كمباني القديم، في باب أصحاب النبي وأمير المؤمنين علي عليه السلام الذين كانوا على الحق ولم يفارقوا أمير المؤمنين عليه السلام. وقد ترجم لتميم - هذا - في أكثر المعاجم للعامة، بعنوان (تميم بن حذلم) منهم ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ١، ص ٥١٢، وضبطه في تقريب التهذيب بمهملة مفتوحة وذال ساكنة معجمة ثم لام وميم، وقال: «ثقة من الثانية مات سنة ١٠٠ هـ»، وكذلك الخزرجي في خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: ص ٤٧، طبع مصر سنة ١٣٢٢ هـ.
- وأما العلامة الحلبي فقد اختلف كلامه في الخلاصة، ففي باب الأسماء القسم الأول: ص ٢٨، برقم ٢، ضبطه بالحاء غير المعجمة والذال المعجمة واللام بعنوان (تميم بن حذلم الناجي) وفي الكنى - عند عده أولياء أمير المؤمنين عليه السلام - قال: «وتميم بن خزيم - بضم الحاء المعجمة والزاي والياء قبل الميم - الناجي - بالنون والجيم -». وخطأه ابن داود في رجاله وقال: «وهو وهم».
- وأما الزبيدي في تاج العروس، شرح القاموس، بمادة (حذم) قال: «وسلم بن حذيم وتميم بن حذيم تابعيان، وهو غير تميم بن حذلم الآتي ذكره قريباً، هما واحد، نقله الحافظ».
- وقال أيضاً بمادة (حذلم): «وأبو سلمة تميم بن حذلم الضبي تابعي من أهل الكوفة، يروي عن أبي بكر وعمر، وروى عنه العلاء بن بدر، وقد قيل: كنيته أبو حذلم، قاله ابن حبان».
- هذا ما ذكره أرباب المعاجم الرجالية، فتأمل فيها لتصل إلى الحقيقة.

حرف الثاء

باب ثابت

قوله: ثابت بن دينار أبو حمزة الثمالي:

بضم المثلثة وتخفيف الميم، قاله الخليل والحر^(١).

وقال الصالح: «ثابت بن دينار روى عن علي بن الحسين، وأبي جعفر، وأبي عبد الله وأبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام ومات في عصره سنة ١٥٠، وكان من خيار أصحابنا وثقاتهم ومعتمديهم في الرواية والحديث، روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: أبو حمزة مثل سلمان، وعن الرضا عليه السلام أنه كان يقول: أبو حمزة الثمالي كلقمان في زمانه، وفي بعض النسخ سلمان بدل لقمان»^(٢).

قال المصنف فيما علقه على قوله: روي عن الصادق عليه السلام أنه قال: أبو حمزة في زمانه مثل سلمان، قال: «روى الكشي هذه الرواية عن الرضا عليه السلام حيث قال: أبو حمزة الثمالي في زمانه كلقمان في زمانه، وذلك أنه خدم أربعة منا: علي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد عليه السلام، وبرهه من عصر موسى بن

١ - قاله الخليل بن الغازي القزويني في شرحه للكافي، والحر العاملي في تحرير الوسائل.

٢ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ٦، ص ٦٧، كتاب الحجّة، باب الروح التي يسدّد بها الأئمة.

جعفر عليه السلام ويونس بن عبد الرحمن كذلك هو سلمان في زمانه، ثم روى عن الرضا عليه السلام أيضاً: أن أبا حمزة الثمالي كسلمان الفارسي في زمانه، وذلك أنه خدم أربعة منا... الخ»^(١).

وفي الوسائل، وشرح التهذيب للسيد نعمه الله: ثابت بن دينار وثقه الصدوق^(٢).



باب ثعلبة

بفتح المثناة وسكون المهملة وفتح اللام والموحدة، قاله الخليل^(٣).

قوله: ثعلبة بن ميمون:

قال الصالح: «ثعلبة بن ميمون كان وجهاً في أصحابنا قارناً فقيهاً نحوياً لغوياً عابداً زاهداً ثقة»^(٤).

١- راجع: الهامش المذكور (ص ٦٣) من النقد، وراجع أيضاً: رجال الكشي: ص ١٧٨، في ترجمة أبي حمزة ثابت بن دينار، وص ٤١٠ في ترجمة يونس بن عبد الرحمن أبي محمد صاحب آل يقطين.

٢- راجع: آخر الوسائل، الفائدة الثانية عشرة في ترجمة ثابت بن دينار، أبي حمزة الثمالي.

٣- راجع: شرح الكافي للخليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

٤- راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح القزويني: ج ٦، ص ٤٦.

وفي الذخيرة: «ثعلبة بن ميمون وفي الحكم بثقته تأمل» انتهى^(١). وهو عجيب مع توثيق الكشي له ووصفه بهذه الصفات وغيرها، وكأنه لم يلاحظ عبارات الكشي ولا النجاشي^(٢).

* * *

باب ثقات علي عليه السلام

قد ذكرناهم في ترجمة الأصبع بن نباتة.

* * *

باب ثوبان

قوله: ثوبان مولى:

قال المجلسي: «يظهر من تفسير الإمام العسكري مدح عظيم له أوردته في بحار الأنوار، في باب حب الأئمة عليهم السلام»^(٣).

١ - راجع: ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد للمولى محمد باقر السبزواري، طبع إيران سنة ١٢٧٤ هـ.

٢ - راجع: رجال الكشي: ص ٣٥٢، برقم ٢٨٢، ورجال النجاشي: ص ٩١.

٣ - راجع: المجلد السابع في الإمامة من البحار، باب ثواب حبهم عليهم السلام: ص ٣٨٩، من طبع

⇒ طهران كمباني القديم، فإنه نقل عن تفسير الإمام العسكري: «أن ثوبان كان شديد الحب لرسول الله ﷺ وقال يوماً له: بأبي أنت وأمي متى قيام الساعة؟ قال رسول الله ﷺ: «ما أعددت لها إذ تسأل عنها؟ قال: يا رسول الله ما أعددت لها كثير عمل إلا أني أحب الله ورسوله، ثم شرح كثرة حبه له ولعن يحبه من أهل بيته وأصحابه، فقال النبي ﷺ: أبشر فإن المرء يوم القيامة مع من أحبه» الخ.

وعن أبي المفضل الشيباني بإسناده الصحيح عن رجاله ثقة عن ثقة أن النبي ﷺ خرج في مرضه الذي توفي فيه إلى الصلاة متوكئاً على الفضل بن العباس و غلام يقال له: ثوبان.

وقال الطبرسي في مجمع البيان في تفسير قوله تعالى ﴿ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم﴾ الآية: «قيل نزلت في ثوبان مولى رسول الله ﷺ وكان شديد الحب لرسول الله ﷺ قليل الصبر عنه، فأتاه ذات يوم وقد تغير لونه ونحل جسمه، فقال ﷺ: يا ثوبان ما غير لونك؟ فقال: يا رسول الله ما بي من مرض ولا وجع غير أنني إذا لم أرك اشتقت إليك حتى أفاك، ثم ذكرت الآخرة فأخاف أن لا أراك هناك لأنني عرفت أنك ترفع مع النبيين، وإني إن أدخلت الجنة كنت في منزلة أدنى من منزلتك، وإن لم أدخل الجنة فلا أحسب أن أراك أبداً، فنزلت الآية، ثم قال ﷺ: والذي نفسي بيده لا يؤمن عبد حتى أكون أحب إليه من نفسه وأبويه وأهله وولده والناس أجمعين».

هذه الأخبار ذكرها المجلسي في مواضع عديدة من البحار، عن مصادرها، وقد ترجم لثوبان في المعاجم المتكفلة لتعريف صحابة النبي ﷺ.

قال الجزري في أسد الغابة: ج ١، ص ٢٤٩: «ثوبان مولى رسول الله ﷺ، وهو ثوبان بن بجدد، وقيل: ابن جحدر، وقيل: أبو عبد الرحمن، والأول أصح، وهو من حمير من اليمن، وقيل: هو من السراة موضع بين مكة واليمن، وقيل: هو من سعد العشيرة من مذحج، أصابه سياء فاشتره رسول الله ﷺ فأعتقه وقال له: إن شئت أن تلحق بمن أنت منهم، وإن شئت أن تكون معنا أهل البيت، فثبت على ولاء رسول الله ﷺ، ولم يزل معه سفيراً وحضراً إلى أن توفي رسول الله ﷺ فخرج إلى الشام فنزل إلى الرملة وابتنى بها داراً، وابتنى بمصر داراً،

حرف الجيم

باب جابر

قوله: جابر بن عبد الله بن عمرو بن حزام الأنصاري:

في تفسير علي بن إبراهيم: «حدثني أبي، عن أحمد بن النضر، عن عمرو بن شمر، قال: ذكر عند أبي جعفر عليه السلام جابر، قال: رحم الله جابراً، لقد بلغ من علمه أنه كان يعرف تأويل هذه الآية: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ يعني الرجعة»^(١).

وفي الخرائج: «إن أبا عبد الله عليه السلام قال: إن جابر بن عبد الله كان آخر من بقي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وكان منقطعاً إلينا أهل البيت، وكان يقعد في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله معتجراً بعمامة، وكان يقول: يا باقر - إلى أن قال -: فلم يلبث أن

⇒ ويحصص داراً، وتوفي بها سنة ٥٤ هـ، روى عن النبي صلى الله عليه وآله أحاديث ذوات عدد، روى عنه شداد بن أوس، وجبير بن نفيير وأبو إدريس الخولاني، وأبو سلام ممتطور الحبشي، ومعد بن أبي طلحة، وأبو الأشعث الصنعاني، وأبو أسماء الرحبي، وأبو الخير اليزني، وغيرهم...». وترجم له أيضاً ابن عبد البر في الاستيعاب، وابن حجر العسقلاني في الإصابة وفي تهذيب التهذيب، وابن سعد في الطبقات الكبرى، وغيرهم.

١ - راجع: تفسير علي بن إبراهيم القمي، في سورة القصص: ج ٢، ص ١٤٧، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٧ هـ.

مضى علي بن الحسين عليه السلام فكان محمد بن علي عليه السلام يأتيه علي الكرامة لصحبته
لرسول الله صلى الله عليه وآله الحديث (١).

وفي الوسائل: «عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: حدثني جابر
عن رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يكن يكذب جابر أن ابن الأخ يقاسم الجد» (٢).

* * *

١ - لا يوجد هذا الحديث في الخرايج والجرايح المطبوع ولعله في المخطوط الذي يختلف مع
المطبوع، فقد ذكر شيخنا الحجة الطهراني في الذريعة: ج ٧، ص ١٤٦، ما نصه: «رأيت نسخة
بعنوان الخرائج في مكتبة سلطان العلماء - أي بـيران - لكنها تخالف المطبوع، وذكر كاتبها أنه
كتبها عن نسخة خط السيد مهنا بن سنان بن عبد الوهاب الحسيني الذي فرغ من كتابة نسخته
سنة ٧٤٨ هـ أولها: الحمد لله الذي أفاض من فيض جوده علي أفضل أصفياه نوراً» الخ.

وروي هذا الحديث - بطوله - الكشي في رجاله: ص ٤٣ في ترجمة جابر بن عبد الله
الأنصاري، ورواه أيضاً الكليني في الكافي: ج ١، ص ٤٦٩ في باب مولد أبي جعفر محمد بن
علي عليه السلام طبع طهران سنة ١٣٨١ هـ.

٢ - راجع: الوسائل للحر العاملي، كتاب الميراث: ج ٣ طبع إيران القديم، باب أن أولاد الإخوة
يقومون مقام آبائهم عند عدمهم ويقاسمون الجد وإن قرب وبعدها، ويمنع الأقرب منهم
الأبعد.

وجابر هذا من السبعين الذين كانوا بايعوا النبي صلى الله عليه وآله في عقبه مني، ومن السابقين الذين
رجعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام علي ما ذكره العلامة في الخلاصة عن الفضل بن شاذان.

باب جارية

قوله: جارية بن قدامة:

في البحار عن كتاب الغارات للثقفى^(١) بإسناده عن الكلبي ولوط بن يحيى أن ابن قيس^(٢) قدم على علي عليه السلام فأخبره بخروج بسر بن أرطاة من قبل معاوية، فندب عليه السلام الناس فتناقلوا عنه - إلى أن قال - : فقام جارية بن قدامة السعدي فقال: أنا أكفيكم يا أمير المؤمنين، فقال عليه السلام: كنت أنت لعمري لميمون النقيبة، حسن النية، صالح العشيرة، وندب معه ألفين وأمره أن يأتي البصرة ويضم إليه مثلهم فشحص جارية وخرج معه يشيعه فلما ودعه أوصاه - إلى أن قال - : فقدم البصرة وضم إليه مثل الذي معه، ثم أخذ طريق الحجاز حتى قدم اليمن، ولم يغضب

١ - الثقفى - هذا - هو إبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال بن عاصم بن سعد بن مسعود الثقفى الكوفي عليه السلام، ذكره الشيخ الطوسي في الفهرست: ص ٢٧، برقم ٧ بهذا العنوان، وقال: «... انتقل أبو إسحاق إبراهيم بن محمد إلى إصفهان وأقام بها» وذكر له مؤلفات كثيرة، منها كتاب الغارات، وترجم له أيضاً النجاشي في رجاله: ص ١٣ وذكر له مؤلفات كثيرة، منها كتاب الغارات ثم قال: «مات إبراهيم بن محمد الثقفى سنة ٢٨٣ هـ».

٢ - ابن قيس - هذا - هو زرارة بن قيس بن الحارث بن عداء النخعي، قدم على رسول الله ﷺ في وفد النخع وهم مائتا رجل فأسلموا ثم صحب علياً عليه السلام وابنه عمرو بن زرارة أول خلق الله خلع عثمان وبايع علياً عليه السلام، ذكره الجزري في أسد الغابة.

أحدًا، ولم يقتل أحدًا إلا قوماً ارتدوا باليمن فقتلهم وحرقتهم»^(١) انتهى.

وفي آخر أنه «لما رجع من مسيره بعد قتل علي عليه السلام دخل على الحسن عليه السلام فضرب على يده فبايعه وعزاه وقال: ما يجلسك؟ سر يرحمك الله إلى عدوك قبل أن يسار إليك، فقال عليه السلام: لو كان الناس كلهم مثلك سرت بهم»^(٢).

باب جراح

بالجيم أولاً والحاء المهملة آخرًا، قاله الصالح^(٣).

١ - راجع: كتاب الفتن من بحار الأنوار: الجزء الثامن، ص ٦٧١ طبع طهران (كمپاني) باب ما جرى من الفتن من غارات أصحاب معاوية على عمال أمير المؤمنين عليه السلام، وانظر القصة في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج ١، ص ٣٥٤ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ، وراجع أيضاً: تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني.

٢ - راجع: كتاب الفتن من البحار أيضاً: ج ٨، ص ٦٧٢.

٣ - الصالح: هو المولى محمد صالح المازندراني شارح أصول الكافي، راجع: ج ٦، ص ٢٦١ من شرحه، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٥ هـ، وذكر الشيخ الطوسي في رجاله: ص ١٦٤ برقم ٦٣ جراح بن عبد الله المدني - هذا - في أصحاب الصادق عليه السلام لأصحاب الباقر عليه السلام كما يقول المولى الصالح، والذي هو من أصحاب الباقر والصادق عليه السلام إنما هو جراح المدائني الآتي كما ذكره الشيخ في رجاله، فراجع.

قوله: جراح بن عبد الله:

قال الصالح^(١): «من أصحاب الباقر عليه السلام».

قوله: جراح المدائني:

في المدارك: «فيه مع قصور السند لعدم توثيق جراح المدائني».

وفي الحبل: «الرواية ضعيفة السند، رويناها عن جراح المدائني، وهو في

كتب الرجال مهمل غير موثق»^(٢).

* * *

باب جرير

قوله: جرير بن عبد الله:

أقول: قال في البحار عن ابن أبي الحديد: «قال جماعة من مشايخنا

البغداديين: كان جرير بن عبد الله البجلي يبغض علياً عليه السلام وهدم علي عليه السلام دار

١ - نفس المصدر السابق.

٢ - راجع: الحبل المتين للشيخ البهائي رحمته الله: ص ١٨٤، في الفصل الثالث من المقصد الخامس،

طبع إيران سنة ١٣١٩ هـ.

جرير»^(١)، وقد تقدم في الأشعث ذمه أيضاً^(٢) ويأتي في ترجمة شيب بن ربيعي.

* * *

باب جعفر

قوله: جعفر بن أبي طالب:

قال الصالح: «جعفر بن أبي طالب له جناحان خضيبتان أي بدمه».

في كتاب إكمال الإكمال: «جعفر بن أبي طالب عليه السلام يكنى أبا عبد الله، وكان أكبر من أخيه علي عليه السلام بعشرين سنة، وكان من المهاجرين الأولين، هاجر إلى الحبشة، وقدم منها على رسول الله صلى الله عليه وآله وعانقه وقال: ما أدري أنا بأيهما أشد فرحاً بقدوم جعفر أم بفتح خيبر؟ وكان قدومه من الحبشة في السنة السابعة، وقال: أشبهت خلقي وخلقي، ثم غزا غزوة مؤتة سنة ثمان فقتل فيها بعد أن قاتل حتى قطعت يده معاً، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن الله تعالى أبدله من يديه جناحين يطير

١- راجع: البحار - كتاب الفتن - ج ٨، ص ٧٢٨ طبع كمياني القديم، باب ذكر أصحاب النبي وأمير المؤمنين عليه السلام الذين كانوا عن الحق ولم يخالفوا أمير المؤمنين عليه السلام وبعض المخالفين والمنافقين، وراجع أيضاً: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي: ج ١، ص ٣٦٢، طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ، فإنه ذكر جماعة من الصحابة والتابعين والمحدثين الذين كانوا منحرفين من علي عليه السلام وعدّ منهم جرير بن عبد الله البجلي - هذا - فراجع.

وتوفي جرير - هذا - سنة ٥١ هـ، وقيل: سنة ٥٤ هـ، وذكره ابن الأثير الجزري في أسد الغابة، وغيره من أرباب المعاجم.

٢- راجع: ص ٢٩٣ من هذا الكتاب.

بهما في الجنة حيث شاء، ولما بلغه نعي جعفر أتى امرأته أسماء بنت عميس فعزاها فيه، فدخلت فاطمة تبكي وتقول: واعماه، فقال رسول الله ﷺ: إن الله أبدله من يديه جناحين يطير بهما في الجنة، علي مثل جعفر فلتبكي البواكي»^(١).

في العيون، والخصال بإسناده عن علي عليه السلام قال: إن رسول الله ﷺ لما جاءه جعفر من الحبشة قام إليه واستقبله اثنتي عشرة خطوة، وعانقه، وقبّل ما بين عينيه وبكى، وقال: لا أدري بأيهما أنا أشد سروراً بقدمك يا جعفر أم بفتح الله علي أخيك خير؟ وبكى فرحاً برؤيته^(٢).

وفي الخصال بسند متصل فيه ضعف، عن أبي جعفر عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله: خلق الناس من شجر شتى، وخلقنا أنا وعلي بن أبي طالب من شجرة واحدة، أصلي علي وفرعي جعفر^(٣).

١ - إكمال الإكمال: تأليف أبي بكر محمد بن عبد الغني بن نقطة العالم البغدادي الحنبري المتوفى سنة ٦٢٩ هـ، ولم يطبع هذا الكتاب حتى الآن علي ما أعلم، وهو إكمال لكتاب (الإكمال) المطبوع حديثاً الذي هو للأمير الحافظ أبي نصر علي بن هبة الله بن مأكولا المتوفى سنة ٤٨٧ هـ، ولإكمال الإكمال تكملة هي تأليف جمال الدين أبي حامد محمد بن علي المحمودي المعروف بابن الصابوني المتوفى بدمشق سنة ٦٨٠ هـ، طبعه المجمع العلمي العراقي ببغداد، بعنوان (تكملة إكمال الإكمال) سنة ١٣٧٧ هـ وحققه وعلق عليه الدكتور مصطفى جواد.

٢ - راجع: عيون أخبار الرضا، للصدوق ابن بابويه، الحديث الرابع: ج ١، ص ٢٥٤، طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ، وراجع: الخصال، له أيضاً: ج ٢، ص ٢٥٤، الحديث العاشر، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٧ هـ.

٣ - راجع: الخصال: ج ١، ص ٧٣، الحديث الـ (٦٧).

قوله: جعفر بن حيان:

في كشف الرموز ضعف الرواية لوجود جعفر بن حيان الواقفي^(١).

قوله: جعفر بن سماعة:

سماعة هذا غير سماعة بن مهران المشهور، بل هو ابن موسى كما سيجيء في ابن محمد بن سماعة.

وفي كشف الرموز ضعف رواية جعفر بن سماعة لكونه واقفياً.

وفي التنقيح: «الرواية ضعيفة السند لأن في طريقها جعفر بن سماعة وهو واقفي»^(٢)، ومثلها عبارة الصيمري والمجمع.

واعلم أن المصنف حكم باتحاد جعفر هذا والذي سيجيء - إن شاء الله

١ - لم يوجد في رجال الشيخ باب أصحاب الصادق عليه السلام غير جعفر بن حيان الكوفي بدون وصفه بالواقفي، كما أن الموجود في باب أصحاب الكاظم عليه السلام جهيم بن جعفر بن حيان، ووصفه بأنه واقفي، ولكن الميرزا محمد الاسترابادي في منهج المقال وفي الوسيط ذكر عن رجال الشيخ من أصحاب الكاظم عليه السلام جعفر بن حيان ووصفه بأنه واقفي، فلعل نسخة الآبي صاحب كشف الرموز من رجال الشيخ باب أصحاب الكاظم عليه السلام كان فيها (جعفر بن حيان واقفي) واعتمد عليها وحكم بضعف الرواية لوجوده في طريقها فلاحظ ذلك.

٢ - التنقيح للفاضل المقداد السيوري الحلبي، وهو شرح للمختصر النافع تأليف المحقق الحلبي، والصيمري: هو الشيخ مفلح بن الحسين صاحب (غاية المرام) شرح شرايع الإسلام، للمحقق الحلبي، والمجمع: هو مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلبي، للمقدس المولى أحمد الأردبيلي.

تعالى - في جعفر بن محمد بن سماعة.

وحكم المجلسي بالمغايرة، قال - فيما وجدته بخطه معلقاً على العبارة - :
«بل الظاهر مغايرتهما لما ذكره الكليني في كتاب المواريث من باب أن النساء لا يرثن من العقار شيئاً، حيث قال: عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن عمه جعفر بن سماعة» انتهى^(١).

والنجاشي، فإنه ذكر في ترجمة محمد بن سماعة أنه والد الحسن وإبراهيم وجعفر^(٢)، ثم ذكر في ترجمة جعفر بن محمد بن سماعة: «أنه أخو أبي محمد الحسن وإبراهيم أبي محمد، وكان جعفر أكبر إخوته»^(٣) فذكر صريحاً بوجود جعفر بن محمد بن سماعة.

وقد ثبت وجود جعفر بن سماعة بعبارة الكليني صريحاً بقريته إضافة (عمه) وهذا غاية ما يدل على وجود جعفر بن سماعة نفسه، ويبقى الشك في وجود جعفر بن محمد بن سماعة إذ هذه العبارة لا تدل عليه فلا بد من تميمه بشاهد آخر فيدل عليه كلام النجاشي.

قوله: جعفر بن صالح:

سيجيء ذكره - إن شاء الله تعالى - في العباس بن موسى بن جعفر عليه السلام.

١ - راجع: الكافي للكليني: ج ٧، ص ١٢٩، كتاب المواريث، باب أن النساء لا يرثن من العقار

شيئاً، الحديث التاسع، طبع إيران الجديد سنة ١٣٧٩ هـ.

٢ - راجع: رجال النجاشي: ص ٢٥٢ طبع إيران.

٣ - راجع: المصدر نفسه: ص ٩٢.

قوله: جعفر بن عثمان:

قال في الذخيرة: «جعفر بن عثمان مشترك بين الثقة ومن لم يوثق في كتب الرجال» انتهى^(١) واحتمل الثلاثة واحداً^(٢).

قوله: جعفر بن علي بن أحمد:

هذا أحد شيوخ الصدوق كما يظهر من كتاب معاني الأخبار، وكان ابن داود أخذ توثيقه من وصف الصدوق عليه السلام إياه بأنه فقيه.

قال في الكتاب المذكور: «حدثنا أبو محمد جعفر بن علي بن أحمد الفقيه، ثم الإبلاقي عليه السلام» انتهى. واحتمال رجوع الصفة والترضي إلى جده أحمد، إلا أن الظاهر رجوعه إلى جعفر لأنه هو المسوق له الكلام وأن رعاية تعظيم الشيوخ أولى، وتعرضه لتعظيم أواسط السند قليل، إلا أن هذا غايته الحسن لا الوثاقة، ولعل النسخة التي وقعت لديه فيها بدل الفقيه بالثقة^(٣).

-
- ١ - راجع: ذخيرة المعاد، للفاضل السبزواري وهي في شرح إرشاد العلامة الحلبي.
 - ٢ - يقصد بالثلاثة الذين ذكروهم في المتن وهم: جعفر بن عثمان بن زياد الرواسي، وجعفر بن عثمان بن شريك بن عدي الكلابي الوحيد، وجعفر بن عثمان صاحب أبي بصير.
 - ٣ - يعني: لعل منشأ توثيق ابن داود في كتاب رجاله كون ما في كلام الصدوق عليه السلام في معاني الأخبار من قوله الـ (الفقيه) مبدلاً في نسخة ابن داود (بالثقة) فبنى عليه توثيقه، وعلى كل حال فتوثيق ابن داود حجة شرعية، فلاحظ وراجع: معاني الأخبار - باب معنى الصمد - الحديث الثالث: ص ٦، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٩ هـ. وراجع رجال ابن داود - القسم الأول -: ص ٨٧ برقم ٣١٩ طبع طهران سنة ١٣٨٣ هـ.

قوله: جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد:

قال المصنف: «في ابن داود: جعفر بن إبراهيم بن عبد الله بن موسى الكاظم عليه السلام والظاهر أنه سهو من الناسخ، والقريفة عليه أنه عليه السلام ليس من دأبه أن يذكر جعفر بن إبراهيم في هذا الموضع لأجل الترتيب»^(١).

وقال السيد نعمة الله في شرح التهذيب: «جعفر بن محمد بن إبراهيم العلوي الموسوي، روى عنه ابن بابويه، ووصفه شيخ الطائفة بالشريف الصالح في مواضع كثيرة»^(٢).

قوله: جعفر بن محمد بن جعفر:

في الإقبال: «رأيت في الكتب أن الشيخ الصدوق المتفق على أمانته جعفر بن محمد بن قولويه تغمده الله برحمته»^(٣) انتهى.

ونقل عن الشيخ المفيد: أنه قال: «شيخنا الثقة أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه أيداه الله» انتهى، مات سنة ثمان وستين وثلاثمائة، ودفن في الحضرة

١ - راجع: ما ذكره المصنف في هامش النقد لا في المتن: ص ٧٢.

٢ - إن أراد السيد نعمة الله بقوله: «ووصفه شيخ الطائفة بالشريف الصالح» الشيخ الطوسي لشهرته بلقب شيخ الطائفة فإننا لم نجد الشيخ الطوسي ووصفه بالشريف الصالح، لا في الفهرست ولا في كتاب رجاله، ولا في كتاب التهذيب، بل الذي وصفه بالشريف الصالح هو النجاشي في رجاله: ص ٢٥١ في ترجمة محمد بن أبي عمير، فراجع.

٣ - راجع: الإقبال بصالح الأعمال للسيد رضي الدين أبي القاسم علي بن طاووس الحسيني المولود سنة ٥٨٩ هـ والمتوفى سنة ٦٦٤ هـ، وقد طبع بإيران مرتين أو أكثر.

الكاظمية عند رجلي الجواد عليه السلام وقبره محاذ لقبر الشيخ المفيد - قدس الله سرهما - .

جعفر بن محمد بن حكيم:

قال في المدارك: «الطعن في السند بأن من جملة رجالها جعفر بن محمد بن حكيم، وهو مجهول»^(١).

قوله: جعفر بن محمد الدورستي:

في الإقبال: «ذكر الشيخ الفاضل جعفر بن محمد بن أحمد بن العباس بن محمد الدورستي رحمته الله في كتابه الحسن، قال: حدثني أبي عن محمد بن علي، قال: حدثنا محمد بن موسى بن المتوكل» انتهى، وفيه مدح لجعفر المذكور لا يخفى.

وفي البحار: احتجاج، الشيخ الصدوق، أبو عبد الله جعفر بن محمد بن أحمد الدورستي رحمته الله^(٢).

١ - لعل صاحب المدارك حكم بمجهوليته لما ذكره الكشي في رجاله: ص ٤٥٦، برقم ٤١٨ فإنه قال: «سمعت حمدويه بن نصير يقول: كنت عند الحسن بن موسى أكتب عنه أحاديث جعفر بن محمد بن حكيم إذ لقيني رجل من أهل الكوفة - سماه لي حمدويه - وفي يدي كتاب فيه أحاديث جعفر بن محمد بن حكيم فقال: هذا كتاب من؟ فقلت: كتاب الحسن بن موسى عن جعفر بن محمد بن حكيم، فقال: أما الحسن فقل فيه ما شئت، وأما جعفر بن محمد بن حكيم فليس بشيء».

٢ - الاحتجاج الذي ذكره هو للطبرسي أبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب وقد نقل ←

قوله: جعفر بن محمد العلوي:

في الشرح^(١): «هو عنده موصوف بالثقة، نعم في النجاشي هو موصوف بالصالح، في ترجمة محمد بن أبي عمير» انتهى.

والذي وقفت عليه في النجاشي في الترجمة المذكورة هكذا: «فأما التي رواها عنه عبيد الله بن أحمد بن نهيك فإنني سمعتها من القاضي أبي الحسين محمد بن عثمان بن الحسن يقرأ عليه: حدثكم الشريف الصالح أبو القاسم جعفر بن محمد بن إبراهيم قراءة عليه، قال: حدثنا معلمنا عبيد الله بن أحمد... الخ»^(٢).

⇒ عنه صاحب البحار في جملة سند في الاحتجاج ونصه: «حدثني السيد العالم العابد أبو جعفر مهدي بن أبي حرب الحسيني المرعشي رضي الله عنه قال: حدثني الشيخ الصدوق أبو عبد الله جعفر بن محمد بن أحمد الدورستاني قال: حدثني والذي محمد بن أحمد، قال: حدثني الشيخ السعيد أبو جعفر - يعني ابن بابويه - الخ، راجع: الاحتجاج: ج ١، ص ٥ - ٦، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ، فصاحب الاحتجاج يروي عن الدورستاني - هذا - بواسطة مهدي ابن أبي حرب المرعشي، فلاحظ.

وقد ترجم للدورستاني - هذا - في أكثر المعاجم الرجالية، منها كتاب رجال الشيخ الطوسي في باب من لم يرو عنهم رضي الله عنهم: ص ٤٥٩ برقم ١٧ وأمل الآمل للشيخ الحر العاملي - القسم الثاني - : ص ٥٣ برقم ١٣٧، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ، ومعالم العلماء لابن شهرآشوب: ص ٣٢، برقم ١٧٣ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ، وفهرست الشيخ منتجب الدين الملحق بآخر أجزاء بحار الأنوار: ص ٤ طبع إيران سنة ١٣١٥ هـ.

١ - يقصد بالشرح: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني فإنه كثيراً ما ينقل عن هذا الشرح في هذا الكتاب وجعله أحد مصادر كتابه في صدر الكتاب، فراجع.

٢ - راجع ذلك: في ترجمة محمد بن أبي عمير زياد من رجال النجاشي: ص ٢٥١.

وهذا هو جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن موسى الكاظم عليه السلام العلوي المتقدم ذكره لوجوه^(١):

أحدها: أن هذا كنيته أبو هاشم، والذي ذكر في ترجمة ابن أبي عمير أبو القاسم.

وثانياً: أن هذا لم يعلم جده، والذي قدمنا ذكره هو جده إبراهيم، وما في الترجمة كذلك^(٢).

قوله: جعفر بن محمد بن مالك:

علق المجلسي على قوله: «روى في مولد القائم عليه السلام أعاجيب» فقال: «جلالة قدره مغنية عن تعريف حاله من مثله، فإن الأعاجيب معجزات، والمعجزات عجيبة، ولو لم تكن عجيبة لم تكن معجزة، ولا شك في أن الشيخين الأعظمين^(٣) كانا أعرف بحاله من ابن الغضائري الذي لم يوثق أيضاً، وروى

١ - الظاهر من العبارة أنها هكذا: «المقدم ذكره لوجهين، أما أولاً فكذا، وأما ثانياً فكذا... الخ، كذا في هامش الكتاب، ولم نعرف صاحب هذا الهامش وليس هو صاحب الكتاب كما هو واضح لأنه نقد لعبارة.

٢ - يعني بالترجمة: ترجمة محمد بن أبي عمير التي ذكرها النجاشي في رجاله: ص ٢٥١.

٣ - أراد المجلسي عليه السلام بالشيخين الأعظمين هما الشيخ النبيل الثقة أبو علي بن همام، والشيخ الجليل الثقة أبو غالب الزراري اللذان لوح إليهما النجاشي في ترجمة جعفر بن محمد بن مالك الكاشف عن توثيقهما إياه، فلا يرد حيثنذ ما أورده صاحب الكتاب على المجلسي حيث فهم أن مراده بالشيخين الطوسي والنجاشي، فلاحظ.

الصدوق عليه السلام هذه الأعاجيب عنه في كتبه، سيما كتاب كمال الدين»^(١).

وفيه:

أولاً: أن كلا الشيخين اللذين أشار إليهما - أعني الشيخ والنجاشي - لم يوثقاه، إنما وثقه الشيخ وحده في ظاهر كلامه، بل ضعفه النجاشي، بل نقل هو والشيخ ضعفه عن قوم^(٢).

وثانياً: أنا قد بينا في ترجمة ابن الغضائري توثيقه.

وكيف كان فالأظهر أنه ثقة لتوثيق الشيخ ولتوثيقه في كتاب الاستغاثة، حيث قال: «حدثنا جماعة من مشايخنا الثقات، منهم جعفر بن محمد بن مالك الكوفي»^(٣).

١ - يظهر من صاحب الكتاب أن ما ذكره المجلسي في صدر الترجمة هو حاشية له على كتاب رجال الشيخ، لأن جملة «روى في مولد القائم عليه السلام أعاجيب» ذكرها الشيخ في رجاله، وقد تقدم قوله في صدر الكتاب - عند تعداد مصادره «وحواش رأيتها بخطه - أي بخط المجلسي - جمعتها كلها» فراجع.

٢ - راجع: رجال النجاشي: ص ٩٤، ورجال الشيخ الطوسي، باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: ص ٤٥٨ برقم ٤، ولكن قد بينا في تعليقتنا السابقة أنه لم يقصد المجلسي عليه السلام بالشيخين النجاشي والشيخ الطوسي حتى يتوجه الإيراد عليه، وإنما يقصد بالشيخين هما الثقتان أبو علي بن همام، وأبو غالب الزراري، فلاحظ.

٣ - راجع: كتاب الاستغاثة تأليف أبي القاسم الكوفي علي بن أحمد بن موسى ابن الإمام محمد بن علي بن موسى بن جعفر عليهم السلام، المتوفى سنة ٣٥٢ هـ: ص ٩٠ طبع النجف الأشرف.

قوله: جعفر بن محمد بن يونس:

نقل عن الخلاصة: أنه من أصحاب الرضا عليه السلام ونظر فيه ^(١)، ولم بين لي وجه النظر إلا نفي كونه من أصحاب الرضا عليه السلام بدليل ذكر الشيخ له أنه من أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام ^(٢).

ولقائل أن يقول: ذلك لا يستلزم كونه ليس من أصحاب الرضا عليه السلام إلا أنه لا دليل على ذلك.

قوله: جعفر بن ميمون:

العنوان باسم جعفر، والرواية التي استشهد بها باسم حفص بن ميمون هكذا وقع في اختيار الكشي ^(٣) والمصنف وغيرهما، لما رأوا اختلاف النسخ

١ - يقصد: أن المصنف نقل عن خلاصة الرجال للعلامة الحلبي أن جعفر بن محمد بن يونس من أصحاب الرضا عليه السلام: «وفيه نظر»، راجع الخلاصة: ص ٣١ برقم ٣.

٢ - راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٩٩، برقم ١ باب أصحاب الجواد عليه السلام، وراجع: ص ٤١٢ برقم ٦، باب أصحاب الهادي عليه السلام.

٣ - راجع: رجال الكشي: ص ٢٩٣، ولكن الرواية التي ذكرها الكشي تتضمن ذكر جعفر بن ميمون بقرينة الضمير الذي في (صاحبه) فكأن الكشي جعل ذلك قرينة، وذكرهما وموسى بن أشيم بعنوان واحد، فهما متعددان، ولذلك ذكر العلامة الحلبي في القسم الثاني من الخلاصة: ص ٢١١، برقم ٦ جعفر بن ميمون واستشهد برواية الكشي التي ذكرها المصنف عنه، وذكر حفص بن ميمون أيضاً ص ٢١٨، برقم ٢، واستشهد أيضاً برواية الكشي المذكورة،

ذكروه في ترجمة جعفر وحفص، لأنه إما أن يكون العنوان سهواً من قلم النساخ، أو الرواية التي استند إليها ولا مرجح لأحدهما^(١).

* * *

⇒ فالرجلان ذكرا معاً في رواية الكشي، أحدهما باسمه الظاهر وهو حفص بن ميمون، والثاني بالضمير الذي في كلمة (وصاحبه) الذي هو قرينة على إرادة جعفر بن ميمون، فلا وجه لاتحادهما وتكلف اختلاف النسخ ووقوع السهو من النساخ في العنوان أو الرواية فلا حظ ذلك.

١ - (جعيد) - بضم الجيم وفتح العين المهملة وسكون الياء والذال المهملة تصغير جعد - الهمداني، في مختصر البصائر: «حمران بن أعين عن جعيد الهمداني وكان جعيد ممن خرج مع الحسين بن علي عليه السلام فقتل بكرلاء». (منه عليه السلام).

ومختصر البصائر - هذا - اختصره الحسن بن سليمان الحلبي تلميذ الشهيد الأول والمجاز منه مع جمع من العلماء بالحلة في ١٢ شعبان سنة ٧٥٧ هـ، والمتوفى بعد سنة ٨٠٢ هـ، اختصر به (بصائر الدرجات) تأليف سعد بن عبد الله بن أبي خلف القمي الذي هو من أصحاب الإمام الحسن العسكري عليه السلام على ما ذكره الشيخ في رجاله، وقد توفي سعد - على ما ذكره النجاشي في رجاله: ص ١٣٣ - سنة ٣٠١ هـ، أو سنة ٢٩٩ هـ، ونسخة مختصر البصائر مخطوطة، ذكر أول حديث منه بسنده «عن محمد بن خالد البرقي، عن محمد بن سنان - أو غيره - عن بشير الدهان عن حمران بن أعين، عن جعيد الهمداني، وكان جعيد ممن خرج مع الحسين بن علي عليه السلام فقتل بكرلاء، قال: قلت للحسين بن علي عليه السلام بأي حكم تحكمون؟ قال: يا جعيد بحكم آل داود، فإذا أعيننا عن شيء تلقانا به روح القدس».

وجعيد - هذا - ذكره الشيخ الطوسي في رجاله تارة من أصحاب علي عليه السلام، وأخرى من أصحاب الحسن عليه السلام وثالثة من أصحاب الحسين عليه السلام ورابعة من أصحاب علي بن الحسين عليه السلام، وذكره العلامة الحلبي في القسم الأول من الخلاصة، فراجع. ونقل المولى الأردبيلي في (جامع الرواة) رواية حمران بن أعين عنه في باب ظهور أمر الأئمة من (الكافي).

باب جمهور

في (تحرير الحر)^(١) بضم الجيم، وآخره راء مهملة.

* * *

باب جميع

بضم الجيم، وفتح الميم، وسكون الخاتمة.

جميع بن عمير:

بضم العين المهملة، وفتح الميم، وسكون الخاتمة، كذا ضبطه الخليل^(٢).

* * *

١ - يعني: تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي (مخطوط).

٢ - يعني: الخليل بن الغازي القزويني، صاحب شرح الكافي.

باب جميل بفتح الجيم

قوله: جميل بن دراج:

ضبطه الخليل: بضم الدال وتشديد الراء المهملة، وضبطه الحر^(١) بفتح الدال المهملة وتشديد الراء المهملة، وآخره جيم.

قال الصالح^(٢): «هو وجه هذه الطائفة، ثقة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام».

* * *

باب جندب

قوله: جندب بن عبد الله الأزدي:

في إعلام الوري: «وما رواه جندب بن عبد الله الأزدي، قال: شهدت مع

١ - يعني: الحر العاملي في تحرير الوسائل.

٢ - يعني: المولى محمد صالح المازندراني، شارح أصول الكافي، راجع: ج ٢، ص ٢١ من شرحه، وما ذكره الصالح مأخوذ مما ذكره النجاشي في رجاله ناقلاً له عن ابن فضال،

راجع: ص ٩٨.

علي عليه السلام الجميل وصفين، لا أشك في قتال من قاتله حتى نزلت النهروان، فدخلني شك، فقلت: قرأونا وخيارنا يأمرونا بقتلهم، إن هذا لأمر عظيم، فخرجت غدوة أمشي ومعني أداة ماء حتى برزت من الصفوف فركزت رمحي ووضعت ترسي عليه، واستترت من الشمس، فإني لجالس إذ ورد علي أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا أخا الأزدي أمتعك طهور؟ فقلت: نعم، فناولته الأداة، فمضى حتى لم أره، ثم أقبل فتطهر، فجلس في ظل الترس، فإذا فارس يسأل عنه عليه السلام فقلت: يا أمير المؤمنين هذا فارس يريدك، قال: فأشر إليه فأشرت إليه فجاء، فقال: يا أمير المؤمنين قد عبر القوم وقطعوا النهر فقال: كلا ما عبروا، فقال: بلني والله لقد فعلوا، فإنه كذلك إذ جاء آخر فقال: يا أمير المؤمنين قد عبر القوم، فقال: كلا ما عبر القوم، قال: والله ما جئتك حتى رأيت الرايات في ذلك الجانب والأنتقال، قال: والله ما فعلوا وإنه لمصرعهم، ومهراق دمائهم، ثم نهض ونهضت معه، فقلت في نفسي: الحمد لله الذي بصرني بهذا الرجل، وعرفني أمره، هذا أحد رجلين، إما رجل كذاب جريء، أو علي بن أبي طالب من ربه وعهد من نبيه، اللهم إني أعطيك عهداً تسألني عنه يوم القيامة إن أنا وجدت القوم قد عبروا أن أكون أول من يقاتله، وأول من يطعن الرمح في عينه، وإن كانوا لم يعبروا أن أقيم على المناجزة والقتال، فدفعنا إلى الصفوف فوجدنا الرايات والأنتقال كما هي، قال: فأخذ بقفاي ودفعني وقال: يا أخا الأزدي أتبين لك الأمر؟ فقلت: أجل يا أمير المؤمنين، قال: فشأنك بعدوك، فقتلت رجلاً، ثم قتلت آخر، ثم اختلفت أنا ورجل آخر أضربه ويضربني فوقنا جميعاً فاحتملني أصحابي فأفقت حين أفقت وقد فرغ القوم»^(١).

١ - راجع: إعلام الوري لأمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي عليه السلام: ص ١٧٣ - ١٧٤

قوله: جندب بن كعب:

نقل ابن أبي الحديد عن أبي الفرج الإصفهاني بإسناد متصل عن الزهري وغيره: «أن رسول الله ﷺ لما انصرف من غزاة بني المصطلق نزل رجل من المسلمين فساق القوم ورجز، ثم آخر فساق بهم ورجز، ثم بدا لرسول الله ﷺ أن يواسي أصحابه فنزل وساق القوم ورجز وجعل يقول فيما يقول:

جندب وما جندب وا لأقطع زيد الخير

فدنا منه أصحابه فقالوا: يا رسول الله ما ينفعنا سيرنا مخافة أن تنهشك دابة أو يصيبك نكبة، فركب ودنوا منه وقالوا: قلت قولاً لا ندرى ما هو، قال: وما ذاك؟ قالوا: تقول:

جندب وما جندب وا لأقطع زيد الخير

فقال ﷺ: رجلان يكونان في هذه الأمة يضرب أحدهما ضربة يفرق بين الحق والباطل وتقطع يد الآخر في سبيل الله تعالى ثم يتبع الله آخر جسده بأوله، وكان زيد هو زيد بن صوحان، وقطعت يده في سبيل الله يوم جلولاء، وقتل يوم الجمل مع علي بن أبي طالب عليه السلام، وأما جندب فهذا جندب بن كعب الأزدي دخل على الوليد بن عقبة وعنده ساحر يأخذ أعين الناس، فيخرج مصارين بطنهم ثم يردها فجاء من خلفه فضربه فقتله، فقال:

إلعن وليداً وأبا شيان وابن حبيش راكب الشيطان

رسول فرعون إلى هامان

فحبسه الوليد، وكتب بأمره إلى عثمان^(١).

قوله: جويرية بن مسهر العبدي:

في الخرائج: «قال علي عليه السلام لجويرية بن مسهر: ليقتلك العتل الزنيم، وليقطعن يدك ورجلك ثم ليصلبك، ثم مضى دهر حتى ولي زياد بن أبيه في أيام معاوية فقطع يده ورجله ثم صلبه»^(٢).

ورواه مثله في إعلام الوري، وزاد بعد قوله: «ليصلبك» قوله: علي جذع كافر، وبعد «صلبه» قوله: علي جذع لدار ابن معكبر^(٣).

وفي البحار: «روى إبراهيم بن ميمون الأزدي عن حبة العرني قال: كان جويرية بن مسهر العبدي صالحاً، وكان لعلي عليه السلام صديقاً، وكان علي عليه السلام يحبه، ونظر يوماً وهو يسري فناده: يا جويرية إحق بي فإني إذا رأيتك هويتك».

وفيه أيضاً: «قال إسماعيل بن أبان: فحدثني الصباح بن مسلم عن حبة

١- راجع: القصة في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج ٤، ص ١٩٧ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ.

٢- لا يوجد هذا الخبر في الخرائج والجرائح المطبوع ولعله يوجد في النسخة المخطوطة التي تختلف عن المطبوعة كما ذكر شيخنا الحجة الشيخ آغا بزرك الطهراني في الذريعة: ج ٧، ص ١٤٦، فراجع.

٣- راجع: إعلام الوري للطبرسي: ص ١٧٥ طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٩ هـ.

العربي، قال: سرنا مع علي عليه السلام فالتفت فإذا جويرية خلفه بعيداً فناده: يا جويرية إني الحق بي لا أبأ لك، ألا تعلم أنني أهواك وأحبك؟ قال: فركض نحوه، فقال له: إني محدثك بأمر فاحفظها ثم اشتركا في الحديث سرّاً^(١)، وقد تقدم بعض أحواله في ترجمة الأصمغ.

تتمة

جويبر :

في الكافي: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن أبي حمزة الثمالي قال^(٢): قال أبو جعفر عليه السلام: إن رجلاً كان من أهل اليمامة يقال له: جويبر، أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منتجعاً للإسلام، فأسلم وحسن إسلامه، وكان رجلاً قصيراً دميماً محتاجاً عارياً، وكان من قباح السودان فضمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحال غربته وعراه، وكان يجري عليه طعامه صاعاً من تمر بالصاع الأول، وكساه شملتين، وأمره أن يلزم المسجد ويرقد فيه بالليل، فمكث بذلك ما شاء الله حتى كثر الغرباء ممن يدخل في الإسلام من أهل الحاجة بالمدينة، فضاقت بهم المسجد فأوحى الله عز وجل إلى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن تطهر مسجداً وأخرج من المسجد من يرقد فيه بالليل، ومر بسد أبواب كل من كان له نحو

١ - راجع: بحار الأنوار - كتاب الفتن - ج ٨، ص ٧٣١ طبع كمباني القديم، في باب أصحاب النبي وأمير المؤمنين عليه السلام الذين كانوا على الحق ولم يفارقوا أمير المؤمنين عليه السلام، وراجع أيضاً: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي: ج ١، ص ٢٠٩ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ.
٢ - حذف هنا صاحب الكتاب بعض الجمل من رواية الكافي، فراجعها في: ج ٥، ص ٣٣٩.

مسجدك باب إلا باب علي ومسكن فاطمة، ولا يمرن فيه جنب ولا يرقد فيه غريب.

قال: فأمر رسول الله ﷺ عند ذلك بسد أبوابهم إلا باب علي عليه السلام وأقر مسكن فاطمة عليها السلام على حاله. قال: ثم إن رسول الله ﷺ أمر أن يتخذ المسلمون سقيفة فعملت لهم، وهي الصفة ثم أمر الغرباء والمساكين أن يظلوا فيها نهارهم وليلهم، فنزلوها واجتمعوا فيها.

فكان رسول الله ﷺ يتعاهدهم بالبر والتمر والشعير والزبيب إذا كان عنده، وكان المسلمون يتعاهدونهم ويرقون عليهم لركة رسول الله ﷺ ويصرفون صدقاتهم إليهم وإن رسول الله ﷺ نظر إلى جويبر ذات يوم برحمة منه له ورقة عليه، فقال له: يا جويبر لو تزوجت امرأة فعففت بها فرجك وأعاتتك على دنياك وأخرتك.

فقال له جويبر: يا رسول الله - بأبي أنت وأمي - من يرغب في؟ فوالله ما من حسب ولا نسب ولا مال ولا جمال، فأية امرأة ترغب في؟

فقال له رسول الله ﷺ: يا جويبر إن الله قد وضع بالإسلام من كان في الجاهلية شريفاً، وشرف بالإسلام من كان في الجاهلية وضيعاً، وأعز بالإسلام من كان في الجاهلية ذليلاً، وأذهب بالإسلام ما كان من نخوة الجاهلية وتفآخرها بعشائرها وباسق أنسابها^(١) فالناس كلهم - أبيضهم، وأسودهم وقرشيمهم، وعريهم، وعمجمهم - من آدم وإن آدم عليه السلام خلقه الله تعالى من طين، وإن أحب الناس إلى الله عز وجل يوم القيامة أطوعهم له، وأتقاهم، وما أعلم يا جويبر لأحد

من المسلمين عليك اليوم فضلاً، إلا لمن كان أنقى لله منك وأطوع.

ثم قال له: انطلق يا جووير إلى زياد بن لبيد فإنه من أشرف بني بياضة^(١) حسباً فيهم، فقل له: إني رسول رسول الله إليك، وهو يقول لك: زوج جوويراً ابتك الذلفاء^(٢).

قال: فانطلق جووير برسالة رسول الله ﷺ إلى زياد بن لبيد وهو في منزله وجماعة من قومه عنده، فاستأذن فأعلم فأذن له فدخل وسلم عليه، ثم قال: يا زياد بن لبيد إني رسول رسول الله ﷺ إليك في حاجة لي فأبوح بها أم أسرها إليك؟ فقال له زياد: لا، بل يح بها فإن ذلك شرف لي وفخر.

فقال جووير: إن رسول الله ﷺ يقول لك: زوج جوويراً ابتك الذلفاء.

فقال له زياد: أرسول الله أرسلك إلي بهذا يا جووير؟

فقال له: نعم، ما كنت لأكذب على رسول الله ﷺ.

فقال له زياد: إنا لا نزوج فتياننا إلا أكفاءنا من الأنصار، فانصرف يا جووير حتى ألقى رسول الله ﷺ فأخبره بعذري.

فانصرف جووير، وهو يقول: والله ما بهذا نزل القرآن، ولا بهذا ظهرت نبوة محمد ﷺ، فسمعت مقالته الذلفاء بنت زياد وهي في خدرها، فأرسلت إلى أبيها أدخل إلي، فدخل إليها.

فقال له: يا أباه ما هذا الكلام الذي سمعته منك تحاور به جوويراً؟

١ - بنو بياضة قبيلة من الأنصار.

٢ - قال الجوهري في الصحاح: «الذلف - بالتحريك - صفر الأنف واستواء الأرنبة، يقال: رجل

أذلف وامرأة ذلفاء، ومنه سميت المرأة».

فقال لها: ذكر لي أن رسول الله ﷺ أرسله وقال: يقول لك رسول الله ﷺ زوج جوبيراً ابتك الذلفاء.

فقلت له: والله ما كان جوبير ليكذب علي رسول الله ﷺ بحضرته، فابعث الآن رسولاً يرد عليك جوبيراً.

فبعث زياد رسولاً فلحق جوبيراً، فقال له زياد: يا جوبير مرحباً بك اطمئن حتى أعود إليك.

ثم انطلق زياد إلى رسول الله ﷺ فقال له: بأبي أنت وأمي إن جوبيراً أتاني برسالتك فقال: إن رسول الله ﷺ يقول لك: زوج جوبيراً ابتك الذلفاء فلم أئن له بالقول ورأيت لقاك، ونحن لا نزوج إلا أكفاءنا من الأنصار.

فقال له رسول الله ﷺ: يا زياد جوبير مؤمن والمؤمن كفو للمؤمنة والمسلم كفو للمسلمة، فزوجه يا زياد، ولا ترغب عنه.

قال: فرجع زياد إلى منزله، ودخل على ابنته، فقال لها ما سمعه من رسول الله ﷺ.

فقلت له: إنك إن عصيت رسول الله ﷺ كفرت فزوج جوبيراً.

فخرج زياد فأخذ بيد جوبير ثم أخرجه إلى قومه فزوجه على سنة الله وسنة رسوله ﷺ وضمن صداقه.

قال: فجهزها زياد وهيئوها، ثم أرسلوا إلى جوبير فقالوا له: ألك منزل فنسوقها إليك؟

فقال: والله مالي من منزل.

قال: فهيئوها وهيئوا لها منزلاً، وهيئوا فيه فراشاً ومتاعاً وكسوا جوبيراً ثوبين

وأدخلت الذلفاء في بيتها وأدخل جويبر عليها معتماً^(١) فلما رآها ونظر إلى بيت ومتاع وريح طيبة، قام إلى زاوية البيت، فلم يزل تالياً للقرآن راکعاً ساجداً حتى طلع الفجر، فلما سمع النداء خرج وخرجت زوجته إلى الصلاة فتوضأت وصلت الصبح، فسئلت هل مسك؟

فقالت: ما زال تالياً للقرآن، وراكعاً وساجداً حتى سمع النداء فخرج.

فلما كانت الليلة الثانية فعل مثل ذلك، وأخفوا ذلك من زياد، فلما كان اليوم الثالث فعل مثل ذلك، فأخبر بذلك أبوها فانطلق إلى رسول الله ﷺ.

فقال له: بأبي أنت وأمي يا رسول الله أمرتني بتزويج جويبر، ولا والله ما كان من مناكحنا^(٢) ولكن طاعتك علي تزويجه.

فقال له النبي ﷺ: فما الذي أنكرتم منه؟

فقال: إنا هيأنا له بيتاً ومتاعاً وأدخلت ابنتي البيت، وأدخل معها معتماً فما كلمها ولا نظر إليها ولا دنا منها، بل قام إلى زاوية البيت، فلم يزل تالياً للقرآن راکعاً وساجداً حتى سمع النداء فخرج، ثم فعل مثل ذلك في الليلة الثانية، ومثل ذلك في الليلة الثالثة، ولم يدن منها ولم يكلمها، إلى أن جئتكم، وما نراه يريد النساء، فانظر في أمرنا.

فانصرف زياد وبعث رسول الله ﷺ إلى جويبر.

فقال له: أما تقرب النساء؟

١ - معتماً: بتشديد التاء المثناة الفوقانية، يقال: عتم الرجل إذا سار في العتمة، أي في الليل.

٢ - مناكحنا: أي مواضع نكاحنا، والمناكح في الأصل النساء.

فقال له جويبر: أو ما أنا بفحل؟ بلنى يا رسول الله وإنى لشبق^(١) نهم إلى النساء.

فقال له رسول الله ﷺ: قد أخبرت بخلاف ما وصفت به نفسك، قد ذكر لي أنهم هيثوا لك بيتاً وفراشاً ومتاعاً وأدخلت عليك فتاة حسناء عطرة وأتيت معتماً فلم تنظر إليها ولم تدن منها فما دهاك إذن؟

فقال له جويبر: يا رسول الله دخلت بيتاً واسعاً، ورأيت فراشاً ومتاعاً وفتاة حسناء عطرة، وذكرت حالتي التي كنت عليها وغررتي وحاجتي ووضعتي وسكوني مع الغرباء والمساكين، فأحببت - إذ أولاني الله تعالى ذلك - أن أشكره على ما أعطاني، وأتقرب إليه بحقيقة الشكر فنهضت إلى جانب البيت، فلم أزل في صلاتي تالياً للقرآن راعماً وساجداً أشكر الله تعالى، حتى سمعت النداء فخرجت، فلما أصبحت رأيت أن أصوم ذلك اليوم ففعلت ذلك ثلاثة أيام ولياليها، ورأيت ذلك في جنب ما أعطاني الله عز وجل يسيراً، ولكني سأرضيها وأرضيهم الليلة - إن شاء الله تعالى - .

فأرسل رسول الله ﷺ إلى زياد فأعلمه ما قال جويبر، فطابت أنفسهم.

قال: ووفى لهم جويبر بما قال.

ثم إن رسول الله ﷺ خرج في غزوة له ومعه جويبر فاستشهد ﷺ فما كان

١ - الشبق: الشديد الغلظة، يقال: شبق الرجل إذا حاجت به شهوة النكاح فهو شبق، والنهم - ككتف - الحريص.

في الأنصار أيم أنفق منها بعد جوير»^(١).

* * *

باب جهم

ضبطه الصالح والخليل^(٢) بالجميم المفتوحة والميم بعد الهاء الساكنة.

قوله: جهم بن أبي جهم:

قال الصالح: «جهم بن أبي جهمة، وفي بعض النسخ بدون الهاء، وقيل:

جهيم بن أبي جهم بالتصغير في الأول»^(٣).

١ - راجع: الكافي للكليني عليه السلام: ج ٥ ، ص ٣٤٠ - ٣٤٣ ، كتاب النكاح، باب أن المؤمن كفو

المؤمنة، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٨ هـ.

ذكر بعض شراح الحديث في معنى قوله: «فما كان في الأنصار أيم أنفق منها بعد جوير» قال:

«الأيم: ككيس - الحرة، وقوله: (أنفق) من التفاق ضد الكساد، أي ما كانت في بطن من الأنصار

امرأة حرة أروج في رغبة الناس إلى تزويجها منه، ويبدلون الأموال العظيمة لمهرها».

٢ - الصالح: هو المولى محمد صالح المازندراني شارح أصول الكافي، والخليل هو المولى

خليل بن الغازي القزويني شارح الكافي.

٣ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح: ج ٤ ، ص ٣٣٧ ، كتاب التوحيد، باب البداء،

وجاء في مشيخة من لا يحضره الفقيه للصدوق ابن بابويه: ج ٤ ، ص ٥٤ طبع النجف

الأشرف سنة ١٣٧٨ هـ: جهيم بن أبي جهم، ثم قال: «ويقال له: ابن أبي جهمة» ولكن الذي



⇒ جاء في من لا يحضره الفقيه: ج ١، ص ٢١٧، باب سجدة الشكر الحديث الثاني: «جهم بن أبي جهم»، وجاء في إيضاح الاشتباه، للعلامة الحلبي: ص ٢٢، طبع إيران سنة ١٣١٩ هـ: «جهيم: بالجيم المضمومة والهاء المفتوحة والياء المنقطة تحتها نقطتين الساكنة، ابن أبي جهم بفتح الجيم وإسكان الهاء والميم بعدها، ويقال: ابن أبي جهمة بزيادة الهاء».

وفي رجال الشيخ الطوسي في باب أصحاب الكاظم عليه السلام: ص ٣٤٥ برقم ٣: «جهم بن أبي جهم». وفي رجال النجاشي: ص ١٠١ «جهيم بن أبي جهم، ويقال: ابن أبي جهمة»، ونسخ الكافي للكليني مختلفة ففي بعضها: جهم بن أبي جهمة، راجع باب الحكمة من كتاب المعيشة وباب البداء من كتاب التوحيد، وجاء في باب دعوات موجزات لجميع الحوائج من كتاب الدعوات «جهم بن أبي جهيمة» بالياء المشناة التحتانية بعد الهاء.

وفي تهذيب الشيخ الطوسي: ج ٢، ص ١١٤ في باب كيفية الصلاة وصفتها، الحديث الد (١٩٥) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٨ هـ، جاء: «جهم بن أبي جهم» كما جاء كذلك في الاستبصار، باب سجدتي الشكر بين فريضة المغرب ونوافلها: ج ١، ص ٣٤٧، الحديث الثاني، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٥ هـ، فلاحظ.

حرف الحاء

باب الحارث

قوله: الحارث الأعور:

بنخط التقي المجلسي: «إنه الهمداني أخو أبي، الذي قال فيه أمير المؤمنين عليه السلام: يا حار همدان من يموت يرني. وكان شيخنا البهائي يقول: هو جدنا، وهو من خواص أمير المؤمنين عليه السلام.

وروى الكشي خبرين في مدحه^(١). وفي قرب الإسناد ما يدل على مدحه في أخبار البنزطي^(٢) انتهى.

واحتمل المصنف أن يكون الحارث بن قيس، فإن الكشي ذكر في ترجمة علقمة بن قيس أن أخاه الحارث بن قيس «وكان أعور جليلاً فقيهاً» انتهى^(٣). وكلا الاحتمالين احتملهما السيد عناية الله^(٤) وقد ذكرنا في باب (الأولياء) الحارث بن

١ - راجع: رجال الكشي: ص ٨١ و ٩٣.

٢ - لا يخفى أن الذي في قرب الإسناد للحميري: ص ١٦٧ وص ١٦٩، طبع إيران سنة ١٣٧٠ هـ، هو مدح لصعصعة بن صوحان، ولم يكن فيه ذكر للحارث الأعور، فراجع.

٣ - راجع: ترجمة الحارث بن قيس في (النقد): ص ٨٠، وراجع: رجال الكشي: ص ٩٣.

٤ - راجع: مجمع الرجال لعناية الله القهبائي: طبع إصفهان سنة ١٣٨٧ هـ في ترجمة الحارث

عبد الله الأعور الهمداني^(١).

ويحتمل أن يكون هذا هو المخاطب بالأبيات المشهورة الذي هو جد

البهائي عليه السلام.

وفي الكافي: «عن أبي إسحاق السبعي عن الحارث الأعور».

قال الصالح: «هو الحارث بن غيث الأعور، قال العلامة: روى الكشي بطريق

فيه الشعبي أنه قال لعلي عليه السلام: إني أحبك، ولا يثبت بهذا عندي عدالته بل ترجيح

ما» انتهى^(٢).

⇒ الأعور: ج ١، ص ٦٨ مع هامشه، وفي ترجمة الحارث بن قيس: ج ٢، ص ٧٣، وفي
ترجمة علقمة بن قيس: ج ٤، ص ١٥٠.

١ - راجع: ص ٢٠١ من هذا الكتاب، وقد ترجم للحارث بن عبد الله الهمداني الأعور، الذهبي
في ميزان الاعتدال: ج ١، ص ٤٣٥ وقال: «من كبار التابعين على ضعف فيه، يكنى أبا زهير،
روى عن علي، وابن مسعود، وروى عنه عمرو بن مرة، وأبو إسحاق وجماعة، قال شعبة: لم
يسمع أبو إسحاق منه إلا أربعة أحاديث، وكذلك قال العجلي، وزاد: وسائر ذلك كتاب أخذه،
وقال عباس، عن ابن معين: ليس به بأس، وكذا قال النسائي، وقال عثمان الدارمي: سألت
يحيى بن معين عن الحارث الأعور فقال: ثقة، وقال ابن حبان: كان الحارث غالباً في التشيع،
وقال أبو بكر بن أبي داود: كان الحارث الأعور أفقه الناس تعلم الفرائض من علي وحديث
الحارث في السنن الأربعة، والنسائي - مع تعنته في الرجال - فقد احتج به وقوى أمره، فهذا
الشعبي يكذبه، ثم يروي عنه، والظاهر أنه يكذب في لهجته وحكاياته، وأما في الحديث
النبوي فلا، وكان من أوعية العلم. مات الحارث سنة ٦٥ هـ.»

٢ - راجع: شرح أصول الكافي: ج ٤، ص ٢٦٢ للمولى محمد صالح المازندراني، ولكن في
المطبوع منه: الحارث بن قيس، لا (غيث)، كما ذكر في الكتاب.

وراجع: خلاصة الرجال للعلامة الحلبي - القسم الأول - : ص ٥٤، برقم ٨، ولكنه ترجم

فهذا احتمال ثالث في الحارث الأعور إلا أنني لم أقف في كتب الرجال على الحارث بن غيث، ولا يبعد أن يكون في عبارته تصحيف قيس بغيث^(١) وقع من نساخ العجم، فتأمل.

قوله: الحارث بن عوف:

قال المصنف: «يحتمل أن يكون هذا هو المذكور من قبل بعنوان الحارث بن عمرو الليثي»^(٢).

الحارث بن قيس بن هبشة الأنصاري:

سكن المدينة (ل - جخ)^(٣).

قوله: الحارث بن المغيرة النصري:

بالصاد المهملة من بني نصر بن معاوية، ثقة ثقة، قاله الصالح^(٤).

⇒ للحارث بن قيس ثم ترجم للحارث الأعور، وروى عن الكشي ما ذكره صاحب الكتاب،

وعليه فما ذكره صاحب الكتاب والمولى الصالح غير وارد فلاحظ.

١ - بأن يكون العجمي لما قرأ على الكاتب العجمي الحارث بن قيس قرأ: ابن غيس على قاعدة

العجم من قلب القاف غيناً، فتخيل الكاتب أن السين هي ثاء فكتبها فصارت غيث. (منه ٢٢٤).

٢ - ذكر ذلك المصنف في الهامش لا في المتن، راجع: ص ٨٠ من النقد.

٣ - أي ذكره الشيخ الطوسي في رجاله من أصحاب الرسول ﷺ، راجع: ص ١٧ برقم ٣٤.

٤ - راجع: شرح المولى محمد صالح المازندراني لأصول الكافي: ج ٢، ص ٧٨.

وقال الخليل: بفتح النون وسكون الصاد المهملة.

وفي المجمع: «الحارث بن المغيرة الثقة»^(١).

وفي العوالم: «عن الخرايج روي عن زيد الشحام أنه قال أبو عبد الله عليه السلام: كم أتى عليك من سنة؟ قال: كذا وكذا، قال: جدد عبادة ربك، وأحدث توبة، قال: فبكيت، قال: ما يبكيك؟ قلت: نعت إلي نفسي، قال: أبشر فإنك من شيعتنا ومعنا في الجنة، إلينا الصراط والميزان وحساب شيعتنا، والله إنا أرحم بكم منكم بأنفسكم، وإني أنظر إليك وإلى رفيقك الحارث بن المغيرة النصري في درجتك في الجنة»^(٢).

حارثة بن مالك بن النعمان الأنصاري:

ثقة، في الكافي في باب حقيقة الإيمان واليقين: «محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان عن عبد الله بن سنان، عن عبد الله بن مسكان، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: استقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حارثة بن مالك بن النعمان الأنصاري فقال له: كيف أنت يا حارثة بن مالك؟ فقال: يا رسول الله مؤمن حقاً، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لكل شيء حقيقة فما حقيقة قولك؟ فقال: يا رسول الله عزفت نفسي عن الدنيا فأسهرت ليلي وأظمأت هواجري، وكأني أنظر إلى

١ - المجمع: هو مجمع الفائدة والبرهان - شرح إرشاد العلامة الحلبي - للمولى المقدس الأردبيلي رحمته الله.

٢ - لا يوجد هذا الحديث في الخرائج والجرائح المطبوع، ولعله في المخطوط الذي لا يوجد بأيدينا، وأورد الكشي في رجاله: ص ٢٨٦ في ترجمة زيد الشحام والحارث بن المغيرة النصري، قريباً من هذا الحديث، فراجع.

عرش ربي قد وضع للحساب وكأني أنظر إلى أهل الجنة يتزاورون في الجنة، وكأني أسمع عواء أهل النار في النار، فقال له رسول الله ﷺ: عبد نور الله قلبه، أبصرت فأثبت، فقال: يا رسول الله أدع لي أن يرزقني الشهادة معك فقال: اللهم ارزق حارثة الشهادة، فلم يلبث إلا أياماً حتى بعث رسول الله ﷺ سرية فبعثه فيها فقاتل، فقتل تسعة أو ثمانية ثم قتل، وفي رواية: القاسم بن بريد عن أبي بصير قال: استشهد مع جعفر بن أبي طالب بعد تسعة نفر، وكان هو العاشر»^(١).

ولا يبعد أن يكون هذا هو الذي ذكره المصنف في ترجمة الحارث بن مالك البرصا الليثي حجازي (ل)^(٢).

* * *

١ - راجع: الكافي للكليني: ج ٢، ص ٥٤، باب حقيقة الإيمان واليقين من كتاب الإيمان والكفر، طبع طهران سنة ١٣٨١ هـ.

٢ - ووجه عدم استبعاد صاحب الكتاب: هو أنه سمي بعض أرباب المعاجم حارثة بن مالك بالحارث بن مالك، وقد ذكر الحديث المذكور ابن حجر العسقلاني في الإصابة في ترجمة الحارث بن مالك الأنصاري، ثم قال: «وهو الذي قال له النبي ﷺ: كيف أصبحت يا حارثة، قال: أصبحت مؤمناً حقاً، قال: إن لكل قول حقيقة فما حقيقة إيمانك... الخ»، وذكر مثله الجزري في أسد الغابة فراجع.

وقد ترجم ابن حجر أيضاً في تهذيب التهذيب للحارث بن مالك بن قيس الليثي المعروف بابن البرصا، وكذلك ابن عبد البر في الاستيعاب.

باب حبيب

قوله: **حبيب بن أوس، أبو تمام:**

في أمل الأمل: «حبيب بن أوس أبو تمام الطائي الشامي، كان شيعياً فاضلاً أديباً منشئاً له كتب، ثم نقل عن صاحب طبقات الأدباء أنه مات سنة ٢٣١ هـ، ثم قال: قال جماعة من العلماء: إنه أشعر الشعراء»^(١).

قوله: **حبيب بن المعلل الخثعمي:**

في المجمع: «حبيب الخثعمي، فيه خلاف، والظاهر أنه ثقة»^(٢).
أقول: يؤيده رواية ابن أبي عمير عنه كما سيأتي - إن شاء الله - في ترجمته، وإن السند ممن اختلف في قبوله.

١ - راجع: أمل الأمل للشيخ الحر العاملي: ج ١، ص ٥٠ برقم ٤١ طبع النجف الأشرف، وقد اقتضب صاحب الكتاب الترجمة، وذكرها صاحب الأمل مطولة وذكر شيئاً من شعره، ولأبي تمام ديوان شعر مشهور، طبع طبعات عديدة، وشرح شروحاً عديدة، وترجم لأبي تمام في أكثر المعاجم، وكتب في حياته رسائل، فراجعها.

٢ - راجع: مجمع الفائدة والبرهان، شرح إرشاد العلامة المولى أحمد الأردبيلي.

حبيب بن مظهر الأسدي:

عداده في أصفياء علي عليه السلام وقد ذكرنا ذلك في حرف الهمزة^(١).
والمشهور في الكتب حبيب بن مظاهر^(٢) وهو من شهداء كربلاء.

* * *

باب حجر

قوله: في حجر بن زائدة الحضرمي:

إنه من حوارى الباقر والصادق عليه السلام، وقد ذكرنا حديث الحواريين في
ترجمة المقداد^(٣).

قوله: حجر بن عدي:

قال الذهبي: «ولحجر صحبة ووفادة، ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله شيئاً - إلى أن

١ - راجع: ص ٢٩٧ من هذا الكتاب.

٢ - ولكن الذي يظهر من رجزه ساعة دخل المعركة في يوم عاشوراء أن اسم أبيه (مظهر) لا
مظاهر بالألف، فقد ذكر أرباب المقاتل قوله:

أنا حبيب وأبى مظهر فارس هيجاء وحرب تسعر

٣ - سيجيء إن شاء الله في ترجمة عامر بن عبد الله ذكره وذمه. (منه عليه السلام).

قال -: وكان يكذب زياد ابن أبيه الأمير على المنبر وحصبه مرة فكتب فيه إلى معاوية، فسار حجر من الكوفة في ثلاثة آلاف بالسلاح، ثم تورع وقعد عن الخروج، فسيره زياد إلى معاوية وجاء بالشهود فشهدوا عند معاوية عليه، وكان معه عشرون رجلاً فهم معاوية بقتلهم فأخرجوا إلى (عذراء) وقيل: إن رسول معاوية جاء إليهم لما وصلوا إلى (عذراء) يعرض عليهم التوبة والبراءة من علي عليه السلام فأبى عن ذلك عشرة وتبرأ عشرة^(١).

وفي إعلام الوري: «ومن ذلك إخباره - أي النبي صلى الله عليه وسلم - بقتل معاوية حجراً وأصحابه فيما رواه ابن وهب عن أبي لهيعة، عن أبي الأسود، قال: دخل معاوية على عائشة، فقالت: ما حملك على قتل أهل عذراء حجراً وأصحابه؟ فقال: يا أم المؤمنين إنني رأيت قتلهم صلاحاً للأمة، وبقاءهم فساداً للأمة، فقالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: سيقتل بعذراء أناس يغضب الله لهم وأهل السماء. وروى ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد عن عبد الله بن رزين الغافقي، قال: سمعت علياً عليه السلام يقول: يا أهل العراق سيقتل سبعة نفر بعذراء مثلهم كمثل أصحاب الأخدود، فقتل حجر بن عدي وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين»^(٢).

١ - راجع: تاريخ الإسلام للذهبي: ج ٢، ص ٢٧٦ طبع القاهرة سنة ١٣٦٨ هـ، وقال: «كان قتلهم - أي قتل العشرة الذين لم يتبرؤا - سنة ٥١ هـ».

٢ - راجع: إعلام الوري للطبرسي: ص ٤٣، طبع طهران سنة ١٣٧٩ هـ، وانظر: قصة قتل معاوية حجراً وأصحابه في أسد الغابة للجزري، والتاريخ الكامل لابن الأثير. وعذراء: موضع على بريد من دمشق، وقرية بالشام (قاله في القاموس).

حجر بن الحر:

سيجيء - إن شاء الله تعالى - ذمه في ترجمة عمرو بن حريث.

* * *

باب حذيفة

قوله: في حذيفة بن أسيد الغفاري:

إنه من حوارى الحسن عليه السلام كذلك رويناه في ترجمة المقداد، فراجع.

قوله: حذيفة بن اليمان:

قد تكرر من الشيخ أن أركان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعة، فذكر في ترجمة جندب بن جنادة - أعني أبا ذر - أنه أحدها، وفي ترجمة سلمان الفارسي في أصحاب علي عليه السلام أنه أول الأركان الأربعة، وفي ترجمة عمار بن ياسر أنه رابع الأركان، وفي ترجمة المقداد أنه ثاني الأركان الأربعة، وفي ترجمة حذيفة أنه قد عد من الأركان الأربعة، والمصنف رحمته الله لما عددهم في ترجمة جندب بن جنادة أسقط عماراً منهم، فيظهر من الشيخ وقوع الخلاف في عد حذيفة من الأركان الأربعة^(١)، فلا بد أن يكون من يعده منهم مسقطاً لغيره، لأن الظاهر منهم أنهم

١ - ووجه ظهور وقوع الخلاف من الشيخ رحمته الله في عد حذيفة من الأركان الأربعة، هو عدم ←

أربعة، ولم يذكر الشيخ البدل المقابل له فيكون الخلاف واقعاً في اثنين^(١).
 اللهم إلا أن يكون من يعد حذيفة منهم يعدهم خمسة وهو خلاف الظاهر
 منهم، فتأمل.

واعلم أن الظاهر من ترتيبهم أولاً وثانياً أن ذلك بحسب الفضل، ولم أجد
 فيما روي فيهم من الأخبار تسميتهم بالأركان، ولعل هذا اصطلاح من المحدثين
 من حيث إنهم نافوا جميع الصحابة في الفضل والتمسك بأهل البيت عليهم السلام
 والمواساة لهم ظاهراً وباطناً فلا مانع من تسميتهم بذلك، ومن المعلوم مما ورد
 في حقهم أنهم على مراتب، وليس مرتبتهم واحدة في الفضل، ومن أراد تحقيق
 ذلك كله فليرجع إلى ما ذكر وذكرناه في تراجمهم، فإذن لا ضير في عددهم خمسة
 بإدراج حذيفة فيهم، كما لا يخفى، فتأمل.

ودفن بالمدائن وقبره إلى الآن معلوم مشهور^(٢).

⇒ جزمه بذلك حيث قال - في ترجمة حذيفة بن اليمان - من رجاله: ص ٣٧: «وقد عد من

الأركان الأربعة»، ولا يخفى ظهور هذه الجملة في وقوع الخلاف من الشيخ عليه السلام.

١ - وهما عمار وحذيفة، وأن أيهما من الأركان الأربعة. قال الكفعمي في حواشي كتابه
 المعروف بـ (المصباح): «الأركان الأربعة هم حذيفة، وأبو ذر، وسلمان الفارسي، والمقداد بن
 الأسود» فأسقط عماراً وجعل بدله: حذيفة، وقد وافق في ذلك المصنف صاحب (النقد) في
 إسقاطه عماراً، فلاحظ.

٢ - كانت وفاة حذيفة في المدائن بعد خلافة أمير المؤمنين علي عليه السلام بأربعين يوماً سنة ٣٦ هـ
 وأوصى ابنه صفوان وسعيداً بلزوم أمير المؤمنين عليه السلام واتباعه، فكانا معه بصفين، وقتل بين
 يديه، رضي الله عنهما وعن أبيهما. وتجد لحذيفة ذكراً في أكثر المعاجم الرجالية، وانظر:
 ترجمة مفصلة له في الدرجات الرفيعة للسيد علي خان المدني: ص ٢٨٣، طبع النجف
 الأشرف سنة ١٣٨١ هـ.

باب حريث

بالمهملتين والمثناة التحتانية ثم المثناة مصغراً.

* * *

باب حريز

قوله: حريز بن عبد الله السجستاني:

أقول: روى الكليني رواية في حريز تدل على ذمه، وهي حسنة على المشهور بإبراهيم بن هاشم، صحيحة عندي، عن أبي العباس^(١) «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما للرجل يعاقب مملوكه؟ فقال: على قدر ذنبه، قال: قلت: عاقبت حريزاً بأعظم من جرمه، فقال: ويلك مملوك لي هو، إن حريزاً شهر السيف» وقد عارضها توثيق الشيخ إياه^(٢) وطائفة من الفقهاء على توثيقه.

١ - أبو العباس - هذا - هو الفضل بن عبد الملك البقباق الذي وثقه النجاشي في رجاله، والشيخ الطوسي في رجاله في باب أصحاب الصادق عليه السلام وروى مثل هذه الرواية الكشي في رجاله: ص ٢٨٥، عن حمدويه ومحمد بن محمد بن عيسى، عن صفوان، عن عبد الرحمن بن الحجاج، فراجعها.

٢ - وثقه الشيخ في الفهرست، راجع: ص ٨٨، برقم ٢٥٠، وذكره النجاشي في رجاله: ←

ويؤيده شهادة ابن بابويه على أن كتابه كتاب معتمد، عليه المعول وإليه المرجع، كما في أول الفقيه^(١)، ويؤكد صححة حماد المروية في كتاب الصلاة «أحفظ كتاب حريز» وتقرير الصادق عليه السلام إياه على حفظه والأخذ منه^(٢).

وممن وافق على هذا السيد في المدارك، قال: «وكتاب حريز أصل معتمد معول عليه وعلى هذا فتكون الرواية صحيحة السند».

والمقدس في المجمع: «وحريز وإن كان ثقة ولكن فيه كلام»^(٣) وكأنه إشارة إلى الرواية المذكورة وإلا فلم أقف لأحد على قدح فيه، وقد حملت الرواية على التقية.

قال المجلسي رحمته الله - فيما وجدته بخطه -: «والظاهر أنه كان للتقية من سلاطين الوقت لثلاً يتوهموا إرادة خروجه عليه السلام»^(٤) وهذا يتم إذا كان قد أخذ

⇒ ص ١١١ فقال: «... وكان ممن شهو السيف في قتال الخوارج بسجستان في حياة أبي عبد الله عليه السلام، وروي أنه جفاه وحجبه عنه...» وذكره الشيخ المفيد رحمته الله في كتاب الاختصاص، وذكر سبب قتله، راجع: ص ٢٠٧، طبع طهران سنة ١٣٧٩ هـ.

١ - راجع: ج ١، ص ٣، من كتاب (من لا يحضره الفقيه) للصدوق طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٧ هـ.

٢ - ذكر هذه الصحيحة الشيخ في التهذيب: ج ٢، ص ٨١، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٨ هـ: عن «محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام يوماً: يا حماد تحسن أن تصلي؟ قال: فقلت: يا سيدي أنا أحفظ كتاب حريز في الصلاة، فقال: لا عليك يا حماد، قم فصل قال: فقامت بين يديه متوجهاً إلى القبلة فاستفتحت الصلاة فركعت وسجدت... الخ».

٣ - راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلبي، للمولى أحمد الأردبيلي.

٤ - قال الوحيد البهبهاني في تعليقه على منهج المقال للاسترابادي - في ترجمة حريز بن ←

رخصة منه ﷺ لخروجه، وإلا فيعود المحذور لأن التقية كما هي لازمة له ﷺ كذلك هي لازمة لحرير و تركها معصية والرخصة محل تأمل، على أن ظاهر كلام أبي العباس على خلافها^(١).

وفي المفاتيح قدح في دلالتها على تضعيفه، قال: إن ابن عبد الله السجستاني قال الشيخ: إنه ثقة، وقول النجاشي: إن الصادق ﷺ حجه عنه غير صريح في ضعفه^(٢).

وفي الشرح^(٣): «وأجاب العلامة بأن الحجب لا يستلزم الجرح لعدم العلم

⇒ عبد الله السجستاني - في قضية حجب الصادق ﷺ له ما هذا نصه: «قال جدي ﷺ - يعني المجلسي الأول -: والظاهر أن الحجب كان اتقاء عليه ليشتهر بذلك ولا يصل إليه ضرر لأن الخروج عند المخالفين كان عظيماً فإذا اشتهر أن أصحاب الصادق ﷺ يخرجون بالسيف كان يمكن أن يصل الضرر إلى الجميع كما يظهر من أخبار المنصور مع الصادق ﷺ والظاهر أنه ما بقي الحجب وكان أياماً وروى الرجل عن الصادق ﷺ أخباراً كثيراً... وبالجملة هذا الشيخ من أجلاء الأصحاب وعد جميع الأصحاب خبره صحيحاً وعملوا به. انتهى ما ذكره المجلسي الأول» يروي عنه كتابه حماد بن عيسى غريق الجحفة سنة ٢٠٨ هـ.

١ - أجاب شيخنا العلامة الحجة المامقاني ﷺ في تنقيح المقال عما ذكره صاحب الكتاب بقوله: «إن ذلك وإن تفوه به صاحب التكملة ومنتهى المقال، إلا أنه في غاية الوهن، ضرورة أن الفعل مجمل لا يرتب عليه الأثر ما لم يعلم وجهه وما دام احتمال كون خروجه عن إذن قائماً لا يثبت به فسقه، فكون خروجه بغير إذن شرط في إيجابه فسقه لا أن إحراز الإذن شرط في حمله على الصحة، ضرورة كفاية الاحتمال في لزوم الحمل على الصحة. هذا كله مضافاً إلى أن الحجب وقتاً من الأوقات لجهة موجبة لسقوطه عن العدالة لا يوجب ترتيب آثار الفسق عليه إلى آخر عمره ولا رد شهادة مثل الشيخ ﷺ بوثاقته».

٢ - راجع: المفاتيح للمولى محسن الفيض الكاشاني (مخطوط).

٣ - يقصد بالشرح: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني ﷺ، فإنه أحد مصادر ←

بالسر فيه».

قال شيخنا المحقق أيده الله^(١) في كتاب الرجال: «لا احتمال كون الحجب تقيّة على نفسه من حيث أن شهر السيف عظيم عند المخالفين» ولا يخلو من وجه إلا أن في البين شيئاً.

* * *

باب حسان

حسان بن ثابت:

شاعر رسول الله ﷺ لم يذكره المصنف رحمه الله، وهو الذي نظم حديث غدیر خم، كما ذكره الشيخ المفيد في إرشاده، والخوارزمي في مناقبه^(٢) وغيرهما، ودعا

⇒ هذا الكتاب، وراجع: خلاصة العلامة: ص ٦٣ برقم ٤.

١ - يقصد بشيخه المحقق: الشيخ أسد الله التستري الكاظمي المتوفى سنة ١٢٢٤ هـ.

٢ - راجع: إرشاد الشيخ المفيد رحمه الله في قصة غدیر خم، وراجع: مناقب أخطب خوارزم الموفق بن أحمد الخوارزمي المتوفى سنة ٥٦٨ هـ في الفصل الرابع عشر: ص ٨٠، طبع إيران سنة ١٣١٣ هـ، فقال حسان بن ثابت في نظم حديث الغدير أبياتاً مطلعها:

يسناديهم يسوم الغدير نبيهم
بسخم وأسمع بالنبي مناديا
إلى آخر ستة أبيات، فراجعها.

وقد توفي سنة ٥٤ هـ، وله مائة وعشرون سنة، قاله ابن حجر العسقلاني في تقريب التهذيب.

له رسول الله ﷺ فقال: لا تزال مؤيداً بروح القدس ما دمت ناصرنا^(١) ثم رجع
القهقري وخالف النص وصار دعاؤه ﷺ على نفسه بقوله هذا: (وكن للذي عادى
علياً معادياً).

وروى في البحار: «أنه لما عزل أمير المؤمنين علياً قيس بن سعد بن عبادة،
وقدم إلى المدينة جاء حسان بن ثابت شامتاً به - وكان عثمانياً - فقال له: نزعك
علي بن أبي طالب، وقد قتلت عثمان فبقي عليك الإثم، ولم يحسن لك الشكر،
فزجره قيس وقال: يا أعمى القلب يا أعمى البصر والله لولا أن ألقى بيني وبين
رهطك حرباً لضربت عنقك ثم أخرجته من عنده»^(٢).

* * *

١ - قال الشيخ المفيد في الإرشاد - بعد أن أورد الآيات المذكورة لحسان ودعاء الرسول ﷺ
له بالدعاء المذكور - : «وإنما اشترط رسول الله ﷺ له لعلمه بعاقبة أمره في الخلاف، ولو علم
سلامته في مستقبل الأحوال لدعا له على الإطلاق»، وسوء عاقبته مشهور، أنظر: قصيدته
النونية المثبتة في ديوانه المطبوع بمصر سنة ١٣٤٧ هـ: ص ٤٠٩، التي مطلعها:
من سره الموت صرفاً لا مزاج له

٢ - راجع: كتاب الفتن - الجزء الثامن من البحار - : ص ٦٤٤، طبع طهران القديم كمياني، باب
الفتن الحادثة بمصر، وقد نقله صاحب البحار عن شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد
المعتزلي، ونقله ابن أبي الحديد عن كتاب الغارات لإبراهيم بن محمد الثقفى.

باب الحسن

قوله: الحسن بن أبي سارة:

قال في المجمع: «الحسن بن أبي سارة هو غير معلوم لعدم ذكره في الكتب المصنفة في تحقيق الرجال»^(١).

وأظن أنه الثقة لذكره في الكتب^(٢) وأنه كذلك في الاستبصار المقابل لما يقال عليه خط الشهيد عليه السلام وأظن توثيق غيره أيضاً، فيه: «عنه - إشارة إلى أحمد بن محمد بن عيسى - عن أحمد البرقي عن الحسن»^(٣).

وفي التهذيب قال: «أحمد بن أبي عبد الله البرقي عن محمد بن أبي عمير عن الحسن»^(٤).

١ - راجع: مجمع الفائدة والبرهان، شرح إرشاد العلامة الحلبي، للمولى المقدس الأردبيلي، طبع إيران.

٢ - فقد ذكره الشيخ الطوسي في رجاله: ص ١١٢، برقم ٢، في باب أصحاب الباقر عليه السلام، وص ١٦٧ برقم ٣٦، في باب أصحاب الصادق عليه السلام.

٣ - راجع: كتاب الاستبصار: ج ١، ص ١٨٩، باب الخمر يصيب الثوب، الحديث الخامس، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٥ هـ، وص ١٩٠ الحديث السابع بإسناده عن صالح بن سيابة عن الحسن بن أبي سارة.

٤ - راجع: التهذيب: ج ١، ص ٢٨٠، باب تطهير الثياب وغيرها من النجاسات، الحديث الـ (١٠٩)، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٨ هـ.

الحسن بن أبي سعيد المكاربي:

سيجيء - في ترجمة محمد بن إسحاق بن عمار - أنه واقفي.

الحسن البصري:

كتب التقي المجلسي بخطه: «الحسن البصري أبو سعيد، من الزهاد الثمانية، وتقدم في أويس، والذي يظهر من كتاب سليم بن قيس الهلالي أنه كان جليل القدر عظيم الشأن، وكان يتقي من زياد ابن أبيه وابنه عبید الله والحجاج، بأمر مولانا أمير المؤمنين عليه السلام انتهى»^(١).

والذي تقدم في تعداد الزهاد عن الكشي أن «الحسن كان يلقي الناس بما يهون ويتصنع للرياسة وكان رئيس القدرية»^(٢)، وهذا طعن فيه يعارض ما نقله عن كتاب سليم من عظم الشأن، وما ذكره من أنه كان يتقي، ينافيه أنه كان يتصنع للرياسة، وأنه كان رئيس القدرية، وسيجيء - إن شاء الله تعالى - في ترجمة سليم حاله، وأنه الحسن بن أبي الحسن البصري.

قوله: الحسن بن الجهم:

تقدم ضبط الجهم^(٣).

١ - راجع: كتاب سليم بن قيس: ص ٤ ، طبع النجف الأشرف.

٢ - راجع: الزهاد الثمانية في رجال الكشي: ص ٩٠ ، طبع النجف الأشرف.

٣ - راجع: ص ٣٦٠ من هذا الكتاب.

قال الحسين بن عبد الصمد^(١) في العقد الطهماسي: «الحسن بن الجهم كان من أكابر أصحاب الرضا عليه السلام».

قوله: الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام:

في العوالم^(٢) عن الاحتجاج: «عن ابن أبي يعفور، قال: لقيت أنا والمعلني بن خنيس الحسن بن الحسن، فقال: يا يهودي فأخبرنا بما قال فينا جعفر بن محمد عليه السلام فقال: والله هو أولي باليهودية منكما، إن اليهودي من شرب الخمر. وبهذا الإسناد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لو توفي الحسن بن الحسن علي الزنا والربا وشرب الخمر، كان خيراً له مما توفي عليه»^(٣).

-
- ١ - الحسين بن عبد الصمد - هذا - هو والد الشيخ البهائي الحارثي العاملي وقد توفي سنة ٩٨٤ هـ، والعقد الطهماسي، ويسمى العقد الحسيني أيضاً، هو رسالة في ذم الوسواس في الطهارة، ونية الصلاة، وما يجوز فيه الصلاة نجساً من الثوب والبدن، وبعض أحكام الطهارة مما يعم البلوى للناس، وشطر من طهارة باطن القلب والإقبال على الرب جل وعلا، كتبها بأمر الشاه طهماسب، توجد نسخته المخطوطة في بعض مكتبات النجف الأشرف.
- ٢ - تقدم في هامش (ص ٢٩١) أن العوالم للشيخ عبد الله بن نور الدين (أو نور الله) البحراني - تلميذ المجلسي الثاني - صاحب البحار، وقد طبع بعض مجلداته سنة ١٣١٨ هـ.
- ٣ - راجع: الاحتجاج للطبرسي: ج ٢، ص ١٣٨ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ. والحسن بن الحسن - هذا - هو المعبر عنه بالحسن المثلث بن الحسن المثني بن الحسن المجتبي عليه السلام وأخو عبد الله بن الحسن وإبراهيم لأبيهما وأمهما، وأمهم فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، وكان يذهب مذهب الزيدية كما قاله أبو الفرج الاصفهاني في مقاتل الطالبين، توفي في مجلس المنصور بالهاشمية في ذي القعدة سنة ١٤٥ هـ، وهو ابن ثمان وستين سنة.

قوله: الحسن بن الحسين اللؤلؤي:

اعلم أنه قد تعارض فيه توثيق النجاشي وجرح ابن بابويه^(١) والظاهر أن منشأه استثناء ابن الوليد^(٢)، وتوقف في المدارك حيث قال: «وفي الحسن بن الحسين اللؤلؤي توقف، وإن وثقه النجاشي، لقول الشيخ: إن ابن بابويه ضعفه» انتهى، وهو الظاهر من الذخيرة^(٣) قال: «في الحسن بن الحسين اللؤلؤي كلام، وإن وثقه النجاشي، لأن الشيخ نقل عن ابن بابويه تضعيفه» انتهى. وهو في محله لعدم الترجيح.

وعلى هذا فلا يضر اشتراكه الذي يظهر من الشيخ والنجاشي^(٤) لكن على كل حال يظهر منهم أن الإطلاق ينصرف إلى هذا كما لا يخفى.

١ - راجع: رجال النجاشي: ص ٣١، وراجع: رجال الشيخ الطوسي، في باب من لم يرو عنهم عليه السلام: ص ٤٦٩، برقم ٤٥، فإنه قال - بعد أن عنوانه -: «يروى عنه محمد بن أحمد بن يحيى، ضعفه ابن بابويه».

٢ - يشير بقوله: «استثناء ابن الوليد» إلى ما ذكره النجاشي في رجاله: ص ٢٦٨ - في محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري - من قوله: «وكان محمد بن الحسن بن الوليد يستثني من رواية محمد بن يحيى ما رواه عن محمد بن موسى الهمداني - إلى أن قال -: أو ما ينفرد به الحسن بن الحسين اللؤلؤي... قال أبو العباس بن نوح وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كله، وتبعه أبو جعفر بن بابويه عليه السلام ذلك...».

٣ - ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد تأليف المحقق السبزواري المتوفى سنة ١٠٩٠ هـ طبع بایران سنة ١٢٧٤ هـ.

٤ - راجع: كلام الشيخ الطوسي في الفهرست في ترجمة أحمد بن الحسن بن الحسين اللؤلؤي: ص ٤٧، برقم ٦٩، ورجال النجاشي: ص ٦١ طبع إيران.

قوله: الحسن بن حمزة بن علي:

قال في الشرح: «هو من الأجلء وعدم توثيقه لا يضر بالحال لأنه من قبيل الشيوخ»^(١).

أقول: قد قيل فيه ما فوق الوثيقة وهو قول الشيخ: «زاهداً ورعاً»^(٢).

واعلم أنه قد تكرر من الشيخ محمد في شرح الاستبصار هذا الكلام، ولكن الذي يظهر من النجاشي والشيخ أنه ليس من مشايخهما بل ينقلان عنه بواسطة^(٣) فإن كان أراد بالقاعدة التي مهدها^(٤) ولو بالواسطة فهي في محل المنع، بل لا يبعد منعها من أصل، فإنهما وثقا الشيخ المفيد وغيره وإن كان بغير لفظ (ثقة)، وقد وقع في رجال الشيخ الحسن بن محمد بن حمزة فكتب المصنف عليه: «الظاهر أن توسط محمد بين الحسن وحمزة سهو ولعل منشأه أن كنية (أبو محمد) مصحف

١- راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني رحمته (مخطوط).

٢- راجع: فهرست الشيخ: ص ٧٧، برقم ١٩٥، طبع النجف الأشرف.

٣- فإن النجاشي في رجاله: ص ٥١ - بعد أن ذكر كتبه - قال: «أخبرنا بها شيخنا أبو عبد الله وجميع شيوخنا رحمته» وكذلك الشيخ الطوسي في الفهرست: ص ٧٧، برقم ١٩٥ فإنه بعد أن ذكر كتبه قال: «أخبرنا بجميع كتبه ورواياته جماعة من أصحابنا، منهم الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، والحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عبدون» فلو كان شيخهما لصرحا بذلك ورويا كتبه عنه بدون واسطة.

٤- لعل المراد بالقاعدة التي مهدها الشيخ محمد في شرح الاستبصار هي قوله: «عادة المصنفين عدم توثيق الشيوخ» فكأنه يرى رحمته أن جريان عادتهم على ذلك يكشف عن كون وثاقته مسلماً بينهم، فلاحظ.

ابن محمد) كذا قال الشهيد الثاني في حاشيته على رجال ابن داود»^(١).

قوله: الحسن بن رباط:

في الشرح: «الحسن بن رباط مهمل في الرجال»^(٢).

قوله: الحسن بن زياد العطار:

قال في المجمع: «الحسن بن زياد العطار الثقة».

قوله: الحسن بن السري الكاتب الكرخي:

كتب المجلسي بخطه: «روى في بصائر الدرجات عن محمد بن عبد

١ - راجع: الهامش الذي كتبه المصنف (صاحب النقد): ص ٨٨، على ما ذكره الشيخ في رجاله:

ص ٤٦٥ برقم ٢٤ في باب من لم يرو عنهم عليه السلام.

٢ - من الغريب ما ذكره الشيخ محمد سبط الشهيد الثاني في الشرح - أي شرح الاستبصار - من

أن الحسن بن رباط مهمل في الرجال، مع أن الطوسي ذكره في الفهرست: ص ٧٤ برقم ١٧٥، وقال: «الحسن الرباطي، له أصل»، وذكره أيضاً في كتاب رجاله تارة من أصحاب الباقر عليه السلام:

ص ١١٥ برقم ٢٢، وأخرى من أصحاب الصادق عليه السلام: ص ١٦٧ برقم ٢٨، وذكره أيضاً النجاشي في كتاب رجاله: ص ٣٧، وقال: «له كتاب رواية الحسن بن محبوب»، وذكره الكشي

تحت عنوان (ما روي في بني رباط): ص ٣١٣، قال: «قال نصر بن الصباح: كانوا أربعة أخوة،

الحسن، والحسين، وعلي، ويونس، كلهم أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ولهم أولاد كثيرة من حملة الحديث» وبعد ذلك كله كيف يكون الحسن بن رباط مهملًا في الرجال كما يزعم

الشيخ محمد السبط في الشرح، فلاحظ.

الجبار، عن اللؤلؤي، عن إسماعيل بن أبي فروة، عن سعد بن أبي الأصبح، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام جالساً إذ دخل عليه الحسن بن السري الكرخي، فسأله عن شيء فأجابه أبو عبد الله عليه السلام فقال له: ليس كذلك، فقال أبو عبد الله عليه السلام: هو كذلك وردها عليه مراراً كل ذلك يقول أبو عبد الله عليه السلام: هو كذلك، ويقول هو: لا، فقال أبو عبد الله عليه السلام: أترى من جعله الله حجة على خلقه يخفى عليه شيء من أمورهم».

وروى أيضاً «عن محمد بن عيسى، عن النضر، عن أبي داود، عن إسماعيل بن أبي فروة مثله» انتهى^(١).

وأنت تعلم أنه لم ير توثيقه في غير الخلاصة ورجال ابن داود^(٢)، وهاتان الروايتان فيهما ذم عظيم له إلا أنهما ضعيفتا السند.

قوله: الحسن بن سعيد بن حماد:

قال في الشرح: «والحسن ثقة بغير ارتياب عند مشايخنا».

١ - راجع: بصائر الدرجات، للثقة الجليل المحدث شيخ القميين أبي جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار المتوفى بقم سنة ٢٩٠ هـ، في الجزء الثالث، الباب الرابع، طبع إيران سنة ١٢٨٥ هـ.

٢ - راجع: الخلاصة - القسم الأول - ص ٤٢، برقم ٢٣، ورجال ابن داود - القسم الأول - ص ١٠٧ برقم ٤١٣ طبع إيران - دانشگاه.

الحسن بن سليمان بن خالد:

تلميذ الشهيد، مدحه الحر في الوسائل قال: «الشيخ الفاضل انتخب كتاب بصائر الدرجات لسعد بن عبد الله» وعده من الكتب المعتمدة^(١).

١ - راجع: الفائدة الرابعة من الفوائد التي ألحقها بآخر الوسائل في ذكر الكتب المعتمدة التي نقل عنها في الوسائل وشهد بصحتها مؤلفوها وغيرهم.

وذكره أيضاً الشيخ الحر في أمل الآمل - القسم الثاني - باعتباره ولد بالحلة، فقال: «الحسن بن سليمان بن خالد الحلبي، فاضل فقيه له مختصر بصائر الدرجات لسعد بن عبد الله، يروي عن الشهيد عليه السلام، وكان الأحرى أن يترجم له في القسم الأول لأنه عاملي المحتد ولعله لم يتحقق ذلك عنده، وقد أجازته الشهيد الأول مع جمع من العلماء في الحلة بتاريخ ١٢ شعبان سنة ٧٥٧ هـ، وصفه فيها بقوله: «الشيخ الصالح الورع الدين البدل عز الدين أبو محمد الحسن بن سليمان بن محمد الحلبي المولد العاملي المحتد... الخ».

وتسمية جده بخالد لعلها نسبة إلى الجد الأعلى وهو متعارف مشهور وإلا فهو قد ذكر نسبة في آخر إجازته بخطه للشيخ الموفق عز الدين حسين بن محمد بن الحسن الحموياني عليه السلام بقوله: «كتبه عبد الله حسن بن سليمان بن محمد في الثالث والعشرين من شهر المحرم سنة ٨٠٢ هـ» وقد كتبها له علي ظهر الخصال للصدوق.

كما ذكره شيخنا المحقق الشيخ آغا بزرك الطهراني في الذريعة: ج ١، ص ١٧٢ نقلاً عن المغفور له سيدنا الحجة السيد الحسن الصدر الكاظمي في (التكملة) وقد ذكر الإجازة المذكورة بنصها صاحب روضات الجنات في ترجمة الحسن بن سليمان.

وراجع أيضاً: الضياء اللامع في القرن التاسع (الذي لا يزال مخطوطاً) لشيخنا الحجة الطهراني صاحب الذريعة، وتسمية جده بمحمد قد جاء أيضاً في إجازة الشهيد الأول له - كما عرفت - .

وترجم له أيضاً الأفتدي في رياض العلماء بعنوان الحسن بن سليمان بن خالد، كما أنهى نسبة

قوله: الحسن بن شهاب:

في الذخيرة: «الحسن بن شهاب مجهول، إلا أنه يرويه - أي الخبر - صفوان، عن جميل عنه، وهذا قرينة واضحة على كونه من المعتمدين فيكون الخبر من الأخبار المعتمدة»^(١).

⇒ هو في أول كتابه في الرجعة، فقال ما نصه: «يقول الحسن بن سليمان بن خالد» الخ. ويروي الشيخ شمس الدين محمد الجبعي - جد الشيخ البهائي عليه السلام - الصحيفة السجادية عن الشيخ علي بن محمد بن علي بن محلي بالإجازة في سنة ٨٥١ هـ، وهو قرأ الصحيفة على السيد تاج الدين عبد الحميد بن جمال الدين أحمد بن علي الهاشمي الزينبي، وهو يرويها عن عز الدين الحسن بن سليمان الحلبي، وكانت ولادة الشيخ شمس الدين محمد الجبعي سنة ٨٢٢ هـ وتوفي سنة ٨٨٦ هـ، وحكى الأفتدي في رياض العلماء عن خط الشيخ شمس الدين الجبعي ما لفظه: «قال الحسن بن راشد في وصف هذا الشيخ هكذا: الشيخ الصالح العابد الزاهد عز الدين حسن» الخ.

١ - المراد بالحسن بن شهاب الذي في العنوان - هنا - هو الحسن بن شهاب البارقي الذي ذكره المصنف صاحب (التقد) وذكر أنه أورده الشيخ في رجاله في باب أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام، والذي ذكره الوحيد البهبهاني في التعليقة وقال: إنه يروي صفوان عن جميل عنه، لا المراد: الحسن بن شهاب الواسطي فإنه لم يترجم له صاحب (التقد) وإن كان - هذا - أيضاً يروي صفوان عن جميل عنه، وهو من أصحاب الصادق عليه السلام أيضاً، وفي نسخة معتبرة على ما ذكره الاسترابادي في منهج المقال الحسين بن شهاب الواسطي - أي بالتصغير - والمجهول هو الواسطي لا البارقي، وعليه فما أورده صاحب (كتابتنا) من كلام صاحب الذخيرة هنا لا وجه له.

وعلى كل فالوجه في كون الحسن بن شهاب (أيهما كان) من المعتمدين لرواية صفوان عن

الحسن بن شمون:

في المعتمر: «الحسن بن شمون غال ضعيف، قال النجاشي: ليس بشيء»^(١).

⇒ جميل عنه، هو ما ذكره الشيخ في عدة الأصول، من أن صفوان بن يحيى لا يروي إلا عن ثقة، وما ذكره الشهيد الأول في أوائل الذكرى من أن الأصحاب أجمعوا على قبول مراسيله وأنها كالمسانيد وما ذكره الكشي في رجاله: ص ٤٦٦ من أنه من الفقهاء الستة الذين هم من أصحاب أبي إبراهيم موسى وأبي الحسن الرضا عليهما السلام الذين أقر الأصحاب على تصحيح ما يصح عنهم وتصديقهم، وقد روى الكشي أيضاً: ص ٤٢٣ في ترجمته روايات عديدة في مدحه، فراجعها، وثقة أرباب المعاجم الرجالية.

وذكره الشيخ في الفهرست: ص ١٠٩ برقم ٣٥٨، وقال فيه: «أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث وأعدهم... الخ»، وترجم له النجاشي في رجاله: ص ١٤٨ وقال فيه: «ثقة ثقة عين، روى أبوه عن أبي عبد الله عليه السلام وروى هو عن الرضا عليه السلام وكانت له عنده منزلة شريفة».

١ - لم أجد في المعتمر المطبوع ما ذكره صاحب الكتاب مع التصفح التام له، كما أن النجاشي لم يترجم للحسن بن شمون - هذا - في رجاله مستقلاً وإنما ذكر اسمه في ترجمة ابنه محمد بن الحسن بن شمون: ص ٢٥٨، فقال - بعد ذكر اسمه ونسبه - : «أبو جعفر بغدادى واقف، ثم غلا، وكان ضعيفاً جداً فاسد المذهب، وأضيف إليه أحاديث في الوقف، وقيل فيه...» ثم قال: «عن محمد بن الحسن بن شمون قال: ورد داود الرقي البصرة بعقب اجتياز أبي الحسن موسى عليه السلام بها في سنة ١٧٩ هـ، فصار بي أبي إليه وسأله عنهما، فقال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: سواء على الناصب صلى أم زنى».

وقد ذكر الحسن بن شمون - هذا - الميرزا محمد الاستربادي في كتابه تلخيص المقال المعروف بـ (الوسيط) في الهامش قائلاً: «الحسن بن شمون عن محمد بن سنان، عنه أبو محمد المدائني رسالة أبي جعفر الثاني عليه السلام»، ونقل عنه ذلك المولى الأردبيلي في جامع الرواة: ج ١، ص ٢٠٣، فراجع.

قوله: الحسن بن صالح بن حي:

في التنقيح: «الرواية ضعيفة، لأن الحسن بن صالح زيدي تنسب إليه الصالحة منهم» انتهى^(١). وهذه بعينها عبارة الصيمري^(٢).

وذكره الكشي في البترية، قال: «والبترية هم أصحاب كثير النوا، والحسن بن صالح بن حي، وسالم بن أبي حفصة، والحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، وأبي المقدم ثابت الحداد، وهم الذين دعوا إلى ولاية علي عليه السلام ثم خلطوها بولاية أبي بكر وعمر، ويثبتون لهما إمامتهما، ويغضون عثمان وطلحة والزبير وعائشة، ويرون الخروج مع بطون ولد علي عليه السلام يذهبون بذلك إلى الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ويثبتون لكل من خرج من ولد علي عليه السلام عند خروجه الإمامة» انتهى^(٣).

فيظهر من قوله: «ويثبتون لكل من خرج من ولد علي عليه السلام الإمامة» أن البترية فرقة من الزيدية، فتدفع المنافاة المتوهمة بين كلام التنقيح والصيمري أنه زيدي، وبين كلام الشيخ في أنه بترى^(٤) ويعطيه عبارة الملل والنحل، قال:

١ - التنقيح للفاضل المقداد السيوري الحلبي المتوفى سنة ٨٢٦ هـ وهو في شرح المختصر النافع للمحقق الحلبي.

٢ - الصيمري: هو الشيخ مفلح بن الحسين صاحب غاية المرام شرح شرائع الإسلام، وهو تلميذ الشيخ أحمد بن فهد الحلبي المتوفى سنة ٨٤١ هـ.

٣ - راجع: رجال الكشي: ص ٢٠٢، طبع النجف الأشرف.

٤ - يقصد ما ذكره الشيخ الطوسي في التهذيب في باب المياه من «أنه زيدي بترى متروك العمل بما يخص بروايته» كما ذكره المصنف صاحب (التقد): ص ٩١ في ترجمته.

«الصالحية أصحاب الحسن بن صالح بن حي، والبترية أصحاب كثير النواء، وهما متفتتان في المذهب»^(١) ثم قال: «رجال الزيدية أبو الجارود، وزباد بن المنذر العبدي - لعنه جعفر بن محمد عليه السلام - والحسن بن صالح بن حي، ومقاتل بن سليمان» انتهى^(٢).

يبقى الكلام في وجه تسمية البترية بهذا الاسم، وهو ما رواه الكشي بإسناده: «عن سدير، قال: دخلت على أبي جعفر عليه السلام ومعى سلمة بن كهيل، وأبو المقدام ثابت الحداد، وسالم بن أبي حفصة، وكثير النواء، وجماعة معهم، وعند أبي جعفر عليه السلام أخوه زيد بن علي فقالوا لأبي جعفر عليه السلام: نتولى علينا وحسناً وحسيناً ونتبرأ من أعدائهم؟ قال: نعم، قالوا: نتولى أبا بكر وعمر ونتبرأ من أعدائهما؟ قال: فالتفت إليهم زيد بن علي عليه السلام وقال: أتتبرؤون من فاطمة عليها السلام بترتم أمرنا بتركهم الله، فيومئذ سموا البترية» انتهى^(٣) وعلى هذا فالبترية بتقديم التاء على الموحدة، وسيجيء - إن شاء الله تعالى - في ترجمة زياد بن المنذر ما له دخل في المقام.

١ - راجع: الملل والنحل للشهرستاني: ج ١، ص ٢٦١ طبع مصر سنة ١٣٦٨ هـ.

٢ - راجع: المصدر نفسه: ص ٢٦٤.

٣ - راجع: رجال الكشي: ص ٢٠٥، وقد أوردنا الرواية كما ذكرها الكشي وغيره من أرباب المعاجم الذين نقلوها عن رجال الكشي - يعني بتقديم الباء الموحدة على التاء المثناة في كل من لفظة البترية، وبترتم، وبتركم الله - لا سيما إذا رجحنا قول من يقول في وجه النسبة - ممن كتب في الفرق الإسلامية أنهم نسبوا إلى المغيرة بن سعيد الملقب بالأبتر، أما صاحب الكتاب فحيث حسب أن الذي جاء في رواية الكشي بتقديم التاء المثناة على الباء الموحدة فرع عليه قوله: «فالبترية بتقديم التاء على الموحدة»، ثم أورد صاحب الكتاب هنا تعليقه ونصها هكذا: «ويجوز (بترتم) بتقديم الباء من البتر وهو القطع، كما في مجمع البحرين ووجهه ظاهر» وهذا يؤيد ما ذكرناه من الجملة المذكورة، فلاحظ.

قوله: الحسن بن صدقة المدائني:

توقف العلامة رحمته الله في تعديله بتعديل علي بن الحسن لكونه فطحياً^(١) وقد قبل طعنه علي أبان بن عثمان بالناووسية^(٢).

ونحن في ترجمة ابن عقدة أحمد بن محمد بن سعيد ذكرنا الخلاف في توثيق وجرح غير الإمامي، وأنه علي ثلاثة أقوال، وقبول الجرح لا التعديل مما لم أقف عليه لأحد ولا يقتضيه دليل، فكان قبول التوثيق هنا أولى وأحرى، لوجود معارض الجرح في أبان، ووقوع الخلاف من المحدثين، ولجلالته بين المحدثين، وغير ذلك مما ذكرناه في ترجمته، وبعد فقد ذكر هو أخاه مصدق بن صدقة في

١- راجع: خلاصة العلامة الحلبي: ص ٤٥، القسم الأول، فإنه قال: «قال ابن عقدة: أخبرنا علي بن الحسن - أي ابن فضال - قال: الحسن بن صدقة - أحسبه أزدياً - وأخوه مصدق روي عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام وكانوا ثقات، وفي تعديله بذلك نظر، والأولى التوقف» وقد علق علي هذا الكلام الشهيد الثاني رحمته الله في تعليقه علي الخلاصة بقوله: «ضمير كانوا ثقات لا مرجع له إلا رجلان الحسن ومصدق، وكأنه تجوز في الجمع الاثنين والإشارة بقوله: (بذلك) يرجع إلى قول ابن عقدة، ووجه النظر ما سيأتي من عده - يعني عد ابن عقدة - في قسم الضعفاء وإن كان من الأجلء، ومع ذلك لا ينبغي النظر والتوقف ولا يجوز تعلق الإشارة بمجرد قوله: كانوا ثقات، لأن ذلك تصريح بالتوثيق لا مجال للنظر فيه، بل النظر من جهة الموثق كما ذكرناه».

وراجع القسم الثاني من الخلاصة: ص ٢٠٣، حيث عد ابن عقدة أحمد بن محمد بن سعيد فيه، والقسم الثاني إنما هو مختص بذكر الضعفاء ومن رد قوله أو توقف فيه كما صرح في أوله.

٢- راجع: ترجمة أبان بن عثمان في الخلاصة: ص ٢١ برقم ٣ في القسم الأول.

القسم الأول^(١).

ونقل هذا التوثيق عن الكشي ولم يتوقف، فالظاهر القبول، مع أن العلة المقتضية للقبول في مصدق بن صدقة موجودة هنا، فلا وجه للفرقة بينهما. فالتحقيق أن يكون الحسن بن صدقة من الموثق، فإن جعلناه حجة فخبيره مقبول، وإلا فلا.

قوله: الحسن بن العباس بن الحريش:

قال الصالح: «ضبطه العلامة بالحاء غير المعجمة والراء والياء المنقطعة تحتها نقطتين والشين المعجمة»^(٢).

واعلم أن المصنف ذكر رجلاً واحداً بهذا الاسم، وفي الفهرست ذكر رجلين:

أحدهما: ما عنونه المصنف وهو صاحب كتاب (إننا أنزلناه) ولم يذكر عبارته وهي هذه: «الحسن بن العباس بن حريش الرازي، له كتاب ثواب قراءة إننا أنزلناه، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن إسحاق بن سعيد، عن الحسن بن عباس^(٣)».

١ - راجع: ترجمة مصدق بن صدقة في القسم الأول من الخلاصة: ص ١٧٣ برقم ٢٦.
٢ - راجع: خلاصة العلامة - القسم الثاني - : ص ٢١٤ برقم ١٣، وراجع شرح أصول الكافي للمولى الصالح: ج ٧، ص ٣٧٦ كتاب الحجة - باب ما جاء في الاثني عشر عليه السلام والنص عليهم.

٣ - راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٧٨ برقم ١٩٨.

والآخر: «الحسن بن العباس الحريشي، له كتاب رويناه بالإسناد الأول، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه»^(١).

وهذه العبارة هي التي نقلها المصنف عنه، فإن كان بانياً على الاتحاد كما بنى عليه الميرزا^(٢) فهلا ذكر العبارتين، بل كان ذكر العبارة الأولى أولى^(٣).

الحسن بن عبد الله:

في الكافي: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد، عن محمد ابن فلان الواقفي، قال: كان لي ابن عم، يقال له: الحسن بن عبد الله، كان زاهداً، وكان من أعبد أهل زمانه، وكان يتقيه السلطان لجدته في الدين واجتهاده، وربما استقبل السلطان بكلام صعب، يعظه ويأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر، وكان السلطان يحتمله لصلاحه، ولم تزل هذه حالته حتى كان يوم من الأيام، إذ دخل عليه أبو الحسن موسى عليه السلام وهو في المسجد فرآه فأوماً إليه فاتاه، فقال له: يا حسن^(٤) ما أحب إلي ما أنت فيه وأسرني إلا أنه ليس لك معرفة فاطلب المعرفة، قال: جعلت فداك وما المعرفة؟ قال: إذهب فتفقه واطلب الحديث، قال: عن من؟ قال: عن فقهاء

١- راجع: المصدر نفسه: ص ٧٤ برقم ١٧٠.

٢- الميرزا هو الميرزا محمد الاسترآبادي، راجع: منهج المقال: ص ١٠١ طبع إيران سنة ١٣٠٤ هـ.

٣- ووجه كون العبارة الأولى أولى لأنها تتضمن ذكر اسم كتابه وذكر نسبه كاملاً، وذكر السند إلى رواية الكتاب كاملاً بخلاف العبارة الثانية.

٤- في أصول الكافي المطبوع وشرحه للمولى محمد صالح المازندراني: «فقال له يا أبا علي» بدل «يا حسن».

أهل المدينة، ثم عرض علي الحديث، قال: فذهب فكتب ثم جاءه فقرأه عليه فأسقطه كله، ثم قال له: إذهب فاطلب^(١) المعرفة، وكان الرجل معنياً بدينه، قال: فلم يزل يترصد أبا الحسن عليه السلام حتى خرج إلى ضيعة له، فلقيه في الطريق فقال له: جعلت فداك إنني أحتج عليك بين يدي الله تعالى فدلني على المعرفة، قال: فأخبره بأمر المؤمنين عليهم السلام وما كان بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأخبره بأمر الرجلين، فقبل منه، ثم قال له: فمن كان بعد أمير المؤمنين؟ قال: الحسن ثم الحسين عليهم السلام حتى انتهى إلى نفسه، ثم سكت، قال: فقال له: جعلت فداك فمن هو اليوم؟ قال: إن أخبرتك تقبل؟ قال: نعم جعلت فداك، قال: أنا هو، قال فشيء أستدل به، قال: إذهب إلى تلك الشجرة - وأشار إلى أم غيلان^(٢) - فقل لها: يقول لك موسى بن جعفر: أقبلي، قال: فأتيها فرأيتها والله تخذ الأرض خدأً حتى وقفت بين يديه، ثم أشار إليها فرجعت، قال: فأقر به، ثم لزم الصمت والعبادة، فكان لا يراه أحد يتكلم بعد ذلك^(٣).

ولا يبعد أن هذا هو الذي ذكره المصنف بعنوان الحسن بن عبد الله الذي نقله عن إرشاد المفيد فتدبر^(٤).

١ - في أصول الكافي المطبوع وشرحه للمولى الصالح «فاعرف المعرفة» بدل «فاطلب المعرفة».

٢ - أم غيلان: هو شجر السمر من شجر الطلح.

٣ - راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٥٢ - ٣٥٣، كتاب الحجّة، باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة، الحديث الثامن، طبع طهران سنة ١٣٨١ هـ.

٤ - راجع: إرشاد المفيد رحمته الله باب ذكر فضائل الإمام أبي الحسن موسى عليه السلام طبع إيران.

قوله: الحسن بن علي بن أبي حمزة:

سيجيء ذكره في أبيه - إن شاء الله ..

قوله: الحسن بن علي بن عثمان الملقب بسجادة:

قال الصالح: «يكنى أبا محمد من أصحاب أبي جعفر الجواد عليه السلام غال ملعون» ثم ذكر مثل عبارة الكشي إلى قوله: «نصيب»^(١).

وقال المصنف رحمته الله: العليانية فرقة يقولون: إن علياً عليه السلام هو الله - تعالى عن ذلك علواً كبيراً - وإن محمداً صلى الله عليه وآله عبده، والعليانية سميتها الخمسة عليانية، وزعموا أن بشاراً الشعيري - لعنه الله - لما أنكر ربوبية محمد صلى الله عليه وآله وجعلها في علي عليه السلام وجعل محمداً عبد علي عليه السلام وأنكر رسالة سلمان الفارسي، وأقام مقام سلمان محمداً صلى الله عليه وآله مسخ على صورة طير يقال له علياء يكون في البحر، فلذلك سماها العليانية، وبشار الشعيري هو الذي روى الكشي - عند ترجمته - عن الصادق عليه السلام أنه شيطان ابن شيطان خرج من البحر فأغوى أصحابي^(٢).

والمخمسة فرقة يقولون إن محمداً صلى الله عليه وآله هو الله - تعالى عن ذلك علواً كبيراً - وإن سلمان الفارسي، والمقداد، وعماراً، وأبا ذر، وعمرو بن أمية

١ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ٣، ص ٣٨٤، كتاب التوحيد، باب حدوث الأسماء، وراجع أيضاً: رجال الكشي: ص ٤٧٨ - ٤٧٩، برقم ٤٦٥ طبع النجف الأشرف.

٢ - راجع: ترجمة بشار الشعيري في رجال الكشي: ص ٣٤٠ برقم ٢٥٩.

الضمري، هم النبيون والموكلون بمصالح العالم، وزعمت الخمسة، والعلائية والخطابية - وهم أصحاب أبي الخطاب محمد بن مقلاص، لعنه الله - أن كل من انتسب إلى أنه من آل محمد فهو مبطل في نفسه مفتر على الله كذاب، وأنهم الذين قال الله تعالى فيهم إيهود ونصارى في قوله: ﴿وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه﴾^(١).

قوله: الحسن بن علي بن أبي عقيل:

في التنقيح الرائع: «ما رواه ابن أبي عقيل رسلاً، ومثله لا يرسل إلا عن ثقة خصوصاً إذا عمل بالرواية»^(٢) انتهى، وسيجيء - إن شاء الله تعالى - في مراسيل ابن أبي عمير ما ينفعك هنا.

وفي السرائر: «الحسن ابن أبي عقيل العماني في كتابه المسمى (المتمسك بحبل آل الرسول) وهذا الرجل وجه من وجوه أصحابنا، ثقة فقيه متكلم، كثيراً ما كان يثني عليه شيخنا المفيد، وكتابه كتاب حسن كبير، وهو عندي، قد ذكره شيخنا أبو جعفر في الفهرست وأثنى عليه»^(٣) انتهى.

١ - راجع: ما ذكره المصنف (صاحب النقد) في هامش ص ٩٣.

٢ - راجع: التنقيح الرائع شرح المختصر النافع للفاضل المقداد السيوري الحلبي الأسدي (مخطوط).

٣ - راجع: السرائر لابن إدريس الحلبي، أول كتاب الزكاة طبع إيران سنة ١٢٧٠ هـ، وكتاب المتمسك بحبل آل الرسول - هذا - لم يصل بأيدينا، وكان عند العلامة الحلبي كما ذكره في ترجمته: ص ٤٠، برقم ٩، وقال: «نحن نقلنا أقواله في كتبنا الفقهية».

قوله: الحسن بن علي بن الحسن:

احتمل المصنف أن يكون ناصر الحق، وصرح بعض الزيدية بأنه الإمام، وسيجيء - إن شاء الله تعالى في ترجمة يوسف بن محمد بن زياد - كلام فيه.

قال الشيخ البهائي في رسالته الصغيرة لإثبات وجود صاحب الزمان عليه السلام:
«واعلم - وفقك الله للتزود في يومك لغدك، قبل أن يخرج الأمر من يدك - أن المحققين من علمائنا - قدس الله أسرارهم وأعلى في الجنة قرارهم - يعتقدون أن ناصر الحق عليه السلام كان تابعاً في دينه للإمام جعفر الصادق عليه السلام كما يظهر من تأليفاته، وأنه لما كان يدعو الفرق المختلفة في المذاهب إلى نصرته أظهر بعض

⇒ وللحسن بن علي - هذا - أقوال نادرة في المسائل الفقهية:

منها ما حكاه الشهيد الأول في الذكرى - في بحث القراءة في الصلاة - من أن من قرأ في صلاة السنن - في الركعة الأولى - ببعض السورة وقام في الركعة الأخرى ابتداءً من حيث قرأ ولم يقرأ بالفاتحة، وهو غريب ولعله قاسه على صلاة الآيات.

ومنها: ما حكى عنه الشهيد الأول في غاية المراد شرح الإرشاد - كتاب الطهارة - القول بعدم انفعال ماء البثر بمجرد الملاقاة، مع أن المعروف بين القدماء انفعاله بمجرد طهره وبتزج المقدر، وكان هذا مبني على قوله بعدم انفعال الماء القليل بمجرد الملاقاة أو على أن ماء البثر ملحق بالنائع فلا ينجس بالملاقاة، ولو قلنا بنجاسة القليل بها، كما هو رأي المتأخرين.

ومنها: عدم وجوب طواف النساء، وكان يقدم عموم الآيات على خصوص صحيح الروايات، فأفتى بعدم سقوط قضاء الصوم عن المريض المستمر مرضه إلى قابل لعموم قوله تعالى:
﴿فعدة من أيام أخر﴾.

ومنها: فتواه بعدم اشتراط رضا المرأة في نكاح بنت أخيها وبنت أختها عليها، لعموم قوله تعالى:
﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم﴾.

وغير ذلك من الفتاوى النادرة مما ذكره الفقهاء عنه في كتبهم الفقهية، فراجعها.

الأمر التي توجب ائتلاف القلوب خوفاً من أن ينصرف الناس عنه، كما أظهر الجمع بين الغسل والمسح في الوضوء، وكما جمع في فنوت الإمامية والشافعية كما تضمنته كتبهم، وكما أظهر التوقف والتردد في تحليل المتعة وتحريمها، حيث قال في بعض كتبه: إن النكاح قد يوجب الميراث وهو ما كان بولي وشاهدين وقد لا يوجبه وهو نكاح المتعة، وقد كان الصحابة في عصر النبي ﷺ يتمتعون، ثم ادعى بعض الناس أنه ﷺ حرّمها يوم خيبر ولم تجمع الأمة على أنه حلال ولا على أنه حرام، والنكاح الذي لم تجمع الأمة على تحليله فأنا لا أحبه ولا أمر به، والتوقف عند اختلاف الأمة هو الصواب».

هذا كلامه، ثم لا تتعجب يا أخي من أنه كيف لا يدعي الإمامة من نفسه والحال أن أصحابه يعتقدون أنه هو إمام زمانه، فإننا قد وجدنا كثيراً من الأتباع يثبتون لمتبوعهم أموراً هو بريء ممن ادعاها كما زعم النصيرية أن أمير المؤمنين عليه السلام هو فاطر السماوات والأرض وكلما تبرأ من ذلك، وقال: «أنا عبد خالق السماوات والأرض» لم يقبلوا ذلك وأصروا على اعتقادهم حتى أحرقهم بالنار، فإذا اعتقد جماعة من العقلاء الألوهية في علي عليه السلام فلا تتعجب من اعتقاد جماعة من العقلاء الإمامة في ناصر الحق ﷺ.

قوله: الحسن بن علي بن داود:

قال السماهيجي: «الشيخ تقي الدين حسن بن علي بن داود الحلبي كان عالماً فقيهاً متكلماً أديباً نحوياً عروضياً شاعراً، حتى وصفه شيخنا الشيخ الشهيد

الثاني في إجازته^(١) للشيخ حسين بن عبد الصمد بأنه ملك العلماء والأدباء والشعراء، وأثنى عليه ثناء عظيماً، وذكر أن مصنفاته نحو من ثلاثين مصنفاً، إلا أنه لا يخفى على من له أدنى إحاطة في علم الرجال ما في خلاصته^(٢) من عدم الضبط وكثرة الخبط» انتهى^(٣). وشهد على خلاصته بهذه الشهادة جماعة، وهي كذلك كما لا يخفى.

قوله: الحسن بن علي بن زياد الوشا:

قال الصالح: «وكان من وجوه هذه الطائفة، إلا أنه كان واقفياً ورجع لظاهر هذا الحديث^(٤)» ولما رواه الصدوق في عيون أخبار الرضا^(٥) (عن أبيه، عن صالح بن أبي حماد، عن الحسن بن علي الوشا، قال: كنت - قبل أن أقطع على الرضا^(٦) - جمعت مما روي عن أبائه^(٧) وغير ذلك مسائل كثيرة في كتاب

١ - راجع: الإجازة المذكورة في كتاب الإجازات للمجلسي الثاني الملحق بآخر أجزاء البحار: ص ٨٤، وفي الجزء الثاني من كشكول الشيخ يوسف البحراني: ج ٢، ص ٢٠١ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨١ هـ، والشيخ حسين عبد الصمد - هذا - هو والد الشيخ البهائي الحارثي العالمي، وإجازة الشهيد الثاني له مطولة ومؤرخة «ليلة الخميس ثلاث ليال مضين من شهر جمادي الآخرة سنة ٩٤١ هـ كما ذكر في آخرها.

٢ - يقصد كتابه في الرجال ولم نعهد قبل السماهيجي ولا بعده من سماه بالخلاصة.

٣ - راجع: إجازة الشيخ عبد الله ابن الحاج صالح السماهيجي البحراني المتوفى سنة ١١٣٥ هـ للشيخ ناصر الجارودي القطيفي، وقد كتب له الإجازة المطولة في بلدة بهبهان عصر الاثنين ٢٣ صفر سنة ١١٢٨ هـ، وهي مخطوطة.

٤ - يشير المولى محمد صالح المازندراني في شرحه لأصول الكافي، بقوله: «لظاهر هذا الحديث» إلى الحديث الذي رواه النجاشي في رجاله: ص ٣٠ - ٣١، فراجع.

وأحببت أن أثبت في أمره وأختبره عليه السلام فحملت الكتاب في كمي، وصرت إلى منزله أريد منه خلوة أناوله الكتاب، فجلست ناحية متفكراً في الاحتيال للدخول فإذا بغلام قد خرج من الدار وفي يده كتاب فنادى أيكم الحسن بن علي الوشا؟ فقمتم إليه وقلت: أنا، قال: فهالك خذ الكتاب فأخذته وتنحيت ناحية فقرأته فإذا - والله فيه - جواب مسألة مسألة، فعند ذلك قطعت عليه وتركت الوقف^(١).

ولما رواه الشيخ في التهذيب في آخر باب الخمس (عن أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ الهمداني، عن أبي جعفر محمد بن المفضل بن إبراهيم الأشعري قال: حدثنا الحسن بن علي بن زياد، وهو ابن بنت إلياس، وكان وقف ثم رجع فقطع) انتهى^(٢) وذكر وقفه يحتمل أن يكون من الشيخ، وأن يكون من الراوي.

ومن الأصحاب من أنكر أصل وقفه وقدم في الروايات الدالة عليه بضعف السند والله أعلم» انتهى^(٣).

وأنا لم أجد من علماء الرجال من رماه بالوقف، بل عد النجاشي إياه من

١ - راجع: كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق ابن بابويه: ج ٢، ص ٢٢٨ - ٢٢٩، الباب الـ (٥٥) الحديث الأول، طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ، وفي الحديث زيادات على ما ذكره المولى الصالح عن كتاب العيون، فراجع.

٢ - أي انتهى ما في التهذيب للشيخ الطوسي - آخر باب الخمس - باب الزيادات، راجع: ج ٤، ص ١٥٠ الحديث الـ (٣٩) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٩ هـ.

٣ - إلى هنا انتهى ما ذكره المولى محمد صالح المازندراني في شرح أصول الكافي: ج ٦، ص ٢٨٤، كتاب الحجّة، باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة.

وجوه هذه الطائفة يقتضي أن يكون من طائفتنا من أصله^(١) إذ الظاهر أنه من طائفته التي هو منها والواقفية وأضرابهم ليسوا من طائفتنا، ولم نقف في وقفه إلا على هاتين الروایتين^(٢)، وعلى تقدير صحتها فلا يبعد تنزيلهما على فسحة النظر أو زيادة اليقين والبصيرة على نحو ما عرض لمؤمن الطاق وأضرابه، وهذا ليس قدحاً بل هو المطلوب من المكلفين.

هذا ما يقتضيه حاله في المذهب، وأما بالنظر إلى الوثاقة وعدمها فلا أستفيد من كلام النجاشي أكثر من المدح المقتضي للحسن كما نص عليه في الذخيرة، ويظهر من عبارة الصالح^(٣).

قوله: الحسن بن علي بن فضال:

اختلف الفقهاء فيه، فذهب ابن إدريس إلى أنه وجميع بني فضال كفار ملعونون.

قال في السرائر: «الحسن بن فضال فطحي المذهب كافر ملعون، وبنو فضال كلهم فطحية، والحسن رأسهم في الضلال» وهو أحد قولي السيد في المدارك، قال في موضع منها: «وهذه الرواية ضعيفة بأن من جملة رجالها الحسن بن فضال وهو فطحي».

١ - راجع: رجال النجاشي: ص ٣٠.

٢ - يقصد بالروایتين: رواية الصدوق في كتاب عيون أخبار الرضا^(عليه السلام)، ورواية الشيخ الطوسي في التهذيب المذكورتين.

٣ - يشير إلى عبارة المولى الصالح المتقدمة آنفاً بقوله في صدر الترجمة: «وكان من وجوه هذه الطائفة إلا أنه كان واقفياً ورجع لظاهر هذا الحديث» الخ.

وذهب المقدس إلى أن حديثه حسن، قال في المجمع: «ووجه كون روايات الحلبيين موثقات وجود الحسن بن علي وهو خير ممدوح جداً، وليس بواضح كونه فطحياً وقيل: كان ورجع».

وفيه في موضع آخر: «وليس في السند أضعف من الحسن، والظاهر أنه الحسن بن علي بن فضال، وأظنه لا بأس في مثله، إذ هو ممدوح في الكتب بمدح كثير، قال: قال في الخلاصة: وكان جليل القدر، عظيم المنزلة، زاهداً ورعاً ثقة^(١) وغير ذلك من المدح، وإن قيل: إنه كان فطحياً، ورجع في آخر عمره».

وفي موضع آخر منه: «وفي الطريق الحسن بن علي بن فضال، وقيل: إنه فطحي ثقة».

والمصنف^(٢) قال في الخلاصة: «أنا أتوقف في روايته» ومع ذلك يسمي هذا الخبر في المنتهى بالصحيح^(٣) حيث قال: لما رواه الشيخ في الصحيح، نعم ذلك صحيح في الفقيه، فإن كان القول به باعتبار الشيخ روى ذلك عن الصدوق وطريقه إليه صحيح، فذلك صحيح ولكنه بعيد إذ ليس ذلك دأبه» انتهى^(٤).

١ - راجع: الخلاصة - القسم الأول - ص ٣٧ برقم ٢.

٢ - يريد بالمصنف: العلامة الحلبي فإن مجمع الفائدة والبرهان شرح لإرشاد العلامة رحمته.

٣ - لم نجد في الخلاصة ما ذكره عنه صاحب مجمع الفائدة، وقد نقل هو آنفاً أنه قال في الخلاصة إنه «كان جليل القدر، عظيم المنزلة، زاهداً ورعاً ثقة» فعليه لا وجه لما اعترض على العلامة فيما ذكره في المنتهى من تسميته الخبر بالصحيح، ولعل منشأ اشتباه صاحب مجمع الفائدة ما ذكره العلامة في القسم الثاني من الخلاصة: ص ٢٠٣ برقم ١٠ في حق ابنه أحمد بن الحسن بن علي بن فضال من قوله - بعد ترجمته - : «وأنا أتوقف في روايته» فلاحظ.

٤ - إلى هنا انتهى ما ذكره المقدس الأردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان شرح الإرشاد للعلامة الحلبي.

ووافقه على هذا تلميذه السيد في المدارك في قوله الآخر، بل جعله غير قاصر عن الصحيح، قال: «وهذه لا تقصر عن الصحيح، إذ ليس في رجالها من يتوقف في شأنه إلا الحسن بن فضال، فقد قال الشيخ: إنه كان جليل القدر» انتهى^(١).

وأثنى عليه النجاشي، وقال: «إنه كان فطحياً ثم رجع إلى الحق - رضي الله عنه -» انتهى^(٢).

وفي الوسائل: «إن ابن شهر آشوب وثقه»^(٣).

وهو خيرة (تحرير الوسائل)، قال: «وهو موثق، وفيه ابن فضال وقد وردت النصوص على العمل بروايته، فلا فرق بينه وبين الصحيح عند التأمل، خصوصاً وقد عد من أصحاب الإجماع على قول جماعة»^(٤).

والتحقيق أن يقال: لا ريب أن هذا الرجل لم ينف أحد عنه الفطحية من أصل، بل شهد جماعة من العدول عليه بها في الجملة كالكشي، والنجاشي والشيخ وغيرهم، حتى أن ظاهر كلام ابن إدريس: أنه مات عليها وهو ظاهر الطريحي، حيث قال: «الحسن بن علي بن فضال فطحي ثقة»^(٥) فهذا القدر كاف في ذلك.

١- راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٣٧ برقم ٢.

٢- راجع: رجال النجاشي: ص ٢٧.

٣- راجع: آخر الجزء الثالث من الوسائل في ترجمته، وراجع أيضاً: معالم العلماء لابن شهر آشوب المازندراني: ص ٣٣ برقم ١٨٤ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ.

٤- راجع: تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي صاحب الوسائل (مخطوط).

٥- راجع: ترتيب مشيخة من لا يحضره الفقيه لفخر الدين الطريحي (مخطوط).

يبقى الكلام في رجوعه عنها، فالذي يقتضيه النظر ذلك، لأن ذلك حكم به الكشي والنجاشي^(١) وروياه أيضاً بطريق صحيح عن محمد بن عبد الله بن زرارة، وهو وإن جهله الشهيد^(٢) فقد وثقه النجاشي هنا^(٣) وكذلك الشيخ في الفهرست ذكر الفطحية والرجوع عنها^(٤)، وهؤلاء عيون الرجال، ومراصد الجرح والتعديل وسائر الأحوال، فإذن لا يصغى إلى ظاهر كلام ابن إدريس، على أنهم أقرب عهداً بحاله، ويرى الحاضر ما لا يرى الغائب.

ولا إلى ما أورده الشهيد الثاني على الرواية من أن المبشر غير معلوم^(٥) لأن الظاهر ما استظهره المصنف^(٦) وغيره أنه هو محمد بن عبد الله بن زرارة.

لكن يرد الإشكال من جهة أن الرجوع وقع عند موته، فالروايات التي رواها كلها وقعت أيام فطحته فلا تأثير للرجوع في خروج روايته عن روايات الفطحية،

١ - راجع: رجال الكشي: ص ٤٧٣ برقم ٤٥٢، ورجال النجاشي: ص ٢٨.

٢ - فقد علق الشهيد الثاني - في تعليقه على خلاصة العلامة الحلبي (المخطوطة)، في ترجمة الحسن بن علي بن فضال - ما لفظه: «في هذا السند محمد بن عبد الله بن زرارة وحاله مجهول».

٣ - راجع: رجال النجاشي: ص ٢٨.

٤ - راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٧٢ - ٧٣، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ.
٥ - يقصد بما أورده الشهيد الثاني على الرواية ما ذكره في تعليقه على الخلاصة كما ذكرنا في تعليقتنا آفة الذكر، والمراد بالمبشر - بكسر الشين المعجمة - هو محمد بن عبد الله بن زرارة، وعبر عنه بالمبشر لأنه بشر علي بن الريان ومحمد بن الهيثم التميمي بأن الحسن بن علي بن فضال رجح عن الفطحية قبل وفاته وقال بإمامة أبي الحسن الرضا عليه السلام كما في رواية النجاشي: ص ٢٧.

٦ - راجع: ص ٩٥ من (النقد).

فعلى القول بعدم حجية الموثق يزداد الإشكال، وتسقط أخباره من أصل، وعلى القول بالحجية يرد الإشكال من جهة الترجيح عند المعارض، لأنه موثق بل من أعلى مراتب الموثق.

والعجب ممن قبل رواياته من القائلين بعدم حجية الموثق كصاحب المدارك لم يلتفتوا إلى هذا الإشكال، ولعل العذر والتفصي عنه بأن وثاقته تمنعه من سكوته عن بيان الكذب والتحريف في أخباره لو كان، فسكوته^(١) دليل على قبوله لها ويكون كقبول سائر العدول.

ويندفع هذا العذر في هذا المقام أن المعلوم أن التوبة (الرجوع خ ل) إنما وقعت عند غمرات الموت، وهذا الوقت مما لا يتمكّن فيه ذلك والشك في تحقيق الإشكال كاف.

وقد يقال في دفعه أيضاً: بأن الذي وقع في الغمرات هو إظهار الإيمان، وقوله: «نظرنا في الكتب فما رأينا لعبد الله شيئاً»^(٢) دليل على سبقه على تلك الحال، وهذا إن تم يعود الإشكال إلى الشك في كل رواية هل رواها في أيام فطحته أو أيام رجوعه، لعدم تاريخ صدور الروايات عنه.

ويمكن دفعه بما قررناه في دفع الإشكال الأول. وبعد ففي النفس من هذا

١ - يعني: إن سكوت الحسن بن علي بن فضال في حال مرضه عن الأخبار التي رواها في حال صحة بدنه وفي حال الانحراف دليل على قبول صاحب المدارك لها.

٢ - يعني: قول الحسن بن علي بن فضال وهو في غمرات الموت: «قد نظرنا في الكتب فما رأينا لعبد الله شيئاً» - كما رواه النجاشي - دليل على سبق النظر المذكور على حال مرضه وأنه في غمرات الموت، والمراد بعبد الله - هذا - عبد الله بن جعفر الأقطع الذي تعتقد الفطحية بإمامته.

كله شيء فتدبر.

فائدة:

وقع في بعض أسانيد الشيخ رواية الحسن المذكور عن علي بن مهزيار^(١) وأنكرها في المنتقى، وحكم بسقوط الوساطة، وجعلها أحمد بن محمد، أو محمد بن الحسين، وأنا لا أستبعد روايته عنه لقربهما زماناً لأنك قد علمت مما تقدم أنه مات في أيام الكاظم عليه السلام وعلي بن مهزيار - على ما ذكره الشيخ والنجاشي - من أصحاب الرضا والجواد والهادي عليهم السلام ولا يبعد ملاقاتهما، فتأمل^(٢).

قوله: الحسن بن متيل:

يروى عنه ابن بابويه بواسطة محمد بن الحسن بن الوليد، ووصفه بالدقاق،

- ١ - من الموارد التي جاءت في أسانيد الشيخ الطوسي روى فيها الحسن المذكور عن علي بن مهزيار ما جاء في التهذيب في كتاب الصلاة، باب أحكام السهو من أبواب الزيادات، وباب الصلاة على الأموات، وما جاء في الاستبصار في باب ترتيب جوائز الرجال والنساء.
- ٢ - قال العلامة الفقيه الحجة المامقاني رحمته الله في تنقيح المقال معترضاً على هذا الكلام من صاحب الكتاب، بقوله: «ما ذكره من موت الحسن بن علي بن فضال في أيام الكاظم عليه السلام من غرائب الكلام، بعد تصريح الشيخ وابن شهر آشوب والعلامة بكونه خصيصاً بالرضا عليه السلام وكان حق التعبير أن يقول: لأن الحسن من خصصي الرضا عليه السلام وعلي بن مهزيار كذلك، فملاقاتهما لا مانع منها» ويزيد ذلك غرابة أن وفاة الإمام الكاظم عليه السلام سنة ١٨٩ هـ، ووفاة الحسن بن علي بن فضال - على ما ذكره النجاشي والشيخ الطوسي وغيرهما - في سنة ٢٢٤ هـ، فيكون بين وفاة الكاظم عليه السلام ووفاة الحسن زهاء ٣٥ سنة.

كما في المجلس الخامس والتسعين من أماليه^(١) فالحسن المذكور بعيد هذا بقوله: الحسن^(٢) ووصفه في مشيخة الفقيه بالدقاق، الظاهر أنه هو هذا.

ورأيت في المشيخة الحسن بن متيل^(٣) وفي موضع آخر الحسن بن متيل الدقاق بواسطة ابن الوليد^(٤) وفي كل هذه المواضع وقع رواية الحسن بن متيل عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب فتعين الاتحاد.

وعن ضوابط الأسماء: «متيل بالميم المفتوحة والتاء المنقطة فوقها نقطتين المشددة ولا م في الآخر بعد ياء الخاتمة»^(٥).

وقال الطريحي: «وحاله - أي الحسن - غير متضح، لكن العلامة صحح طريقه وهو أعلم» انتهى^(٦).

١ - راجع: الحديث الثالث من أحاديث المجلس الخامس والتسعين يوم الأربعاء لاثنتي عشرة ليلة بقيت من شعبان سنة ٣٦٨ هـ، في مشهد الرضا عليه السلام من أمالي الصدوق ابن بابويه: ص ٦٦٨ طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٠ هـ.

٢ - يريد (الحسن) الذي ذكره المصنف: ص ٩٧ بقوله: «قال العلامة عليه السلام طريق الصدوق إلى جعفر بن ناجية صحيح، وفيه الحسن بن متيل» وراجع: ما ذكره العلامة الحلبي في الفائدة الثامنة في آخر الخلاصة التي ذكر فيها طرق الشيخ ابن بابويه الصدوق في كتابه (من لا يحضره الفقيه): ص ٢٨٠.

٣ - راجع: مشيخة من لا يحضره الفقيه آخر: ج ٤، ص ٣٦ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٨ هـ.

٤ - راجع: المشيخة أيضاً: ص ٥٠ وص ٥١ وص ٧٨ وص ١٢١ وص ١٣١، وراجع أيضاً: التهذيب للشيخ الطوسي - كتاب المزار - ج ٦، ص ٤٢، فإنه روى رواية في فضل زيارة الحسين عليه السلام في طريقها الحسن بن متيل ووصفه فيها بالدقاق.

٥ - راجع: ضوابط الأسماء، للشيخ فخر الدين الطريحي النجفي المتوفى سنة ١٠٨٥ هـ، حرف الحاء المهملة، طبع إيران سنة ١٣٧٥ هـ.

٦ - راجع: ترتيب مشيخة (من لا يحضره الفقيه) للشيخ فخر الدين الطريحي النجفي ←

لكن قول النجاشي: «وجه من وجوه أصحابنا»^(١) لاشك في إفادته الحسن، وفي إفادته التوثيق قول يجيء - إن شاء الله تعالى - في ترجمة الحسين بن أبي العلاء.

قوله: الحسن بن محبوب:

في الوسائل، عن مستطرفات السرائر: «كتاب المشيخة تصنيف الحسن بن محبوب السراد صاحب الرضا عليه السلام وهو ثقة عند أصحابنا جليل القدر كثير الرواية، أحد الأركان الأربعة في عصره، وكتاب المشيخة معتمد» انتهى^(٢). وكونه أحد الأركان الأربعة هي عبارة الشيخ في الفهرست^(٣). ولم أقف على الثلاثة الأخر^(٤) وتقدم في ترجمة حذيفة بن اليمان معنى الأركان.

واعلم أن جماعة من الفقهاء، منهم السبزواري، والشهيد الثاني عدوه كابن

⇒ (مخطوط) في مكتبة آل الشيخ نعمة الطريحي في النجف الأشرف، وفي غيرها من المكتبات.

١ - راجع: رجال النجاشي: ص ٣٩.

٢ - راجع: الفائدة السادسة من الفوائد التي ألحقها صاحب الوسائل بآخر أجزائه، وراجع أيضاً: مستطرفات السرائر الملحقة بآخر السرائر لابن إدريس الحلبي، طبع إيران سنة ١٢٧٠ هـ، فيما استطرفه من كتاب مشيخة الحسن بن محبوب السراد.

٣ - راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٧١، رقم ١٦٢.

٤ - علق الشيخ عناية الله القهبائي في هامش مجمع الرجال: ج ٢، ص ١٤٥ طبع إصفهان سنة ١٣٨٤ هـ، على ما ذكره الشيخ الطوسي في الفهرست من قوله: «ويعد في الأركان الأربعة» ما هذا نصه: «كأن الثلاثة الأخر تدور بين يونس بن عبد الرحمن، وأحمد بن محمد بن عمرو بن أبي نصر، وصفوان بن يحيى، ومحمد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة».

أبي عمير في أنه لا يرسل إلا عن ثقة.

قال في المشرق: «وصف شيخنا الشهيد الثاني في بحث من شرح الشرايع حديث الحسن بن محبوب عن غير واحد بالصحة»^(١) وسيجيء في ترجمة ابن أبي عمير تحقيق هذا المطلب - إن شاء الله تعالى - .

الحسن أبو علي بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن اشناس البزاز:

من مصنفى أصحابنا عليه السلام قاله ابن طاووس في كتاب الإقبال وقال - قدس الله روحه - «وجدنا في كتاب عمل ذي الحجة من نسخة بخطه، تاريخها سنة سبع وثلاثين وأربعمائة» هكذا نقل المجلسي، ثم قال: «أقول: عندي صحيفة كاملة بروايته، وهو داخل في بعض إجازات الصحيفة».

قوله: الحسن بن محمد بن خالد بن عمر الطيالسي:

في المعتبر: «الطيالسي ضعيف» وهذه النسبة مشتركة بينه وبين أخيه عبد الله، ولم أعلم أيهما أراد.

وعلى كل تقدير فلا وجه لهذا التضعيف، لأن كلاً منهما ثقة لا سيما أخاه وثقهما النجاشي^(٢).

١ - راجع: مقدمة مشرق الشمسين للشيخ البهائي: ص ٤، طبع إيران سنة ١٣١٩ هـ.

٢ - راجع: ص ١٦٢ من رجال النجاشي في ترجمة عبد الله بن أبي عبد الله محمد بن خالد بن عمر الطيالسي أبي العباس التميمي، فإنه قال فيه وفي أخيه الحسن إن كلاً منهما ثقة.

قوله: الحسن بن محمد بن سماعة:

في التنقيح: «الرواية ضعيفة لأن في طريقها الحسن بن محمد بن سماعة، وهو واقفي».

وفي كشف الرموز: «أبناء سماعة واقفيون» انتهى^(١).

وهذا عام في جميع أبنائه، ولا يبعد شموله لأبناء أبنائه، بل الظاهر ذلك بقريئة المورد.

وفي غاية المرام: «والرواية قاصرة عن المطلوب لضعف سندها لأن في طريقها الحسن بن محمد بن سماعة وهو واقفي»^(٢).

واعلم أن سماعة رجلان:

أحدهما: ابن موسى وهو وأبناؤه واقفيون.

والآخر: سماعة بن مهران، وهو أيضاً واقفي على الأظهر.

وقد نبه الكشي على أن الحسن هذا هو من أولاد الأول لا الثاني^(٣)، وهو

١ - راجع: كشف الرموز شرح المختصر النافع للحسن بن أبي طالب اليوسفي الآبي، وراجع أيضاً: التنقيح للفاضل المقداد السيوري الحلبي، وهو أيضاً شرح للمختصر النافع للمحقق الحلبي، وكلاهما مخطوطان.

٢ - غاية المرام في شرح شرائع الإسلام للشيخ مفلق بن الحسين الصيمري تلميذ الشيخ أحمد بن فهد الحلبي (وهو مخطوط).

٣ - راجع: رجال الكشي: ص ٣٩٨، برقم ٣٣٩ و ٣٤٠.

الذي وقفنا عليه في نسخة مصححة مكتوبة بخط السيد عناية الله^(١) وهو الظاهر أيضاً، لأنه على النسخة الأخرى التي رواها المصنف رحمته الله تناقض هذه العبارة كما لا يخفى.

وأما ما نقله المصنف مما يفهم من كلام النجاشي^(٢) فلا اعتماد عليه، لأنه ذكر في ترجمة سماعة بن مهران: أنه يكنى أبا محمد وأنه كوفي نزل كندة، وأنه واقفي، والمصنف فهم ذلك من الكنية وأنت تعلم أن الكنية في كلام العرب لا تستلزم وجود الابن، وأن هذا لا يعارض صريح كلام الكشي، وأنه لا يستلزم أن يكون هذا ذلك.

وبهذا يندفع ما استند إليه من كلام الشيخ^(٣) وغايته أن محمد بن سماعة مشترك بين ابن مهران وابن موسى، وهذا لا مجال لإنكاره، لأن النجاشي ذكر محمد بن سماعة بن موسى والشيخ أيضاً ذكر محمد بن سماعة بن مهران بل لا يبعد أن يكون في كلام النجاشي إشارة إلى ذلك، فتأمل.

الحسن بن موسى الخشاب:

قال الخليل: «بفتح الحاء المعجمة وشد الشين المعجمة والموحدة»

١ - راجع: مجمع الرجال لعناية الله القهبائي: ج ٢، ص ١٤٩ و ١٥٠، فيما نقله عن رجال الكشي في ترجمة الحسن بن محمد بن سماعة، مع ما ذكره في هامش الصفحتين المذكورتين.
٢ - يعني مما يفهم من كلام النجاشي عند ترجمة سماعة بن مهران: ص ١٤٦، و ترجمة محمد بن سماعة بن موسى: ص ٢٥٢.

٣ - يعني ما استند إليه المصنف من كلام الشيخ الطوسي في التهذيب - باب نزول المزدلفة - : ج ٥، ص ١٨٩ الحديث الرابع، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٩ هـ.

انتهى^(١).

اختلف فيه فضعه في المدارك، قال: «في الرواية قصور من حيث السند بأن من جملة رجالها الحسن بن موسى الخشاب وهو غير موثق بل ولا ممدوح مدحاً يعتد به».

وهو ظاهر كلام الشرح^(٢) حيث قال: «إن الحسن بن موسى الخشاب غير ثقة - إلى آخر ما تقدم - في ترجمة أحمد بن إسماعيل الميثمي، وبعض ذهب إلى أنه ثقة لظاهر قول النجاشي من وجوه أصحابنا» انتهى^(٣)، وهو الأولي كما تقدم في المسائل^(٤).

قوله: الحسن بن يوسف بن مطهر:

مطهر بصيغة المفعول، هذا الرجل اتفق علماء الإسلام على وفور علمه في جميع الفنون، وسرعة التصنيف، وبالغوا فيه وفي وثاقته، وكان قلب الأخبارية - سيما محمد أمين الاستربادي - أثقل من صخر، كما يظهر من الفوائد المدنية.

قال السماهيجي في إجازته: «الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر - بصيغة المفعول - الحلبي، وهذا الشيخ بلغ في الاشتهار بين الطائفة بل العامة شهرة الشمس في رابعة النهار، وكان فقيهاً متكلماً حكماً منطقياً هندسياً رياضياً، جامعاً

١ - راجع: شرح الكافي للخليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

٢ - يقصد بالشرح: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني عليه السلام.

٣ - راجع: رجال النجاشي: ص ٣٣، في ترجمة الحسن بن موسى الخشاب.

٤ - راجع: ص ١٣٣ في المسائل قوله: «ومنها قولهم: وجه» مع ما علناه في الهامش هناك.

لجميع الفنون، متبحراً في كل العلوم من المعقول والمنقول، ثقة إماماً في الفقه والكلام والأصول، وقد ملأ الآفاق بتصنيفه، وعطر الأكوان بتأليفه، ومصنفاته أكثر من أن تحصر وأجل من أن تقصر، وقد ذكر أكثرها في خلاصة الأقوال، إلا أنه رحمه الله كان أصولياً بحتاً، ومجتهداً صرفاً، حتى قال مولانا محمد أمين بن محمد شريف الاسترابادي: إنه أول من سلك طريقة الاجتهاد من أصحابنا، وليس الأمر كما قال، بل الاجتهاد سابق عليه إلا أنه رحمه الله هو روجها وقومها وقررها وسومها، وسلك في تصنيف الحديث إلى التنوع إلى الأربعة الأنواع^(١) ومن وقف على كتب استدلاله، وعرف حقيقة تفصيله وإجماله، وغاص في بحار مقاله، وقف على العجب من كثرة الاختلاف في أقواله، وعدم التثبت في الاستدلال حق التثبت، وعدم شدة الفحص للأحاديث حق التفحص، فإن من وقف على كتاب المنتهى وجده يحذو فيه حذو المعبر، ومن وقف على كتاب القواعد وجده غالباً يحذو حذو الشرايع، والإرشاد يحذو حذو القواعد، إلا أنه سلك في كل منها - عما تقدمها - مسلك التلخيص والإيجاز - إلى أن قال - : وبالجملة فالرجل لا ينكر فضله الغزير، ولا يخفى حاله على الصغير والكبير، لكنه كان رحمه الله من شدة حرصه على التصنيف واستعجاله في التأليف، وحدة نظره وفهمه، وغازاة فضله وعلمه، لا يراجع وقت جريان القلم أصول المسائل التي بلغها قلمه، بل يكتب كلما في ذلك الحال وصل إليه فهمه، وأحاط به علمه، وإن ناقض ما سبق، وعارض ما سلف.

١ - الأربعة الأنواع هي الصحيح والحسن والموثق والضعيف، وعليه جرى المتأخرون في وصف الحديث، راجع في تفصيل ذلك والسبب الذي دعا العلامة رحمه الله إلى هذا التنوع ما ذكره البهائي رحمه الله في أول مشرق الشمسين: ص ٣، وراجع أيضاً الكتب المؤلفة في علم دراية الحديث.

ولد ﷺ في سنة تسع وعشرين من شهر رمضان سنة ثمان وأربعين وستمائة، وتوفي ليلة السبت حادي عشر محرم الحرام سنة ست وعشرين وسبعمائة، فيكون عمره نحواً من ثمان وسبعين سنة، ودفن بالمشهد الغروي على مشرفه السلام.

ومن جملة تلامذته ولده الشيخ فخر الدين أبو طالب محمد، وتلمذ عليه جملة من الفضلاء، منهم الشهيد ﷺ « انتهى (١) .

وما ذكره من تنويع الحديث ليس فيه طعن عليه، وقد حققناه في كتابنا (الحق الحقيقي). وأما ما ذكره من الاضطراب فكذلك وسره ما ذكره كما لا يخفى (٢).

* * *

١ - راجع: إجازة الشيخ عبد الله ابن الحاج صالح السماهيجي - الطويلة - للشيخ ناصر الجارودي

القطيفي المؤرخة عصر الاثنتين ٢٣ صفر سنة ١١٢٨ هـ .

٢ - راجع: ترجمة مفصلة للعلامة الحلبي في مقدمة (خلاصة الأقوال) المطبوع بالنجف الأشرف

سنة ١٣٨١ هـ .

باب الحسين

قوله: الحسين بن أبي العلاء:

اسم أبي العلاء خالد، كما ذكره الكشي^(١) والمصنف عليه السلام واختلف فيه^(٢) رأي الفقهاء، ومنشأه الاختلاف في معنى (الأوجه) ومقتضاه، وقد تقدم نظيره في الحسن بن موسى الخشاب، فقال المصنف: «ربما يقال: قوله وكان الحسين أوجههم يدل على توثيقه، لأن عبد الحميد ثقة، والحسين أوجه منه»^(٣).

وعلق عليه المجلسي فقال: «لا يخفى عدم دلالة على التوثيق صريحاً، فإن

١- راجع: رجال الكشي: ص ٣١١، برقم ٢١١.

٢- في شرح التهذيب «الحسين بن أبي العلاء، فإن توثيقه لم أره إلا فيما ينقل عن السيد جمال الدين ابن طاووس في البشري، والحال كما ترى، أما ما في النجاشي من أن الحسين كان أوجه أخوته مع أن أحدهما ثقة، فإن الظاهر أن هذا من كلام أحمد بن الحسين الغضائري، فإن النجاشي قال فيه: (وقال أحمد بن الحسين هو مولى بني عامر وأخوه علي وعبد الحميد روى الجميع عن أبي عبد الله عليه السلام وكان الحسين أوجههم) وأحمد بن الحسين حاله غير معلوم» وإني متوقف في كون هذا من كلام أحمد، بل من كلام النجاشي، فإن الظاهر عدم وصول كلام أحمد إلى هذا القول، فلنا أن نقول على تقدير تسليم ما ذكر: إن كونه أوجه أخويه لا يستلزم التوثيق عند التأمل. (منه عليه السلام).

٣- راجع: ما ذكره المصنف في هامش الترجمة: ص ١٠١، ويقصد بعبد الحميد: أخ الحسين بن أبي العلاء الخفاف، وقد ذكر الأخوة النجاشي في رجاله: ص ٤٢، عند ترجمة أخيهم الحسين بن أبي العلاء، فراجع.

الظاهر أن المراد بالأوجه الأشهر والأعرف بين الناس، وهو لا يدل على التوثيق، إلا أن يقال: المراد بالأوجه بين أرباب الحديث، وهو مستلزم لأكثرية الاعتماد عليه وقد يقال: هو كلام أحمد بن الحسين الغضائري، وحاله غير معلوم، فعلى تقدير كونه دالاً على التوثيق لا يعتمد عليه. وقيل: الظاهر أنه كلام النجاشي، وفيه نظر» انتهى^(١).

وفيه نظر، لأننا قد حققنا فيما سبق وثيقة أحمد ابن الغضائري، وأيضاً فإنه على المعنى الأول يدل على أكثرية اعتماد الناس عليه، كما أن (الأوجه بين أرباب الحديث) مستلزم لأكثرية اعتمادهم عليه، لا فرق، وكل منهما كاف لإثبات الوثيقة. وفي الشرح: «والحسين بن أبي العلاء غير معلوم التوثيق إلا بما نقله ابن داود عن ابن طاووس في البشري، وكونه أوجه أخويه كما في كتب الرجال مع أن أحدهما ثقة لا يقتضي التوثيق بعد التأمل»^(٢).

وقال في المجمع: «الحسين بن أبي العلاء ليس بواضح التوثيق، لأنه نقل في رجال ابن داود^(٣) عن الكشي: (فيه نظر عندي لتهافت الأقوال، وحكى سيدنا جمال الدين في البشري تزكيته) فإن ثبت فالخبر صحيح»^(٤).

١ - التعليقة - هذه - للمجلسي الثاني، وهي من جملة حواشيه على كتب الرجال، وهي أحد مصادر الكتاب التي ذكرها في المقدمة، فراجع: ص ٧.

٢ - راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني رحمته (مخطوط).

٣ - ابن داود لم ينقل الجملة التالية عن الكشي كما هو ظاهر عبارة صاحب (المجمع) وإنما ذكر ابن داود أن الحسين بن أبي العلاء ذكره الكشي في رجاله والجملة التالية إنما هي من كلام ابن داود، فراجع: ص ١٢٠ - القسم الأول - برقم ٤٦٣.

٤ - راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلبي، للمقدس الأردبيلي (مطبع).

وفي المدارك: «نجيب عنه أولاً بعدم وضوح السند فإن الراوي - وهو الحسين بن أبي العلاء - لم ينص الأصحاب على توثيقه».

وفي الذخيرة: «الحسين بن خالد غير موثق».

وفي الوسائل: «فكونه أوجه منه يشعر بالتوثيق. قاله بعض علمائنا، ونقل عن ابن طاووس في البشرى تركيته»^(١).

الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه الهمداني النحوي:

قال اليافعي في تاريخه: «إنه أتى بغداد واستفاد من أعيان العلماء كابن الأنباري، وأبي عمرو الزاهد، وابن دريد، والسيرافي، ثم أتى حلب وتوطن فيها، واشتهر بالفضل في الآفاق، وكان معظماً مكرماً عند آل حمدان، وكانوا يستفيدون منه، وله كتاب يذكر فيه ما ليس في كلام العرب، وكتاب الآل، ذكر فيه أولاً معنى الآل، ثم ذكر تواريخ الأئمة عليهم السلام الاثني عشر، ومواليدهم، ووفياتهم وسائر أحوالهم، وكتاب الاشتقاق، وكتاب الجمل، وشرح مقصورة ابن دريد، وتوفي سنة سبعين وثلاثمائة» كل هذا بخط المجلسي رحمته الله^(٢).

١- راجع: آخر الوسائل - باب الحاء - في ترجمة الحسين بن أبي العلاء الخفاف أبي علي الأعور.

٢- نقل ذلك المجلسي الثاني رحمته الله عن تاريخ مرآة الجنان لليافعي: ج ٢، ص ٣٩٣، طبع حيدرآباد دكن سنة ١٣٣٨ هـ، ولكن المجلسي لخص ما ذكره اليافعي مع تغيير يسير، فراجعه.

وترجم للحسين بن أحمد بن خالويه - هذا - الحموي في معجم الأدباء، وعد من مؤلفاته كتاب الآل وقال: «ذكر في أول ذلك الكتاب أن الآل ينقسم إلى خمسة وعشرين قسمًا، وذكر فيه الأئمة الاثني عشر ومواليدهم ووفياتهم»، وترجم له أيضاً ابن خلكان في وفيات الأعيان، وأرخ وفاته سنة ٣٧٠ هـ.

وفي الإقبال لابن طاووس في عمل شعبان: «مروي عن ابن خالويه - ثم قال - : واسم ابن خالويه الحسين بن محمد، وكنيته أبو عبد الله وذكر النجاشي: أنه كان عارفاً بمذهبتنا مع علمه بعلوم العربية واللغة والشعر وسكن بحلب^(١) وذكر محمد بن النجار في التذييل - وقد ذكرناه في الجزء الثالث من التحصيل - فقال: عن الحسين بن خالويه كان إماماً أحد أفراد الدهر في كل قسم من أقسام العلم والأدب، وكان إليه الرحلة من الآفاق وسكن بحلب، وكان آل حمدان يكرمونه ومات بها» انتهى^(٢).

الحسين بن أحمد بن محمد بن أحمد:

الأشناني الدارمي، الفقيه العدل ببلخ، هكذا وقع في معاني الأخبار^(٣) فهو من مشايخ الصدوق.

وفي الخصال: «حدثنا أبو عبد الله الحسين بن أحمد الأشناني العدل ببلخ»^(٤) ولم يذكره المصنف.

١ - راجع: رجال النجاشي: ص ٥٣.

٢ - راجع: كتاب الإقبال للسيد رضي الدين علي بن موسى بن طاووس الحسيني المتوفى سنة ٦٦٤ هـ: ص ٦٨٥، طبع إيران سنة ١٣١٢ هـ، أما كتاب التحصيل الذي ذكره السيد ابن طاووس فهو كتاب كبير في عدة أجزاء، ويظهر من الإقبال - كما عرفت - أن فيه تراجم، وكما ذكر في عمل النصف من شعبان: ص ٧٠١، ما نصه: «رويناه في الجزء الثاني من كتاب التحصيل في ترجمة أحمد بن المبارك بن منصور بإسناده إلى مولانا علي عليه السلام».

٣ - راجع: معاني الأخبار للصدوق: ص ٢٠٥، باب قول النبي ﷺ لعلي عليه السلام: «يا علي لك كنز في الجنة وأنت ذو قرنيها» الحديث الأول، طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٩.

٤ - راجع: الخصال للصدوق ابن بابويه: ج ٢، ص ٢٨٥، باب الثمانية عشر، طبع إيران ←

الحسين بن أحمد بن هلال:

هكذا وقع في بعض أسانيد أصول الكافي^(١).

⇒ (طهران) سنة ١٣٧٧ هـ، ولكن فيه (الرازي) بدل (العدل).

١ - لا يخفى أن الموجود في نسخ الكافي - المطبوعة والمخطوطة التي اطلعنا عليها - هكذا: «الحسين بن أحمد، عن أحمد بن هلال» راجع كتاب الحجة - باب الغيبة - من أصول الكافي: ج ١، ص ٣٤٢، الحديث الـ (٢٩)، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ، ولعل نسخة صاحب الكتاب من (الكافي) التي نقل عنها كان فيها سقط. والحسين بن أحمد - هذا - هو المذكور في بعض الروايات بعنوان الحسين بن أحمد المالكي كما ذكره الوحيد البهبهاني في تعليقه على منهج المقال للميرزا الاسترآبادي، ثم قال الوحيد: «ولعله الحسن وقال السيد الداماد عليه السلام الحسن مكبراً، كذا ذكره الشيخ في رجاله من أصحاب العسكري عليه السلام عن أحمد بن هلال العبرثاني، عنه الحسين بن محمد القطعي ومن في طبقتهما، وحسبان أنهما أخوان لا مستند له، وربما يزعم أنه ابن أخ الحسين بن مالك القمي من أصحاب الهادي عليه السلام وأن المالكي نسبة إلى مالك الأشعري القمي» هكذا قال الوحيد البهبهاني في تعليقه: ص ١١٣، طبع إيران سنة ١٣٠٤ هـ.

وأما أحمد بن هلال العبرثاني فهو الذي ذكره الشيخ الطوسي في رجاله تارة في أصحاب الهادي عليه السلام وقال: «بغداداي غال» وأخرى في أصحاب العسكري عليه السلام مقتصراً على اسمه واسم أبيه.

وذكره أيضاً في الفهرست وقال: «ولد سنة ١٨٠ هـ ومات سنة ٢٦٧ هـ، كان غالباً متهماً، وقد روى أكثر أصول أصحابنا».

وذكره أيضاً في التهذيب في باب الوصية لأهل الضلال: ج ٩، ص ٢٠٤، فإنه - بعد أن روى الرواية وفيها أحمد بن هلال - قال: «إنه ضعيف الإسناد جداً لأن رواته كلهم مطعون عليهم، وخاصة صاحب التوقيع أحمد بن هلال فإنه مشهور بالغلو واللعنة، وما يختص بروايته لا

قال في مرآة العقول: «هو مجهول» والظاهر أنه تصحيف: الحسين عن أحمد بن هلال.

قوله: الحسين بن بشار:

في المشرق: «كان أولاً من غير الإمامية ثم تاب ورجع» انتهى^(١)، واستدل على رجوعه برواية الكشي^(٢) وطمع فيها باشتغالها على سهل بن زياد الآدمي، وسيجيء في ترجمته اختلافهم في حاله، ويمكن تأييدها بذكر الشيخ إياه في أصحاب الرضا والجواد عليهما السلام^(٣) لكن يرد الإشكال الذي أوردناه في الحسن بن علي بن فضال، فتدبر.

قوله: الحسين بن ثوير بن أبي فاختة سعيد بن حمران:

قال المصنف: «في النجاشي - عند ترجمة هارون بن الجهم - (سعيد بن

⇒ نعمل عليه».

وترجم له أيضاً النجاشي في رجاله: ص ٦٥، وقال: «وقد روي فيه ذموم من سيدنا أبي محمد العسكري عليه السلام» ويشير النجاشي إلى الرواية التي ذكرها الكشي في ذمه، راجعها: ص ٤٤٩، طبع النجف الأشرف.

١ - راجع: مشرق الشمسيين للشيخ البهائي: ص ٧، في المقدمة.

٢ - راجع: رجال الكشي: ص ٣٨٢، برقم ٣١٧.

٣ - راجع: رجال الشيخ الطوسي - باب أصحاب الرضا عليه السلام -: ص ٣٧٣ برقم ٢٣، وص ٤٠٠

برقم ٢ - باب أصحاب الجواد عليه السلام - .

جهمان مولیٰ أم هانئ بنت أبي طالب) ولعله الصواب» انتهى^(١).

قوله: الحسين بن الجهم بن بكير:

قال المصنف: «في رجال الشيخ عند ذكر أصحاب الكاظم عليه السلام هو الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين، كما نقلناه»^(٢).

١- راجع: ما ذكره المصنف في الهامش: ص ١٠٣، وراجع رجال النجاشي: ص ٣٤٢.
٢- راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٤٧ برقم ١٠، في باب أصحاب الكاظم عليه السلام، وراجع ما ذكره صاحب النقد (المصنف) في هامش ص ١٠٣، ومراده بقوله: (كما نقلناه) ما ذكره ص ٨٧ من النقد من تسميته بالحسن بن الجهم بن بكير بن أعين، فراجعه.
وأما الحسين (مصغراً) فقد ذكره الشيخ في رجاله من أصحاب الرضا عليه السلام كما في المطبوع: ص ٣٧٣ برقم ٢٨، ولكن ذكر بعض أرباب المعاجم من المعاصرين أنه «ليس في رجال الشيخ عليه السلام من الحسين (مصغراً) ابن الجهم بن بكير، ذكر، كما لا ذكر له في باب أصحاب الرضا عليه السلام ومن المحتمل أن نسخة العلامة وابن داود كانت مبدلة الحسن بالحسين فعنوانه ووثقاه تبعاً للشيخ عليه السلام»، وذكر الشيخ عليه السلام الحسن بن الجهم (مكبراً) في فهرسته: ص ٧٢ برقم ١٦٣ وقال: له مسائل ولم يذكر فيه الحسين (مصغراً) كما أن النجاشي في رجاله: ص ٤٠ ذكر الحسن بن جهم بن بكير بن أعين (مكبراً) وقال: «ثقة روى عن أبي الحسن موسى الرضا عليه السلام له كتاب يختلف الروايات عنه»، ولم يذكر الحسين (مصغراً) فاحتمل الشيخ عبد النبي بن سعد الجزائري في الحاوي اتحادهما وأن التعدد وهم وقع من العلامة وتبعه ابن داود، فلاحظ.

وقال أبو غالب الزراري في رسالته: «وكان جدنا الأذنئ الحسن بن الجهم من خواص سيدنا أبي الحسن الرضا عليه السلام وله كتاب معروف - ثم قال - وكان للحسن بن الجهم - جدنا - سليمان ومحمد والحسين...».

قوله: الحسين بن الحسن بن أبان:

قال في المشرق: «قد يدخل في أسانيد بعض الأحاديث من ليس له ذكر في كتب الجرح والتعديل بمدح ولا قدح، غير أن أعظم علمائنا المتقدمين - قدس الله أرواحهم - اعتنوا بشأنه وأكثروا الرواية عنه، وأعيان مشايخنا المتأخرين - طاب ثراهم - قد حكموا بصحة روايات هو في سندها والظاهر أن هذا القدر كاف في حصول الظن بعادته»، ثم عد جماعة منهم «الحسين بن الحسن بن أبان، فإن الرواية عنه كثيرة، وهو من مشايخ محمد بن الحسن بن الوليد، والواسطة بينه وبين الحسين بن سعيد والشيخ عده في كتاب الرجال تارة في أصحاب العسكري عليه السلام وتارة فيمن لم يرو» انتهى^(١).

واعلم أن الشيخ في ترجمة محمد بن أورمة ذكر عبارة وهي هذه: «محمد بن أورمة ضعيف، روى عنه الحسين بن الحسن بن أبان، وهو ثقة» انتهى^(٢).

⇒ أما عناية الله القهائي فقد ذكر في: ج ٢، ص ١٠٠ طبع إصفهان سنة ١٣٨٤ هـ - نقلاً عن رجال الشيخ عليه السلام في أصحاب الرضا عليه السلام - الحسن بن الجهم (مكبراً) ثم ذكر ص ١٧٠ عن رجال الشيخ - أيضاً - الحسين بن الجهم (مصغراً) في أصحاب الرضا عليه السلام، وعلق - هو - في الهامش ما نصه: «وهو الحسين بن الجهم بن بكير بن أعين من بني شيبان، أخو الحسن المتقدم ذكره» فكانه يرى التعدد، فراجع.

١ - راجع: مشرق الشمسين: ص ١٠.

٢ - راجع: ص ٥١٢ بقرم ١١٢، من رجال الشيخ الطوسي في ترجمة محمد بن أورمة - باب من لم يرو عنهم عليهم السلام - ولكن لا يوجد في رجال الشيخ كلمة (وهو ثقة) ولا في فهرسته، وكل من نقل ترجمة محمد بن أورمة عن الشيخ سواء في كتاب رجاله أو فهرسته من أرباب المعاجم

واختلف الفقهاء في عود ضمير «وهو ثقة». فقال في المشرق: «ولم ينص عليه بشيء ولم نقف على توثيقه إلا في غير باب في ترجمة محمد بن أورمة، والحق أن عبارة الشيخ هناك ليست صريحة في توثيقه كما لا يخفى»^(١).

ثم قال في الحاشية - بعد نقل العبارة -: «وضمير هو يجوز عوده إلى محمد، والمراد أن ابن أبان روى عنه في وقت كان فيه ثقة، أي قبل أن ينسب إليه الغلو الذي ادعاه القميون في حقه»، وأكد هذا الاحتمال فقال: «ولا يخفى أن ذكر الشيخ له تارة فيمن روى وتارة فيمن لم يرو وعدم توثيقه في المرتين يعطي أن التوثيق في ترجمة محمد غير راجع إليه»^(٢) أي إلى الحسين.

وفيه نظر، لأن ظاهر تضعيفه يمنع من رجوع الضمير إليه، وما أوله - مع كونه خلاف الظاهر من كونه في نفسه ضعيفاً - أن الذين رموه بالغلو لم يفصلوا في وقت دون وقت، وأن عبارة الفهرست ذكر روايته عن محمد ولم يقيد بها بهذا

⇒ لا يذكر جملة «وهو ثقة» إلا ابن داود في كتاب رجاله فإنه نقل في ترجمة محمد بن أورمة - في القسم الثاني منه -: ص ٤٩٩ عن فهرست الشيخ جملة (وهو ثقة) مع أن فهرست الشيخ خال عن هذه الجملة، ولا ندري من أين أخذها، وهذا أحد أغلاط كتاب رجال ابن داود الذي قيل فيه - عند تعريفه - إنه مشحون بالأغلاط، ولعل صاحب (كتابنا) أخذه من ابن داود، وكذا البهائي في هامش مشرق الشمسين: ص ١٠.

١ - راجع: مشرق الشمسين: ص ١٠، ولا يخفى أنه لا يبقى موقع لهذه التوجيهات في عود ضمير (وهو ثقة) بعد أن ذكرنا أن هذه الجملة لا توجد في فهرست الشيخ ولا في رجاله، وحيث إن البهائي في مشرق الشمسين أثبت هذه الجملة في عبارة الشيخ احتاج إلى هذه التوجيهات، وإن لم يبين لنا أن هذه الجملة في أي من كتابي الشيخ وجدها هل في الفهرست أو في كتاب رجاله؟ ولعله يقصد الفهرست تبعاً لابن داود الحلبي حيث أثبتتها فيه فلا حظ.

٢ - راجع: هامش مشرق الشمسين: ص ١٠.

القيد^(١) وغاية طعن القميين أنه لم يظهر حاله عندهم إلا في ذلك الوقت، وهذا لا يقتضي تجدد الغلو له.

ويظهر من حاشية المختلف رجوع التوثيق إلى الحسين، قال: «فائدة: اعلم أن في طريق الرواية الحسين بن الحسن بن أبان ولم يوثقه الأكثر، إلا أن كلام الشيخ قريب^(٢) وأن غيره قد مدحه، وهو أولي».

وفي المجمع: «في الطريق الحسين بن الحسن بن أبان، وهو غير مصرح بالتوثيق في محله، لكنهم قالوا بصحة الخبر الذي فيه، ووثقه في ذكر محمد بن أورمة، وعلم توثيقه من الضابطة».

وفي حواشي الحبل: «هذا الحديث مروى في التهذيب بطريق فيه الحسين بن الحسن بن أبان والجزم بصحته مشكل لكن مظنون الصحة، والحق أن الرجل ثقة من وجوه أصحابنا - رضي الله عنهم - وقد ذكرت في ذلك كلاماً مستوفى في حواشي التهذيب»^(٣).

فائدة:

قال في حواشي المشرق: «الذي يستفاد بعد التبع التام أن ما يرويه شيخ

-
- ١ - راجع: عبارة الشيخ في الفهرست في ترجمة محمد بن أورمة: ص ١٧٠ برقم ٦٢١.
 - ٢ - كأن وجه القرب هو ظهور رجوع الضمير في قول الشيخ (وهو ثقة) إلى الحسين بن الحسن لا إلى محمد بن أورمة، وهذه الجملة من السيد فيض الله التفريشي، أو الشيخ علي الكركي في حاشية المختلف هي وجه استظهار صاحب (كتابنا) رجوع التوثيق إلى الحسين، فلاحظ.
 - ٣ - راجع: حاشية الحبل المتين: ص ١١، وراجع أيضاً: التهذيب للشيخ الطوسي: ج ١، ص ٥٥، في باب صفة الوضوء، الحديث السادس، طبع النجف الأشرف.

الطائفة عن الحسين بن الحسن بن أبان فهو من كتب الحسين بن سعيد وأما هو فلا كتب له، وهو وإن روى عن ابن أورمة أيضاً إلا أن ذلك في غاية الندرة» انتهى^(١).

وعلى هذا فلا يضر وجوده في السند على كل حال لأنه حينئذ يكون من مشايخ الإجازة، وينقح دلالة تصحيح العلامة الطرق التي هو فيها على توثيقه^(٢) كما استند إليه من استند، لاحتمال أن يكون التصحيح لكونه من مشايخ الإجازة. وفي شرح التهذيب^(٣) للشيخ محمد: «وأما الحسين بن الحسن بن أبان فهو مذكور في كتاب الشيخ للرجال فيمن لم يرو عن أحد من الأئمة عليهم السلام وفي أصحاب العسكري عليه السلام ولم ينص عليه بالتوثيق على ما رأينا من النسخ إلا أن ابن داود نقل عن الشيخ في محمد بن أورمة أنه قال: إلى آخر عبارته المذكورة^(٤) وفي الاعتماد على ابن داود تأمل، لما رأينا من الغلط في كتاب رجاله بحيث لا يؤمن الاعتماد عليه، واحتمال عود ضمير (وهو) إلى محمد بن أورمة على معنى أن روايته عنه كانت في زمن ثقته ثم تغيرت حال محمد بن أورمة لما فيه من الضعف، بعيد عن المساق إذ لم يتقدم لمحمد ذكر توثيقه أولاً، والتغيير ثانياً، كما لا يخفى، والوالد كان لا يفرق حاله^(٥) عن حال أحمد بن محمد بن الوليد، وأحمد

١- راجع: حاشية مشرق الشمسين: ص ١٠.

٢- راجع: المنتهى والمختلف للعلامة الحلبي رحمته الله.

٣- في الشرح في أول باب الطهارة كلام في المقام. (منه رحمته الله).

٤- راجع: رجال ابن داود: ص ٩٩ برقم ٤١٧، في ترجمة محمد بن أورمة طبع طهران دانشگاه سنة ١٣٨٣ هـ.

٥- يعني: لا يفرق حاله في الوثيقة عن حال أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، وأحمد بن

بن محمد بن يحيى. وشيخنا المحقق ميرزا محمد - سلمه الله - قال: إنه يستفاد من تصحيح بعض طرق التهذيب توثيقه^(١). وعلى كل حال كأنه لا ريب في جلالته حاله إلا أن تصحيح الأحاديث على الاصطلاح بين القوم بعيد، نعم لو اعتبرت الصحة على وجه آخر أمكن توجيه الكلام» انتهى^(٢).

ولا يخفى أن هذا القدر كاف لوثاقته، إذ التزكية ليست منحصرة في تعديل

⇒ محمد بن يحيى العطار، وكان وجه عدم التفرقة ما ذكره الشيخ البهائي عليه السلام في مقدمة مشرق الشمسين: ص ١٠، فقد قال: «قد يدخل في أسانيد بعض الأحاديث من ليس له ذكر في كتب الجرح والتعديل بمدح ولا قبح، غير أن أعظم علمائنا المتقدمين - قدس الله أرواحهم - قد اعتنوا بشأنه وأكثروا الرواية عنه، وأعيان مشايخنا المتأخرين - طاب ثراهم - قد حكموا بصحة روايات هو في سندها، والظاهر أن هذا القدر كاف في حصول الظن بعدالته وذلك مثل أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، فإن المذكور في كتب الرجال توثيق أبيه عليه السلام وأما هو فغير مذكور بجرح ولا تعديل، وهو من مشايخ المفيد عليه السلام والواسطة بينه وبين أبيه عليه السلام والرواية عنه كثيرة، ومثل أحمد بن محمد بن يحيى العطار، فإن الصدوق يروي عنه كثيراً، وهو من مشايخه والواسطة بينه وبين سعد بن عبد الله، ومثل الحسين بن أبان، فإن الرواية عنه كثيرة، وهو من مشايخ محمد بن الحسن بن الوليد، والواسطة بينه وبين الحسين بن سعيد. والشيخ عده في كتاب الرجال، تارة في أصحاب العسكري عليه السلام وتارة فيمن لم يرو، ولم ينص عليه بشيء، ولم نقف على توثيقه إلا في غير بابه في ترجمة محمد بن أورمة. والحق أن عبارة الشيخ هناك ليست صريحة في توثيقه كما لا يخفى على المتأمل... فهؤلاء وأمثالهم من مشايخ الأصحاب لنا ظن بحسن حالهم وعدالتهم، وقد عدت حديثهم في الحبل المتين وفي هذا الكتاب في الصحيح جرياً على منوال مشايخنا المتأخرين».

١ - راجع: منهج المقال في الرجال للميرزا محمد الاسترآبادي: ص ١١٢ طبع إيران

سنة ١٣٠٤ هـ.

٢ - راجع: شرح التهذيب للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني (مخطوط).

القدماء، ولأن الشيخ والكشي^(١) ونحوهما وثقوا من وثقوه من غير ملاقاته، فالحق أن هذا وأمثاله كأحمد بن الوليد، وابن يحيى العطار ثقات، والله تعالى أعلم.

قوله: الحسين بن الحسن الحسني الخ:

وصفه الصالح بما وصفه الشيخ هنا^(٢).

قوله: الحسين بن خالويه:

قدما ذكره في ترجمة الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه^(٣).

قوله: الحسين بن زيد:

له كتاب، قال المصنف: «ويحتمل أن يكون المتقدم»^(٤) أي الحسين بن زيد بن علي بن الحسين.

أقول: الظاهر أنه غيره لأن الحسين المذكور قبيل هذا ذكر الشيخ أنه من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام^(٥) والحسين هذا روى عنه إبراهيم بن سليمان

١ - في بعض نسخ الكتاب (والنجاشي) بدل (والكشي) ولعله الأصح فلاحظ.

٢ - راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٦٢ برقم ٥، وراجع أيضاً: شرح أصول الكافي للمولى الصالح المازندراني: ج ٢، ص ٢٤٧.

٣ - راجع: ص ٤١٥ من هذا الكتاب.

٤ - ذكر ذلك المصنف في هامش الترجمة: ص ١٠٤.

٥ - راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ١٦٨ برقم ٥٥، باب أصحاب الصادق عليه السلام ولم ←

النهمي كما ترى، وهو (١) روى عنه حميد بن زياد، وهو (٢) مات سنة عشر وثلاثمائة، فيلزم أن يكون روى عن أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام بواسطة واحدة.

وأيضاً ذكر الشيخ إبراهيم النهمي في باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام (٣) فكيف يلقى أصحاب الكاظم والصادق عليهما السلام.

قوله: الحسين بن سعيد:

حكى في المنتقى رواية الحسين عن يعقوب بن يقطين بلا واسطة تارة، وأخرى بتوسط ابن أبي عمير وأخرى بواسطة النضر، وقال: الطبقات لا تأباه - أي لا تأبى ترك الواسطة - .

ووقع أيضاً روايته عن حريز، فقال فيه: هكذا صورة الحديث بخط الشيخ أبي جعفر، وظاهر أن الحسين بن سعيد إنما يروي عن حريز بواسطة حماد بن

⇒ يذكره الشيخ في رجاله من أصحاب الكاظم عليه السلام كما نسبه إليه صاحب الكتاب إلا أن النجاشي في رجاله: ص ٤١، ذكر أنه روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام وكناه بأبي عبد الله ولقبه بذئ الدمعة وقال: كان أبو عبد الله عليه السلام تبناه ورياه وزوجه بنت الأرقط، وقال: كتابه يختلف الرواية له، وذكره أيضاً صاحب مقاتل الطالبين أبو الفرج الإصفهاني، وتوفي سنة ١٤٠ هـ، وقيل: سنة ١٣٥ هـ، وله ست وسبعون سنة، وذكره العمري في المجدي في الأنساب، وقال: ولد بالشام وهو لأم ولد.

١ - يعني: إبراهيم بن سليمان النهمي روى عنه حميد بن زياد، كما ذكره النجاشي: ص ١٥ والشيخ في الفهرست: ص ٢٩ والرجال: ص ٤٥١.

٢ - يعني: حميد بن زياد مات سنة ٣١٠ هـ، كما ذكره النجاشي في رجاله: ص ١٠٢.

٣ - راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٥١ برقم ٧٤ باب من لم يرو عنهم عليهم السلام.

عيسى فسها عن ذلك القلم.

ووقع أيضاً في إسناد روايته عن إبراهيم الخزاز عن عبد الحميد بن عواض، فقال في المنتقى: «في إسناد هذا الحديث نظر، لأن إبراهيم الخزاز هو أبو أيوب، والطرق الكثيرة المعتبرة تفيد من تتبعها أن الحسين بن سعيد إنما يروي عنه بالواسطة وهي في الغالب ابن أبي عمير، وفي بعض الطرق صفوان بن يحيى، أو عبد الله بن المغيرة، أو فضالة عن الحسين بن عثمان، وعبد الحميد بن عواض قد مضى عنه حديث في كتاب الطهارة في أبواب غسل الجنابة يرويه الحسين بن سعيد ومحمد بن خالد عنه بلا واسطة، فانعكاس القضية هنا لا يخلو عن شيء، إلا أن الأمر بالنظر إلى الجهة الثانية سهل لعدم تأثيره في وصف الخبر، ولأن تيسر المشافهة في وقت لا ينافي الاحتياج إلى الواسطة في آخر، وإن كان الغالب في أخبارنا عدم اجتماع الأمرين.

وأما بالنسبة إلى الجهة الأولى فالتأثير متحقق ظاهر لأن وجود الواسطة مع عدم ذكرها يقتضي الانقطاع، والظاهر تركها وما ذلك عندنا بمؤثر^(١).

ويمكن حل هذا الشك بأن السبب الموجب لسقوط أمثال هذه الوسائط - على ما أوضحناه في فوائد مقدمة الكتاب - إنما يتصور حصوله مع تكرار الرواية عن الواسطة المتروكة وتكررها لا مع ندورها ووحدها، فينتفي بهذا الاعتبار احتمال توسط من ينافي صحة الرواية هنا والمحذور إنما هو فيه.

وقد يقال في الجهة الأخرى: إن الظاهر من كتاب الرجال للشيخ رحمته بعد

١ - في المنتقى المطبوع بدل قوله (والظاهر تركها وما ذلك عندنا بمؤثر) عبارة: (وما ذلك عندنا بعزير) فراجع.

رواية الحسين بن سعيد عن عبد الحميد بدون الوساطة لأنه ذكر عبد الحميد في أصحاب الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام والحسين بن سعيد في أصحاب الرضا والجواد والهادي عليهم السلام ولم يجمعهما وقت واحد، وذلك يقتضي تصحيح إثبات الوساطة هنا ورجوع النظر إلى عدمها في الرواية السالفة في كتاب الطهارة ويضعف بأن الصدوق رحمته الله ذكر في طرق كتاب (من لا يحضره الفقيه): أنه يروي ما فيه من روايات عبد الحميد بن عواض بإسناد ذكره عن علي بن النعمان، عنه ومضى في كتاب الطهارة أيضاً في أبواب الوضوء حديث يروي فيه علي بن النعمان عن عبد الحميد، والشيخ إنما ذكر علي بن النعمان في أصحاب الرضا عليه السلام كالحسين بن سعيد فلا ترجيح حينئذ بما ذكر في كتاب الشيخ رحمته الله.

نعم يوجد في بعض الطرق رواية للحسين بن سعيد عن عبد الحميد بواسطتين، وهو يساعد احتمال عدم اللقاء، لكن لا بحيث ينتهي إلى الحد الذي ثبت به العلة في الخبر ليعود الإشكال على الحديث السالف، مع أن انضمام محمد بن خالد إليه في الإسناد يدفع هذا المحذور عنه، لأن الشيخ جمع بينه وبين عبد الحميد في أصحاب الكاظم عليه السلام ويأتي عن قريب - في باب كيفية الصلاة - حديث يروي في طريقه أبو أيوب الخزاز عن عبد الحميد بن عواض، وفيه شهادة بصحة توسطه هنا في الرواية عن عبد الحميد^(١).

وقال أيضاً: فيه - في إسناد فيه الحسين بن سعيد عن حماد بن عثمان -: «هكذا أورد الحديث في التهذيب، والمعهود المتكرر في الأسانيد رواية الحسين بن سعيد عن حماد بن عثمان بواسطة وغالباً ما تكون الوساطة ابن أبي عمير،

١ - راجع: المنتقى للشيخ حسن ابن الشهيد الثاني: ج ١، ص ٤٤٩ - ٤٥٠ طبع إيران

ولكنني وجدت ترك الوساطة في غير هذا الإسناد أيضاً على قلة وندور، واحتمال اللقاء غير ممتنع، إلا أن احتمال سقوط الوساطة سهواً أقرب للاعتبار الذي نبهنا عليه في الفائدة الثالثة من مقدمات الكتاب»^(١).

وفي الوافي: «حماد الذي يروي عنه الحسين بن سعيد فإنه ابن عيسى الثقة الجهني الذي يروي غالباً عن حريز».

وفي الشرح: «والسند واضح لا ارتياب في رجاله إلا في رواية الحسين بن سعيد عن حماد بن عثمان، لأن المعهود روايته عن حماد بن عيسى، ويدفعه أن المرتبة لا تأباه كما لا يخفى على الممارس»^(٢).

ثم أنه في المنتقى نقل عن خط الشيخ في التهذيب هكذا: الحسين بن سعيد عن جميل، وأن نسخ الاستبصار هكذا: الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل، وصبوه ورمى الأول بسهو القلم^(٣).

ونقل أيضاً عن النسخة التي هي بخط الشيخ من التهذيب رواية الحسين عن يحيى الحلبي، فقال: «وهو من مواضع الغلط بالنقيصة، فإن الحسين بن سعيد إنما يروي عنه بواسطة النضر بن سويد، وذلك متكرر في الأسانيد، ومذكور أيضاً في طريق الشيخ إلى يحيى في فهرست»^(٤).

١ - راجع: المصدر نفسه: ج ١، ص ١٤٥، وراجع أيضاً: الفائدة الثالثة من مقدمات المنتقى: ص ٢١.

٢ - راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني (مخطوط).

٣ - راجع: المنتقى: ج ١، ص ٣٥٧.

٤ - راجع: المصدر نفسه: ص ٣٨٧، وراجع أيضاً: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٢٠٦ برقم ٧٨٩ في ترجمة يحيى بن عمران الحلبي.

ووقع روايته عن أبان وجعله مما أسقطت فيه الواسطة، فقال: «لكن المعهود المتكرر كثيراً توسط فضالة بينهما»^(١).

وقد وقع في بعض الأسانيد روايته عن معاوية بن عمار وحمله في الكتاب المذكور على إسقاط الواسطة، وهي «إما حماد بن عيسى أو صفوان بن يحيى، أو ابن أبي عمير، أو فضالة بن أيوب، وقد يجتمع منهم اثنان أو ثلاثة، واجتمع في بعض الأسانيد الأربعة - قال - ووجدت في النادر توسط النضر بن سويد عن محمد بن أبي حمزة، والظاهر في مثله كون الساقط هو الذي يكثر توسطه كما يرشد إليه ملاحظة السبب في هذا السقوط»^(٢).

وخالفه في هذا الشيخ البهائي في المشرق، فقال: «قد يتوقف في رواية الحسين بن سعيد عن معاوية بن عمار بلا واسطة فيظن أنها ساقطة، وأن الحديث ليس من الصحاح، والحق أن روايته عنه بلا واسطة ممكنة من حيث ملاحظة الطبقات، فإن موت معاوية ابن عمار في قريب من أواخر زمان الكاظم عليه السلام فملاقة الحسين بن سعيد له غير بعيدة، فإنه قد يروي عن أصحاب الصادق عليه السلام» انتهى^(٣).

وهذا صحيح، لكن نظره في المنتقى إلى الأغلب، فإنه لما كان الأغلب رواية الحسين عن معاوية بن عمار بواسطة، واتفق في موضع أو موضعين بلا واسطة، كان في الظن أن تكون هذه ملحقة بذلك الأغلب، وهذا غير بعيد، بل هو الأقرب، فإن المعروف بين أهل الحديث في الإجازة وسائر طرق تحمل الروايات إنما هو

١ - راجع: المنتقى: ج ١، ص ٥٠٠، كتاب الصلاة، باب صلاة الجماعة.

٢ - راجع: ج ١، ص ١٣١ - ١٣٢ من المنتقى، أبواب الوضوء.

٣ - راجع: مشرق الشمسين: ص ٣١.

تحمل الكتب أو الكتاب، وهذا لا يخص الحديث الواحد والاثنين، فإذا وجد في موضع واحد أو موضعين الرواية على خلاف المعروف حصل الظن المذكور، وهذا غير الرواية عن المعصوم عليه السلام فإنها قد تحصل بالحديث الواحد والقليل والكثير كما وجدناه في بعض الروايات.

وقد يقال: هذا لا يستلزم المدعى، فإنه قد تعدد الطرق إلى راو، ولكن الراوي المتأخر يختار بعض الطرق دون بعض، فلعل الأغلبية المذكورة نشأت من ذلك فتدبر.

وفي الشرح: «رواية الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان، وأما روايته عن عبد الله فهو سهو عند الوالد عليه السلام» انتهى (١).

وإذا لاحظت حال الطبقات وجدت روايته عن محمد بن سنان أولى، لأن محمداً من أصحاب الرضا والجواد عليه السلام وعبد الله هو من أصحاب الصادق عليه السلام وفي قول: إنه من أصحاب الكاظم عليه السلام والحسين المذكور من أصحاب الرضا والجواد والهادي عليه السلام فاتصال زمانهما مشكوك فيه بخلاف محمد فإن زمانهما متحد قطعاً فروايته عنه أولى، اللهم إلا أن يكون النظر إلى أغلبية الرواية عن عبد الله، فتدبر.

١ - راجع: ما ذكره الشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني رحمته الله في شرحه للاستبصار (المخطوط)، وراجع: المنتقى لوالده رحمته الله: ج ١، ص ٤٠٧، في حكمه بالسهو بعد أن روى رواية عن التهذيب للشيخ الطوسي، وراجع أيضاً: ص ٣٣.

قوله: الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري:

هذا ممن لم ينص عليه أهل الرجال بجرح ولا تعديل، ولكنني وقفت على تعديله من ابن طاووس نصاً صريحاً في كتاب (فرج المهموم) فقال: «روينا بأسانيد جماعة عن الشيخ الثقة الفاضل الفقيه الحسين بن عبد الله الغضائري»^(١).

والظاهر ابن عبيد الله، وكأنه غلط من النساخ، وظهر في كتاب الإقبال، قال: «أخبرنا جماعة بطرقهم المرضيات إلى المشايخ المعظمين محمد بن محمد النعمان والحسين بن عبيد الله، وجعفر بن قولويه وأبي جعفر الطوسي» انتهى^(٢). والظاهر من الحسين هنا الغضائري.

واعتبر روايته جماعة من المتأخرين، قال في المنتقى: «الطريق معتبر فإن الحسين بن عبيد الله الغضائري... من مشاهير شيوخ الأصحاب»^(٣).

وفي الشرح: «لا تخفى جلاله الرجل، وعدم التوثيق إنما هو لأن عادة المصنفين عدم توثيق الشيوخ، وفي الفهرست ما يقتضي عدم الارتياب على تقديره» انتهى^(٤).

١ - راجع: فرج المهموم للسيد رضي الدين علي بن موسى بن طاووس: ص ٩٧ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٦٨ هـ.

٢ - راجع: كتاب الإقبال للسيد رضي الدين علي بن موسى بن طاووس: ص ٤٢٨ وص ٤٢١ طبع إيران سنة ١٣١٢ هـ.

٣ - راجع: المنتقى: ج ١، ص ١٦٧.

٤ - راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني رحمته الله (مخطوط)، وراجع أيضاً

والظاهر أن هذا النقل عن الفهرست لم يكن عن ترجمة الحسين بخصوصه لأننا تتبعناه فلم نجد له ترجمة مخصوصة كما ذكر المصنف، بل استفاده من الطرق التي يذكره فيها^(١) وقد ذكرنا في ترجمة ابنه أحمد بن الحسين ما عساه ينفك هنا.

الحسين بن عبيد الله بن علي الواسطي:

بخط المجلسي: «قال الشيخ أبو الفتح الكراچكي في كتاب كنز الفوائد: أخبرني شيخني أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله بن علي الواسطي عليه السلام، قال: أخبرني أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري»^(٢).

⇒ تفصيل ترجمة الحسين بن عبيد الله الغضائري وابنه أحمد في: ج ١، ص ٢٢٥، وج ٢، ص ٢٢٥، وج ٢، ص ٢٩٥ من كتاب رجال السيد بحر العلوم رحمته الله المطبوع في النجف الأشرف، مع ما علقناه هناك في الهامش.

١ - الطرق التي يذكرها الشيخ الطوسي عن الحسين بن عبيد الله الغضائري كثيرة، راجع منها: ص ٣٠، في ترجمة إبراهيم بن إسحاق الأحمري، و ترجمة إبراهيم بن عبد الحميد، وص ٣٤ في ترجمة إسماعيل بن موسى بن جعفر عليه السلام و ترجمة إسماعيل بن شعيب العريشي، وص ٣٥ في ترجمة إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن هلال المخزومي، وص ٣٧ في ترجمة إسماعيل بن أبي زياد السكوني.

٢ - راجع: كنز الفوائد: ص ٨٠ طبع إيران سنة ١٣٢٢ هـ، والحسين بن عبيد الله - هذا - هو العالم الفقيه المعروف صاحب كتاب (من أظهر الخلاف لأهل البيت عليهم السلام) الذي يتقل عنه السيد علي بن طاووس في (رسالة الموسعة) في فوائت الصلوات.

قوله: الحسين بن عثمان الأحمسي:

قال الصالح: «الظاهر الأحمسي البجلي الثقة عن أبي عبد الله عليه السلام» (١).

قوله: الحسين بن علوان الكلبي:

ذكر المجلسي رحمه الله بخطه: «أن هذا التوثيق للحسن» انتهى (٢).

ويؤيده قوله: «والحسن أخص بنا وأولئ» وقوله في الحسين: «عامي»

فتأمل (٣).

قوله: الحسين بن علي بن الحسن:

سيجيء - إن شاء الله تعالى - في ترجمة محمد بن عبد الله بن الحسن.

١ - راجع: شرح أصول الكافي: ج ٢، ص ٢٦٤.

٢ - يشير بقوله: «هذا» إلى الذي ذكره النجاشي: ص ٤١ في ترجمة الحسين بن علوان الكلبي، كما نقل عنه المصنف، وراجع ما ذكره المولى الصالح في شرح أصول الكافي: ج ٦، ص ٢٧٠، كتاب الحجّة.

٣ - يقصد بقوله: «ويؤيده قوله: والحسن أخص بنا وأولئ» الخ ما ذكره النجاشي أيضاً في الترجمة المذكورة كما نقل عنه المصنف، فلاحظ.

قوله: الحسين بن علي بن يقطين:

قد وقع في سند الاستبصار هكذا: «الحسين بن علي بن يقطين عن أبيه، عن أبي الحسن عليه السلام».

ووقع في سند التهذيب: بسقوط كلمتي عن أبيه، وغلظه في المتقن و صوب سند الاستبصار، مستنداً إلى أنه المتكرر المعهود^(١).

ويحتمل عدم السقوط لكونه من أصحابه عليه السلام كما ترى، وتقدم نظيره في الحسين بن سعيد.

الحسين بن علي:

من أصحاب الصادق عليه السلام روى عنه بكر بن صالح. وفي العلل: «إنه واقفي».

قوله: الحسين بن علي بن الحسين:

في البصائر: «محمد بن الحسين عن عبد الرحمن بن أبي هاشم عن عنبسة بن العابد، قال: كنا عند الحسين بن علي عم جعفر بن محمد وجاء محمد بن عمران فسأله كتاب أرض فقال: حتى آخذ ذلك من عند أبي عبد الله عليه السلام فقال: وما شأن الكتب من عند أبي عبد الله؟ فقال: إنها وقعت عند الحسن، ثم عند الحسين، ثم عند علي بن الحسين، ثم عند محمد أبي جعفر، ثم عند جعفر وكتبناها من

١- راجع: المتقن: ج ١، ص ٤٣٣ باب القراءة في الصلاة.

عنده»^(١) وفيه دلالة على إقراره بالإمامة له.

قوله: الحسين بن عمرو:

في المجمع: «الحسين بن عمرو، وأبوه مجهولان».

قوله: الحسين بن عمر بن يزيد:

قال الصالح: «قال بعض علماء الرجال: هو من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام ثقة، وفي الكشي ما يدل على عدم وقفه»^(٢).

ويدل على عدوله عن الوقف ما رواه في الكافي عن «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد أو غيره، عن علي بن الحكم، عن الحسين بن عمر بن يزيد، قال: دخلت على الرضا عليه السلام وأنا يومئذ واقف، وقد كان أبي سأله عن سبع مسائل فأجاب في ست وأمسك عن السابعة، فقلت: والله لأسأله عما سأله أبي، فإن أجاب بمثل جواب أبيه كانت دلالة فسألته فأجاب بمثل جواب أبيه أبي في المسائل الست، فلم يزد في الجواب أوأ ولا ياء، وأمسك عن السابعة، وقد كان أبي قال لأبيه: إني أحتج عليك عند الله يوم القيامة أنك زعمت أن عبد الله لم يكن إماماً فوضع يده على عنقه، ثم قال له: نعم احتج علي بذلك عند الله عز وجل فما

١- راجع: بصائر الدرجات للثقة الجليل المحدث شيخ القميين أبي جعفر محمد بن الحسن بن

فروخ الصفار: ج ٤، الباب الأول، طبع إيران سنة ١٢٨٥ هـ.

٢- راجع: رجال الكشي: ص ٣٦٢ برقم ٣٠١، وراجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح:

ج ٦، ص ٢٨٢ باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل.

كان فيه من إثم فهو في رقبتي» الحديث^(١).

قوله: الحسين بن قياما:

بالقاف، وفي العيون بالفاء، روى عنه صفوان بن يحيى وعبد الرحمن بن أبي نجران، قالوا: كان من رؤساء الواقعة، وكان واقفاً في الطواف فنظر إليه أبو الحسن الأول فقال له: مالك حيرك الله؟ فوقف عليه بعد الدعوة^(٢) وسيجيء - إن شاء الله تعالى - حاله في باب ما صدر بآب.

الحسين بن محمد بن خالويه:

ذكرناه بعنوان الحسين بن أحمد بن خالويه.

قوله: الحسين بن محمد بن عمران بن أبي بكر الأشعري:

وكذا قال الصالح، ووصفه بالثقة^(٣). والظاهر أنه هو الذي جعله المصنف الحسين بن محمد بن عامر.

١ - راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٥٣، كتاب الحجّة، باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ.

٢ - راجع: كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ٢، ص ٢٠٩ - ص ٢١٠، باب دلالات الرضا عليه السلام، طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ، وقد نقل صاحب الكتاب ملخص الرواية، فراجعها.

٣ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح المازندراني: ج ١، ص ٣٨٩ كتاب العقل والجهل، وج ٨، ص ٢٧٦ كتاب الإيمان والكفر، باب الشكر.

وقال في حواشي الجبل: «هذا الحديث رواه في الكافي هكذا: الحسين بن محمد الأشعري» الخ^(١)، ثم قال: الحسين بن محمد هو شيخ الكليني ثقة من أكابر القميين الأشعريين^(٢).

قوله: الحسين بن محمد بن الفضل:

في الوسائل: «الحسين بن محمد بن الفضل بن يعقوب بن الحسين. في إرشاد المفيد من خاصة الكاظم عليه السلام وثقاته وأهل الورع والعلم والفضل من شيعته»^(٣).

١ - الذي رواه في أصول الكافي: ج ١، ص ٤٦٨ طبع إيران سنة ١٣٨١ هـ هكذا: «الحسين بن محمد بن عامر» فلاحظ.

٢ - راجع: ما جاء في حاشية الجبل المتين للشيخ البهائي عليه السلام: ص ٩، وقد ذكر السيد الداماد: ص ١٠٥ في الراشحة الثالثة والثلاثين من الرواشح السماوية، ما هذا نصه: «إن لمشايخنا الكبراء مشيخة يوقرون ذكرهم ويكثرون من الرواية عنهم والاعتناء بشأنهم، ويلتزمون بأرداف تسميتهم بالرضيلة عنهم أو الرحلة لهم البتة، فأولئك أيضاً ثبت فخماء، وأنبات أجلاء، ذكروا في كتب الرجال أو لم يذكروا والحديث من جهتهم صحيح معتمد عليه، نص عليهم بالتزكية والتوثيق أو لم ينص» ثم عد جماعة منهم، ثم قال: «وكأشياخ رئيس المحدثين أبي جعفر الكليني عليه السلام» ثم ذكرهم، وعد منهم الحسين بن محمد بن عامر الأشعري القمي أبا عبد الله.

٣ - لا يوجد في إرشاد المفيد (المطبوع) وغيره ما نسب إليه في خاتمة الوسائل في ترجمته، وإنما هذه الأوصاف التي ذكرها صاحب الكتاب ذكرها الحر ونسبها إلى المفيد في إرشاده في ترجمة الحسين بن المختار القلانسي التي ذكرت بعد ترجمة الحسين بن محمد بن الفضل بلا فصل وكان في نسخة صاحب الكتاب من الوسائل سقطاً، أو السقط من الطابع، فلاحظ.

قوله: الحسين بن المختار:

قد اجتمع فيه الوقف والوثاقة من علي بن الحسن^(١) نقله ابن عقدة وهي مقبولة منه كما بيناه في ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد من قبول تعديل غير الإمامي دون جرحه، ونقلنا هذا القول عن البهائي عليه السلام وكأنه عدل عن هذا الاختيار فلم يرتض توثيق علي بن الحسن هنا مع أنه قبله في تلك الترجمة.

قال في الحبل: «والرواية ضعيفة بالحسين بن المختار»^(٢).

وفي المشرق: «والرواية لا تنهض لإثبات تحريمه لاشتمال سندها على الحسين بن المختار، وهو واقفي، واستناد العلامة في المختلف إلى توثيق ابن عقدة له ضعيف لنقل ابن عقدة ذلك عن علي بن الحسن بن فضال، وتوثيق واقفي بما ينقله زيدي عن فطحي لا يخفى ضعفه» انتهى^(٣)، فإن أبنى إلا الرد كفى توثيق الشيخ المفيد له كما نقله المصنف عن إرشاده^(٤) فالوثاقة لا محيص عنها.

ومثله السبط في الشرح^(٥) فإنه قال: «وأنت خبير بأن توثيق ابن عقدة لا

١ - علي بن الحسن - هذا - هو ابن فضال، راجع ذلك في الخلاصة: ص ٢١٥ - القسم الثاني - عند ترجمة الحسين بن مختار القلانسي.

٢ - راجع: الحبل المتين: ص ٣٦.

٣ - راجع: مشرق الشمسين: ص ٣٤.

٤ - راجع: ما ذكره المفيد عليه السلام في إرشاده في الفصل الذي عقده فيمن روى النص على الرضا علي بن موسى عليه السلام بالإمامة من أبيه والإشارة إليه منه بذلك من خاصته وثقاته وأهل الورع والعلم والفقهاء من شيعته، وعد منهم الحسين بن المختار.

٥ - يقصد بالسبط: الشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني، وبالشرح: شرحه ←

يفيد شيئاً، وأما الوقف فليس له معارض من كلام أهل الرجال، ولكن روى في الكافي أنه روى النص على الرضا عليه السلام «قال: خرجت إلينا ألواح من أبي الحسن عليه السلام وهو في الحبس: عهدي إلى أكبر أولادي أن يفعل كذا وأن يفعل كذا، وفلان لا تنله شيئاً حتى ألقاك أو يقضي الله علي بالموت»^(١).

وما رواه «عن الحسين بن المختار، عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أرأيتك لو حدثتك بحديث العام، ثم جئتني فحدثتك بخلافه بأيهما كنت تأخذ؟ قال: قلت: آخذ بالآخر، فقال لي: رحمك الله»^(٢).

وهاتان تنافيان الوقف:

أما الأولى: فلأن الظاهر من الرواية العمل بمضمونها، لا سيما إذا كان هو المشافه للمعصوم.

وأما الثانية: فلأن الإمام عليه السلام عالم بعاقبة رعيته، وما يموتون عليه، كما ينبئك عنه رواية تقدمت في إسحاق بن عمار^(٣) فلو كان يموت كافراً لعلمه، ولو علمه لما دعا له بالرحمة التي مقتضاها دخول الجنة، لأن إطلاقها يقتضي الرحمة عند كل هول وشدة، ألا ترى أن حسان بن ثابت لما نظم واقعة (الغدير) دعا له

⇒ لاستبصار الشيخ الطوسي رحمه الله.

- ١ - راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣١٢ كتاب الحجّة، باب الإشارة والنص على أبي الحسن الرضا عليه السلام شرح الحديث الثامن، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ.
- ٢ - راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٦٧، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، الحديث الثامن.

- ٣ - وهي الرواية التي رواها الكشي في رجاله: ص ٣٤٨ - ٣٤٩، فراجع، وراجع أيضاً: ص ٢٧٠ من هذا الكتاب.

النبي ﷺ وقيد دعاءه بما دمت ناصرنا، لما علم منه أنه يرتد، فهكذا كان ينبغي الدعاء.

وقد يقال: هذا مبني على أن الدعاء لغير المؤمن لا يجوز، وهو محل تأمل، فإنه قد ورد بعض الأخبار بجوازه في حق أهل الكتاب فليجز هنا بطريق أولي.
وأوضح شاهد على ذلك جواز السلام عليه ابتداءً وجواباً، وإن كان غير واجب، وهو دعاء أيضاً، فإذا جاز الدعاء لغير المؤمن فلم تبق دلالة على أن دعاءه له يقتضي أنه مؤمن، على أن التقييد المذكور - أعني ما دمت معتقداً لإمامتنا - أو ما في معناه لا يلزم ذكره في اللفظ، بل يجوز أن يكون منوياً.

هذا كله على تقدير صحة الرواية، وفيه نظر ظاهر من وجهين:

أحدهما: إنها مرسلة.

وثانيهما: إنه هو الراوي فالاستدلال بها دوري.

قال الصالح: «... وقال الفاضل الاسترابادي في كتاب الرجال: وفي الكافي: قال الحسين بن المختار: قال لي الصادق عليه السلام: رحمك الله. وفيه: أن هذا - أي الكلام - لبعض الأصحاب لا للحسين بن المختار، على أن التمسك به في مدحه يستلزم الدور»^(١).

وأما الرواية الأولى فكذلك لا تقتضي ذلك، فإن الحق يجري على لسان

١ - راجع: ما ذكره المولى محمد صالح المازندراني في شرحه لأصول الكافي: ج ٢، ص ٤٠٤ في كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، في شرح الحديث الثامن، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٣ هـ، وراجع أيضاً: كتاب الرجال الموسوم بالوسيط (مخطوط) للميرزا محمد الاسترابادي عند ترجمته للحسين بن المختار القلانسي الكوفي.

أعداء الدين أكثر من أن يحصى وهل نقل خبر (الغدِير) وغيره من أخبار النص إلا أعداؤه؟ فلعله يأول النص المذكور على غير ظاهره أو يخالفه عناداً، أو لغرض دنيوي أو غير ذلك من مفاسد الآراء وكاسد الخيالات.

ويؤيد الوقف قول جماعة من فحول علمائنا به، منهم المحقق في المعبر، قال فيه: «في الرواية ضعف لأن الحسين بن المختار واقفي». وذهب إليه الصالح أيضاً.

وقال في الذخيرة: «الحسين بن المختار وإن كان واقفياً على ما ذكره الشيخ في رجاله، لكن نقل المصنف^(١) عن ابن عقدة عن علي بن الحسن بن فضال توثيقه» ثم ذكر كلام المفيد عليه السلام المذكور في المتن، ثم قال: «وذكر ثقة الإسلام في الكافي: قال الحسين بن المختار: قال الصادق عليه السلام رحمك الله، ثم ذكر رواية النص على الرضا عليه السلام» وهذا يعطي التوقف في وقفه، وقد علمت ما يغني عن البيان^(٢).

قوله: الحسين بن مسكان:

بخط المجلسي عليه السلام: «أقول: روى ابن إدريس في السرائر رواية من كتاب محمد بن علي بن محبوب بإسناده، عن حسين بن عثمان، عن ابن مسكان، عن محمد بن مسلم قال: واسم ابن مسكان الحسين، وهو ابن أخي جابر الجعفي،

١ - يريد بالمصنف: العلامة الحلبي لأن الذخيرة هي شرح لإرشاد العلامة، ويشير صاحب الذخيرة إلى ما ذكره العلامة في الخلاصة، في القسم الثاني: ص ٢١٥ فإنه - بعد أن حكم بأن الحسين بن المختار واقفي - قال: «وقال ابن عقدة: عن علي بن الحسن إنه كوفي ثقة».

٢ - راجع: ما ذكره: ص ٢٤٣، في ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد المشهور بابن عقدة.

غريق في الولاية لأهل البيت عليهم السلام وهذا يدل على مدح عظيم له « انتهى ^(١).
ولا أعلم من أين فهم مدحه، فتأمل ^(٢). ومسكان بضم الميم.

قوله: الحسين بن المنذر:

بضم الميم وسكون النون، وكسر المعجمة والمهملة، قاله الخليل ^(٣).

قوله: الحسين بن منصور الحلاج:

في كشكول الشيخ البهائي: «الحسين بن منصور الحلاج، أجمع أهل بغداد على إباحة دمه، ووضعوا خطوطهم على محضر يتضمن ذلك وهو يقول: الله في دمي فإنه حرام، ولم يزل يردد ذلك وهم يشتون خطوطهم، وحمل إلى السجن وأمر المقتدر بالله بتسليمه إلى صاحب الشرطة ليضربه ألف سوط، فإن مات والآ

١ - الذي في مستطرفات السرائر لابن إدريس - عند نقله عن كتاب نوادر المصنفين تصنيف محمد بن علي بن محبوب الأشعري الجوهري القمي - قوله: «واسم ابن مسكان الحسن» يعني (مكبراً) لا الحسين (مصغراً) كما ذكره صاحب الكتاب، ولعل ما جاء في المطبوع من السرائر جاء سهواً من الطابع، إذ المشهور لدى أرباب المعاجم الرجالية الحسين (مصغراً) وقوله: «وهذا يدل على مدح عظيم له» إنما هو من كلام المجلسي عليه السلام لا من كلام ابن إدريس، فلاحظ.

٢ - لعل أمره بالتأمل إشارة إلى أن المجلسي لعله استفاد مدحه العظيم من قول ابن إدريس في حقه: «غريق في الولاية لأهل البيت عليهم السلام» فإن هذه الجملة تفيد أنه فوق التشيع وكفى بذلك المدح العظيم له.

٣ - قاله الخليل بن الغازي القزويني في شرحه للكافي (مخطوط).

يضره حتى يموت ألفاً أخرى، ثم يضرب عنقه، فسلمه الوزير إلى الشرطي، وقال له: إن لم يمت فاقطع يديه ورجليه، وحز رأسه، وأحرق جثته، ولا تقبل خديعته، فتسلمه الشرطي وأخرجه إلى باب الطاق يتبختر في قيوده، واجتمع خلق كثير وضربه ألف سوط فلم يتأوه، وقطع أطرافه، ثم حز رأسه وأحرق جثته ونصب رأسه على الجسر، وذلك في سنة ثلاثمائة وتسع^(١).

قوله: الحسين بن مياح:

قال الصالح: «بفتح الميم، وتشديد الياء المثناة من تحت، والحاء المهملة أخيراً (عن أبيه) وهو وابنه ضعيفان غاليان في مذهبهما، قيل: في بعض النسخ: الحسين بن جناح، عن أبيه، وهو جناح بن رزين - بالجيم والنون - من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ذكره الشيخ في كتاب الرجال (عن أبي عبد الله عليه السلام)»^(٢).

قوله: الحسين بن نعيم الصحاف:

بنخط المجلسي: «في التهذيب في كتاب الوقوف والصدقات رواية الحسين بن نعيم عن الكاظم عليه السلام».

١ - راجع: الكشكول: ج ١، ص ٢٩٩ طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ، وقد نقل البهائي هذه القصة من تاريخ اليافعي، وقد ذكرها أكثر المؤرخين أيضاً.

٢ - راجع: شرح أصول الكافي: ج ٢، ص ٣٢٥، كتاب فضل العلم، باب البدع والرأي والمقاييس، الحديث الثامن عشر، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٣ هـ، وراجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ١٦٤ برقم ٥٦ باب أصحاب الصادق عليه السلام، ترجمة جناح بن رزين.

الحسين بن مهران:

ذكره النجاشي في ترجمة أخيه صفوان^(١) وأشار إليه المصنف هنا.

قوله: الحسين بن يزيد:

في الشرح: «الحسين بن يزيد النوفلي، ضعفه أظهر من أن يذكر»^(٢).

ولا أعلم من أين أخذ هذا الضعف مع ادعائه الوضوح سوى ما ذكره النجاشي، مع أنه رده بعدم وجود دليل عليه^(٣)، روى عن السكوني كما يظهر من كثير من الأسانيد^(٤).

-
- ١ - راجع: ص ١٤٩ من رجال النجاشي، في ترجمة صفوان بن مهران.
 - ٢ - راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني (مخطوط).
 - ٣ - راجع: رجال النجاشي: ص ٣٠ فإنه - بعد ما ذكره - قال: «وقال قوم من القميين إنه غلا في آخر عمره والله أعلم - ثم قال -: وما رأينا له رواية تدل على هذا».
 - ٤ - قال السيد الداماد في الراشحة الخامسة والثلاثين من رواشحه السماوية: ص ١١٤ ما هذا نصه: «أما النوفلي هذا - أي الحسين بن يزيد - صاحب الرواية عن السكوني فلم يقدر فيه أحد من أئمة الرجال، وما ينقل عن بعض القميين مما لا يوجب مغمزاً فيه كما في كثير من الثقات الفقهاء الأثبات كيونس بن عبد الرحمن وغيره، والمحقق نجم الدين بن سعيد أبو القاسم (الحلي) مع مبالغته في الطعن في الأسانيد بالضعف قد تمسك في المعتبر وغيره من كتبه ورسائله ومثاله في كثير من الأحكام بروايات السكوني وعمل بها، والنوفلي - هذا - في الطريق، وكذلك الشيخ وغيره من عظماء الأصحاب قد عملوا بها واعتمدوا عليها، وجعلوها من الموثقات، فإذا هذا الرجل مقبول الرواية وإن لم يكن حديثه معدوداً من

باب الحصين

بضم الحاء وفتح الصاد المهملة والياء المنقوطة تحتها نقطتين والنون.

قوله: الحصين بن المنذر:

الروايات التي فيها ذكر هذا الرجل في الكشي روايتان:

إحدهما: ما نقلها المصنف وهي كما نقل (١).

والثانية: موثقة بعلي بن الحسن بن فضال، وليست كالأولى، فإنها هكذا: «سمعت عبد الملك بن أعين يسأل أبا عبد الله عليه السلام قال: فلم يزل يسأله حتى قال له: فهلك الناس إذأ، فقال: إي والله يابن أعين، هلك الناس أجمعون، قلت: من في الشرق ومن في الغرب؟ قال: إنها إن بقوا فتحت على الضلال إي والله هلكوا إلا ثلاثة، ثم لحق أبو ساسان وعمار وشتيرة وأبو عمرة فصاروا سبعة» (٢). وسيجيء في كلام المصنف رحمته الله عند ترجمة شتيرة.

⇒ الصحاح. وقول العلامة في الخلاصة: عندي توقف في روايته، بمجرد ما نقل عن القميين وعدم الظفر بتعديل الأصحاب له، خارج عن مسلك الصحة والاستقامة.

١ - راجع: رجال الكشي: ص ١٤، في ترجمة سلمان الفارسي.

٢ - راجع: رجال الكشي: ص ١٣، في ترجمة سلمان الفارسي أيضاً، وأبو ساسان - في الرواية -

كنية للحصين بن المنذر المترجم له.

وهذا يعارض الأول، فإنه دل على عدم ارتداد من أبي ساسان وأبي عمرة، والثاني أثبتته إلا أنهما لحقاه عليهما السلام كما لحقه كثير منهم، وهذه أولى بالصحة فإن مضمونها مروى بطرق متعددة بـ سامين مختلفة في وجوه الدلالات من الكشي وغيره.

ويمكن توجيه الأولين بما يرجع إليها وذلك أن أبا بصير قال: ارتد الناس (الخ) بقول مطلق يفهم أنه استمر الارتداد فيمن ارتد فرده الإمام عليه السلام بأن أبا ساسان وأبا عمرة ليسا هما كذلك باعتبار أنهما رجعا.

وأما الرواية التي في سندها أبو بكر الحضرمي فقد ذكرها المصنف في ترجمة جندب بن جنادة، وليست مثل التي رواها، فلاحظ^(١).

* * *

١ - يقصد بقوله - هذا - أن ما ذكره المصنف هنا من قوله: «ثم روى بطريق فيه أبو بكر الحضرمي مثله» - وهي التي رواها في ترجمة جندب بن جنادة - ليست مثل التي رواها هنا، فإن التي رواها هناك فيها «ارتد الناس إلا ثلاثة نفر سلمان وأبو ذر والمقداد، قال: قلت: فعمار...» والتي رواها هنا فيها - بعد ذكر أبي ذر والمقداد وسلمان - «فقال أبو عبد الله عليه السلام: فأين أبو ساسان وأبو عمرة الأنصاري...» فإذا ليست هي مثلها، فلاحظ.

باب الحضين

بالحاء المهملة المضمومة والضاد المعجمة.

قوله: الحضين بن المخارق:

ضبطه في تحرير الوسائل كما ضبطناه^(١) ثم قال: «ونقل عن خط الشهيد الثاني بالصاد المهملة» انتهى^(٢).

والمصنف على مقتضى قاعدة ترتيبه - حيث أخره عن ابن المنذر - أنه بالمعجمة.

وفي التحرير: «مخارق بضم الميم وفتح الخاء المعجمة».

* * *

١ - يعني: بالصاد المعجمة، وهكذا ضبطه العلامة في الخلاصة.

٢ - راجع: تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي صاحب الوسائل، نفسه (مخطوط) وضبطه العلامة في إيضاح الاشتباه، بالصاد المهملة، وتبعه الشهيد الثاني في تعليقه على الخلاصة، كما أنه جاء في رجال ابن داود وكذا في رجال النجاشي ورجال الشيخ في باب أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام وفي إحدى نسخ فهرست الشيخ عليه السلام بالصاد المهملة، فراجعها.

باب حفص

بالحاء المفتوحة المهملة، وسكون الفاء.

قوله: حفص ابن البختری:

ضبطه الخليل: بفتح الباء الموحدة، وسكون الحاء المعجمة، وفتح المثناة فوق، ومهملة، منسوب إلى البختره، وهي مشية حسنة.

واقصر الشيخ علي^(١) في حاشية المختلف على فتح الباء المفردة والحاء المعجمة.

وقد اختلف كلام أهل الرجال فيه، فنقل النجاشي عن أبي العباس - وهو ابن عقدة -^(٢) توثيقه، وعن آل أعين: إنه يلعب بالشطرنج^(٣) وهو محرم، ولو لم

١ - الشيخ علي - هذا - هو الشيخ نور الدين علي بن عبد العالي المحقق الكركي، المتوفى سنة ٩٤٠ هـ، توجد نسخة من حاشيته على المختلف في المكتبة الرضوية، كما جاء في فهرسها: ج ٢، ص ٤٧.

٢ - ويحتمل أن يكون ابن نوح على ضعف، وإن كان ينقل عن كليهما لأن الظاهر أنه عند الإطلاق يراد بأبي العباس ابن عقدة، وإذا أراد به ابن نوح قيده كما يظهر من تتبعه، والشيخ محمد في الشرح رده بينهما، والأظهر ذلك وسيجيء في ترجمة حفص بن سوقة ما يؤيده، ووافقنا على هذا المجلسي فيما سيجيء - إن شاء الله - في ترجمة الحكم بن حكيم (منه رحمته).

٣ - راجع: رجال النجاشي: ص ١٠٣.

يكن كبيرة يسقط العدالة، لكن كلامهم ظاهر في الاستمرار والدوام، كقولهم فلان يركب الخيل، فيكون مصراً عليه، والإصرار على الصغيرة كبيرة، فيكون فسقاً، وكان النجاشي أشار بقوله: «كان بينه وبين آل أعين نبوة» إلى أن منشأ الغمز بذلك هو ذلك، فيكون تضعيفاً لهذا الغمز.

وكيف كان فلم نعلم أن هذا الغمز ممن يعتد به، فهو ساقط على كل حال. وأما توثيق ابن عقدة له فعلى قاعدتنا التي مهدناها في ترجمته، وترجمة الحسين بن المختار هو القبول، فيثبت بذلك أنه ثقة وإلا فالرجل ضعيف، إما لكونه يلعب بالشطرنج على تقدير ثبوته أو لكونه مجهول الحال.

وعلى هذا الاختلاف اختلف الفقهاء فيه، فضعفه المحقق في المعتبر^(١). والسيوري في التنقيح، قال فيه: «حفص ابن البختری ضعيف لأن بني أعين غمزوا عليه يلعب الشطرنج» انتهى. وقد علمت ما فيه.

ووثقه الشيخ علي في حاشية المختلف، قال: «وحفص ابن البختری ثقة عند الأصحاب» انتهى، وهو اشتباه فقد عرفت الخلاف فيه بين الرجلين والفقهاء.

١ - ذكره المحقق في المعتبر: ص ٢٣٢، طبع إيران سنة ١٣١٨ هـ، في كتاب الصلاة، في مسألة عدم اعتبار سهو الإمام مع حفظ المأموم، فإنه روى رواية عن حفص ابن البختری عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «ليس على الإمام سهو». وقال - أي المحقق -: «وحفص وإن كان ضعيفاً فالعمل والاعتبار والأحاديث تعضد روايته».

قوله: حفص بن سالم أبو ولاد الحنات:

في الوسائل: «وثقه ابن شهر آشوب»^(١).

وفيما ذكره ابن عقدة^(٢) من تصويب الصادق عليه السلام لخروجه مع زيد دلالة على أن حجه عليه السلام لحريز بن عبد الله السجستاني كان صورياً كما ذكره جماعة وقد تقدم^(٣).

قوله: في حفص بن سوقة:

ذكره أبو العباس بن نوح في رجالهما، هكذا المنقول من عبارته بثنية الضمير، وليس له مرجع سوى أبي العباس ابن نوح، وأتخيل سقوط واو العطف سهواً مما بين العباس وابن^(٤)، والأول ابن عقدة، والآخر أحمد بن علي بن العباس المشهور بابن نوح، فإن كلاً منهما له كتاب في الرجال، ينقل عنهما

١ - ذكره الحر في خاتمة الوسائل في ترجمته، ولكن لم أجده في معالم العلماء لابن شهر آشوب المطبوع، ولعله كانت الترجمة في نسخة صاحب الكتاب المخطوطة وسقطت من الطابع، فراجع.

وقد نقل العلامة الحجة المامقاني رحمته الله في تنقيح المقال ترجمة له عن معالم العلماء، ولم ينقل ذلك غيره.

٢ - يشير إلى ما ذكره العلامة الحلبي في القسم الأول من الخلاصة: ص ٥٨، عن ابن عقدة.

٣ - راجع: ما ذكره في ترجمة حريز بن عبد الله السجستاني: ص ٢٧٢ من هذا الكتاب.

٤ - وفي نسخة من الخلاصة مصححة على نسخ عديدة صحيحة ما نصه: «ذكره أبو العباس وابن نوح» أي بزيادة الواو.

النجاشي كما تقدم^(١). وقد نقل من عبارته: «أخواه محمد وزيد ابنا سوقة»^(٢)، ونقل المصنف والعلامة (أخواله) بدل (أخواه)^(٣) ومع ذلك قال المصنف في ترجمة زياد ومحمد: «وثقه النجاشي عند ترجمة أخيه حفص»^(٤) فتأمل.

قوله: حفص بن غياث:

لم أجد أحداً من الفقهاء، ولا من الرجاليين وثقه، بل نسبه الشيخ إلى أنه عامي^(٥) وتبعه جملة من الفقهاء في ذلك، وضعفوه.

١ - راجع: ترجمة أحمد بن علي بن العباس بن نوح: ص ٢٢٤، و ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة: ص ٢٤٣، من هذا الكتاب، ولا وجه لتخيل سقوط واو العطف لأن ضمير المثني راجع إلى أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام لا إلى أبي العباس بن عقدة وأبي العباس بن نوح ليكون المراد كتاب رجالهما فيحتاج إلى هذا التكلف، فراجع.

٢ - راجع: رجال النجاشي: ص ١٠٤.

٣ - الموجود في الخلاصة المطبوعة بإيران - وبالنجف الأشرف في القسم الأول (وأخواه) بدل (وأخواله)، كما أن الموجود في المطبوعتين (بن سوقة) بدل (ابنا سوقة) ولعل في عبارة الخلاصة تصحيفاً نظراً لأن العلامة غالباً يتبع النجاشي في الترجمة ويزيد من عنده، وقد جاء في النجاشي - كما عرفت - «أخواه زياد ومحمد ابنا سوقة» وكل من نقل عن الخلاصة نقل عنها كما في النجاشي.

٤ - يعني: مع تصريح المصنف في كل من ترجمة زياد بن سوقة، ومحمد بن سوقة بقوله: «وثقه النجاشي عند ترجمة أخيه حفص» والتعبير عنهما بأنهما أخوا حفص بن سوقة كيف يعبر عنهما - هنا - بكلمة (أخواله) وهل هو إلا تناقض ولا ريب أن كلمة (أخواله) هنا جاء مصحفاً عن كلمة (أخواه) سيما وأن المصنف - هنا - نقل الترجمة عن رجال النجاشي الذي قد جاء فيه في جميع نسخه (أخواه) لا (أخواله) فلاحظ ذلك.

٥ - راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ١١٨ برقم ٥٠، وراجع أيضاً: فهرسته: ص ٨٦ ←

قال في المعتمر: «حفص بن غياث ضعيف» وفي موضع آخر: «حفص بن غياث القاضي عامي»، وفي آخر: «هو عامي فلا أعمل على روايته». وفي كشف الرموز: «الرواية ضعيفة فإن في طريقها حفص بن غياث بترى» انتهى.

وهو اشتباه فإن الكشي عده في العامة كالشيخ^(١). والبترية ليسوا من أقسام العامة كما لا يخفى.

وفي المدارك: طعن في رواية حفص بن غياث لضعفه.

وفي التنقيح: «حفص بن غياث عامي».

وفي الإيضاح: «حفص بن غياث مجهول» انتهى^(٢).

وبعد هذا كله لا جهالة فيه لتحقق ضعفه كما ترى، ويؤيده نصبه قاضياً ببغداد والكوفة من قبل هارون، فالأكثر ضعفه ولم يلتفتوا إلى شهادة الشيخ بأن كتابه معتمد، إما لعدم العلم بأن الروايات التي رويت عن كتابه هذا، أو لعدم قبول قوله، أو لعدم العلم باعتماد الشيعة عليه، لجواز أن يكون معتمداً عند قوم دون قوم، أو غير ذلك.

⇒ برقم ٢٤٣، وترجم له النجاشي في رجاله: ص ١٠٣، وقال: «ولي القضاء ببغداد الشرقية لهارون، ثم ولاه قضاء الكوفة، ومات بها سنة ١٩٤ هـ...».

١ - راجع: رجال الكشي: ص ٣٣٤، تحت عنوان: «عد جماعة من العامة والبترية».

٢ - راجع: إيضاح الفوائد في شرح مشكلات القواعد لولد العلامة الحلبي المحقق فخر الدين أبي طالب محمد بن الحسن بن المطهر الحلبي المولود سنة ٦٨٢ هـ، والمتوفى سنة ٧٧١ هـ، نسخته مخطوطة توجد في بعض المكتبات النجفية.

وأما ما نقله الشيخ في العدة من إجماع الطائفة على العمل بروايته^(١):
فأول ما فيه: أن هذا دليل على كونه غير إمامي، لأنه نقله في مقام أن خبر
 غير الإمامي حجة.

وثانياً: يعارضه الشهرة المحققة المعلومة بين من تأخر عنه من الرجاليين
 والفقهاء على ضعفه.

وثالثاً: إن العمل بالرواية أعم من كونه ثقة، لجواز أن يكون لاقترائها بقرائن
 تدل على صحة مضمونها، وقد تقدم نظير هذا في السكوني^(٢)، وللمحقق في
 المعارج في حجية الموثق نظيره أيضاً، ونقله عنه في أصول المعالم وأقره
 عليه^(٣).

١ - راجع: كتاب العدة في الأصول للشيخ الطوسي: ص ٥٦، طبع بمبيء سنة ١٣١٢ هـ، في
 بحث العدالة المراعاة في ترجيح أحد الخبرين على الآخر.

٢ - راجع: ترجمة إسماعيل بن أبي زياد السكوني في ص ٢٧٤ من هذا الكتاب.

٣ - راجع: ما ذكره الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني في معالم الأصول، في مباحث الخبر الواحد:
 ص ١٩٨ - ٣٠٠، طبع إيران سنة ١٣٠٠ هـ، وراجع أيضاً: المعارج للمحقق الحلبي (مطبوع).
 وقد ترجم لحفص بن غياث - هذا - الذهبي في ميزان الاعتدال: ج ١، ص ٥٦٧ وقال: «أخرج
 له أصحاب الستة الأحاديث. وهو أحد الأئمة الثقات، روى عن عاصم، وهشام بن عروة
 وطبقتهما، وروى عنه إسحاق وأحمد وثقه ابن معين، والعجلي، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة،
 ثبت، يتقي بعض حفظه وإذا حدث من كتابه فثبت، وقال ابن معين: جميع ما حدث به حفص
 ببغداد والكوفة إنما هو من حفظه، كتبوا عنه ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف من حفظه مات حفص
 سنة ١٩٤ هـ، على الصحيح».

وترجم له أيضاً ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٢، ص ٤١٥، فقال: «حفص بن
 غياث بن طلق بن معاوية بن ملك بن الحارث بن ثعلبة النخعي، أبو عمر الكوفي، قاضياها

قوله: حفص بن قرط:

قال الصالح: «قرط بضم القاف، قيل: هو النخعي الكوفي، ذكره الشيخ في كتاب الرجال في أصحاب الصادق عليه السلام (١)».

وقال الخليل: «قرط بضم القاف وسكون الراء المهملة ومهملة».

* * *

⇒ وقاضي بغداد أيضاً ثم ذكر أسماء مشايخه الذين يروي عنهم، وأسماء من يروي عنه، وهم كثيرون، ثم قال: «قال ابن كامل: ولاء الرشيد قضاء الشرقية ببغداد، ثم عزله وولاه قضاء الكوفة، وقال إسحاق بن منصور وغيره عن ابن معين: ثقة، وقال عبد الخالق بن منصور عن ابن معين: صاحب حديث له معرفة، وقال العجلي: ثقة مأمون فقيه، كان وكيع ربما سئل عن الشيء فيقول: اذهبوا إلى قاضينا فسلوه، وقال يعقوب: ثقة ثبت إذا حدث من كتابه، ويتقى بعض حفظه، وقال ابن نمير: كان حفص أعلم بالحديث من ابن إدريس، وقال النسائي وابن خراش: ثقة، قال هارون بن حاتم: سئل حفص - وأنا أسمع - عن مولده فقال: ولدت سنة ١١٧ هـ قال: ومات سنة ١٩٤ هـ، وكذا قال جماعة».

١ - راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ١٧٥ برقم ١٧٥ باب أصحاب الصادق عليه السلام، وراجع شرح أصول الكافي للمولى الصالح: ج ٥، ص ٢٨، كتاب التوحيد، باب الجبر والتقدر.

باب الحكم

قوله: الحكم بن حكيم:

قد بنى جماعة على أنه ثقة، وبخط المجلسي: «اعترض بعض الأفاضل على توثيق الحكم بن حكيم بأن الموثق له ابن عقدة، وهو مخالف، وما يظن من أن الذي نقله عن أبي العباس روايته عن الصادق عليه السلام - لا جميع ما تقدم - ممكن إلا أن الاحتمال يكفي لعدم الصحة (انتهى)^(١) ولا يخفى أن أكثر التوثيقات مبني على توثيق ابن عقدة، واعتمد الأصحاب عليه وإن كان مذموماً» انتهى ما بخطه.

وفي حواشي المشرق - بعد تصحيح روايته - : «يقال: إن النجاشي نقل توثيق الحكم بن حكيم عن أبي العباس وهو مشترك بين ابن نوح الإمامي وابن عقدة الزيدي، فكيف عدت حديث حكم بن حكيم في الصحيح والمعدل له مشترك. قلنا: الاشتراك هنا غير مضر وابن عقدة - وإن كان زيدياً - إلا أنه ثقة مأمون، وتوثيق غير الإمامي - إذا كان ثقة - لمن هو إمامي حقيق بالاعتبار والاعتماد، فإن الفضل ما شهدت به الأعداء، نعم جرح غير الإمامي للإمامي لا عبرة به، وإن كان الجارح ثقة» انتهى^(٢).

١ - إلى هنا انتهى ما اعترضه المعترض.

٢ - راجع: حاشية مشرق الشمسيين: ص ٤٧.

وتحقيق مسألة تعديل وجرح غير الإمامي ذكرناه في ترجمة ابن عقدة^(١) واخترنا ما اختاره الشيخ البهائي هنا من التفصيل، ولكنه في ترجمة الحسين بن المختار ذهب إلى عدم القبول مطلقاً ونقلناه هناك^(٢).

يبقى الكلام في مسألة: وهي اشتراك أبي العباس بين ابن عقدة وابن نوح، وقد اختلفوا في أنه أيهما مراد^(٣) فذهب الشيخ البهائي والشيخ محمد السبط إلى أنه مشترك غير معلوم، وقد ذكرت عبارته في ترجمة حفص ابن البختري^(٤) وهذا أيضاً يظهر من المصنف في باب الكنى^(٥).

والذي يظهر لي هو الذي يظهر من المجلسي رحمته الله في عبارته هذه، وبعض الأفاضل المذكور هنا، من أن المطلق هو ابن عقدة، وإذا أريد به ابن نوح قيده، قضى بهذا التتبع، وقد تقدم في ترجمة حفص ابن سوقة ما يؤيده^(٦) وسيأتي في ترجمة الربيع بن زكريا، و ترجمة زريق بن الزبير.

وقد ورد في ترجمة عبد الملك بن عتبة: أبو العباس مقيداً بابن سعيد كما ورد مقيداً بابن نوح، فالاشتراك قوي، ويظهر من المؤسس^(٧) أنه ابن نوح، ولا

١- راجع: ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد المشهور بابن عقدة: ص ٢٤٣ من هذا الكتاب.

٢- يعني: في ترجمة أحمد بن سعيد: ص ٢٤٣ من هذا الكتاب.

٣- مما أطلقه النجاشي وأراد به في الإطلاق قوله - في ترجمة الحكم بن حكيم -: «ذكر ذلك أبو العباس» ثم بعد هذه العبارة قال: «وقال ابن نوح الخ» فيدل على أن أبا العباس المطلق هو ابن عقدة والله أعلم (منه رحمته الله).

٤- راجع: ما ذكره صاحب الكتاب في هامش ترجمة حفص ابن البختري: ص ٤٤٩.

٥- راجع: باب الكنى من (النقد): ص ٣٩١، في ذكر (أبو العباس) وأنه مشترك بين جماعة.

٦- راجع: ترجمة حفص بن سوقة: ص ٤٥١ من هذا الكتاب.

٧- يقصد بالمؤسس: السيد فيض الله بن عبد القاهر الحسيني التفريشي، ولعله ذكر ←

أعلم منشأه.

فعلى ما اخترنا يكون الحكم ثقة، ويؤيده رواية ابن أبي عمير عنه، وصفوان بن يحيى، فإنهما من أصحاب الإجماع.

قوله: الحكم بن سعيد الأموي:

سيجيء - إن شاء الله تعالى - في سعد الخير، تحقيق حال الأموية أنه هل هذه النسبة قدح أم لا.

قوله: الحكم بن مسكين:

حيث لم يذكر بجرح ولا تعديل اختلف فيه، فضعفه في المدارك قال: «إنها ضعيفة السند باشمالها على الحكم بن مسكين وهو مجهول».

وفي الذخيرة: «رواها - أي الرواية - الصدوق في النهاية بطريق فيه الحكم بن مسكين وهو غير مصرح بالتوثيق إلا أن له أصلاً يرويه ابن أبي عمير عن الحسن بن محبوب عنه، وهذا مما يوجب قوة لنقله» انتهى.

وفي ترجمة برد الأسكاف ذكرنا له نظير هذا الكلام^(١) وحكم بتوثيقه لرواية ابن أبي عمير عن برد، فيكون المراد بالقوة هي الوثاقة، وسيجيء - إن شاء الله تعالى - تحقيق هذا المطلب في ترجمة ابن أبي عمير.

⇒ ذلك في حاشيته على مختلف العلامة الحلبي التي هي أحد مصادر صاحب الكتاب كما ذكره في المقدمة.

١ - راجع: ترجمة برد الأسكاف في ص ٣٠٩ من هذا الكتاب.

الحكم بن عيينة:

في بصائر الدرجات للصفار: «أبو جعفر أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد^(١) عن النضر بن سويد، عن يحيى الحلبي، عن معلى بن عثمان، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال لي الحكم بن عيينة^(٢) ممن قال الله تعالى: ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله واليوم الآخر وما هم بمؤمنين﴾ فليشرق الحكم وليغرب، أما والله لا يصيب العلم إلا من أهل بيت نزل عليهم جبرئيل.

السندي بن محمد، ومحمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن أبيان بن عثمان، عن أبي بصير قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن شهادة ولد الزنا تجوز؟ فقال: لا، فقلت: إن الحكم بن عيينة^(٣) زعم أنها تجوز، فقال: اللهم لا تغفر له ذنبه، ما قال الله للحكم ﴿إنه لذكر لك ولقومك وسوف يسألون﴾ فليذهب الحكم يميناً وشمالاً فوالله لا يؤخذ العلم إلا من أهل بيت نزل عليهم جبرئيل^(٤).

١- في بصائر الدرجات للصفار (المطبوع) الحسن بن سعيد (مكبراً) فراجع.

٢- في بصائر الدرجات (المطبوع): عتيبة، بالتاء المثناة بعدها الباء التحتانية ثم الباء الموحدة، ولعل نسخة صاحب الكتاب من البصائر محرفة فلاحظ، وذكر هذين الخبرين الكليني في الكافي: ج ١، ص ٣٩٩-٤٠٠ في كتاب الحجّة، باب أنه ليس شيء من الحق في يد الناس إلا ما خرج من عند الأئمة عليهم السلام، وجاء فيهما (الحكم بن عتيبة) بالتاء المثناة الفوقانية كما في البصائر.

٣- نفس المصدر السابق.

٤- راجع: بصائر الدرجات: ج ١، الباب السادس، طبع إيران سنة ١٢٨٥.

والظاهر من الكشي أن هذا هو الحكم بن عتيبة حيث ذكر هذا الحديث في ترجمته، فتأمل^(١).

* * *

باب حماد

قوله: حماد بن أبي طلحة:

في الوسائل: «حماد^(٢) بن أبي طلحة، وثقه ابن شهر آشوب»^(٣).

قوله: حماد بن عثمان الناب:

وثقه الطريحي^(٤) ويظهر من السيد فيض الله أن روايته بمنزلة الصحاح،

قال في المختلف: «الجواب المنع من صحة السند».

١ - راجع: رجال الكشي: ص ١٨٢ برقم ٨٥، وقد ذكر الخبير الثاني الذي ذكره صاحب الكتاب عن الصغار في كتابه بصائر الدرجات ولكن بسند آخر، فراجع.

٢ - في مجمع البحرين: بتشديد الميم. (منه بَيِّنَاتٌ).

٣ - لا توجد ترجمة لحماد بن أبي طلحة في معالم العلماء لابن شهر آشوب (المطبوع) ولعله في غيرها، أو سقط من المطبوع، فراجع، كما أنه لا يوجد في آخر الوسائل في ترجمته توثيق ابن شهر آشوب له، فلاحظ.

٤ - راجع: جامع المقال فيما يتعلق بأحوال الحديث والرجال، في باب من اشترك في الاسم والأب (مخطوط).

وفي الحاشية: «فيه نظر^(١) لأنه مؤيد بمرسلة حماد بن عثمان في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام ومراسيله من الصحاح عندكم» انتهى، وسيجيء - إن شاء الله تعالى - .

وقد وقع في بعض أسانيد التهذيب هكذا: «عن حماد بن عثمان عن محمد بن علي الحلبي عن عبيد الله الحلبي» فقال في المنتقى: «المعروف المتكرر رواية حماد بن عثمان عن عبيد الله الحلبي بغير واسطة، فتوسط محمد الحلبي بينهما في إسناد هذا الخبر موضع نظر» انتهى^(٢).

يؤيده ما يذكره المصنف في عبيد الله عن الفهرست من رواية حماد عن عبيد الله فترقب.

قوله: حماد بن عمرو:

قال الطريحي: «هو مجهول»^(٣).

١ - الحاشية على المختلف للسيد فيض الله التفرشي المذكور (مخطوطة) وحماد بن عثمان - هذا - توفي بالكوفة سنة ١٩٠ هـ، وهو ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه والإقرار له بالفقه، كما ذكره الكشي في رجاله: ص ٣٢٢ تحت عنوان (تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام).

٢ - راجع: المنتقى: ج ١، ص ٣٠٤.

٣ - راجع: ترتيب مشيخة من لا يحضره الفقيه (مخطوط).

قوله: حماد بن عيسى:

قال الصالح: «حماد بن عيسى الجهني^(١) البصري، ثقة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن الرضا عليهما السلام ومات في حياة أبي جعفر الثاني عليه السلام» انتهى^(٢).

وقد وقع في بعض الأخبار روايته عن زرارة، وحمله في المنتقى على سقوط حريز من البين لشيوع روايته عنه كما لا يخفى^(٣) وتقدم نظيره غير مرة.

قوله: حماد النوا:

ضعفه الطريحي^(٤).

* * *

١ - الجهني نسبة إلى جهينة: بضم الجيم، قبيلة، وهم من ثقات رواة الحديث. (منه عليه السلام).

٢ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح: ج ٢، ص ٣٥.

٣ - راجع: المنتقى: ج ١، ص ١٢١.

٤ - راجع: ترتيب مشيخة من لا يحضره الفقيه (مخطوط).

باب حمران

قوله: حمران بن أعين:

قال الخليل: «بفتح الهمزة، وسكون المهملة، والخاتمة، سيجيء - إن شاء الله تعالى - عداده في الحواريين، وهذا يقتضي أنه في أعلى مراتب التوثيق، إلا أن الخبر الدال على ذلك ضعيف^(١) لكنه مؤيد بما نقله السيد نعمه الله في شرح التهذيب أن حمران بن أعين مدحه الصدوق^(٢) في كتاب الغيبة مدحاً يصح حديثه، وسائر ما نقله المصنف عن الكشي من أنه من أهل الجنة، وأنه من الشيعة في الدنيا والآخرة، وغير ذلك، وكل واحد من هذه الأمور وإن لم يكن بنفسه حجة معتمدة، إلا أن الكل باعتبار اعتضاد بعض ببعض تكون قرائن وشواهد على وثاقته وهذا القدر كاف لمن ذهب إلى أن التوثيق من الظنون الاجتهادية.

وأما من ذهب إلى أنه من باب الشهادة والإخبار فلا، ولهذا قال في المدارك: «هذه الرواية ضعيفة السند بأن راويها - وهو حمران بن أعين - لم ينص عليه

١ - يريد بالخبر الدال على أنه من الحواريين ما ذكره الكشي في رجاله - في ترجمة سلمان الفارسي -: ص ١٥.

٢ - لعل الصحيح (مدحه الشيخ في كتاب الغيبة)، راجع: ص ٢٠٩ من كتاب الغيبة، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ فإنه عد حمران بن أعين من المحمودين، فقد روى بسنده «عن زرارة، قال: قال أبو جعفر عليه السلام وذكرنا حمران بن أعين - فقال: لا يرتد والله أبداً، ثم أطرق هنيئة، ثم قال: أجل لا يرتد والله أبداً».

الأصحاب بالتوثيق بل ولا مدح يعتد به» ولكن كون هذا المدح غير معتد به منظور فيه، كما لا يخفى.

* * *

باب حمزة

قوله: حمزة بن بزيع:

روى الكليني بإسناده: «عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن عمه حمزة بن بزيع، كتب أبو جعفر عليه السلام إلى سعد الخير»^(١).

وظاهر أنه أبو جعفر الثاني عليه السلام وهو ينافي ترحم الرضا عليه السلام عليه^(٢) إلا أن يقال هو أبو جعفر الأول ويكون مرسلًا.

قال في مرآة العقول شرح الروضة: «السند الأول صحيح على الظاهر لتوثيق العلامة لحمزة بن بزيع، وإن كان ما يظن أن يكون مأخذه ضعيفاً، لكن في رواية حمزة عن أبي جعفر الثاني إشكال، لأن الشيخ عدّه في رجال الرضا عليه السلام ولم يذكر

١ - راجع: كتاب الروضة للكليني: ص ٥٦، الحديث الـ (١٧) طبع إيران سنة ١٣٧٧ هـ.

٢ - أبو جعفر الأول هي كنية الإمام الباقر عليه السلام وأبو جعفر الثاني هي كنية الإمام الجواد عليه السلام، فترحم الإمام الرضا عليه السلام عليه في الرواية التي ذكرها المصنف عن الكشي يكشف عن كونه لم يدرك زمان الجواد عليه السلام وأنه كان ميتاً في زمانه فكيف يروي عنه، فلو أريد بأبي جعفر هو الأول يكون الخير مرسلًا إذ لم يحرز درك حمزة بن بزيع زمان الباقر عليه السلام حتى يروي عنه بلا واسطة فلاحظ.

روايته عن الجواد عليه السلام وروى الكشي ما يدل على أنه لم يدرك زمانه حيث قال: ذكر بين يدي الرضا عليه السلام حمزة بن بزيع فترحم عليه، فقيل له: إنه كان يقول بموسى بن جعفر عليه السلام ويقف فترحم عليه ساعة (الخبر)^(١). فيحتمل أن يكون أبو جعفر هو الأول ففي هذا السند إرسال أيضاً^(٢).

ويؤيده ما رواه المفيد في كتاب الاختصاص بإسناده «عن أبي حمزة الثمالي، قال: دخل سعد بن عبد الملك - وكان أبو جعفر عليه السلام يسميه سعد الخير، وهو من ولد عبد العزيز بن مروان - على أبي جعفر عليه السلام ينشج كما تنشج النساء، فقال له أبو جعفر عليه السلام: ما يبكيك يا سعد؟ قال: كيف لا أبكي وأنا من الشجرة الملعونة في القرآن، فقال عليه السلام له: لست منهم، أنت أموي منا أهل البيت، أما سمعت قول الله عز وجل: ﴿فمن تبعني فإنه مني﴾ انتهى^(٣).

ووجه التأييد في هذا الخبر أن صاحب المكالمة مع سعد هو الباقر عليه السلام بقرينة أبي حمزة الثمالي، فيكون صاحب الكتابة في الحديث هو أيضاً أبو جعفر الأول، فيكون هذا دالاً على الإرسال المذكور، ولأن المعلوم أن حمزة من أصحاب الكاظم عليه السلام وبقرينة قول القائل - في رواية الكشي المذكورة - : «إنه كان يقول بموسى، إنه وقف عليه» فلا بد أن يكون أيضاً من أصحاب الرضا عليه السلام فيبعد أن يكون من أصحاب الباقر عليه السلام.

هذا كله في تحقيق أن حمزة ليس من أصحاب أبي جعفر الأول عليه السلام، وأما حاله بالنسبة إلى الوثيقة فاختلّفوا فيه على قولين فذهب العلامة في الخلاصة إلى

١ - راجع: رجال الكشي: ص ٥١٢ برقم ٥١٧.

٢ - راجع: مرآة العقول شرح روضة الكافي للمجلسي الثاني، طبع إيران.

٣ - راجع: كتاب الاختصاص للشيخ المفيد عليه السلام: ص ٨٥ طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٩ هـ.

أنه ثقة^(١) كما نقله المصنف رحمته الله والحسن في المتقن إلى أنه مجهول.

ومنشأ هذا الاختلاف عبارة النجاشي المذكورة^(٢) قال في مقدمات المتقن: «ومن أهمها أي أوهام المتأخرين ما وقع للعلامة في تركية حمزة بن بزيع، فإنه قال في الخلاصة: حمزة بن بزيع من صالحى هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العمل، والحال أن هذا الرجل مجهول بغير شك، بل ورد في شأنه رواية رواها الكشي تقتضي كونه من الواقعة^(٣) وحكاها العلامة بعد العبارة التي ذكرناها وردها بضعف السند^(٤) ومنشأ هذا التوهم أن حمزة عم محمد بن إسماعيل بن بزيع الثقة الجليل، واتفق في كتاب النجاشي الثناء على محمد بهذه المدحة التي هو من أهلها بعد ذكره لحمزة استطراداً كما هي عادته.

ثم إن السيد جمال الدين بن طاووس حكى في كلامه صورة كلام النجاشي بزيادة وقعت منه أو من بعض الناسخين لكتاب النجاشي توهماً، وتلك الزيادة موهمة لكون (المدحة) متعلقة بحمزة مع معونة اختصار السيد لكلام النجاشي فأبقى منه هنا بقية كانت تعين على دفع التوهم، والذي تحققته من حال العلامة رحمته الله أنه كثير التتبع للسيد بحيث يقوى في الظن أنه لم يكن يتجاوز كتابه في المراجعة لكلام السلف غالباً، فكانه جرى على تلك العادة في هذا الموضع.

وصورة كلام النجاشي هكذا: (محمد بن إسماعيل بن بزيع أبو جعفر مولى

١ - راجع: الخلاصة - القسم الأول - : ص ٥٤ برقم ٥.

٢ - أي التي ذكرها المصنف رحمته الله راجع: رجال النجاشي: ص ٢٥٤، في ترجمة محمد بن إسماعيل بن بزيع.

٣ - راجع: الرواية في رجال الكشي: ص ٥١٢.

٤ - قائلًا: «وهذا الطريق لم يثبت صحته عندي».

المنصور أبي جعفر، وولد بزيع بيت منهم حمزة بن بزيع، كان من صالحى هذه الطائفة وثقاتهم كثير العمل، له كتب) انتهى^(١).

وموضع الحاجة من حكاية السيد لهذا الكلام صورته هكذا: «وولد بزيع بيت، منهم حمزة بن بزيع، وكان من صالحى هذه الطائفة وثقاتهم كثير العمل» ولم يزد على هذا القدر، ولا ريب أن زيادة الواو في قوله: (وكان) وترك قوله: (له كتب) سببان قويان للتوهم المذكور، وخصوصاً الثاني، فإن عود الضمير في (له) إلى محمد بن إسماعيل ليس بموضع شك، فعطفه على الكلام الأول من دون قرينة على اختلاف مرجع الضميرين دليل واضح على اتحاده، مضافاً إلى أن المقام مقام بيان حال محمد لا حمزة، وهذا كله بحمد الله ظاهر» انتهى^(٢). وهذا هو الحق.

قوله: حمزة بن حمران:

في التحرير: «ليس في السند من يرتاب فيه إلا حمزة بن حمران ويستفاد مدحه من قولهم: له كتاب، ومن رواية صفوان وغيره من أصحاب الإجماع عنه، ومن كثرة رواياته عن الباقر عليه السلام والصادق عليه السلام مع قولهم: إعرفوا منازل الرجال منا على قدر رواياتهم عنا^(٣)، ومن خلوه من الدم، وغير ذلك، فيكون حسناً عندهم»^(٤).

١ - يعني: انتهى كلام النجاشي في رجاله.

٢ - راجع: الفائدة الثانية من الفوائد التي ذكرها الشيخ حسن ابن الشهيد عليه السلام في مقدمة المنتقى:

ج ١، ص ١٦ - ١٧، طبع إيران سنة ١٣٧٩ هـ.

٣ - هذه الرواية رواها الكشي بطريقتين في رجاله: ص ٩، فراجعها.

٤ - راجع: تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي (مخطوط).

حمزة بن زهرة الحسيني الحلبي:

ذكر ابن كثير الشامي: أنه كان مقتدئ الشيعة في حلب. وأقول: إنه كان معاصراً للعلامة رحمته وللعلامة إجازة كبيرة معروفة أرسلها إليه وأثنى عليه، هذا كله بخط المجلسي رحمته (١).

١ - لا يخفى أن الذي ذكره ابن كثير الشامي في تاريخه المعروف بالبداية والنهاية: ج ١٢ ، ص ٢٨٩ ، في حوادث سنة ٥٧٠ هـ ، طبع مصر سنة ١٣٥٨ هـ ، ضمن قصة مع السلطان صلاح الدين بن أيوب لما استولى على دمشق بعد وفاة ملكها نور الدين زنكي وسار إلى حلب - إن الذي كان بحلب وكان مقتدئ الشيعة فيها هو الشريف أبو طاهر بن أبي المكارم حمزة بن زاهر الحسيني، ولا ريب أنه تحريف، والصحيح (الشريف الطاهر أبو المكارم حمزة بن زهرة الحسيني) لأن القصة التي ذكرها إنما هي معه كما ذكرها شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي المعروف بأبي شامة في: ج ١ - القسم الثاني - ص ٦٠٩ ، من كتاب (الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية) طبع القاهرة سنة ١٣٨٢ هـ فراجعها.

وجاء في تاج العروس - شرح القاموس - بمادة (زهر): «... الشريف أبو المكارم حمزة بن علي المعروف بالشريف الطاهر، قال ابن العديم في تاريخ حلب: كان فقيهاً أصولياً نظاراً على مذهب الإمامية، وقال ابن سعد الجواني: الشريف الطاهر عز الدين أبو المكارم حمزة، ولد في رمضان سنة ٥١١ هـ ، وتوفي بحلب سنة ٥٨٥ هـ...».

وإبن زهرة حمزة - هذا - هو صاحب كتاب (غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع) المطبوع ضمن الجوامع الفقهية بإيران سنة ١٢٧٦ هـ ، وإذا عرفنا أن ابن زهرة حمزة توفي سنة ٥٨٥ هـ - كما تقدم - فلا يصح ما ذكره صاحب الكتاب نقلاً عن خط المجلسي رحمته من أنه كان معاصراً للعلامة رحمته وأن للعلامة إجازة كبيرة معروفة أرسلها إليه وأثنى عليه، لأن عصر العلامة متأخر عن عصر ابن زهرة - هذا - فإنه ولد سنة ٦٤٨ هـ ، وتوفي سنة ٧٢٦ هـ ، أما الإجازة الكبيرة

واعلم أن ابن زهرة رجلان كل منهما سيد حسيني حلبي، إلا أن أحدهما معاصر للعلامة^(١) والآخر متقدم عليه بكثير^(٢) رأيت ابن إدريس في جواب مسائله كثيراً ما ينقل عنه فيكون متقدماً عليه غير معاصر للعلامة.

وذكر السماهيجي أيضاً اثنين تقدم أحدهما في ترجمة أحمد بن أبي إبراهيم، وقال في ترجمة الغير المعاصر^(٣) للعلامة: «ومصنفات ومرويات السيد

⇒ المعروفة التي أشار إليها فهي لخمسة من بني زهرة لم يكن فيهم من اسمه حمزة، فراجعها في كتاب الإجازات الملحق بآخر أجزاء البحار المطبوع: ص ٢١.

١- الذي هو معاصر للعلامة هو محيي الدين أبو حامد نجم الإسلام محمد بن أبي القاسم عبد الله بن علي بن زهرة الحلبي، صاحب كتاب الأربعين الذي ألفه في حقوق الإخوان، وهو ابن أخ أبي المكارم حمزة بن علي بن زهرة، وقرأ على عمه حمزة كتاب (المقنعة) للشيخ المفيد سنة ٥٨٤ هـ، ولم يبلغ العشرين من عمره، ويروي الحديث الأول من كتاب أربعينه المذكور عن عمه حمزة، ويروي عن أبي حامد المذكور المحقق الحلبي، وهو يروي عن أبيه أبي القاسم عبد الله بن علي بن زهرة وعن رشيد الدين بن شهر آشوب المازندراني، وعن جده لأمه الفقيه محمد بن إدريس الحلبي صاحب السرائر، وعن الشريف الفقيه عز الدين أبي الحارث محمد بن الحسن بن علي الحسيني البغدادي، وعن الشيخ الأجل شمس الدين أبي الحسين أو أبي زكريا يحيى بن الحسن بن الحسين بن علي بن محمد بن بطريق الحلبي الأسدي مؤلف كتاب العمدة المطبوع بإيران سنة ١٣٠٩ هـ.

٢- الآخر المتقدم على العلامة بكثير هو الشريف الطاهر أبو المكارم حمزة بن علي بن زهرة الحلبي الحسيني صاحب كتاب الفنية، كما ذكرنا آنفاً في تعليقاتنا ويروي عنه ابن إدريس الحلبي.

٣- يريد بقوله: (الغير المعاصر) الثاني من الاثنين، فكلمة المعاصر صفة للغير لا مضاف إليه، ويؤيد ما قلنا ما ذكره بقوله: ولكن اختلف كلام المجلسي والسماهيجي في تسمية المعاصر للعلامة كما ترى؛ إذ لا يكون الاختلاف بين كلاميهما بدون ذلك، وقد ذكرنا في تعليقاتنا السابقة أن أبا حامد محمد بن أبي القاسم عبد الله هو المعاصر للعلامة، فلاحظ.

السعيد محيي الدين أبي حامد محمد بن أبي القاسم عبد الله بن علي بن زهرة الحسيني الصادق الحلي» انتهى^(١) لكن اختلف كلام المجلسي والسماهيجي في تسمية المعاصر للعلامة كما ترى.

قوله: حمزة بن الطيار:

بفتح الطاء وتشديد الخاتمة، قاله الخليل.

وقال في مرآة العقول: «والمذكور في كتب الرجال أن حمزة بن الطيار مات في حياة الصادق عليه السلام وترحم عليه، فرواياته عن أبي الحسن عليه السلام لعلها كانت في حياة أبيه عليه السلام»^(٢) انتهى.

١ - راجع: إجازة السيد عبد الله السماهيجي البحراني المتوفى سنة ١١٣٥ هـ للشيخ ناصر الجارودي ابن الشيخ محمد الخطي المتوفى بعد سنة ١١٢٨ هـ، المؤرخة عصر يوم الاثنين ٢٣ صفر سنة ١١٢٨ هـ، وهي إجازة كبيرة ذات فوائد (مخطوطة).

٢ - قال بعض أرباب المعاجم الرجالية: إن حمزة بن الطيار بقي في أيام أبي الحسن الكاظم عليه السلام وروى عنه بدون واسطة في حياته كما يدل عليه حديث علاج داء السن بالاحتجاج الذي رواه الكليني في الروضة: ص ١٩٤، الحديث الـ (٢٣١) طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٧ هـ. ويدل عليه أيضاً ما رواه في أصول الكافي: ج ١، ص ١٧٩، في كتاب الحجّة، باب أنه لو لم يبق في الأرض إلا رجلان لكان أحدهما الحجّة، الحديث الأول، وص ١٨٠، الحديث الرابع، طبع إيران سنة ١٣٨١ هـ، فإن محمد بن سنان رواهما عنه عن الصادق عليه السلام فلو كان حمزة مات في حياته عليه السلام لما روى عنه. أما الذي مات في حياة الصادق عليه السلام فهو محمد أبو حمزة والطيار لقب له لا لابنه حمزة وكان محمداً أحد متكلمي الإمامية كهشام بن الحكم وأمثاله، فراجع: رجال الكشي: ص ٢٩٨، والروايتين اللتين رواهما في موت الطيار في حياة

وفي الكافي تصريح بأنه ابن الطيار ولم يجعل الطيار صفة له^(١) وهذا يدل على غلط ابن داود^(٢).

قوله: حمزة بن عبد المطلب:

روى في الخصال بسند فيه ضعف «عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ما في القيامة راكب غيرنا ونحن أربعة فقام إليه العباس بن عبد المطلب فقال: من هم يا رسول الله؟ فقال: أما أنا فعلى البراق - ثم وصفه إلى أن قال - : وأخي صالح على ناقه الله، وعمي حمزة بن عبد المطلب أسد الله وأسد رسوله سيد الشهداء على ناقتي العضاء، وأخي علي على ناقه من نوق الجنة، زمامها من

⇒ الصادق عليه السلام وترحمه عليه، وقوله: «إنه كان شديد الخصومة عنا أهل البيت» لأنه كان مدافعاً عنهم عليه السلام كما هو صريح الروایتين، وأما ابنه حمزة فلم يكن ذا فن في المناظرة، وأما زيادة (ابن) في الروایتين اللتين رواهما الكشي فهي من تحريفات رجال الكشي الشائعة، وقد ذكر الوحيد البهبهاني في تعليقه على رجال الميرزا محمد الاسترآبادي: ص ١٢٦ ما هذا نصه: «الذي يظهر من الأخبار وكلام الأخيار أنه لقب أبيه وأن الابن يلقب به أيضاً بواسطة كما هو الحال في كثير من الألقاب والنسب».

ومن ذلك - كله - يظهر لك أن حمل المجلسي عليه السلام في مرآة العقول خبر روضة الكافي المشتمل على رواية حمزة بن الطيار عن الكاظم عليه السلام على روايته عنه عليه السلام في عصر أبيه عليه السلام لا وجه له، فلاحظ.

١ - راجع: أصول الكافي: ج ٢، ص ٣٨١ من كتاب الإيمان والكفر، باب أصناف الناس، الحديث الأول والثاني، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ.

٢ - راجع: رجال ابن داود الحلبي: ص ١٣٥، برقم ٥٢٤ طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٣ هـ.

لؤلؤ»^(١) الحديث.

وفي آخر أيضاً ضعيف السند: «لن يركب يوم القيامة إلا أربعة، أنا، وعلي، وصالح، وفاطمة، وهي علي ناقتي العضاء» وهو معارض للأول، وهذا أقرب، نظراً إلى أن فاطمة عليها السلام أعلى رتبة من حمزة.

وصورة الحديث: «عن ابن عباس قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله ذات يوم وهو أخذ بيد علي عليه السلام وهو يقول: يا معشر الأنصار، يا معشر بني هاشم، يا معشر بني عبد المطلب، أنا محمد رسول الله، ألا إني خلقت من طينة مرحومة في أربعة من أهل بيتي، أنا وعلي، وحمزة، وجعفر، فقيل: يا رسول الله هؤلاء معك ركبان يوم القيامة؟ فقال: إنه لن يركب يومئذ إلا أربعة، أنا، وعلي، وفاطمة، وصالح»^(٢).

حمزة بن محمد بن أحمد:

في الباب الأربعين من العيون: «حدثنا حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر بن محمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام في رجب سنة ٣٣٩ هـ، قال: أخبرني علي بن إبراهيم بن هاشم فيما كتبه إلي سنة سبع وثلاثمائة» إلى آخره^(٣).

١ - راجع: الخصال للصدوق - باب الأربعة - ص ١٩٣ - ١٩٤ الحديث الـ (١٦) طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٧ هـ.

٢ - راجع: المصدر نفسه: ص ١٩٤.

٣ - راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق: ج ٢، ص ١٥٩ الحديث الـ (٢٤) طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ.

قوله: حمزة بن يعلى:

وثقه في الشرح^(١).

* * *

باب حميد مصغراً

قوله: حميد بن زياد:

في الوسائل: «وثقه ابن شهر آشوب»^(٢).

قوله: حميد بن المثنى أبو المغرا:

قال المصنف: «أبو المغرا بفتح الميم وإسكان الغين المعجمة بعدها راء ثم ألف مقصورة، وقيل بمدودة، كذا في الإيضاح»^(٣).

١ - يقصد: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني رحمته (مخطوط).

٢ - راجع: خاتمة الوسائل في ترجمة حميد بن زياد، ومعالم العلماء لابن شهر آشوب: ص ٤٣ برقم ٢٧٦، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ، فإنه قال: «حميد بن زياد من أهل نينوى، ثقة، له أصل، وكتاب الملاحم وكتاب الدلالة، وكتاب الأصول». ونينوى قرية إلى جانب الحائر الحسيني كما ذكره الشيخ في الفهرست، وفي كتاب رجاله في باب من لم يرو عنهم عليه السلام، وترجم له النجاشي: ص ١٠٢ ترجمة مفصلة، وقال: «مات حميد سنة ٣١٠ هـ».

٣ - ذكر ذلك المصنف في هامش ترجمة حميد بن المثنى: ص ١٢١ فراجع، والإيضاح ←

وقال الصالح: «أبو المغرا، قيل: الحق فيه المد كما ذهب إليه ابن طاووس وتلميذه الحسن بن داود، لا القصر، كما ذهب إليه العلامة في الإيضاح وهو حميد مصغراً ابن المثني العجلي الكوفي الصيرفي الثقة صاحب أصل»^(١).

وثقه الصدوق في المشيخة، قال: «عن أبي المغرا حميد بن المثني العجلي وهو عربي كوفي ثقة وله كتاب»^(٢).

باب حنان

قوله: حنان بن سدير:

في التحرير: «بفتح السين المهملة وبالذال والراء المهملتين»^(٣).

وفي التنقيح: «حنان ضعيف لأنه كيساني» انتهى^(٤) وهو اشتباه ولعله حيان بالياء التحتية^(٥).

⇒ هو إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة للعلامة الحلبي، راجع: ص ٢٢ طبع إيران سنة ١٣١٩ هـ.

١ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ٣٦٩.

٢ - راجع: مشيخة الصدوق في آخر الجزء الرابع من الفقيه: ص ٦٥ من شرحها، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٨ هـ.

٣ - راجع: تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي (مخطوط).

٤ - راجع: التنقيح الرائع شرح المختصر النافع للمقداد السيوري الحلبي (مخطوط).

٥ - لأن حيان - بالياء المثناة التحتية - هو الكيساني القائل بإمامة محمد ابن الحنفية كما ←

وفي المعتبر: «حنان بن سدير واقفي».

واعلم أنه ذكر الكشي أن حنان لم يدرك أبا جعفر أي الأول عليه السلام وأدرك أبا عبد الله عليه السلام.

وقد وقع في بعض أسانيد التهذيب هكذا: «محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حنان بن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام» الحديث^(١)، وهذا لا يند فيه من الإرسال فإن رواية إبراهيم بن هاشم عنه بعيدة كما يعلم من طبقتة، ثم أني راجعت الكافي في باب الدين فرأيت السند هكذا: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حنان بن سدير، عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام»^(٢) وهذا يرفع التنافي الذي وقع بين كلام الكشي^(٣) ورواية التهذيب.

وأما رواية إبراهيم عن حنان فالإشكال بعد باق، فإن الخلاف وقع في روايته عن الرضا عليه السلام وقد تقدم أنه تلميذ يونس^(٤) فغاية ما يكون أنه من أصحاب الرضا عليه السلام^(٥) ولم يكن من أصحاب الكاظم عليه السلام، وحنان ذكروا أنه من

⇒ ذكر أرباب المعاجم، وهو ابن السراج وليس أبوه سديراً، وأما حنان - بالنون - ابن سدير فهو الذي قيل فيه إنه واقفي لا كيسان، فلاحظ.

١ - راجع: التهذيب - باب الديون وأحكامها - ج ٦، ص ١٨٤ الحديث الخامس، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ.

٢ - راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ٩٤ كتاب المعيشة، باب الدين، الحديث السادس، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٨ هـ.

٣ - راجع: كلام الكشي في رجاله: ص ٤٦٥ برقم ٤٢٩ في ترجمة حنان بن سدير.

٤ - يعني: تقدم في ترجمة إبراهيم بن هاشم أنه تلميذ يونس بن عبد الرحمن مولى علي بن يقطين الذي هو من أصحاب الرضا عليه السلام، راجع: ص ١٨٨ من هذا الكتاب.

٥ - يعني: أن إبراهيم بن هاشم من أصحاب الرضا عليه السلام كما حكم به الكشي في رجاله، ←

أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام ولم يكن من أصحاب الرضا عليه السلام فلا ملاقة بينهما بحسب الظاهر (١).

* * *

باب حفظة

حفظة بن أبي عامر:

كان من خواص النبي صلى الله عليه وآله قتل يوم أحد فكان جنباً فغسلته الملائكة فسمي بذلك، وأبوه أبو عامر الراهب، ترهب في الجاهلية ولبس المسوح، فلما قدم النبي صلى الله عليه وآله المدينة حسده وحزب عليه الأحزاب، ثم هرب بعد فتح مكة إلى الطائف فلما أسلم أهل مكة هرب إلى الشام ولحق بالروم وتنصر فسماه النبي صلى الله عليه وآله بالفاسق، ثم أنه أنفذ إلى المنافقين أن استعدوا وابنوا مسجداً فيني أذهب إلى قيصر وأتي من عنده بجنود وأخرج محمداً من المدينة، فكان أولئك المنافقون يتوقعون قدومه، فمات قبل أن يبلغ ملك الروم بأرض يقال لها:

⇒ والشيخ في رجاله، وقد تقدم ذلك: ص ١٨٨، في ترجمة إبراهيم بن هاشم، فراجعه.

١ - اعترض بعض أرباب المعاجم من المتأخرين على هذا الكلام بوجهين:

أولاً: إن الكشي عد حنان بن سدير أيضاً من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام.

وثانياً: إن كون شخص معدوداً من أصحاب إمام لا يقضي بعدم ملاقاته للإمام المتأخر عنه، ضرورة إمكان دركه لزمان الإمام الثاني عليه السلام وعدم روايته عنه لبعد أو مانع آخر، فلا يمكن إثبات الإرسال بمثل ذلك، سيما والصدوق عليه السلام ضابط جداً فلولا ملاقة إبراهيم بن هاشم لحنان بن سدير لم يكن يثبت روايته عنه، فلاحظ.

قنسرين، كذا في مجمع البحرين^(١).

حيدر بن أيوب:

في العيون: «عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن حيدر بن أيوب، قال: كنت بالمدينة في موضع يعرف بالقباء، فيه محمد بن زيد بن علي فجاء بعد الوقت الذي كان يجيئنا، فقلنا له: جعلنا الله فداك، ما حبسك؟ قال: دعانا أبو إبراهيم عليه السلام اليوم سبعة عشر رجلاً من ولد علي وفاطمة عليهما السلام فأشهدنا لعلي ابنه بالوصية والوكالة في حياته وبعد موته وأن أمره جاز عليه وله، ثم قال محمد بن زيد: والله يا حيدر لقد عقد له الإمامة اليوم، ولتقولن الشيعة به بعد موته، قال حيدر: قلت: بل يبقيه الله، وأي شيء هذا؟ قال: يا حيدر إذا أوصى إليه فقد عقد له الإمامة، قال علي بن الحكم: مات حيدر وهو شاك» انتهى^(٢).



١- راجع: مجمع البحرين لفخر الدين الطريحي النجفي، بمادة (عمر).
٢- راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق: ج ١، ص ٢٨، الحديث السادس عشر في باب نص أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام على ابنه الرضا عليه السلام بالإمامة والوصية، طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ واستدل بعض أرباب المعاجم الرجالية بهذا الخبر على ذم حيدر بن أيوب لأنه مات شاكاً في إمامة الرضا عليه السلام وتعجب من الوحيد البهبهاني حيث أورد هذا الخبر في (التعليقة) ومع ذلك وثقه لرواية صفوان بن يحيى عنه.

حرف الخاء

باب خالد

قوله: خالد بن أبي إسماعيل:

ويحتمل أن يكون اسم أبي إسماعيل بكر بن الأشعث المتقدم فيكون خالد هذا خالد بن بكر الواقع في طريق بعض الروايات، قاله المصنف^(١).

قوله: خالد بن أوفى:

في المدارك: «والجواب الطعن في السند بجهالة الراوي، يعني أبا الربيع الشامي»^(٢).

قوله: خالد بن جرير بن عبد الله:

قال في المدارك: «وعن الرواية بالطعن في السند لأن من جملة رجالها خالد بن جرير، ولم يرد فيه توثيق ولا مدح يعتد به» انتهى.

١ - قاله المصنف رحمته في هامش الترجمة، راجع: ص ١٢٢ من النقد.

٢ - أبو الربيع كنية لخالد بن أوفى، وهو عنزي شامي.

والأولى عدّ حديثه حسناً لما في المتن من أنه كان صالحاً^(١) ولا شك أن هذا القدر كاف في الحسن، لأن الأكثر من هذا هو التوثيق والتعديل التام لأنه متى ما دل اللفظ على المدح، فإن أورث الظن بالعدالة كان توثيقاً تاماً، وإلا كان حسناً، ولا شك أن أدنى مراتب ما يفيد كلمة (صالحاً) هو المدح من غير الظن بالعدالة، وإلا لم يكن للحسن وجود، ولا كلمة تدل عليه.

ويؤيده رواية الحسن بن محبوب عنه، فإنه من أصحاب الإجماع وينضاف إلى ذلك الحديث الطويل الذي رواه الكشي^(٢) فإن فيه دلالة على حسن حاله وعقيدته، وكفى به في إعداد حديثه من الحسان.

قوله: خالد بن زيد أبو أيوب:

في شرح النهج لابن أبي الحديد، قال: «أبو أيوب الأنصاري هو خالد بن زيد بن كعب بن ثعلبة الخزرجي، من بني النجار، شهد العقبة وبدراً وسائر المشاهد، وعليه نزل رسول الله ﷺ لما خرج عن بني عمرو بن عوف حين قدم المدينة مهاجراً من مكة فلم يزل عنده حتى بنى مسجده ومسكنه ثم انتقل إليها، ثم قال: قال أبو عمر في كتاب الاستيعاب: إن أبا أيوب شهد مع علي عليه السلام مشاهدته كلها، وروى ذلك عن الكلبي وابن إسحاق قالوا: شهد معه يوم الجمل وصفين،

١ - ما ذكره في المتن من أنه كان صالحاً نقله عن الكشي في رجاله، قال (ص ٢٩٥ برقم ١٩١): «محمد بن مسعود، قال: سألت علي بن الحسن عن خالد بن جرير - الذي يروي عنه الحسن بن محبوب - فقال: كان من بجيلة وكان صالحاً»، وراجع أيضاً: رجال الكشي: ص ٣٥٩ برقم ٢٩٦ بعنوان خالد البجلي، واستظهر اتحادهما، فلاحظ.

٢ - راجع: الحديث الطويل في رجال الكشي: ص ٣٥٩.

وكان على مقدمته يوم النهروان^(١) وسيجيء - إن شاء الله تعالى - في ترجمة خزيمة ماله دخل هنا.

قوله: خالد بن سعيد أبو سعيد:

قال الصالح: «خالد بن سعيد كوفي ثقة، أبو سعيد القماط»^(٢).

قوله: خالد بن نجیح:

في الدراية: «خالد بن نجیح لم ينص عليه الأصحاب بتوثيق ولا غيره» انتهى^(٣). بل قال الكشي: إنه من أهل الارتفاع^(٤).

قوله: خالد بن الوليد:

بنخط التقي المجلسي: «تنجيس الكتاب باسم هؤلاء الزنادقة لا يليق

١ - راجع: شرح نهج البلاغة: ج ٢، ص ٥٤٠ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ وتوفي أبو أيوب مجاهدًا سنة ٥٠ هـ، وقيل: سنة ٥١ هـ، وقيل: سنة ٥٢ هـ، وهو الأكثر، وكان في جيش، وأمير ذلك الجيش يزيد بن معاوية فمرض أبو أيوب وتوفي، ودفنه يزيد بالقرب من القسطنطينية، وقبره بها يستسقون به، قاله الجزري في أسد الغابة: ج ٢، ص ٨١ - ٨٢.

٢ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح المازندراني: ج ٢، ص ٨١.

٣ - راجع: دراية الشهيد الثاني: ص ٢١ طبع النجف الأشرف.

٤ - راجع: رجال الكشي: ص ٢٧٦ في ترجمة المفضل بن عمر.

بالشيخ^(١) وأمثاله، وأعجب منه عدم معرفة المصنف رحمته الله له فإنه أشهر من إبليس في العداوة لأهل البيت عليهم السلام انتهى، وهو كذلك، وذكرنا له ذمماً عظيماً في ترجمة قيس بن سعد بن عبادة.

ومن شنيع ما فعل أنه تعاقد مع أبي بكر علي بن قتل علي عليه السلام ثم ندم أبو بكر خوفاً من الفتنة، وكان العهد بينهما أن يقتله عند التسليم للصلاة فلما ندم لم يقدر أن يسلم خوفاً من أن يقتله، فقال: لا يعلن خالد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - إلى آخر القصة - . وقتل مالك بن نويرة وزنى بامراته، وبذلك سموه العامة سيف الله، وله غير ذلك من القبائح والشنائع، وهي مشهورة في التواريخ وكتب أصحابنا مما يغني عن التطويل.

خالد بن زيد:

صحابي، وقد تقدم ذمه في ترجمة البراء بن عازب.

* * *

١ - يقصد بالشيخ: الشيخ الطوسي فإنه ذكره في رجاله: ص ١٨ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله مقتصراً على قوله: «خالد بن الوليد» بدون تعريف له مع شهرته.

باب خراش

قوله: خراش بن إبراهيم:

في الجبل: «بضعف الرواية لجهالة خراش»^(١).

* * *

باب خزيمة

قوله: خزيمة بن ثابت:

في كتاب الرضا عليه السلام إلى المأمون قال: «محض الإسلام شهادة ألا إله إلا الله - إلى أن قال - والبراءة من الذين ظلموا آل محمد حقهم، وذكر جملة من أنواعهم وأصنافهم - ثم قال - والولاية لأمر المؤمنين عليهم السلام والمقبولين من الصحابة الذين بقوا على منهاج نبيهم ولم يغيروا ولم يبدلوا، مثل سلمان الفارسي، وأبي ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، وعمار بن ياسر، وحذيفة اليماني، وأبي الهيثم بن التيهان، وسهل بن حنيف، وعثمان بن حنيف، وأخويه وعبادة بن

١ - راجع: الجبل المتين للشيخ البهائي: ص ١٩٨ الفصل الثاني من المقصد السادس، في حكم المتحير في القبلة.

الصامت، وأبي أيوب الأنصاري، وخزيمة بن ثابت ذي الشهادتين، وأبي سعيد الخدري، وخالد بن سعيد، وأمثالهم - رضي الله عنهم - والولاية لأتباعهم والمهتدين بهداهم السالكين منهاجهم»^(١).

وفي مجالس الصدوق في المجلس الثاني عشر: «عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن جعفر بن سلمة، عن إبراهيم بن محمد الثقفي، عن عبيد الله بن موسى العبسي، عن المهمل العبدي، عن كريزة بن صالح الهجري، عن أبي ذر، قال: أشهد لعلي بالولاء والإخاء والوصية، قال كريزة بن صالح: وكان يشهد له بمثل ذلك سلمان الفارسي، والمقداد وعمار، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وأبو الهيثم بن التيهان، وخزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، وأبو أيوب صاحب منزل رسول الله ﷺ وهاشم بن عتبة المرقال، كلهم من أفاضل أصحاب رسول الله ﷺ»^(٢).

* * *

١ - راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق: ج ٢، ص ١٢١ - ١٢٦، الباب الـ (٣٥) فيما كتبه الرضا عليه السلام للمأمون العباسي في محض الإسلام وشرائع الدين، وهو حديث طويل نافع، وقد نقل عنه (صاحب الكتاب) موضع الحاجة، فراجع.

٢ - راجع: أمالي الشيخ الصدوق المعروف بالمجالس: ص ٥٣، طبع إيران (طهران)

باب خلف

قوله: خلف بن حماد بن ناشر:

قد تكرر من أهل الرجال - لا سيما ابن الغضائري - في حق جماعة هذه العبارة، أعني حديثه يعرف وينكر، ويراد أن بعض أحاديثه معروف وبعضها منكر، فيحتمل أن يراد بالمنكر ما لم يكن له موافق في مضمونه من الكتاب أو السنة، وبالمعروف ما يوافق مضمونه بعض الأدلة، وعلى هذا يكون المراد من المنكر هو المنفرد بروايته.

ويدفعه قوله هنا: «ويجوز أن يخرج شاهداً» فإن تخريج المنكر شاهداً إذا كان له موافق في المضمون.

ويحتمل أن يراد به أنه مخالف للأدلة في مضمونه، وبالمعروف ما له موافق فيه، وينافيه أيضاً قوله: «ويجوز أن يخرج شاهداً».

ويمكن الجواب: بأن ضمير «يجوز» يرجع إلى أصل حديثه لا إلى خصوص المنكر لثرد المنافة والمدافعة، فإن التخريج يكون بالنسبة إلى بعض أحاديثه وهو ما يعرف.

ويحتمل أن يراد بالمنكر الأعاجيب على حد ما قاله الشيخ في ترجمة

جعفر بن محمد بن مالك^(١) ويقابل به قوله: يعرف.

ويحتمل أن يراد به أنه يقبل تارة ولا يقبل أخرى، وهو بعيد، لأن الذي قبل روايته إن بنى على أنه ثقة يبعد منه عدم قبول الرواية الأخرى، والذي لم يقبل إن بنى على أنه ليس بثقة بعد منه القبول.

اللهم إلا أن يراد القبول بالنسبة إلى بعض الناس، وعدمه بالنسبة إلى آخر، فيرجع هذا الكلام إلى بيان أنه مختلف فيه بين الأصحاب وجهالة حاله.

ويؤيده قوله: «أمره مختلط» وقوله: «ويجوز أن يخرج شاهداً» وقوله في ترجمة حميد بن شعيب بعد العبارة المذكورة: «وأمره مظلم»^(٢) إذ الأمر بمعنى الحال، وحينئذ لا ينافيه توثيق النجاشي.

ويحتمل أن يراد به يعرف معنى حديثه وينكر، بمعنى أنه مضطرب الألفاظ على حد ما قيل في ترجمة الحسن بن العباس^(٣).

ويؤيده قوله^(٤) في ترجمة حميد بن شعيب - بعد العبارة -: «وأكثر تخليطه فيما يرويه عن جابر» ولعل هذا تفسير الشرح بقوله: «والظاهر من قوله يعرف وينكر اضطراب الحديث»^(٥).

ويحتمل أن يكون يعرف وينكر تفسير لمختلط، ومعنى اختلاط الحديث

١- راجع: رجال الشيخ الطوسي، باب من لم يرو عن الأئمة (عليهم السلام)، ص ٤٥٨ برقم ٤.

٢- راجع: ما ذكره المصنف صاحب النقد في ترجمة حميد بن شعيب السبعي الهمداني الكوفي: ص ١٢١.

٣- راجع: رجال النجاشي: ص ٤٨ في ترجمة الحسن بن العباس بن الحرير الرازي.

٤- يعني: قول المصنف صاحب النقد، راجع: ص ١٢١ منه.

٥- راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني (مخطوط).

أنه لا يحفظه علي وجهه، ويدل عليه ما في العيون عن الريان بن الصلت: «وكننت أخلط الحديث بعضه ببعض لا أحفظه علي وجهه»^(١)، والله أعلم بحقائق الأمور.

قوله: خلود بن أوفى:

تقدم في خالد بن أوفى.

* * *

باب خواص علي عليه السلام

بالإسناد المتقدم في الأصفياء والأولياء قال: من خواصه عليه السلام تميم بن خزيم الناجي - وفي بعض النسخ خذيم بالذال^(٢) - وقد شهد مع علي عليه السلام وقبر مولى علي عليه السلام وأبو فاختة مولى بني هاشم، وعبيد الله بن أبي رافع، وكان كاتبه.

١ - راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق: ج ٢، ص ١٥٣ طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ.
٢ - راجع: باب التاء في ترجمة تميم بن خزيم - من هذا الكتاب - ص ٣٢٦ مع ما علقناه في الهامش، وراجع أيضاً: رجال البرقي: ص ٤ طبع طهران دانشگاه سنة ١٣٨٣ هـ.

باب خيثة

بفتح المعجمة وسكون الخاتمة وفتح المثناة، قاله الخليل (١).

١ - راجع: شرحه للكافي الموسوم بالشافعي، وتوجد منه نسخة في مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف، بخط تلميذ المؤلف حسين بن أفضل بيك، نسخها عن نسخة الأصل بخط المؤلف في حياته وقرأها عليه، وأرخ عليها وفاة المؤلف وأنها ثالث شهر رمضان سنة ١٠٨٩ هـ، وقد ألف هذا الشرح باسم سلطان العلماء الحسين بن محمد الأملي المعروف بخليفة سلطان الحسيني، وشرع فيه في بيت الله الحرام بمكة المكرمة في سنة ١٠٥٧ هـ وأهداه إلى حجة الله في بلاده صاحب الزمان عليه السلام، أوله: «الحمد لله على ما وفقنا للتمسك بالثقلين ولم يجعلنا من الذين نسوا عترة نبيهم في أفكارهم في الفروع وأحد الأصولين...» خرج من هذا الشرح إلى آخر أبواب الطهارة، ولم يتم شرحه لسائر الأبواب.

قال شيخنا الإمام الطهراني في الذريعة: ج ١٣، ص ٦: «إنه يوجد في مكتبة السيد محمد المشكاة بطهران المجلد الأول منه، وهي نسخة بخط المؤلف فرغ منها في سنة ١٠٥٨ هـ، وهي من أوله إلى آخر كتاب التوحيد، وفي المكتبة (المشكاة) أيضاً تمام مجلدات شرحه الفارسي الموسوم بـ (الصافي) وخصوص مجلده الذي هو من أول كتاب العقل إلى آخر كتاب العشرة بخطه أيضاً».

وذكر الميرزا عبد الله أفندي في «رياض العلماء» في ترجمة الشارح المولى خليل بن الغازي القزويني أنه: «ولد في قزوین سنة ١٠٠١ هـ، وعمر ثماني وثمانين سنة، وكان شريك الدرس مع سلطان العلماء عند المولى محمود الزباني، والمولى حسين الزبدي في مراتب الحكمة والكلام وغيرهما».

وقال الصالح بالمثلثة بعد الياء^(١).

* * *

⇒ أما شرحه الفارسي المسمى بـ (الصافي) فهو شرح لتمام الكافي وللروضة للكليبي، وشرع في تأليفه سنة ١٠٦٤ هـ في محلة الديلمة بقزوين، وألفه باسم الشاه عباس النازل بتلك المحلة، وكان اسمه محمد ولقب بالشاه عباس الثاني فرغ من شرح الروضة سنة ١٠٨٤ هـ، فتم الشرح في عشرين سنة كاملة، وقد طبع هذا الشرح بتمامه في الهند في مجلدين، راجع: الذريعة: ج ١٣، ص ٦، وج ١٥، ص ٤.

وترجم للمولئ خليل المذكور كل من السيد علي خان المدني في سلافة العصر: ص ٤٩٩ والشيخ الحر العاملي في أمل الآمل: ج ٢، ص ١١٢ والمولئ الشيخ ميرزا حسين النوري في خاتمة مستدرک الوسائل: ج ٣، ص ٤١٣، وغير هؤلاء من أرباب المعاجم، راجع: تعليقاتنا (رقم ٣ ص ٨٧) من هذا الكتاب.

١ - راجع: شرح أصول الكافي للمولئ محمد صالح المازندراني: ج ٣، ص ٨٦ كتاب التوحيد، طبع طهران سنة ١٣٨٤ هـ، وراجع أيضاً: ج ٥، ص ٣٤٣ كتاب الحجّة.

حرف الدال

باب داود

قوله: داود بن الحسن بن الحسن:

«هو الذي روى ابن طاووس وغيره: أن الصادق عليه السلام علم دعاء الاستفتاح لأمه لإشخاصه من الحبس، وعمل الاستفتاح في نصف من رجب مشهور عند العامة والخاصة» كذا بخط التقي المجلسي^(١).

قوله: داود بن الحصين:

أخذ جماعة من الفقهاء توثيق النجاشي: والواقفية التي نسبها إليه الشيخ في رجاله^(٢) واختلفوا في حجية روايته على نحو اختلافهم في الموثق، وقد تقدم

١ - داود - هذا - هو جد السيدين ابني طاووس، وكان أخا الإمام الصادق عليه السلام من الرضاع فقد رضع الإمام من أمه حبيبة، وكان داود محبوباً في حبس المنصور فعلم الصادق عليه السلام أمه العمل المعروف بعمل أم داود فعلمته فأطلق من الحبس، وكان داود يلي صدقات أمير المؤمنين عليه السلام وكنيته أبو سليمان، راجع: عمدة الطالب لابن عنبسة النسابة: ص ١٧٨ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٥٨ هـ.

٢ - راجع: رجال النجاشي: ص ١٢٢، ورجال الشيخ الطوسي: ص ٣٤٩ رقم ٥، باب أصحاب الكاظم عليه السلام.

نقل الأقوال.

ونقول هنا: قال في المجمع: «كأنه واقفي ثقة»^(١).

وقال في المدارك: «وهذه الرواية معتبرة الإسناد إذ ليس في طريقها مطعون فيه سوى داود بن الحصين، وقد وثقه النجاشي وقال: إنه كان يصحب أبا العباس الفضل بن عبد الملك، وأن له كتاباً يرويه عدة من أصحابنا، ولكن قال الشيخ وابن عقدة: إنه كان واقفياً، ولا يبعد أن يكون الأصل في هذا الطعن من ابن عقدة وهو غير ملتفت إليه^(٢) لنص الشيخ والنجاشي على أنه كان زدياً جارودياً، وأنه مات على ذلك» انتهى.

وهذا هو مقتضى التفصيل الذي اخترناه في ترجمة ابن عقدة، لكن فيه نظر، لأن طعن الشيخ حجة في المقام، واحتمال كون الأصل فيه هو ابن عقدة لا يخرج عن الحجية، لأنه غير متعين، بل خلاف الظاهر.

ويظهر من كشف الرموز التوقف فيه قال: «داود بن الحصين فيه كلام»^(٣)،

١ - راجع: مجمع الفائدة والبرهان للمولى الأردبيلي في شرح إرشاد العلامة الحلبي، طبع إيران.
٢ - يقصد صاحب المدارك بقوله - هذا - أن طعن ابن عقدة لداود بن الحصين بالواقفية غير ملتفت إليه لأنه قد ذكر كل من النجاشي في رجاله: ص ٧٣، والشيخ في الفهرست: ص ٥٢ برقم ٨٦، بأن ابن عقدة أحمد بن محمد بن سعيد كان زدياً جارودياً ومات على ذلك، وجرح غير الإمامي - وإن كان ثقة - في حق من خالفه في المذهب لا يقبل دون تعديله له كما هو القول الثالث في المسألة، راجع في ذلك: ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة: ص ٢٤٣ من هذا الكتاب.

٣ - راجع: كشف الرموز شرح المختصر النافع للفتية الحسن بن أبي طالب اليوسفي المعروف بالفاضل الآبي (مخطوط).

وضعه في موضع آخر منه، كما في الدراية^(١)، فظهر أن الرجل موثق.

قوله: داود بن علي اليعقوبي:

عن الوافي في كتاب التوحيد: «اليعقوبي بالياء المثناة التحتية والعين المهملة والقاف ثم الموحدة» كذا صححه في الإيضاح^(٢)، وأورده الفاضل الاسترابادي في حرف الياء المثناة أيضاً^(٣) ومثله ضبطه في مجمع البحرين^(٤).
ونقل الأبى عليه السلام «عن خط الشهيد الثاني - طاب ثراه - أنه بالياء الموحدة في أوله، وأن يعقوب بالموحدة قرية من قرى بغداد، واسمه علي التقديرين داود بن علي الهاشمي، وهو ثقة» انتهى^(٥).

قوله: داود بن فرقد:

قال الخليل: «بفتح الفاء وسكون المهملة وفتح القاف والمهملة»^(٦) انتهى، ووثقه الصالح^(٧).

-
- ١- راجع: دراية الشهيد الثاني: ص ٤٤ طبع النجف الأشرف.
 - ٢- راجع: إيضاح الاشتباه للعلامة الحلبي: ص ٣٧ طبع إيران.
 - ٣- راجع: منهج المقال للميرزا محمد الاسترابادي: ص ٤٠٠ باب النسب والألقاب، طبع إيران.
 - ٤- راجع: مجمع البحرين للطريحي فخر الدين النجفي بمادة (عقب).
 - ٥- راجع: كشف الرموز للفاضل الأبى (مخطوط).
 - ٦- الخليل هو ابن الغازي القزويني شارح الكافي للكليني (مخطوط).
 - ٧- الصالح هو المولى محمد صالح المازندراني شارح أصول الكافي، راجع: ج ٢، ص ١٠٧ باب فقد العلماء من كتاب فضل العلم.

وفي الوسائل: «وثقه ابن شهر آشوب»^(١).

قوله: داود بن القاسم:

ذكره الصالح، وذكر فيه ما ذكره النجاشي بعين عبارته^(٢). وعبارة الكشي إلى قوله: العسكري^(٣) وزاد: «وكان شريفاً عندهم، له موضع جليل عندهم»^(٤).

وفي الوسائل: وثقه ابن طاووس في ربيع الشيعة^(٥).

وذكر الكشي: أنه روى عنه الفضل بن شاذان^(٦).

واعلم أنه ذكر الكشي في هذا الرجل: أن روايته تدل على ارتفاع في القول، وفسرها المجلسي رحمته الله بأن ارتفاعه هو إظهار معجزاته عليه السلام فيدل على المدح فيه، وهو بعيد من اللفظ.

١ - راجع: خاتمة الوسائل للشيخ الحر العاملي في ترجمة داود بن فرقد، ومعالم العلماء لابن شهر آشوب: ص ٤٩ برقم ٣٢٢ طبع النجف الأشرف.

٢ - راجع: رجال النجاشي: ص ١١٩.

٣ - راجع: رجال الكشي: ص ٤٧٨ برقم ٤٦٣.

٤ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ٣، ص ٢٥٠ كتاب التوحيد، باب إبطال الرؤية، وراجع أيضاً: ج ١، ص ٣٨٥ من كتاب العقل والجهل، وراجع أيضاً: ج ٦، ص ٢٠٨ كتاب الحجّة.

٥ - راجع: خاتمة الوسائل في ترجمة داود بن القاسم، وقد جاء في ربيع الشيعة للسيد علي بن طاووس: «أنه من السفراء والأبواب المعروفين الذين لا يختلف الشيعة القائلون بإمامة الحسن بن علي عليه السلام فيهم، كذا ذكره بعض أئمة الرجال».

٦ - ذكر ذلك الكشي: ص ٤٥٥ من رجاله في ترجمة الفضل بن شاذان.

ويظهر من ابن طاووس أن هذه العبارة طعن فيه حيث قال - علي ما نقل عنه - : «أقول إن الذي تعلق عليه بالطعن، فيه تردد، لأن داود كان شاهداً فيحكى» انتهى^(١)، وهذا ينافي المدح العظيم الذي مدحه به الكشي وغيره، ويناقض عبارة الكشي، فحملها على غير ذلك أولى.

ولا يبعد أن يراد من الارتفاع في القول هو الفصاحة والبلاغة في الكلام، وكذا قولهم في كثير من الرجال: «في روايته ارتفاع».

ويظهر من بعض أن المراد من الارتفاع في القول هو روايات الغلو، على حد قولهم في مذهبه ارتفاع، ويرد عليه ما ورد على ابن طاووس فيما تقدم، فتأمل^(٢).

١ - راجع في ذلك: التحرير الطاووسي لصاحب المعالم الشيخ أبي منصور الحسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني رحمته الله وتكملة عبارة صاحب التحرير الطاووسي التي ذكرها صاحب الكتاب هي: فيحكى «عما رأى، وفضل داود باهر، ومن بعد لا يرى ما رأى، والذي يبني عليه ثقة المشار إليه وتعديله وتفخيمه إذ قد كان مرضياً عند جماعة منهم».

٢ - وقد ترجم لداود بن القاسم - هذا - الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد وقال: «روى عنه محمد بن الأزهر النحوي وغيره، وقال ابن عرفة: كان ذا لسان وعارضة، فحمل من بغداد إلى سامراء وحبس هناك في سنة ٢٥٢ هـ، قال: وبلغني أنه مات سنة ٢٦١ هـ، حدث عن أبيه، وعن علي بن موسى الرضا» .

وذكره الطبري أيضاً في حوادث سنة ٢٦١ هـ، وذكره أيضاً أبو الفرج الإصفهاني في مقاتل الطالبين في قصة يحيى بن عمر الزيدي الذي قتل أيام المستعين، قال: «ولما أدخل رأس يحيى إلى بغداد اجتمع أهلها إلى محمد بن عبد الله بن طاهر يهنونه بالفتح، ودخل فيهم أبو هاشم داود الجعفري - وكان ذا عارضة ولسان لا يبالي ما استقبل الكبراء وأصحاب السلطان به - فقال: أيها الأمير قد جئتكم مهتياً بما لو كان رسول الله صلى الله عليه وآله حياً لعزي به، فلم يجبه عن هذا

قوله: داود بن كثير الرقي:

ضبطه الخليل: بفتح المهملة وشد القاف، نسبة إلى قرية قرب الكوفة.

وفي تحرير الوسائل: بكسر الراء والقاف المشددة، وفيه أيضاً: كثير بالمثلثة، قال: «وليس فيه - أي في الخبر - من يرتاب فيه إلا داود الرقي فقد اختلف في توثيقه وتضعيفه، وقد رجح جماعة توثيقه» انتهى^(١).

ومشأ الاختلاف تعارض قول النجاشي مع ابن الغضائري، وقول الشيخ مع الكشي^(٢) والظن معهما لتأييد قولهما بقول المفيد عليه السلام^(٣) ورواية ابن بابويه^(٤)

⇒ بشيء».

وجاء ذكره أيضاً في المقاتل، في أيام المكتفي أبي محمد علي بن المعتضد فراجع.

١ - راجع: تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي صاحب الوسائل نفسه (مخطوط).

٢ - فإن النجاشي ذكر في رجاله: ص ١١٩ أنه ضعيف جداً والغلاة تروي عنه، وابن الغضائري ذكره في كتاب الضعفاء وقال: كان فاسد المذهب ضعيف الرواية لا يلتفت إليه، بينما الشيخ في رجاله: ص ٣٤٩ باب أصحاب الكاظم عليه السلام قال عنه: إنه ثقة، وكذلك الكشي في رجاله: ص ٣٤٤ روى بسند فيه إرسال عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «أنزلوا داود الرقي مني بمنزلة المقداد من رسول الله صلى الله عليه وآله»، وقوله عليه السلام فيه: «من سره أن ينظر إلى رجل من أصحاب القائم عليه السلام فلينظر إلى هذا»، وفي موضع آخر: «أنزلوه فيكم بمنزلة المقداد».

وراجع أيضاً: ص ٣٤٧ من رجال الكشي وقول أبي عبد الله عليه السلام فيه مما يدل على وثاقته.

٣ - راجع: إرشاد المفيد في فصل من روى النص على الرضا عليه السلام بالإمامة من أبيه موسى بن جعفر عليه السلام فإنه عدّه فيه من خاصة الكاظم عليه السلام وثقاته وأهل الورع والعلم والفقّه من شيعته.

٤ - يقصد برواية ابن بابويه ما ذكره العلامة الحلبي في رجاله في القسم الأول من رجاله: ص ٦٨،

وقول الصادق عليه السلام فيه: «أنزلوا داود الرقي مني بمنزلة المقداد من رسول الله صلى الله عليه وآله».

واعتماد العلامة عليه السلام (١). ومرسلة الكشي (٢) ورواية الحسن بن محبوب عنه (٣) وأن له أصلاً (٤) فإنه يقتضي اعتماد أهل الحديث عليه، وتوثيق جماعة، منهم الفخري (٥) كما عن المسالك وإن ابن الغضائري مختلف في قبول جرحه وتعديله، فلم يبق للجرح محل اعتماد سوى قول النجاشي وحده وهو لا يعارض ما ذكرنا، فلا شك أن الظن في جانب التوثيق أقوى.

مع أنه يمكن أن يكون منشأ تضعيف النجاشي هو تضعيف ابن الغضائري، أو قوله: «الغلاة تروي عنه» فإنه وارد مورد التعليل، وهذا ليس قدحاً فيه، فإنه إذا كان معتمداً في نفسه روى عنه كل أحد، ولو كان هو أيضاً منهم لروى عنهم فعدم روايته عنهم مؤيد لصحة مذهبه، على أنه معارض بكثرة رواية أصحابنا عنه، لا سيما مثل الثقة الحسن بن محبوب المجمع على تصحيح ما يصح عنه.

١ - فإنه قال فيه في الخلاصة: «والأقوى قبول روايته».

٢ - وهي التي ذكرناها آنفاً عن الكشي من قول أبي عبد الله عليه السلام: أنزلوا داود الرقي مني بمنزلة المقداد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

٣ - فإن الحسن بن محبوب ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه كما ذكره الكشي في رجاله: ص ٤٦٦.

٤ - راجع: فهرست الشيخ: ص ٩٣، فقد ذكر أن له أصلاً، ورواه عنه بسنده الذي ذكره، وقد ذكر الوحيد البهبهاني في تعليقه على رجال الفاضل الاسترآبادي (منهج المقال) حاكياً عن خاله المجلسي الثاني وعن جده المجلسي الأول أن كون الرجل ذا أصل من أسباب الحسن.

٥ - الفخري: هو فخر الدين الطريحي النجفي، فقد وثقه في جامع المقال، في باب داود من القسم الأول من الفائدة الأولى، من الباب الثاني عشر.

قوله: داود بن مافنة:

في المجمع: «داود بن مافنة الصرمي غير مصرح بالتوثيق، بل قيل له مسائل» انتهى^(١) روى عنه أحمد وعبد الله ابنا محمد بن عيسى.

قوله: درست بن منصور:

هو بضم الدال والراء المهملتين المضمومتين، والسين المهملة الساكنة والمثناة فوق، غير منصرف للعلمية والعجمة.

وفي شرح الفقيه للبهائي: «والحديث ضعيف لدرست فإنه واقفي».

قوله: دعبل بن علي الخزاعي:

ما رواه عن الكشي قضية مرسلة^(٢) ورواها في العيون مسندة مع زيادات، قال: «حدثنا الحسين بن إبراهيم بن هشام المؤدب، وعلي بن عبد الله الوراق - رضي الله عنهما - عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن عبد السلام بن صالح الهروي، قال: دخل دعبل بن علي الخزاعي رضي الله عنه على أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام بمرو، فقال له: يا بن رسول الله إني قلت فيكم قصيدة وآيت على نفسي أن لا أنشدها أحداً قبلك، فقال عليه السلام: هاتها، فأنشد:

١- راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة، للمولى المقدس الأردبيلي (المطبوع).

٢- راجع: رجال الكشي: ص ٤٢٥ برقم ١٦٥.

مدارس آيات خلت من تلاوة ومنزل وحي مقفر العرصات

فلما بلغ إلى قوله:

أرى فيهم في غيرهم متقسماً وأيديهم من فيهم صفرات

بكى أبو الحسن عليه السلام وقال: صدقت يا خزاعي، فلما بلغ إلى قوله:

إذا وتروا مدوا إلى واتريهم أكفأ عن الأوتار منقبضات

جعل أبو الحسن عليه السلام يقلب كفيه ويقول: أجل والله منقبضات، فلما بلغ إلى

قوله:

لقد خفت في الدنيا وأيام سعيها وإنني لأرجو الأيمن بعد وفاتي

قال الرضا عليه السلام: أمنك الله يوم الفرع الأكبر، فلما انتهى إلى قوله:

وقبر ببغداد لنفس زكية تضمنها الرحمن في الغرفات

قال له الرضا عليه السلام: أفلا ألحق لك بهذا الموضع بيتين بهما تمام قصيدتك؟

فقال: بلى يابن رسول الله، فقال عليه السلام:

وقبر بطوس يا لها من مصيبة توقد في الأحشاء بالحرقات

إلى الحشر حتى يبعث الله قائماً يفرج عنا الهم والكربات

فقال دعبل: يابن رسول الله هذا القبر الذي بطوس قبر من هو؟ فقال

الرضا عليه السلام: قبري، ولا تنقضي الأيام والليالي حتى تصير طوس مختلف شيعتي وزواري، ألا فمن زارني في غربتي بطوس كان معي في درجتي يوم القيامة مغفوراً له، ثم نهض الرضا عليه السلام بعد فراغ دعبل من إنشاد القصيدة وأمره أن لا يبرح من موضعه فدخل الدار فلما كان بعد ساعة خرج الخادم إليه بمائة دينار رضوية، فقال له: يقول لك مولاي: اجعلها في نفقتك، فقال دعبل: والله ما لهذا جئت، ولا قلت هذه القصيدة طمعاً في شيء يصل إلي، ورد الصرة، وسأل ثوباً من ثياب الرضا عليه السلام ليتبرك به ويتشرف به، فأنفذ إليه الرضا عليه السلام جبة خز مع الصرة، وقال للخادم: قل له: خذ هذه الصرة فإنك ستحتاج إليها ولا تراجعني فيها.

فأخذ دعبل الصرة والجبة وسار من مرو في قافلة، فلما بلغ (ميان قوهان) وقع عليهم اللصوص فأخذوا القافلة بأسرها وكتفوا أهلها، وكان دعبل فيمن كتف وملك اللصوص القافلة وجعلوا يقتسموها بينهم، فقال رجل من القوم متمثلاً بقول دعبل في قصيدته:

أرى فيهم في غيرهم متقسماً وأيديهم من فيهم صفرات

فسمعه دعبل فقال له: لمن هذا البيت؟ فقال لرجل من خزاعة يقال له: دعبل بن علي، فقال دعبل: أنا دعبل قائل هذه القصيدة التي منها هذا البيت، فوثب الرجل إلى رئيسهم - وكان يصلي على رأس تل وكان من الشيعة - فأخبره فجاء بنفسه حتى وقف على دعبل، وقال له: أنت دعبل؟ فقال: نعم، فقال له: أنشدني القصيدة، فأنشدها، فحل كتافه وكتاف جميع أهل القافلة ورد إليهم جميع ما أخذ منهم لكرامة دعبل، وسار دعبل حتى وصل إلى قم، فسأله أهل قم أن ينشدهم القصيدة، فأمرهم أن يجتمعوا في المسجد الجامع، فلما اجتمعوا صعد المنبر فأنشدهم القصيدة، فوصله الناس من المال والخلع بشيء كثير، واتصل بهم خبر

الجبة - إلى آخر ما ذكره المصنف عن الكشي، ثم زاد أيضاً - وانصرف دعبل إلى وطنه فوجد اللصوص قد أخذوا جميع ما كان في منزله فباع المائة دينار التي كان الرضا عليه السلام وصله بها من الشيعة كل دينار بمائة درهم فحصل في يده عشرة آلاف درهم، فذكر قول الرضا عليه السلام: إنك ستحتاج إلى الدينانير.

وكانت له جارية لها من قلبه محل فرمدت عينها رمداً عظيماً، فأدخل أهل الطب عليها فنظروا إلى عينها فقالوا: أما العين اليمنى فليس لنا فيها حيلة وقد ذهبت، وأما اليسرى فنحن نعالجها ونجتهد ونرجو أن تسلم، فاغتم دعبل لذلك غماً شديداً، وجزع عليها جزعاً عظيماً، ثم أنه ذكر ما كان معه من وصلة الجبة فمسحها على عيني الجارية، وعصبتها بعصابة من أول الليل، فأصبحت وعيناها أصح ما كانتا ببركة أبي الحسن الرضا عليه السلام (١).

وفي مجموع ما اشتمل عليه من الحسن والجلالة والجاه والعظمة بين الشيعة وعند الرضا عليه السلام ما لا يخفى، فتأمل.

وقد روى فيه أيضاً ما يؤيد ذلك، قال: «حدثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن عبد السلام بن صالح الهروي، قال: سمعت دعبل بن علي الخزاعي يقول: أنشدت مولاي علي بن

١ - راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق رحمته الله: ج ٢، ص ٢٦٣ - ٢٦٥، طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ، وقد ذكر القصيدة المذكورة - تماماً - العلامة المجلسي الثاني في البحار: ج ١٢، ص ٧٣ طبع إيران (كمباني)، وذكرها أيضاً الحموي في ترجمة دعبل من (معجم الأدباء) وغيره من المؤرخين، وهي مشهورة، وقد شرحت شروحاً عديدة، راجعها في الذريعة لشيخنا الحجة الطهراني: ج ١٤، ص ١١ - ١٢ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨١ هـ.

موسى الرضا عليه السلام قصيدتي التي أولها^(١):

مدارس آيات خلت من تلاوة ومنزل وحي مقفر العرصات

ثم ذكر بعضاً منها، فقال: بكى الرضا عليه السلام بكاء شديداً، ثم رفع رأسه إلي، فقال لي: يا خزاعي نطق روح القدس على لسانك بهذين البيتين» الحديث^(٢).

ويعارض ذلك ما رواه فيه، قال: «حدثنا أبو علي أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الهرمزي البيهقي، قال: سمعت أبا الحسن داود البكري يقول: سمعت علي بن دعبل بن علي الخزاعي يقول: لما حضرت أبي الوفاة تغير لونه، وانعقد لسانه، واسود وجهه فكدت الرجوع عن مذهبه، فرأيت بعد ثلاثة أيام فيما يرى النائم، وعليه ثياب بيض وقلنسوة بيضاء، فقلت: يا أبت ما فعل الله بك؟ فقال: يا بني إن الذي رأيت من اسوداد وجهي، وانعقاد لساني، كان من شرابي الخمر في دار الدنيا ولم أزل كذلك حتى لقيت رسول الله صلى الله عليه وآله وعليه ثياب بيض وقلنسوة بيضاء، فقال لي: أنت دعبل؟ قلت: نعم يا رسول الله، قال: أنشدني قولك في أولادي فأنشدته قولي:

لا أضحك الله سن الدهر إن ضحكت

وأل أحمد مظلومون قد قهروا

الآيات.

١ - هذا البيت ليس في مطلع القصيدة وإنما هو في أواسطها، وأما مطلعها فهو:

تجاوبن بالأرنان والزفرات نوائح عجم اللفظ والنطقات

٢ - راجع: ج ٢، ص ٢٦٥ - ٢٦٦ من كتاب العيون، الحديث الـ (٣٥).

قال: فقال لي: أحسنت وشفع في وأعطاني ثيابه وها هي - وأشار إلى ثياب بدنه - «(١).

والجواب:

أولاً: الطعن في السند فإن رواها مجاهيل.

وثانياً: إن الرؤيا ليست بحجة فضلاً عن أن يعارض بها خبراً معتمداً(٢).

وأما قوله ﷺ: «من رآنا فقد رآنا فإن الشيطان لا يتصور بصورنا ولا بصور شيعتنا» فلا يقتضي حجية الرؤيا، فإنه لا يلزم من رؤية الشخص بعينه أن يكون قوله حجة فيما يتعلق بالأحكام، سلمنا ولكن لا نسلم أن ظاهر الألفاظ حجة فيها كما هو حجة في اليقظة، إذ لا دليل عليه، ولذلك تفسر الأشياء بملازماتها ومناسباتها وأمثال ذلك من التأويلات البعيدة، من تفسير الشيء بنقيضه وضده ومشاكله، فجاز أن يكون شرب الخمر عبارة عن لذائذ الدنيا من المباحات، وأما اسوداد الوجه فلا دلالة فيه على سوء حاله فإنه سئل عن مثل هذه الحالة مما يعرض الشيعة عند الموت فقال ﷺ: «ذاك شيء ترونه عقاباً وليس كذلك».

* * *

١ - راجع: المصدر المذكور: ص ٢٦٦، الحديث الـ (٣٦).

٢ - قد أطلنا الكلام في الرؤيا وأثبتنا عدم حجيتها من الأخبار والاعتبار في كتابنا (الدر المثور) من أراد ذلك فليرجع إليه. (منه ﷺ).

حرف الذال

باب ذريح

قوله: ذريح:

بفتح المعجمة، وكسر المهملة وسكون الخاتمة ومهملة، وعن باب قضاء التفت من الفقيه «عن أبيه عن عبد الله بن جعفر الحميري عن أيوب بن نوح عن محمد بن أبي عمير عن عبد الله بن سنان قال: أتيت أبا عبد الله عليه السلام فقلت له: جعلت فداك إن ذريح المحاربي حدثني عنك بأنك قلت: ﴿ليقضوا تفنهم﴾ لقاء الإمام ﴿وليوفوا نذورهم﴾ تلك المناسك، فقال عليه السلام: صدق ذريح وصدقت إن للقرآن ظاهراً وباطناً ومن يحتمل ما يحتمل ذريح»^(١).
ورواه في الكافي أيضاً^(٢).

* * *

١ - راجع: كتاب من لا يحضره الفقيه للصدوق، كتاب الحج: ج ٢، ص ٢٩٠ - ٢٩١ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٧ هـ.

٢ - راجع: كتاب الحج من الكافي للكليبي، باب إتباع الحج بالزيارة: ج ٤، ص ٥٤٩، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٧ هـ.

حرف الراء

باب رافع

قوله: رافع بن سلمة:

قال الصالح: «الأشجعي الكوفي وهو ثقة ثبت، من بيت من الثقات
وعيونهم، وكان معمرأ لأنه روى عن الباقر والصادق عليهما السلام»^(١).

* * *

باب رباح

بفتح المهملة والموحدة والألف والمهملة، قاله الخليل.

* * *

١ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح المازندراني: ج ٦ ، ص ٢٦١ كتاب الحجّة، باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة.

باب ربيعي

ذكر بهذا رجلين:

أحدهما: من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام ^(١).

والآخر: من أصحاب الصادق عليه السلام ^(٢)، فيكونان مشتركين في رواياتهما عن الصادق عليه السلام.

ودفع في الشرح ^(٣) برواية الفضيل فإنه يحمل على ربيعي بن عبد الله مستدلاً بقول النجاشي فيه: «وكان خصيصاً به» ^(٤) بل لا يبعد حمل المطلق عليه فإنه أشهر على الظاهر وقد وثقه الصالح ^(٥).

* * *

١ - وهو ربيعي بن عبد الله بن أبي سبرة الهذلي أبو نعيم البصري.

٢ - وهو ربيعي بن أحمر العجلي الكوفي.

٣ - الشرح: هو شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني (مخطوط).

٤ - راجع: رجال النجاشي: ص ١٢٦.

٥ - يعني: وثقه المولى محمد صالح المازندراني في شرحه لأصول الكافي، راجع:

ج ٢ ، ص ٣٥ كتاب فضل العلم، باب صفة العلم وفضله.

باب الربيع

الربيع بن خثيم:

في الكافي - في باب طواف المريض - ذكر رواية في سندها هكذا: «عن محمد بن الفضيل، عن الربيع بن خثيم، قال: شهدت أبا عبد الله عليه السلام وهو يطاف به حول الكعبة في محمل وهو شديد المرض»^(١) الحديث.

وهذا غير الربيع بن خثيم الذي ذكر المصنف وأهل الرجال أنه أحد الزهاد الثمانية كما صرح به المصنف في الهامش، فإن هذا من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام والأول من أصحاب الصادق عليه السلام إذ هو المراد من هذه الكنية عند الإطلاق^(٢) كما هو اتفاق جميع المحدثين، واحتمال إرادة الحسين الشهيد عليه السلام بعيد.

وأيضاً محمد بن الفضيل^(٣) قرينة على ما قلنا، لأن كل من تسمى بهذا

١ - راجع: الكافي: ج ٤ ، ص ٤٢٢ كتاب الحج، الحديث الأول من الباب المذكور، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٧ هـ.

٢ - يعني: أن الصادق عليه السلام هو المراد من كنية أبي عبد الله الواقعة في رواية الكافي بقوله: «شهدت أبا عبد الله عليه السلام».

٣ - يعني به الذي روى عن الربيع بن خثيم في رواية الكافي، وقوله: «كل من تسمى بهذا الاسم» يعني بمحمد بن الفضيل.

الاسم فهو من أصحاب الصادق عليه السلام أو من بعده، وبعيد بقاء الربيع إلى زمنه.

قوله: الربيع بن خثيم:

قبره الآن مشهور في خراسان عن المشهد الرضوي يقرب بفرسخين له قبة
وحرّم يزّار مشهور بخواجه ربيع^(١).

١ - الربيع بن خثيم بن عائذ بن عبد الله بن موهب بن منقذ الثوري، أبو يزيد الكوفي، هو أحد الزهاد الثمانية وأحد الأربعة الأتقياء المصاحبين لأمير المؤمنين علي عليه السلام، ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية.

وذكره ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٣، ص ٢٤٢ طبع حيدر آباد دكن وقال: «روى عن النبي صلى الله عليه وآله مرسلًا، وعن ابن مسعود، وأبي أيوب، وعمرو بن ميمون، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وعنه ابنه عبد الله، ومنذر الثوري، والشعبي وهلال بن يساف، وإبراهيم النخعي، وبكر بن ماعز، وغيرهم، قال عمرو بن مرة عن الشعبي: كان من معادن الصدق، وقال ابن حبان في الثقات: أخباره في الزهد والعبادة أشهر من أن يحتاج إلى الإغراق في ذكره، مات بعد قتل الحسين عليه السلام سنة ٦٣ هـ، وأرخه ابن قانع سنة ٦١ هـ، وقال منذر الثوري: شهد مع علي عليه السلام صفين، وقال الشعبي: كان الربيع أشد أصحاب ابن مسعود ورعًا، وقال علقمة بن مرثد: انتهى الزهد إلى ثمانية، فأما الربيع فذكر شيئاً من حاله».

وعده الكشي في رجاله: ص ٩٠ من الزهاد الثمانية نقلًا عن الفضل بن شاذان، وترجم له القاضي نور الله التستري في مجالس المؤمنين: ج ١، ص ٢٩٧، ومما قال: إن الرضا عليه السلام كان يزور قبر خواجه ربيع وكفاه هذا شرفاً وفضلاً.

وترجم له العلامة الحلي في القسم الأول من الخلاصة: ص ٧١، وضبط خثيم بالخاء المعجمة المضمومة والياء المنقطه فوقها ثلاث نقط قبل الياء المنقطه تحتها نقطتين.

قوله: الربيع بن القاسم:
سيجيء ذكره في أخيه العيص.

قوله: الربيع بن محمد:

ذكر الصالح عبارة النجاشي إلى قوله: مذحج^(١) وضبط الخليل المسلي:
بضم الميم وفتح السين المهملة أو سكونها نسبة إلى مسلية كمحسنة أبو بطن من
مذحج أو ابن هزان، صحابي^(٢).

* * *

باب رشيد

قال الخليل: «بضم المهملة وفتح المعجمة وسكون الخاتمة».

قوله: رشيد الهجري:

قال الخليل: بفتح الهاء وفتح الجيم ومهملة، قد تقدم في إسحاق بن عمار
بعض أحواله.

١ - راجع: رجال النجاشي: ص ١٢٥.

٢ - عبارة الخليل القزويني في شرح الكافي هي ما ذكره صاحب القاموس، بمادة (سلا) فراجع.

ونقول هنا: قال في البحار، وإعلام الوري: «ومن ذلك ما رواه مجاهد عن الشعبي عن زياد بن النضر الحارثي، قال: كنت عند ابن زياد - لعنه الله - إذ أتني برشيد الهجري، فقال له: ما قال لك صاحبك - يعني علياً عليه السلام - إنا فاعلون بك؟ قال: تقطعون يدي ورجلي وتصلبوني، فقال ابن زياد - لعنه الله - : والله لأكذبن حديثه، خلوا سبيله، فلما أراد أن يخرج قال ابن زياد - لعنه الله - : والله ما نجد له شيئاً شراً مما قال صاحبه، اقطعوا يديه ورجليه واصلوه فقال رشيد: هيهات، يبقى لكم واحدة عندي - يعني أخبرني به أمير المؤمنين عليه السلام - .

قال ابن زياد - لعنه الله - : اقطعوا لسانه، فقال له رشيد: الآن والله جاء تصديق خبر أمير المؤمنين عليه السلام»^(١).

وفي الإعلام - أيضاً - عن الكاظم عليه السلام: «قد كان رشيد الهجري مستضعفاً وكان يعلم المنايا والبلايا»^(٢).

وفي الكافي بإسناده: «عن سيف بن عميرة، عن إسحاق بن عمار قال: سمعت العبد الصالح ينعى إلى رجل نفسه، فقلت في نفسي: إنه ليعلم متى يموت

١ - راجع: إعلام الوري للطبرسي: ص ١٧٦ طبع إيران سنة ١٣٧٩ هـ، ولكن ما في الإعلام أن القصة مع زياد لا مع ابنه عبيد الله كما ذكر القصة مع زياد كل من المفيد في الإرشاد، وابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة ناقلاً لها عن كتاب الغارات للثقفى، كما أن السمعاني في مادة (الهجري) ذكر القصة وأنها مع زياد لا ابنه ولكن الكشي في رجاله: ص ٧١، ذكرها مع ابن زياد لا أبيه، فراجع.

٢ - راجع: إعلام الوري: ص ٢٩٥ ولعله أراد الكاظم عليه السلام بقوله: (مستضعفاً) مستضعفاً عن حمل أعباء الإمامة لا مستضعفاً من جهة الدين وإلا لنافاه قوله عليه السلام: «وكان يعلم المنايا والبلايا» لأن علم المنايا يتوقف على نور في القلب ولا شبهة في زواله بمعضية نور السماوات والأرض، هكذا ذكر بعض المحققين من أرباب المعاجم، ولعله الظاهر.

الرجل من شيعته، فالتفت إلي شبه المغضب، فقال: يا إسحاق قد كان رشيد الهجري يعلم علم المنايا والبلايا، والإمام أولى بعلم ذلك»^(١). الحديث.

وفي أمالي الشيخ: «عن المفيد، عن محمد بن عمر الجعابي، عن ابن عقدة، عن محمد بن يوسف بن إبراهيم الورداني، عن أبيه عن وهب بن حفص، عن أبي حسان العجلي، قال: لقيت أمة الله بنت راشد الهجري، فقلت لها: أخبريني بما سمعت من أبيك، قالت: سمعته يقول: قال حبيبي أمير المؤمنين عليه السلام: يا راشد كيف صبرك إذا أرسل إليك دعي بني أمية فقطع يديك ورجليك ولسانك؟ فقلت: يا أمير المؤمنين أكون آخر ذلك إلى الجنة؟ قال: نعم يا راشد، وأنت معي في الدنيا والآخرة، قالت: فوالله ما ذهبت الأيام حتى أرسل إليه الدعي عبيد الله بن زياد فدعاه إلى البراءة من علي أمير المؤمنين عليه السلام فأبى أن يتبرأ منه، فقال له ابن زياد: فبأي ميتة أخبرك صاحبك أنك تموت قال: أخبرني خليلي أنك تدعوني إلى البراءة منه فلا أتبرأ فتقدمني فتقطع يدي ورجلي ولساني، فقال: والله لأكذبن صاحبك قدموه فاقطعوا يده ورجله واركوا لسانه، فقطعوه وحملوه إلى منزلنا، فقلت: يا أبة هل تجد مما أصابك ألماً؟ قال: لا والله إلا كالزحام بين الناس، ثم دخل عليه جيرانه ومعارفه يتوجعون له، فقال: إبتوني بصحيفة ودواة أذكر لكم ما يكون مما أعلمنيه مولاي أمير المؤمنين عليه السلام فأتوه بصحيفة ودواة فجعل يذكر ويملي عليهم أخبار الملاحم والكائنات ويسندها إلى أمير المؤمنين عليه السلام فبلغ ذلك ابن زياد - لعنه الله -، فأرسل إليه الحجام حتى قطع لسانه، فمات من ليلته تلك ﷺ.

١ - راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٤٨٤ كتاب الحجّة، باب مولد أبي الحسن موسى بن

جعفر عليه السلام، الحديث السابع، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ.

وكان أمير المؤمنين عليه السلام يسميه راشد المبتلى، وكان قد ألقى عليه السلام إليه علم المنايا والبلايا، فكان يلقي الرجل فيقول له: يا فلان ابن فلان تموت ميتة كذا، وأنت يا فلان تقتل قتلة كذا، فيكون الأمر كما قاله راشد عليه السلام « انتهى (١) .
والتسمية براشد خلاف المتكرر في عدة من الكتب من تسميته برشيد (٢) .

* * *

باب رفاة

نقل العلامة في المختلف، في صلاة الاستخارة عن ابن إدريس ما لفظه: «وأنكر ابن إدريس هذه الصفة فقال: وأما الرقاع والبنادق والقرعة فمن أضعف أخبار الأحاد وشواذ الأخبار لأن روايتها فطحية مثل زرعة ورفاعة وغيرهما فلا يلتفت إلى ما اختصا بروايته ولا يعرج عليه».
وقال العلامة رداً عليه: «وأما نسبة زرعة إلى الفطحية فخطأ، فإن زرعة واقفي وكان ثقة، وأما رفاة فإنه ثقة صحيح المذهب» انتهى (٣)، وكان رفاة هذا هو ابن موسى.

* * *

-
- ١ - راجع: أمالي الشيخ الطوسي: ص ١٠٣ طبع إيران سنة ١٣١٣ هـ، وذكره أيضاً الكشي في رجاله: ص ٧١ مع تغيير في بعض الألفاظ.
٢ - ولعل تسميته براشد جاء من سهو قلم الناسخ كما احتمله بعض أرباب المعاجم، فراجع.
٣ - راجع: المختلف للعلامة الحلبي، كتاب الصلاة في صلاة الاستخارة: ص ١٢٨، طبع إيران سنة ١٣٢٤ هـ.

باب رقيم

قوله: في رقيم بن الياس، ابن بنت الياس:

صفة للحسن لا صفة علي أي الحسن أبوه علي وأمه بنت الياس، كما يظهر من النجاشي وغيره^(١)، عند ترجمة الحسن بن علي بن زياد الوشا قاله المصنف رحمه الله^(٢).

* * *

باب الريان

بفتح المهملة وشد الخاتمة، قاله الخليل.

قوله: الريان بن الصلت:

في العيون: «الريان بن الصلت، وكان من رجال الحسن بن سهل»^(٣).

١- راجع: رجال النجاشي: ص ١٢٨.

٢- راجع: ما ذكره المصنف: ص ١٣٥ في الهامش.

٣- راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق: ج ٢، ص ١٤٩ طبع إيران - قم - سنة ١٣٧٧ هـ.

وفيه أيضاً: «وحدثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رحمته الله عن علي بن إبراهيم بن الريان بن الصلت - وساق الحديث - فقال المأمون: يا ريان إذا كان غداً وحضر الناس فاقعد بين هؤلاء القواد وحدثهم بفضل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فقلت: يا أمير المؤمنين ما أحسن من الحديث شيئاً إلا ما سمعته منك - إلى أن قال: - فلما كان من الغد قعدت بين القواد في الدار فقلت: حدثني أمير المؤمنين، عن أبيه، عن آبائه أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من كنت مولاه فعلي مولاه.

وحدثني أمير المؤمنين عن أبيه عن آبائه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: علي مني بمنزلة هارون من موسى، فقال الريان: وكنت أخلط الحديث بعضه ببعض لا أحفظه على وجهه - إلى أن قال: - فبعث إلي المأمون فدخلت عليه فلما رأيته قال: يا ريان ما أرواك للأحاديث وأحفظك لها»^(١).

رميلة:

كان من خواص أمير المؤمنين عليه السلام كذا في إرشاد الديلمي^(٢).

- ١ - راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق: ج ٢، ص ١٥٢ - ١٥٣.
- ٢ - راجع: إرشاد القلوب لأبي محمد الحسن بن أبي الحسن محمد الديلمي: ج ٢، ص ١٣٨ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٤٢ هـ، وقد ذكره ابن داود في رجاله: ص ١٦١ في القسم الأول، وقال: «رميلة بضم الزاي وفتح الميم (ي كش) ثقة، والتبس على بعض أصحابنا - يعني العلامة - فأثبتته بالراء المهمله، وهو وهم، وقد ذكره الشيخ في باب الزاي من كتاب الرجال». قال الشهيد الثاني في تعليقه على خلاصة العلامة - بعد أن ذكر كلام ابن داود المذكور - ما هذا نصه: «أقول: وقد ذكره الشيخ أيضاً في اختيار رجال الكشي في باب الراء كما فعله المصنف - أي العلامة - ونقله عن السيد جمال الدين بن طاووس بعد أن كتبه في باب الزاي، ثم ضرب



⇒ عليه ونقله في باب الراء، راجع: رجال العلامة - الخلاصة - : ص ٧١ ، برقم ٢ ، في القسم الأول، وراجع: رجال الكشي: ص ٩٥ برقم ٤١ ، وراجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٢ برقم ١١ ، باب الزاي وقال: إنه زميلة الزغل بن جبلة أخو حكيم بن جبلة.

حرف الزاي

باب زرارة

قوله: زرارة بن أعين:

اتفق الأصحاب على أن هذا الرجل بلغ من الجلالة والعظم ورفعته الشأن إلى ما فوق الوثاقة المطلوبة للقبول والاعتماد، وتظافت الروايات بذلك ولكن ورد في بعض الروايات ذمه من أهل البيت عليهم السلام ومع هذا لم يعتمد عليها أحد، فهي مطرحة مردودة بهذا الإجماع والاتفاق ولنشر إلى ذكرها وندفعها:

فمن ذلك ما رواه ابن بابويه في الإكمال: «قال حدثنا محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، عن أحمد بن هلال، عن محمد بن عبد الله بن زرارة، عن أبيه، قال: بعث زرارة عبيداً ابنه إلى المدينة يسأل عن الخبر بعد مضي أبي عبد الله عليه السلام فلما اشتد به الأمر أخذ المصحف وقال: من أثبت إمامته هذا المصحف فهو إمامي»^(١). ووجه الذم أنه مات ولم يعتقد إمامة الكاظم عليه السلام فهو لم يعرف إمام زمانه.

والجواب عنها من وجوه:

أحدها: إنه لا يقدح ذلك لكونه في فسحة النظر، إذ الظاهر أنه لم يتمكن

أكثر من ذلك، وقد دل العقل والنقل على أنه لا تكليف إلا بعد البيان ﴿ولا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها﴾ وغاية ما يقتضي ذلك أن يكون حكمه حكم المستضعفين والأطفال ومن لم تبلغه الدعوى ممن يكون حكمه التكليف الأخرى كما روى الكليني أخباراً أنه يؤجج لهم ناراً ويكون تكليفهم دخولها.

الثاني: سلمنا أن ذلك قدح فيه لكن ذلك لا يضر في قبول رواياته لثبوت عدالته حال روايتها جميعاً.

الثالث: تعارض بما رواه ابن بابويه في الإكمال «عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن إبراهيم بن محمد الهمداني رضي الله عنه قال: قلت للرضا عليه السلام: يا بن رسول الله أخبرني عن زرارة بن أعين هل كان يعرف حق أبيك عليه السلام؟ فقال: نعم، فقلت له: فلم بعث ابنه عبيداً ليتعرف الخبر إلى من يوصي الصادق جعفر بن محمد عليه السلام؟ فقال: إن زرارة كان يعرف أمر أبي عليه السلام ونص أبيه عليه، وإنه لما بعث ابنه ليتعرف من أبي عليه السلام هل يجوز له أن يرفع التقية في إظهار أمره ونص أبيه عليه، وإنه لما أبطأ عنه ابنه طولب بإظهار قوله في أبي عليه السلام فلم يحب أن يقدم على ذلك دون أمره، فرفع المصحف وقال: اللهم إن إمامي من أثبت هذا المصحف إمامته من ولد جعفر بن محمد عليه السلام»^(١).

وهذا الخبر أقوى سنداً من الأول، فإن سنده مشتمل على أحمد بن هلال وحاله معلوم مما تقدم^(٢) مع ما ذكره الصدوق فيه في الإكمال أيضاً. قال: «على أن راوي هذا الخبر أحمد بن هلال وهو مجروح عند مشايخنا - رضي الله عنهم -

١ - راجع: المصدر المذكور: ص ٤٥.

٢ - يعني: ما تقدم في ترجمة أحمد بن هلال: ص ٢٥٨ من هذا الكتاب.

حدثنا شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد عليه السلام قال: سمعت سعد بن عبد الله يقول: ما رأينا ولا سمعنا بمتشيع يرجع إلى النصب إلا أحمد بن هلال، وكانوا يقولون: إن ما تفرد بروايته أحمد بن هلال لا يجوز استعماله»^(١).

وما رواه العياشي «عن ابن أبي عمير قال: وجه زرارة بن أعين ابنه عبيداً إلى المدينة يستخبر له خبر أبي الحسن موسى عليه السلام وعبد الله فمات قبل أن يرجع إليه عبيد ابنه، قال محمد بن أبي عمير: حدثني محمد بن حكيم، قال: ذكرت لأبي الحسن الأول عليه السلام زرارة وتوجيهه ابنه عبيداً إلى المدينة، فقال أبو الحسن عليه السلام: إني لأرجو أن يكون زرارة ممن قال الله تعالى: ﴿ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله﴾»^(٢).

ومن ذلك ما رواه الكشي أن الرضا عليه السلام خطأه وخطأ يونس في الاستطاعة^(٣).

وجوابه: إن التخطئة في المذهب ليست قدحاً، نعم لو ثبت أنه خالف في ذلك نص الإمام عليه السلام الواقع مشافهة أو كان من المسائل الضرورية كان قدحاً، وأنى لك بإثباته، وجميع ما جاء فيه من الطعن فإنما يعلم جوابه مما اعتذر به الصادق عليه السلام أنه يعيبه حفظاً كما أعاب الخضر السفينة حفظاً من الغصب، وأمثال ذلك، وكله مذكور في رجال الكشي فلاحظ.

ومما ورد فيه من المدح ما رواه في الإكمال «عن محمد بن الحسن بن

١- راجع: إكمال الدين وإتمام النعمة لابن بابويه الصدوق: ص ٤٥ طبع إيران سنة ١٣٠١ هـ.

٢- راجع: تفسير أبي النضر محمد بن مسعود العياشي في سورة النساء: ج ١، ص ٢٧٠ - ٢٧١ طبع قم سنة ١٣٨٠ هـ.

٣- راجع: رجال الكشي: ص ١٣١ في ترجمة زرارة بن أعين.

أحمد بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن أبي الصهبان عن منصور بن العباس، عن مروك بن عبيد، عن درست بن أبي منصور الواسطي، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال: ذكر بين يديه زرارة فقال: والله إنني لأستوهبه من ربي يوم القيامة فيهبه لي ويحك إن زرارة أبغض عدونا وأحب ولينا في الله»^(١).

فإن قلت: الظاهر من طلب الهبة ما يشير إلى تحقيق الحديث الأول فيؤيده ويرتفع المدح.

قلت: حاصله الشفاعة له يوم القيامة وكل مفتقر إلى الشفاعة وإن كان من أكبر الأولياء، إذ لا ندعي فيه العصمة، ويبقى مدحه بلا معارض.

وروى فيه أيضاً «عن أبيه، ومحمد بن الحسن - رحمهما الله تعالى - قالوا: حدثنا أحمد بن إدريس، ومحمد بن يحيى العطار جميعاً، عن محمد بن أحمد عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير عن أبي العباس الفضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: أربعة أحب الناس إلي أحياء وأمواتاً، بريد العجلي، وزرارة بن أعين، ومحمد بن مسلم، والأحول»^(٢).

وقد عده الكاظم عليه السلام في حوارى الباقر والصادق عليهما السلام ورويت ذلك في ترجمة المقداد.



١ - راجع: الإكمال: ص ٤٥.

٢ - راجع: الإكمال: ص ٤٦.

باب زرعة

قوله: زرعة بن محمد:

تقدم ذكره في رفاة.

* * *

باب زكار

زكار بن فرقد:

قال في الشرح: «هو غير معلوم الحال وما قاله جدي قَبِيحٌ في حواشي الخلاصة من أنه زكار الدينوري^(١) الثقة لم نعلم وجهه وأما في بعض النسخ من أنه زكان بالنون ليكون داود بن أبي زيد غير الموثوق (فيه) أن الموجود في الرجال زنكان واحتمال سقوط النون^(٢) إذ أن هذا الصحيح لا يفيد شيئاً بعد ما ذكرناه^(٣).

١ - يعني: زكار بن الحسن الدينوري العلوي الذي ذكره كل من النجاشي في رجاله والعلامة في الخلاصة ووثقاه.

٢ - يعني: سقوط النون من أوله.

٣ - يعني: بعد ما ذكرنا من أن داود بن أبي زيد غير موثق، راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد

باب زكريا

قوله: زكريا بن آدم:

مدفون في قم، وقبره إلى الآن معروف مشهور.

قوله: زكريا بن سابور:

في الكافي: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن فضال، عن يونس بن يعقوب، عن سعيد بن يسار، أنه حضر أحد ابني سابور، وكان لهما فضل وورع وإخبات، فمرض أحدهما ولا أحسبه إلا زكريا بن سابور - قال: فحضرته عند موته فبسط يده ثم قال: ابيضت يدي يا علي، قال: فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام وعنده محمد بن مسلم، فلما قمت من عنده ظننت أن محمداً يخبره بخبر الرجل فأتبعني برسول، فرجعت إليه، فقال: أخبرني عن هذا الرجل الذي حضرته عند الموت أي شيء سمعته يقول، قال: قلت: بسط يده وقال: ابيضت يدي يا علي، فقال أبو عبد الله عليه السلام: والله رآه والله رآه، والله رآه»^(١).

⇒ ابن الشيخ حسن صاحب المعالم ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني (مخطوط)، وهو المراد بالشرح في صدر الجملة، ويشير بقوله: (جدي في حواشي الخلاصة) إلى الشهيد الثاني عليه السلام فراجع حواشيه على الخلاصة، وهي مخطوطة.

١ - راجع: الكافي للكلييني: ج ٣، ص ١٣ كتاب الجنائز، باب ما يعاين المؤمن والكافر، ←

باب زياد

قوله: زياد بن أبي رجا:

قال الخليل: رجا بفتح المهملة والجيم.

وقال الصالح: «زياد بن أبي رجا، كوفي صحيح ثقة، واسم أبي رجا منذر، روى عن أبي جعفر عليه السلام»^(١) وسيجيء ذكره في ترجمة زياد بن عيسى.

وفي بعض أسانيد الكافي: «زياد بن رجا عن أبي جعفر عليه السلام قال: ما علمتم فقولوا وما لم تعلموا فقولوا الله أعلم» الحديث^(٢).

وهذا يدل على أن زياداً هذا من العلماء والفقهاء، لما دل على أن ذلك لا يجوز لغير العلماء.

كما دل ما رواه في الكافي بعد ذلك بلا فصل «عن محمد بن مسلم عن أبي

⇒ الحديث الثالث، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٧ هـ.

١- راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ١٤٥ شرح الحديث الرابع، كتاب فضل العلم، باب النهي عن القول بغير علم، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٣ هـ.

٢- راجع: الكافي: ج ١، ص ٤٢ كتاب فضل العلم، باب النهي عن القول بغير علم، الحديث الرابع، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ، ولكن في هذا المطبوع (زياد بن أبي رجا) ولعل نسخة صاحب الكتاب من الكافي المخطوطة سقط منها لفظة (أبي) سهواً من الناسخ، فلاحظ.

عبد الله ﷺ قال: للعالم إذا سئل عن شيء وهو لا يعلم أن يقول: الله أعلم، وليس لغير العالم أن يقول ذلك»^(١). وهذا يحتمل أن يكون زياد بن أبي رجا، فتأمل.

قوله: زياد بن سابور:

تقدم في ترجمة أخيه زكريا مدح عظيم له، فلاحظ.

قوله: في زياد بن عيسى وأخته حمادة بنت رجا،

وقيل بنت الحسن:

قال المصنف: «وفي التهذيب في باب المهور والأجور: حمادة بنت الحسن» انتهى^(٢).

وفي الوسائل: «عده المفيد في إرشاده من خاصة أبي الحسن موسى ﷺ وثقاته، وأهل الورع والعلم والفقہ من شيعته، وروى عنه نصاً في ابنه

١- راجع: المصدر المذكور، الحديث الخامس.

٢- راجع: التهذيب للشيخ الطوسي: ج ٧، ص ٣٦٥، باب المهور والأجور وما يتعقد من النكاح من ذلك وما لا يتعقد، الحديث الـ (٤٢) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ، وعليه فتكون حمادة بنت الحسن هي أخت زياد بن عيسى الملقب بأبي عبيدة الحذاء، لأمه، لأن والد زياد - مهما اختلف النقل عن اسمه - لم يسمه أحد بالحسن، أما إذا رجحنا قول بعض أرباب المعاجم ومنهم الشيخ في رجاله من كون والد زياد رجا لا عيسى ووالد حمادة رجا أيضاً لا حسن فيكون زياد أخا حمادة لأبيها وأمها.

الرضاء عليه السلام (١) وهذا يناقض ما نقله النجاشي عن الحسن (٢) من أنه مات في حياة الصادق عليه السلام.

ويحتمل أن يكون هذا زياد بن رجا الذي ذكرناه، وسيجيء - إن شاء الله تعالى - مدحه في ترجمة عبد الرحمن بن الحجاج (٣).

قوله: زياد بن مروان القندي:

بفتح القاف، منسوب إلى قند عسل قصب السكر إذا جمد، معرب أو منسوب إلى قندهار بلد، قاله الخليل (٤).

وقال الصالح: «كان من الواقعة وقف في الرضاء عليه السلام وكان سبب وقفه مع سماعه النص عن موسى بن جعفر علي ابنه الرضاء عليه السلام أنه كان عنده سبعون ألف دينار من مال موسى بن جعفر عليه السلام فأنكر موته وإمامة الرضاء عليه السلام لئلا يدفع المال

١ - لا يخفى أن الذي ذكره الشيخ الحر في خاتمة الوسائل ونسب مدحه إلى الشيخ المفيد في الإرشاد وأنه من ثقات الكاظم عليه السلام وممن روى النص علي ابنه الرضاء عليه السلام إنما هو زياد بن مروان - وهو أبو الفضل الأنباري القندي مولى بني هاشم - لا زياد بن عيسى صاحب الترجمة كما ذكر صاحب الكتاب، فراجع الإرشاد في الفصل المذكور، وراجع ما ذكره المصنف (صاحب النقد) في ترجمة زياد بن مروان القندي حيث نسب إلى المفيد في إرشاده أنه من خاصة الكاظم عليه السلام وثقاته وأهل الورع والعلم والفن من شيعته، وممن روى النص علي الرضاء عليه السلام كما ذكر ذلك صاحب الكتاب أيضاً كما سيجيء في ترجمته الآتية، فلاحظ.

٢ - يعني: الحسن بن علي بن فضال، راجع: رجال النجاشي: ص ١٢٩.

٣ - وحيث إن زياد بن عيسى كنيته أبو عبيدة الحذاء فقد مدحه في ترجمة عبد الرحمن بن الحجاج الآتية بكنيته، فراجع ذلك.

٤ - قاله الخليل بن الغازي القزويني في شرحه للكافي (مخطوط).

إليه»^(١).

وفي الكافي: «أحمد بن مهران، عن محمد بن علي، عن زياد بن مروان القندي - وكان من الواقفة - قال: دخلت على أبي إبراهيم عليه السلام وعنده ابنه أبو الحسن عليه السلام فقال: يا زياد هذا ابني فلان كتبه كتابي، وكلامه كلامي ورسوله رسولي، وما قال فالقول قوله»^(٢).

ورواه في العيون عن أبيه عن سعد عن العبيدي عنه - ثم قال -: إن زياد بن مروان روى هذا الحديث ثم أنكره بعد مضي موسى عليه السلام وقال بالوقف وحبس ما كان عنده من مال موسى بن جعفر عليه السلام^(٣)، وقد تقدم في إسحاق بن عمار بعض حاله^(٤).

واعلم أنه لم يوثقه أحد من الرجاليين ولا الفقهاء إلا الشيخ المفيد رحمته الله فإنه جعله من ثقات الكاظم عليه السلام^(٥)، فيكون ثقة في حياته عليه السلام فغاية ما تثبت به الوثاقة

١ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ٦، ص ١٦٨ طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٥ هـ.

٢ - راجع: أصول الكافي للكليبي: ج ١، ص ٣١٢ كتاب الحجّة، باب الإشارة والنص على أبي الحسن الرضا عليه السلام الحديث السادس، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ.

٣ - راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق: ج ١، ص ٣١ باب نص أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام على ابنه الرضا عليه السلام بالإمامة والوصية، الحديث الـ (٢٥) طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ.

٤ - راجع: ص ٢٦٦، من هذا الكتاب في ترجمة إسحاق بن عمار.

٥ - راجع: ما ذكره المفيد رحمته الله في الإرشاد في عده زياد بن مروان من خاصة الكاظم عليه السلام وثقاته وأهل الورع والعلم والفقّه من شيعته وممن روى النص على الرضا عليه السلام بالإمامة له من أبيه أبي الحسن موسى عليه السلام.

في ذلك الزمن وكل من ضعفه كان تضعيفه للوقف، فيكون حادثاً ومتأخراً عن الوثيقة فالحديث الذي ينقله ينبغي أن ينظر فيه زمان روايته، ويجعل حجة إذا كان نقله في زمن وثاقته، وليس بحجة في غيره، ومع الجهل فالتعلق به محل إشكال، وسيجيء - إن شاء الله تعالى - ذمه في ترجمة يونس بن عبد الرحمن.

قوله: زياد بن منذر:

زيدي أعمى مذموم بدم عظيم، قاله الصالح^(١).

وفي المدارك والمعتبر «أبو الجارود ضعيف، وفي الكافي عن أبي الجارود قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام» انتهى.

قال الصالح: «اسمه زياد بن المنذر الهمداني تابعي زيدي، وإليه تنسب الجارودية من الزيدية»^(٢).

وقال المصنف: «الزيدية ثلاث فرق:

الأولى: الجارودية، وهم منسوبون إلى هذا الرجل، ويقولون بالنص على علي عليه السلام وكفر من أنكره، وإن من خرج من أولاد الحسن والحسين عليه السلام وكان عالماً شجاعاً فهو إمام.

١ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ١، ص ٨٧ كتاب العقل والجهل، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٢ هـ، وراجع أيضاً: ج ٦، ص ١٠٦ طبع طهران سنة ١٣٨٥ هـ، كتاب الحجّة باب نص الله ورسوله على الأئمة عليهم السلام.

٢ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ١٢٨ كتاب فضل العلم، باب سؤال العالم وتذكرة، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٣ هـ.

والثانية: السليمانية، وهم منسوبون إلى سليمان بن جرير، ويقولون بإمامة الشيخين، وإن أخطأ الأمة بنصيبهما، وكفروا عثمان.

والثالثة: التبرية، وهم منسوبون إلى تير الثومي، وهم كالسليمانية إلا أنهم لا يكفرون عثمان^(١) انتهى. وقد ذكرنا في ترجمة الحسن بن صالح ماله دخل هنا.

* * *

باب زيد

قوله: زيد بن أرقم الأنصاري:

في البحار: «قال زيد بن أرقم: وكنت أنا ممن كتم شهادة (من كنت مولاه فعلي مولاه) فذهب الله ببصري، وكان يندم على ما فاته ويستغفر الله»^(٢).

وفيه أيضاً: «وأصاب دعاؤه عليه السلام جماعة منهم زيد بن أرقم فإنه قد عمي»^(٣).

١ - راجع: ما ذكره المصنف في هامش ترجمة زياد بن المنذر أبي الجارود الخارفي الأعمى: ص ٢٤٢، من النقد.

٢ - راجع: البحار: ج ٤١، ص ٢٠٥ باب استجابة دعوات أمير المؤمنين عليه السلام، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٢ هـ.

٣ - راجع: المصدر المذكور: ص ٢٠٨، وراجع أيضاً شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي: ج ١، ص ٣٦٢ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ، فإنه ذكر فيه قوله: «روى أبو إسرائيل عن الحكم عن أبي سليمان المؤذن أن علياً عليه السلام نشد الناس من سمع رسول الله ﷺ يقول: من

وتقدم في ترجمة أنس بن مالك له ذم، وسيجيء - إن شاء الله تعالى - في ترجمة المقداد بن الأسود نقيض هذا.

زيد بن حارثة:

الذي تبناه النبي ﷺ سيجيء حاله في ترجمة زينب بنت النبي ﷺ.

قوله: زيد الزراد:

قال في البحار: «أخذ عنه أولو العلم والرشاد - ثم ذكر كلام النجاشي والفهرست وابن الغضائري - فقال: وأقول: وإن لم يوثقهما أرباب الرجال لكن أخذ أكابر المحدثين من كتابهما، واعتمادهم عليهما حتى الصدوق في معاني الأخبار وغيره، ورواية ابن أبي عمير عنهما، وعد الشيخ كتابه من الأصول لعلها تكفي لجواز الاعتماد عليهما، مع أننا أخذناهما من نسخة قديمة مصححة بخط الشيخ منصور بن الحسن الأبي، وهو نقله من خط الشيخ الجليل محمد بن الحسن القمي، وكان تاريخ كتابتها سنة أربع وسبعين وثلاثمائة، وذكر أنه أخذهما وسائر الأصول المذكورة من خط الشيخ الأجل هارون بن موسى بن أحمد التلعكبري رحمته الله وذكر في أول كتاب النرسي سنده هكذا: حدثنا الشيخ أبو محمد هارون بن موسى بن أحمد التلعكبري أيده الله، قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني، قال: حدثنا جعفر بن عبد الله العلوي أبو عبد الله

⇒ كنت مولاه فعلي مولاه، فشهد له قوم وأمسك زيد بن أرقم فلم يشهد، وكان يعلمها، فدعا علي عليه السلام عليه بذهاب البصر فعمي، فكان يحدث الناس بالحديث بعدما كف بصره».

المحمدي، قال: حدثنا أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري، عن أبي علي محمد بن همام، عن حميد بن زياد بن حماد، عن أبي العباس عبيد الله بن أحمد بن نهيك، عن محمد بن أبي عمير، عن زيد الزراد، وهذان السندان غير ما ذكره النجاشي^(١).

قوله: زيد بن صوحان:

قد ذكرنا له - في ترجمة جندب بن كعب - مدحاً عظيماً.

قوله: زيد بن علي بن الحسين:

قد اتفق علماء الإسلام على جلالته وثقته وورعه وعلمه وفضله، وقد روي في ذلك أخبار كثيرة حتى عقد ابن بابويه في العيون باباً لذلك^(٢) ونحن نذكر جميع ما ذكره في ذلك الباب.

فمن ذلك: ما رواه عن محمد بن يزيد النحوي، عن ابن أبي عبدون، عن أبيه، قال: لما حمل زيد بن موسى بن جعفر عليه السلام إلى المأمون، وقد كان خرج بالبصرة وأحرق دور ولد بني العباس وهب المأمون جرماً لأخيه علي بن موسى

١- راجع: ما ذكره المجلسي رحمته الله في مقدمة الجزء الأول من البحار عند ذكر توثيقه المصادر التي ينقل عنها فيه: ص ٤٣ - ٤٤، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٦ هـ، وراجع: رجال النجاشي في ترجمة زيد الترسبي وزيد الزراد: ص ١٣٢.

٢- راجع: كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام، الباب الـ (٢٥) وفيه أحاديث سبعة: ج ١، ص ٢٤٨ طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ.

الرضا عليه السلام وقال له: يا أبا الحسن لئن خرج أخوك وفعل ما فعل لقد خرج قبله زيد بن علي عليه السلام فقتل، ولولا مكانك لقتلته، فليس ما أتاه بصغير، فقال الرضا عليه السلام: يا أمير المؤمنين لا تقس أخى زيدا إلى زيد بن علي عليه السلام فإنه كان من علماء آل محمد عليهم السلام غضب الله عز وجل فجاهد أعداءه حتى قتل في سبيله، ولقد حدثني أبي موسى بن جعفر عليه السلام أنه سمع أباه جعفر بن محمد عليه السلام يقول: رحم الله عمي زيدا إنه دعا إلى الرضا من آل محمد عليهم السلام ولو ظفر لوفى بما دعا إليه، ولقد استشارني في خروجه فقلت له: يا عم إن رضيت أن تكون المقتول المصلوب بالكناسة فشأنك، فلما ولي قال جعفر بن محمد: ويل لمن سمع واعيته فلم يجبه.

فقال المأمون: يا أبا الحسن أليس قد جاء فيمن ادعى الإمامة بغير حقها ما جاء؟ فقال الرضا عليه السلام: إن زيد بن علي لم يدع ما ليس له بحق، وإنه كان أتقى لله من ذلك إنه قال: أدعوكم إلى الرضا من آل محمد، وإنما جاء ما جاء فيمن يدعي أن الله تعالى نص عليه ثم يدعو إلى غير دين الله ويضل عن سبيله بغير علم، وكان زيد بن علي - والله - ممن خوطب بهذه الآية: ﴿وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم﴾.

ثم قال: قال محمد بن علي بن الحسين - مصنف هذا الكتاب - : لزيد بن علي فضائل كثيرة عن غير الرضا عليه السلام أحببت إيراد بعضها على أثر هذا الحديث ليعلم من ينظر في كتابنا هذا اعتقاد الإمامية فيه.

ومن ذلك: ما رواه محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري عن أبيه عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن ثابت، عن داود بن عبد الجبار، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر عن

آبائه، عن علي عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله للحسين: يا حسين يخرج من صلبك رجل يقال له زيد يتخطى هو وأصحابه يوم القيامة رقاب الناس غراً محجلين يدخلون الجنة بغير حساب.

ومن ذلك: ما رواه عن علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق رضي الله عنه عن علي بن الحسين القاضي العلوي، عن الحسن بن علي الناصر، عن أحمد بن رشيد، عن عمه أبي معمر سعيد بن خيثم عن أخيه معمر، قال: كنت جالساً عند الصادق عليه السلام فجاء زيد بن علي بن الحسين عليه السلام فأخذ بعضادتي الباب فقال له الصادق عليه السلام: يا عم أعيدك بالله أن تكون المصلوب بالكناسة فقالت أم زيد: والله ما يحملك على هذا القول غير الحسد لابني، فقال عليه السلام: يا ليتة حسداً يا ليتة حسداً يا ليتة حسداً، حدثني أبي عن جدي أنه قال: يخرج من ولده رجل يقال له زيد يقتل بالكوفة ويصلب بالكناسة، يخرج من قبره حين ينشر تفتح لروحه أبواب السماء، يبتهج به أهل السماوات والأرض، يجعل روحه في حوصلة طير أخضر يسرح في الجنة حيث يشاء.

ومن ذلك: ما رواه عن أحمد بن الحسن القطان، عن الحسن بن علي السكري، عن محمد بن زكريا الجوهري، عن جعفر بن محمد بن عمارة، عن أبيه، عن عمرو بن خالد، عن عبد الله سيابة - وساق الحديث إلى أن قال -: فأتى رسول بسام الصيرفي بكتاب فيه: أما بعد فإن زيد بن علي قد خرج يوم الأربعاء غرة صفر، ومكث الأربعاء والخميس وقتل يوم الجمعة معه فلان وفلان، فدخلنا على الصادق عليه السلام فدفعنا إليه الكتاب فقرأه وبكى، ثم قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، عند الله أحسب عمي إنه كان نعم العم، إن عمي كان رجلاً لدينانا وآخرتنا، مضى والله عمي شهيداً كشهداء استشهدوا مع النبي صلى الله عليه وآله وعلي والحسن والحسين عليهم السلام.

ومن ذلك: ما رواه محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه عن محمد بن الحسن بن الصفار، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي عن أبيه، عن محمد بن الحسن بن شمون، عن عبد الله بن سنان، عن الفضيل بن يسار، قال: انتهيت إلى زيد بن علي بن الحسين عليه السلام صبيحة يوم خرج بالكوفة، فسمعتة يقول: من يعينني منكم على قتال أنباط أهل الشام؟ فوالذي بعث محمداً بالحق بشيراً ونذيراً لا يعينني منكم على قتالهم أحد إلا أخذت بيده يوم القيامة فأدخلته الجنة بإذن الله عز وجل فلما قتل اكرتت راحلة وتوجهت نحو المدينة فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت في نفسي: والله لا أخبرنه بقتل زيد بن علي فيجزع عليه فلما دخلت عليه قال: ما فعل عمي زيد؟ فخنقتني العبرة، فقال: قتلوه؟ قلت: إي والله قتلوه قال: فصلبوه؟ قلت: إي والله صلبوه، قال: فأقبل يبكي ودموعه تنحدر على ديباجتي خده كأنها الجمان، ثم قال: يا فضيل شهدت مع عمي زيد قتال أهل الشام؟ قلت: نعم، قال: فكم قتلتم منهم؟ قلت: ستة، قال: فلعلك شاك في دمائهم، فقلت: لو كنت شاكاً في دمائهم ما قتلتهم، فسمعتة يقول: أشركني الله في تلك الدماء، مضى والله زيد عمي وأصحابه شهداء مثل ما مضى عليه علي بن أبي طالب عليه السلام وأصحابه».

ويأتي في ترجمة معروف بن خربوذ بعض مدائحه، وتقدم في ترجمة الحسن بن صالح.

قوله: زيد بن محمد بن يونس أبو أسامة الشحام:

في التحرير «بضم الهمزة وفتح السين المهملة، والشحام بفتح الشين

المعجمة والحاء المهملة والمشددة» انتهى^(١). ووثقه في المجمع^(٢).

وفي الكافي: «عن ابن محبوب عن أبي أسامة زيد الشحام بن يونس، وقيل: ابن موسى»^(٣) انتهى.

وأكثر ما وقفنا في الأسانيد في التعبير عنه بزيد الشحام وأبني أسامة، وسيجيء له مدح في المتن عند ترجمة سدير.

وفي الكافي رسلاً «عن معاوية بن عمار، عن زيد الشحام، قال: أتيت أبا عبد الله عليه السلام بجارية عرضها فجعل يساومني وأساومه حتى بعته إياه فضم علي يدي، فقلت: جعلت فداك إنما ساومتك لأنظر المساومة تنبغي أو لا تنبغي، وقلت: قد حططت عنك عشرة دنانير، فقال: هيهات ألا كان هذا قبل الضمة، أما بلغك قول النبي صلى الله عليه وآله: الوضعية بعد الصفقة حرام»^(٤).

١- راجع: تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي (مخطوط).

٢- راجع: مجمع الفائدة والبرهان للمولى المقدس الأردبيلي، طبع إيران.

٣- راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٣، كتاب العلم، باب أصناف الناس، الحديث الأول، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ، ولا يخفى أن جملة «بن يونس وقيل ابن موسى» ليست جزء من كلام صاحب الكافي، وإنما هي من كلام الشارح المولى صالح المازندراني، أقحمه صاحب الكتاب في عبارة الكافي، راجع شرحه لأصول الكافي: ج ٢، ص ٤٤، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٣ هـ.

٤- راجع: الكافي: ج ٥، ص ٢٨٦، من كتاب المعيشة، باب الاستحطاط بعد الصفقة، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٨ هـ، والاستحطاط بعد الصفقة هو أن يطلب المشتري من البائع أن يحط عنه من ثمن المبيع، والضممة أن يضم أحدهما يد الآخر كما هو الدأب في البيع والشراء، وفي بعض النسخ (الصفقة) بدل (الضممة) وهو أيضاً صفق أحدهما يده على الآخر كما هو المتعارف، أما (الوضعية) فهي أن يوضع من الثمن.

زيد بن موسى بن جعفر عليه السلام أخو الرضا عليه السلام:

روينا بعض أحواله في ترجمة زيد بن علي عليه السلام.

زيد النرسي:

تقدم له ذكر في ترجمة زيد الزراد.

* * *

حرف السين

باب سالم

قوله: سالم بن أبي حفصة:

في الكافي: «علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس عن عبد الله بن بكير، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: ذكر عنده سالم بن أبي حفصة وأصحابه فقال: إنهم ينكرون أن يكون من حارب علياً عليه السلام مشركين، فقال أبو جعفر عليه السلام: فإنهم يزعمون أنهم كفار» الحديث^(١).

قوله: سالم بن مكرم:

بضم الميم وسكون الكاف وفتح المهملة قاله الخليل.

وقال الصالح: «قد اختلف الأقوال فيه، قال سيد الحكماء: الأرجح عندي فيه الصلاح كما رواه الكشي^(٢) والثقة كما حكم به الشيخ في موضع^(٣) وإن لم يكن

١ - راجع الحديث: في أصول الكافي: ج ٢، ص ٣٨٤ كتاب الإيمان والكفر، باب الكفر، الحديث الثالث، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ.

٢ - راجع: رجال الكشي: ص ٣٠١ برقم ٢٠١.

٣ - لم يعين لنا المولى الصالح الموضوع الذي حكم به الشيخ بالتوثيق، ولعله اعتمد ←

الثقة مرتين، كما نص عليه النجاشي وقطع به وقال في موضع آخر: هو ضعيف، وقال في موضع آخر: هو ثقة، وقال النجاشي: ثقة ثقة، وقال العلامة: والوجه عندي التوقف فيما يرويه لتعارض الأقوال فيه»^(١).

وفي التحرير: «وأبو خديجة سالم بن مكرم وثقه الشيخ والنجاشي^(٢) وضعفه الشيخ في موضع من الاستبصار^(٣) ويأتي في آخر الكتاب ضعف التضعيف وأن سببه ما نقل أنه كان من أصحاب أبي الخطاب، لكن نقل أنه تاب ورجع، وعلى كل حال لا ينافي كونه ثقة في الرواية»^(٤).

* * *

⇒ على ما ذكره العلامة في الخلاصة في القسم الثاني: ص ٢٢٧ من قوله: «قال الشيخ الطوسي: إنه ضعيف، وقال في موضع آخر: إنه ثقة» فلاحظ.

١ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ٤٨، كتاب فضل العلم، باب أصناف الناس، وص ١٨٨، باب المستأكل بعلمه والمباهي، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٣ هـ.

٢ - لم نجد توثيق الشيخ له وإنما الذي وجدناه في الفهرست: ص ١٠٥ برقم ٣٣٩ تضعيفه، ولعل الحر صاحب التحرير قال ذلك استناداً إلى ما ذكره العلامة في القسم الثاني من الخلاصة: ص ٢٢٧ برقم ٢، كما ذكرنا، من قوله: «وقال - أي الشيخ الطوسي - في موضع آخر إنه ثقة»، ولكن العلامة رحمته لم يعين لنا الموضع الذي وثقه الشيخ فيه، أما النجاشي فقد وثقه في رجاله: ص ١٤٣ بقوله: «ثقة ثقة».

٣ - لعله يشير إلى ما ذكره الشيخ في الاستبصار: ج ٢، ص ٣٦ في ذيل الخبر الخامس الذي رواه في كتاب الزكاة، باب ما يحل لبني هاشم من الزكاة، ولعل التضعيف لا يرجع إلى سالم بن مكرم بل إلى الخبر فلاحظ.

٤ - راجع: تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي (مخطوط).

باب سدير

قوله: سدير بن حكيم الصيرفي:

في الكافي: «العدة عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أحمد بن عبيد عن الحسين بن علوان عن علوان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال - وعنده سدير -: إن الله إذا أحب عبداً غته بالبلاء غتاً، وأنا وإياكم يا سدير لنصبح به ونمسي»^(١).

* * *

باب سعد

قوله: سعد بن أبي خلف:

في الوسائل: «قال الشهيد الثاني: لا خلاف بين أصحابنا في ثقته وجلالته وغزارة علمه، ووثقه ابن شهر آشوب»^(٢).

١ - راجع: الكافي: ج ٢، ص ٢٥٣ من كتاب الإيمان والكفر، باب شدة ابتلاء المؤمن، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ.

٢ - وسيجيء بعنوان سعد بن عبد الله بن أبي خلف. (منه عليه السلام).

وسعد بن عبد الله - هذا - هو الذي ذكره الشيخ الحر في خاتمة الوسائل بهذا العنوان في

سعد بن إسماعيل بن عيسى:

هو وأبوه إسماعيل بن عيسى روي عن أبي الحسن عليه السلام والظاهر أنه الرضا عليه السلام، وروى عن سعد هذا أحمد بن محمد بن عيسى^(١).

سعد الخير:

ذكر في بعض أخبار الروضة، وقد تقدم بعض أحواله في ترجمة حمزة بن بزيع.

والذي نذكره هنا: روى الكليني في الروضة أن أبا جعفر عليه السلام أرسل إليه رسالتين^(٢): إحداهما مرسله قطعاً، والأخرى محتملة الإرسال. وقد ذكرناها في ترجمة حمزة المذكور وحققنا الإرسال ويظهر من الرسالتين حال سعد وجلالة قدره وعلو منزلته عنده.

⇒ ترجمته ونسب إلى الشهيد الثاني توثيقه، ووثقه ابن شهر آشوب في معالم العلماء: ص ٥٤، برقم ٣٥٨ وهو من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام كما ذكره النجاشي في رجاله: ص ١٣٣ بدون توثيق، والشيخ في الفهرست: ص ١٠١ ووثقه، وفي رجاله: ص ٤٣١ في باب أصحاب العسكري عليه السلام وفي باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: ص ٤٧٥.

١ - سعد بن إسماعيل بن عيسى - هذا - ليس له ذكر في كتب الرجال وروى أحمد بن محمد بن عيسى عنه عن أبيه عن الرضا عليه السلام في عدة مواضع من الفقيه والتهذيب والاستبصار، وقد عدّها المولى الأردبيلي في جامع الرواة: ج ١، ص ٣٥٣، فراجع.

٢ - راجع: الرسالة الأولى في روضة الكافي: ص ٥٢، والرسالة الثانية: ص ٥٦ من الروضة أيضاً،

فقال في الأخرى مخاطباً له: يا أخي إن الله تعالى (الخ)، وفي موضع آخر منها: «واعلم رحمك الله إنك لا تنال محبة الله إلا ببغض كثير من الناس» الخ. وفي موضع آخر: «فأبصرهم رحمك الله».

وكانتا مشتملتين على الوعظ له والنصائح والوصايا ونحو ذلك، وتوجه الخطاب إليه لا يحتمل التقية منه لاشتمالها على التعريض بالقدح على العامة، إلا أن في آخر إحداهما^(١): «اعلم أن إخوان الثقة ذخائر بعضهم لبعض، ولولا أن تذهب بك الظنون عني لجلبت لك عن أشياء من الحق غطيتها، ولنشرت لك أشياء من الحق كتمتها، ولكنني أتقيك وأستبقيك... الخ».

واعلم أنه يظهر من هذين الخبرين جلالة وعلو شأنه مع أنه أموي من ولد عمر بن عبد العزيز - لعنه الله - وهذا مشكل جداً فإنه قد تواتر عنهم عليهم السلام لعن بني أمية قاطبة، كما في زيارة عاشوراء المقطوع أنها منهم عليهم السلام وما استفاض عنهم عليهم السلام أن بني أمية يؤاخذون بأفعال آبائهم لأنهم يرضون بها، وما رواه في الصافي عن الاحتجاج عن الحسن بن علي عليهما السلام في حديث، قال لمروان بن الحكم: «أما أنت يا مروان فلست أنا سببتك ولا سببت أباك ولكن الله لعنك ولعن أباك وأهل بيتك وذريتك وما خرج من صلب أبيك إلى يوم القيامة على لسان نبيه محمد صلى الله عليه وآله والله يا مروان ما تنكر أنت ولا أحد ممن حضر هذه اللعنة من رسول الله صلى الله عليه وآله لك ولأبيك من قبلك، وما زادك الله بما خوفك إلا طغياناً كبيراً» الحديث^(٢).

وألفظ تعميم كلام الله تعالى المجيد: ﴿والشجرة الملعونة في القرآن﴾

١ - وهي الرسالة الأولى، راجع: ص ٥٥ من المصدر نفسه.

٢ - راجع: الاحتجاج للطبرسي: ج ١، ص ٤١٦ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ.

فإنه روى الخاصة والعامة مستفيضاً أنها في بني أمية - لعنهم الله - فهذا التعميم - مع أنه متواتر النقل - محفوظ بالقرائن على إرادة التعميم، فإن رمت تخصيصه بما ورد في حق سعد.

فأول ما فيه: أن ذلك ضعيف السند بالإرسال كما رأيت.

وثانياً: أن هذا يهدم جواز تعميم اللعن، وقد ورد التعبد به بل وجوبه، فلو كان يجوز ذلك لحرم تعميمه وإطلاقه، فكان يجب تقييده، مع أن الذي ورد فيه زيادة على ذلك تأكيده كما في دعاء عاشوراء بقاطبة.

فإن قلت: قد ورد الذم والمدح لطوائف وأهل قبائل وبلدان على ذلك النحو، كما ورد أن أهل أصفهان لا يكون فيهم خمس خصال: الغيرة، والسماحة، والشجاعة، والكرم، وحبنا أهل البيت، ومثله في مدح أهل مصر، والظاهر من أمثال هذه الإطلاقات هو الأغلب من أولئك، لأننا نجد في بعض الأفراد على خلاف ما ورد، ولا سيما أهل مصر فإنه يبعد أن يقال انقلب المدح إلى الذم.

قلت: لا يبعد ذلك في أمثال هذه الخطابات، ولكن في خصوص الشجرة الملعونة حيث تأكدت العمومات، وتعبدنا الله تعالى بلعنهم وجوباً، ولا يتم هذا التعبد إلا بالتعميم الحقيقي، ومتى قام احتمال التخصيص ولو بفرد امتنع التعميم قطعاً، ففرق بين الأمرين، ولذلك لا يجرز اللعن والذم فيما ورد من غير الشجرة. ويؤيده احتجاج أبي ذر بإطلاق قول رسول الله ﷺ - إذا بلغ بنو العاص ثلاثين رجلاً جعلوا مال الله دولاً وعباده خولاً ودينه دخلاً - على ذم عثمان بن عفان، فلو كان التخصيص محتملاً لما صح الاستدلال.

ويؤكد استدلال الحسن عليه السلام على ذم مروان بن الحكم بعموم رواية الاحتجاج، على أن الظاهر من سياق الحديث التعميم كما لا يخفى.

وثالثاً: يحتمل أن يراد من كونه أنت أموي مولى لبني أمية، والنسبة يكفي فيها هذا القدر، وهو المراد من كونه من ولد عمر بن عبد العزيز، أو لعله أنه تبناه إياه، وقد كان ذلك دأباً في الجاهلية، والإسلام أقر ذلك كما تبنى نبيناً ﷺ زيداً، أو غير ذلك من أسباب النسبة كما أولوا قوله تعالى: ﴿لأبيه أزر﴾ بأنه عمه أو ربيبه، وهذا التأويل أقرب من تأويل بعض العارفين المعاصرين لما وقع من الذم واللعن لبني أمية بأن المراد من بني أمية جميع العتات والجهنميين من أهل الإسلام سواء كانوا من نسل هؤلاء أو غيرهم ليصح تجويز إيمان من كان من نسل بني أمية المعروفين.

وفساده أوضح من أن يبين، لأن اللعن المتعلق بهذا النسل يقصد به هذه الشجرة الخبيثة قطعاً، وقد استدل هذا العارف على هذا التجويز بما ورد من المدح في علي بن يقطين مع أنه أموي، وأنا لم أعثر بعد التتبع على هذا النسب له، ولئن سلم كان حملة على التأويل الذي ذكرناه أقرب، والله أعلم بالحقائق.

قوله: سعد بن سعد:

وثقه في المجمع^(١).

١ - راجع: مجمع الفائدة والبرهان، شرح إرشاد العلامة الحلبي، للمولى المقدس الأردبيلي، طبع إيران.

قوله: سعد بن عبد الله بن أبي خلف^(١):

في الإقبال: «أخبرنا جماعة بإسنادهم إلى سعد بن عبد الله من كتاب فضل الدعاء المتفق على ثقته وفضله وعدالته»^(٢).

واعلم أنه وقع مكرراً في الأسانيد رواية سعد المذكور عن العباس بن معروف، وغلطه في المنتقى وحكم بإسقاط الوساطة وجعلها أحمد بن محمد اعتماداً على أنه هو المعهود كما صنع في الحسين بن سعيد، ثم قال: «وهذا الإسناد المذكور في التهذيب بعد إسناد يروي فيه سعد عن أحمد بن محمد، فيقرب أن يكون وقع في كتاب سعد البناء على إسناد سابق ابتدأه بأحمد بن محمد عن العباس ثم اختصر فابتدأ في هذا بالعباس، وغفل الشيخ عن هذا البناء فرواه بحذف الوساطة»^(٣).

ووقع في بعضها رواية سعد عن الحسين بن عمر بن يزيد، فقال في المنتقى: «ربما شك في اتصال طريق هذا الحديث استبعاداً لرواية سعد عن الحسين بن عمر بغير واسطة، فإن أحمد بن محمد بن عيسى - مع كونه أعلى طبقة من سعد - إنما يروي عن الحسين بن عمر في بعض الطرق بواسطة الحسن بن محبوب، ولكن في انتهاء الأمر إلى حد يوجب العلة نظر، لأن الشيخ ذكر الحسين

١ - وتقدم بعنوان سعد بن أبي خلف. (منه رحمته).

٢ - راجع: الإقبال للسيد علي بن طاووس في صفة صلاة العيد يوم الأضحى: ص ٤٢٨ طبع إيران سنة ١٣١٢ هـ.

٣ - راجع: المنتقى للشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني: ج ١، ص ٢٠٢ و ص ٢٩٩ طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٩ هـ.

بن عمر ويعقوب بن يزيد في أصحاب الرضا عليه السلام ورواية سعد عن يعقوب بغير واسطة مما لا مجال للشك فيه، فلا بعد في أن يتفق مثلها ممن هو في طبقتهم^(١). وسيجيء - إن شاء الله تعالى - في الفائدة الثالثة من فوائد الكتاب رواية سعد عن أبي جعفر عليه السلام.

قوله: سعد بن مالك الخزرجي:

هذا أبو سعيد الخدري الصحابي، سيجيء بعض أحواله في كنيته وذكرنا بعض أحواله في ترجمة خزيمة بن ثابت عن رسالة الرضا عليه السلام.

قوله: سعد بن معاذ:

بخط المجلسي رحمته الله «ورد في تفسير الإمام مولانا أبي الحسن العسكري عليه السلام له مديح وفضائل جمّة أوردت بعضها في باب حب الأنمة عليه السلام من بحار الأنوار» انتهى.

وفي العلل «أبو الحسن علي بن الحسين بن سفيان بن يعقوب بن الحارث بن إبراهيم الهمداني في منزله بالكوفة، عن أبي عبد الله جعفر بن أحمد بن يوسف الأزدي عن علي بن نوح الحناط، عن عمرو بن اليسع، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أتني رسول الله صلى الله عليه وآله فقيل: إن سعد بن معاذ قد مات، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وقام أصحابه فحمل فأمر بغسله، فغسل على عضادة

١- راجع: المنتقى: ج ١، ص ٣٩٧ كتاب الصلاة، باب الأذان والإقامة.

الباب (١) فلما أن حنط وكفن وحمل علي سريره تبعه رسول الله ﷺ ثم كان يأخذ يمنة السرير مرة ويسرة السرير مرة حتى انتهى به إلى القبر، فنزل رسول الله ﷺ حتى لحده، وسوى عليه اللبن وجعل يقول ناولني حجرأ ناولني تراباً رطباً يسد به ما بين اللبن، فلما أن فرغ وحثا عليه التراب وسوى قبره، قال: إني لأعلم أنه سيبنى ويصل إليه البلى، ولكن الله عز وجل يحب عبداً إذا عمل عملاً فأحكمه، فلما أن سوى التربة عليه قالت أم سعد من جانب: هنيئاً لك الجنة، فقال رسول الله ﷺ: يا أم سعد: مه لا تجزمي علي ريك فإن سعداً قد أصاب ضمة (٢) قال: ورجع رسول الله ﷺ ورجع الناس، فقالوا: يا رسول الله لقد رأيناك صنعت علي سعد ما لم تصنعه علي أحد، إنك تبعت جنازته بلا رداء ولا حذاء فقال ﷺ: إن الملائكة كانت بلا حذاء ولا رداء فتأسيت بها وقالوا: كنت تأخذ يمنة السرير مرة ويسرة السرير مرة، قال: كانت يدي في يد جبرئيل عليه السلام أخذ حيث ما أخذ، فقالوا: أمرت بغسله وصليت علي جنازته ولحدته ثم قلت: إن سعداً قد أصاب ضمة، قال ﷺ: نعم إنه كان في خلقه مع أهله سوء» (٣).

ورواه الشيخ في الأمالي بالسند المذكور (٤).

١ - في أمالي الشيخ الطوسي: «فأمر بغسل سعد وهو قائم علي عضادة الباب».

٢ - في أمالي الشيخ الطوسي: «أصابته ضمة» مكان «أصاب ضمة».

٣ - راجع: كتاب العلل للشيخ الصدوق: ج ١، ص ٢٩٢ طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ.

٤ - راجع: أمالي الشيخ الطوسي: ص ٢٧٢ طبع إيران سنة ١٣١٣ هـ، وذكره أيضاً الصدوق في الأمالي في المجلس الحادي والستين الحديث الثاني.

سعد بن هبة الله القطب الراوندي^(١):

وثقه ابن طاووس في كتاب فرج المهموم^(٢).

وذكره في الوسائل أيضاً بهذا الاسم فقال: «كتاب الخرائج والجرائح تأليف الشيخ الصدوق سعد بن هبة الله الراوندي^(٣)».

وفي الإقبال: «ذكر الشيخ العالم هبة الله بن سعيد الراوندي - رحمة الله عليه - في شرح كتاب النهاية^(٤)، والأول أصح. دفن في قم ورأيت قبره في مقبرة شرقي حضرة فاطمة عليها السلام».

وقال السماهيجي في إجازته: «الشيخ قطب الدين أبي الحسين سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندي، وكان عالماً فاضلاً متبحراً كاملاً فقيهاً محدثاً ثقة عيناً علامة، قال بعض الأفاضل: إنه من أعظم محدثي الشيعة، له تصانيف كثيرة، منها كتاب الخرائج والجرائح في المعجزات، وكتاب شرح النهاية للشيخ الطوسي سماه بالمغني عشر مجلدات، وكتاب خلاصة التفاسير عشر مجلدات، وكتاب منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة مجلدان، وكتاب المستقصى في شرح الذريعة ثلاث مجلدات، وكتاب ضياء الشهاب في شرح الشهاب، وكتاب حل المعقود في

١ - ذكره بعنوان سعد، والمشهور في المعاجم الرجالية سعيد بالياء المثناة التحتانية بعد العين المهملة.

٢ - لم أجد توثيق ابن طاووس له في فرج المهموم، بل نقل من كتابه الخرائج والجرائح في مواضع عديدة بدون تعرض لتوثيقه، فراجع.

٣ - راجع مقدمة وسائل الشيعة للشيخ الحر العاملي.

٤ - راجع: الإقبال للسيد علي بن طاووس: ص ١٥ طبع إيران سنة ١٣١٢ هـ.

شرح الجمل والعقود، وكتاب الإنجاز في شرح الإيجاز، وكتاب نهاية النهاية، وكتاب غريب الأحكام، وكتاب بيان الانفراد، وكتاب شرح باب ما يجوز وما لا يجوز من النهاية، وكتاب التغريب في التعريب، وكتاب الإغراب في الإعراب، وكتاب زهر المباحثة وثمر المنافثة، وكتاب تهافت الفلاسفة، وكتاب جواهر الكلام في شرح مقدمة الكلام، وكتاب النيات في جميع العبادات، ونفثة المصدور وهي منظوماته، وكتاب شرح الآيات المشككة في التنزيه، وكتاب شرح الكلمات المائة لأمير المؤمنين عليه السلام، وكتاب شرح العوامل المائة، ورسالة في مسألة غسل الجنابة، ورسالة تسمى بالمسألة الكافية في الغسلة الثانية، ورسالة في مسألة العقيقة، ورسالة في مسألة صلاة الآيات، ورسالة في مسألة الخمس، ورسالة في مسألة من حضره الأداء وعليه القضاء، وكتاب قصص الأنبياء»^(١).

ويخط المجلسي رحمته الله «سعد بن هبة الله الراوندي، وثقه الشيخ منتجب الدين في فهرست^(٢) ووجدت قلماً بخط الشهيد رحمته الله أنه توفي في شوال سنة ٥٧٣هـ. ومن هذه العبارات كلها يعلم أن ما في الإقبال سهو من النساخ أو طغيان القلم.

* * *

١ - راجع: إجازة السيد عبد الله السماهيجي البحراني المتوفى سنة ١١٣٥ هـ للشيخ ناصر الجارودي ابن الشيخ محمد الخطي المتوفى بعد سنة ١١٢٨ هـ، المؤرخة عصر يوم الاثنين ٢٣ صفر سنة ١١٢٨ هـ، وهي مخطوطة كبيرة.
٢ - راجع: فهرست منتجب الدين الملحق بآخر أجزاء البحار: ص ٦ - ٧، طبع إيران سنة ١٣١٥ هـ.

باب سعدان

بفتح السين وسكون العين المهملتين: نبت من أفضل المرعى، وله شوك،
وبضم السين اسم للإسعاد قاله الخليل^(١)

قوله: سعدان بن مسلم:

في الذخيرة: «سعدان وهو غير موثق في كتب الرجال لكن له أصل يرويه
جماعة من الثقات، منهم صفوان بن يحيى»، وفيها أيضاً «سعدان بن مسلم
ضعيف»^(٢).

* * *

باب سعيد بفتح السين

قوله: سعيد بن جبير:

في الروضة^(٣) قال أبو عبد الله عليه السلام - ثم ساق رواية الكشي إلى قوله -:

١- راجع: شرح الكافي للمولى خليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

٢- راجع: الذخيرة للفاضل الاسترآبادي (مطبوع).

٣- لم أجد ذلك في روضة الكافي، والظاهر أنه تصحيف (الخلاصة) راجع ما ذكره العلامة ←

وكان مستقيماً، ثم قال (١) «وذكر أنه لما دخل على الحجاج قال له: أنت شقي ابن كسير، قال: أمي أعرف في تسميتي سعيد بن جبير قال: قل في أبي بكر وعمرهما في الجنة أو في النار؟ قال: لو دخلت الجنة فنظرت إلى أهلها لعلمت من فيها، ولو دخلت النار فنظرت أهلها لعلمت من فيها، قال: فما قولك في الخلفاء؟ قال: لست عليهم بوكيل قال: أيهم أحب إليك؟ قال: أرضاهم لخالقي، قال: فأيهم أرضى للخالق قال: علم ذلك عند الذي يعلم سرهم ونجواهم، قال: أبيت أن تصدقني، قال: بل لم أحب أن أكذبك».

قوله: سعيد بن عبد الرحمن وقيل ابن عبد الله الأعرج:

هذا هو الذي ذكره بعنوان سعيد الأعرج، وقد وثقه المقدس غير مرة (٢) والنجاشي (٣).

وقال في التنقيح: «سعد الأعرج مجهول الحال» (٤) وكأنه لم يطلع على

⇒ فيها: ص ٧٩ برقم ٢، وانظر ما ذكره الكشي في رجاله: ص ١١٠ برقم ٥٥، وكان قتل سعيد بن جبير في شعبان أو في شوال سنة ٩٥ هـ، أو سنة ٩٤ هـ، بواسطة ودفن في ظاهرها وقبره بها معروف، وقد ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية من الفريقين، وكتب بعض الأفاضل رسالة في حياته طبعت أخيراً.

١ - يعني: قال الكشي في رجاله.

٢ - المقدس: هو المولى أحمد الأردبيلي، راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلبي (مطبوع).

٣ - راجع: رجال النجاشي: ص ١٣٧.

٤ - راجع: التنقيح الرائع من المختصر النافع للفاضل المقداد السيوري المتوفى سنة ٨٢٦ هـ (مخطوط).

توثيق النجاشي، أو لعله نظر إلى أن التوثيق لم يكن منه بل نقله عن ابن عقدة الزيدي، وتوثيقه مردود أو متردد فيه فكان مجهول الحال.

وفيه نظر، لأن ظاهر عبارة النجاشي أن التوثيق له لا لابن عقدة، ولئن سلم فإنما نقله عنه وعن ابن نوح، فلئن لم يكن توثيقه مقبولاً فليكن توثيق ابن نوح كافياً.

وفي الشرح^(١) «وليس في توثيقهم ارتياب سوى سعيد الأعرج فإن الظاهر أنه ثقة، غير أن العلامة في المختلف قال: إن سعيد الأعرج لا أعرف، حاله فلا حجة في روايته. والظن أن الاشتباه وقع للعلامة من حيث إن النجاشي ذكر سعيد بن عبد الرحمن الأعرج ووثقه، ونقل ذلك العلامة في الخلاصة أيضاً^(٢) ثم نقل كلام الفهرست^(٣) والكشي^(٤) ثم قال: ولما كان من دأب العلامة في المختلف سلوك سبيل الاستعجال كما يظهر من مراجعته لم يبذل الجهد في النظر إلى كلام الشيخ فإنه ذكر أن سعيد الأعرج له كتاب^(٥) يرويه عنه صفوان، والنجاشي قال في سعيد بن عبد الرحمن الأعرج له كتاب يرويه عنه صفوان، والاتحاد له ظهور، والاحتمال وإن اتسع بابه إلا أن في مثل هذا بعيد، وما فعله الشيخ من تكرار سعيد الأعرج وسعيد بن عبد الرحمن الأعرج في كتاب الرجال^(٦) لا يؤثر التعدد كما يعلم من

١ - يعني: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني (مخطوط).

٢ - راجع: الخلاصة: ص ٨٠ برقم ٦.

٣ - راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ١٠٣ برقم ٣٢٥.

٤ - راجع: رجال الكشي: ص ٣٦٣ برقم ٣٠٢.

٥ - الذي ذكره الشيخ في الفهرست: «له أصل» لا (كتاب)، فراجع.

٦ - لم يذكر الشيخ الطوسي في كتاب رجاله سوى سعيد بن عبد الرحمن الأعرج ←

عادة الشيخ» انتهى كلام الشرح وهو جيد جداً.

قوله: سعيد بن قيس الهمداني الصاندي:

قال المصنف: «يحتمل الاتحاد مع سابقه» انتهى^(١) وهو بعيد لأن السابق من أصحاب علي عليه السلام وبعده بقاؤه إلى زمن الصادق عليه السلام لأن ملاقة ستة من الأئمة فضيلة للرجل ينبغي ذكرها، فتأمل.

قوله: سعيد بن المسيب:

عن تعليقات الخلاصة للشيخ البهائي: «بفتح الياء المثناة المشددة التحتانية، هذا هو المشهور، لكن قال بعض أصحاب التواريخ كابن خلكان في كتاب وفيات الأعيان (إنه كان يقول مسيب بكسر الياء، وكان يقول: سيب الله من يسيب أبي) انتهى^(٢) ولد لستين من خلافة عمر، وقيل لأربع» انتهى^(٣).

⇒ وذلك (ص ٢٠٤ رقم ٢٤) ولم يرد فيه ذكر لسعيد الأعرج في النسخ التي بأيدينا، ولكن ذكره في الفهرست: ص ١٠٣، بعنوان (سعيد بن الأعرج) وذلك لا يوجب التعدد كما هو ظاهر، فلاحظ.

١ - ذكر ذلك المصنف في الهامش، فراجع: ص ١٥٢ من النقد.

٢ - راجع: وفيات الأعيان - باب السين - في ترجمة سعيد بن المسيب.

٣ - أنظر: تعليقات الخلاصة للشيخ البهائي التي لا تزال مخطوطة، وقد اختلف أرباب المعاجم في سنة وفاته، وكانت بالمدينة فقيل إنه توفي سنة ٩٤ هـ في خلافة الوليد وهو ابن خمس وسبعين سنة، وهي رواية الواقدي على ما ذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب، ثم قال: «وقال

وسيجيء - إن شاء الله تعالى - في القاسم بن محمد بن أبي بكر توثيقه، ومر مدحه في ترجمة سعيد بن جبير.

قوله: سعيد بن معتوق:

بخط المجلسي رحمته الله: «أقول: ذكر إبراهيم بن محمد الثقفي في كتاب الغارات أخباراً تدل على ذمه وبغضه لأمير المؤمنين عليه السلام وفيه دلالة على وجود سعيد بن معتوق».

سعيد بن هبة الله الراوندي:

تقدم في ترجمة سعد بن هبة الله.

⇒ أبو نعيم مات سنة ٩٣ هـ وقيل غير ذلك.

وقد ترجم لسعيد - هذا - في أكثر المعاجم الرجالية من الفريقين، وأكثروا الكلام فيه، ورويت روايات عديدة متعارضة في مدحه وذمه، وذمه بعضهم ذماً عظيماً، ومما جاء في مدحه ما ذكره الكشي في رجاله: ص ١١٠ بسنده «قال أخيرني أبو مروان عن أبي جعفر، قال: سمعت علي بن الحسين صلوات الله عليهما يقول: سعيد بن المسيب أعلم الناس بما تقدمه من الآثار، وأفهمهم في زمانه» وذكر روايات أخرى في مدحه.

وذكر ابن خلكان في ترجمته من (وفيات الأعيان) أنه «كان سعيد المذكور سيد التابعين من الطراز الأول جمع بين الحديث والفقه والزهد والعبادة والورع» ثم قال: «وأكثر روايته المسند عن أبي هريرة، وكان زوج ابنته، وسئل الزهري ومكحول من أفقه من أدركتما؟ فقالا: سعيد بن المسيب، وروي عنه أنه قال: حججت أربعين حجة».

باب سفیان

قوله: سفیان بن أبي ليلى:

عد فيما رويناه في ترجمة المقداد من الحواريين، وهذه الرواية التي نقلها المصنف رحمته الله في خطابه للحسن عليه السلام رواها ابن أبي الحديد في شرح النهج^(١).

قوله: سفیان الثوري:

ذكر الكشي فيه أحاديث كثيرة لم يذكرها المصنف ولا أشار إليها كما هو عادته^(٢).

وفي الكافي: «علي بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، قال: دخل سفیان الثوري على أبي عبد الله عليه السلام فرأى عليه ثياباً بيضاً كأنها غرقىء البيض^(٣) فقال له: إن هذا اللباس ليس من لباسك، فقال له: إسمع مني وع ما أقول

١ - راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي: ج ٤، ص ٦ و ص ١٦، طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ، والرواية تختلف مع ما رواه المصنف عن رجال الكشي: ص ١٠٣ في بعض الفقرات، فراجعها.

٢ - راجع: رجال الكشي: ص ٣٣٦ برقم ٢٥٧.

٣ - قال الجوهرى في صحاح اللغة بمادة (غرقاً) في فصل الغين المعجمة: «الغرقىء - كزبرج -

لك فإنه خير لك عاجلاً وأجلاً، إن أنت مت على السنة والحق ولم تمت على بدعة، أخبرك أن رسول الله ﷺ كان في زمان مقفر جذب^(١) فأما إذا أقبلت الدنيا فأحق أهلها بها أبرارها لا فجارها، ومؤمنوها لا منافقوها، ومسلموها لا كفارها، فما أنكرت يا ثوري؟ فوالله إنني لمع ما ترى ما أتى علي - مذ عقلت - صباح ولا مساء والله علي في مالي حق أمرني أن أضعه موضعاً إلا وضعت»^(٢).

وفيه وفي آخر من الروضة «علي بن محمد بن بندار عن أحمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن علي رفعه قال: مر سفيان الثوري في المسجد الحرام فرأى أبا عبد الله ﷺ وعليه ثياب كثيرة القيمة حسان، فقال: والله لآتينه ولأوبخنه فدنا منه^(٣). وسيجيء إن شاء تعالى في يحيى بن عباد أن الصادق ﷺ اتقاه.

قوله: سفيان بن عيينة:

قال الخليل: «بضم المهملة وفتح الخاتمة وسكون الخاتمة الثانية والنون».

⇒ قشر البيض الذي تحت القيص. قال الفراء: همزته زائدة لأنه من الغرق»، وقال بمادة

(القيص) في فصل الضاد المعجمة القيص ما تفلق من قشور البيض الأعلى».

١ - القفر: خلو الأرض من الماء، والجذب: انقطاع المطر ويبس الأرض قاله المحدث الفيض في الوافي، في شرح الحديث المذكور.

٢ - راجع: الكافي: ج ٥، ص ٦٥ كتاب المعيشة، باب دخول الصوفية على أبي عبد الله ﷺ واحتجاجهم عليه فيما ينهون الناس عنه من طلب الرزق، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٨ هـ.

٣ - لم أجد هذا الحديث في روضة الكافي، وإنما ذكره في نفس الكافي: ج ٦، ص ٤٤٢ في كتاب الزي والتجمل، باب اللباس، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٩ هـ، ورواه عنه المجلسي في البحار: ج ٤٧، ص ٣٦٠ في تاريخ الإمام جعفر الصادق ﷺ باب أحوال أصحابه، طبع طهران سنة ١٣٨٥ هـ.

وقال الصالح: «بالعين المهملة والنون بعد الياء بين المثنائين من تحت مجهول الحال ولبس من أصحابنا»^(١).

* * *

باب سفينة

قوله: سفينة أبو ريحانة:

في الكافي: «الحسين بن محمد، عن أبي كريب وأبي سعيد الأشج عن عبد الله بن إدريس، عن أبيه إدريس بن عبد الله الأودي، قال: لما قتل الحسين عليه السلام أراد القوم أن يوطئوه الخيل، فقالت فضة لزينب: يا سيدتي إن سفينة^(٢) كسر به في البحر فخرج إلى جزيرة فإذا هو بأسد، فقال: يا أبا الحارث أنا مولى رسول الله صلى الله عليه وآله فهمم بين يديه حتى وقفه على الطريق، والأسد رابض في ناحية، فدعيني أمضي إليه وأعلمه ما هم صانعون غداً، قال: فمضت إليه وقالت: يا أبا الحارث فرفع رأسه، قالت: أتدري ما يريدون أن يعملوا غداً بأبي عبد الله عليه السلام يريدون أن يوطئوا الخيل ظهره قال: فمشى حتى وضع يده على جسد الحسين عليه السلام» الحديث^(٣).

١- راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح المازندراني: ج ٢، ص ١١٩.

٢- في ربيع الشيعة، والإعلام: سفينة واسمه رباح اشتراه رسول الله صلى الله عليه وآله فأعتقه. (منه عليه السلام).

٣- راجع: أصول الكافي للكلييني: ج ١، ص ٦٥، كتاب الحجّة، باب مولد الحسين بن علي عليه السلام، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ، وتكملة الحديث في الكافي: «فأقبلت الخيل فلما نظروا

⇒ إليه قال لهم عمر بن سعد - لعنه الله - فتنة لا تشيروها، انصرفوا فانصرفوا».

وذكر هذا الحديث المجلسي الثاني عن الكافي في شرحه (مرآة العقول): ج ١ ، ص ٣٩٤ ، طبع إيران، وقال في أول الحديث: «مجهول» ثم ذكر ما أورده السيد علي بن طاووس في كتابه (الملهوف على قتلى الطفوف) من أن الفوارس العشرة أوطشوا ظهر الحسين عليه السلام وافتخروا بذلك عند عبید الله بن زياد - لعنه الله - فأعطاهم جائزة قليلة، ثم ذكر ما فعل المختار بن أبي عبيدة بهم لما ظفر بهم من أنه أمر بشد أيديهم وأرجلهم بسكك الحديد وأوطشوا الخيل ظهورهم، وهذا هو الذي ذكره أكثر أرباب المقاتل، ولكن المجلسي بعد ذكره للحديث الذي ذكره الكليني في الكافي قال: «المعتمد ما رواه الكليني عليه السلام ثم قال: ويمكن أن يكون ما رواه السيد ابن طاووس ادعاء من الملاعين ذلك لإخفاء هذه المعجزة، وكأنه لذلك قلل ولد الزنا - أي ابن زياد - جائزتهم لعلمه بكذبهم وما فعله المختار لادعائهم ذلك وإن كان باطلاً، وإن كان ما فعلوه به عليه السلام قبل ذلك أفحش وأفضح منه».

ونرى المجلسي ينقل الحديث بنصه في البحار: ج ٤٥ ، ص ١٦٩ في باب الوقائع المتأخرة عن قتله عليه السلام ، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٥ هـ ، ولم يتعرض لصحته أو عدم صحته. وإنا نستغرب ما ذكره المجلسي في مرآة العقول من قوله: «المعتمد ما رواه الكليني» وتوجيهاته الأخرى، مع أن الكليني ذكر في أول الحديث أنه مجهول ولا ريب في ضعف هذا الحديث لأنه مخالف لضرورة التاريخ من جهات شتى فقد ذكر القصة أكثر المؤرخين، منهم الطبري في حوادث سنة ٦١ هـ من تاريخه ومثله ابن الأثير في التاريخ الكامل، ومروج الذهب: ج ٢ ، ص ٩١ ، وخطط المقرئ: ج ٢ ، ص ٢٨٨ ، والبداية والنهاية لابن كثير الشامي: ج ٨ ، ص ١٨٩ ، وتاريخ الخميس: ج ٢ ، ص ٣٣٣ ، والإرشاد للشيخ المفيد في أحوال الحسين عليه السلام وما جرى بعد قتله، وإعلام الوري للطبرسي في أحواله عليه السلام ، وروضة الواعظين للفتال: ص ١٦٢ ، ومناقب ابن شهر آشوب في أحواله عليه السلام ، ومثير الأحزان لابن نما الحلبي: ص ٤١ ، والملهوف للسيد ابن طاووس، ومقتل الخوارزمي: ج ٢ ، ص ٣٩ ، والبيروني في الآثار الباقية: ص ٣٢٩ طبع ليدن، وكتاب التعجب للكراچكي الملحق بكنز الفوائد:

باب سلار

قوله: سلار بن عبد العزيز:

قال المصنف رحمته الله - تعليقاً على قوله: كتاب الرد على أبي الحسين البصري في نقض الشافي - قال: «هو كتاب معروف، وسبب تصنيفه أن القاضي عبد الجبار صنف كتاباً في إبطال مذهب الشيعة وسماه: الكافي، ثم صنف السيد المرتضى رحمته الله كتاباً سماه: الشافي في نقض الكافي، ثم صنف أبو الحسين البصري كتاباً في نقض الشافي فرده سلار» انتهى^(١).

⇒ ص ٤٦، وغيرهم كثير، أفلا تقف أقوال هؤلاء المؤرخين أمام المجلسي رحمته الله حتى ينكر هذه الواقعة المخزية، فاحكم وانصف.

١ - راجع: ما ذكره المصنف رحمته الله في تعليقه المذكورة: ص ١٥٦ من النقد، وقد ترجم سلار - هذا - في أكثر المعاجم الرجالية، ومن ترجم له - من العامة - السيوطي في بغية الوعاة: ص ٢٥٩ فقال: «سلار - بالتشديد وبالراء - ابن عبد العزيز، أبو يعلى النحوي صاحب المرتضى أبي القاسم الموسوي، قال الصفدي: قرأ عليه أبو الكرم المبارك بن فاخر النحوي، ومات في صفر سنة ٤٤٨ هـ».

ونقل الميرزا عبد الله أفندي في رياض العلماء عن كتاب تذكرة الأولياء في تراجم العلماء والصلحاء والأكابر والمشاهير المدفونين في تبريز ونواحيها، للمولى حشري الأديب الشاعر الصوفي التبريزي، المطبوع بتبريز سنة ١٣٠٣ هـ، أن سلاراً مدفون في قرية خسروشاه من قرى تبريز على رأس مرحلة منه بقدر ستة فواسخ.

والمعروف أن كتاب عبد الجبار اسمه المغني^(١).

وفي إجازة السماهيجي: «الشيخ سلالر فقيه ثقة عين» ثم ذكر الكتب التي ذكرها المصنف رحمته الله^(٢).

باب سلمان

قوله: سلمان الفارسي:

الأخبار الدالة على علو شأنه أكثر من أن تحصى، واتفق أهل الإسلام على ذلك، واشتهر ذلك اشتهار الشمس، وعد في حواري أمير المؤمنين عليه السلام وقد ذكرناها في ترجمة المقداد.

⇒ وقد ترجم لسلار أيضاً ابن شهرآشوب المازندراني في كتابه معالم العلماء، في باب الكنى بعنوان «أبو يعلى سلار بن عبد العزيز»، وصاحب أمل الأمل، في القسم الثاني، وصاحب لؤلؤة البحرين: ص ٣٢٩، والعلامة الحلبي في خلاصة الأقوال، في القسم الأول: ص ٨٦ برقم ١٠، بعنوان (سلار بن عبد العزيز الدلمي أبو يعلى)، وراجع أيضاً: روضات الجنات للخوانساري، وخاتمة مستدرك الوسائل للمحدث النوري: ج ٣، ص ٤٩٦، وغيرها من المعاجم الرجالية.

١ - في بعض المعاجم الرجالية أن اسمه الكافي، ويؤيده أن ذلك مقتضى السجع بين اللفظين الشافي والكافي.

٢ - راجع: إجازة السيد عبد الله السماهيجي البحراني المتوفى سنة ١١٣٥ هـ للشيخ ناصر الجارودي المؤرخة عصر يوم الاثنين ٢٣ شهر صفر سنة ١١٢٨ هـ وهي مخطوطة.

وفي رواية: إنه من الذين شارطهم علي عليه السلام على الجنة لا على ذهب ولا فضة - وسنذكرها في حرف الشين في الشرطاء - حتى بلغ أنه نادى الموتى فأجابه منهم مجيب، وشرح له حاله، وعد في الأركان، وقد بينا معناها في ترجمة حذيفة. وذهب محي الدين إلى أنه معصوم، مستنداً إلى قوله صلى الله عليه وآله: سلمان منا أهل البيت، ولم أجد من ذهب إلى ذلك غيره.

وفي البحار: «وقد سئل علي عليه السلام عنه فقال عليه السلام: من لكم بمثل لقمان الحكيم، وذلك امرؤ منا وإلينا أهل البيت، أدرك العلم الأول، وأدرك العلم الآخر، وقرأ الكتاب الأول وقرأ الكتاب الآخر، بحر لا ينزف»^(١).

وفي الكافي عن علي بن إبراهيم عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث: «ثم من قد علمتم بعده في فضله وزهده سلمان عليه السلام كان إذا أخذ عطاءه رفع منه قوته لستته حتى يحضر عطاؤه من قابل، فقيل له: يا أبا عبد الله أنت في زهدك تصنع هذا وأنت لا تدري لعلك تموت اليوم أو غداً، فكان جوابه أن قال: ما لكم لا ترجون لي البقاء كما خفتم علي الفناء، أما علمتم يا جهلة أن النفس قد ثلاثت^(٢) على صاحبها إذا لم يكن لها من العيش ما

١ - ذكره صاحب البحار في المجلد الثامن: ص ٧٢٥ طبع كعباني إيران سنة ١٣٠٤ في باب أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام الذين كانوا على الحق عن كتاب الغارات للشيخ الثقة الجليل إبراهيم بن محمد الثقفي مرسلأ عن أبي عمرو الكندي حين سأل علياً عليه السلام وجماعة معه ذات يوم عن أصحابه عليه السلام فقالوا له: «... فحدثنا عن سلمان الفارسي، فقال عليه السلام الخ»، وذكر مثله أيضاً ابن عبد البر في الاستيعاب: ج ٢، ص ٥٦ بهامش الإصابة، طبع مصر سنة ١٣٢٨ هـ.

٢ - ثلاثت: أي تبطىء وتحتبس عن الطاعات وتسترخي وتستضعف.

يعتمد عليه، فإذا أحرزت معيشتها اطمأنت»^(١).

١ - راجع: فروع الكافي: ج ٥ ، ص ٦٨، كتاب المعيشة، باب دخول الصوفية على أبي عبد الله عليه السلام واحتجاجهم عليه، الحديث الأول طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٨ هـ .
وأبو عبد الله سلمان المحمدي ابن الإسلام هو أول الأركان الأربعة، ثم أبو ذر الغفاري، ثم عمار بن ياسر، ثم المقداد بن الأسود الكندي، على ما جاء في أقوال المؤرخين وأرباب المعاجم الرجالية، وإن شخصية سلمان الفارسي وعلو شأنه وعظم منزلته وجلالة قدره ووفور علمه ثم تقواه وزهده، ذلك كله أشهر من أن يحتاج إلى بيان وإقامة برهان، فلقد اعترف به المؤلف والمخالف، ويكفي في علو شأنه وسمو مقامه قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حقه: «سلمان منا أهل البيت».

وترجم له ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٤ ، ص ١٣٧ طبع حيدرآباد دكن، قال: «سلمان الخير، أبو عبد الله، ابن الإسلام، أصله من إصبهان، وقيل: من رامهرمز، أسلم عند قدوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة، وأول مشاهده الخندق، قاله ابن سعد، روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى عنه أنس، وابن عجرة، وابن عباس، وأبو سعيد الخدري وأبو الطفيل، وأم الدرداء الصغرى، وأبو عثمان النهدي، وزاذان أبو عمر، وسعيد بن وهب الهمداني، وطارق بن شهاب، وعبد الله بن وديعة، وعبد الرحمن بن يزيد التخعي، وشهر بن حوشب - وفي سماعه منه نظر - وجماعة... وكان أدرك وصي عيسى ابن مريم - عليه الصلاة والسلام - فيما قيل، وعاش مائتين وخمسين سنة أو أكثر، ورويت قصة إسلامه من وجوه كثيرة، وقال أبو ربيعة عن ابن بريدة عن أبيه رفعه: «إن الله يحب من أصحابي أربعة» فذكره فيهم، وقال سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال: أُوخي بين سلمان وأبي الدرداء.

قال الواحدي وغير واحد مات بالمدائن في خلافة عثمان، وقال أبو عبيد وغيره: مات سنة ٣٦ هـ، وقال خليفة في موضع آخر: مات سنة ٣٧ هـ، وقيل: مات سنة ٣٣ هـ، وهو أشبهه. وذكر مثله ابن حجر في الإصابة، وابن عبد البر في الاستيعاب، وابن الأثير الجزري في أسد الغابة، مع زيادة في الترجمة.

ومما ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب قوله: «وقد روي من وجوه: أن رسول الله اشتراه على

باب سلمة

سلمة بفتح المهملة واللام المفتوحتين، قاله الخليل (١).

⇒ العتق... وذكر معمر عن رجل من أصحابه، قال: دخل قوم على سلمان - وهو أمير على المدائن - وهو يعمل الخوص، فقبل له: تعمل هذا وأنت أمير يجري عليك الرزق؟ فقال: إني أحب أن أكل من عمل يدي، وذكر أنه تعلم عمل الخوص بالمدينة من الأنصار عند بعض مواليه.

ونقل ابن الأثير الجزري في أسد الغابة عن أبي نعيم أنه: «كان سلمان من المعمرين يقال: إنه أدرك عيسى ابن مريم، وقرأ الكتابين، وكان له ثلاث بنات بنت بإصبهان، وزعم جماعة أنهم من ولدها، وابنتان بمصر، أخرجه الثلاثة».

والصحيح الذي نطق به الأخبار الصحيحة أن سلمان توفي بالمدائن سنة ٣٤ هـ، وكان والياً بها من قبل الخليفة عمر بن الخطاب، وكانت ولايته له بأمر علي عليه السلام وحضر غسله ودفنه الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

وقد كتبت في حياة سلمان رسائل عديدة، منها مطبوع، ومنها مخطوط وأبسط كتاب ألف في حياته (نفس الرحمن في فضائل سلمان) للعلامة المحدث الميرزا حسين النوري المتوفى سنة ١٣١٢ هـ، طبع بطهران سنة ١٢٨٥ هـ.

ولسلمان - اليوم - قبر مشيد في المدائن، خارج بغداد، غاية في العظمة يزوره الزائرون ويتبركون به، ويقصده السائحون من الأقطار الإسلامية وغيرها، وحوله دور مشيدة وتعد البلدة - اليوم - ناحية من أمهات نواحي بغداد.

١ - راجع: شرح الكافي للمولى خليل القزويني (مخطوط).

قوله: سلمة بن الخطاب:

في المجمع: «هو ضعيف»^(١).

سلمة بن عبد الله:

أبي سلمة، أمه أم سلمة زوجة النبي ﷺ سيجيء ذكره في كلام المصنف عند ترجمة أخيه محمد بن أبي سلمة إن شاء الله تعالى.

* * *

باب سليم

مصغراً كما ضبطه الخليل والصالح^(٢).

١- راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلبي، للمولى أحمد المقدس الأديلي، طبع إيران.

٢- راجع: شرح الكافي للخليل بن الغازي القزويني، وشرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ١٦٣، باب استعمال العلم، وص ٣٧٣ كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث.

قوله: سليم بن قيس الهلالي:

قد نسب إليه النجاشي، والكشي والشيخ في الفهرست كتاباً^(١). وطعن فيه ابن الغضائري ونسبه إلى الوضع، مستنداً إلى علامات ذكر منها علامتين:

إحدهما: وعظ محمد بن أبي بكر أباه عند موته^(٢).

وثانيهما: أنه ذكر فيه أن الأئمة ثلاثة عشر.

والظاهر أنه ليس فيه مما ينكر غيرهما وإلا لذكره، ولما سنذكره من شهادة

من ظفر به بصحته وأجابوه بوجوه:

أحدها: ما ذكره المصنف في تعاليق الكتاب قال: «قال بعض الأفاضل:

رأيت فيما وصل إلي من نسخة هذا الكتاب أن عبد الله بن عمر وعظ أباه عند موته

وأن الأئمة عليهم السلام ثلاثة عشر من ولد إسماعيل، وهم رسول الله صلى الله عليه وآله مع الأئمة

١ - راجع: أول رجال النجاشي: ص ٦، ورجال الكشي: ص ٩٦، وفهرست الشيخ الطوسي:

ص ١٠٧ برقم ٣٤٨، وقد طبع كتاب سليم - هذا - في النجف الأشرف، وفي بيروت، راجع

مقدمة النسخة النجفية لبعض الأفاضل المحققين وقد أثبت فيها نسبة الكتاب إلى سليم من

طرق الفريقين ودفع الشبهات حوله من المنكرين لنسبة الكتاب إليه بدعوى الوضع كما

يقول ابن الغضائري فراجعها فإنها تغنيك.

٢ - استناد وضع الكتاب إلى وعظ محمد بن أبي بكر أباه عند موته من جهة أن محمد بن أبي

بكر ولد في حجة الوداع وكان عمره عند موت أبيه دون الثلاث سنين لأن من حجة الوداع إلى

وفاة النبي صلى الله عليه وآله عدة أشهر وزمان خلافة أبي بكر سنتان وأربعة أشهر أو ستة أشهر، فيكون

المجموع دون الثلاث سنين، فكيف يعقل أنه وعظ أباه عند موته، راجع كلام ابن الغضائري

في مجمع الرجال للقهباي: ج ٣، ص ١٥٦.

الاثني عشر، ولا محذور في أحد هذين. انتهى^(١)، وإني لم أجد في جميع ما وصل إلي من نسخ هذا الكتاب إلا كما نقل هذا الفاضل، والصدق مبين في وجه أحاديث هذا الكتاب من أوله إلى آخره، فكان ما نقل ابن الغضائري محمول على الاشتباه» انتهى كلام المصنف رحمه الله^(٢).

١ - يعني: انتهى كلام بعض الأفاضل، وقد ذكر الشيخ عناية الله القهبائي في مجمع الرجال بهامش ترجمة سليم بن قيس الهلالي التي نقلها عن الكشي: ج ٣، ص ١٥٥ طبع إصفهان سنة ١٣٨٤ هـ، أن هذا الفاضل هو الشهيد الثاني رحمه الله فقال - بعد كلام له - : «وقال الشهيد الثاني رحمه الله أما الذي رأيت فيما وصل إلي من نسخة هذا الكتاب أن عبد الله بن عمر وعظ أباه عند موته حيث قال عمر: إن بايعوا أصلع بني هاشم لحملهم على المحجة البيضاء، هو أقومهم على كتاب الله وسنة نبيه، فقال ابنه: فما يمنعك أن تستخلفه؟... الخ. وأن الأئمة ثلاثة عشر من ولد إسماعيل، وهم رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمة الاثنا عشر عليهم السلام ولا محذور في أحد هذين...».

ولا يخفى أن عبد الله بن عمر وإن كان مذكوراً في كتاب سليم وأنه وعظ أباه عند موته إلا أن وعظ محمد بن أبي بكر أباه مذكور أيضاً في أواخر كتاب سليم في مواضع عديدة بفواصل قليلة فراجعها.

وأما كون الأئمة ثلاثة عشر فلم يوجد في كتاب سليم بل في مواضع عديدة منه أنهم اثنا عشر، وأحد عشر من ولد علي عليه السلام، وأما تفسير بعض الأحاديث فيه بأنهم ثلاثة عشر فهو اشتباه كما لا يخفى لمن تدبرها.

وتبقى مشكلة وعظ محمد بن أبي بكر أباه عند موته وهو صغير دون ثلاث سنين غير منحلة، وما ذكره الوحيد البهبهاني رحمه الله في تعليقه على منهج المقال للاسترايادي في ترجمة سليم بن قيس نقلاً عن جده المجلسي الأول من أنه لا يستبعد ذلك بأن يكون بتعليم أمه أسماء بنت عميس، فإنه لا يحل المشكلة ولذا أعقب الوحيد كلام جده بقوله: «تأمل فيه».

٢ - وقد ذكر هذا الكلام المصنف (صاحب النقد) في تعليقه على ترجمة سليم بن قيس الهلالي: ص ١٥٩ فراجع.

الثاني: ما أجاز التقي المجلسي رحمته الله من دفع ما استند إليه، قال: روى النعماني في كتاب الغيبة أحاديث كثيرة في أن الأئمة اثنا عشر إماماً بعد رسول الله صلى الله عليه وآله من كتاب سليم بن قيس الهلالي، ثم ذكر: «أن كتابه أصل من الأصول التي رواها أهل العلم وحملة حديث أهل البيت عليهم السلام وأقدمها، لأن جميع ما اشتمل عليه هذا الأصل إنما هو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام والمقداد، وأبي ذر، وسلمان الفارسي، ومن جرى مجراهم ممن شهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام وسمع منهما، وهو من الأصول التي ترجع إليها الشيعة ويعول عليها، وإنما أوردنا بعض ما اشتمل عليه الكتاب» انتهى (١).

وأنت خبير بأن ابن الغضائري لم يكن له معرفة بفحول أصحابنا وبجرحهم، وكفى باعتماد الصدوقين الكليني والصدوق ابن بابويه عليه (٢) ولا

١ - يعني: انتهى ما ذكره النعماني في كتابه الغيبة: ص ٤٧ طبع إيران سنة ١٣١٧ هـ.

٢ - فإن في الكافي للكليني والخصال للصدوق أسناداً متعددة صحيحة معتبرة والظاهر منهما أن روايتهما عن سليم بن قيس من كتابه، وإسنادهما إليه إلى ما رواه فيه لأنه الراجح، مضافاً إلى أن روايتهما عنه في حديث واحد تارة عن ابن أذينة عن أبان عنه، وتارة عن حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عمر عن أبان عنه، فتدبر، والظاهر من روايتهما صحة نسخة كتابه الذي كان عندهما كما يظهر من الكشي والنجاشي والفهرست أيضاً، بل ربما يظهر منهم صحة نفس كتابه، سيما من الكافي، فتأمل (هكذا قال الوحيد البهبهاني الحائري في تعليقه على منتهج المقال للاستزادة عند ترجمته لسليم بن قيس، فراجع).

وراجع أيضاً رواية حماد بن عيسى عن عمر بن أذينة عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس الهلالي في أصول الكافي للكليني في كتاب فضل العلم باب استعمال العلم، الحديث الأول: ج ١، ص ٤٤، وروايته أيضاً في باب المستأكل بعلمه والمباهي به: ص ٤٦، الحديث الأول، عن حماد بن عيسى عن عمر بن أذينة عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس،

يعتمد في قبالهم على قوله^(١) مع أن أصحاب الرجال لم يذكروه بخير ولا مدحوه فكيف بالتوثيق، وهذا الأصل عندي ومتنه دليل صحته» انتهى كلام التقي.

وفيه نظر يظهر من ترجمة أحمد ابن الغضائري^(٢) وقد وقفت على كتاب النعماني في الغيبة، وقد نقل الأخبار الواردة في عدد الأئمة عليهم السلام وقد أحببت نقلها ليتبين اشتباه ابن الغضائري ومنشأ اشتباهه قال:

«ومن كتاب سليم بن قيس الهلالي - ثم ساق السند إلى أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس الهلالي - إلى أن قال - : قال علي عليه السلام قال - أي رسول الله ﷺ - : أيها الناس إن الله مولاي وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم، ومن كنت مولاه فعلي مولاه، والى الله من والاه، وعادى من عاداه، فقال: علي أخي، ووصيي، ووزيري، ووارثي، وخليفتي في أمتي، ولي كل مؤمن من بعدي، وأحد عشر إماماً من ولدي، أولهم ابني الحسن ثم ابني الحسين، ثم تسعة من ولد الحسين واحداً بعد واحد، ثم قال - بعد كلام طويل - فقال علي عليه السلام:

⇒ ورواية إبراهيم بن عمر اليماني عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس، ورواية ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس: ص ٥٢٩، في كتاب الحجّة، باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم السلام الحديث الرابع، ورواية حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عمر اليماني عن عمر بن أذينة عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس الهلالي: ج ٢، ص ٣٩١، كتاب الإيمان والكفر، باب دعائم الكفر وشعبه، الحديث الأول.

وراجع أيضاً: في الخصال للصدوق ابن بابويه رواية محمد بن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس الهلالي: ج ٢، ص ٢٢٦ أبواب الاثني عشر.

١ - يعني: على قول ابن الغضائري.

٢ - يعني: فيما ذكر التقي المجلسي بقوله: إن أصحاب الرجال لم يذكروا ابن الغضائري بخير ولا مدحوه، نظر يظهر من ترجمة أحمد بن الحسين ابن الغضائري: ص ٢١٢ من هذا الكتاب.

أتعلمون أن الله عزوجل أنزل في سورة الحج: ﴿يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم﴾ الآية - إلى أن قال -: فقال رسول الله ﷺ: عنى الله بذلك ثلاثة عشر إنساناً أنا وأخي علياً وأحد عشر من ولده» الحديث^(١).

ولا يبعد أن تكون هذه العبارة مما شبهت ابن الغضائري عليه النقل المذكور، وأنت خير بمعناها.

ثم ساق^(٢) سند خبر آخر إلى أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس الهلالي «قال^(٣): لما أقبلنا من صفين مع أمير المؤمنين عليه السلام نزل قرب دير نصراني... فسلم عليه ثم قال: إني من حوارى عيسى ابن مريم، وكان أفضل حوارى عيسى الاثني عشر، وأحبهم إليه، وأثرهم عنده، وإن عيسى أوصى إليه ودفع إليه كتبه وعلمه وحكمته، فلم يزل أهل هذا البيت على دينه متمسكين بملته لم يكفروا، ولم يردوا، ولم يغيروا، وتلك الكتب عندي إملاء عيسى ابن مريم، وخط أبينا بيده، فيها كل شيء يفعل الناس من بعده واسم كل ملك ملك، وأن الله تعالى يبعث رجلاً من العرب، من إسماعيل بن إبراهيم خليل الله، من أرض يقال لها تهامة، من قرية يقال لها مكة، يقال له: أحمد، له اثنا عشر اسماً، وذكر مبعثه، ومولده، ومهاجرته، ومن يقاتله، ومن ينصره، ومن يعاديه وما يعيش، وما تلقى أمته بعده الهلاك، وينزل عيسى ابن مريم من السماء، وفي ذلك الكتاب ثلاثة عشر رجلاً من ولد إسماعيل بن إبراهيم خليل الله، من خير خلق الله» الحديث^(٤).

١ - راجع: كتاب الغيبة: ص ٣٢ - ٣٣.

٢ - يعني: النعماني في كتاب الغيبة.

٣ - يعني: قال سليم بن قيس الهلالي.

٤ - راجع: ص ٣٥ من المصدر المذكور.

ورواه الديلمي في إرشاده عن كتاب سليم أيضاً^(١)، وهذا الحديث مما يدل على اشتباه ابن الغضائري، وهي واضحة كما ترى.

ثم نقل^(٢) عن الكتاب المذكور أخباراً في أن الأئمة اثنا عشر مشتمل منها على ذكر أسمائهم عليهم السلام فبعد هذا لم يبق إشكال في بطلان ما طعن ابن الغضائري. ونزيدك ما نقله النعماني من الإجماع على الاعتماد عليه، حيث قال - بعد ما نقل الأخبار المذكورة في آخر الباب - «وليس بين جميع الشيعة ممن حمل العلم ورواه عن الأئمة عليهم السلام خلاف في أن كتاب سليم بن قيس الهلالي أصله من أكبر كتب الأصول التي رواها أهل العلم وحملة حديث أهل البيت عليهم السلام وأقدمها^(٣) لأن جميع ما اشتمل عليه هذا الأصل إنما هو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام وسلمان، والمقداد، وأبي ذر، ومن جرى مجراهم ممن شهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام وسمع منهما، وهو من الأصول التي ترجع الشيعة إليها ويعول عليها، وإنما أوردنا بعض ما اشتمل عليه من وصف رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمة الاثني عشر عليهم السلام ودلالته عليهم، وتكرير ذكر عدتهم، وقوله: إن الأئمة من ولد الحسين عليه السلام تسعة تاسعهم قائمهم، ظاهرهم وباطنهم أفضلهم»^(٤).

ونقل الديلمي أيضاً في إرشاده ما يعضده قال فيه: «قال عليه السلام: يا سليم إنني

١ - راجع: إرشاد الديلمي: ج ٢، ص ٩٣ - ٩٤ طبع النجف الأشرف المطبعة الحيدرية.

٢ - يعني: النعماني في كتاب الغيبة.

٣ - وقد نقل عن القاضي بدر الدين السبكي المتوفى سنة ٧٦٩ هـ، أنه قال في كتابه محاسن الوسائل في معرفة الأوائل، ما هذا نصه: «إن أول كتاب صنف للشيعة هو كتاب سليم بن قيس الهلالي».

٤ - راجع: ص ٤٧ من كتاب الغيبة للنعماني.

وأوصيائي أحد عشر رجلاً من ولدي أئمة هدى، مهديون محدثون، فقلت: يا أمير المؤمنين ومن هم؟ قال: ابني الحسن والحسين ثم ابني هذا، وأخذ بيد علي بن الحسين عليه السلام وهو رضيع ثم قال: ثمانية من ولده، واحداً بعد واحد، وهم الذين أقسم الله تبارك وتعالى بهم فقال: ﴿ووالد وما ولد﴾ يعني هؤلاء الأحد عشر^(١).

وفي الوسائل: «وما وصل إلينا من نسخه ليس فيها شيء فاسد ولا شيء مما استدل به عليّ الوضع، ولعل الموضوع الفاسد غيره، ولذلك لم يشتهر ولم يصل إلينا»^(٢) ثم نقل كلام النعماني الذي نقلناه من نفي الخلاف فيه.

هذا، والعجب من الشيخ المفيد رحمته الله حيث وافق ابن الغضائري في ذلك، قال - في شرح اعتقادات ابن بابويه -: «وأما ما تعلق به أبو جعفر رحمته الله من حديث سليم الذي رجع فيه إلى الكتاب المضاف إليه برواية أبان بن أبي عياش، فالمعنى فيه صحيح، غير أن هذا الكتاب غير موثوق به، ولا يجوز العمل على أكثره، وقد حصل فيه تخليط وتدليس، فينبغي للمتدين أن يجتنب العمل بكل ما فيه، ولا

١ - راجع: إرشاد الدليمي: ج ٢، ص ١٩٢ طبع النجف الأشرف.

٢ - راجع: الفائدة الثانية عشرة من فوائد الوسائل في آخره، وصدر عبارته هذا نصه: «وقد تقدم في القضاء ما يدل على عرض كتابه عليّ بن الحسين عليه السلام وما وصل إلينا الخ، وذكر أيضاً في الفائدة الرابعة منه ما هذا نصه: «الفائدة الرابعة في ذكر الكتب المعتمدة التي نقلت منها أحاديث هذا الكتاب وشهد بصحتها مؤلفوها وغيرهم، وقامت القرائن على ثبوتها، وتواترت عن مؤلفيها، أو علمت صحة نسبتها إليهم بحيث لم يبق فيها شك ولا ريب، كوجودها بخط أكابر العلماء، وتكرر ذكرها في مصنفاتهم، وشهادتهم بنسبتها، وموافقة مضامينها لروايات الكتب المتواترة أو نقلها بخبر واحد محفوظ بالقرينة، وغير ذلك، وهي كتاب الكافي - إلى أن قال - وكتاب سليم بن قيس الهلالي...».

يعول على جملمته، والتقليد لروايته» انتهى^(١).

وهذا الكلام ساقط بعدما ذكرنا وما نذكر فيما بعد.

وفي البحار - بعد ذكر إسناد الكتاب إلى سليم - قال: «قال الشيخ أبو جعفر: وأخبرنا أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري، قال: أخبرنا أبو محمد هارون بن موسى بن أحمد التلعكبري، قال: أخبرنا علي بن همام بن سهيل، قال: أخبرنا عبد الله بن جعفر الحميري، عن يعقوب بن يزيد، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، وأحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة^(٢) عن أبان بن أبي عياش^(٣) عن سليم بن قيس الهلالي، قال عمر بن أذينة:

١ - راجع: آخر شرح اعتقادات الصدوق ابن بابويه: ص ٢٢٨ - ٢٢٩، طبع إيران (تبريز) سنة ١٣٦٤ هـ.

٢ - عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن أذينة، ذكره الكشي في رجاله: ص ٢٨٤، والنجاشي في رجاله: ص ٢١٨، وأورد نسبه هكذا: «عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن أذينة بن سلمة بن الحارث بن خالد بن عايد بن سعد بن ثعلبة بن غنم بن مالك بن نهثة بن جذيمة بن الدئل بن شن بن أقصى بن عبد القيس بن أقصى بن دهمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان» ثم قال: «شيخ أصحابنا البصريين ووجههم، روى عن أبي عبد الله عليه السلام مكاتبة له كتاب الفرائض» ثم ذكر طريقه إلى روايته عن مصنفه.

وترجم له أيضاً العلامة الحلبي في القسم الأول من الخلاصة: ص ١١٩، برقم ٢، فقال: «عمر بن محمد بن أذينة بضم الهمزة وفتح الذال المعجمة وسكون الياء المنقطعة تحتها نقطتين وفتح النون» ثم ذكر ما أورده النجاشي، ثم قال: «وكان ثقة صحيحاً»، كما وثقه الشيخ في الفهرست، وفي كتاب رجاله في باب أصحاب الكاظم عليه السلام، وذكره ابن شهر آشوب في معالم العلماء ووثقه، وعده من أصحاب موسى بن جعفر عليه السلام.

٣ - أبان بن أبي عياش فيروز، يكنى أبا إسماعيل، مولى عبد القيس البصري عده الشيخ الطوسي

دعاني ابن أبي عياش، فقال لي: رأيت البارحة رؤيا إنني لخلق أن أموت سريعاً إنني رأيتك الغداة ففرحت بك، إنني رأيت الليلة سليم بن قيس الهلالي فقال لي: يا أبان إنك ميت في أيامك هذه، فاتق الله في وديعتي ولا تضيعها، وف لي بما ضمنت من كتمانك، ولا تضعها إلا عند رجل من شيعة علي - صلوات الله عليه - له دين وحسب، فلما بصرت بك الغداة فرحت برؤيتك، وذكرت رؤيا سليم بن قيس.

لما قدم الحجاج العراق سأل عن سليم بن قيس فهرب منه فوقع إلينا

⇒ في رجاله من أصحاب السجاد والباقر والصادق عليهم السلام مصرحاً باسمه وبلدته، ووصفه بأنه تابعي، وقد ضعفه جمع، منهم الشيخ في رجاله والعلامة في القسم الثاني من الخلاصة وزاد «إنه روى عن أنس بن مالك وروى عن علي بن الحسين عليهما السلام لا يلتفت إليه، وينسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه، هكذا قاله ابن الغضائري، وقال السيد علي بن أحمد العقيقي في كتاب الرجال: أبان بن أبي عياش كان سبب تعريفه هذا الأمر سليم بن قيس حيث طلبه الحجاج ليقتله، حيث هو من أصحاب علي عليه السلام فهرب إلى ناحية من أرض فارس ولجأ إلى أبان بن أبي عياش فلما حضرته الوفاة قال لابن أبي عياش: إن لك علي حقاً وقد حضرني الموت يابن أخي إنه كان من الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله كيت وكيت وأعطاه كتاباً، فلم يرو عن سليم بن قيس أحد من الناس سوى أبان، وذكر أبان في حديثه قال: كان شيخاً متعبداً له نور ويعلوه» ثم قال العلامة: «والأقوى عندي التوقف فيما يرويه لشهادة ابن الغضائري عليه بالضعف، وكذا قال شيخنا الطوسي رحمته الله في كتاب الرجال قال: إنه ضعيف».

وذكر مثل ما ذكره العقيقي المذكور، ابن النديم في الفهرست في الفن الخامس من المقالة السادسة في أخبار العلماء وأسماء ما صنّفوه من الكتب، وزاد قوله: «وأول كتاب ظهر للشيعة كتاب سليم بن قيس الهلالي رواه أبان بن أبي عياش لم يروه غيره» ومراده أنه أول كتاب ظهر فيه أمر الشيعة، كما أشير إليه في الحديث بأنه أبجد الشيعة.

بالنوبندجان^(١) متوارياً فنزل معنا في الدار، فلم أر رجلاً كان أشد اجتهاداً، ولا أطول بغضاً للشهوة منه، وأنا يومئذ ابن أربع عشرة سنة وقد قرأت القرآن، وكنت أسأله فيحدثني عن أهل بدر، فسمعت منه أحاديث كثيرة، عن عمر بن أبي سلمة ابن أم سلمة زوجة النبي ﷺ وعن معاذ بن جبل، وعن سلمان الفارسي، وعن علي، وأبي ذر، والمقداد، وعمار، والبراء بن عازب، ثم سلمنيها ولم يأخذ يميناً، فلم ألبث أن حضرته الوفاة فدعاني فخلا بي، وقال: يا أبا ن، قد جاورتك فلم أر منك إلا ما أحب، وإن عندي كتباً سمعتها عن الثقات وكتبتها بيدي، فيها أحاديث لا أحب أن تظهر للناس، لأن الناس ينكرونها ويعظمونها، وهي حق أخذتها من أهل الحق والفقهاء والصدق، عن علي بن أبي طالب عليه السلام وسلمان الفارسي، وأبي ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، وليس منها حديث أسمعته من أحدهم إلا سألت عنه الآخر حتى اجتمعوا عليه جميعاً، وأشياء بعد سمعتها من غيرهم من أهل الحق، وإني هممت حين مرضت أن أحرقها فتأثمت من ذلك وقطعت به، فإن جعلت لي عهد الله وميثاقه أن لا تخبر بها أحداً ما دمت حياً، ولا تحدث بشيء منها بعد موتي إلا من تثق به من شيعة علي عليه السلام ممن له دين وحسب فضمنت

١ - قال صفى الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي المتوفى سنة ٧٣٩ هـ، في مراصد الاطلاع الذي هو مختصر معجم البلدان لياقوت الحموي: ج ٣، ص ١٣٩٣ طبع مصر سنة ١٣٧٤ هـ ما هذا لفظه: «نوبندجان: بالضم، ثم السكون وباء موحدة، ونون ساكنة، ودال مفتوحة، وجيم، وآخره نون: مدينة من أرض فارس، من كورة سابور، قريبة من شعب بوان الموصوف بالحسن والنزاهة، بينها وبين أرجان ستة وعشرون فرسخاً، وبينها وبين شيراز قريب من ذلك».

وقال أيضاً في: ج ٢، ص ٦٨٠: «سابور مدينة بينها وبين شيراز خمسة وعشرون فرسخاً: كورة مشهورة مدينتها النوبندجان».

ذلك له فدفعها إلي وقرأها كلها علي فلم يلبث سليم أن هلك ﷺ فنظرت فيها بعده، وقطعت بها، وأعظمتها، واستصعبتها لأن فيها هلاك جميع أمة محمد ﷺ من المهاجرين والأنصار والتابعين غير علي بن أبي طالب ﷺ وأهل بيته وشيعته، فكان أول من لقيت بعد قدومي البصرة الحسن بن أبي الحسن البصري، وهو يومئذ متوار من الحجاج، والحسن يومئذ من شيعة علي بن أبي طالب - صلوات الله عليه - من مفرطيهم نادم مثلهم علي ما فاته من نصره علي ﷺ والقتال معه يوم الجمل^(١) فخلوت به في شرقي دار أبي خليفة الحجاج بن أبي عتاب،

١ - ذكر ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه لنهج البلاغة: ج ١ ، ص ٣٦٨ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ ، ما هذا نصه: «ومما قيل عنه أنه يبغض علياً ﷺ ويذمه: الحسن بن أبي الحسن البصري أبو سعيد، روى عنه حماد بن سلمة أنه قال: لو كان علي يأكل الحشف بالمدينة لكان خيراً له مما دخل فيه. ورووا عنه أنه كان من المخذلين عن نصرته، وروي عنه أن علياً ﷺ رآه وهو يتوضأ للصلاة - وكان ذا وسوسة فصب على أعضائه ماء كثيراً - فقال له: أرقت ماء كثيراً يا حسن، فقال: ما أراق أمير المؤمنين من دماء المسلمين أكثر، قال: أو ساءك ذلك؟ قال: نعم، قال: فلا زلت مسوء، قالوا: فما زال الحسن عابساً قاطباً مهموماً إلى أن مات» ثم قال ابن أبي الحديد:

«فأما أصحابنا فإنهم يدفعون ذلك عنه وينكرونه ويقولون: إنه كان من محبي علي بن أبي طالب ﷺ والمعظمين له. وروى عمر بن عبد البر المحدث في كتابه المعروف بالاستيعاب في معرفة الصحاب أن إنساناً سأل الحسن عن علي ﷺ فقال: كان والله سهماً صائباً من مرامي الله على عدوه، ورباني هذه الأمة، وذا فضلها، وذا سابقتها، وذا قرابتها من رسول الله ﷺ لم يكن بالنؤمة عن أمر الله، ولا بالملومة في دين الله، ولا بالسروقة لمال الله، أعطى القرآن عزائمه ففاز منه برياض موفقة، ذلك علي بن أبي طالب، يا لكع.

وروى الواقدي قال: سئل الحسن عن علي ﷺ - وكان يظن به الانحراف عنه ولم يكن كما يظن - فقال: ما أقول فيمن جمع الخصال الأربع؟ إثمنا على براءه، وما قال له في غزاة تبوك،

⇒ فلو كان غير النبوة شيء يفوته لاستثناه، وقول النبي ﷺ الثقلان كتاب الله وعترته، وأنه لم يؤمر عليه أمير قط، وقد أمرت الأمراء على غيره.

وروى ابن عياش قال: سألت الحسن البصري عن علي عليه السلام فقال: ما أقول فيه؟ كانت له السابقة والفضل والعلم والحكمة والفقه والرأي والصحة والنجدة والبلاء والزهد والقضاء والقرابة، إن علياً كان في أمره علياً، رحم الله علياً وصلّى عليه، فقلت: يا أبا سعيد، أتقول: «صلّى عليه» لغير النبي؟ فقال: ترحم على المسلمين إذا ذكروا وصل على النبي وآله وعلي خير آله، فقلت: أهو خير من حمزة وجعفر؟ قال: نعم، قلت: وخير من فاطمة وابنيها؟ قال: نعم والله إنه خير آل محمد كلهم ومن يشك أنه خير منهم؟ وقد قال رسول الله ﷺ: «وأبوهما خير منهما»، ولم يجر عليه اسم شرك ولا شرب خمر، وقد قال رسول الله ﷺ لفاطمة عليها السلام: زوجتك خير أمتي، فلو كان في أمته خير منه لاستثناه، ولقد آخى رسول الله ﷺ بين أصحابه فأخى بين علي ونفسه فرسول الله ﷺ خير الناس نفساً، وخيرهم أخاً، فقلت: يا أبا سعيد فما هذا الذي يقال عنك: إنك قلت في علي؟ فقال: يابن أخي أحقن دمي من هؤلاء الجبابرة، لولا ذلك لسالت به أعشب».

وقد ترجم للحسن البصري ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٢، ص ٢٦٣ - ٢٧٠، ترجمة مفصلة بعنوان (الحسن بن أبي الحسن يسار البصري أبو سعيد مولى الأنصار) وقال: «أمه خيرة مولاة أم سلمة»، وقال ابن خلكان: «وأبوه مولى زيد بن ثابت الأنصاري».

وجاء في هامش خلاصة تهذيب الكمال لصفى الدين الخزرجي المولود سنة ٩٠٠ هـ والمتوفى بعد سنة ٩٢٣ هـ: ص ٦٦ طبع مصر سنة ١٣٢٢ هـ نقلاً عن تهذيب الكمال للحافظ جمال الدين يوسف بن الزكي المزني المتوفى سنة ٧٤٢ هـ ما هذا نصه: «قال يونس بن عبيد: سألت الحسن قلت: يا أبا سعيد إنك تقول: قال رسول الله ﷺ: وإنك لم تدريه، قال: يابن أخي لقد سألتني عن شيء ما سألتني عنه أحد قبلك، ولولا منزلتك مني ما أخبرتك إني في زمان كما ترى - وكان في عمل الحجاج - كل شيء سمعته أقول: قال رسول الله ﷺ فهو عن علي بن أبي طالب، غير أنني في زمن لا أستطيع أن أذكر علياً».

فعرضتها عليه، فبكى، ثم قال: ما في حديثه شيء إلا حق قد سمعته من الثقات من شيعة علي - صلوات الله عليه - وغيرهم.

قال أبان: فحججت من عامي ذلك فدخلت على علي عليه السلام وعنده أبو الطفيل عامر بن وائلة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وكان من خيار أصحاب علي عليه السلام ولقيت عنده عمر ابن أم سلمة زوجة النبي صلى الله عليه وآله فعرضته عليه، وعرضت علي علي بن الحسين عليه السلام ذلك أجمع ثلاثة أيام، كل يوم إلى الليل، ويغدو عليه عمر وعامر، فقرأته عليه ثلاثة أيام، فقال لي: صدق سليم رضي الله عنه هذا حديثنا كله نعرفه.

وقال أبو الطفيل وعمر ابن أم سلمة: ما فيه حديث إلا وقد سمعته من علي - صلوات الله عليه - ومن سلمان، ومن أبي ذر، ومن المقداد.

قال عمر بن أذينة: ثم دفع إلي أبان كتب سليم بن قيس الهلالي ولم يلبث أبان بعد ذلك إلا شهراً حتى مات.

فهذه نسخة كتاب سليم بن قيس العامري دفعه إلي أبان بن أبي عياش وقرأه علي، وذكر أبان أنه قرأه علي بن الحسين عليه السلام فقال عليه السلام: صدق سليم

⇒ ولد الحسن بن أبي الحسن البصري بالمدينة سنة ٢١ هـ، وتوفي بالبصرة يوم الخميس مستهل رجب سنة ١١٠ هـ، وأخباره كثيرة، راجع: تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني وخلاصة تهذيب الكمال للزرجني، ووفيات الأعيان لابن خلكان، وحلية الأولياء لأبي نعيم الإصفهاني، وميزان الاعتدال للذهبي، وذيل المذيل: ص ٩٣، وأمالي المرتضى: ج ١، ص ١٠٦، وغيرها من المعاجم الرجالية وكتب الأدب، وقد كتب الأستاذ إحسان عباس كتاباً في حياته بعنوان (الحسن البصري) طبع بمصر أخيراً وراجع: ص ٣٧٩ من كتابنا - هذا - بعنوان (الحسن البصري).

هذا حديثنا نعرفه» انتهى ما في البحار^(١).

الثالث: ما رواه المجلسي رحمته الله من الاعتماد عليه قال: «أقول: وجدت نسخة قديمة من كتاب سليم بروايتين بينهما اختلاف يسير، وكتب في آخر إحداهما: تم كتاب سليم بن قيس الهلالي بحمد الله وعونه غرة ربيع الآخر من سنة تسع وستمائة، كتبه أبو محمد الرماني حامداً لله ومصلياً على رسوله صلوات الله عليه ثم كتب هذه الرواية: روي عن الصادق عليه السلام أنه قال: من لم يكن عنده من شيعتنا ومحبينا كتاب سليم بن قيس الهلالي فليس عنده من أمرنا شيء ولا يعلم من أسبابنا شيئاً، وهو أبجد الشيعة، وهو سر من أسرار آل محمد عليهم السلام» كذا بخطه رحمته الله^(٢). إلا أن الرواية ضعيفة السند بالإرسال، والصالح في شرحه نقل كلام العقيقي والعلامة وابن الغضائري^(٣).

هذا في حال كتابه، وأما حاله في نفسه فالظاهر من أهل الرجال أنه ثقة معتمد عليه كما عدله في الخلاصة^(٤).

وقال الصالح بعد ذلك: «قال بعض المحدثين من أصحابنا: هو صاحب أمير المؤمنين عليه السلام ومن خواصه، روى عن السبطين والسجاد والباقر والصادق عليهم السلام»

١- راجع: أول البحار: ج ١، ص ٧٦، تحت عنوان (الفصل الخامس في ذكر ما لا بد من ذكره مما ذكره أصحاب الكتب المأخوذة منها في مفتحتها).

٢- أورد ذلك المجلسي رحمته الله في حواشيه التي وجدها المصنف رحمته الله بخطه، كما أشار إلى ذلك في مصادره في أول الكتاب (ص ٨٧) حيث قال: «وحواش رأيتها بخطه جمعتها كلها» والظاهر أن هذه الحواشي على جملة من كتب متنوعة، فلو كانت على كتاب مخصوص لصرح به.

٣- راجع: شرح أصول الكافي للمولاي محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ٣٧٣.

٤- راجع: خلاصة العلامة الحلبي في القسم الأول: ص ٨٢ - ٨٣.

وهو من الأولياء والمتسكين، والحق فيه - وفاقاً للعلامة وغيره من وجوه الأصحاب - تعديله، وهذا الحديث وإن كان ضعيفاً بحسب السند لكنه صحيح بحسب المضمون لأنه مقبول عند العلماء ومشهور بين الخاصة والعامة ومعلوم بحسب التجربة» انتهى^(١).

ويعضد ذلك المرسلة^(٢) ففيها: «هو أبجد الشيعة» أي جامع لصفاتهم كما أن أبجد جامعة للحروف الهجائية وأسرار علم الحروف، وما نقله المصنف عن الكشي^(٣) وكلما ذكرناه طعن على كتابه ولم يطعنوا عليه، فالظاهر أنه منزه، ولو كان غير ثقة لما التزموا بوضعه، فتأمل، فما قاله الصالح: إنه مجهول الحال فكلام صدر من غير تأمل^(٤).

* * *

١ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح المازندراني: ج ٢، ص ٣٧٤.

٢ - يشير إلى المرسلة المتقدمة التي رواها المجلسي عن الصادق عليه السلام والتي نقلها عن خطه.

٣ - راجع: رجال الكشي: ص ٩٦ برقم ٤٤.

٤ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح المازندراني: ج ٢، ص ١٦٣.

باب سليمان

قوله: سليمان بن بلال:

في الوسائل: وثقه الشيخ وابن شهر آشوب أيضاً^(١).

١ - الموجود في آخر الوسائل - باب السين - هكذا: «سليمان بن بلال من أصحاب الرضا عليه السلام ثقة، قاله ابن داود نقلاً عن الشيخ» وكذلك وجدناها في رجال ابن داود في القسم الأول: ص ١٧٦ إلا أن الشيخ إنما ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام: ص ٢٠٧ برقم ٧٥ لا في أصحاب الرضا عليه السلام ومع ذلك فهو خال عن التوثيق فإنه قال: «سليمان بن بلال المدني أسند عنه» فما ندري كيف نسب ابن داود التوثيق إلى الشيخ، ولعل حكمه بالوثاقة من عند نفسه لا من الشيخ.

وأما ابن شهر آشوب فلم يذكر الرجل في كتابه معالم العلماء، فكيف ينسب صاحب الكتاب التوثيق له، ولعله وثقه في كتاب آخر له، والله العالم.

وقد ترجم الرجل ابن حجر في تهذيب التهذيب: ج ٤، ص ١٧٥ طبع حيدر آباد دكن، فقال: «سليمان بن بلال التيمي القرشي مولاهم، أبو محمد، ويقال أبو أيوب المدني» ثم ذكر رواية جماعة كثيرة عنه وروايته عن جماعة كثيرة، كما ذكر توثيق جماعة له، ثم قال: «مات بالمدينة سنة ١٧٢ هـ، وقال البخاري عن هارون بن محمد المزني: مات سنة ١٧٧ هـ».

وذكر الوحيد البهبهاني الحائري في تعليقه نقلاً عن الحافظ أبي نعيم أنه قال: حدث عن جعفر من الأئمة الأعلام سليمان بن بلال، والمراد من جعفر هو الصادق عليه السلام ثم قال الوحيد: وربما يظهر أن سليمان - هذا - من العامة، فتأمل.

سليمان بن جعفر:

ذكر في باب رسم الوصية من الفقيه، سنداً فيه: «عن الحسين بن حازم الكلبي ابن أخت هاشم بن سالم، عن سليمان بن جعفر - وليس بالجعفري - عن أبي عبد الله عليه السلام» الحديث، ولم يذكره المصنف رحمه الله.

سليمان بن حفص المروزي:

روى عن الكاظم عليه السلام والرضا عليه السلام وصرح في المدارك بجهالته، ولم يذكره المصنف، وكأنه الذي ذكره الشيخ في سليمان المروزي المنقول في سليمان بن داود المروزي^(١).

قوله: سليمان بن خالد بن دهقان:

في المجمع^(٢): «واستدل المصنف في المنتهى بصحيفة سليمان بن خالد، والظاهر أنه ليس بجيد، وإن كان في سليمان قول، فإن اعتبر ذلك فليست بحسنة

١ - يعني: الذي نقله المصنف في سليمان بن داود المروزي، راجع: ص ١٦٠ من النقد، وراجع أيضاً: سليمان المروزي في رجال الشيخ: ص ٣٧٨ برقم ٧، فقد عده من أصحاب الرضا عليه السلام، وراجع فيه أيضاً: ص ٤١٥ برقم ١، فقد عده من أصحاب الهادي عليه السلام.

٢ - راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة، للمولى المقدس الأردبيلي رحمه الله طبع إيران.

أيضاً، كما هو الظاهر من الخلاصة ولا بصحيحة، كما قاله في المختلف»^(١).

وقال الصالح: «سليمان بن خالد بن دهقان ثقة صاحب القرآن»^(٢).

قوله: سليمان بن داود المنقري:

بكسر الميم وإسكان النون وفتح القاف وكسر الراء، كذا في التحرير^(٣).

وفي كشف الرموز: «سليمان بن داود المنقري، وقد طعن فيه ابن

١ - في شرح التهذيب: «حكم شيخنا - أيده الله - في الجبل المتين بصحته - أي الحديث - وقد ينظر في ذلك من حيث إن رواية سليمان بن خالد لا يدرى قبل الرجوع أم بعده» والظاهر أن المراد بالرجوع التوبة من خروجه مع زيد، فإن كان هذا مراداً فغير قادح فيه لما ذكر في ترجمة زيد. (منه رحمته).

وشرح التهذيب الذي ذكره هو للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني تلميذ الميرزا محمد الرجالي صاحب منهج المقال في الرجال المطبوع، وقد أجازته مع أخيه أبي الحسن علي أبوهما الشيخ حسن صاحب المعالم سنة ٩٩٠ هـ، وقد توفي الشيخ محمد المذكور سنة ١٠٣٠ هـ، بمكة المكرمة ودفن بجنب قبر خديجة الكبرى مع شيخه الميرزا محمد المذكور، وله حواش كثيرة وتعليقات على منهج المقال لأستاذه المذكور، وعلق تلك الحواشي عليه في سنة ١٠١٤ هـ، وله أيضاً حواش وتعليقات على الخلاصة للعلامة الحلبي، نقلها عن خطه الشيخ مساعد بن بديع في نسخة نفسه التي كتبها سنة ١٠٧٤ هـ وله رسالة في تزكية الراوي، وشرح استبصاره مشحون بالتحقيقات الرجالية، راجع في ذلك: ص ٤٠٠ من كتاب مصفى المقال في تراجم مصنفي الرجال، لشيخنا الحجة آغا بزرك الطهراني، أدام الله وجوده.

٢ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح المازندراني: ج ٢، ص ١٠٠ كتاب فضل العلم، باب فقد العلماء.

٣ - التحرير: هو تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي رحمته (مخطوط).

الغضائري، وقال: إنه ضعيف جداً»^(١).

قوله: سليمان بن رشيد:

ضعفه في الجبل^(٢).

قوله: سليمان بن سفيان:

قال المصنف فيما علقه على التدبير^(٣): «والظاهر أن ما في الكشي^(٤) محمول على السهو كما يظهر من قول النجاشي: إنه عمر إلى سنة إحدى وثلاثين ومائتين، ومن قوله: يسترق الناس بشعر السيد^(٥) في سنة خمس وعشرين ومائتين، وغيره».

١ - راجع: كشف الرموز شرح المختصر النافع، للفقير الحسن بن أبي طالب اليوسفي المعروف بالفاضل الآبي، وقد فرغ من تأليفه في شهر رمضان سنة ٦٧٢ هـ (مخطوط).

٢ - راجع: الجبل المتين للشيخ البهائي: ص ١٧٦، طبع إيران ولكن لم يضعفه البهائي في الجبل المتين وإنما حكم بجهالته، فراجع، وقد ذكر سليمان بن رشيد - هذا - الشيخ في رجاله: ص ٣٧٨ برقم ٥ في باب أصحاب الرضا عليه السلام مقتصراً على قوله: «سليمان بن رشيد» بدون توثيق أو تضعيف.

٣ - يعني على قوله في آخر الترجمة: «فتدبر»، وراجع: ص ١٦٠ من النقد.

٤ - يعني: ما ذكره الكشي في رجاله: ص ٢٧٠ من أن سليمان بن سفيان المسترق مات سنة ١٣٠ هـ.

٥ - يعني: السيد إسماعيل الحميري، ولذا لقب بالمسترق، فراجع رجال النجاشي: ص ١٣٩. ومعنى قول النجاشي (يسترق الناس): يجعلهم رقبتي القلب فيكون عندما يقرأ لهم شعر السيد الحميري.

قوله: سليمان بن صرد:

قال الذهبي: «سليمان بن صرد الخزاعي، وهو من شيعة علي، ثم الحسن ثم الحسين عليهم السلام، وبلغ من تشييعه أنه كان رأس الشيعة الذين كاتبوا الحسين عليه السلام وفي داره اجتمعوا للمكاتبة، ثم عجز عن نصره فخرج مع التوابين، وكانوا أربعة آلاف وكان هو رأسهم، وقتل وقتل جميعهم، وكان صالحاً ديناً من أشرف قومه»^(١).

قوله: سليمان مولى طربال:

بكسر الطاء وسكون المهملة والموحدة، قاله الخليل^(٢).

قوله: سليمان بن مهران:

بخط المجلسي رحمته الله: «قال البهائي قده في رسالة (توضيح المقاصد): في

١- أنظر: أخبار سليمان بن صرد الخزاعي في تاريخ الإسلام للذهبي في حوادث سنة ٦٥ هـ: ج ٢، ص ٣٦٩، وحوادث سنة ٧٠ هـ: ج ٣، ص ١٧ من طبع مصر سنة ١٣٦٨ هـ، وأنظر أيضاً: كتاب العبر للذهبي: ج ١، ص ٧٢ طبع الكويت سنة ١٩٦٠ م، وتاريخ دول الإسلام له أيضاً: ص ٣٣، في حوادث سنة ٦٥ هـ، وقد ذكرت أخباره في أكثر المعاجم الرجالية، وكان قتله سنة ٦٥ هـ في شهر ربيع الآخر، وعمره يوم قتل ثلاث وتسعون سنة، وكان ذلك بموضع من الجزيرة يقال له (عين الوردة) بعد وقعة عظيمة دارت بين جيشه وجيش عبيد الله بن زياد، وقتل معه المسيب بن نجبة الفزاري ومن معهما عن آخرهم.

٢- راجع: شرح الكافي للمولى الخليل بن الغازي (مخطوط).

الخامس عشر من ربيع الأول توفي سليمان بن مهران الأعمش، يكنى أبا محمد، وكان من الزهاد والفقهاء، والذي استفدته من تصفح التواريخ أنه من الشيعة الإمامية والعجب أن أصحابنا لم يصفوه بذلك في كتب الرجال، قال له أبو حنيفة يوماً: يا أبا محمد سمعتك تقول: إن الله تعالى إذا سلب عبداً نعمة عوضه عنها بنعمة أخرى قال عليه السلام: نعم، فقال: ما الذي عوضك بعد أن أعمش عينيك وسلب صحتهما؟ فقال: عوضني عنها أن لا أرى ثقباً مثلك»^(١).

وفي التحرير: «أعمش بفتح الهمزة وسكون العين المهملة وآخره شين».

قوله: سليمان بن هارون:

قال الصالح: «هو مشترك بين ثلاثة كلهم من أصحاب الصادق عليه السلام: أحدهم: الأزدي الكوفي، والثاني: العجلي، وهو من أصحاب الباقر عليه السلام أيضاً، والثالث: النخعي، قال العلامة في الخلاصة: إن النخعي ضعيف جداً» انتهى^(٢). وهذا الاشتراك لا فائدة في تمييزه لأن اثنين منهم مجهولان^(٣) والثالث ضعيف فعلى كل حال يسقط الاعتماد على الرواية المشتملة على أحدهم.

* * *

١ - راجع: توضيح المقاصد في حوادث شهر ربيع الأول، طبع إيران سنة ١٣١٥ هـ، وقد صرح أرباب المعاجم الرجالية من الفريقين بأن سليمان بن مهران الأعمش شيعي، وكانت ولادته سنة ٦١ هـ ووفاته سنة ١٤٨ هـ في شهر ربيع الأول.

٢ - راجع: شرح أصول الكافي: ج ٢، ص ٣٣٨، كتاب فضل العلم، باب الرد إلى الكتاب والسنة، طبع إيران سنة ١٣٨٣ هـ، وراجع القسم الثاني من خلاصة العلامة الحلي: ص ٢٢٥ برقم ٢.

٣ - الاثنان المجهولان هما الأزدي والعجلي، والثالث الضعيف هو النخعي.

باب سماعة

بفتح المهملة، قاله الخليل.

قوله: سماعة بن مهران:

بكسر الميم، قاله الخليل، واختلف الفقهاء في قبول خبره، مع أن ظاهر الأكثر على أنه واقفي، بل ظاهرهم الاتفاق على وقفه، فقيل روايته في المعبر. قال في المدارك: «استدل المصنف في المعبر برواية سماعة ثم قال^(١): (وسماعة وإن كان واقفياً لكنه ثقة فإذا سلم خبره عن المعارض عمل به) وهو غير جيد» انتهى^(٢).

وردها في مقام التعارض قال في المعبر: «وسماعة واقفي فكان العمل بالسليم أولى».

وفي المجمع ردها فقال: «لكن الرواية ضعيفة بسماعة» مع أن الموثق عنده حجة وقبل رواية زرعة مع أنه مثله - قال - «وزرعة وإن قيل: إنه واقفي لكن قيل مع

١ - يعني: قال المحقق في كتاب المعبر.

٢ - راجع: المدارك للسيد محمد العاملي (مطبوع)، وراجع أيضاً: المعبر للمحقق الحلبي في بحث نجاسة أحد الإناءين: ص ٢٦، وفي بحث وجوب غسل مخرج البول بالماء: ص ٣٢، طبع إيران سنة ١٣١٨ هـ.

ذلك: ثقة، ويبعد الكذب في مثل هذا الفعل، ولهذا قبله العلماء مثل الشيخ رحمته الله وجعله فعل المسلمين، وكذا الصدوق في كتابه المضمون بصحته « انتهى، فالتفرقة سهو عن المذهب.

وضعه في كشف الرموز والتقيح، ونسبه في الفقيه إلى الوقف في موضعين، وكلهم نسبوه إلى الوقف، فما قاله الصالح: إنه فطحي اشتباه^(١).

وبهذا تبطل دعوى ابن الغضائري أيضاً إنه مات في حياة الصادق عليه السلام فإن روايته عن الكاظم عليه السلام مقطوع بها.

قال الصالح: «روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام وما قيل: إنه مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام فهو غلط، لأنه روى عن أبي الحسن عليه السلام « انتهى^(٢).

وروايته عن أبي الحسن عليه السلام وقعت في باب: الجنب يختضب من الاستبصار^(٣).

وفي الشرح^(٤) «وأما سماعه فهو ثقة ثقة على ما ذكره النجاشي^(٥).

١ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى صالح المازندراني: ج ١، ص ٢٥٧ وسبقه إلى هذا الاشتباه محمد بن إدريس الحلبي في السرائر، في مسألة تزويج الأمة على الحرة، فراجعه.

٢ - راجع: المصدر نفسه: ج ١، ص ٢٥٧.

٣ - راجع: الاستبصار للشيخ الطوسي: ج ١، ص ١١٦، الحديث الرابع، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٥ هـ.

٤ - يعني: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني عليه السلام.

٥ - وفي شرحه على التهذيب: «فالحديث موثق بسماعة على رأي المتأخرين» (منه رحمته الله).

لكن الشيخ ذكره في رجال الكاظم عليه السلام وقال: إنه واقفي^(١) وعليه اعتمد المتأخرون بناء على أنه لا منافاة بين التوثيق وكونه واقفياً، ومن المقرر أن الجرح والتعديل إذا أمكن الجمع بينهما لا يحتاج إلى الترجيح، وفي هذا بحث من حيث إن النجاشي قد علم من طريقته عدم الاقتصار على توثيق من هو واقفي أو فطحي أو نحوهما، إلا أنه ترك (الوقف) لذلك بل الظاهر أنه لم يثبت عنده، وحينئذ يتعارض الجرح والتعديل والنجاشي يقدم على الشيخ في مثل هذه المقامات كما يعلم بالممارسة، وقد رأيت بعض ما ذكرت كلاماً لمولانا أحمد الأردبيلي قدس سره يدل على ذلك واعتمد على نفي الوقف ونحوه جماعة، والحق أحق أن يتبع، إلا أنني وجدت الآن في الفقيه التصريح بأن سماعه واقفي في موضعين^(٢) من كتاب الصوم، فيترجح قول الشيخ.

فإن قلت: كيف يخفى على النجاشي قول الصدوق مع تكرره فيه وهل هذا بوجوب نوع ارتياب في عدم ذكر النجاشي الوقف في سماعه والحال أنك وجهت

١- راجع: رجال الشيخ الطوسي، باب أصحاب الكاظم: ص ٣٥١.

٢- الموضوع الأول: ما ذكره في من لا يحضره الفقيه، في كتاب الصوم في باب ما يجب على من أفطر أو جامع في شهر رمضان متممداً أو ناسياً: ج ٢، ص ٧٥ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٧ هـ، فإنه بعد أن أورد واحداً وعشرين حديثاً فيه قال: «وبهذه الأخبار أفتي ولا أفتي بالخبر الذي أوجب القضاء عليه لأنه رواية سماعه بن مهران وكان واقفياً».

والموضوع الثاني: ما ذكره في كتاب الصوم - أيضاً - ج ٢، ص ٨٨، في باب الصلاة في شهر رمضان، الحديث الرابع، فإنه قال: «وممن روى الزيادة في التطوع في شهر رمضان زرة عن سماعه، وهما واقفیان»، ثم أورد الخبر وقال في آخره: «قال (مصنف هذا الكتاب) عليه السلام إنما أوردت هذا الخبر في هذا الباب مع عدولي عنه وتركه لاستعماله ليعلم الناظر في كتابي هذا كيف يروى ومن رواه، وليعلم من اعتقادي فيه أنني لا أرى بأساً باستعماله».

الاعتماد على قول النجاشي في جماعة من الرواة حيث لم يذكر فساد المذهب.

قلت: لا يبعد أن يكون النجاشي لم يترجح الوقف عنده وإن ذكره الصدوق مكرراً لوجود معارض لقول الصدوق يوجب ذلك والحكم بالترجيح مباح.

فإن قلت: ما وجه رد الأخبار الواردة عن سماعه بأنه واقفي والحال أن عمله ليس من جهة الصحة الاصطلاحية ليجتاج أن يقول: إنه واقفي.

قلت: لا يبعد أن يكون غرضه بذكر الوقف ليس لبيان الرد بسببه خاصة، بل لأن هذا الوجه من الضعف أظهر من غيره، وحينئذ فيه دلالة على أن من اتصف بفساد المذهب وإن كان ثقة لا يعمل بقوله.

فإن قلت: من أين أنه غير عامل بقول سماعه مع كونه ثقة؟

قلت: من المستبعد أن يكون موثقاً في النجاشي مرتين ولم يكن موثقاً عند الصدوق أصلاً، ولئن قيل إنه لا مانع من ذلك فإن الشيخ لم يوثقه، والنجاشي قريب من الشيخ فالتباعد أمكن أن يجاب بالفرق بين المراتب.

فإن قلت: قد رد الصدوق رواية سماعه مع زرعة بالوقف فيها والحال أن الشيخ في زرعة ذكر في الطريق إليه محمد بن علي بن بابويه^(١) فكيف يروي عنه الصدوق وقد رد روايته في الفقيه.

قلت: الرواية عن الشخص لا دخل لها بالعمل، نعم قد يشكل الحال بأن

١ - راجع: فهرست الشيخ الطوسي في ترجمة زرعة بن محمد الحضرمي: ص ١٠٠ برقم ٣١٥ فقد قال فيه: «واقفي المذهب، له أصل، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن بابويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله عن يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن محمد الحضرمي، عنه».

الصدوق روى عن سماعة في الفقيه بكثرة، وكذا عن زرعة عن سماعة مع أنه عامل بما رواه، فرد البعض بوقف سماعة دون البعض قد يوجب الارتياب، إلا أن الحق دفعه بأنه غير عامل بالخبر من حيث الراوي بل من القرائن، وما عساه يقال: إن رد الرواية بالوقف لا وجه له، جوابه ما قدمناه، فليتأمل.

* * *

باب سمرة

قوله: سمرة بن جندب:

قال المصنف: «وكان هذا هو الذي روى الشيخ الصدوق الكليني في الكافي في باب الضرار من كتاب المعيشة بطريقتين عن أبي جعفر عليه السلام أنه لم يعمل بقول النبي صلى الله عليه وآله وقد نقل الشيخ عبد الحميد بن أبي الحديد المدائني المعتزلي في شرح نهج البلاغة: أن معاوية بذل لسمرة بن جندب مائة ألف درهم حتى يروي أن هذه الآية نزلت في علي عليه السلام: ﴿ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد﴾، وأن الآية الثانية نزلت في ابن ملجم - لعنه الله - وهي قوله: ﴿ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله والله رؤوف بالعباد﴾^(١) فلم يقبل، فبذل له مائتي ألف درهم، فلم يقبل، فبذل له ثلاثمائة ألف فلم يقبل، فبذل له أربعمائة ألف، فقبل، ولست أعلم

١ - الآيات في سورة البقرة.

أن محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج القشيري والترمذي، والنسائي وغيرهم من العامة، كيف حكموا بصحة الأحاديث المستندة إلى هذا الرجل ومثله» انتهى^(١).

والذي أشار إليه من عدم عمله بقوله سَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ هو ما رواه الكليني بطريقتين: أحدهما موثق بعبد الله بن بكير، والآخر مرسل^(٢).

والمجلسي في البحار قال: «وكان لسمرة بن جندب نخل في بستان رجل من الأنصار فيؤذبه، فشكا الأنصاري ذلك إلى رسول الله سَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ فبعث سَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ إلى سمرة فدعاه، فقال له: بيع نخلك من هذا وخذ ثمنه، قال: لا أفعل، قال: فخذ نخلاً مكان نخلك، قال: لا أفعل، قال فاشتر منه بستانه، قال: لا أفعل، قال: فاترك لي هذا النخل ولك الجنة، قال: لا أفعل، فقال سَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ للأنصاري: اذهب فاقطع نخله فإنه لا حق له فيه.

قال كان سمرة بن جندب أيام مسير الحسين عليه السلام إلى الكوفة على شرطة ابن زياد - لعنه الله - وكان يحرض الناس على الخروج إلى الحسين عليه السلام وقتاله»^(٣).

١ - راجع: ما ذكره المصنف في هامش: ص ١٦٣، من النقد، وقد نقل ذلك أيضاً المجلسي عليه السلام في البحار: ص ٥٧٠ من المجلد الثامن، طبع كمباني القديم، عن شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي، وهو نقله عن أبي جعفر الأسكافي، راجع الشرح: ج ١، ص ٣٦١، طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ.

٢ - راجع: الحديث الموثق في كتاب المعيشة، باب الضرار، من الكافي: ج ٥، ص ٢٩٢، الحديث الثاني منه، وراجع الحديث المرسل: ص ٢٩٤، الحديث الثامن في الكتاب والباب المذكورين من الكافي.

٣ - راجع: البحار: ص ٨٢٨ المجلد الثامن من طبع إيران كمباني القديم، وقد نقله عن شرح ←



⇒ نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي، فراجع: ج ١، ص ٣٦٣، طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ من الشرح، وتحريض سمرة بن جندب الناس على الخروج لحرب الحسين عليه السلام الذي ذكره ابن أبي الحديد المعتزلي ينافي ما ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب والجزري في أسد الغابة وابن حجر في تهذيب التهذيب من أن سمرة توفي سنة ٥٩ هـ، وقيل: سنة ٥٨ هـ، وقيل: أول سنة ٦٠ بالبصرة أو بالكوفة، وسقط في قدر مملوءة ماء حاراً كان يتعالج بالقعود عليها من كزاز شديدة أصابه فسقط فيها فمات، لأن قصة حرب الحسين عليه السلام كانت في أول سنة ٦١ هـ، فلاحظ.

وسمرة بن جندب كان من المنحرفين عن علي عليه السلام كما ذكره ابن أبي الحديد في الشرح، وكان والياً على البصرة من قبل زياد بن أبيه لما ولاه معاوية المصيرين وضم إليه المشرك كله، فقتل من أهل البصرة ثمانية آلاف رجل من الشيعة في ستة أشهر وهي أيام إمارته على البصرة، فقد روى أبو جعفر الطبري في حوادث سنة ٥٠ هـ من تاريخه «عن محمد بن سليم مسنداً قال: سألت أنس بن سيرين: هل كان سمرة قتل أحداً؟ قال: وهل يحصى من قتلهم سمرة بن جندب؟ استخلفه زياد على البصرة وأتى الكوفة وقد قتل ثمانية آلاف من الناس، فقال له زياد: هل تخاف أن تكون قتلت أحداً بريئاً؟ قال: لو قتلت مثلهم ما خشيت.

وعن أبي سوار العدوي قال: قتل سمرة من قومي في غداة واحدة سبعة وأربعين رجلاً قد جمع القرآن» وذكر مثله ابن الأثير في حوادث سنة خمسين من التاريخ الكامل. وجرائم سمرة - هذا - كثيرة قد ملأت كتب التواريخ ذكر ابن أبي الحديد في شرحه للنهج جملة منها.

وذكر الطبري وابن الأثير أيضاً أن معاوية أقر سمرة بعد زياد ستة أشهر ثم عزله، فقال سمرة: لعن الله معاوية، والله لو أطعت الله كما أطعت معاوية ما عذبتني أبداً.

باب سماك

سماك بن خرشة:

صحابي، في العلل: «أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ومحمد بن أبي عمير جميعاً عن أبان بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لما كان يوم أحد انهزم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله حتى لم يبق معه إلا علي بن أبي طالب عليه السلام وأبو دجانة سماك بن خرشة، فقال له النبي صلى الله عليه وآله: يا أبا دجانة أما ترى قومك؟ فقال: بلى، قال: إحق بقومك، قال: ما على هذا بايعت الله ورسوله، قال: أنت في حل، قال: والله لا تتحدث قريب أنني خذلتك وفررت حتى أذوق ما تذوق، فجزاه النبي صلى الله عليه وآله خيراً» الحديث^(١).

* * *

١ - راجع: علل الشرائع لابن بابويه الصدوق عليه السلام، الباب السابع: ص ٧ طبع النجف الأشرف

باب سواده

سواده بن قيس:

صحابي، وعن أمالي الصدوق عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه: «أي رجل منكم له قبل محمد مظلمة إلا قام فليقتص منه، فالقصاص في دار الدنيا أحب إلي من القصاص في دار الآخرة على رؤوس الملائكة والأنبياء، فقام إليه رجل من أقصى القوم يقال له سواده بن قيس، فقال له: فذاك أبي وأمي يا رسول الله إنك لما أقبلت من الطائف استقبلتك وأنت على ناقتك العضباء وبيدك القضيب الممشوق فرفعت القضيب وأنت تريد الراحلة فأصاب بطني، فلا أدري عمداً أو خطأ فقال: معاذ الله أن أكون تعمدت، ثم قال: قم يا بلال إلى منزل فاطمة فأتني بالقضيب الممشوق - إلى أن قال -: فناوله رسول الله ﷺ فقال: أين الشيخ؟ فقال الشيخ: ها أنا ذا يا رسول الله بأبي أنت وأمي، فقال: تعال فاقصص مني حتى ترضى، فقال الشيخ: فاكشف لي عن بطنك يا رسول الله، فكشف عن بطنه، فقال الشيخ: بأبي أنت وأمي يا رسول الله أتأذن لي أن أضع فمي على بطنك؟ فأذن له فقال: أعوذ بموضع القصاص من بطن رسول الله من النار يوم النار فقال رسول الله ﷺ: يا سواده بن قيس أتعفو أم تقتص؟ فقال: بل أعفو يا رسول الله، فقال ﷺ: اللهم اعف عن سواده بن قيس كما عفا عن نبيك محمد»^(١).

* * *

١ - راجع: المجلس الثامن والتسعين، الحديث السادس، من أمالي الصدوق ابن بابويه.

باب سهل

قوله: سهل بن أحمد:

بخط المجلسي: «قال السمعاني في الأنساب: أما المتسبب إلى صنعة الديباج وعمله فهو أبو محمد سهل بن أحمد بن عبد الله بن سهل الديباجي من أهل بغداد حدث عن أبي خليفة الفضل بن الحباب الجمحي، ويموت ابن المزرع العبدي ومحمد بن محمد بن الأشعث الكوفي نزيل مصر، ومحمد بن الحسن بن دريد وأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، روى عنه أبو القاسم الأزهرى وأبو العلاء الواسطي وأبو القاسم التنوخي وأبو الحسن العتيقي، وأبو محمد الجوهري وغيرهم.

قال أبو بكر الخطيب: سألت الأزهرى عن الديباجي فقال: كان رافضياً زنديقاً، قال محمد بن أبي الفوارس الحافظ الديباجي: كان آيةً ونكالا في الرواية، وكان رافضياً غالباً فيه، وكتبنا عنه كتاب محمد بن محمد بن الأشعث لأهل البيت من فرع، ولم يكن له أصل يعتمد عليه، ولا كتاب صحيح. وقال العتيقي: كان رافضياً ولم يكن في الحديث بذلك، وقال الأزهرى: رأيت في داره على الحائط مكتوباً لعن أبي بكر وعمر وباقي الصحابة العشرة سوى عليٍّ عليه السلام وكانت ولادته في سنة تسع وثمانين ومائتين ومات في صفر سنة ثمانين وثلاثمائة، وصلني عليه

أبو عبد الله بن المعلم شيخ الرافضة الذي يقال له المفيد. انتهى^(١)، وكفى بدم هؤلاء الملاعين ولعنهم له مدحاً وفضلاً» انتهى كلام المجلسي.

قوله: سهل بن حنيف:

في البحار عن النهج: «قال علي عليه السلام - وقد توفي سهل بن حنيف الأنصاري بالكوفة عند مرجعه معه من صفين - : وكان من أحب الناس إلي، ولو أحبني جبل لتهافت»^(٢).

وقد تقدم في ترجمة خزيمة له مدح عظيم^(٣).

١ - يعني: انتهى كلام السمعاني، راجع: كتاب الأنساب: ج ٥، ص ٤٣٨ - ٤٣٩، طبع حيدر آباد الدكن (الهند).

٢ - راجع: البحار المجلد الثامن: ص ٧٢٧، طبع إيران كمباني القديم.

٣ - سهل بن حنيف بن واهب الأنصاري الأوسي الصحابي، وهو أخو عثمان بن حنيف الذي كان والياً على البصرة من قبل علي عليه السلام وكان سهل قد استخلفه عليه السلام في المدينة لما خرج إلى البصرة في وقعة الجمل، وكان ممن شهد بدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وثبت يوم أحد لما انتهزم الناس وممن بايعه يومئذ على الموت، وكان من السابقين الذين رجعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام ومن الباقيين على منهاج نبيهم من غير تغيير ولا تبديل، ومن النقباء الاثني عشر الذين اختارهم رسول الله ﷺ وقد عدّه البرقي في رجاله - مع أخيه عثمان - من شرطة الخميس، وشهد مع علي عليه السلام صفين، وكان قد ولاءه على فارس، ومات سنة ٣٨ هـ، في الكوفة وصلّى عليه علي عليه السلام وكبر عليه خمساً وعشرين تكبيرة وجزع عليه جزعاً شديداً، وقد ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية من الفريقين، وأخباره كثيرة.

قوله: سهل بن زياد:

قال في التحرير: «وقد عرفت حال سهل بن زياد، وأن الأقوى توثيقه». وفي موضع آخر منه: «والحديث صحيح وإن ضعف بعضهم سهل بن زياد» انتهى^(١).
والخلاف بين أهل الرجال، فإن الشيخ ضعفه في فهرسته، ووثقه فيما تأخر من رجاله^(٢)، ووافقه على التضعيف ابن نوح والغضائري^(٣)، وجميع الفقهاء وشرح الحديث.

-
- ١ - راجع: تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي (مخطوط).
٢ - راجع: تضعيفه في فهرست الشيخ الطوسي: ص ١٠٦ برقم ٣٤١، وراجع توثيقه في رجاله - المتأخر تأليفاً عن الفهرست - في باب أصحاب الهادي عليه السلام: ص ٤١٦ برقم ٤.
٣ - ذكر ذلك النجاشي في رجاله: ص ١٤٠ قائلاً - بعد تضعيفه -: «وقد كاتب أبنا محمد العسكري عليه السلام على يد محمد بن عبد الحميد العطار للنصف من شهر ربيع الآخر سنة ٢٥٥ هـ» ثم قال: «ذكر ذلك أحمد بن علي بن نوح وأحمد بن الحسين - يعني الغضائري -، وقد ذكره ابن الغضائري في كتاب المجروحين الذي أدرجه بكامله الشيخ عناية الله القهباني متفرقاً على الأبواب في كتابه مجمع الرجال المطبوع بإصفهان سنة ١٣٨٤ هـ، فقال في: ج ٣، ص ١٧٩: «سهل بن زياد أبو سعيد الأدمي الرازي، كان ضعيفاً جداً فاسد الرواية والمذهب، وكان أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري أخرجه من قم وأظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السماع منه والرواية، ويروي المراسيل، ويعتمد المجاهيل» وضعفه أيضاً ابن الغضائري في ترجمة ذريح المحاربي: ص ٣ من الجزء المذكور من مجمع الرجال للقهباني، فراجع.

وممن نص على ضعفه الصالح^(١) والمقدس والسبزواري^(٢) والآبي في كشف الرموز والسيد في المدارك، والسيوري في التنقيح، والمحقق في المعبر، والشيخ البهائي.

قال في شرح الفقيه: «وقد أطنب المتأخرون في رد ما ذهب إليه المؤلف بالظن في تلك الرواية بأن في طريقها سهل بن زياد، وحاله غير معلوم».

واستدل الحر في التحرير على ما ذهب بأنه «يظهر من الصدوق في الفقيه والشيخ في كتابي الأخبار، ومن كتب الرجال: أن كتب سهل بن زياد معتمدة لم يطعن فيها، فقد صرح الصدوق رئيس المحدثين في الفقيه أن جميع ما فيه صحيح حجة بينه وبين ربه، وأن «جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول إليها المرجع مثل كتاب حريز بن عبد الله السجستاني - إلى أن قال -: وغير ذلك من الكتب والأصول التي طرفي إليها معروفة». وقد نقل فيه كثيراً من كتب سهل بن زياد، وقد ذكر طرقه في آخر كتابه^(٣) وكذا الشيخ في كتابي الأخبار^(٤).

ويظهر من الكليني أيضاً وغيره من المحدثين - مثل ذلك - بكثرة روايتهم عنه من غير تضعيف ولا رد، على أنه يقع في أوائل سند الكليني، ويظهر أنه روى عنه وعن أمثاله إجازة وسند البرقي في المحاسن خال عنه، ولا ريب في صحته»

١ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ١، ص ٧٨.

٢ - راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلبي، وذخيرة المعاد في شرح الإرشاد للمحقق المولى محمد باقر السبزواري، وكلاهما مطبوعان بإيران.

٣ - يعني: كتاب من لا يحضره الفقيه.

٤ - يعني: كتاب التهذيب وكتاب الاستبصار.

انتهى (١).

أنظر أصل الاستدلال ظهور اعتماد الشيخين على كتابه، وأنت تعلم أن كون الكتاب معتمداً غير وثاقة الرجل ولا تلازم بينهما أيضاً، فإنه كثيراً ما يطعنون في الرجل ويصرحون بأن كتابه معتمد، كما لا يخفى على من مارس كلامهم.

ثم أخذ (٢) في بيان وجه الاعتماد، فبين اعتماد الصدوق عليه السلام بأنه ذكر في أول كتاب الفقيه بأنه أخذه من كتب معتمدة... الخ (٣).

وأنت خبير بأن المعلوم من ذلك وقوع سهل في سند الفقيه، وأما أنه أخذ الحديث من كتابه فغير معلوم، ثم أن هذا يقتضي وثاقة جميع رجال الفقيه، وإنا نراه كثيراً ما يروي الرواية ويضعفها ويطعن في رجالها.

وأيضاً فإن جميع من تأخر عنه لم يأخذ ذلك تعديلاً، وسيأتي في ترجمته وترجمة محمد بن أبي عمير تحقيق هذا المطلب إن شاء الله تعالى.

ثم إن الشيخ عليه السلام ذكر في أول كتابيه (٤) أن المنشأ في تصنيفهما هو اختلاف الأخبار ورفع التناقض الظاهر بينهما، ومقتضى ذلك جمع جميع ما ورد عنهم عليهم السلام من غير التفات إلى أنه معتمد وثقة، فروايته عن الرجل لا تقتضي الوثاقة ولا الاعتماد، وكذا غيره.

١ - راجع: تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي (مخطوط).

٢ - أي: أخذ الشيخ الحر في تحرير الوسائل.

٣ - راجع: ما ذكره في أول الكتاب: ص ٣، من قوله: «وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول وإليها المرجع».

٤ - يعني: التهذيب والاستبصار، راجع مقدمة كل من الكتابين المذكورين.

يرشد إلى ذلك قول الصدوق رحمته الله في أول كتابه^(١): «ولم أقصد قصد المصنفين في إيراد جميع ما رواه»، والكليني متقدم عليه.

وأيضاً لو كان جميع ما رواه الكليني صحيحاً قطعياً لاعتمد الصدوق رحمته الله عليه في التصحيح ووجب عليه الأخذ منه، وكذا الشيخ، وكان المتأخرون منهم رموا كتب الرجال وحكموا بوثاقه من كان اسمه مرسوماً فيها، مع أن الصدوق رحمته الله صحح جميع ما صححه شيخه ابن الوليد ولم يرتض بتصحيح غيره من الكليني وأضرابه، بل جرت طريقة المحدثين من عهد النبي صلوات الله عليه وآله إلى يومنا هذا على تصحيح ما صح عنه، ولم يلتفت إلى تصحيح غيره.

وفي الشرح^(٢) «وسهل بن زياد ضعيف كما قاله النجاشي، وللشيخ فيه اضطراب، وما قاله شيخنا من أنه عامي لا أدري مأخذه^(٣) بل المنقول في الرجال أن أحمد بن محمد بن عيسى شهد عليه بالغلو وعلى كل حال لا اعتماد على روايته.

فإن قلت: إن رواية الأجلاء عن الضعفاء نادرة والحال أن رواية الكليني عن سهل في غاية الكثرة فلم لا يرجح بها قول الشيخ بأنه ثقة^(٤) وقوله بأنه ضعيف^(٥)

١ - يعني: كتاب من لا يحضره الفقيه، راجع: ص ٣.

٢ - يقصد: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن بن زين الدين الشهيد الثاني رحمته الله.

٣ - لعل مأخذه ما ذكره المحقق الحلبي في نكت النهاية في مسألة وقوع الأربعة في الزبية فإنه قال: «سهل عامي» وتبعه زين الدين الشهيد الثاني العاملي في الروضة شرح اللمعة، فراجعهما.

٤ - يعني: قول الشيخ في رجاله بأنه ثقة.

٥ - يعني: قوله في الفهرست بأنه ضعيف.

وإن ترجح به قول النجاشي بضعفه إلا أن قول النجاشي السابق لعله على ندرة الرواية عن الضعفاء يؤيد توثيق الشيخ.

قلت: على تقدير ما ذكرت لا وجه لترجيح علي وجه يقتضي العمل برواية سهل، بل غاية الأمر التعارض، وما عساه أن يقال إن كلام النجاشي لا يتناول رواية الكليني عن سهل لأنها بواسطة، يمكن الجواب عنه بأن الوساطة فيها ثقة قبل الكليني يقال فيه، ومضافاً إلى أن الوساطة غالباً العدة ومن المستبعد رواية العدة عن الضعيف، والحق أن المقام واسع البحث في رواية الأجلء عن الضعفاء بكثرة، ولو نظر إلى أن الاعتبار عند المتقدمين بالقرائن انتفت الفائدة المطلوبة من سهل وغيره».

* * *

باب سيف

قوله: سيف بن سليمان التمار:

في الكافي بإسناده «عن سيف التمار، قال: كنا مع أبي عبد الله عليه السلام جماعة من الشيعة في الحجر، فقال: علينا عين، فالتفتنا يمنة ويسرة فلم نر أحداً، فقلنا: ليس علينا عين، فقال: ورب الكعبة» الحديث^(١) ففيه دلالة على أنه من شيعته وأنه

١ - راجع: الحديث في أصول الكافي: ج ١، ص ٢٦٠ - ٢٦١ من كتاب الحجّة، وتكملة الحديث «ورب الكعبة، ورب البنية - ثلاث مرات - لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أنني أعلم

موضع سره.

قوله: سيف بن عميرة:

بفتح المهملة وكسر الميم وسكون الخاتمة، اختلف الفقهاء فيه، فنقل في الوسائل والصالح عن الشهيد الثاني تضعيفه^(١).

وقال في كشف الرموز^(٢) «إنه مطعون فيه» وفي موضع آخر: «إنه مطعون فيه ملعون» قال: «لكن أفتى بها - أي الرواية - الشيخ في النهاية، والتهديب، والاستبصار، فقال: إن سيف تارة يرويها عن علي بن المغيرة، وتارة عن داود بن فرقد، وتارة عن أبي عبد الله عليه السلام بلا واسطة، فأقول: الوجه اطراح الرواية» انتهى ما في كشف الرموز.

وقال الصالح: «سيف بن عميرة هو ثقة عند الأكثر، وقال محمد بن شهر اشوب: هو واقفي، وقال الشهيد الثاني في شرح الإرشاد في نكاح الأمة بإذن المولى: وربما ضعف بعضهم سيفاً والصحيح أنه ثقة»^(٣).

وفي الشرح: «سيف بن عميرة هو ثقة، غير أن ابن شهر اشوب قال: إنه

⇒ منهما، ولأنبئتهما بما ليس في أيديهما، لأن موسى والخضر عليهما السلام أعطيا علم ما كان، ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة، وقد ورثناه من رسول الله صلى الله عليه وآله وراثته».

١ - راجع: آخر الوسائل - باب السين - في ترجمة سيف بن عميرة، وراجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد الصالح المازندراني: ج ١، ص ٨٩ طبع طهران سنة ١٣٨٢ هـ.

٢ - راجع: كشف الرموز شرح المختصر النافع للحسن بن أبي طالب اليوسفي المعروف بالفاضل الآبي، الذي لا يزال مخطوطاً.

٣ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ١، ص ٨٩.

واقفي»^(١).

وفي شرح رسالة الشيخ يوسف الأصم عن (البلغلة) توثيقه^(٢). هذا كلامهم. وقد علم أن التضعيف لم نقف عليه إلا من الآبي وهو قد صرح مراراً بعدم حجية الموثق، فكان طعنه من حيث الوقف والأكثر أثبت له الوثيقة، وهي لا تنافي الوقف، فيعود النزاع إلى كون الموثق حجة أو لا، وقد علم تحقيقه فيما تقدم^(٣).

* * *

١ - راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني العاملي، ولا يزال هذا الشرح مخطوطاً.

٢ - يقصد بشرح رسالة الشيخ يوسف الأصم: هو شرح رسالة الصلاة والشارح هو المعان وكلاهما لمؤلفهما الشيخ يوسف بن أحمد بن إبراهيم البحراني الدرزي (صاحب الحدائق) المتوفى سنة ١١٨٦ هـ، فرغ من شرح الرسالة في كربلا في السابع من ربيع الثاني سنة ١١٧٠ هـ، وهو شرح مزجي، يوجد في بعض مكاتب النجف الأشرف، ولقب الشيخ يوسف بالأصم لثقل سمعه في أواخر عمره، ويحيل في شرح الرسالة - هذا - كثيراً إلى كتابه (الدرة النجفية) المطبوع بإيران، وإلى كتابه (الحدائق الناضرة) المطبوع بإيران والنجف الأشرف، وأما (البلغلة) في الرجال فهي للشيخ سليمان ابن الشيخ عبد الله الماحوزي السراوي المتوفى سنة ١١٢١ هـ.

٣ - راجع: المقباس الأول في صدر الكتاب: ص ٩٧.

حرف الشين

باب شبيب

قوله: شبيب بن عامر الأزدي:

من ثقات أصحاب مالك الأشر، وفي البحار: فيما كتب علي عليه السلام إلى مالك: «وقد كنت وليت محمد بن أبي بكر رضي الله عنه مصر فخرج خوارج وكان حدثاً لا علم له بالحروب فاستشهد رضي الله عنه فاقدّم علي لنظر في أمور مصر واستخلف عليّ عمك أهل الثقة والنصيحة من أصحابك»^(١)، واستخلف

١ - راجع: بحار الأنوار: ج ٨، ص ٦٤٨، باب الفتن بمصر، طبع إيران (طهران) كمباني القديم، وقد نقل ذلك المجلسي عن مجالس الشيخ المفيد رضي الله عنه ونصه: قال المفيد رضي الله عنه: أخبرني الكاتب عن الزعفراني، عن محمد بن زكريا، عن عبد الله بن الضحاك عن هشام بن محمد، قال: لما ورد الخبر على أمير المؤمنين عليه السلام بمقتل محمد بن أبي بكر رضي الله عنه كتب إلى مالك بن الحارث الأشر رضي الله عنه ونصه: قال المفيد رضي الله عنه - وكان مقيماً بنصيبين -: «أما بعد فإنك ممن أستظهر به عليّ إقامة الدين، وأقمع به نخوة الأئيم، وأسد به الثغر المخوف، وقد كنت وليت محمد بن أبي بكر رضي الله عنه مصر، فخرج عليه خوارج، وكان حدثاً لا علم له بالحروب، فاستشهد رضي الله عنه فأقدّم علي لنظر في أمر مصر، واستخلف عليّ عمك أهل الثقة والنصيحة من أصحابك، فاستخلف مالك عليّ عمله شبيب بن عامر الأزدي».

ذكر ذلك المفيد رضي الله عنه في المجلس التاسع من أماليه: ص ٤٨، طبع النجف الأشرف، فراجعه.

مالك شبيب بن عامر^(١).

* * *

باب شبيب

قوله: شبيب بن ربعي:

في الخصال: «محمد بن الحسن، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد، عن أبي إسحاق إبراهيم بن هاشم، عن عمرو بن عثمان، عن محمد بن عذافر، عن أبي حمزة الثمالي، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: وأما المساجد الملعونة بالكوفة فمسجد ثقيف، ومسجد الأشعث بن قيس الكندي، ومسجد جرير بن عبد الله البجلي، ومسجد سماك» الحديث^(٢).

وروى فيه أيضاً، في الصحيح: «عن صفوان بن يحيى، عن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام نهى عن الصلاة في خمسة مساجد بالكوفة، مسجد الأشعث بن قيس الكندي، ومسجد جرير بن عبد الله البجلي، ومسجد سماك بن مخرمة ومسجد شبيب بن ربعي، ومسجد تيم، قال: وكان أمير المؤمنين عليه السلام إذا نظر إلى مسجدهم قال: هذه بقعة تيم، ومعناه أنهم قعدوا عنه لا

١ - جملة «واستخلف مالك شبيب بن عامر» من كلام الشيخ المفيد، وليس من كلام أمير المؤمنين عليه السلام، فلاحظ.

٢ - راجع: الخصال للصدوق ابن بابويه، باب الخمسة، الحديث الخامس والسبعين: ج ١، ص ٢٤٥ طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٦ هـ.

يصلون معه عداوة وبغضاً - لعنهم الله -» (١).

* * *

باب شداد

قوله: شداد بن أوس:

بخط المجلسي رحمته الله: «روى الشيخ المفيد في مجالسه مدحاً عظيماً لشداد بن أوس، وأنه غاض معاوية في أمر علي عليه السلام وحاسبه ولم يقبل منه شيئاً» (٢).

* * *

باب شرحبيل

في التحرير: «بضم المعجمة وفتح المهملة وسكون الحاء» (٣).

وعن ابن داود، زاد على ذلك: «بالباء الموحدة والياء المثناة التحتية

١ - راجع: الخصال للصدوق، باب الخمسة، الحديث الـ (٧٦) ص ٢٤٥.

٢ - راجع: مجالس الشيخ المفيد رحمته الله، المجلس الحادي عشر: ص ٥٧ طبع النجف الأشرف.

٣ - التحرير: هو تحرير الوسائل للشيخ محمد الحر العاملي صاحب الوسائل نفسه، وقد تقدم التعريف به.



باب الشرطاء

في البحار: «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كانوا شرطة الخميس ستة آلاف رجل أنصاره»^(٢).

«محمد بن الحسين، عن محمد بن جعفر، عن أحمد بن أبي عبد الله قال: قال علي بن الحكم: أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام الذين قال لهم: تشرطوا فأنا أشارتكم على الجنة ولست أشارتكم على ذهب ولا فضة، إن نبينا صلى الله عليه وآله فيما مضى قال لأصحابه: تشرطوا فإني لست أشارتكم إلا على الجنة، وهم سلمان الفارسي، والمقداد، وأبو ذر الغفاري، وعمار بن ياسر، وأبو سنان، وأبو عمرو الأنصاريان، وسهل البدري، وعثمان ابنا حنيف الأنصاري، وجابر بن عبد الله الأنصاري»^(٣).

١ - راجع: رجال ابن داود، باب الشين المعجمة، القسم الأول: ص ١٨٣ طبع إيران سنة ١٣٨٣ هـ.

٢ - راجع: بحار الأنوار: ج ٨، ص ٧٢٥ طبع إيران (كمباني)، وقد رواه المجلسي عن الاختصاص للشيخ المفيد رحمته الله، وراجع الاختصاص: ص ١٢ طبع طهران سنة ١٣٧٩ هـ، والضمير في (أنصاره) راجع إلى أمير المؤمنين عليه السلام.

٣ - راجع: بحار الأنوار للمجلسي رحمته الله، وقد رواه في: ج ٨، ص ٧٢٥، باب الفتن، عن الاختصاص للشيخ المفيد رحمته الله: ص ٢، فراجع.

وفيه: عن جعفر بن الحسين، عن محمد بن جعفر المؤدب، قال أمير المؤمنين عليه السلام لعبد الله بن يحيى: «إبشر يا بن يحيى فأنت وأبوك من شرطة الخميس سماكم الله به في السماء»^(١).

وفيه أيضاً: «كان الأصبع بن نباتة من شرطة الخميس وكان فاضلاً»^(٢).

وأصل معنى شرطة الخميس أن الخميس هو الجيش لأنه خمسة أقسام، مقدمة، وميمنة، وميسرة، وقلب، وساقة، وهي التي تسوقه، وهي مؤخرة، فالشرطة الذين يشترطون ما يشترطونه على الإمام كما شرط علي عليه السلام الجنة لهؤلاء^(٣).

* * *

١ - راجع: البحار: ج ٨، ص ٧٢٧، باب الفتن، وراجع أيضاً: رجال الكشي: ص ١٢ طبع النجف الأشرف.

٢ - راجع: البحار: ج ٨، ص ٧٢٧، باب أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام الذين كانوا على الحق، وقد نقله عن الاختصاص، راجعه: ص ٦٥.

٣ - قال ابن الأثير الجزري في نهاية الحديث بمادة (شرط): «شرط السلطان نخبة أصحابه الذين يقدمهم على غيرهم من جنده، وفي حديث ابن مسعود (وتشرط شرطة للموت لا يرجعون إلا غالبين) الشرطة: أول طائفة من الجيش تشهد الواقعة».

وقال الفيروزآبادي في القاموس: «الشرطة - بالضم - هم أول كتيبة تشهد الحرب وتنهياً للموت، وطائفة من أعوان الولاة، سمووا بذلك لأنهم أعلموا أنفسهم بعلامات يعرفون بها».

باب الاحاد

شريح:

هو الحارث بن قيس الكندي، القاضي المشهور بالكوفة^(١).

قال في مجمع البحرين: «استقضاه عمر بن الخطاب علي الكوفة فأقام قاضياً خمساً وسبعين سنة لم تبطل إلا ثلاث سنين امتنع فيها من القضاء، وذلك أيام فتنة الزبير واستعفى الحجاج فأعفاه فلم يقض بين اثنين حتى مات وكان من التابعين»^(٢) انتهى.

وكفى به طعناً قضاؤه مع وجود أمير المؤمنين عليه السلام في الكوفة، وأنه من قبل عمر، وقول علي عليه السلام له: يا شريح جلست مجلساً لا يجلسه إلا نبي أو وصي نبي

١ - تسمية شريح بالحارث بن قيس اشتباه من صاحب الكتاب، وقد سرى الوهم إليه من الطريحي صاحب مجمع البحرين، فإنه سماه فيه بالحارث بن قيس والحارث هو أبو شريح لا نفسه كما ذكره أرباب المعاجم قاطبة، راجع الاستيعاب لابن عبد البر في ترجمة شريح، والإصابة في أحوال الصحابة لابن حجر العسقلاني، وتهذيب التهذيب له أيضاً، وأسد الغابة في أحوال الصحابة للجزري، وتوفي شريح سنة ٨٧ هـ، وله مائة سنة، وقال أبو نعيم: مات سنة ٩٦ هـ، وقيل: مات سنة ٩٧ هـ، وقيل: سنة ٩٩ هـ، وقيل: مات شريح وله مائة وعشرين سنة وكان كوسجاً لا شعر في وجهه.

٢ - راجع: مجمع البحرين للطريحي النجفي الشيخ فخر الدين، بمادة (شرح).

أو شقي، وقد أساء المسلك والأدب مع أمير المؤمنين عليه السلام في مقامات^(١) وشهرته بدمه تغني عن النقل.

قوله: شريف بن سابق:

بالمهملة والموحدة المكسورة، وكذا ضبطه الصالح^(٢).

* * *

باب شعيب

قوله: شعيب بن بكر^(٣) بن عبد الله:

سيجيء إن شاء الله أنه أخو عيسى وموسى ابني عبد الله.

١ - من المقامات طلبه البيهقي منه عليه السلام على درع طلحة، وصياحه واسنة عمره عندما نهى أمير المؤمنين عليه السلام عن صلاة التراويح، وغير ذلك مما هو مشهور ومسطور، راجع: بحار الأنوار آخر الجزء الثامن في الفتن عند ذكر المنحرفين عن أمير المؤمنين عليه السلام: ص ٧٢٩ وقد ذكر أرباب التاريخ أن شريحاً شهد على العبد الصالح حجر بن عدي بالكفر والخروج عن الطاعة فكتب زياد ابن أبيه شهادته إلى معاوية مع سائر الشهداء، ومخازيه كثيرة.

٢ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ١١٦.

٣ - لعل الصحيح: شعيب أبو بكر بن عبد الله، فلاحظ.

قوله: شعيب بن مزيد:

سبيجيء إن شاء الله تعالى بيان حاله في ترجمة أخيه مفضل.

قوله: شهاب بن عبد ربه:

في الدراية: «عبد الرحيم وعبد الخالق وشهاب ووهب بنو عبد ربه كلهم خيار فاضلون»^(١).

وفي الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج، عن الوليد بن صبيح، قال: قال لي شهاب بن عبد ربه: إقرأ أبا عبد الله عليه السلام عني السلام وأعلمه أنه يصيبيني فزع في منامي قال: فقلت له: إن شهاباً يقرئك السلام ويقول لك: إنه يصيبيني فزع في منامي، قال: قل له: فليزك ماله قال: فأبلغت شهاباً ذلك، فقال لي فتبلغه عني؟ فقلت: نعم، فقال: قل له: إن الصبيان فضلاً عن الرجال ليعلمون أنني أزكي مالي، قال: فأبلغته، فقال أبو عبد الله عليه السلام: قل له: إنك تخرجها ولا تضعها في مواضعها^(٢).

وفيه أيضاً: «علي بن محمد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عمن ذكره، عن الوليد بن أبي العلاء، عن معتب، قال: دخل محمد بن بشر الوشا على أبي عبد الله عليه السلام فسأله أن يكلم شهاباً أن يخفف عنه حتى ينقضي الموسم، وكان له عليه ألف دينار، فأرسل إليه فأتاه فقال له: قد عرفت حال محمد وانقطاعه إلينا وقد

١ - راجع: شرح الدراية للشهيد الثاني رحمته الله: ص ١٣٦ طبع النجف الأشرف.

٢ - راجع: فروع الكافي: ج ٣، ص ٥٤٦ كتاب الزكاة، باب الزكاة لا تعطى غير أهل الولاية.

ذكر أن لك عليه ألف دينار ولم تذهب في بطن ولا فرج، وإنما ذهبت ديناً على الرجال ووضايع وضعها، وأنا أحب أن تجعله في حل، فقال: لعلك ممن يزعم أنه يقبض من حسناته فتعطاها قال: كذلك في أيدينا، فقال أبو عبد الله عليه السلام: الله أكرم وأعدل من أن يتقرب إليه عبده فيقوم في الليلة القرة أو يصوم في اليوم الحار أو يطوف بهذا البيت ثم يسلبه ذلك فيعطاه، ولكن الله ذو فضل كثير يكافيء المؤمن. فقال: فهو في حل»^(١).

«معاوية بن حكيم، عن جعفر بن محمد بن يونس، عن عبد الرحمن بن الحجاج، قال: استقرض أبو الحسن عليه السلام من شهاب بن عبد ربه، قال: وكتب كتاباً ووضع عليّ يدي عبد الرحمن بن الحجاج وقال: إن حدث في حدث فخرقه، قال عبد الرحمن: فخرجت من مكة فلقيني أبو الحسن عليه السلام فأرسل إليّ بمنى فقال: يا عبد الرحمن خرق الكتاب، قال: ففعلت وقدمت الكوفة فسألت عن شهاب فإذا هو قد مات في وقت لم يكن فيه بعث الكتاب»^(٢) كله بخط السيد قزويني^(٣).

١ - راجع: فروع الكافي: ج ٤ ، ص ٣٦ طبع طهران الجديد، كتاب الزكاة، باب تحليل الميت، الحديث الثاني.

٢ - ذكر هذه الرواية الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ القمي المتوفى بقم سنة ٢٩٠ هـ في بصائر الدرجات: ج ٦، الباب الأول في أن الأئمة يعرفون أجال شيعتهم وسبب ما يصيبهم، طبع طهران سنة ١٢٨٥ هـ، ورواه عنه المجلسي في البحار: ج ٤٨، ص ٥٣ طبع طهران الجديد سنة ١٣٨٥ هـ، في باب معجزات موسى بن جعفر عليه السلام، والضمير في قوله: (وكتب كتاباً) راجع إلى أبي الحسن عليه السلام والمراد به - هنا - موسى بن جعفر عليه السلام لأنها إحدى كناه، وأما الضميران في قوله: (ووضع) وفي قوله: (وقال) فهما راجعان إلى شهاب بن عبد ربه، فلاحظ.

٣ - يقصد بالسيد قزويني: سيدنا الحجة السيد محمد المهدي بحر العلوم - طاب ثراه - المتوفى ←

حرف الصاد

باب صالح

قوله: صالح بن الحكم النيلي:

في الكافي: «عن صالح النيلي» قال الصالح: «صالح بن الحكم النيلي الأحول ضعيف»^(١).

قوله: صالح بن سعيد:

حكم الصالح وفخر المحققين بجهالته^(٢).

* * *

⇒ سنة ١٢١٢ هـ، فقد أورد الحديثين المذكورين في ترجمة شهاب بن عبد ربه من كتاب رجاله: ج ٣، ص ٥٤ - ٥٥ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ، فراجعه.
١ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ٥، ص ٥٤، كتاب التوحيد، باب الاستطاعة.

٢ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ٤٢٥ كتاب فضل العلم، باب الأخذ بالسنّة وشواهد الكتاب، وراجع أيضاً: إيضاح الفوائد في الفقه لفخر المحققين ولد العلامة الحلبي رحمته الله (مخطوط).

باب صباح

قوله: صباح بن موسى الساباطي:

في الوسائل: «قال الشهيد الثاني: ولم يكن فطحياً كأخيه عمار»^(١).

* * *

باب صبيح

في التحرير: «بفتح الصاد المهملة، وكسر الباء الموحدة، والياء آخر

الحروف، وآخره حاء مهملة، وربما ضبط بضم الصاد. قيل: وليس بشيء»^(٢).

* * *

١ - راجع: آخر الجزء الثالث من وسائل الشيعة للشيخ محمد الحر العاملي في ترجمة صباح الساباطي.

٢ - راجع: تحرير الوسائل للشيخ محمد الحر العاملي (مخطوط).

باب صعصعة

قوله: صعصعة بن صوحان:

عن الذهبي: «كان شيعياً شريفاً مطاعاً خطيباً بليغاً، روى عن علي عليه السلام وقال سعد: إنه ثقة»^(١).

* * *

١ - راجع: تاريخ الإسلام للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ: ج ٢، ص ٢٩٣، طبع القاهرة سنة ١٣٦٨ هـ، فقد قال فيه: «صعصعة بن صوحان بن حجر العبدي الكوفي، أحد شيعة علي عليه السلام أمره على بعض الكراديس يوم صفين، وكان شريفاً مطاعاً خطيباً بليغاً مفوهاً، واجه عثمان بشيء فأبعده إلى الشام، روى عن علي عليه السلام وغيره وروى عنه الشعبي، وأبو إسحاق، وابن بريدة، والمنهال بن عمرو، وقال ابن سعد: هو ثقة، وقد على معاوية فخطب، فقال معاوية: إن كنت لأبغض أن أراك خطيباً، قال: وأنا إن كنت لأبغض أن أراك خليفة، وقال ابن سعد: توفي في خلافة معاوية، وكنيته أبو عمر، له حكايات».

وترجم له أيضاً الذهبي في ميزان الاعتدال في حرف الصاد، قال: «وثقه ابن سعد والنسائي» وله مع عمر بن الخطاب حكاية، راجعها في أسد الغابة لابن الأثير الجزري في ترجمته.

باب صغير

صغير مولى أبي عبد الله عليه السلام :

لم يذكره المتأخرون وإنما رأته في الكشي في ترجمة معتب: «حدثني حمدويه وإبراهيم، عن محمد بن عبد الحميد، عن يونس بن يعقوب، عن عبد العزيز بن نافع، أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: عشرة - يعني مواليه - فخيرهم وأفضلهم معتب، وفيهم خائن فاحذروه وهو صغير»^(١) انتهى.
وقد خرجنا في هذه الترجمة عن وضع الكتاب.

* * *

باب صفوان بفتح الصاد

قوله: صفوان بن يحيى:

قد تقدم في ترجمة إسماعيل بن الخطاب ماله دخل هنا^(٢).

١ - ويحتمل أن يكون صفة وكناية من غير ذكر اسمه (منه عليه السلام).

وراجع: رجال الكشي في ترجمة معتب مولى الصادق عليه السلام: ص ٢١٦ برقم ١٢٦.

٢ - يريد أنه تقدم فيما ذكره المصنف في ترجمة إسماعيل بن الخطاب، راجع: ص ٤٤ من ←

اعلم أنه وقع في بعض أسانيد التهذيب أحمد بن محمد عن صفوان عن أبي عبد الله عليه السلام فقال في المشرق: «واعلم أن بعض فضلاء الأصحاب^(١) ناقش العلامة - طاب ثراه - حيث وصف في المنتهى والمختلف هذا الحديث بالصحة، وقال: التحقيق أنه ليس بصحيح، إذ لا سبيل إلى حمل صفوان على ابن يحيى، لأنه لا يروي عن الصادق عليه السلام إلا بواسطة، فسقوطها قادح في الصحة، فتعين أن يكون ابن مهران، لأنه هو الذي يروي عنه عليه السلام بغير واسطة، وحينئذ يكون أحمد بن محمد عبارة عن البنظري لا ابن عيسى ولا ابن خالد، لأن روايتهما عنه عليه السلام بواسطة، وغير هؤلاء الثلاثة لا يثر صحة الطريق وطريق الشيخ في الفهرست إلى أحد كتابي البنظري غير صحيح، ولا يعلم من أيهما أخذ هذا الحديث، فلا وجه لوصفه بالصحة. هذا ملخص كلامه^(٢).

وفيه نظر: إذ لا وجه لقطع السبيل إلى حمله على صفوان بن يحيى فإن الظاهر أنه هو، ولهذا نظائر، وما ظنه قادحاً في الصحة غير قادح فيها، لإجماع الطائفة على تصحيح ما يصح عنه، ولذلك قبلوا مراسيله والعلامة عليه السلام يلاحظ ذلك كثيراً، بل يحكم بصحة حديث من هذا شأنه وإن لم يكن إمامياً كابن بكير وأمثاله» انتهى^(٣).

وفيه أيضاً: ربما يسلكون - أي المتأخرون - طريقة القدماء في بعض

⇒ النقد، فقد روى عن الكشي رواية تدل على وثاقته.

١ - المراد ببعض فضلاء الأصحاب الذي ناقش العلامة عليه السلام هو الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني العاملي، راجع مناقشته له في منتقى الجمال: ج ١، ص ١٢٢ في باب كيفية الوضوء، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٩ هـ.

٢ - يعني: ملخص كلام بعض فضلاء الأصحاب.

٣ - راجع: مشرق الشمسين للشيخ البهائي عليه السلام: ص ٣٠ طبع إيران سنة ١٣١٩ هـ.

الأحيان فيصفون الخبر المحفوف بالقرائن بالصحة وسيجيء مراسيله ومراسيل أمثاله في ترجمة ابن أبي عمير إن شاء الله.

فائدة:

وقع في بعض أسانيد التهذيب روايته عن ابن أبي عمير.
قال في المنتقى: «وأرى أن رواية صفوان عن ابن أبي عمير سهو، والصواب عطفه عليه، لأن المعهود المتكرر من روايتهما حتى في خصوص هذا السند»^(١).

فائدة:

قال في المنتقى: «رواية صفوان عن يحيى بن الأزرق كثيرة» دفع بهذا ما وجد في بعض الأسانيد من وصف صفوان بابن يحيى الأزرق فقال: «والصواب أنه مصحف ابن عن يحيى الأزرق»^(٢).

* * *

١- راجع: منتقى الجمان: ج ٢، ص ٤٦٣ كتاب الحج، باب الطواف والسعي.

٢- راجع: منتقى الجمان: ج ٢، ص ٤٣٣ وص ٤٩٨.

باب صهيب

قوله: صهيب مولى رسول الله ﷺ :

في الروضة: «قال أمير المؤمنين علياً: السباق خمسة فأنا سابق العرب، وسلمان سابق فارس، وصهيب سابق الروم، وبلال سابق الحبش، وخباب سابق النبط»^(١).

١ - راجع: روضة الواعظين لأبي جعفر محمد بن الفثال النيسابوري المستشهد سنة ٥٠٨ هـ: ص ٣٣١ طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ، وذكر الحديث أيضاً ابن بابويه الصدوق رحمته الله في باب الخمسة من الخصال، الحديث الـ (٨٢)، وخباب في الحديث هو ابن الأرت المشهور المتوفى سنة ٣٩ هـ.

وقد ترجم لصهيب - هذا - ابن الأثير الجزري في أسد الغابة - باب الصاد - وسمى والده سنان بن مالك بن عبد عمرو بن عقيل بن عامر بن جندلة بن جذيمة بن كعب بن سعد بن أسلم بن أوس مناة بن النمر بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار الربيعي النمري، ثم قال: «كذا نسبه الكلبي وأبو نعيم»، وقال: «إنما قيل له: الرومي لأن الروم سبوه صغيراً، فنشأ بالروم فصار ألكن... ولما بعث رسول الله ﷺ أسلم وكان من السابقين إلى الإسلام.

قال الواقدي: أسلم صهيب وعمار في يوم واحد، وكان إسلامهما بعد بضعة وثلاثين رجلاً، وكان من المستضعفين بمكة الذين عذبوا... وشهد صهيب بدرأً وأحدأً والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ.

وروى العامة: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»^(١). ولا يبعد أن تكون هذه الرواية عامية أيضاً.

وفي نور الثقلين: عن مجمع البيان في تفسير قوله تعالى: ﴿واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة﴾ الآية «نزلت في سلمان، وأبي ذر وصهيب، وخباب، وغيرهم من فقراء أصحاب النبي ﷺ وذلك أن المؤلفلة قلوبهم جاؤوا إلى النبي ﷺ عيينة بن الحصين، والأقرع بن حابس، وذوهم، فقالوا: يا رسول الله إن جلست في صدر المجلس ونحيت عنا هؤلاء وروائح صنانهم^(٢) - وكانت عليهم جباب الصوف - جلسنا نحن إليك، وأخذنا عنك، فلا يمنعنا من الدخول إليك إلا هؤلاء، فلما نزلت الآية قام النبي ﷺ يلتمسهم فأصابهم في مؤخر المسجد يذكرون الله عز وجل فقال: الحمد لله الذي لم يمتهني حتى أمرني أن أصبر

⇒ ثم إن ابن الجزري روى رواية تخالف رواية القتال المذكورة في روضة الواعظين فقال: «... عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: السباق أربعة: أنا سابق العرب، وصهيب سابق الروم، وسلمان سابق فارس، وبلال سابق الحبش» فجعل السابق أربعة لا خمسة، ثم قال: «توفي صهيب بالمدينة سنة ٣٨ هـ في شوال، وقيل: سنة ٣٩ هـ، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة، وقيل: ابن سبعين سنة، ودفن بالمدينة، وكان أحمر شديد الحمرة، ليس بالطويل ولا بالقصير وهو إلى القصر أقرب كثير شعر الرأس، أخرجه الثلاثة».

ومثله ما ذكره ابن حجر في الإصابة وتهذيب التهذيب، وما ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب، وابن قتيبة في المعارف، في ترجمته، وغير هؤلاء، فلاحظ.

١ - ذكر هذا الحديث عن النبي ﷺ الشيخ البهائي العاملي رحمته في الكشكول: ج ١، ص ٤٣٢ طبع مصر سنة ١٣٨٠ هـ، وذكر عن بعض الفضلاء وجوهاً في معنى هذا الحديث، منهم الشيخ عز الدين عبد السلام، فراجع.

٢ - الصنان: بضم الصاد المهملة التنن مطلقاً.

نفسى مع رجال من أمتى، معكم المحيا ومعكم الممات»^(١).

* * *

١ - راجع: نور الثقلين في تفسير القرآن: ج ٣، ص ٢٥٨ طبع إيران (قم) سنة ١٣٨٢ هـ، تأليف العلامة الجليل الشيخ عبد علي بن جمعة العروسي الحويزي رحمته الله المتوفى سنة ١١١٢ هـ، والآية المذكورة هي في سورة الكهف.

حرف الضاد

باب الضحاك

الضحاك بن زيد:

وقع في أسانيد التهذيب من المواقيت هكذا: «عن أحمد بن أبي نصر عن الضحاك بن زيد عن عبيد بن زرارة» الخ^(١).

وقد استشكل في الذخيرة في تعيين الضحاك هذا، فقال: «وليس في طريق هذه الرواية من يتوقف في شأنه إلا الضحاك بن زيد، فإنه بهذا العنوان غير مذكور في كتب الرجال، وذكر بعض المتأخرين أن الظاهر أنه أبو مالك الثقة، وهو غير بعيد، ويؤيده إيراد المصنف - أي العلامة - وغيره هذه الرواية من الصحاح، ومما يؤيد صحة هذه الرواية أن الراوي عن الضحاك ابن أبي نصر وهو من الثقات الضابطين»^(٢) إلى آخر ما ذكره من حال أحمد^(٣).

١ - راجع: تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي رحمته الله، كتاب الصلاة، باب أوقات الصلاة وعلامة كل وقت منها: ج ٢، ص ٢٥ طبع النجف الأشرف.

٢ - راجع: ذخيرة المعاد في شرح إرشاد العلامة الحلبي رحمته الله للفاضل السبزواري: ج ١، ص ١٩٠، كتاب الصلاة، في تعيين أول وقت الظهر، طبع إيران سنة ١٢٧٣ هـ.

٣ - يعني: أحمد بن أبي نصر وتكملة كلام صاحب الذخيرة هكذا: «... من جملة من أجمعت

أقول: رواية أحمد عنه تبعد كونه أبا مالك، لأن الظاهر من أهل الرجال عدم الملاقاة بين هذين الرجلين، لأن غاية ما يترقى في أبي مالك أن يكون من أصحاب الكاظم عليه السلام لأنه من أصحاب الصادق عليه السلام ولم يذكروا أن أبا مالك من أصحاب الرضا عليه السلام بل مقطوع أنه ليس من أصحابه، لوقوع الخلاف في كونه من أصحاب الكاظم عليه السلام وليس أحمد من أصحاب الكاظم عليه السلام حتى تحتل الملاقاة لتحتل الرواية عنه^(١).

وأما تأييده بعد العلامة الرواية من الصحاح فلا تأييد فيه أيضاً، لجواز أن يكون عينه بغير هذا التعيين، أو أنه عنده من مشايخ الإجازة، أو الصحة بمعنى ما عند القدماء، أو غير ذلك من أسباب الحمل على الصحة، إن لم يحمل على الاشتباه.

الضحاك بن قيس:

بخط المجلسي رحمته الله: «روى البرقي في المحاسن، عن عمر بن حنظلة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن آية في القرآن تشككني، قال: وما هي؟ قلت: قول الله

⇒ العصابة على تصحيح ما يصح عنه، فمن المستبعد نقله عن الضعفاء، كما أشرنا إليه في كتاب الطهارة، على أن الشيخ في العدة نص على أنه لا يروي إلا عن الثقات، وبالجملة عندي هذه الرواية ملحقه بالصحاح».

١ - فيه: أن الشيخ في الرجال عده من رجال الكاظم عليه السلام والكشي في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليه السلام وفي الخلاصة حكم برواية أبي مالك عن أبي الحسن عليه السلام وهو الكاظم، فاتجه ملاقاة الضحاك لأحمد ودعوى رواية أبي مالك عنه. (هكذا في هامش بعض نسخ الكتاب، ولم يعلم قائله).

عز وجل ﴿إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ قال: وأي شيء شككت فيها؟ قلت: من صلي وصام وعبد الله قبل منه، قال: إنما يتقبل الله من المتقين العارفين، ثم قال: أنت أزهدي في الدنيا أم الضحاك بن قيس؟ قلت: لا بل الضحاك بن قيس، قال: فإن ذلك لا يتقبل منه شيء مما ذكرت» انتهى^(١).

والظاهر أن الضحاك هو الضحاك أبو بحر، وهو الملقب بالأحنف بن قيس، فإنه تقدم ذكره، وأن اسمه الضحاك^(٢) فالذي ذكره المصنف هنا في ترجمة الضحاك أبو بحر، هو الأحنف بن قيس وهو الضحاك بن قيس فالثلاثة واحد، فتأمل^(٣).

وفيه مدح من حيث كونه زاهداً في الدنيا وذم من حيث كونه غير مقبول العمل.



-
- ١ - راجع: المحاسن للثقة الجليل أبي جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي المتوفى سنة ٢٧٤ هـ، أو سنة ٢٨٠ هـ: ج ١، ص ١٦٨، طبع طهران سنة ١٣٧٠ هـ، وقد روى البرقي الحديث عن محمد بن علي، عن عبيس بن هشام، عن عبد الكريم - وهو كرام بن عمر الخثعمي - عن عمر بن حنظلة، وقد رواه عن المحاسن المجلسي رحمته الله في البحار: ج ٧، ص ٣٠، باب أنه لا تقبل الأعمال إلا بالولاية، طبع إيران (طهران) كمباني، فراجع.
- ٢ - يريد أنه قد تقدم ذكره من المصنف وأن اسمه الضحاك وكنيته أبو بحر ولذا لم يذكره المصنف هنا بعنوان الضحاك بن قيس، كما أن ذكره هنا بعنوان (الضحاك أبو بحر) الخ، تكبير لا موجب له، راجع النقد: ص ٣٧، بعنوان (أحنف بن قيس التميمي).
- ٣ - اعترض العلامة المحقق الحجة المامقاني رحمته الله في تنقيح المقال في الرجال على ما اختاره صاحب الكتاب، راجع: ج ٢، ص ١٠٤ في ترجمة الضحاك بن قيس.

حرف الطاء

باب طلاب

قوله: طلاب بن حوشب:

سيجيء - إن شاء الله تعالى - في ترجمة العوام بن حوشب أنه أخوه.

* * *

باب طلحة

قوله: طلحة بن زيد:

في المجمع: «الرواية ضعيفة فإن فيها طلحة وهو بترى، وقيل عامي».

وفي المعبر: «طلحة بن زيد بترى».

وفي المدارك: «وهذه الرواية ضعيفة السند فإن راويها - وهو طلحة بن زيد -

عامي على ما نص عليه النجاشي وغيره».

وفي التنقيح: «لضعف طلحة بن زيد، فإنه عامي وقيل بترى».

وقال الصالح: «هو عامي، ونقل عن الشيخ الطوسي أنه بتري»^(١).
واعلم أن الشيخ - مع حكمه بأنه عامي - حكم بأن كتابه معتمد^(٢)، وهذا لا
يجدي لقبول روايته إلا إذا علم أن الحديث منه، وأما إذا احتمل فالنتيجة تابعة
لأخس المقدمتين.

فظهر ما في التحرير من الاعتماد استناداً إلى هذا الاستثناء من الشيخ قال:
«طلحة بن زيد عامي إلا أن كتابه معتمد قاله الشيخ وغيره» انتهى^(٣)، ولم أقف على
هذا الاستثناء من غير الشيخ فتأمل^(٤).

انتهى الجزء الأول، ويليه الجزء الثاني - إن شاء الله - وأوله: حرف
العين، باب عاصم.

-
- ١ - راجع: شرح أصول الكافي للمولئ محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ١٣٢، كتاب فضل العلم، باب بذل العلم، وج ٦، ص ٣٥٤، كتاب الحجّة باب أن الإمام لا يفلسه إلا إمام من الأئمة عليهم السلام، وراجع رجال الشيخ الطوسي، باب أصحاب الباقر عليه السلام: ص ١٢٦ برقم ٣.
 - ٢ - راجع: ترجمته في فهرست الشيخ الطوسي: ص ١١٢ برقم ٣٧٤ طبع النجف الأشرف.
 - ٣ - راجع: تحرير الوسائل للشيخ محمد الحر العاملي رحمته الله (مخطوط).
 - ٤ - نقل الوحيد البهبهاني رحمته الله في تعليقه على منهج المقال، للمولئ الميرزا محمد الاسترآبادي، عن خاله المجلسي الثاني رحمته الله الحكم بكون طلحة بن زيد - هذا - كالموثق، قال: «ولعله لقول الشيخ: كتابه معتمد. ويروي عنه صفوان بن يحيى» ولعل وجه التأمّل المذكور إشارة إلى ما ذكره أنفاً من أن كون كتابه معتمداً لا يجدي لقبول روايته (إلى آخر ما ذكره)، فلاحظ.